

[The page contains faint, illegible bleed-through from the reverse side.]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فنى

المسود الجنائية والمدنية والتجارية والمستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقي فروع القانون

د الجزء ٢٧

ويتضمن المبادئ ابتداءً من سنة

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٩

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٢٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلُهُ رَأَيْتُكُمْ مَالِكًا

فَسِيرُوا إِلَيْكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ

مَدَقَّ اللَّهُ الْعَظِيمِ

تصدير

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها وأجزاؤها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) .

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..
- أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربي
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من انعاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الأحكام وفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدني وتجاري ودولي وجنائي وضريبي واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضي أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف

الماتنى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعودا لدارج التصسيب والتقييم والارساء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وافيا متجددا ، وذلك لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاكل فى أداء مهامهم ، موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من أحكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى أحكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكمن سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت انيهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ٨٤/١٩٨٥ ، فقد استشرعنا الحلجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الأحكام والفتاوى الصادرة اعلمرا من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥/١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٣ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ أمامه الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال متمية المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

واننا لنرجو بذلك ان نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تنغني في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الرأي القانوني الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على ان اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين اشغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتي وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى «الموسوعة الادارية الحديثة» (١٩٤٦/١٩٩٣) كما اعترف بالفضل أيضا للأستاذ الكبير حسن الفكهاى المحامى أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع «الموسوعة الادارية الحديثة» سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى ان انوه بالجهد الذى اسداه كل من الأستاذين/عبد المنعم بيومى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/عزة حسن الفكهاى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يد القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاماً ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
الأفاضل الأساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وغاروق عبد القادر
وفريد نزيه تتأغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف
المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو
القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة
وما أبدوه من عون فى سبيل إنجازها •

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية
المحامى أمام محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة
(سابقاً)

الصفحة	الموضوع
١	قومسيون طبي .
٧	كادر عمال اليومية .
٢٥	كسب غير مشروع .
٣١	لائحة المخازن والمستقرات .
٣٧	لجنة .
٤٣	لجنة شئون العاملين .
٦٥	لائحة شئون عاملين خاصة .
٦٩	مانون .
٧٧	مأموري وملاحظي مناظر .
٨٢	مبان .
٩١	الفصل الأول - التخطيط العمراني .
٩٨	اتفصل الثاني - تقسيم الأراضي المعدة للبناء .
٩٨	اولا - اعتماد التقسيم مسبق على الترخيص بالبناء .
١٠٢	ثانيا - شروط اصدار تراخيص بالبناء في ارض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها بعد .
١٠٥	ثالثا - مدى جواز اضعاء صفة المنفعة العامة على ارض واقعة في تقسيم مخالف .
١٠٧	رابعا - الاحكام الوقتية بمعالجة حالة الابنية والاعمال التي تقام بالمخاللة لوجبت القعتون .

(ب)

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث — حظر اقامة المبانى على الاراضى الزراعية	١٠٨ . . .
اولا — الاصل والاستثناء فى شأن حظر اقامة منشآت على الاراضى الزراعية	١٠٨
ثانيا — القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية .	١١٦ .
الفصل الرابع — خطوط التنظيم	١٢٤
اولا — اعتماد خطوط التنظيم واثـر ذلك على اعمال البناء .	١٢٤ .
ثانيا — زوائد التنظيم	١٤٧
ثالثا — تعديل خط التنظيم	١٥٣
رابعا — التفرقة بين مجرد تخطيط علم وخط تنظيم معتد .	١٥٤ .
خامسا — الخروج على خط التنظيم المعتد والجزاء على ذلك	١٥٨ .
١ — عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطوط التنظيم	١٥٨
٢ — العقوبات الجنائية	١٦٥
٣ — ازالة المباني المخالفة بالطريق الادارى	١٦٩
٤ — عدم التصدى للمعتدى على خط التنظيم جريمة تاديبية	١٧٢
الفصل الخامس — الترخيص بالبناء	١٧٥
الفرع الاول — حظر اقامة اى عمل من اعمال البناء او اجراء اى تعديل فى اى بناء قائم الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم	١٧٥ .
الفرع الثانى — اشتراطات الترخيص بالبناء	١٨٢
اولا — شروط الارتفاع المسموح به	١٨٢
ثانيا — فحلت التهوية والاضاءة	١٨٨

الموضوع	الصفحة
ثالثا - شرط تقديم وثيقة التأمين	١٩٢
رابعا - شرط الاكتمال في سندات الاسكان	١٩٥
خامسا - شرط تخصيص أماكن لايواء السيارات	١٩٦
 الفرع الثالث - مدة فحص طلب الترخيص	٢٠٢
الفرع الرابع - شروط الترخيص الضمنى	٢١٥
الفرع الخامس - عدم جواز ادخال أى تعديل او تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك	٢٢٥
الفصل السادس - لجان	٢٥٠
الفرع الاول - اللجنة المختصة بشئون التنظيم	٢٥٠
الفرع الثانى - لجنة توجيه وتنظيم اعمال البناء	٢٧٠
الفرع الثالث - اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني	٢٨٨
الفرع الرابع - لجان النظائبات واللجان الاستئنافية	٢٩١
الفرع الخامس - لجنة تحديد الاجرة	٢٩٧
الفصل السابع - مخالفات المباني	٢٩٩
الفرع الاول - مخالفة الاصول الفنية والرسومات والبيانات التي منح على اساسها الترخيص	٢٩٩
الفرع الثانى - مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع	٣٠٦
الفرع الثالث - وقف الاعمال المخالفة	٣٠٩
اولا - سلطة جهة الادارة في وقف الاعمال المخالفة	٣٠٩
ثانيا - التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الاعمال المخالفة	٣١٥
ثالثا - شروط وقف الاجراءات التي تتخذ ضد الاعمال المخالفة	٣٢٤

(د).

الموضوع	الصفحة
الفرع الرابع - السلطة المختصة بإزالة المباني	٣٤٣
الفرع الخامس - مدى جواز توصيل المرافق العامة الى المباني التي اقيمت بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم البناء	٣٥٠
الفرع السادس - الطبيعة القانونية للغرامة	٣٥٤
الفرع السابع - تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء	٣٦٢
اولا - سلطة الجهة الادارية في تنفيذ الحكم الجنائي الصادر بالازالة	٣٦٢
ثانيا - مدى جواز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح مخالفات البناء	٣٦٤
الفرع الثامن - التصالح في مخالفات البناء	٣٦٥
اولا - المخالفات التي يجوز فيها التصالح	٣٦٥
ثانيا - ما يخرج عن نطاق التصالح	٣٦٩
الفصل الثامن - مسائل متنوعة	٣٧٨
الفرع الاول - الجهة المختصة بتريميم المباني الحكومية . .	٣٧٨
الفرع الثاني - نطاق سريان الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦	٣٨٠
الفرع الثالث - نطاق سريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤	٣٨٤
الفرع الرابع - ائسوة	٣٨٦
الفرع الخامس - صفة الضبط القضائي	٣٨٨
الفرع السادس - تجديد الالتزام بعيب وثيقة التأمين . . .	٣٩١
الفرع السابع - فوائد القروض	٣٩٦
الفرع الثامن - مخالفات قوانين الزراعة والمباني	٤٠١
الفرع التاسع - مقابل حق الانتفاع	٤٠٣

(٥)

الموضوع	الصفحة
الفرع العاشر — دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات .	٤٠٥
الفرع الحادى عشر — الاختصاص بتوزيع الزجاج . . .	٤٠٦
الفرع الثانى عشر — مناظ تحديد مستوى الاسكن . . .	٤٠٩
الفرع الثالث عشر — وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بوعود تنفيذ الجاتى والانشاءات	٤١٠
مجمعات عمرانية جديدة	٤١٣
مجلس اعلى للشباب والرياضة	٤٢٣
مجلس الأمة	٤٣٧
مجلس الشعب	٤٤٣
الفرع الاول — اللجنة الثلاثية	٤٤٦
الفرع الثانى — صفة المرشح	٤٥٠
الفرع الثالث — شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب .	٤٥٧
الفرع الرابع — كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين .	٤٦٣
الفرع الخامس — استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثلاثة فى المئة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية . . .	٤٧٥
الفرع السادس — صحة العضوية	٤٧٧
الفرع السابع — المابلون بمجلس الشعب	٤٩١
الفرع الثامن — مسائل متنوعة	٥٠٠
اولا — اثر تعدد الاحكام المنظمة لمجلس الشعب . . .	٥٠٠
ثانيا — لجان المجلس	٥٠٥

(و)

الصفحة	الموضوع
	ثالثا - نطاق سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من
٥٠٨	المستور على أعضاء المجلس
	رابعا - لا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى لأحد أعضاء
	المجلس النيابة للتقيد بسجل الوكلاء والوسطاء
٥١١	التجارين طوال مدة العمل النيلى
	خامسا - مناهض حظر عضوية أعضاء المجلس النيابة
٥١٤	بمجلس إدارات الشركات المساهمة
٥١٧	مؤسسة عامة
٥٢٣	مؤسسة علاجية
٥٢٩	مؤهل دراسي
٥٢٩	مؤهل دراسي
	الفصل الأول - أوضاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة
	١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (الحاصلين
٥٣٤	على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة)
	الفصل الثاني - قوانين خاصة بالمؤهلات الدراسية وتسوية حالات
٥٤٩	الحاصلين عليها من العاملين المدنيين بالدولة . .
	الفرع الأول - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية
٥٤٩	حالات بعض العاملين بالدولة
	الفرع الثاني - القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية
	حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات
٥٥٢	الدراسية
	الفرع الثالث - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
٥٦٠	العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . .
٥٦٠	أولا - الحصول على مؤهل أعلى أثناء الخدمة . .

(ز)

الموضوع	الصفحة
ثانياً — ماهية المؤهلات المتوسطة طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٥٧٦
ثالثاً — ماهية المؤهلات العليا في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٥٧٧
رابعاً — الشروط التي تطلبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاعتبار المؤهل الدراسي مؤهلاً متوسطاً يحدد مستواه المالي بالفئة (٣٦٠/١٨٠)	٥٧٩
الفرع الرابع — القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض المعلمين من حملة المؤهلات الدراسية	٥٨١
أولاً — المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٥٨١
١ — اقدمية اعتبارية	٥٨١
٢ — حق الخيار المقرر للمعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة	٥٩٢
٣ — تواريخ الوجود بالخدمة	٥٩٦
٤ — الجعاد الذي لا يجوز بعده التسوية أو سحبها لو كانت خاطئة	٦٠٦
ثانياً — المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٦١٤
ثالثاً — المادة الحادية عشرة مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٦١٨
الفرع الخامس — القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض المعلمين	٦٢٦
الفصل الثالث — شهادات دراسية مختلفة	٦٣٠
الفرع الأول — شهادات دراسية صناعية	٦٣٠

(ج)

الصفحة	الموضوع
٦٣٠	أولاً - شهادة الابتدائية للصناعات
٦٣٤	ثانياً - دبلوم المدارس الصناعية (نظام الخمس سنوات)
٦٣٥	ثالثاً - دبلوم كلية الصناعات
٦٣٨	الفرع الثاني - شهادات دراسية زراعية (دبلوم الزراعة التكميلية العليا)
٦٤٥	الفرع الثالث - شهادات دراسية تجارية
٦٤٥	أولاً - دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية
٦٤٧	ثانياً - دبلوم المعهد العالي للتجارة
٦٥٠	الفرع الرابع - شهادات دراسية طبية
٦٥٠	أولاً - دبلوم المعهد الصحي
٦٥٢	ثانياً - دبلوم مدرسة الزائرات الصحيات
٦٥٥	الفرع الخامس - شهادات دراسية تربية
٦٥٥	أولاً - دبلوم معهد دراسات الطفولة
٦٦٣	ثانياً - شهادة التربية النسوية
٦٧١	ثالثاً - دبلوم الفنون الطرزية
٦٧٤	رابعاً - دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية
٦٧٦	خامساً - دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية
٦٧٧	سادساً - شهادة المعلمين الأولية الراقية
٦٨٢	سابعاً - شهادة المعلمين العلة
٦٨٣	ثامناً - شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية
٦٨٧	الفرع السادس - شهادات دراسية ازهرية

(ط)

الموضوع	الصفحة
أولا - شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر المسبوقة بشهادة الثانوية الأزهرية	٦٨٧
ثانيا - شهادة الاجازة العالمية المعادلة لبيكالوريوس التجارة المسبوقة بالثانوية الأزهرية	٦٩٢
الفرع السابع - الماجستير والدكتوراه	٦٩٦
أولا - الماجستير (شهادة زمالة كلية الجراحين بإنجلترا)	٦٩٦
ثانيا - الدكتوراه	٦٩٨
الفرع الثامن - شهادات دراسية في العلوم	٧٠٢
الفرع التاسع - شهادة الدراسة الثانوية العلمية	٧٠٩
الفرع العاشر - شهادة (جى - سى - إيه)	٧١٨
الفرع الحادى عشر - مؤهل الاعداية الفنية بأنواعه الثلاثة (صناعى - زراعى - تجارى)	٧٢٥
الفرع الثانى عشر - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية	٧٣٧
أولا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة	٧٣٧
ثانيا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية	٧٣٨
الفرع الثالث عشر - شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الأولية	٧٤٦
الفرع الرابع عشر - دبلوم الصيارف	٧٤٩
الفرع الخامس عشر - دبلوم التفراف	٧٥٤
الفرع السادس عشر - دبلوم معهد السكرتارية نظلم السنة الواحدة	٧٥٧
الفرع السابع عشر - اجازات الطيران المدني	٧٦١

(٥)

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني عشر - الشهادات العسكرية	٧٦٤
أولاً - شرط اعتبار العامل حاصلًا على إحدى الشهادات العسكرية	٧٦٤
ثانيًا - تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين	٧٦٧
ثالثًا - تسوية حالات خريجي الممهد الفني للقوات المسلحة	٧٧٩
رابعاً - الوجود الفعلي بالخدمة شرط الامادة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية	٧٨٨
الفصل الرابع - مسائل متنوعة	٧٩١
أولاً - حلول نظم تسعير المؤهلات الدراسية	٧٩١
ثانيًا - تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي	٧٩٦
ثالثًا - قرار اعلان نتيجة الامتحان	٧٩٨
رابعاً - المقصود بتاريخ دخول الخدمة	٨٠٣
خامساً - استمرار العمل بالتقييم العلمى الذى سبق ان تم لبعض المؤهلات	٨٠٥
سادساً - بعض احكام المؤهلات الدراسية فى القطاع العلمى	٨٠٨

قومستون طبي مقام

(م ۱ - الجزء ۱۲)

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

لائحة القومسيونات الطبية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٦٢/٧٣٩
- سريان أحكامها على جميع العاملين بالدولة أثناء تواجدهم بالخارج
- كيفية الإبلاغ عن المرض - سريان اللائحة على عضو البعثة الدراسية
برغم خضوعه للإشراف المالي والإداري والفني للإدارة العامة للبعثات .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٨ من القرار الوزاري رقم ١٩٦٢/٧٣٩ بشأن أحكام لائحة القومسيونات الطبية نظمت كيفية الإبلاغ عن مرض الموظف أثناء تواجده في خارج البلاد وقضت بأنه يجب على كل موظف أو عامل موجود بالخارج وطرات عليه حالة مرضية تقتضي منحه إجازة مرضية أو امتدادا لها أن يخطر أقرب سفارة أو مفوضية تابعة لمصر في حدود الدولة الموجود بها التي تقرر اما إحالته على الطبيب الملحق بها أو على طبيب معتمد لديها ثم تتولى بعد التصديق على صحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف الى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة الى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة للنظر في اعتمادها . ومقتضى ذلك ان الإدارة العامة للقومسيونات الطبية هي الجهة الطبية الرسمية التي ناط بها القانون منح الإجازات المرضية أو اعتمادها للعامل أو الموظف الموجود خارج البلاد .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الواقعة الماثلة محل الدعوى - بين أن المدعى لم يتبع الاجراءات التي نصت عليها لائحة القومسيونات الطبية بالنسبة لكيفية الإبلاغ عن مرضه أثناء تواجده بالخارج وإنما اكتفى بإرسال تقرير طبي من طبيبه المعالج الى المستشار الثقافي بواشنطن والذي أرسله بدوره الى الإدارة العامة للبعثات وقد كان يتعين على المدعى أن يطلب من السفارة المصرية أو القنصلية المصرية التابع لها أن تحيله على الطبيب الملحق بها أو المعتمد لديها لتوقيع الكشف الطبي عليه ثم ترسل

نتيجة هذا الكشف الى الادارة العامة للقومسيونات الطبية لوزارة الصحة بمصر لتقرير منحه الاجازة المرضية المطلب بها من عدمه . ومن ثم فطالبنا ان المدعى لم يلتزم باتباع هذه الاجراءات فان التقرير الطبي الذى اعدّه الطبيب المعالج لا يخلع باى حال لمنحه الاجازة المرضية أو اعتمادها وبالتالي فان رفض ادارة البعثات صرف مرتبه خلال فترة بقائه فى الخارج بعد انتهاء بعثته الدراسية يتفق واحكام القانون فاذن لما أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه الحق ، ولا ينال من ذلك للقول بان لائحة القومسيونات الطبية لا تيسرى على أعضاء البعثات الدراسية وذلك باعتبار أن عضو البعثة الدراسية يخضع لاشراف ادارة البعثات واللجنة التنفيذية للبعثات لأن عضو البعثة وان كان يخضع للاشراف المالى والادارى والفنى للادارة العامة للبعثات الا ان ذلك لايعنى عدم خضوعه لاحكام لائحة القومسيونات الطبية والتي تسرى احكامها على جميع العاملين بالدولة اثناء تواجدهم خارج البلاد في شأن منحهم الاجازات المرضية أو اعتمادها طبقا للاجراءات والقواعد المشار اليها سلفا وبالتالي فلا تعارض بين الخضوع لاشراف الادارة العامة للبعثات واحكام لائحة القومسيونات الطبية طالما أن لكل منهما مجال خاص يختلف عن نطاق ومجال واختصاص الآخر ، كما لا يغير من ذلك موافقة جامعة طنطا على احتساب فترة بقاء المدعى فى الخارج من ١٩٨١/٨/٤ وحتى أول فبراير ١٩٨٢ امتدادا للبعثة بمرتب اذ أن لا اختصاص لجامعة طنطا فى هذا الشأن لأن اللجنة العليا للبعثات هى الجهة التى ناط بها القانون بتقرير القواعد المالية التى يعامل بمقتضاها عضو البعثة الدراسية اثناء تواجده فى الخارج كما أن اللجنة التنفيذية للبعثات هى الجهة المختصة الوحيدة فى تقرير مدة البعثة بعد التأكد من الشروط المقررة لذلك كما ان لوزير التعليم مد مدة البعثة فى حدود ثلاثة أشهر وذلك وفقا لاحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ومن ثم فان اللجنة التنفيذية للبعثات ووزير التعليم لهما سلطة مد مدة البعثة الدراسية بعد انتهائها فى الحدود المقررة وعلى القومسيونات المتكثرة والمطالين ليس لى جهة

أخرى اختصاص في إجراء هذا في ضوء ذلك فإن طلب المدعى الزام الإدارة العامة للبعثات لصرف مرتبه بالخارج من أغسطس ١٩٨١ وحتى نهاية شهر فبراير ١٩٨٢ لا يستند الى أساس سليم من القانون ، وإذا ما أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه بذلك يكون قد أعمل صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١٩)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

العامل المريض بالخارج - يتعين عليه أن يعرض نفسه على الجهة المختصة حيث يوجد بالخارج طبقاً للمادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية وذلك لتحديد حالته الصحية بمصفة رسمية مقبولة من جهة عمله حتى يمكن اعتباره في اجازة مرضية أو يرسل لجهة عمله الشهادات والمستندات الطبية المتعلقة بحالته ليتسنى لتلك الجهة النظر في ضوء هذه المستندات في معاملته خلال فترة انقطاعه ووجوده بالخارج .

الحكمة : ومن حيث انه رغم اخطار الطاعن للهيئة بمرضه وعدم قيامها بأى إجراء حيال هذا المرض نتيجة لاصدارها من ناحية القرار المسحوب بانتهاء خدمته والذي تبين بطلانه لانعدام سببه ، وأيضاً لعدم متابعة الطاعن خلال فترة طويلة من الزمن بعد هذه البرقيات واعتباراً من تاريخ آخر برقية أرسلها حتى عودته في ١٩٨٨/٧/١٦ لأمر تحديد حالته الصحية ومرضه الطويل الذي يزعجه ، فقد كان يتعين عليه أن يعرض نفسه على الجهة المختصة حيث يوجد بالخارج طبقاً للمادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية التي تنص على أنه « إذا طرأت على العامل الموجود خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد وجب عليه أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها مباشرة بنتيجة الكشف الطبى عليه الذى يتم بمعرفة طبيين وان يرفق بهذا الاخطار شهادة مصدقا عليها من

القنصلية المصرية أو الادارة الصحية الاجنبية المختصة وعلى الجهة الرئاسية ارسال النتيجة الى القومسيون الطبي المختص للنظر في اعتمادها» (قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤) وذلك لتحديد حالته الصحية بصفة رسمية مقبولة من جهة عمله حتى يمكن اعتباره في اجازة مرضية أو ان يرسل لجهة عمله الشهادات والمستندات الطبية المتعلقة بحالته ليتسنى لتلك الجهة النظر في ضوء هذه المستندات في معاملته خلال فترة انقطاعه ووجوده بالخارج واذ تقاعس تلك المدة الطويلة للانقطاع فان خطئه في هذا المجال مضافا اليه فقد حاسب زعمه لجميع مستندات علاجه بعد عودته سواء ذلك باهماله أو لسبب أجنبي كل ذلك يجب خطأ الهيئة في اصدار قرار الفصل للانقطاع ، أو عدم اتخاذ اجراء حيال اخطاره اياها برقيا بمرضة نتيجة لقرار انتهاء الخدمة المذكورة ومن ثم فانه لا يجوز قانونا اعتباره في اجازة مرضية خلال هذه الفترة لكي يستحق مرتبه عنها كما أنه لم يثبت توفر ركن الخطأ في جانب الهيئة الموجب الزامها بالتعويض •

ومن حيث انه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض طلب المدعى فانه يكون قد أصاب وجه الحق استنادا الى ما تقدم من أسباب وعلى اعتبار ان التكييف الصحيح لطلبات الطاعن انها طلب التعويض عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة وحتى تاريخ عودته للعمل •

(طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

كلير مال اليومية

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٤ لم يكن يدخل في نطاق وظيفة ملاحظ صحى الا اعمالا معينة حددتها على سبيل الحصر - خرج المشرع من هذا التخصيص الى التعميم فوضع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتلقى بالملاحظة أو التنفيذ في مجال الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى - اثر ذلك : - اعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة والزام وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى - اذا انتصح الوزير فى أى وقت ان ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر لم تشملها القرارات الصادرة منه تعين عليه ان يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٦ لسنة ١٩٦٧ - لا مجال للقول بان المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تحول دون اعمال القاعدة السابقة - اساس ذلك : - ان حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يقرر هذا الحق قضاء وهذه القاعدة يتوقف تطبيقها على صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها المعيار سالف الذكر - اثر ذلك : - اذا أغفل قرار وزير الصحة بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتاثر بمدة السقوط المتصوص عليها بالمادة (٨٧) •

٢ - القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ أتى بحكم جديد سوى فيه •

بين من كان منهم شاغلا لوظائف مبخرى أويمة وبين غيرهم من شاغلي

الوظائف الأخرى وجعل أقدميتهم جميعا من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية قبل نقلهم الى الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠) بوظيفة ملاحظ صحي - قضى المشرع على التفرقة في المعاملة بين أفراد الملاحظين الصحيين فجعل أقدميتهم في الفئة المتقولين اليها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية أسوة بالمبخرين .

— فيما عدا الوظائف الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ لا تعتبر وظيفة ما من الوظائف الفنية الا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة باعتبارها كذلك .

المحكمة : ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية نص فى مادته الأولى على أن « تدمج وظائف مبخر أوبئة وملاحظ ملاريا أو بموض وكشاف ملاريا وملاحظ مراقبة صحية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحي وتضاف الى وظائف الكشف رقم (٥) من الكشوف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال فى الدرجة فئة (٥٠٠/٣٠٠ مليم) ببداية ٢٤٠ مليما » ونصت المادة الثانية من القرار ذاته على أن « ينقل الى الدرجة المشار اليها فى المادة الأولى العمال الحاليون الذين يشغلون وظائف مبخرى أوبئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية ، كما ينقل الى الدرجة المشار اليها العمال الحاليون الذين يشغلون وظائف كشاف ملاريا وملاحظى ملاريا أو بموض وملاحظى مراقبة صحية مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ العمل بهذا القرار بمراعاة ترتيب الأقدمية فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ نص فى مادته الأولى

على أن « يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه النص الآتى : تدمج الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال فنية صحية فى المجالات الوقائية أو العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحى فى الدرجة (٥٠٠/٣٠٠ ملیم) ببداية ٢٤٠ مليما المعادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ونصت المادة الثانية من القرار المذكور على أنه « مع عدم المساس بأقدمية المبشرين بموجب القرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ينقل الى الدرجة المشار اليها بالمادة الأولى العاملون الحاليون الذين يشغلون هذه الوظائف مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم الحالية متى زادت عن البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها طبقا لما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع عدم صرف فروق عن الماضى » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان المشرع قد وضع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة أعمالا معينة على سبيل الحصر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الأمر الذى يوجب النزول على إرادته وأعمال مقتضاه باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الأعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ، فاذا أخطأ فى ذلك أو اتضح له فى أى وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه ، كان له بل ويتعين عليه

أن يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتسق مع الفلسفة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه . ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، إذ ان حكم المادة يقضى بإسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ، أما في الطعن المائل فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحي ، الا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتمين ادراجها به ، فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فان حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الأعمال التي كان يتعين ادماجها في وظيفة ملاحظ صحي طبقا للمعيار الموضوعي الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد أقدمية الملاحظين الصحيين أتى بحكم سوى فيه في شأن تحديد أقدمية الملاحظين للصحيين الذين طبق عليهم القرارين الجمهوريين رقمي ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ، ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بين من كان منهم شاغلا لوظائف مبررى أوبئة وبين غيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ والتي تضاف بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ فجعل القانون أقدمية هؤلاء جميعها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية قبل نقلهم الى الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠ ملزم) بوظيفة ملاحظ صحي فنفس في مادته الأولى على أن « تحدد أقدمية الملاحظين للصحيين الذين

طبقت في شأنهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٤٦ عند نقلهم الى الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليم) الملحقة بكادر العمال والمعادلة لل فئة المالية (٣٦٠/١٦٢ جنيها) بالمستوى الثالث الوظيفي من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف « وبذلك قضى المشرع على التفرقة في المعاملة بين أفراد الملاحظين الصحين فجعل أقدميتهم في الفئة المتقولين اليها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية أسوة بالمبخرين » .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الوظائف الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ على سبيل الحصر لا تعتبر وظيفة -ما من الوظائف الفنية الصحية الا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة باعتبارها كذلك ومن ثم فإن المركز القانوني لا ينشأ الا بصحور القرار من وزارة الصحة ومن تاريخ هذا القرار يكون العامل الشغل لهذه الوظيفة قد نشأ له المركز القانوني الذي يعطى له الحق في تسوية حالته طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ . ومن تاريخ نشوء هذا المركز يستطيع المطالبة بحقه في التسوية اما قبل صدور قرار وزارة الصحة فليس له الحق في المطالبة بتسوية حالته .

ومن حيث ان الثابت ان وظيفة المدعى لم تعتبر من الوظائف الفنية الصحية الا بمقتضى الأمر المكتبي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى موافقة وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ ومن ثم فإن مركز المدعى وحقه في تسوية حالته بوضعه على الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليم) لم ينشأ الا من تاريخ موافقة وزير الصحة في ١٥/١١/١٩٧٦ أي بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم تكون دعواه بمعنى الحق حكم المادة ٨٧ منه ويكون من حق المدعى أن تسوى حالته على الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ مليم)

المعادلة للفتة (٣٦٠/١٦٢ جنيها) بالمستوى الثالث وتحدد أقدميته فيها من تاريخ شغله لوظيفة عامل جمع قواقع طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ وما يترتب على ذلك من آثار .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء في ٢٣/١١/١٩٤٤ قسم العاملين الى طوائف ثلاث : اولها : العمال الفنيون وتشمل هذه الطائفة الملاحظين والاسطوات والصناع الممتازين (صانع دقيق ممتاز) والصانع غير الدقيق ومساعدى الصناع والاشراق والصبية وثانى تلك الطوائف : العمال العاديين ورؤسائهم - وثالثها : - العمال الكتبة - حدد الكادر الدرجة (١٥٠ - ٣٠٠) لمساعدى الصناع بعلوة ٥٠ مليما كل سنتين حتى يبلغ الأجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون العلوة ٢٠ مليما كل سنتين - يجوز شغل هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط التجساح في الامتحان امام لجنة فنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادى - لا يجوز الترقية من وظيفة مساعد الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الأقل - تقسم الكادر العمال العاديين الى ثلاث درجات الاولى : (١٠٠ - ٣٠٠) والثانية (١٢٠ - ٣٠٠) والثالثة (١٤٠ - ٣٠٠) اثر ذلك : ان العامل العادى كان ينتمى في كادر العمال الى طائفة غير تلك التى ينتمى اليها العامل الفنى - أساس ذلك : - ان الأعمال العادية

لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة فضلا عن اختلاف المعاملة المالية بين العاملين العاديين والفنيين .

الحكمة : ومن حيث أن مقتضى ما تقدم فإن تحديد المجموعة التى ينتمى اليها العامل المادى يكون أمرا لازما لتحديد الجدول الذى ينطبق على المدة التى تقضى فى هذه الوظيفة من بين الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى الأحكام التى يتعين أعمالها بشأن تلك المدة وفى هذا الصدد فإن كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء فى ٢٣/١١/١٩٤٤ قسم طوائف العمال الى فئات ثلاثة أولها العمال الفنيون وتشمل هذه الوظائف الملاحظين والأسطوات والصناع الممتازين (صانع دقيق وممتاز) والصانع غير الدقيق ومساعدى الصناع والاشراق والصبية وثانى تلك الفئات من العمال العاديين ورؤسائهم وثالثها العمال الكتبة وأسند كادر العمال الأعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ١٥٠ - ٣٠٠ لمساعدى الصناع بعلاوة ٥٠ مليما عن كل سنتين حتى يبلغ الأجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليما كل سنتين وأجاز شغل هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح فى الامتحان أمام لجنة فنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادى وفى ذات الوقت لم يجرى الترقية من وظيفة مساعد صانع الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الأقل .

أما العمال العاديين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاث فئات : الأولى ١٠٠ - ٣٠٠ مليم والثانية ١٢٠ - ٣٠٠ مليم والثالثة ١٤٠ - ٣٠٠ مليم وأسند اليهم الأعمال التى لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة ومن ثم فإن العامل العادى كان ينتمى فى كادر العمال الى طائفة غير تلك التى ينتمى اليها العامل الفنى ولم يكن مساويا لمساعد الصانع فى الأجر ، كما أنه لم يكن يستطيع شغل هذه الوظيفة الا بطريق التعمين بعد الدخول فى امتحان لا يشترط له مدة بقاء مجددة بوظيفة عامل عادى وذلك أمر بديهي

لأنه لم يكن شغل تلك الوظيفة من شأنه أن يكسب خبرة تؤهله بمفردها أو مع غيرها من شروط الصلاحية للتمعين بوظيفة مساعد صانع .
(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة لم تطبق على العاملين الخاضعين لكادر العمال - أثر ذلك : - بقاء تقسيمات هذا الكادر حتى صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين الخاضعين لكادر العمال - مؤدى ذلك : - استمرار أحكام كادر العمال مطبقة فيما يتعلق بالتقسيمات المشار إليها رغم معاملة درجاتهم بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

الحكمة : وحيث أن أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة لم يطبق على العمال الخاضعين بكادر العمال وبذلك استبقى تقسيمات هذا الكادر حتى صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين الخاضعين لكادر العمال ، على الرغم من معاملة درجاته بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

طبقا للمعيار الموضوعي الذي سنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض أحكام كادر عمال النوبية المسجل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ اعتبر بمقتضاه من كان قائما

بمعل فنى يتطوق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجال الوقاية والعلاج شاعلا
لوظيفة ملاحظ صحى ويلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة
على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج الوظائف التى يتطوق عليها ذلك المعيار فى
نطاق وظيفة الملاحظ الصحى - اذا اغفل قرار الوزير المختص بعض
الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاعليها لا يكون لهم حق نشأ
وتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين
بالدولة يتاثر بمدة السقوط المخصوص عليها فى المادة (٨٧) ، والتى تقضى
بسقوط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذه بمضى ثلاث
سنوات من تاريخ العمل به .

المحكمة : ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم
٦٥٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية ، المستغل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ على ان تدمج الوظائف
التي تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال غنية
طحية فى المجالات الوقائية أو العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم (ملاحظ
صحى) فى الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ببدائية ٢٤٠ مليما المعادلة للدرجة التاسعة
طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومقاد هذا التجهن أن المشرع سن معيارا
موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة
أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاعلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد
وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٦٧ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا
مهيئة على سبيل الحصر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ،
الأمر الذى يوجب النزول على ارادته وأعمال مقتضاها باعتبار جميع
القائمين بعمل من تلك الأعمال شاعلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير
الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج
الوظائف التى يتطوق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ،
فاذا أخفا فى ذلك أو اتضح له فى أى وقت ان ثمة وظائف يتطوق عليها

المعيار الموضوعي سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتمين عليه ان يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتسق مع انقاعدة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ومن حيث انه لا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى تحول دون ذلك لأن حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق للعامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل له ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ذلك لأنه في خصوص النزاع المائل فانه وان كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معياراً موضوعياً لأن يعد شاغلاً لوظيفة ملاحظ صحى الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتمين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة (٨٧) من انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان وظيفة عامل مقاومة التى عين عليها الطاعن من الوظائف التى وافق وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ على اعتبارها ضمن وظائف ملاحظ صحى بالدرجة التاسعة تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ وصدر بذلك الأمر المكتبى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من وكيل أول وزارة الصحة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦ ومن ثم فان حق المدعى فى الافادة من أحكام قرارى رئيس الجمهورية المشار اليهما لا يتأثر بحكم المادة (٨٧) سالف الذكر بحسبان ان حق المدعى فى ذلك لم ينشأ ولم يتكامل قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد أقدمية الملاحظين الصحين ينص في مادته الأولى على أن تحدد أقدمية الملاحظين انصحين الذين طبقت في شأنهم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ عند نقلهم الى الدرجة (٥٠٠/٣٠٠) ملزم الملحقه بكادر العمال والمعادلة للفتة المالية ذات الربط (٣٦٠/١٦٢) جنيتها بالمستوى الوظيفى الثالث من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

(لمن رقم ١٨٧٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

وضع المشرع معيارا لشغل وظيفة ملاحظ صحى - ينطبق هذا المعيار على كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجال الوقاية والعلاج - ألزم المشرع وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة ملاحظ صحى فى أى وقت يتضح له وجود مثل هذه الوظائف التى ينطبق عليها المعيار الذى منه القانون - حق صاحب الشأن لا ينشأ طبقا لهذا المعيار الا من تاريخ صدور قرار وزير الصحة - لا حاجة فى هذا الصدد بميعاد سقوط الدعوى المقرر بالمادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة طالما أن القرار الصادر من وزير الصحة قد تراخى الى ما بعد العمل بالقانون المشار اليه .

الحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن :

« تدمج الوظائف التي تتضمن واجباتها ومسؤولياتها القيام بملاحظة أو تنفيذ أعمال فنية صحية في المجالات الوبائية أو العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم ملاحظ صحي في الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠) ببدائية ٢٤٠ مليما المعادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ومن حيث أن النص المشار اليه وضع معيارا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فني صحي يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ في مجالى الوقاية والعلاج شاغلا ملاحظ صحي ، ويلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التي ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة ملاحظ صحي في أى وقت يتضح له وجود مثل هذه الوظائف التي ينطبق عليها المعيار الذى سنه القانون .

ومن حيث أنه لا مجال للاحتجاج بأن نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تحول دون ذلك ، بما نصت عليه من سقوط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ، ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ذلك لأنه من خصوص النزاع المائل فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قد وضع معيارا لن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحي ، الا أن هذه القاعدة لا تعد قابلة للتطبيق بذاتها بل . تتوقف على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي تدرج تحت هذه الوظيفة ، وبالتالي فان الحق لا يتكامل الا من تاريخ صدور قرار الوزير المختص ، فاذا صدر القرار بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فلا يتأثر بحكم المادة ٨٧ سالفة الذكر .

ومن حيث أن الثابت أن وظيفة عامل مقاومة التي عين عليها المدعى

من الوظائف التي وافق وزير الصحة بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ على اعتبارها ضمن وظائف ملاحظ صحي بالدرجة التاسعة ، تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ وصدر بذلك الأمر المكتبى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من وكيل أول وزارة الصحة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦ ، فان حق المدعى لا يتأثر بحكم المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن :

« تحدد أقدمية الملاحظين الصحيين الذين طبقت في شأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر عمال اليومية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ عند نقلهم الى الدرجة (٥٠٠/٣٠٠) مليم الملحق بكادر العمال والمعادلة للفئة المالية الربط (٣٦٠/١٦٢) جنيها بالمستوى الوظيفي الثالث من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية السابقة على نقلهم لهذه الدرجة مع مراعاة ترتيب أقدميتهم فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لهذه الوظائف .

ومن حيث أنه بتطبيق أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ على حالة المدعى فان أقدميته في الدرجة التاسعة (٥٠٠/٣٠٠ مليم) تكون اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة عامل مقاومة أى من ١٠/٩/١٩٥٥ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر ، فانه يكون قد صادق الصواب الأمر الذي يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

من ينقل الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم هم العمال الذين كانوا يشغلون وظائف مبخري أوبئة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر العمال - وضع العامل على الدرجة العاشرة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بحسبان انه كان شاغلا عند دخول الخدمة الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ ملزم صحيح لأن هذه الدرجة بكونها كادر العمال هي التي تعادل الدرجة العاشرة.

المحكمة : ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تعديل بعض أحكام كادر العمال نص في مادته الأولى على أن « تدمج وظائف مبخر أوبئة وملاحظ ملاريا أو بعوض وكشاف ملاريا وملاحظ مراقبة صحية تحت وظيفة واحدة باسم « ملاحظ صحي » وتضاف الى وظائف الكشف رقم (٥) من الكتشوف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم ببداية ٣٤٠ ملزم » ونص القرار في مادته الثانية على أن « ينقل الى الدرجة المشار اليها في المادة الأولى العمال الحاليون الذين يشغلون وظائف مبخري أوبئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ شغلهم لوظائفهم الأصلية .. الخ ».

ومن حيث أن مفاد النصين المذكورين أن من ينقل الى الدرجة (٥٠٠/٣٠٠ ملزم) هم العمال الذين كانوا يشغلون وظائف مبخري أوبئة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإن من لم يكن شاغلا لوظيفة مبخر أوبئة وقت العمل بالقرار المذكور لا يحق له أن ينقل الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أنه نقل الى وظيفة كتابية بالدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة اعتبارا من ١٩٤٩/٧/٦ وظل يعمل بها حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فانه والحال كذلك لم يكن شاغلا لوظيفة مبخّر أويثة عند العمل بهذا القرار ولا تسرى عليه أحكامه .

ومن حيث أن جهة الادارة قد وضعت المدعى على الدرجة العاشرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك عند تسوية حالته منذ دخوله الخدمة بحسبان أنه كان شاغلا وقتها للدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليما فقط وهي التي تعادل الدرجة العاشرة فانها تكون قد طبقت في شأنه صحيح حكم القانون ريثمى طلبه ارجاع أقدميته في الدرجة التاسعة الى تاريخ بدء التعيين غير مستند الى أساس سليم من القانون .

(لمن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

کتاب فی مشروع

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع مفادها — تعد جريمة واقعة نكر بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية — يعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات — متى كان الثابت ان الموظف كان مسئلكه معنيا لا اعتور الاقرار من نقص في البيانات على خلاف الحقيقة فان ذلك يشكل في ذاته ذنبا تأديبيا مستقلا عن الجريمة الجنائية المعاقب عليها — تقوم المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معينا ينطوى على اخلال بكرامة الوظيفة .

الحكمة : ومن حيث انه فيما نرى به الطاعن الأول (.) على الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه بقضائه بأدانته عن المخالفة الأولى المنسوبة اليه بتقرير الاتهام وهي أنه أثبت باقرار الذمة المالية المقدم منه بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١ امتلاك زوجته لسيارتين نقل فقط خلافا للحقيقة وهي أنها تمتلك أربع سيارات نقل بمقطورة ، فان الطاعن الأول يبنى نعيه في هذا الشأن بالقول أن الحكم المطعون فيه بقضائه بذلك قد خالف القانون لأن النقص الذي ورد باقرار الذمة المالية بشأن شرط احتفاظ البائع بملكته السيارتين اللتين لم يدرجهما في الاقرار لا يصلح أن يشكل مأخذا تأديبيا لأن محله لا يكون الا أمام جهاز الكسب غير المشروع وليس أمام سلطة التأديب ، ولأن الثابت أن البائع لهما كان قد استرد هاتين السيارتين قبل أن يقوم بتحرير هذا الاقرار لعدم الوفاء بقيمة الأقساط ، فانه عن هذا النعى فانه مردود بأنه ولئن كان المشرع قد جرم واقعة ذكر بيانات غير صحيحة عمدا في اقرارات الذمة المالية وذلك فيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٠

من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع بأن (٥٠٠ ويعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات) ، فانه ولئن كان ذلك فان الثابت أن تقديم الطاعن الأول لاقرار الذمة المالية المشار اليه انما كان بصفته الوظيفية باعتباره من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ والذين ورد ذكرهم في المادة الأولى من هذا القانون ، ومتى كان الثابت أن مسلكه في تقديم هذا الاقرار كان معيبا لا اعتور الاقرار من نقص في البيانات على خلاف الحقيقة ، وكان هذا المسلك لا يستقيم مع ما تفرضه عليه كرامة الوظيفة من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب والشبهات ، فان ذلك يشكل في ذاته ذنبا تأديبيا مستقلا عن الجريمة الجنائية المعاقب عليها طبقا للمادة ٢٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع ، ذلك أن المخالفات التأديبية وأن لم ترد في أى التشريعات الخاصة بالعاملين عني سبيل الحصر ، فان أى خروج على مقتضيات واجبات الوظيفة أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات يعد ذنبا تأديبيا ، فالمخالفة التأديبية ليست فقط اخلال العامل بواجبات وظيفته ايجابا أو سلبا أو ما تقتضيه هذه الواجبات من احترام الرؤساء وطاعتهم ، بل كذلك تنهض المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معيبا ينطوى على اخلال بكرامة الوظيفة أو كان لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب والشبهات وهو ما قننه المشرع في المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأن (كل من ٥٠٠٠ يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يجازى ٥٠) ولا وجه قانونا لما يتمسك به الطاعن الأول في شأن نفى ارتكابه لتلك المخالفة بأن السيارتين اللتين لم يدرجهما في اقرار الذمة المالية انما اشترتهما زوجته تحت نظام التقسيط وأن البائع قد احتفظ بشرط الملكية لحين الوفاء بكامل الثمن وأنه في تاريخ تقريره لهذا الاقرار لم تكن زوجته قد قامت بالوفاء بكامل الثمن وبالتالي لم تنتقل ملكية هاتين السيارتين من ذمة البائع الى ذمتها المالية ،

وأنه بذلك كان في حل من أن يدرجهما في ذلك الاقرار ، لا وجه قانونا لما يتمسك به الطاعن الأول على هذا الوجه ، لأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع قد نص في المادة الثالثة منه على أنه (يجب على كل من يدخل في احدى الفئات التي تخضع لهذا القانون من تاريخ العمل به ، أن يقدم اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر يبين فيه الأموال الثابتة والمنقولة ..) .

وقد استهدف هذا القانون من ذكر الأموال الثابتة والمنقولة بيان مصدرها ، لأن المادة الثانية من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أنه (وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجته وأولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها) ، ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يدرج هاتين السيارتين في اقرار الذمة المالية المقدم منه وأن يبين المصدر المالي الذي ستقوم زوجته بالوفاء منه بقيمة الأقساط ، دون الاحتجاج بأنها قد اشترتهما تحت نظام التقسيط لأن ذلك لا يجوز التمسك به الا في العلاقة القائمة بينهما وبين البائع لها بشأن الملكية ، ما دام أن قانون الكسب غير المشروع يستهدف من ذكر هذا البيان ، التعرف على مصدر الزيادة التي تطرأ في الثروة ، كما لا وجه لما يتذرع به الطاعن الأول بقوله أن البائع قد أسترد هاتين السيارتين قبل قيامه بتحرير اقرار الذمة المالية المشار اليه ، لأنه لم يشر ذلك أمام المحكمة التأديبية ولم يقدم الحليل على ذلك سواء أمامها أو أمام المحكمة الادارية العليا .

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٩٠)

لائحة المخازن والمستريات

قاموسة رقم (١٠)

المبدأ :

في ظل العمل بأحكام لائحة المخازن والمشتريات يجب لكى يمتدق القول على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن تكون له السيطرة الكاملة على عهده أثناء ممارسة العمل وأن تكفل له النظم السائدة بجهة عمله المحافظة على هذه العهدة وعدم المسلس بها في غير أوقات العمل وفقا لأحكام لائحة المخازن والمشتريات .

الحكمة : وينمى تقرير الطمن على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة القانون على أساس أن الميزان قد اختفى أثناء وجود الطاعن بمهمة خارج العمل ، وأن الطاعن باحث بالمعهد وأن الميزان يستعمل بمعرفة جميع زملائه من الباحثين ، ولا يتصور أن ينقطع الطاعن لحراسة الميزان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مدير علم الادارة القانونية بمركز البحوث الزراعية قد أبلغ النيابة الادارية بكتاب مؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٣ بسرقة ميزان حساس من معمل تجميد السائل المنوى بمعهد بحوث القناسليات بالهرم يوم ١٩٨٧/٥/٣ ، كما أرفق بكتابه أوراق التحقيق الادارى الذى أجرى بشأن الموضوع ، وقد تم تحقيق الأمر بمعرفة النيابة الادارية حيث ثبت من التحقيق أن الميزان الحساس عهدة انطاعن قد فقد من معمل تجميد السائل المنوى بعد الساعة الواحدة ظهر الأحد ١٩٨٧/٥/٣ وأن أمر فقده قد اكتشف فى الساعة الثانية عشرة مساء نفس اليوم ، وأن لمعمل تجميد السائل المنوى مفاتيح ثلاثة ، وأن انطاعن صاحب المعهدة هو أحد الثلاثة حائزى مفاتيح المعمل ، وأن المعمل من معامل الأبحاث المسموح لعدد من الباحثين بدخوله ، وأن فقد الميزان قد تم فى وقت كان الطاعن فيه فى خارج المعهد لاداء مهمة مصلحية ، كما أن للمعمل نافذة تطل على الخارج ليست محاطة بسياج حديدى .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر — في ظل العمل بأحكام
لائحة المخازن والمشتريات على أنه ينبغي لكى يصدق على أجد الأمناء
أنه صاحب عهدة أن تكون له السيطرة الكاملة على عهده أثناء ممارسة
العمل وأن تكفل له النظم السائدة بجهة عمله المحافظة على هذه العهدة
وعدم المساس بها في غير أوقات العمل .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الميزان المفقود
كان ضمن موجودات معمل تجميد السائل المتوى ، وأن للمعمل ثلاثة
مفاتيح أحدهم بحوزة الطاعن ، وأن المعمل ذاته لم يكن قسرا دخوله
فحسب على حائزى المفاتيح الثلاثة ، بل أن نظم العمل الجارى والمعلوم
لرئاسة المعهد يسمح باستمارة المفاتيح بمعرفة أى باحث واستعمال
موجودات المعمل ومنها الميزان المفقود ، فمن ثم فإن استعمال الميزان
الحساس المفقود كان استعمالا عاما يتعذر معه القول بأنه كان معهودا
للطاعن بالمحافظة عليه ، كما يتعذر تبعا لذلك اعتباره مسؤولا عنه مسؤولية
شخصية وتحميله بقيمته ، وإذ ذهب الحكم الطعن الى سلامة قرار
تحميل الطاعن بقيمة الميزان الحساس فإنه يكون مشوبا بغيب الخطأ في
تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بالغائه .

ومن حيث أنه وإن كانت المحكمة قد انتهت الى خطأ الحكم الطعن
فيمس بتضمنه من رفض طعن الطاعن بالغناء قرار تحميله بقيمة الميزان
المفقود ، واستندت فيما انتهت اليه من خطأ الحكم على أساس أن الميزان
المفقود كان مشاعا استعماله وأن الجهة الإدارية لم تكفل للطاعن النظم
والامكانيات التى تكفل له المحافظة عليه بما يتعذر معه اعتباره مسؤولا
عن فقده شخصيا في ملكه الخاص ، إلا أن ذلك لا يفيى عن الطاعن الخطأ
في عدم تنبيه رئاسة المعهد الى أن الامكانيات ونظم استعمال الميزان

الموكول اليه المحافظة عليه لا تكفل له ذلك ، بما يعنى سلامة مؤاخذه الطاعن تأديبيا عن هذا الاهمال سبب قرار الجزاء وسلامة قرار مجازاته بخصم يومين من مرتبه ، ويكون الحكم الطعن قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الطاعن بالغاء قرار مجازاته ، بما يتمين معه رفض الطعن المروض في هذا الخصوص •

(طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

اجبة

١٢٤

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه معطلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - اللجان المنصوص عليها في هذا القانون المشار اليه منوط بها مهمة تحديد الإيجار القانوني عند المنازعة بين المستأجرين والمالك وفقا للأسس التي حددها القانون - خطورة هذه المهمة تقتضي توفير أعضاء مهنيين يتمتعون بالنزاهة ونزاهة فنية وقانونية اجتماعية - اشترط القانون صراحة أن يكون المهندس مدنيا أو معماریا ومقيّدا بالنقابة - هذه الشروط يتعين ثبوت توافرها عند تشكيل اللجنة .

الحكمة : ومن حيث أن المادة (١٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تنص على أن يتولى تحديد أجر الأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص من اثنين من المهندسين المعماريين أو المدنيين المقيدين بنقابة المهندسين ومن جهتين مختلفتين ، وأحد العاملين المختصين بربط أو تحصيل الضريبة على العقارات المبنية ، وعضوين يختارهما المجلس المحلي من غير أعضائه أحدهما من المالك والآخر من المستأجرين وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين ، ويشترط لصحة انمقادها حضور أحد المهندسين والعضو المختص بربط أو تحصيل الضريبة وأحد العضوين المختارين ، ويؤدي أعضاء اللجان قبل مباشرة أعمالهم يمينا أمام المحافظ بأن يؤديوا أعمالهم بدقة وأمانة ... وقد قضت المادة (٥) معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بأنه إذا رأى المستأجر أن الأجرة التي حددها المالك تزيد على الحدود المنصوص عليها في هذا القانون جاز له أن يطلب من لجنة تحديد

الأجرة المختصة القيام بتحديد أجر المكان وفقا للأسس المنصوص عليها في هذا القانون ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية .

ومن حيث أنه يبين من استعراض باقى أحكام القانون أن تلك اللجان منوط بها مهمة تحديد الأيجار القانونى عند المنازعة بين المستأجرين والمالك وفقا للأسس التى حددها القانون ومن ثم فإن خطورة هذه المهمة المتعلقة بالسلام الاجتماعى تقتضى توفير أعضاء محايدين ويتمتعون بالنزاهة وذوى خبرة فنية وقانونية واجتماعية لتتجز مهمتها فى التقدير وفقا لارادة المشرع ، وقد اشترط القانون صراحة أن يكون المهندس مدنيا أو معماريا وفى ذات الوقت مقيدا بالنقابة وهذه الشروط يمتين ثبوت نوافرها عند تشكيل اللجنة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده الثالث تقدم بطلب مقدم من نجله للعمل بلجان تقدير الأيجارات وتأثر عليه فى ١٩٨٣/٧/٥ من المطعون ضده الثانى ، للمطعون ضده الأول رئيس قسم اللجان للإجراء ، وصدر بالنسبة القرار رقم ١٥٨ فى ١٩٨٣/٧/٢٠ من الطاعن الثانى بصفته مدير عام الإيرادات وذلك بناء على تفويض فى هذه السلطة فى ١٩٨٢/٩/٨ من محافظ القاهرة بسرعة الاجراءات وبناء على شهادة ادارية موقعة من المطعون ضدهما الرابع والخامسة ومعتمدة من السادس بان المهندس لا يعمل فى الحكومة أو القطاع العام مؤرخة فى ١٩٨٣/٧/٢٠ وقد حصل المهندس المذكور على بكالوريوس الهندسة من جامعة عين شمس واعتمدت النتيجة من مجلس الكلية فى ١٩٨٣/٧/٢٠ ومجلس الجامعة فى ١٩٨٣/٨/٢٠ وذلك على نحو ما هو موضح بالشهادة المؤقتة المعتمدة من عميد الكلية فى ١٩٨٣/٩/٢٧ ثم قيد بنقابة المهندسين فى ١٩٨٣/١٠/١٦ .

ومن حيث أنه يبين من الاستعراض المتقدم أنه وقت صدور القرار مندب نجل المطعون ضده الثالث للعمل بلجان تقدير الأيجارات لم يكن

يوجد ثمة مستندات . بسمية تقيد بانه حاصل على بكالوريوس الهندسة أو مقيد بنقابة المهندسين واكتفى في هذا الصدد بالشهادة الادارية المعدة من المطعون ضدهم الرابع والخامسة والسادس ، الأمر الذى يبين منه بما لا يدع مجالا للشك أن الأمور سارت في طريقها لمجاملة المطعون ضده اثالث لتعيين نجله في لجان تقدير الايجارات وذلك قبل حصوله على ما يفيد نجاحه في بكالوريوس الهندسة أو قيده بنقابة المهندسين وبالمخالفة للاجراءات الادارية والقواعد التنظيمية المتبعة في هذه الأحوال واعلاء العلاقات الشخصية على القانون والنظام الاداري والصالح العام على نحو ما ورد تفصيلا بالتحقيقات وما جاء بأقوال الشهود والمطعون ضدهم الأمر الذى يستفاد منه صحة ما نسب اليهم بقرار الاتهام مما يتعين معه مجازاتهم تأديبيا لاخلالهم بواجبات الوظيفة العامة . ولا وجه لما ذهبت انيه المحكمة من أن تاريخ الحصول على المؤهل ليس تاريخ اعتماد النتيجة وانما تاريخ آخر يوم من أيام الامتحان ، ولا وجه لهذا القول في مجال النزاع المعروض فليس الأمر متعلقا بتسوية مترتبة على الحصول على مؤهل محدد وانما المجال الذى كان معروضا عليها هو مدى وقوع وقيام انجرائم التأديبية المنسوبة بتقرير الاتهام للمحالفين للمحاكمة التأديبية أمامها وذلك في ضوء ثبوت توافر شروط التعيين بالنسبة لنجل المطعون ضده الثالث من عدمه وقت صدور القرار بذلك وهى واقعة مادية لا وجه لاثباتها مستقبلا بمستندات لم يكن متاحا من حيث الواقع عقلا ومنطقا الحصول عليها وقت تحقيق المخالفات التأديبية المحال بسببها المطعون ضدهم للمحاكمة التأديبية .

ومن حيث أن المحكمة لم تأخذ في حكمها المطعون فيه بهذا النظر والذى يحتم الالتزام به حقيقة الواقع وصحيح حكم القانون على النحو سالف الذكر ومن ثم فان الحكم الطعين يكون قد صدر على غير سند من حقيقة الواقع مخالفا للقانون جديرا بالالغاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه وقد ثبتت المخالفات التأديبية

المنسوية لكل منهم فانه يتعين توقيع العقوبات التأديبية المناسبة لما ثبت قبلهم وذلك بمراعاة مدى جسامة ما ثبت قبل كل منهم وخطورته في ضوء الظروف الموضوعية المصاحبة لتلك المخالفات التأديبية ، ومن ثم تقتضى المحكمة بمعاينة كل من المطعون ضدهما الأول والثالث بخضم سبعة أيام من أجره وبمجازاة المطعون ضده الثانى بالتتبيه ، وبمجازاة كل من المطعون ضدهم الرابع والخامسة والسادس بخضم ثلاثة أيام من أجر كل منهم .

(طعن رقم ٣١٦١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

لجنة مشئون الموظفين

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

١ - أعطى المشرع العامل حقا في التظلم من تقرير كفايته خلال عشرين يوما من تاريخ علمه به - قصر هذا الميعاد يجد تفسيره في الخطورة التي يربتها التقرير في حياة العامل الوظيفية .

٢ - اللجنة المختصة تفصل في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه إليها - التقرير الذي قدم منه التظلم في الميعاد لا يعد بمثابة قرار اداري نهائى حتى يتم الفصل فيه - اذا فصل فيه بالرفض يعتبر ذلك قرارا اداريا نهائيا يفتح للعامل ميعادا مقداره ستون يوما للطعن فيه .

٣ - لا يجوز الأخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفادة من فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه - أساس ذلك : ان مناط تلك القرينة ان يكون التظلم مبنيا على قرار اداري نهائى والتقرير لا يعتبر نهائيا الا بفوات ميعاد التظلم او البت فيه .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والذي وضع التقرير المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه - تنص على أن (يملن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة بتظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه إليها ، ويكون قرارها نهائيا ، ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه) .

ومفاد هذا النص أن المشرع أعطى الحق للعامل في التظلم من تقرير كفايته للجنة التي أنشأها لهذا الغرض خلال عشرين يوما من تاريخ

علمه ، وهذه ضمانة منحها المشرع للعامل نظرا للخطورة التي يرتبها التقرير في حياته الوظيفية فيبدى العامل ما يمن له من طعون على التقرير خلال عشرين يوما من تاريخ علمه به ، واعتبر المشرع التقرر الذى تقدم عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار ادارى نهائى حتى يتم الفصل فيه ، فاذا فصل فيه بالرفض فانه بذلك يعتبر قرارا اداريا نهائيا ويتعين بانتقالى مهاجمته بدعوى الالغاء ويبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ الاخطار برفض التظلم ، ولا يجوز بالتالى الأخذ بقرينة الرفض الضمنى الاستفادة من قوت ستين يوما على التظلم دون البت فيه ، لأن مناطها أن يكون التظلم مبنيا على قرار ادارى نهائى وهو أمر غير متوافر فى هذه الحالة حيث نص المشرع على أن التقرير لا يعتبر نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد انتظلم أو البت فيه .

ومن حيث أن المدعية علمت بالتقرير المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/٥/٤ وتقدمت بتظلمها فى ١٩٨١/٥/١٤ - أى خلال الميعاد القانونى - ولم تخطر برفض تظلمها الا فى ١٩٨١/١٠/١٧ فأقامت دعواها فى ١٩٨١/١٢/٨ خلال ستين يوما من تاريخ اخطارها برفض تظلمها ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

وبالنسبة لموضوع الدعوى فان مناط المنازعة يدور حول ما اذا كان الرئيس المباشر للمدعية هو المدير المحلى والرئيس الأعلى ، حيث وقع على التقرير فى المكان المخصص للرئيس المباشر والمدير المحلى والرئيس الأعلى .

ومن حيث أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن (تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها) .

وتنفيذا للنص المتقدم أصدرت الهيئة الطاعنة تعليمات بشأن اعداد

تقارير كفاية الأداء طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تضمنت في البند ٤ على أن (يقوم الرئيس المباشر بوضع تقرير قياس كفاية الأداء للعامل بصفة دورية ثلاث مرات كل أربعة أشهر اعتبارا من أول يوليو ، ثم يضع التقرير النهائي في آخر يونية من العام التالي بأخذ متوسط التقارير الثلاثة السابقة) .

ونص البند ٦ من التعليمات المشار اليها على أن (يقوم الرئيس المباشر بارسال التقرير النهائي الى مراقبة الأفراد التابع لها بعد اعتماده من المدير المحلى ورئيس القطاع) .

والواضح مما تقدم ان القواعد المتبعة لقياس الأداء بالهيئة لا تخول الرئيس المباشر وحده تقدير كفاية العامل ، انما وكلت الأمر من بعده الى المدير المحلى ورئيس القطاع ، مما ينأى بالتقارير عن الانطباعات الشخصية وحتى لا تكون عرضة للتحكم والهوى .

ومن حيث أن الهيئة الطاعنة أفادت أن السيد المهندس / قد وقع على تقرير كفاية المعلومين ضدها عن الفترة من ١٩٧٩/٧/١ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ بوصفه الرئيس المباشر والمدير المحلى ، كما أنه كان مفوضا في سلطة نائب رئيس مجلس الادارة للتخطيط ، باعتباره الرئيس الأعلى ، وذلك بموجب قرار التفويض رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٨١ .

واذا كان محل مرور التقرير السنوى على الرئيس المباشر والمدير المحلى والرئيس الأعلى هو أن يكون العامل حسب التدرج الرئاسى في العمل خاضعا لرئيس مباشر ومدير محلى ورئيس أعلى ، أما اذا كان بحسب نظام العمل لا توجد كل حلقات هذه السلسلة ، بأن يكون الرئيس المباشر هو المدير المحلى - كما هو الحال في الحالة الماثلة - فان التقرير يستوفى هاتين المرحلتين بحكم الضرورة واللزوم بتوقيعه من شخص واحد يجمع بين صفتى المدير المحلى والرئيس المباشر - وعليه لا مطعن على التقرير الموقع من المهندس بوصفه الرئيس المباشر والمدير

المحلى ، أما الطعن على هذا التقرير فهو توقيفه من المذكور بوصفه الرئيس الأعلى دون أن يثبت من الأوراق أنه الرئيس الأعلى للمطعون ضدها ، على أنه لما كانت المادة (٣٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الذى صدر التقرير المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه - تقضى بأن (يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما الى لجنة تظلمات تنشا لهذا الغرض على أن تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ، ويكون قرارها نهائيا ، ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم (أو البت فيه) ، ولما كان ذلك ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع قد أوجب على الجهة الادارية اعلان العامل فى جميع الحالات بصورة من تقرير كفايته بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، ليحدد موقفه ازاءه ، اما بالرضا واما بالتظلم منه الى لجنة التظلمات وان التقرير لا يعد نهائيا الا اذا انقضى ميعاد التظلم منه ، أو تم البت فى التظلم - فى حال تقديمه - من لجنة التظلمات ، فان مقتضى ذلك أن قرينة الرافض الحكمي للتظلم لا تسرى على دعاوى الالغاء المتعلقة بتقارير الكفاية ، إذ أن التقرير لا يكتسب صفته النهائية الا بعدم التظلم منه خلال المهلة المنصوص عليها فى المادة (٣٠) من القانون أو البت فى التظلم ، وما دامت لجنة التظلمات لم تبت فى التظلم ، فان التقرير لا ينتج اثره القانوني ، ولا ينافى عندئذ بان أن يقرىص العامل المتظلم حتى تصدر اللجنة قرارها بالبت فى تظلمه ، فان رفض تظلمه ، فيكون له حق الطعن القضائي خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره بهذا الرافض وتطبيقا على ذلك واذا لم تخطر المدعية برفض تظلمها الا فى ١٧/١٠/١٩٨١ ، فان دعاوها المرفوعة فى ٨/١٢/١٩٨١ تكون مقبولة شكلا ، وعن الموضوع فان المهندس /..... قد انفرد بوضع التقرير المطعون فيه بمصفته الرئيس المباشر والمدير المحلى والرئيس الأعلى دون ضرورة تستوجب ذلك ، ودون أن يكون مفوضا فى مباشرة اختصاص الرئيس الأعلى ومن

ثم جاء التقرير المطعون فيه مخالفا للقانون، وبالتالي وقع باطلا، وواجب الإلغاء.

بل إن الجهة الإدارية قررت بمذكراتها أن نائب رئيس مجلس الإدارة للتخطيط هو الرئيس الأعلى، وبالتالي فإن توقيع المهندس بهذه الصفة دون عرض على الرئيس الأعلى ينطوي على إغفال إجراء جوهري يترتب عليه البطلان، ولا يغير من ذلك أن التقرير قد عرض بعد ذلك على لجنة شؤون العاملين، وذلك أن التقرير قد شابته البطلان في أحد مراحله مما يؤثر على سلامة القرار الصادر من لجنة شؤون العاملين.

ولا وجه لما ساقته الجهة الإدارية للتدليل على سند توقيع المهندس على التقرير من أن الرئيس الأعلى قد فوضه بالتوقيع بالقرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٨١، إذ أن هذا القرار قد صدر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١، وهو تاريخ لاحق لاعتماد التقرير من لجنة شؤون العاملين في ١٩٨٠/١٢/٢٤.

ومن حيث أن تقرير الكفاية المطعون فيه لم يتم عرضه على الرئيس الأعلى، وهو إجراء جوهري، فإنه يكون قد صدر مشوبا بميب مخالفة القانون حريا بالإلغاء، ويكون الحكم المطعون فيه، إذ أخذ بهذا النظر قد أصاب الحق في قضائه ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن، والزام الطاعن المصروفات.

(طعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥)

قاصدة رقم (١٣)

المبدأ :

لجنة شؤون العاملين ملزمة بالتعقيب على تقدير الرئيس المباشر والرئيس المحلي للمرتبة التي يستحقها الموظف ولها في سبيل ذلك أن

تجأ إلى فتى الطرق التي تراها مؤدية إلى التقدير السليم العقيق الذي يتفق مع الواقع والحق - تخفيض لجنة شئون العاملين لدرجة كفاءة الموظف استنادا لما نسب اليه من مخالفات تتطوى على اخلال بواجبات الوظيفة خلال السنة التي وضع عنها التقرير لا تترتب عليها .

المحكمة : تنص المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعيات الوظائف لها .

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوحدة لهذا الغرض وكذلك أية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس كفاية الأداء .

كما تضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها .

ويكون وضع التقارير النهائية عن سنة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو وتقدم خلال شهر سبتمبر وأكتوبر وتعتمد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر .

ومن حيث أن الثابت من استقراء ومقارن النزاع والاطلاع على التقرير الذي أعد عن الطاعن عن عام ١٩٨١/٨٠ أنه أعد على نموذج يشمل قياسا للأداء على ثلاث فترات خلال السنة التي أعد عنها التقرير ، ثم أعد التقرير النهائي وكان تقدير الكفاية من الرئيس المباشر والرئيس المجلى في الفترات الثلاث وفي التقرير النهائي بمرتبة « امتياز » إلا أن لجنة شئون العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خفضت التقرير إلى « كء » وسببت هذا التخصيص بأنه لجازاته خلال سنة التقرير .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالإجراءات الشكلية الخاصة بالاضطار واعتماد لجنة شؤون العاملين والتظلم فقد روعيت وتحقق للطاعن الضمانات الكفيلة بتحقيق علمه بالتقرير وعناصره وسبب تخفيض درجة الكفاية ، وبحث تظلمه واضطاره بالرفض •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بسلطة لجنة شؤون العاملين في التعتيب على تقدير الرئيس المباشر والرئيس المحلي فمن المقرر أن لها سلطة واسعة في تقرير المرتبة التي يستحقها الموظف ولها في سبيل ذلك أن تلجأ الى شتى الطرق التي تراها مؤدية الى التقدير السليم الدقيق الذي يتفق مع الواقع والحق •

ومن حيث أن لجنة شؤون العاملين قد اعتمدت في تخفيضها لدرجة كفاءة المدعى الى ما نسب اليه في السنة السابقة على التقرير من مخالفة خاصة بتقريره بيانات ومستندات على خلاف الحقيقة أدت الى توقيع جزاء عليه بالانذار في ١٩٨١/٥/٣١ أى خلال السنة التي وضع التقرير فيها مما ينطوي على اخلال بواجبات الوظيفة وهو مما يؤثر ولا شك في مجال العمل والانتاج التي تمثل عناصر في تقرير الكفاية ، مما لا يتأتى معه اهدارها ولا تعتبر من ذلك ان المخالفة حدثت في سنة سابقة على وضع التقرير ، الادانة لا تكون الا بقرار الجزاء الذي يصمم العامل بالاخلال بواجبات الوظيفة ، اما محو الجزاء الذي تم سنة ١٩٨٣ فلا يثير في صحة ما استند اليه تخفيض تقدير الكفاية من ممتاز الى كفاء •

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فلا يعقب على لجنة شؤون العاملين ان هي اعتمدت على ادانة الطاعن خلال السنة التي وضع عنها التقرير ويكون تقديرها الكفاية بكفاء لا مأخذ عليه •

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

حدد المشرع تشكيل لجنة شؤون العاملين — إذا فقد التشكيل أحد عناصره (عضو اللجنة النقابية مثلا) أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذى رسمه القانون وتكون غير مختصة بما عهد به الى لجنة شؤون العاملين — اثر ذلك : تصبح قرارات تلك اللجنة معيبة بسبب عدم الاختصاص وهو العيب الذى يصم القرار بعدم المشروعية •

المحكمة : ومن حيث أن المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن :

« تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشؤون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم أحد من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية ، وتختص اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وتنص المادة ٣٠ على أن : « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شؤون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات يتشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقارير وعضو مختار من اللجنة النقابية ان وجدت » •

ومن حيث أنصوص القانون حددت تشكيل لجنة شؤون العاملين ، فإذا فقد التشكيل أحد عناصره ، أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذى رسمه القانون ، وتكون والباله هذه غير مختصة بما عهد به الى لجنة شؤون العاملين ، وتكون قراراتها في هذا الشأن معيبة بسبب عدم الاختصاص ، وهو العيب الذى يصم القرار بعدم المشروعية •

ومن حيث أن الثابت من مكتب الادارة العامة للتفتيش والتحقيقات والقضايا بمجلس الدولة المؤرخ ١٩٨٧/١/٢٠ ان اللجنة النقابية باشرت عملها رسميا اعتبارا من ١٩٨٣/٦/٢ وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى « الدائرة الاولى » فى الدعوى رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٤ القضائية بجلسة ١٥/٣/١٩٨٣ الذى أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه .

ومن حيث أن تقرير الكفاية المطعون عليه وضع عن المدة من ١٩٧٩/٧/١ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ وتظلمت منه المدعية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ .

ومن حيث أن لجنة شئون العاملين التى اعتمدت تقرير الكفاية المشار اليه والذى تم قبل ١٩٨٣/٦/٢ أى فى وقت لم تكن مشكلة على الوجه الذى رسمه القانون ومن ثم تكون قراراتها والحالة هذه مشوبة بمبعدم الاختصاص واجبة الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه أخذ بهذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويضحي الطعن فيه قائما على حجة ضاحضة وهو ما يتعين معه القضاء برفضه .

(طعن رقم ٢٥٤٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٨٧)

نفس المعنى = (طعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

١ — تختص لجنة شئون العاملين بشركات القطاع العام بالنظر فى كل ما يتصل بشاغلى الدرجة الثانية فما دونها ويشمل ذلك الاختصاص بالنظر فى ترقية شاغلى الدرجة الثانية الى الاولى .

٢ - جعل المشرع إعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، الا أنه لم يخلوها حق تقرير شروط اضافية تحول دون إعادة التعيين وتضيف
هناها لم ينص عليه القانون •

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ فتبينت أن المادة (٣) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تشكل في كل شركة بقرار من رئيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر لشؤون العاملين ٠٠٠ » • وتنص المادة (٤) من ذات القانون على أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة الى وظائف الدرجة الثانية فما دونها • كما تختص بالنظر فيما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من موضوعات • وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس الادارة خلال اسبوع لاعتمادها ٠٠٠ » • كما تنص المادة (١٠) من القانون المذكور على أنه استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفاء على الأقل » • وكذلك تنص المادة (٢٠) منه على أنه « اذا كان للعامل المرشح للتعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمرعاة الحد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعيين بها » • وأخير تنص المادة (٢٤) منه على أن « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء ٠٠٠ ويكون تقدير

الكفاية بمرتبة ممتاز ، أو كفء ، أو ضعيف ، ولجنس الإدارة أن يضيف
مراتب أخرى *** » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع ناطق بلجنة شئون العاملين بشركات
القطاع العام النظر في كل ما يتعلق بشاغلي الدرجة الثانية فما دونها ،
من ترشيح للتعيين أو الترقية أو استحقاق للملاوات وكذا اعتماد تقارير
الكفاية المقدمة عنهم . وترسل اللجنة المذكورة توصياتها في هذا الشأن
إلى رئيس مجلس إدارة الشركة لاعتمادها وفقا للضوابط المحددة لذلك .
ومن ثم فإن اختصاصها يشمل بالضرورة النظر في ترقية شاغلي الدرجة
الثانية إلى الأولى . ولا وجه للقول بأن رئيس مجلس الإدارة يزول هذا
الاختصاص دون غيره ، إذ أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة (٤)
من قانون العاملين بالقطاع العام المشار إليها . كما لا يحتاج في هذا
الصدد بأنه إذا رشح أحد العاملين من خارج الشركة للتعيين مباشرة على
وظيفة من الدرجة الأولى — طبقا لقواعد التعيين في غير أدنى الدرجات —
فلا يلزم عرض أمره على لجنة شئون العاملين لاختلاف الأمر في هذه
الحالة عن حالة الترقية من الدرجة الثانية للدرجة الأولى وبالتالي لا يسوغ
الاسترشاد بهذه الحالة في مجال الترقية من الدرجة الثانية إلى الدرجة
الأولى التي يتعين عرضها على تلك اللجنة .

وترتبطا على ما تقدم فإن لجنة شئون العاملين بشركة تنفية للصناعات
الكيمياوية « سيد » تختص بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدرجة
الثانية إلى الدرجة الأولى .

أما فيما يتعلق بمشروعية ما اشترطه مجلس إدارة الشركة المذكورة
عند إعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية عنه بمرتبة
« ممتاز » ، فقد استبان للجمعية من نص المادة ١٩ بقانون العاملين
بالقطاع العام أن المشرع أجاز إعادة تعيين العامل الذي أنهت خدمته
في ذات وظيفته السابقة أو في وظيفة أخرى في نفس الشركة أو في شركة

أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع احتفاظه بمدة خدمته السابقة في الأقدمية . ويتحقق ذلك بتوافر شرطين أولهما : أن يستوفي العامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المعاد تعيينه عليها . وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة - كفء - على الأقل . وإذا جعل المشرع إعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، إلا أنه لم يخولها حق تقرير شروط إضافية على ما سبق ذكره تحول دون إعادة التعيين وتضيف مانعا لم ينص عليه القانون . ومن ثم فإن مؤدى تطبيق الشرط الثانى المقرر لإعادة التعيين أنه يمتنع على الشركة إعادة تعيين من حصل في آخر تقرير كفايته على مرتبة ضعيف ، وليس لها أن تستلزم الحصول على مرتبة كفاية تزيد على - كفء - . والا تكون قد أضافت شرطا جديدا لم يتطلبه القانون . وبناء عليه فإن الشرط الذى وضعه مجلس إدارة شركة « سيد » من ضرورة حصول العامل المعاد تعيينه في آخر تقرير كفاية على مرتبة « ممتاز » يعد فاقدا السند منه .

لذلك ، أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : اختصاص لجنة شؤون العاملين بشركة تنمية المصانع الكيماوية « سيد » بالنظر في ترقية العاملين من شاعلى الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى .

ثانيا : عدم مشروعية ما اشترطه مجلس إدارة الشركة المذكورة عند إعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية وضع عنه في وظيفته السابقة بمرتبة « ممتاز » .

(ملف رقم ٨٦/٣/٧٤٨ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

اختصاص لجنة شؤون العاملين بالنظر في قرارات النقل هو اختصاص عام يشمل النقل المكنى داخل الوحدة وخارجها — القول بغير ذلك هو تخصيص لعبارات النص بغير مخصص وهو أمر غير جائز قانونا .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن على هذا الحكم يقوم على أن القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ لا يعتبر من قبيل قرارات النقل التي تعرض على لجنة شؤون العاملين لأنه لا يعدو أن يكون توزيعا للعاملين بالمصلحة على المراقبات والادارات المختلفة وبالنسبة للقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ فقد تم أعمالا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بعد موافقة الجهاز المركزي للتخطيط والادارة وهو أمر تترخص فيه الجهة الادارية دون أن تخضع لرقابة المحكمة كما وأن النقل طبقا لهذا النص لا يلزم عرضه على لجنة شؤون العاملين .

ومن حيث أن ما ساقته الجهة الادارية في طعنها سالف الذكر مردود عليه بأن اختصاص لجان شؤون العاملين — وفقا لصريح نص المادة ٣٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — بالنظر في قرارات النقل لاختصاص عام يشمل النقل المكنى داخل الوحدة كما يشمل النقل من وحدة الى أخرى ، والقول بقصر اختصاص اللجنة على النقل خارج نطاق الوحدة المتبع لها العامل أو النقل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون تخصيص لعبارات النص بغير مخصص وهو أمر غير جائز قانونا . كما أن معاودة الادعاء بأن نقل المدعى وزملائه تم على أساس أنهم عملة زائدة رغم أن الحكم المطعون فيه تضمن في أسبابه ما يحض مثل هذا الادعاء ولم يستجد جديد يناقض ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص — فمن ثم يتعين طرح مثل هذا الادعاء جانبا وعدم التعويل على ما جاء به .

ومن حيث أنه استنادا الى ما سبق يكون الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٧ القضائية قد صدر صحيحا ومطابقا لأحكام القانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس خليا بالرفض .

(طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه — مفادهما — تشكيل لجنة شؤون العاملين لا يكون صحيحا الا اذا تضمن واحدا من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارتها — اجتماعات لجنة شؤون العاملين لا تكون صحيحة الا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه — سواء كان من بينهم عضو اللجنة النقابية أم لم يكن .

الحكمة : ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشؤون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس إدارة اللجنة النقابية وتنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن تجتمع لجنة شؤون العاملين في مقر الوحدة بناء على دعوة من السلطة المختصة أو من رئيس اللجنة أو رئيس الوحدة ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

ومن حيث ان حكم هذين النصين واضح وصريح في ان تشكيل لجنة

شئون العاملين لا يكون صحيحا الا اذا تضمن واحدا من أعضاء اللجنة النقابية « ان وجدت » يختاره مجلس ادارتها ، وان اجتماعاتها لا تكون صحيحة الا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل بما فيهم الرئيس أو من يقوم مقامه ، سواء كان من بينهم عضو اللجنة النقابية أم لم يكن ، اذ ليس في نص القانون ما يستلزم لصحة اجتماعات اللجنة حضور العضو المذكور كما لا يجوز في تفسير القانون وتأويله القول بضرورة حضور هذا العضو كشرط لصحة اجتماعات لجنة شئون العاملين اذ أنه لا اجتهاد مع صراحة النص فضلا عن فساد هذا القول في ذاته ، اذ يجعل صحت اجتماعات اللجنة منوطه بإدارة هذا العضو النقابي وهو ما لا يجوز على أى وجه لتعارضه مع مبدأ ضرورة سير المرفق العام بانتظام واطراد .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن تشكيل لجنة شئون العاملين بمجلس الدولة قد تضمن رئيس النقابة العامة للعاملين بالمجلس فانه يكون صحيحا وأن الثابت بمحضر اجتماع هذه اللجنة المؤرخ ١٩٨٢/١/٣٠ الذى اعتمد فيه تقرير الكفاية الطعن أنها اجتمعت برئاسة أمين عام مجلس الدولة وحضور أربعة من أعضائها ولم يتخلف عن الحضور سوى العضو النقابى المذكور بالرغم من كونه عضوا فيها ومن ثم فلا ريب قانونا في صحة هذا الاجتماع واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بالغاءه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — ضرورة تمثيل اللجنة النقابية للعاملين بالجهة الادارية بأحد أعضائها في

لجنة شؤون العاملين لتلك الجهة - لهذه اللجنة أن تطلب من القضاء المستعجل إيقاف اجتماعات لجنة شؤون العاملين حتى تمثل بعضو فيها .

الحكمة : ومن حيث أنه عن طلب الغاء تقرير كفاية المدعى بتقدير كفاء عن عام ١٩٧٩/٧٨ فإنه يبين من الاطلاع على الصورة العرفية المقدمة من الطاعن ولم تجددها الجهة الادارية للحكم الصادر من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الدائرة الرابعة بجلسة ٢٠/٥/١٩٨٠ فى القضية المقيدة بالجدول تحت رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة المرفوعة من اللجنة النقابية للعاملين بمصلحة الضرائب ضد وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب ، أنه قضى فى المادة المستعجلة بايقاف لجنة شؤون العاملين فى مصلحة الضرائب التى يرأسها المدعى عليه الثانى حتى تمثل اللجنة النقابية المدعية فيها طبقا للقانون وأقام الحكم قضاءه على أنه متى كانت النقابة المدعية تقيم دعواها بطلب إيقاف اجتماعات لجنة شؤون العاملين فى مصلحة الضرائب حتى تمثل بعضو فيها وكان المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ضرورة أن يمثلها فى اجتماعات تلك اللجنة أحد أعضائها ، وعلّة ذلك حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحها وتحسين ظروف وشروط العمل فان تمثيل اللجنة النقابية المدعية بلجنة شؤون العاملين بمصلحة الضرائب ينفذ ومن ثم أمر حتما مكفولا لها بمقتضى القانون ويكون حرمانها من ذلك التمثيل بمثابة عقبة مادية تقف فى سبيل تأدية واجباتها أراء أعضائها وبالتالي فان طلبها وقف اجتماعات تلك اللجنة حتى تمثل بعضو فيها وفقا للقانون يستوى على سند جدى .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

أحكام المادة الرابعة والمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حددت تشكيل لجنة شئون العاملين - إذا فقد التشكيل أحد عناصره أصبحت اللجنة غير مختصة بما عهد به اليها - قراراتها في هذا الشأن معيبة بعيب عدم المشروعية .

المحكمة : أن المادة الرابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ كانت تنص على أن « تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية ان وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية وتختص اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم » . وأن المادة ٣٠ منه نصت على أن « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية ... » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن نصوص القانون حددت تشكيل لجنة شئون العاملين فاذا فقد التشكيل أحد عناصره أصبحت اللجنة غير مشكلة على الوجه الذي رسمه القانون وتكون والحالة هذه غير مختصة بما عهد به الى لجنة شئون العاملين وتعدو قراراتها في هذا الشأن معيبة بعيب عدم الاختصاص وهو العيب الذي يصم القرار بعدم المشروعية .

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يتمين على السلطة المختصة عرض قرار النقل أو التعين أو الترقية أو منح العلاوات على لجنة شؤون العاملين - اصدار السلطة المختصة قرارها دون العرض عليها يضحى قرارها مضموماً ويجوز محبه في أى وقت .

الفتوى : ان المشرع وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أوجب تشكيل لجنة أو أكثر لشؤون العاملين بكل وحدة وناط بها النظر في شئون العاملين شاغلي الدرجة الأولى فما دونها من تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية وترسل اقتراحاتها في هذا الشأن الى السلطة المختصة لاعتمادها فاذا لم تعتمد ما لم تعترض عليها خلال ثلاثين يوماً من اتصالها بها اعتبرت نافذة بيد أن للسلطة المختصة أن تعترض على اقتراحات اللجنة للأسباب التي تراها فتعيد اليها ما اعترضت عليه للبت فيه خلال الأجل المعين فاذا انقضى الأجل دون أن تبدي اللجنة رأياً أضحى قرار السلطة المختصة نافذاً فاذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المضروب لها أرسلت اقتراحاتها الى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنها ومهمة اللجنة مقصورة على أن تنزل على ما ارتأته السلطة المختصة للأسباب التي أبدتها فتعدل عن قرارها أو أن تترك برأيها السابق فاذا أصدرت السلطة المختصة قرارها بالتعيين أو الترقية أو النقل أو منح العلاوات دون العرض على لجنة شؤون العاملين تكون قد أسقطت مرحلة هامة من

مراحل تكوين القرار وهي العرض على اللجنة التي ناط بها القانون اختصاص المشاركة في انشائه ويضحي قرارها معدوما ويجوز سحبه في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٧٧ - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

لائحة شئون عاملين خاصة

(م - ٥)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

طالما أن المشرع رخص لهيئة ما بوضع لائحة شئون عاملين خاصة فإنه يتعين التقيد بهذه اللائحة - ولا وجه للتقيد بأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما قضى به من تحديد نسبة الترقية بالاقتدار ونسبة أخرى بالأقدمية في الدرجات الأدنى من درجات مستوى الإدارة العليا طالما أن اللائحة نظمت الترقية بنصوص صريحة .

الحكمة : ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم الطعن خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، حيث أنها علمت بتقارير كفايتها عندما تظلمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/١ من القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتخطيها في الترقية ، حيث ردت عليها الهيئة في ١٦/٤/١٩٨٣ بحفظ تظلمها لأنها لم تحصل على درجة « ممتاز » في تقارير كفايتها عن السنتين الأخيرتين ، فبادرت لرفع دعوى ، ولم تتظلم من تقارير الكفاية خشية فوات مواعيد الطعن في قرار تخطيها في الترقية ، كما وأن دعوى الناء قرار التخطي في الترقية يشمل الطلبات المرتبطة به وهي تقارير الكفاية ، وفيما يتعلق بتقارير كفايتها فهي باطلة لعدم عمل قياس دورى كل ثلاثة شهور .

ومن حيث أن شرط الحصول على تقارير بمرتبة ممتاز عن السنتين الأخيرتين ، لم يتوافر بحق الطاعة ، وبالتالي فإن تخطيها في الترقية الى الدرجة الثانية بسبب عدم الحصول على تقارير كفاية بمرتبة « ممتاز » عن السنتين الأخيرتين يقوم على مسند صحيح من الواقع والقانون ، ولا ماخذ على أن أحكام لائحة العاملين بالهيئة لا تتفق مع نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بأن تكون الترقية بالاقتدار بنسبة محددة وبالأقدمية فيما عدا ذلك ، هذا القول لا يستند على أساس سليم ، فطالما أن المشرع رخص للهيئة في وضع لائحة شئون عاملين خاصة ، فإنه لا وجه لتقيد هذه اللائحة بأحكام

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما قضى به من تحديد نسبة الترقية بالاختيار ونسبة أخرى بالأقدمية في الدرجات الأدنى من درجات مستوى الإدارة العليا ، طالما أن اللائحة نظمت الترقية بنصوص صريحة .

ومن حيث أن الحكم الطعن أخذ بهذا البُنىظر ، فيكون قد صادر صحيح حكم القانون ، مما يضمن معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام الطاعنة المصروفات .

(طعن رقم ٢٤٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٩/١٩٩٠)

مانون

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٧ من لائحة المأذونين تقضى بأن على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير - في حالة وقوع خطأ يجب أن يشير إلى الغلطة في الهامش أو في الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المضافة والسطر الموجود فيه ويوقع عليه هو من وقعوا على العقد - كتابة اسم الزوجة في الوثيقة محل المخالفة والتوقيع بجواره بعلامة صح وكتابتها ثانية - هذا التصرف يعد مخالفة للمادة المذكورة .

الحكمة : ومن حيث أنه عن وجه النعمى الأخير للمطعون ضده من أن الاتهام قد أسس على قيامه بالكشط والتحشير وهذا لم يحدث وكل ما حدث هو سقوط مياه على الرصيد عفا من أحد المدعين وأن اسم الزوجة توقع بجواره بعلامة صح وكتب ثانية ، فإن الثابت من الأوراق أن الدائرة - التي أصدرت قرار الجزاء - قد اطلعت على الوثيقة محل المخالفة وتلاحظ لها أن بها تصحيحاً بالنسبة لاسم الزوجة وإعادة كتابة بيانات الزوج والزوجة رغم سبق كتابتها ، وهو ما يعد مخالفة للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٧) من لائحة المأذونية التي تنص على أنه « على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير » .

وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤثر على الكلمات الزائدة ويشير إلى الغلطة في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المضافة والسطر الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلتزم زيادته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .

وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره ٥

ومن حيث أنه لما كان الثابت من أقوال المطعون ضده أن اسم الزوجة - في الوثيقة محل المخالفة - قد توقع بجواره بعلامة صح وكتب ثانية ، وكان الثابت أيضا أن هذا التصرف يعد مخالفة لما نصت عليه المادة (٢٧) المشار إليها والتي تقضى بأنه في حالة وقوع خطأ يجب أن يشير إلى الغائه في الهامش أو في الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المضافة والسطر الموجودة فيه ويوقع عليه هو ومن وقعوا على العقد ، ومن ثم يثبت في حق المطعون ضده ارتكابه للمخالفة المنسوبة إليه ، وهي عدم الإشارة إلى ما حدث بالنسبة لأسم الزوجة في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع التوقيع عليه منه ومن الذين وقعوا على العقد ، ومتى ثبت ذلك فإن هذا الوجه من أوجه النحى على قرار الجزاء المطعون فيه يكون غير قائم على سند سليم واقعا وقانونا ٥

ومن حيث أنه يخلط مما تقدم أن المخالفة المنسوبة إلى المطعون ضده ثابتة في حقه من عيون الأوراق المقدمة من الجهة الادارية ، فإن قرار الجزاء المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا قائما على سببه ، ويكون الطعن فيه جديرا بالرفض ٥ وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، مستندا فيما قضى به إلى تراخي جهة الادارة في تقديم الرد والمستندات مما يقيم قرينة لصالح الطاعن (المطعون ضده في الطعن المائل) مؤداها الأخذ بما ساقه من دلائل تنفى ما نسب إليه ، وهو الأمر الذى تبين عدم صحته في ضوء المستندات التى تقدمت بها جهة الادارة إلى هذه المحكمة - والسابق ذكرها - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على غير سند سليم ، مما يتعين معه الحكم بالغائه وبرفض الطعن في قرار الجزاء المقام من المطعون ضده ٥

(طعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

المادة ٤٤ من لائحة المأذونين - عبارة رئيس المحكمة الواردة في صدرها قد وردت مطلقة دون تحديد - لا محل لما ذهب اليه المطعون ضده من أن المقصود هو رئيس المحكمة الكلية لعدم استناد ذلك الى سند من القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه عن القول بمخالفة قرار الجزاء لنص المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها والتي تنص بتقديم أوراق التحقيق الى رئيس المحكمة الكلية ليتصرف فيها ، وأن المقصود برئيس المحكمة هو رئيس المحكمة الكلية اذ أنه الوحيد الذي له سلطة التصرف في التحقيق ، كما تشترط اعادة اخطار المأذون ، وأنه لما كان رئيس محكمة مركز المنصورة هو الذي تصرف في التحقيق فان القرار يكون قد شابته البطلان .

ومن حيث أن المادة (٣٣) من لائحة المأذونين تنص على أن « العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

١ - الانذار .

٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .

٣ - العزل » .

وتنص المادة (٤٤) من ذات اللائحة على أنه : « لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فاذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية .

وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله
والاطلاع على التحقيقات والملف المشار اليه في المادة (١٧) •

ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء ، كما أن لها أن تقرر
وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبيا •

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص
عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لأكثر من ثلاث
مرات •

ولا يقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته •

وتنص المادة الثانية من اللائحة المشار اليها على أن « تختص دائرة
الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

(أ) تقسيم المأذونيات (ب) • • • • • (ج) • • • • •

(د) • • • • • (هـ) تأديب المأذونين •

وتسجل القرارات التي تصدرها الدائرة في دفتر يعد لذلك •

وأخيرا تنص المادة (١٧) من تلك اللائحة على أن : « تعد المحكمة
الجزئية المختصة ملفا لكل مأذون يحتوى على طلبات الأجازة والترخيص
سما وإخطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاضطرابات الواردة من
المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف
والقرارات التأديبية الصادرة » •

ومن حيث أنه بتطبيق النصوص المشار اليها على الواقعة المعروضة
يبين أن الجهة الادارية قد التزمت بما تقضى به من أحكام في هذا
الخصوص ، والواضح من نص المادة (٤٤) أن عبارة رئيس المحكمة

النواردة في صدرها قد وردت مطلقة دون تحديد ، ومن ثم ، يكون ما ذهب اليه المطعون ضده من أن المقصود برئيس المحكمة هو رئيس المحكمة الكلية لا يستند الى أى سند من القانون ويتمين الالتفات عنه ، ومن ناحية أخرى فإنه عندما ارتأى رئيس محكمة مركز المنصورة الجزئية أن ما وقع من المطعون ضده يستوجب عقوبة أشد من الإنذار الذى يملك توقيعه أحال الأوراق الى دائرة المأذونين بمحكمة المنصورة الكلية ، وهى الدائرة المشار اليها فى المادة الثانية من لائحة المأذونين والتى تختص بتأديب المأذونين وقامت هذه الدائرة باخطار المأذونين بتاريخ أول جلسة لنظر مادته أمامها والتى كان محددًا لها ١٦/١٠/١٩٨٣ ، وقد مثل المطعون ضده أمامها وأبدى أوجه دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ويظلم مما تقدم أن هذا الوجه من أوجه النemy على قرار الجزاء الذى أصدرته المأذونين على المطعون ضده ، لا يستند الى أساس من القانون مما يتعين طرحه .

(طن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٩٩٠)

مامورى وملاحظى المناظر

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

وظائف مأمورى وملاحظى المناثر - اخرج المشرع العاملين بهذه الوظائف من نطاق الخضوع لقواعد نظام العاملين المدنيين بالدولة - افرد المشرع لمأمورى وملاحظى المناثر نظاما خاصا من حيث الدرجة المالية والرواتب الاضافية التى تمنح لهم أو الاجازات والعلاج المجانى والمعاش والمزايا التى تقابل الاعباء الخاصة التى يتحملها هؤلاء العاملون قبل مباشرة العمل ايام الجمع والعطلات الرسمية - مؤدى ذلك - عدم خضوع هؤلاء العاملين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة بشأن الاجازات الاسبوعية أو السنوية أو الراتب الاتصافى - اساس ذلك : تعارضها مع الاحكام المقررة بالقانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملاحظى المناثر قد نص فى المادة (٥) على أن يكون التعيين فى وظائف ملاحظى المناثر بالدرجة السابعة فى الكادر الفنى المتوسط من بين الناجحين فى الامتحان الذى يعقده لذلك ديوان الموظفين ويصدر بالمؤهلات الدراسية اللازم توافرها تلك لشغل الوظائف وبالمسن ويشترط اللياقة الصحية قرار من وزير الحربية ويجوز نقل مأمورى وملاحظى المناثر بناء على طلبهم الى غير هذه الوظائف ويتم النقل على اساس اعتبار الموظف المنقول معينا فى الدرجة والمرتب المقررين للمؤهل الدراسى الذى كان يحمله عند تعيينه فى وظيفة ملاحظ منائر ، ونص فى المادة ٢ على أن يحصل كل مأمور أو ملاحظ مناره مرتبا اضافيا يصدر بتعديده وشروط منحه قرار من وزير الحربية بعد موافقة وزارة المالية والاقتصاد . ونص فى المادة (٣) على أن تكون الاجازة الاعتيادية لمأمورى وملاحظى المناثر لمدة ثلاثة أشهر فى السنة . ويمنح الموظف عن كل ثلاث سنوات فى الخدمة اجازة مرضية بناء على قرار من القومسيون الطبى المختص على الوجه الآتى :

١ - ستة شهور بمرتبة كامل

٢ - ستة شهور بنصف مرتبة

٣ - ستة شهور بربع مرتبة

ونص في المادة (٤) على أن يكون علاج مأموري وملاحظي المناثر بالدرجة الثانية بمستشفيات الحكومة وفي حالة عدم وجود أماكن بهذه المستشفيات يجوز علاجهم بالمستشفيات الخاصة مع مد نفقات العلاج التي يقدرها القومسيون ونص في المادة (٥) على أن تحسب مدة الخدمة لمأموري وملاحظي المناثر بالنسبة للمعاش أو المكافأة بواقع سنة ونصف سنة عن كل سنة تضي في منارات البحر الأحمر عدا منارات أبو الدرج والزعرانة ورأس غارب وقد افصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن الحكمة التي اقتضت اصدار هذا القانون فجاء فيها أنه تدعو طبيعة العمل في المناثر أن يعيش مأمورها وملاحظوها في عزلة تامة بعيدين عن أزواجهم وأولادهم وزريتهم حيث يقومون بأنفسهم لتدبير شئونهم المعيشية الى جانب أعداد المناثر وتبنيها مما تجعلها صالحة دائماً للاستعمال مع التمرين المستمر على استعمال الاشارة الدولية والمتكلم بالضوء (الموريس) والتخاطب بالاعلام (السجاتور) وقد كانت القواعد السارية في شأن هذه الطائفة تتضمن منحها المزايا تعويضاً عن المصاعب والمشقات التي تلاحقها ولكن بصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ألغيت هذه المزايا فقل الأقبال على هذه الوظائف وكاد ينعدم ، ولذلك رؤى تدارك هذه النتيجة بتشريع حتى لا تتعرض المناثر للعمل مما قد يترتب عليه الاخلال بسير الملاحة الدولية .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن وظائف مأموري وملاحظي المناثر ذات طبيعة خاصة سواء من حيث واجبات هذه الوظائف ومسئولياتها أو من حيث نظام العمل بها حيث يتم مباشرة أعمالها في أماكن معينة بصفة

مستمرة وعلى مدار العام بأكمله دون توقف في ساعات معينة أو في أيام معينة ومن أجل ذلك أخرج المشرع العاملين المتساغين لهذه الوظائف من نطاق الخضوع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وأقرو لهم نظاما خاصا بهم من حيث الدرجة المالية التي يتم تعيينهم عليها والرواتب الإضافية التي تمنح لهم - وعلاجهم مجلنا على نفقة الدولة والأجازات الاعتيادية والمرضية التي تستحق لهم واحتساب مدة الخدمة في المعاش بواقع سنة ونصف عن كل سنة يمضيها العامل في منارة معينة • فمن ثم فإن أحكام القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ التي اشتملت على تنظيم شامل لهذه الوظائف هي وحدها التي تسرى على العاملين بالمتائر بحسبان أنها تضمنت في مجموعها المزايا التي تقابل الأعباء الخاصة التي يتحملها هؤلاء العاملين ومنها بطبيعة الحال مباشرة العمل أيام الجمع والعطلات الرسمية وبالتالي فلا يرجع للأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المتعلقة بالأجازات الأسبوعية أو السنوية أو الراتب الإضافي لتعارضها مع الأحكام الخاصة التي نص عليها القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يكون للمدعيان أصل حق في المطالبة بأجر مضاعف عن العمل في أيام الجمع والعطلات الرسمية طبقا لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة لخروجهم من نطاق المخاطبين بأحكامهم في هذا الخصوص كما لا يكون لهما أصل حق في المطالبة من منحهم أجرا إضافيا عن ساعات العمل الإضافية ما دام أن العمل بالمتائر يجري على نظام الورديات بحيث يحصل كل عامل على راحات في مقر عمله بالمتائر المنزلة أو خارج مقر العمل في المتائر المتصلة بالبر وما دام أنه لم يثبت من الأوراق أن أيا منهما قدكلف بالعمل خارج نطاق ورديته المقررة والتي يتحدد بالنظر إليها نطاق عمله الرسمي والمواعيد المعينة له • وبناء على ذلك يكون دعوى المدعيان قائمة على غير سند من القانون متعينا رفضها •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يمتنع معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعيان المصروفات •

(طعن رقم ٢٥٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٨٧)

مجان

الفصل الأول — التخطيط العمراني •

الفصل الثاني — تقسيم الأراضي المعدة للبناء •

أولا — اعتماد التقسيم سابق على الترخيص بالبناء •

ثانيا — شروط اصذاذ تراخيص بالبناء في أرض لم يصدر قرار
باعتماد تقسيمها بعد •

ثالثا — مدى جواز اصفاء صفة المنفعة العامة على أرض واقعة
في تقسيم مخالف •

رابعا — الأحكام الوقتية بمعالجة حالة الابنية والأعمال التي تقام
بالمخالفة لوجبات القانون •

الفصل الثالث — حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية •

أولا — الاصل والاستثناء في شأن حظر إقامة منشآت على الأراضي
الزراعية •

ثانيا — القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط
واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية •

الفصل الرابع — خطوط التنظيم •

أولا — اعتماد خطوط التنظيم ، واثر ذلك على أعمال البناء •

ثانيا — زوائد التنظيم •

ثالثا — تعديل خط التنظيم •

رابعا — التفرقة بين مجرد تخطيط عام وخط تنظيم معتمد •

خامسا — الخروج على خط التنظيم المعتمد والجزاء على ذلك •

١ — عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتوقعة بخطوط

• التنظيم

٢ — العقوبات الجنائية

٣ — إزالة المبانى المخالفة بالطريق الإدارى

٤ — عدم التصدى للمعتدى على خط التنظيم جريمة تأديبية

الفصل الخامس — الترخيص بالبناء

الفرع الأول — حظر اقامة أى عمل من أعمال البناء أو اجراء أى

تعديل فى أى بناء قائم الا بعد الحصول على ترخيص

• بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم

الفرع الثانى — اشتراطات الترخيص بالبناء

اولا — شرط الارتفاع المسموح به

• ثانيا — فتحات التهوية والاضاءة

• ثالثا — شرط تقديم وثيقة التأمين

• رابعا — شرط الاكتتاب فى سندات الاسكن

• خامسا — شرط تخصيص أماكن لايواء السيارات

الفرع الثالث — مدة فحص طلب الترخيص

الفرع الرابع — شروط الترخيص الضمنى

الفرع الخامس — عدم جواز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهرى فى

الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص

• بذلك

الفصل السادس — لجان •

الفرع الأول — اللجنة المختصة بشئون التنظيم •

الفرع الثانى — لجنة توجية وتنظيم أعمال البناء •

الفرع الثالث — اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني •

الفرع الرابع — لجان التظلمات واللجان الاستثنائية •

الفرع الخامس — لجنة تحديد الأجرة •

الفصل السابع — مخالفات المباني •

الفرع الأول — مخالفة للأصول الفنية والرسومات والبيانات التى
منع على أساسها الترخيص •

الفرع الثانى — مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع •

الفرع الثالث — وقف الأعمال المخالفة •

أولا — سلطة جهة الادارة فى وقف الأعمال المخالفة •

ثانيا — التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الأعمال المخالفة •

ثالثا — شروط وقف الاجراءات التى تتخذ ضد الأعمال
المخالفة •

الفرع الرابع — السلطة المختصة بإزالة المباني •

الفرع الخامس — مدى جواز توصيل المرافق العامة الى المباني
التي اقيمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم البناء •

الفرع السادس — الطبيعة القانونية للغرامة •

الفرع السابع — تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء •

اولا — سلطة الجهة الادارية في تنفيذ الحكم الجنائي الصادر
بالازالة •

ثانيا — مدى جواز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح
مخالفات البناء •

الفرع الثامن — التصالح في مخالفات البناء •

اولا — المخالفات التي يجوز فيها التصالح •

ثانيا — ما يخرج عن نطاق التصالح •

الفصل الثامن — مسائل متنوعة •

الفرع الأول — الجهة المختصة بترميم المباني الحكومية •

الفرع الثاني — نطاق سريان البلب الثاني من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ •

الفرع الثالث — نطاق سريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ •

الفرع الرابع — ائسوة •

الفرع الخامس — صفة الضبط القضائي •

الفرع السادس — تحديد المزم بصء وثيقة التأمين •

الفرع السابع — فوائء القروض •

الفرع الثامن — مخالفة قوانين الزراعة والمباني •

الفرع التاسع — مقابل الانتفاع •

الفرع العاشر — دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات •

الفرع الحادى عشر — الاختصاص بتوزيع الزجاج •

الفرع الثانى عشر — مناهج تحديد مستوى الاسكان •

الفرع الثالث عشر — وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون

الترتيب بموعد تنفيذ المباني والانشاءات •

الفصل الأول

التخطيط العمرانى

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

خط التنظيم هو الخط المعتمد الذى يتحدد به الطريق ويفعل فى ذات الوقت بين الأملاك الخاصة وبين الشوارع — يجوز تعديل هذا الخط — اما بتوسيع الشارع وفى هذه الحالة يحظر على ملاك المباني المطلة على هذه الشوارع اجراء اعمال البناء أو التلمية فى الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم — مع تطبيق الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتمويض أصحاب الشأن تعويضا عادلا وهو ما يختلف اختلافا تاما عن التخطيط العام الذى لا يكون هدفه شارع أو شوارع معينة بذاتها وانما وضع تصور وتخطيط شامل للمدينة بكل ما تحتويه من شوارع ومرافق وخدمات وغيرها — اشترط المشرع فى قانون التخطيط العمرانى أن تكون اشتراطات المناطق من حيث استعمالات الأراضى واشغالات المباني متماشية مع الاستعمالات الغالبة والاشغالات بالمطقة مع السماح ببقاء الحالات المخالفة وعدم الترخيص باجراء أى تقوية أو دعم أو تعديل فى المباني المخالفة للاشتراطات — صدر باعتماد التخطيط العام قرار من الوزير المختص بالتعمير على حين يصدر باعتماد خط التنظيم قرار من المحافظ المختص .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى تنص على أن « تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمرانى اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى ٥٥٥ » وتنص

المادة (٢) من ذات القانون على أن « يراعى في اعداد مشروعات التخطيط انعام للمدن والقرى أن يكون عاما وشاملا ومحققا للاحتياجات العمرانية على المدى الطويل ، وأن يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأن يراعى فيه وجهة للنظر العسكرية ومقتضيات وسلامة الدفاع عن الدولة ، كما يراعى فيه وضع المدينة أو القرية بالنسبة للمحافظة والاقليم الواقعة به أو الاقاليم المحيطة وما تقضى به المخططات الاقليمية المعتمدة وغير ذلك من الأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية . ويحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التى تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات المواطنين بها كما يحدد التخطيط مواقع الخدمات العامة وخاصة المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات الشوارع والمرافق العامة وكذا المناطق التاريخية والأثرية ان وجدت بهدف تأمينها والحفاظ عليها . وفى جميع الأحوال يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط العام بيان برامج وأولويات التنفيذ وتحديد حيز عمرانى لمجال التوسع المنتظر للمدينة أو القرية وذلك وفقا للأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية » وتنص المادة (٣) على أن : « تعرض الوحدة المحلية مشروع التخطيط المام بمفردها لىدى المواطنين ملاحظاتهم وآرائهم فيه ... ويعرض المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لاصدار قرار فى شأنه ثم يعرض على الوزير المختص بالتعمير ، فاذا اعترض الوزير على المشروع اعاده الى المجلس المحلى مشفوعا بأوجه الاعتراض لتعديله أو اعداده من جديد ... وفى جميع الأحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر فى الوقائع المصرية » .

وتنص المادة (٤) من القانون على أنه « على الوحدة المحلية مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الأكثر لضمان ملامته للتطور العمرانى والاقتصادى والاجتماعى والأوضاع المحلية وتقديم نتيجة

المراجعة الى الوزير المختص بالتنمير لاعتمادها فاذا اقتضى الأمر تعديل التخطيط العام اتبعت ذات الاجراءات المقررة في هذا القانون لاعداد مشروع التخطيط العام واعتماده » وتنص المادة (٧) من القانون على أنه « بعد اعتماد التخطيط العام تبادر الوحدات المحلية الى ما يأتي :

(أ) اعداد مشروعات التخطيط التفصيلي للمناطق التي يتكون منها التخطيط العام للمدينة أو القرية .

(ب) وضع القواعد واشترطات المناطق والبرامج التنفيذية التي توجه عمليات التنمية في كل منطقة من المناطق التي يتكون منها التخطيط العام . ويبين التخطيط التفصيلي واشترطات المناطق ما يلي :

١ — استعمالات الأراضي واشغالات المباني .

٢ — ارتفاعات المباني وطابعها المعماري وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات .

٣ — الحد الأدنى لمساحات قطع الأراضي وابعادها .

٤ — النسبة المئوية القصوى للمساحة المشغولة بالمباني .

٥ — شبكات ومواقع الخدمات والمرافق العامة .

٦ — ٧ —

ويمدر باعتماد التخطيط التفصيلي والقواعد والاشترطات المشار اليها وتعديلها قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي » وتنص المادة (٨) من القانون على أنه : « يجب ان يراعى في اعداد مشروعات التخطيط التفصيلية للمناطق ان تكون ملائمة ومتمشية مع الاستعمالات الغالبة بالمنطقة وبالنسبة لما يكون قائما من حالات مخالفة للاستعمال الغالب للمنطقة أو اشترطات المناطق المعتمدة بها يسمح بابقائها على ما هي عليه وقت اعتماد التخطيط التفصيلي بمراعاة ما يلي :

- ١ — منع التوسع أو الزيادة في الاستعمال أو في المباني المخالفة .
- ٢ — تحديد مدة توقف بعدها الاستعمالات المخالفة .
- ٣ — عدم الترخيص باجراء أية تقوية أو دعم أو تعديل في المباني المخالفة للاشتراطات » .

ومن حيث أن المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم لنشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على ان يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا ، أما أعمال الاندعيم لازالة الخلل وكذلك اعمال البياض فيجوز القيام بها . وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للوحدة المحلية المختصة بقرار مسبب الغناء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا » .

وتنص المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون المباني سالف البيان الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ على أن : « التعاريف للمصطلحات المستعملة في تطبيق أحكام هذا الباب هي : —

خط التنظيم : هو الخط المعتمد الذي يحدد الطريق ويتصل بين الأملاك الخاصة والمنفعة العامة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان المقصود بالتخطيط العام الشامل للمدينة أو القرية هو رسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية موضحة الاستعمالات الرئيسية للأراضى من سكنية وتجارية

وصناعية وخدمات ونقل وغيرها مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بنية سكنية صحية آمنة تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل مع توفيرها مساحات كافية وفي مواقع مناسبة للاستعمالات الأخرى وشبكة من الطرق مريحة ذات كفاءة عالية وشبكة رئيسية للمرافق العامة تغطي الوحدة المحلية بالمستوى المناسب ، ويتعامل التخطيط مع كل العناصر الجغرافية والبيئية والطبيعية الواقعة في نطاق الوحدة المحلية ككل وليس مع جزء منها وذلك في إطار التخطيط الإقليمي للإقليم الذي تقس فيه ، ويقوم على أساس الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ويجب أن يكون التخطيط العام طويل المدى وأن يوفر احتياجات المستقبل للمجتمع المحلي بصفة عامة ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لفترة زمنية ، على أن يراجع التخطيط كل خمس سنوات ويتكون التخطيط العام من مجموعة خرائط لاستعمالات الأراضي والشبكات والطرق والشوارع الرئيسية والمطارات والسكك الحديدية وما إلى ذلك وخرائط لمواقع الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات ، وخرائط شبكات المرافق العامة بالإضافة إلى تقرير يتضمن طبيعة وغرض وأهداف التخطيط العام والتخطيط التفصيلي هو الوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمدينة أو القرية وتوفير بيئة صحية آمنة بها ويتكون من خرائط تفصيلية ودراسات أكثر تفصيلا لكل العناصر المتقدمة على حين أن خط التنظيم هو الخط المعتمد الذي يتحدد به الطريق ويفصل في ذات الوقت بين الأملاك الخاصة وبين الشوارع ، ويجوز تعديل هذا الخط أما بتوسيع الشارع وفي هذه الحالة يحظر على ملاك المباني المطلة على هذه الشوارع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم مع تطبيق الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتعويض أصحاب الشأن تعويضاً عادلاً وهو ما يختلف تماماً عن التخطيط العام الذي لا يكون هدفه شارع أو شوارع معينة بذاتها وإنما وضع قصور وتخطيط شامل للمدينة بكل ما تحتويه من شوارع ومرافق وخدمات وغيرها ومن أجل ذلك اشترط المشرع في قانون

التخطيط العمراني أن تكون اشتراطات المناطق من حيث استعمالات الأراضي وأشغالات المباني متمشية مع الاستعمالات الغالبة والأشغالات بالمنطقة مع السماح بابقاء الحالات المخالفة على ما هي عليه بشرط منع اتوسع أو الزيادة في الاستعمال أو في المباني المخالفة وعدم الترخيص بأجراء أى تقوية أو دعم أو تعديل في المباني المخالفة للاشتراطات . ووفقا لما تقدم فإن لكل من التخطيط العام والتفصيلي وخط التنظيم مدلوله المختلف ومجال أعمال يجري تطبيقه بغير تعارض ولهذا السبب يصدر باعتماد التخطيط العام قرار من الوزير المختص بالتعمير على حين يصدر باعتماد خط التنظيم قرار من المحافظ المختص ، ولا يستطيع كل من التخطيط العام أو خط التنظيم حين اعتمادهما صدور فوري لقرارات بازالة المباني المخالفة لأى منهما بل قد عالجت أحكام النصوص سواء في قانون التخطيط العمراني أو قانون توجيه وتنظيم المباني كيفية معالجة المباني المخالفة على نحو تدريجي وابتاع القواعد والأحكام المنظمة لنزع الملكية للمنفعة العامة المحددة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وعلى ما يبين من ظاهر الأوراق أنه قد صدر قرار محافظ الدقهلية المطعون فيه رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٥ باعتماد خط التنظيم بشارع محمود شاهين بمدينة المنصورة من شارع عبد السلام عارف حتى ميدان سندوب بعرض ثلاثون مترا على أن يكون خط التنظيم الثابت هو الجهة الغربية للشارع وذلك بمد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة (مذكرة المستشار القانوني للمحافظة المؤرخة ١٦/١١/١٩٨٥) وهذا القرار وإن شمل بجانب الشارع المذكورة شوارع أخرى إلا أنه لا يمد بحسب السالف بيانه بمثابة تخطيط عام لمدينة المنصورة بل هو لا يعدو مجرد قرار باعتماد خط تنظيم صادر طبقا لنص المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم يكون صادرا من السلطة المختصة بإصداره ولما كان قد صدر مستهدفا تحقيقه وأعمال مقتضى التخطيط العام لمدينة المنصورة سنة ٢٠٠٠ ومن ثم يكون قائما على سببه المبرر له قانونا وعلى

ذلك لا يكون طلب وقف تنفيذ هذا القرار قائما على أسباب جدية ترجع الحكم بالغائه عند نظر الموضوع .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى واذا قررت الجهة الادارية في مقام ردها على الدعوى أمام المحكمة المطعون في حكمها وكذا في تقرير الطعن أنه لم تصدر قرارات هدم أو ازالة أو نزع ملكية للمباني المطلة على الشارع المذكور وانما كل ما هنالك أنه اذا تم هدم منزل ايل للسقوط بطبيعته طبقا للقانون وأعيد بناؤه مرة أخرى فيطبق بشأنه ما ورد بالقرار المطعون فيه من حيث جعل الشارع بعرض ثلاثين مترا ومن ثم لا يكون من شأن استمرار القرار الطعن وتنفيذه ترتيب نتائج يتمذر تداركها ولا يتوافر بالتالى في طلب وقف تنفيذه ركن الاستعجال كذلك .

ومن حيث أن الحكم المطعون قد خالف هذا النظر وصدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون حين قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد صدر متعينا الحكم بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزم المطعون ضده المصروفات عملا بنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٦٢٧٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/٧/١٩٩٢)

نفس المعنى (طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٩٢)

الفصل الثاني

تقسيم الأراضي المعدة للبناء

أولاً - اعتماد التقسيم سابق على الترخيص بالبناء

ثامناً - رقم (٣٦)

المبدأ :

المواد ١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٥٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمراني - يجب أن يسبق الترخيص بالبناء صدور قرار باعتماد تقسيم وفقاً لقائمة الشروط الخاصة بمعرفة المحافظ المختص أو الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم حسب الأحوال - حظر المشرع الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة الأرض أو أي شطر منها إلا بعد اتخاذ الاجراءات المشار إليها في المواد المشار إليها - حظر النشار إقامة مباني أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو إصدار تراخيص بالبناء عليها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة في القانون - المادة ٦٧ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ تضمنت عقاب كل من يخالف احكام المادة ٢٢ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألفي جنيه ومعاينة كل من يخالف احكام المادتين ٢٢ ، ٢٥ من القانون بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه فضلاً عن الحكم بالازالة أو تصحيح الأعمال •

الحكمة : ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمراني تنص على أن (تتولى انوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تخصص بشؤون التخطيط العمراني واعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى •

كما تناول الفصل الثالث في المادة (١٦) منه الأحكام الواجب مراعاتها لتقسيم الأراضي المعدة للبناء ونصت على أن « يصدر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية وقرتب على صدور القرار ان تعتبر من الأملاك العامة المساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمقترحات العامة (٠٠٠) كما نصت المادة (٢٢) من ذات القانون على أن (يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيه أو في قطر منه الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم (٠٠٠) » .

وتنص المادة (٢٥) من القانون سالف الذكر على ان (يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة (٠٠٠) » .

وتنص المادة (٥٤) على أن يشترط في أعمال البناء أو التقسيم في الحدائق الداخلية في نطاق المدة والحيز العمراني للقرى مراعاة الأحكام الواردة بهذا القانون وكذلك الأوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على المواقع (٠٠٠) » .

ولطالب البناء للانشاء أو التقسيم في المواقع المشار إليها في الفقرة الأولى أن يحصل مقدما وقبل الترخيص له بهذه الأعمال — على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية

الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للأعمال التي يرغب في إقامتها .

ومقتضى النصوص المتقدمة أن المشرع أوجب أن يسبق الترخيص بالبناء صدور قرار باعتماد تقسيم وفقا لقائمة الشروط الخاصة بمعرفة المحافظ المختص أو الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حسب الأحوال كما حظر الشارع الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة الأرض أو أى شطر منها الا بعد اتخاذ الاجراءات المشار اليها في المواد سالفة الذكر وحظر الشارع اقامة مباني أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في القانون .

وقد تضمنت المادة (٦٧) من هذا القانون النص على عقوبة جنائية على كل من يخالف أحكام المادة (٢٣) بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألفي جنيه ، ومعاينة كل من يخالف أحكام المادتين ٢٢ ٢٥ من القانون بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، فضلا عن الحكم بالازالة أو تصحيح الأعمال .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما أقامه الطاعن من مباني يخالف التخطيط العام لمدينة ميت غمر وعلى أرض لم يتم تخطيطها أو صدور قرار باعتماد تقسيمها فضلا عما جاء بتقرير اللجنة المشكلة بمديرية الإسكان والتعمير بالمحافظة وأكدته الخرائط الخاصة ببيان موقع البناء سواء المقدمة من الادارة أو من الطاعن أنه أقام البناء موضع الترخيص الممنى على مساحة ٢٥٠ م^٢ من اجمالى المساحة غير المخططة ومقدارها ٩٠٠ م^٢ مما جعل من المستحيل الوصول الى باقى المساحة لعدم وجود طريق اليها وان المبنى الذى أقامه المدعى أغلق امتداد الطريق الى هذه الأرض فضلا عن عدم وجود أى شارع معتمد أو شبكة رئيسية يمكن ايصال باقى المساحة بها .

ومن ثم فإن الترخيص الصادر للطاعن برقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٣ ويتاريخ

١٩٨٣/٨/٥ من قسم التنظيم بالوحدة المحلية لمركز ومدينة ميت غمر لاقامة المباني قد جاء على غير سند على أى وجه من القانون ومخالفا للحظر الوارد صراحة فى نص المادة (٢٥) من القانون سالف الذكر والتي لا تجيز للجهة الادارية المختصة منح ترخيص بناء على شطر من قطعة أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها وفقا لحكم المادتين ١٦ ، ١٧ من انقانون وتعتبر من المخالفات التى ترقى الى حد الجريمة الجنائية المعاقب عليها بالحبس والغرامة .

ويكون القرار نفسه واجب السحب واذا صدر القرار المطعون فيه رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١/٣١/١٩٨٥ متضمنا وقف الأعمال الجارية والمتمثلة فى اقامة مباني على أرض غير مقسمة بالمخالفة لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ يكون قد جاء متفقا وصحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٩٢)

ثانياً - شروط اصدار تراخيص بالبناء
في أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها بعد

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الشروط المتعلقة باصدار تراخيص بالبناء في اراضي لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها هي شروط متعلقة بالنظام العام للمباني لاتصالها بامن وسلامة وصحة وسكينة الأفراد - هذه العناصر والأركان أساسية للنظام العام للمباني لا يمكن للفرد أو للبعض تعويقها والاستئثار بها - يكون الترخيص في هذه الحالة في أرض لم يتم تقسيمها بالمخالفة للحظر الذي نص عليه القانون لحماية النظام العام للمباني عارياً من أى سند من القانون لا يتمتع بأى حصانة تعصمه من الإلغاء أو السحب مهما طال عليه الزمن .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مواد القانون الخاص بالتخطيط العمراني ولائحته التنفيذية والقوانين الممدلة له ان المشرع كشف عن مقومات وقواعد اصدار تراخيص البناء وضوابطه وشروطه ان تكون على أرض مقسمة متوافرة فيها الشروط والضوابط التي وضعها فيه وهي تحدد وتحقق الموازنة بين حق الفرد في الانتفاع بملكه واستغلال الاراضي المملوكة له باقامة المبانى عليها وبين حقوق باقى المواطنين في عدم استعمال حقه في الملكية بما يتعارض مع حقوقهم في الصحة العامة وتوفير سبيل وأسس توافر الشروط الصحية وسائر المرافق ووسائل الاتصال والنقل لمساكنهم وما يمتلكونه من اراضي والا يتعارض ذلك أساساً مع مقتضيات متطلباتهم من الأمن والصحة والسكينة العامة وربط بينهما وبين عدم السماح للجهات الادارية باصدار تراخيص بناء على شطر قطعة الأرض أو مادام لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها وفقاً لحكم المادتين

١٦ ، ١٧ من القوانين رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني .

ومن حيث أنه يبين من ذلك كله أن الشروط المتعلقة بإصدار تراخيص بالبناء في أراضى لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها هي شروط متعلقة بالنظام العام للمباني لاتصالها بأمن وسلامة وصحة وسكينة الأفراد سواء من الجيران والمارة وسائر المستفيدين للمساحات المجاورة للأرض موضوع الترخيص عند توافر الشروط فيها بصدر القرار الخاص بتقسيمها وفق قواعد التخطيط العام للمدينة كلها كمظهر حضارى متكامل كما يرتبط بحسن سير وأداء وانتظام الخدمات العامة المتعلقة بالمرور والصرف الصحى والمياه والانارة وبالمظهر الجمالى المرتبط بالذوق والثقافة العامة والسياحة ومصالح المجتمع في تحقيق موارد للدخل القومى منها .. الخ) وهى كلها عناصر وأركان أساسية للنظام العام للمباني لا يمكن للفرد أو للبعض تعويقها والاستئثار بها ويكون الترخيص في هذا الحال عند ما يكن في أرض لم يتم تقسيمها بالمخالفة للحظر الذى نص عليه القانون لحماية النظام العام للمباني عاريا من أى سند من القانون وتحديا واهدارا للشرعية وسيادة القانون وغدرا من الموظفين العموميين بالدولة والمجتمع وعدوانا على النظام العام وعلى مصالح المواطنين وحقوقهم العامة المشروعة ولا يتمتع بأى حصانة تعصمه من الإلغاء أو السحب مهما طال عليه الزمن ويكون هو والعدم سواء ويكون النعمى عليه بتحصنه لفوات مواعيد الطمن عليه بالإلغاء قد قام على غير سند من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أن ما أثاره الطاعن أن الجهة الادارية يلزمها تحمل مغبة خطئها في اصدار الترخيص المخالف فضلا عن أن أعمال البناء قد تمت بالفعل فهو قول تم الرد عليه فيما سبق بيانه من قواعد لمدى تحصن القرارات الادارية المدعومة السند الشرعى والمدعومة الاثر القانونى كما لا ينال منه اتمام عملية البناء اذ أنه بالإضافة لى ما سبق ذكره فان المادة (٦٧) من القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه تضمنت وجوب ازالة

أو تصحيح الأعمال المخالفة والتي تمت بالمخالفة للقانون وتتحمل الجهة الإدارية المختصة تحقيق ذلك اعادة للشرعية وسيادة القانون ومن ثم يكون القرار الصادر بوقف الأعمال وسحب الترخيص المخالف قد صدر مطابقا للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فإنه يكون متفقاً وصحيح أحكام القانون وفقاً لما سلف بيانه من أسباب الأمر الذي يترتب منه الحكم برفض الطعن عليه بالالغاء .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فإن الطعن يكون غير قائم على أساس سليم من القانون خليقاً بالرفض .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

ثالثا - مدى جواز أضفاء المنفعة العامة على أرض واقعة في تقسيم مخالف

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

أضفاء صفة المنفعة العامة على أى أرض من الأراضى الواقعة في التقاسيم المخالفة يتعين أن يكون وفق الحدود المرسومة قانونا وبالتقدير الذى لا يسمح بالاعتداء على الملكية الخاصة التى تنص الحسابات المصرية منذ دستور ١٩٣٠ حتى دستور ١٩٧١ القائم على أنها مصونة ولا تمس الا فى الحدود التى قررها الدستور وطبقا لأحكام القانون .

الحكمة : ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المبانى وتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم تنص على أنه « يلحق بالمنافع العامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة فى التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التى تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، فى الفترة المبينة بالمادة الأولى والتى ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها تحددت على الطبيعة باقامة مبان عليها بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون المشار اليه ويصدر بإجراءات التفدذ قرار من المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس المحلى ، ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق اعفاء الأراضى الفضاء المتبقية من التقسيمات أو أجزاء التقسيمات المشار إليها من تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه » .

ومن حيث أنه قد صدر أيضا القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة

للبناء ونص في المادة الثالثة منه على أن « يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنقذات التي تحددت على الطبيعة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ٥٥٥٥ » .

ومن حيث أنه يبين من النصين المشار إليهما أن المشرع بعد أن نص على وقف إزالة المباني والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، بالشروط والأوضاع التي حددها ، قرر إلحاق الشوارع والطرق والميادين والمنقذات التي تحددت على الطبيعة في التقاسيم المخالفة ، إلحاقها بالمنفعة العامة دون مقابل ، وليس من شك في أن اشباع صفة المنفعة العامة على الشوارع والطرق والميادين والمنقذات - والتي نجمت عن التقاسيم المخالفة وتحددت على الطبيعة بهذا الوصف - هو في واقع الأمر تقرير لما تم من تخصيص فعلي للمنفعة العامة لبحث المساحات التي كانت مملوكة للأفراد ملكية خاصة بحسبان أن الشوارع والطرق والميادين المشار إليها هي أصلاً أراضي مملوكة للأفراد وأنه نتيجة قيامهم بإجراء تقسيمات مخالفة لما جاء به القانون ، وذلك بالبناء بطريقة غير قانونية تحددت تلك الشوارع والطرق تحديداً طبيعياً وفعلياً خصصها للنفع العام ومن ثم أراد المشرع تثبيت صفة النفع العام عليها بحسبان أن الانتفاع بها يكون للكافة ولما لهذه الشوارع والميادين من منفعة عامة تعم الجميع ، ومن ثم تقرر إضفاء صفة المال العام عليها بالنص الصريح بما يعنى نقلها من الملكية الفردية إلى الملكية العامة وعلى هذا فإنه - والحال كذلك - فإن إضفاء صفة المنفعة العامة على أي أرض من الأراضي الواقعة في التقاسيم المخالفة بنعين أن يكون وفق الحدود المرسومة قانوناً وبالقدر الذي لا يسمح بالاعتداء على الملكية الخاصة التي تنص الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٣٠ حتى دستور ١٩٧١ القائم على أنها مصونة ولا تمس إلا في الحدود التي قررها الدستور وطبقاً لأحكام القانون .

(طعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٩٢)

رابعا - الأحكام الوقتية بمعالجة حالة الأبنية والأعمال التي تقام بالمخالفة لموجبات القانون

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء أحكام وقتية .

المحكمة : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء هو قانون وقتي عالج حالة الأبنية والأعمال التي أقيمت فعلا بالمخالفة لأحكام انقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء في الفترة من ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ العمل به في ٣١/٧/١٩٨١ وفي غير هذا النطاق الموضوعي والزمني لا تسرى أحكام هذا القانون ولا تقيد القوانين الأخرى القائمة في تاريخ صدوره ومن باب أولى القوانين انصادرة بعده كالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

وإذا كان المشرع قد الحق بالمنافع العامة الشوارع والطرق والميادين والمنشآت المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، فإن هذا الحكم يستمر في ظل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ .

(الطعنان ١٨٧٠ و ١٩٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٦)

الفصل الثالث

حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية

أولاً — الأصل والاستثناء في شأن حظر
إقامة منشآت على الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

الأصل هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها أو إقامة أية
مبان أو منشآت عليها — هذا الحظر عام ومطلق وغير منوط بموافقة أية
جهة — استثنى المشرع من هذا الحظر لاعتبارات قدرها حالات محددة
يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء
جميع الإجراءات التي تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير
التعمير — من تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد
حتى ١٩٨١/١٢/١ — إذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك
الإجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فلا يجوز
منح الترخيص *

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ أضاف
الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على
خصوبتها الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ — ١٥٩)
وتنص المادة ١٥٢ على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض
الزراعية أو أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان
عليها • ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة
داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : —

(١) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء ب، ج، د، هـ وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ومفاد ذلك أن الاصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها وكذا إقامة أية مبان أو منشآت عليها وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة أية جهة الا أن المشرع - لاعتبارات قدرها - استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التي تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ومن تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١، فإذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فإنه لا يجوز قانوناً منح الترخيص، وتنفيذاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية وتنص المادة (١) منه على أن « يكون الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (أ) من قانون الزراعة وفقاً للقواعد والأوضاع الآتية : -

(١) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير باجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية تعتمد من المحافظ وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاقامة المباني على هذه المساحات ٥٥٠ ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لديرية الزراعة والاسكان بالمحافظة « وتنص المادة ٦ على أن « يشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص تقدر اقامتها في غير الأراضى الزراعية أو في الأراضى الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمرانى للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب » وتنص المادة ٧ على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة على النموذج المرفق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به ٥٠ » وتنص المادة ٨ على أن « تقولى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن واجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتقولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية ٥ وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة واصدار القرار بشأنها ٥ ويتولى رئيس قطاع التنمية الزراعية اخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لاصدار الترخيص أعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته ٥ والمستفاد من نصوص هذا القرار معدلا بالقرارين رقمي ٣٣٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ أن موافقة وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب وأن هذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من ذوى الشأن وانها لا ترخص للمحافظ (أو من يفوضه) في التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة والا كان قراره غير مشروع ٥

ومن حيث أن ظاهر الأوراق المودعة بالدعوى ينبىء عن أن رفض الوحدة المحلية بكفر الشيخ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦ الموافقة على تقسيم أرض جمعية القانونيين إنما كان لعدم موافقة وزارة الزراعة على هذا التقسيم عملاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها أرضاً زراعية ولم يثبت من الأوراق أن الجمعية حصلت على تلك الموافقة في ظل العمل بهذا القانون وما صدر تنفيذاً له من قرارات من وزير الزراعة . واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أنه عما ورد بصحيفة الدعوى من أن محافظ كفر الشيخ وافق بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩ على ما ورد بمذكرة مراقبة الشؤون القانونية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بالموافقة على تقسيم أرض جمعية اسكان القانونيين بالمحافظة لسبق موافقة مديرية الزراعة ، فإنه بالإضافة الى أن هذه الموافقة لا تعتبر اعتماداً من المحافظ للمشروع النهائي للتقسيم بعد استيفاء جميع الاجراءات والمستندات والموافقات فإنها تخالف الثابت من الأوراق المودعة ومنها حافظة مستندات المدعى اذ ورد بها أن وزارة الزراعة (مكتب الوزير) أرسلت كتابها رقم ٢٤٧٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ متضمناً أن الأرض الزراعية الموجودة داخل كردون المدينة يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكرراً فقرة أولى من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فإن هذا الكتاب يعتبر الفاعل للموافقة السابقة (٥/٦/١٩٧٨) المنسوبة الى مديرية الزراعة بكفر الشيخ لوقوعها بالمخالفة للمادة ١٠٧ مكرراً (١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وتنص المادة على أنه ، لا يجوز البدء في استصدار قرارات تقسيم الأراضي الزراعية وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة لبناء أو السير في اجراءاتها يعتبر ترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقاً للأوضاع والشروط المشار اليها في المادة السابقة » اذ أن موافقة مديرية الزراعة تكون بصفة تمهيدية قبل العرض على وزارة الزراعة للحصول على الموافقة النهائية ، كما أنه بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨ عمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل قانون الزراعة

ونصت المادة ١٠٧ مكررا (فقرة أولى) على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ٥٥٥ ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة والأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تستخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ٥٥ « وورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه أصبح لازما الا يتضمن نص حظر البناء على الأرض الزراعية يعتبر ترخيص من وزارة الزراعة أى استثناء بل يكون حظرا عاما شاملا ومطلقا يشمل كل أرض زراعية على أن تعالج حالات طلبات البناء في الأرض الزراعية الداخلة في كردون المدن في أحكام قرار مجلس الوزراء الذي يصدر بتحديد شروط وأوضاع منح الترخيص وفي ظل العمل بهذا القانون تقدمت الجمعية بطلب بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠ بمشروع التقسيم للمراجعة والاعتماد وطلبت الادارة الهندسية من الجمعية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣ موافقتها ببعض المستندات وأنه بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى مديرية الزراعة بأنه لا يمكن اعتماد أى تقسيم الا بعد موافقة وزارة الزراعة كما أنه بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ عمم سكرتير عام المحافظة الكتاب الدورى رقم ١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من وزير الحكم المحلى للمحافظين ويتضمن التنبيه على جميع الأجهزة المحلية بنطاق المحافظة بعدم المساس بشعر من الأراضي الزراعية اطلاقا تحت أى ظرف من الظروف وبعدم التصريح باقامة أية منشآت بالأراضي الزراعية أو البدء في تنفيذها قبل الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى المحافظ خطابا بشأن طلب جمعية القانونيين للاسكان وتضمن أن جميع المستندات الخاصة بمشروعات تقسيم الأرض المذكورة قدمت بعد العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وينطبق عليها الحظر وأن الجمعية تقدمت بشكوى الى المجلس الشعبى المحلى وقرر المجلس بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٦ أن تقوم الجهات المعنية بتعديل القانون وكل ذلك يؤكد عدم الموافقة على التقسيم للبناء في ظل العمل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ تقدم رئيس مجلس إدارة الجمعية بطلب الى رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ ضمنه أنه سبق أن تقدم بالخرائط المساحية وصور عقد الملكية المسجل والشهادات العقارية الدالة على خلو الأرض من الحقوق العينية وموافقة وزارة الزراعة باستثناء الأرض داخل كردون المدينة من الحصول على ترخيص الا أنه لم يتم أى شئ بالنسبة لاعتماد التقسيم وأنه صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ويجيز البناء فى أرض الجمعية داخل كردون المدينة وطلب الموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية لاعتماد هذا التقسيم ، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١ طلبت الوحدة المحلية المذكورة رأى مديرية الزراعة بكفر الشيخ نحو الموافقة للجمعية المذكورة بالبناء على مساحة الأرض المشار اليها حتى يتسنى للوحدة اتخاذ الاجراءات لاستصدار قرار التقسيم وبذات التاريخ استطلعت الوحدة المحلية رأى مدير عام الاسكان والتعمير بالمحافظة (ادارة التخطيط العمرانى) فى شأن طلب الجمعية وبيان الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالة وعما يتبع حيال اصدار قرار التقسيم ، ويكتب الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ وكتابها بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤ قدمت بعض المستندات المطلوبة لاجراء التقسيم كما قدمت سبع حوافظ مساحية رفق كتابها بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨ كما طلبت الوحدة المحلية من الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦ سداد رسم بمبلغ ٧١٦ جنيها وتقديم شهادة تثبت خلو الأرض من أى حق عيني أصلى أو تبنى وذلك حتى يمكن عرض موضوع التقسيم على لجنة التخطيط ثم طلبت الوحدة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ من الجمعية موافقتها بمشروع التقسيم النهائى لأرض الجمعية فردت الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩ بأن المشروع المقدم للوحدة المحلية هو المشروع النهائى ومستوف كافة الاجراءات المطلوبة وطلبت انتهاء اجراءات استصدار قرار التقسيم ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/١١ أعد رئيس اللجنة العليا للتخطيط العمرانى بمحافظة كفر الشيخ مذكرة بالاجراءات الواجب اتباعها عند مراجعة واعتماد مشروعات التقسيم وأن تقوم الوحدات المحلية باعداد القرارات اللازمة للترخيص

واعتمادها من المحافظ وتدوينها في سجل خاص وقرار اعتماد المشروع من السيد المحافظ وتاريخه وتاريخ نشر المشروع في الجريدة الرسمية وأنه بعد الانتهاء من اجراءات اعتماد التقسيم يتم رفعه الى اللجنة العليا للترخيص لاقامة مبان ومنشآت على الاراضى الزراعية بما ورد بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ لاستفراج الترخيص المطلوب وقد وافق السيد المحافظ كفر الشيخ باعتماد هذه المذكرة ، بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ اجتمعت اللجنة المشكلة بالوحدة المحلية لحينة كفر الشيخ لبحث أسباب تأخير انجاز التقسيمات والمرافق المشتركة والمستندات ، بتاريخ ١٩٨٥/٨/٨ وافق مجلس المحافظين على أنه لا يجوز البناء على الارض الزراعية الا بموافقة السيد/وزير الزراعة أو موافقة السيد/رئيس الوزراء شخصيا ، وردا على كتاب رئيس الوحدة المحلية بمدينة كفر الشيخ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ بشأن اجراءات تقسيم أرض الجمعيات أماد سكرتير عام المحافظة أن المهندس رئيس القطاع الزراعى بكفر الشيخ أفادة بالكتاب رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ بأنه يجوز لهذه الجمعيات التقدم بطلباتها الى السيد/وزير الزراعة بخصوص الاراضى المخصصة لها لاقامة مبان عليها بمدينة كفر الشيخ ، بتاريخ ١٩٨٦/٣/٤ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب لرئيس مدينة كفر الشيخ لبيان المبالغ المطلوبة للمرافق بالنسبة لأرض القانونيين والمقدم عنها مشروع تقسيم الى الوحدة المحلية، فتم الاجابة على ذلك بخطاب رئيس مدينة كفر الشيخ رقم ١٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ بأنه لم يتم اعتماد التقسيم وذلك لورود تعليمات مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨ والتي جاء بها أنه لا يجوز الترخيص بالبناء على الارض الزراعية الا بموافقة السيد/وزير الزراعة وموافقة السيد/رئيس الوزراء شخصيا ، وواضح من هذا التفصيل أنه لم يصدر قرار ادارى باعتماد التقسيم في تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٢ والذي حظر في المادة الثانية منه اقامة أية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها واستثنى من ذلك الحظر الاراضى الواقعة داخل كردون

المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١ كما أن موقف الإدارة بعدم أعمال هذا الاستثناء كان موقفا سلبيا تجيز للجمعية المذكورة الطعن عليه بالالغاء اذا ثبت من الأوراق على النحو سالف ذكره ان لم تستوف الجمعية ذلك الا بعد العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٨٣ مؤكدا للحظر المشار اليه كما قيد الاستثناء بشروط واجراءات حددتها قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، واذ كان ظاهر الأوراق يفيد أن جهة الإدارة التزمت أحكام هذا القانون والقرار المنفذ له وأن الجمعية لم تقدم ما يثبت موافقة وزارة الزراعة على التقسيم للبناء فان القرار الإداري بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨ يكون بحسب الظاهر مشروعا وبذا تنتفي ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ولما كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين الحكم بالغائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبالنزاع المطعون ضده بصفته بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٨٩)

ثانياً — القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن
شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (٢١).

المبدأ :

المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ — قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية — عدم جواز اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها باستثناء الحالات المبينة بالمادة ١٥٢ من قانون الزراعة — يشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة هذه المباني أو المنشآت أو اجراءات التقسيم لاقامة المباني فيما عدا الحالة المنصوص عليها بالفقرة (ج) — اورد القرار الوزاري سالف الذكر شروط منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية — ومنها عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن — المقصود بهذا الشرط عدم وجود سكن خاص للمالك أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته — مؤدى ذلك أن وجود سكن للمالك مع آخرين بخلاف أسرته لا يمنع من الترخيص له ببناء سكن له ولأسرته بالمعنى المتقدم — لا يعتبر وجود السكن مع الآخرين ، مهما كانت درجة قرابتهم له سكناً خاصاً وفقاً للفقرة (٨) من المادة ٥ من القرار الوزاري المشار اليه .

الحكمة : ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه يقوم على ركنين أولهما يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية ، وثانيهما الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، فبالنسبة لركن الجدية فإن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة

١٩٦٦ — المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ — تقتص على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها — ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر: (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصر بها قرار من وزير الزراعة — وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد وإجراءات منح هذا التراخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير » وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ونصت المادة الخامسة منه على أنه « يشترط لإقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية وما يخدم أرضه الشروط الآتية: (أ) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن (ب) (ج) (د) (هـ) »

ومفاد ذلك عدم جواز إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيمها لإقامة مبان عليها باستثناء الحالات المبينة في المادة ١٥٢ من قانون الزراعة ويشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة هذه المباني أو المنشآت أو إجراءات التقسيم لإقامة المباني فيما عدا الحالة المنصوص عليها بالفقرة (ج) ، وأورد القرار الوزاري سالف الذكر شروط منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ومنها عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن . فالقصد بهذا الشرط عدم

وجود سكن خاص للمالك أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته ، ومؤدى ذلك أن وجود سكن للمالك مع آخرين بخلاف أسرته لا يمنع من الترخيص له ببناء سكن له ولأسرته بالمعنى المتقدم ، إذ لا يعتبر وجود السكن مع الآخرين مهما كانت درجة قرباتهم له سكنا خاصا وفقا للفقرة (١) من المادة ٥ من القرار الوزاري المشار اليه . واذ كان المستظهر من الأوراق أن رفض طلب المطعون ضده اقامة مبنى خاص على قطعة الأرض المملوكة له هو عدم انطباق الشروط المحددة بقرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ على حالته لوجود سكن خاص له حيث يملك مبنى على مساحة ٧٥ ذراعا مكونا من حجرة واحدة وصالة آكل اليه بالميراث من والده بالاشتراك مع شقيقته وعمته واذ لا يعد المبنى المذكور سكنا خاصا له ولأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته وأولاده في حكم المادة ٥ من القرار الوزاري المذكور لاشتراك شقيقته وعمته في المبنى المملوك لهم بالقرية . وعلى ذلك يكون القرار الصادر برفض الترخيص للمطعون ضده لهذا السبب مخالفا للقانون ويكون الطعن عليه بحسب الظاهر قائما على أسجلب يرجح معها الحكم بالغائه الأمر الذي يتوافر معه ركن الجدية ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال لما يترتب على تنفيذ القرار المذكور من نتائج يتعثر تداركها بحرمان المطعون ضده من الاستقرار في سكن خاص له ، وعدم امكانه بناءه مستقبلا في ظل الأسعار المتزايدة ومن ثم يتعين الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون انتهى الى هذا النظر اذ أوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون سليما ومتفقا وأحكام القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضه والزام الطاعنين بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني - المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - القرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية - الأصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها أو إقامة أية مباني أو منشآت - استثناء من هذا الأصل حالات محددة تصل فيها التراخيص من المحافظ المختص - يجب توافر كافة الشروط والاجراءات التي تحدت بقرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير لكي يمنح الترخيص بالبناء - إذا لم تتوافر هذه الشروط والاجراءات فانه لا يجوز منح الترخيص - يجب موافقة وزارة الزراعة قبل اصدار المحافظ المختص للتراخيص المطلوبة - لا يجوز للمحافظ التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة والا كان قراره غير مشروع - يجب مراعاة تطبيق احكام قانون التخطيط العمراني على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني تنص على أنه « تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية » ويستثنى من هذا الحظر (أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ مع الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء (ب) (ج) (د) (هـ)

ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها آتفا في البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في إطار التخطيط العمراني ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير « وتنص المادة ٣ من القانون المذكور على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به » وتنص المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - على أنه « تحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها - وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر : (١) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/ ١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الاقرار من مجلس الوزراء (ب) (ج) (هـ) - وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها آتفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير « وتنفيذا لهذا النص أصدر وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » في ٦/٢/ ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون الترخيص باقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (١) من قانون الزراعة المشار اليه (رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦) وفقاً للقواعد والأوضاع الآتية : (١) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير باجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في

حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتدنيها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس ١ : ٢٥٠٠ تعتمد من الحافظ المختص وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها • (ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاقامة المباني على هذه المساحات ••• (ج) يراعى عند الترخيص عدم المساس بالطرق والمرأى والمصارف والمنافع الخاصة بالأراضى الزراعية الأخرى الكائنة داخل الكردون والتي لم يرخّص بعد باقامة المباني فيها ••• « وتنص المادة ٦ من القرار المذكور على أنه « يشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر اقامتها في غير الأراضى الزراعية أو في الأراضى الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمرانى للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب » وتنص المادة ٧ من القرار على أن يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه على الانموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة ••• « وتنص المادة ٨ على أن « تقوى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن واجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة واصدار القرار بشأنها « وتنص المادة ١١ من القرار سالف الذكر على أن يؤدى طالب الترخيص في الحالات المشار اليها في البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليها رسماً قدره مائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور •

ومفاد هذه النصوص أن الأصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضى

الزراعية للبناء عليها وكذا اقامة أية مبان أو منشآت • الا أن المشرع —
لاعتبارات قدرها — استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها
الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع
الاجراءات التي تحدت بقرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير •
ومن تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى
١٩٨١/١٢/١ فاذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات
قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فانه لا يجوز قانونا
منح الترخيص • وقد صدر تنفيذ للمادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار
اليه قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر الذي يستفاد
من نصوصه معدلا بالقرارين رقمي ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ أن موافقة
وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص
لالتراخيص المطلوبة ، وهذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من
ذوى الشأن • وأنه لا ترخص للمحافظ أو من يفوضه في ذلك في التجاوز
عن تلك الموافقة المسبقة والا كان قراره غير مشروع مع مراعاة تطبيق
أحكام قانون التخطيط العمراني على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار
باعتمادها حتى تاريخ العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون
رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ • واذا كان المستظهر من الأوراق وبالقدر اللازم
للفصل في طلب وقف التنفيذ — ودون المساس بأصل طلب الالغاء عند
نظره — أن الجمعية المطعون ضدها تمتلك ثلاث قطع من الأراضي الزراعية
الكائنة بمركز ومدينة كفر الشيخ بعمود مسجلة بالشهر العقاري بكفر الشيخ
سنة ١٩٧٨ ، وتقدمت لوكيل وزارة الزراعة بكفر الشيخ في ٢٥/١٠/١٩٧٨
بطلب للمرافقة على اعتماد التقسيم فتأثر عليه من المدير العام ومفتش
المشروعات بأن الأرض المقدم بشأنها الطلب لا تخضع للحظر المنصوص
عليه في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ • وبعد صدور قانون
التخطيط العمراني بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديل قانون الزراعة
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تقدمت الجمعية بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٤
بثلاثة طلبات تقسيم للقطع الثلاث مرفقا بكل منها الشهادات والخرائط

اللازمة لاعتماد التقاسيم ، ثم قامت بمسداد الرسوم المستحقة بشيكات مؤرخة ١٩٨٤/٥/٣١ بناء على طلب الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الشيخ . وبالخطاب المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢٤ أخطر رئيس الوحدة المحلية المذكورة سكرتير عام محافظة كفر الشيخ بأن الوحدة المحلية المذكورة أوقفت اجراءات اعتماد تقسيم أراضي الجمعيات التعاونية لبناء المساكن لتعاملين بمدينة كفر الشيخ (ومنها أراضي الجمعية المطعون ضدها) لعدم تقديم موافقة على التقسيم من وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء شخصيا (طبقا للتوجيهات العامة التي أصدرها مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨) بما يعنى رفض هذه الطلبات للسبب المبين بالكتاب المذكور، وهو عدم تقديم موافقة وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء على التقسيم .

ومن حيث أن المستظهر من الأوراق وخاصة كتاب الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ رقم ٩٧٧٠ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢٨ وكتاب مدير عام الزراعة بكفر الشيخ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢٥ أن قطع التقسيم محل النزاع تقع داخل كردون مدينة كفر الشيخ المعتمد قبل ١٩٨١/١٢/١ وأن رفض طلبات تقاسيم هذه القطع محل النزاع بسبب عدم تقديم الموافقة على التقسيم من وزير الزراعة ورئيس مجلس الوزراء شخصيا (طبقا للتوجيهات العامة التي أصدرها مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨) فانه ودون بحث مدى الزام هذه التوجيهات فان الثابت أن الجمعية المطعون ضدها لم تقدم موافقة وزارة الزراعة على التقاسيم المذكورة في ظل العمل بالقوانين المشار اليها وما صدر تنفيذا لها من قرارات وزير الزراعة . واذا صدر القرار المطعون فيه برفض طلبات التقسيم المشار اليها فانه يتفق وصحيح حكم القانون وبذا ينفتى ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه . ولما كلف الحكم المطعون لم يأخذ بهذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالنائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المطعون ضده بصفته بمضروقاته عن درجتي التقاضى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

الفصل الرابع

خطوط التنظيم

اولا — اعتماد خطوط التنظيم وأثر ذلك على أعمال البناء

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

لا يترتب على قرارات اعتماد خطوط تنظيم الشوارع انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة البارزة عن خط التنظيم الى الملكية العامة للدولة — بصور هذه القرارات تترتب قيود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التغطية في هذا الجزء — اذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم يجوز للمجلس المختص اصدار قرار مسبب بإلغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خطوط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له شرع في القيام بها أو لم يشرع في ذلك — يشترط تعويض المرخص له تعويضا عادلا •

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن حصل على ترخيص رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بتتكيس العقار الكائن بشارع المحكمة بباب الشعيرة الذي يملكه ، وهو مكون من دورين بالأرضى ، وذلك بعد المعاينة التي تمت بتاريخ ١٩٧٦/٨/٧ ، وأثبت أن حالة العقار تستدعى التتكيس (تقرير المعاينة الذي صدر بشأنها قرار التنظيم رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٦ الذي طويع عليه حافظة الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة المرافعة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦) وباتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ تقدم المأول /.../ بشكوى الى السيد /.../ مأمور قسم باب الشعيرة أورد بها أنه أثناء قيامه بأعمال ترميم وإصلاح العقار رقم ٨ درب المحكمة لاحظ أن السيد /.../ (الطاعن بالطعن المائل)

مالك العقار رقم ١ الملاصق للعقار القائم المساوِل بإصلاحه وترميمه ، يقوم بأعمال هدم العقار المملوك له وإعادة بناءه بالسلح وأن ذلك يجاوز الترخيص الصادر له بالترميم . كما تقدمت شركة النصر للاسكان والتعمير وآخرون بشكوى الى السيد/ رئيس حى وسط القاهرة بأن مالك العقار رقم ١ حارة المحكمة (الطاعن) خالف خطوط التنظيم الجديدة ، وتعدى على حارة المحكمة المحددة لها زيادة فى العرض من ثلاثة الى عشرة أمتار حسب خطوط التنظيم الجديدة التى طبقتهام فعلا العقارات الجديدة التى تم بناؤها كما قام مالك العقار المثار اليه بإنشاء دور أرضى وثلاثة أدوار علوية (ويقوم ببناء الدور الرابع) بالخرسانة المسلحة وذلك خارج خط التنظيم المخصص لزيادة اتساع الحارة . وبتاريخ ١٩٧٨/١/٤ صدر قرار رئيس حى وسط القاهرة بإزالة الاجزاء البارزة عن خط التنظيم بمقدار ٦ مترا من ناحية حارة المحكمة وذلك للأدوار الأول والثانى والثالث فوق الأرضى وشقة السطح للعقار رقم ١ حارة المحكمة قسم باب الشعرية (المستند رقم ١ من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨) وتحدد لتنفيذ الازالة يوم ١٩٧٨/٤/١٦ (حسب التأشير بذلك على صورة القرار المرفق بملف العقار) . وبتاريخ ١٩٧٨/٤/١٠ شرعت الجهة الادارية فى تنفيذ قرار الازالة الا أنها أوقفت التنفيذ بناء على افادة السيد وكيل نيابة قسم باب الشعرية بوقف تنفيذ مؤقت وبعرض أوراق الموضوع عليه (مستند رقم ٥ من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بجلسة ١٩٧٩/٥/٨) وبتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦ تقدم الطاعن الى السيد / مدير منطقة الاسكان بحى وسط القاهرة بطلب الموافقة على منحه أجلا مدته شهر ليقوم بتصحيح الأعمال المخالفة البارزة عن خط التنظيم بمعرفته وعلى نفقته ومسئوليته (مستند ٣ من حافظة المستندات المثار إليها) . ووافق مدير المنطقة ورئيس الحى على طلبه فى ١٩٧٨/٤/٢٥ ، كما أشر مدير المنطقة الى مدير أعمال باب الشعرية بمتابعة أعمال الازالة بحيث تطابق خطوط التنظيم . وتضمنت مذكرة الاسكان بحى وسط القاهرة

المؤرخة ١٩٧٨/١٠/٢ الى السيد/ مدير الشؤون القانونية أن المخالفات التي نسبت الى الطاعن عرضت على اللجنة المحلية المختصة بالنظر التي أصدرت قرارها بإزالة الجاني المخالفة بالعقار والتي تعترض الطريق العام فضلا عن الارتفاع بالعقار دون مراعاة الأصول الفنية للبناء مما ينطوي على خطورة داهية لمن يشغله قد تؤكد عند الشروع في الإزالة أن الخراسانات غير مطابقة للمواصفات ولا تتحمل التعلية . كما تضمنت المذكرة المشار اليها أنه تم تحرير محضر هدم رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ في ١٥/١/١٩٧٨ ومحضر بناء بدون ترخيص رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٨ وعن ادعاء المالك بعدم هدم العقار فيرد عليه بأن العقار القديم كان مكونا من دورين ولا تتحمل مبانيه التعلية ، في حين أن الدور الأرضي والدور فوق الأرض وما فوقه حاليا عبارة عن هيكل خرساني من قواعد خرسانية وأعمدة وكمرات وأسقف خرسانية مسلحة . وقدم الطاعن للمحاكمة الجنائية عن تهمة البناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة في القضية رقم ٦٦٤ لسنة ٧٨ جنح باب الشرعية فقضت المحكمة بجلسة ١٤/٦/١٩٧٨ بتفريغه خمسة جنيهاً وضعف رسم الترخيص (ولم يستأنف الحكم المشار اليه على ما يستفاد من الشهادة الرسمية الصادرة بذلك من نيابة بلدية القاهرة المودعة بحافظة مستندات الطاعن المقدمة أمام محكمة القضاء الإداري بجلسة المرافقة بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٨) . كما قدم في القضيتين رقمي ٤٨٣ لسنة ٧٨ جنح بلدية باب الشرعية و٦٦٣ لسنة ١٩٧٨ جنح بلدية باب الشرعية عن قيامه بأعمال الهدم بدون ترخيص واتمام أعمال الهدم بدون موافقة اللجنة المختصة . ف قضى في المعارضة في القضية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٨ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . كما حكم انتهائيا في موضوع القضية رقم ٤٨٣ لسنة ٧٨ بالاستئناف رقم ٣٠٤٦ لسنة ٨١ بالغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند اليه (المستند رقم ١ من حافظة مستندات الطاعن المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨١) .

ومن حيث أن القرارات باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة

المختصة بذلك قانونا على النحو الذى تنظمه التشريعات الصادرة فى هذا الشأن وآخرها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وان كان لا يترتب على صدورها انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة بالطبقة عن خط التنظيم الى الملكية العامة للدولة ، الا أنه بصورها تقترب قيود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التعلية فى هذا الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم (حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٧) وقد رددت التشريعات الصادرة بتنظيم المبانى القيود الواردة على حق الملكية بالنمسة للاجزاء البارزة عن خط التنظيم فى المادة (١٣) من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المبانى والمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المبانى . وأخيرا بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التى تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلا بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا . أما أعمال الترميم لازالة الخلل وكذلك أعمال انبياض فيجوز القيام بها . واذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المحلى المختص بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع فى الأعمال المرخص بها أو لم يشرع فى ذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا . وفى المنازعة الماثلة قدمت الجهة الادارية خريطة معتمدة موضح بها خط التنظيم لشارع درب المحكمة (حافظة مستندات الادارة المقدمة بجلسة ١٩٨٣/١١/٢٤) . ولم يجادل الطاعن فى قيامه بالبناء متجاوزا خط التنظيم المعتمد . وانما تنصرف مجادلته فى أمرين : أولهما : أن القرار الصادر بالازالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ قد صدر بالمخالفة لحكم المادة (١٨)

من ائقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التى تنص على أن « تحيل
الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المخصوص عليها فى
المادة (١٥) موضوع الاعمال المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح
سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ ،
على أن تكون الاحالة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اجراء الوقف ،
كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ مباشرة الى اللجنة المشار اليها »
فلم يعرض القرار بالازالة ، المطعون فيه ، على اللجنة المشار اليها وثانيهما
أنه اذا كان قد قضى بجلسة ١٤/٦/١٩٧٨ فى القضية رقم ٦٦٤ لسنة
١٩٧٨ جنح باب الشرعية بتغريم الطاعن خمسمائة قرش وضمف رسم
الترخيص وام يتضمن الحكم الازالة رغم طلبها ، فان الحكم يكون بذلك
قد أصفى الشرعية على المبانى ، خاصة وقد أدى الطاعن ضف رسم
الترخيص — كما يقول الطاعن بأن الجهة الادارية مصدرة القرار اعتبرت
قيام الطاعن بهذا السداد بمثابة الترخيص للدوار التى تم بناؤها ،
فيكون قرار الازالة الصادر قبل صدور الحكم المشار اليه قد سقط
مفعوله .

(طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء —
القرارات الصادرة باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة المختصة
بذلك قانونا على النحو الذى تنظمه التشريعات الصادرة فى هذا الشأن
وأخرا القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا يترتب على صدورها انتقال
ملكية اجزاء الاملاك الخاصة البارزة من خط التنظيم الى الملكية العامة
للدولة — بصور هذه القرارات تترتب قيود قانونية على حق ملك الجزء
البارز عن خط التنظيم تمنعه من اجراء اعمال البناء أو التغطية فى هذا

الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم — مؤدى ذلك : —
أن قرار اعتماد خط التنظيم يبقى منتجا لاثاره القانونية بالنسبة للقيود
المفروضة على حق ملاك الأجزاء البارزة حتى يتم نزع ملكيتها بقرار
يصدر في هذا الشأن طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بنزع
ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين مع تعويض أصحاب الشأن
عما يصيبهم من أضرار نتيجة صدور قرار باعتماد خط التنظيم تعويضا
عادلا من القيود المفروضة على ملكيتهم — أساس ذلك : — نص المادة
(١٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — لوجه للقول بأن قرار اعتماد
خط التنظيم هو بمثابة قرار بتقرير منفعة عامة في مفهوم القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٤ — أساس ذلك : — اختلاف قرار اعتماد خط التنظيم
عن قرارات نزع الملكية — مؤدى ذلك : — عدم خضوع قرار اعتماد خط
التنظيم لأحكام الموقوف بسبب عدم ايداع النماذج أو القرار بمكتب
الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار — أساس ذلك : —
أن المشرع لم يرتب الموقوف على عدم اتخاذ هذه الاجراءات بالنسبة
لقرار اعتماد خط التنظيم •

الحكمة : ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥٦
لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المياني التي نصت المادة (١٣) منه على أن
« يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية ٠٠ » صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣
لسنة ١٩٦٠ الذي تضمن اعتماد ما قرره الهيئة الادارية لمجلس بلدى
مدينة الاسكندرية بجلستها المنعقدة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن
توسيع وامتداد شارع ابن سعد (الأمير مصطفى فاضل سابقا) بسيدى
بشر بجملة بعرض ٤٥ مترا مع عمل موقف انتظار للسيارات عند اتصال
الشارع المشار اليه بطريق الجيش وكذلك تعديل الميدان عند تقاطع
الشارع مع طريق السكة الحديد • وبتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر
قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ باعتماد الموافقة على
النماء تخصيص موقف السيارات بمنطقة ميلامى •

ومن حيث أن القرارات باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من الجهة المختصة بذلك قانونا على النحو الذى تنظمه التشريعات الصادرة فى هذا الشأن وآخرها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وإن كان لا يترتب على صدورها انتقال ملكية أجزاء الأملاك الخاصة البارزة عن خط التنظيم الى الملكية العامة للدولة إلا أنه بصدورها تترتب قبود قانونية على حق مالك الجزء البارز عن خط التنظيم تمنعه من اجراء أعمال البناء أو التعلية فى هذا الجزء بعد صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم . (حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٤ من يناير سنة ١٩٧٩ فى الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٤ القضائية) . وقد رددت التشريعات الصادرة بتنظيم المباني القيود الواردة على حق الملكية بالنسبة للأجزاء البارزة عن خط التنظيم فى المادة (١٣) من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني والمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني وأخيرا بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التى تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التخصين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم عن أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا . أما أعمال التدعيم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض فيجوز القيام بها . وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للمجلس المحلى المختص بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع فى القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع فى ذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا ٠٠ » وقد حررت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ على النص فى المادة (٥٩) على أنه لا يجوز للمرخص له أن يشرع فى العمل إلا بعد اخطار الجهة الادارية المختصة

بشئون التنظيم بكتاب موسى عليه يعلم الوصول وقيام المهندس المختص بتحدى خط التنظيم أو حد الطريق أو خط البناء حسب الأحوال ، على أن يتم هذا التحديد خلال سبعة أيام من تاريخ الاخطار ، ويثبت تاريخ التحديد على ترخيص البناء ، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد طبقا للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته .

ومن حيث أنه متى صدر القرار باعتماد خط التنظيم من جهة الاختصاص بذلك قانونا ، فإن هذا القرار يبقى منتجا لآثاره القانونية بالنسبة للقيود المفروضة على حق ملاك الأجزاء البارزة من خط التنظيم ، حتى يتم نزع ملكية هذه الأجزاء بقرار يصدر في هذا الشأن أو يتم نقل ملكيتها بالاتفاق مع ذوى الشأن تنفيذا للقرار باعتماد خطوط التنظيم ، على النحو الذى ينظمه قانون نزع الملكية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ ، على أن يعوض أصحاب الشأن عما يصيبهم من أضرار نتيجة صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم تعويضا عادلا عن القيود المفروضة على ملكيتهم على ماورد بعجز الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا يكون ثمة وجه للقول بأن القرار باعتماد خط التنظيم هو بمثابة القرار بتقرير المنفعة العامة في مفهوم تطبيق أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ويأخذ حكمه قياما وسقوطا على النحو المشار اليه بالمادة (١٠) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بحيث يسقط مفعول القرار باعتماد خط التنظيم اذا لم تودع النماذج التى يوقعها أصحاب الحقوق أو القرار الوزارى بنزع الملكية بمكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار باعتماد خط التنظيم ، ذلك أن التنظيم الخاص بأحكام القرارات الصادرة باعتماد خطوط التنظيم على النحو الوارد بتشريعات تنظيم المباني يخلو من ترتيب الأثر المقرر لسقوط القرار بما ورد بها من أحكام . كما يتعين أن يكون فهم الاحالة الواردة بهذه التشريعات (المواد ١٣ من القانون رقم ١٠٦

لجنة ١٩٧٦) على النحو الذي يتفق وقصد المشرع من ايرادها . فاذا كانت الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ « مردد ذات الحكم الذي ورد بالمواد المقابلة لها في القوانين السابقة) تجرى عبارتها بأنه « ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء ٥٠٠ » ، فان هذه الاحالة تقتصر على وجوب الالتزام بنقل ملكية الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم بالطريق ومقابل التعويض على النحو المبين بقانون نزع الملكية ، كل ذلك حسب مراحل تنفيذ مشروع التخطيط وفي حدود الاعتمادات التي تتقرر لهذا الشأن . ومما يؤكد هذا الفهم ان التخطيط العمراني يفترض ، بحسب طبيعة الأشياء ، نظرة مستقبلية تستشرف آفاق التطور العمراني والاقتصادي والاجتماعي ، مما يتأبى معه الزام الادارة ، بغير سند من نص صريح بالقانون ، بأن تبادر الى نقل ملكية الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة جميعها ، خلال سنتين من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم . ولا يكون ثمة ترتيب على فرض قيود على حق ملكية أصحاب العقارات البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة طالما احتفظ لهم القانون بالحق في التعويض العادل عما قد يصيبهم من أضرار ، وبذلك يتحقق وجه التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بما يتفق وأحكام المادتين ٣٢ و ٣٤ من الدستور . وبالترتيب على ما تقدم فان القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم يستمر قائما منتجا لأثاره القانونية على النحو المحدد بالقانون حتى يتم تنفيذ هذه الخطوط ، على النحو الذي سبقت الإشارة اليه أو أن يلغى أو يعدل بالأداة القانونية الصادرة من جهة الاختصاص على أن يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص ، فانه وطبقا للأصول العامة المقررة في شأن القرار المقابل Acte Cortraie ، فان تعديل أو إلغاء القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم يكون بالأداة ومن الجهة المختصة باعتماد هذه الخطوط . وقد نص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون تنظيم

الحكم المحلى فى المادة الثامنة من مواد الإصدار على أن «يستبدل بعبارتى»
« المجلس المحلى » و « المجالس المحلية » أيضا وردتا فى القوانين واللوائح
عبارتا « المجلس الشعبى المحلى » و « المجالس الشعبية المحلية ٠٠ »
فان الاختصاص المقرر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع على النحو الوارد
بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يكون منوطا
بقرار يصدق من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى ، ويكون الغاء
أو تعديل ما سبق ان تقرر من خطوط التنظيم الى ذات الجهة المختصة
باعتماد هذه الخطوط على النحو المنصوص عليه بالمادة (١٣) من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بعد تعديلها طبقا للنص الأمر الوارد بالمادة الثامنة
من مواد إصدار قانون نظام الحكم المحلى .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على واقعات المنازعة الماثلة فان
القرارين الصادرين من وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣ لسنة
١٩٦٠ ومن وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما
لا يكونان قد سقطا فى التطبيق وسقط مفعولهما لعدم اتمام اجراءات نزع
الملكية على النحو وخلال المدة المنصوص عليها بالمادتين رقمى ٩ و ١٠
من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . فضلا عن ذلك ، وفى الفرض الجدلى بأن
قرار اعتماد خط التنظيم يجرى عليه ما يجرى على القرار بتقرير المنفعة
العامة على النحو المنصوص عليه فى المادتين ٩ و ١٠ المشار اليهما ، فالثابت
من واقع المنازعة الماثلة ان شارع ابن سعد قد تم تنفيذه فيما عدا الجزء
الواقع بأرض النزاع . فلا يكون ثمة وجه للقول بسقوطه اعمالا لحكم
المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون رقم
١٣ لسنة ١٩٦٢ التى تجرى عبارتها بأن « لا تسقط قرارات النفع العام
المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزع
ملكيتها قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا
التعديل أم بعده . » وليس أصدق فى تحقيق مناط تطبيق حكم هذه المادة
من تمام تنفيذ جزء من الشارع على النص الوارد بخطوط التنظيم
الجديدة .

ومن حيث أن الجهة الادارية وان كانت قد جادلت في صدور قرار من محافظ الاسكندرية بتعديل خطوط التنظيم لشارع ابن سعد التي كانت قد اعتمدت بقرارى وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الاسكان والمرافق المشار اليهما ، الا أن الجمعية المدعية قدمت بحافظة مستنداتها المقدمة بجلسة ١٩٨١/١/١٩ أثناء تداول الدعوى في التحضير أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية صورة ضوئية من خريطة مساحية صادرة من الادارة العامة للتخطيط العمرانى — مراقبة التخطيط — بمحافظه الاسكندرية مبين عليها تعديل عرض الشارع الى ثلاثين مترا بمحاذاة أرض النزاع ، ومؤشر على الخريطة بما يأتى : « قرار : بناء على ما قرره المجلس التنفيذى المنعقد فى ١٩٧٩/١١/٢٠ وبعد الاطلاع على المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تقرر الموافقة على مشروع تعديل مدخل شارع ابن سعد من جهة طريق الجيش فى الجزء الذى لم ينفذ حتى ابتداء المبانى القائمة وجعله بعرض ٣٠ مترا بدلا من ٤٥ مترا وتخصيص موقف سيارات مزدوج بعرض ١٥ مترا فى الجزء المنفذ بعرض ٤٥ مترا حتى تقابله مع طريق الزعيم جمال عبد الناصر . محافظ (توقيع) دكتور / محمد فؤاد حلمى ١٩٧٩/١٢/٢٧ » ولم تعقب الجهة الادارية على مفاد الخريطة المشار اليها ولا على ما هو مكتوب عليها من قرار منسوب صدوره الى مضاف الاسكندرية . وعلى ذلك فان مسلك الجهة الادارية من شأنه ان يفيد تسليمها بصحة الصورة الضوئية المقدمة من الجمعية ، ولا يفيد الادارة دفاعا عدم عثورها على قرار صادر من المحافظ فى هذا الشأن اذ كان يتعين عليها أن تدحض الصورة المقدمة أو تشكك فى صحتها وعما اذا كان التوقيع المنسوب الى المحافظ باعتباره رئيسا بحكم القانون للمجلس التنفيذى أو كان توقيعا على القرار الصادر باعتباره محافظا ، فالادارة لم تقم بشئ من ذلك ، مما يعتبر عدم انكار منها ، فى حقيقة الواقع ، بصحة صدور القرار من المحافظ ، وان كان ذلك الا أن القرار المشار اليه يكون قد صدر منعما لا قيام له . ذلك أنه يلزم لصدور القرار باعتماد خطوط التنظيم ، أو تعديلها أو الغائها على ما سبق

بيانه ، أن يصدر بذلك قرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس الشعبي المحلى المختص وهو فى الحالة الجائلة بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية ، على النحو الذى تتطلبه المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه بالتعديل الذى ينعين اعماله بمبارتها بالتطبيق لحكم المادة الثامنة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . فصريح عبارة المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تتطلب موافقة المجلس الشعبى المحلى ، ويكون تخلف هذه الموافقة مما يصم القرار الصادر من المحافظ وينحدر به الى مرتبة الانعدام فلا يلحقه التحصن . وتدخل المجلس الشعبى المحلى المختص فى شأن اعتماد خطوط التنظيم أو تعديلها ليس اجراء شكليا يتمثل فى العرض عليه ، وانما هو بالتطبيق لحكم القانون شرط موضوعى لقيام القرار فيتمثل فى ضرورة موافقة المجلس الشعبى المحلى على ذلك . فيلزم لقيام القرار الذى يصدر فى هذا الشأن توافر الأمرين معا موافقة المجلس الشعبى المحلى المختص وصدر القرار بذلك من المحافظ ، وليس ثمة ما ينعنى عن توافر كل منهما . فاذا كان الثابت أن تعديل خطوط التنظيم المعتمدة بشوارع ابن سعد لم يعرض على المجلس الشعبى لمحافظة الاسكندرية ، بل الثابت ان المجلس المشار اليه قد وافى محافظ الاسكندرية بكتاب مؤرخ ١٩٨٠/٧/١ باقراره التوصيات التى تضمنها تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشكاوى والمقترحات ولجنة الاسكان والتعمير والتخطيط العمرانى ومنها ازالة الآثار المترتبة على قرار المجلس التنفيذي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠ لبطلانه والابقاء على خط التنظيم بشوارع ابن سعد من بدايته حتى نهايته بعرض ٤٥ مترا ، فلا يكون ثمة أساس فى القانون للقول بقيام القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧ ولا يغير من ذلك موافقة المجلس التنفيذى للمحافظة واستناد قرار المحافظ اليها . ذلك أن المجلس التنفيذي ليس له اختصاص مقرر فى شأن اعتماده خطوط التنظيم على النحو السابق الاشارة اليه . كما انه وان نظمت المادة ٣٣ من قانون نظام الحكم المحلى اختصاصات

المجلس التنفيذي للمحافظة فإن هذا التنظيم يخلو من اختصاص اعتماد خطوط التنظيم . وأنه وإن ورد بالبند (و) من المادة ٣٣ المشار إليها اختصاص المجلس التنفيذي « وضع القواعد الخاصة بمشروعات الاسكان والتخطيط العمراني » فليس من شأن هذا النص ما يفيد إلغاء الاختصاص المقرر بالمادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمجلس الشعبي المحلى في شأن ضرورة موافقته على اعتماد خطوط التنظيم قبل أن يصدر بها قرار من المحافظ ، أو اناطة الاختصاص بذلك بالمجلس التنفيذي على ما أبدته الجمعية في معرض دفاعها استنادا الى الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثامنة من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى بان يلغى كل نص يخالف قانون نظام الحكم المحلى . ذلك انه فضلا عن ان الاختصاص المقرر للمجلس التنفيذي على النحو الوارد بالبند (و) من المادة ٣٣ من قانون نظام الحكم المحلى لا يغير الاختصاص باعتماد خطوط التنظيم ، وهو ما نص على ان يختص به المجلس الشعبي المحلى المختص في القانون الخاص بالتنظيم حسب التعديل الذى ادخله ذات قانون اصدار قانون نظام الحكم المحلى ، فان مقابلة الاختصاص المقرر بالمادة ١٢ من قانون نظام الحكم المحلى للمجلس الشعبي للمحافظة بشأن الموافقة على المشروعات العامة للتخطيط العمراني بما يفى بمتطلبات الاسكان والتشييد والتمير بالنص الوارد بالفقرة (و) من المادة ٣٣ المشار إليها بشأن اختصاص المجلس التنفيذي في شأن مشروعات الاسكان والتخطيط العمراني يفيد وجوب سابقة موافقة المجلس الشعبي على المشروعات العامة للتخطيط العمراني التى يتولى المجلس التنفيذي وضع القواعد الخاصة لها .

ومن حيث أنه لا خلاف على أن القرار بالازالة رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ قد استهدف ما كانت تشرع فيه الجمعية من أعمال البناء على أرض بارزة عن خطوط تنظيم شارع ابن سعد المعتمدة باعتبار عرض الشارع ٤٥ مترا ، وذلك حتى قبل تقديمها في ١٩٨٠/٤/٢٦

بما أسمته طلب تعديل الترخيص السابق منحه لها برقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥ ليشمل البناء كامل مسطح الأرض التي اشترتها بما فيها الجزء البارز عن خط التنظيم ، فإنه أيا ما كان من سابقة إحالة الجهة المختصة بالتنظيم موضوع الأعمال المخالفة التي تقتضى الإزالة على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على النحو المنصوص عليه بالمادة ١٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فقد أوجبت الجمعية بأنها قد تظلمت من قرار الإزالة لذات لجنة التظلمات المنصوص عليها بالمادة (١٥) المشار إليها فكان أن أصدرت اللجنة بتاريخ ١٩٨١/٢/١ القرار : أولا باستمرار قرار الإيقاف وثانيا بازالة الأعمال المخالفة البارزة في سعة الشارع . كما أخطر الحي الجمعية بوجوب تنفيذ قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ الاخطار والا سيضطر لاتخاذ اللازم بمعرفته وعلى نفقة الجمعية ، وتضمن الاخطار وجوب عدم التعدي على سعة المنفعة العامة حيث ان الشارع بعرض ٤٥ مترا . كما تضمن وجوب أن تزيل الجمعية البروز الذي تم في الشارع بمقدار ١٥ مترا . وكل ذلك على ما أقرت به الجمعية المطعون ضدها بعريضة دعواها أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ القضائية . كما أقرت الجمعية بذات العريضة أنها تظلمت من قرار لجنة التظلمات أمام اللجنة الاستئنافية التي كان منصوصا عليها بالمادة (١٩) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وألغيت بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، فكان أن قررت اللجنة الأخيرة قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا .

ومن حيث أنه متى كان حكم المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ صريحا في أنه يحظر من وقت صدور القرار باعتماد خطوط التنظيم للشوارع من جهة الاختصاص بذلك ، اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، وكانت الجمعية قد شرعت في ذلك حتى قبل تقديمها بما أسمته طلب تعديل الترخيص السابق منحه لها برقم

٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ عن قطعة الأرض التي تملكها المجاورة للأرض محل المنازعة الماثلة ، فان القرار الصادر من لجنة التظلمات المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، بإزالة الأعمال البارزة عن خط التنظيم المعتمد بشوارع ابن سعد على أساس عرضه ٤٥ مترا يكون قرارا متفقا مع الحكم الوارد بالمادة (١٣) التي تحظر البناء أو التعلية على الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . بل ان قرار الإزالة يصح أيضا طبقا لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أساس أن الجمعية قد قامت بأعمال البناء على الأرض محل المنازعة قبل الحصول على ترخيص لها بالبناء ، وفي الفرض الجدلي بإمكان منحها الترخيص بذلك ، اذ يكون للجهة الادارية المختصة في هذه الحالة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ (قبل تعديلها) أن تقوم بإزالة المبانى أو أجزائها التي تقوم بدون ترخيص » فاذا كانت لجنة التظلمات الاستثنائية قد قررت رفض التظلم المقدم من الجمعية عن القرار الصادر بين لجنة التظلمات فانها تكون قد انفقت في قرارها مع صحيح وجه القانون ، مما لا يكون معه ثمة وجه للحكم بإلغاء قرارها الصادر في هذا الشأن ولا القرارات السابقة التي كان معروضا عليها أمر التظلم منها .

ومن حيث أنه ، وبافتراض صحة ما تدعيه الجمعية من تقدمها بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠ بطلب تعديل الترخيص السابق منحه لها بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٠ برقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٠ عن طلبها البناء على قطعة أرض تملكها بجوار المساحة محل المنازعة الماثلة بحيث يشمل التعديل الترخيص بالبناء على كامل المساحتين فلا محل للقول ، في الحالة الماثلة ، بأن موقف الجهة الادارية يفيد سكوتا عن البت في طلب الترخيص ، ولا أنه كان من النجائز قانونا منح الترخيص صراحة أو ضمنا . ذلك أن الجهة الادارية المختصة كانت قد أصدرت بتاريخ ١/٣/١٩٨٠ قرارا بإزالة ما أرتأته تعديا من الجمعية على خطوط التنظيم عن ذات المساحة التي تدعى

الجمعية تقدمها بطلب تعديل الترخيص السابق منحه لها ليشمل البناء المساحتين مما • وليس أبلغ في دلالة رفض الجهة الادارية الترخيص من موقفها باصدار قرار الازالة • فضلا عن ذلك فانه ما كان يجوز للجهة الادارية ان تمنح الترخيص بالبناء على النحو الذي تطلبه الجمعية لمخالفة ذلك لصريح نص المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ • فاذا كانت الموافقة على الترخيص مراحة غير جائزة قانونا فلا مجال لاعمال حكم الموافقة الضمنية على الترخيص وتنص المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل استبدالها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها ••• الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة لشؤون التنظيم بالمجلس المحلي أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ••• ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام القانون ••• » • فمتى كانت الأعمال المطلوب الترخيص بها مخالفة لحكم القانون امتنع على الجهة الادارية الترخيص بها ، كما ينفي أعمال حكم الموافقة الضمنية بقوات المواعيد على النحو المقرر بالمادة (٧) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه •

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق جميعه فان ما طلبته الجمعية بالدعوى أرقام ٢٦٥ لسنة ٣٥ القضائية و ١٦٢٤ لسنة ٣٦ القضائية ١٤١٦ لسنة ٣٧ القضائية يكون فاقدا الأساس ومتعين الرفض ، واذ ذهب الحكماء المطعون فيهما غير هذا المذهب فانهما يكونان خليقين بالالغاء • ومن حيث أنه يتعين الزام من يخسر الدعوى المصروفات أعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(الطعنان ١٨٠٠٣٠٣١ لسنة ٣٩ و ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

قامدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المادة ٢/١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه أعمال البناء - القيود المفروضة على ملاك العقارات التي تدخل في خطوط التنظيم - نزع ملكية صاحب الشأن بأبيلولة الأجزاء الداخلة في خطوط التنظيم الى ملكية الدولة يلزم له صدور قرار بنزع الملكية على النحو وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها بأقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - القيام بأعمال البناء في أجزاء تتجاوز خطوط التنظيم المعتمدة - لا يعتبر تعديا على ملك عام - مادام لم يثبت أن الأجزاء التي دخلت في خطوط التنظيم ، وبافتراض دخولها في تلك الخطوط على النحو الذي يتطلبه القانون ، قد دسر القرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة - وإن كان مثل هذا العمل مخالفاً لقيود أورده القانون على حق الملكية الخاصة ونظم القانون وسيلة دفعه - المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لأقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ - الى أن يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي المنصوص عليه في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ يراعى إقامة أية «بان الا اذا كانت واقعة على طريق عام أو خاص لا يقل عرضه عن ثمانية أمتار والا وجب ارتداد واجهة البناء عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم وبين الثمانية الأمتار على أن تحدد البروزات المسموح بها في الواجهة وفقاً لأحكام هذه اللائحة - ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الارتداد المشار إليها - صدور قرار الإسكان رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠ واستثناء الشوارع المتفرقة عن شوارع رئيسية .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وبيان ذلك أن القرار المطعون فيه صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام الحكم المحلي والى قرارى المحافظ بالتفويض رقمى ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ و ٣٤١ لسنة ١٩٨٠ ومذكر الادارة الهندسية المؤرخة أول فبراير سنة ١٩٨٤ بشأن التعنيات على أملاك الدولة بشارع العباسى باسنا الحاصلة من المطعون ضده ، والتي أقر الحكم المطعون فيه صحة نسبتها اليه ، ومع ذلك فقد شاب الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والاستدلال ذلك أن القرار المطعون فيه تضمن صراحة أن سبب الازالة هو التعدى على أملاك الدولة بحسبان أن ضوابط التنظيم تعد من الإهلاك العامة اعتبارا من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم ، فضلا عن أن ورود المخالفات الخاصة بخطوط التنظيم بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ انما كان بقمع المخالفات اتى لا يجوز استثنائها من الازالة ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا من جهة مختصة باصداره ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك متعين الالغاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٤ تحرر محضر مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ضد السيد . . . (المطعون ضده بالظن المائل) تضمن أن المذكور قام بحفر أساسات بملكه الكائن بشارع الضمان (العباسى) باسنا وأقام أعمدة دون الحصول على ترخيص مخالفا بذلك المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما أنه لم يترم بخطوط التنظيم وعرض الشارع ٨ أمتار حيث أقام الأعمدة على عرض (٦) أمتار مخالفا بذلك المادة ٢٦ من القرار الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وبتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ أصدر السيد/ رئيس الوحدة المحلية بمرکز اسنا القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٤ تضمن فى المادة (١)

تشكيل لجنة من السيدين/مهندس التنظيم بالوحدة المدلية لمركز اسنا ومندوب شرطة مركز اسنا ، تكون مهمتها ، على النحو المنصوص عليه بالمادة (٢) من القرار ، الانتقال لمكان التعدي بشارع العباسي (الضمان) باسنا وازالة التعديات الحاصلة من المواطن ٠٠٠ وتمثل في حفر وزرع أعمدة بطول ٣٠ × ٣ م . وقد أشار القرار ، في ديباجته ، الى مذكرة الادارة الهندسية بشأن وجود تعديات على أملاك الدولة بشارع العباسي من المواطن ٠٠٠ (المطعون ضده بالطن المائل) وبمناسبة طلب الادارة الهندسية قيام الشرطة بتنفيذ القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فقد تحرر المحضر رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٤ اداري اسنا بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، وقد أوضح مهندس التنظيم بالمحضر أن التعديات المطروبة ازالتها بمقتضى القرار ٥ عبارة عن حفر وزرع أعمدة في مساحة بطول ٣٠×٣٠م تقريبا بشارع الضمان باسنا . وأقيمت الدعوى العمومية ضد المطعون ضده حيث قيدت برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٤ جنح اسنا ، بتهمة البناء بدون ترخيص ومخالفة المواد (٤) و (٢١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقضى فيها بجلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٧ بالبراءة ، وتأييد الحكم استئنافيا بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، ومن الاطلاع على تقرير الخبير المنتدب من محكمة الجنح يبين أن المطعون ضده ، وقت البناء ، في يناير سنة ١٩٨٤ خالف أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية ولم يلتزم بالعرض القانوني للشارع وهو (٨) أمتار وكان يجب على المتهم (أى المطعون ضده بالطن المائل) وقت البناء ترك المسافة اللازمة من ملكه لاستيفاء العرض القانوني للشارع وهذه المسافة مقدارها ١٠٠ متر الا أن المتهم أقام البناء دون أن يرتد هذه المسافة ٠٠٠ » .

ومن حيث أن المطعون ضده وان كان قد أبدى في معرض دفاعه ، على ما أورده بعريضة الدعوى ، أنه تقدم بطلب الترخيص له بالأعمال الانشائية التي قام بلجرائها بالأرض التي يملكها الكائنة بشارع العباسي باسنا ، الا أن الأوراق تخلو مما يؤيد ما يدعيه في هذا الشأن ، فلا يكون

ثمة محل لأعمال قريئة الموافقة الضمنية على طلب الترخيص وبافتراض جواز ذلك قانوننا بأن تكون الأعمال المطلوب الترخيص بها متفقة وأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال لبناء ولائحته التنفيذية اعمالا لحكم المادة (٧) القانون المشار اليه على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن . وباترتيب على ذلك يكون المطعون ضده قد خالف حكم المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وأيا ما يكون من أمر مدى مخالفته لخط التنظيم المعتمد لشارع العباسي . ذلك أن المادة (٤) المشار اليها تنص على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشييدات مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠٠ » كما تنص المادة (١٦) من القانون على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومن حيث أن مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ والموجهة الى السيد/رئيس المجلس المحلي (المستد رقم ١٠ بحافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الاداري بجلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٨٤) تضمنت أن المواطن ٠٠٠ يقوم بعمايات حفر قواعد أعمدة في ملكه الواقع بشارع الضمان (العباسي) باسنادون الحصول على ترخيص من المجلس ودون الالتزام بخطوط التنظيم للشوارع المثل عليها ملكه ، وطلبت الادارة الهندسية وقف تلك

الأعمال اعمالا لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، فكان أن أصدر السيد/رئيس الوحدة المحلية لمركز اسنا القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ الذي تضمن تشكيل لجنة للانتقال الى مكان التعدي المنسوب الى السيد ٠٠٠ بشارع العباسي (الضمان) باسنا وازالة هذا التعدي الذي يتمثل في « حفر وزرع أعمدة بطول ٣٠م×٣م » وقد أوردت مذكرة تسم التنظيم بالوحدة الحاية لمركز اسنا (المستند رقم ١ من الحافظة المشار اليها) أن السيد المذكور قام بحفر قواعد أعمدة خرسانية على حدود ملكه من الناحية البحرية وهي تطل ، على ما يكشف عنه تقرير الخبير المنتدب من المحكمة الجنائية ، على حارة غير نافذة عرضها ثلاثة أمتار وذلك دون الحصول على ترخيص ودون مراعاة الردود الواجب اتباعها تطبيقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، كما أقام الأعمدة بالناحية القبلية بشارع العباسي دون الالتزام بأن يكون عرض الشارع ثمانية أمتار تنفيذا لحكم المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المناط في تقدير مشروعية القرار المطعون فيه ، الصادر من رئيس الوحدة المحلية لمركز اسنا تحت رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٨٤ ، وانما يكون بالنظر الى الأوضاع القانونية القائمة وقت صدوره على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مشروعية القرار الاداري توزن بمجموع الظروف والأوضاع القائمة وقت صدوره دون تلك التي تطرأ بعد ذلك (الحكم الصادر بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ في الطعن رقم ٣٠٣٥ لسنة ٧٩ القضائية) .

ومن حيث أن الجهة الادارية تبدي أن القرار المطعون فيه صدر حماية للأملك العامة (شارع العباسي — الضمان سابقا — باسنا) من

التعميمات النسبوية الى المطمون ضده وتتمثل في القيام بأعمال البناء في اجراء تجاوز خطوط التنظيم المعتمدة .

ومن حيث أن المشرع قد بين في المادة (٢/١٧) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم أعمال البناء القيود المفروضة على ملاك العقارات التي تدخل في خطوط التنظيم تنص على أنه « ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفترة السابقة (وهو القرار الذي يصدر من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص باعتماد خطوط التنظيم للشوارع) اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على أن يعوض أصحاب الشأن تعويضا عادلا أما أعمال التدعيم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض فيجوز القيام بها . ولا يقترب على فرض هذا القيد على حق الملكية ، بذاته نزع ملكية صاحب الشأن بأبلولة الأجزاء الداخلة في خطوط التنظيم الى ملكية الدولة اذ يلزم لذلك صدور قرار بنزع الملكية على النحو وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه » وعلى ذلك ، وعلى ما تكشف عنه الأوراق ، فلا يكون صحيحا أن المطمون ضده تعدى على الأملاك العامة ، طالما لم تدع الادارة ، أو ثبت من الأوراق ، أن الأجزاء التي دخلت في خطوط التنظيم ، وبافتراض دخولها في تلك الخطوط على النحو الذي يتطلبه القانون ، قد صدر القرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة .

ومن حيث أن المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الاسكان والتمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « الى أن يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي المنصوص عليه في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه يراعى عدم اقامة أية

مبان الا اذا كانت واقعة على طريق عام أو خاص لا يقل عرضه عن ثمانية أمتار والا وجب ارتداد واجهة البناء عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم وبين الثمانية الأمتار على أن تحدد البروزات المسموح لها في الواجهة وفقا لحكم هذه اللائحة ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الاتداد المشار اليها « . والثابت أن شارع العباسي (الضمان سابقا) بانبعا كان عرضه وقت قيام المطعون ضده بأعمال البناء ستة أمتار فيكون من الشوارع التي تخضع للقيد المنصوص عليه بالمادة (٧١) المشار اليها وذلك الى أن صدر قرار وزير الاسكان رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥ واستثنى الشوارع المتفرعة من شوارع رئيسية منها شارع أحمد عرابي ، ويتفرع من شارع العباسي من القيد الوارد بالمادة (٧١) المشار اليها فيكون عرضه المقرر اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان المشار اليه ستة أمتار . وبالترتيب على ذلك تكون الأعمال المنسوبة الى المطعون ضده باجراء أعمال بناء ، منظورة الى تاريخ وقوعها خلال شهر يناير سنة ١٩٨٤ ، وسواء كانت أعمالا جديدة أو إعادة لسور تهدم على ما يدعى المطعون ضده ، تكون قد تمت بالمخالفة للحظر المفروض بالمادة (٧١) المشار اليها ، كما تكون تلك الأعمال مخالفة أيضا لصريح نص المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

ثانياً - زوائد التنظيم

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

يخضع التعامل على زوائد التنظيم لما تخضع له عقود بيع العقارات من أحكام قررها المشرع فيما عدا بعض الجوانب التي قيد فيها حرية الإدارة في التصرف في تلك العقارات خاصة عنصر الثمن - قرر المشرع لتقدير الثمن قواعد وإجراءات يتعين على جهة الإدارة اتباعها - مركز الإدارة في التعامل على زوائد التنظيم هو مركز التعامل معها - لا حاجة في هذا الصدد بكون هذه الزوائد ناتجة عن تطبيق قواعد نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين - أساس ذلك : أن نزع الملكية للمنفعة العامة هو إجراء يخضع له المزروعة ملكيته دون الاعتداد برضاه اما التصرف في زوائد التنظيم فهو تصرف ارادى .

المحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة الى ما يدفع به المطعون ضده من اعتبار الخصومة منتهية بحسبان أن جهة الإدارة الطاعنة قد وقعت عقد بيع زائدة التنظيم موضوع النزاع متضمنا أن ثمن المتر المربع خمسون جنيها وليس مائة وخمسين جنيها ، فإن البين من صورة عقد البيع المشهرة رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٨٣ ، أنه قد تضمن بالبند « ثالثا » منه أن « ثمن هذا البيع نظير مبلغ وقدره ٥٠ جنيها فقط خمسون جنيها للمتر الواحد وثمن اجمالي قدره ٥٠٠ مليم و ٢٢٧ جنية ٠٠ وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة منازعات الأفراد والهيئات بجلسة ١٩٨٢/٣/٢ والذي قضى بتعديل سعر المتر من الزوائد ليكون خمسين جنيها ٠٠ فقد تم عرض الحكم المشار اليه على ادارة الشؤون القانونية بمدينة الجيزة والتي أفادت بكتابها رقم ٢٣٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ بتنفيذ الحكم وبالرجوع الى ما جاء بالكتاب المذكور يتبين أنه اقتصر على التوصية بتنفيذ الحكم ، ولا يستفاد من ذلك بالضرورة -

على ما يذهب المطعون ضده — بأنه رضاء بالقضاء الذى تضمنه ذلك الحكم وانما ينصرف ما ارتأته الجهة الادارية من ضرورة الانصياع لحكم القانون وتنفيذ حكم يوجب القانون تنفيذه على الرغم من الطعن عليه — حيث تقضى المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأن « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أوزت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ». والثابت من الأوراق أن جهة الادارة قد بادرت بالطعن على الحكم بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٢ بما يقطع بعدم رضائها بما قضى به ، وبالتالي فان تنفيذها للحكم بعد ذلك وتوقيعها للعقد المشهور فى ١١ من ابريل سنة ١٩٨٣ لا يستفاد منه الا رغبتها فى تنفيذ حكم يوجب القانون عايتها تنفيذه ، ومن ثم فان دفع المطعون ضده باعتبار الخصومة منتهية يكون على غير أساس سليم من القانون متعين الرفض .

وهن حيث أن تعامل جهة الادارة فيما عساه يكون مملوكا لها من عقارات زوائد التنظيم انما يتم بعقود بيع تخضع بصفة عامة لما تخضع له عقود بيع العقارات ، وذلك فيما عدا بعض الجوانب التى قيد القانون فيها حرية الادارة فى التصرف فى تلك العقارات وأخصها عنصر الثمن حيث خص القانون تقديره بقواعد واجراءات تلزم بها جهة الادارة وعلى ذلك فان مركز التعامل مع جهة الادارة فى شأن تلك العقارات هو مركز المتعاقد معها لشراء مثل تلك العقارات وليس وضع الخاضع لجهة الادارة الذى تسرى فى مواجهته قراراتها ، فزوائد التنظيم وان نتجت عن التوسع الذى يسمح به القانون فى نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وهو نظام قانونى يخضع له المنزوعة ملكيته دون رضاه ، الا أن التصرف فى هذه الزوائد يتم على أساس عقدي مبناه الرضاء مع الأخذ فى الاعتبار ما يوجب القانون من قيود على ارادة الادارة عند التصرف فى تلك العقارات ، وعلى ذلك فان المنازعة الماثلة تكون فى حقيقتها منازعة فى عنصر الثمن من عقد بيع زائدة للتنظيم موضوع النزاع المشار اليه ، فدعوى

المطعون ضده تتعلق بما اذا كان الثمن هو ٥٠ جنيها للمتر المربع من الزائدة المذكورة أو ١٥٠ جنيها على ما تذهب اليه جهة الادارة ، وهي في جوهرها منازعة عقدية لا تنقيد بمواعيد دعوى الالغاء وبالتالي فلا وجه لما تثيره جهة الادارة الطاعنة من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعدما الميعاد.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قدم طلبا الى حي شمال الجيزة ، عارضا شراء زائدة التنظيم موضوع النزاع ومبديا استعداده لدفع الثمن بعد تقديره ، وأن جهة الادارة مضت في بحث هذا الطلب الى أن وافقت لجنة الاسكان بمجلس مدينة الجيزة بجلستها المنعقدة ، بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٥ على تقدير ثمن زائدة التنظيم المشار اليها المتخلفة عن تنفيذ شارع السد العالي وقدرها ٥٥٠ م٢ مربعا بمبلغ ٢٧٧٠٥ جنيها على أساس أن سعر المتر المربع ٥٠ جنيها ، وعرض هذا التقدير على مجلس مدينة الجيزة فأقره بجلسته المنعقدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

التصرف في زوائد التنظيم — قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية ناط المشرع بمجلس المدينة اختصاص التصرف في زوائد التنظيم الواقعة في دائرة اختصاصه وذلك بعد فحص ومراجعة واعتماد عناصر التصرف المقدمة من الأجهزة المختصة — متى كتبت قيمة التصرف لا تتجاوز ألف جنيه فان قرار المجلس يكون نهائيا ولا يحتاج لتصديق أو اعتماد من سلطات أعلى — أساس ذلك الفقرة (د) من المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

الحكمة : . . . أن ركن الثمن في عقد بيع زائدة التنظيم المشار إليها يكون بذلك قد استوفى مراحل تقديره بحسب قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعمول به آنذاك ولائحته التنفيذية فالمادة ٣٤ من هذا القانون تنص على أن « تبأشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ومرافق التنظيم . . . وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . . . » وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن « تبأشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية :

(د) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها ، وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروي نهائية اذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيه ، ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته فيما يجاوز الحدين السابقين » والمستفاد من هذا النص أن لمجلس المدينة اختصاص التصرف في زوائد التنظيم الواقعة في دائرة اختصاصه وذلك بعد أن يفحص ويراجع ويعتمد عناصر التصرف المرفوعة اليه من الأجهزة المختصة ، وهذه العناصر تتضمن شخص المتصرف اليه والقيمة التي يتم بها البيع ، فان كانت قيمة الزوائد لاتتجاوز ألف جنيه كان تصرفه نهائيا ، والا تطلب الأمر في شأنه تصديقا أو اعتمادا من سلطة أعلى واليى من الاجراءات التي اتخذت في واقع الحال ان كافة هذه الخطوات قد تم اتخاذها وأصدر مجلس مدينة الجيزة قراره بالتصرف في تلك الزائدة إلى المطعون ضده بثمان مئيلغ ٢٧٧٥ جنيها على أساس سعر المتر المربع خمسين جنيها . وبذلك تكون ارادة الجهة الادارية بالتصرف قد تكاملت على الوجه المتطلب قانونا ، وقام المطعون ضده بالفعل بسداد الثمن المقدر والمعتمد من مجلس المدينة بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٥ . وعلى ذلك يكون التعاقد بين الطرفين قد تكاملت أركانه بما

لا يدع مجالا لاعادة عرض الموضوع على المجلس المحلى لمدينة الجيزة
بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٧ بتوجيه من لجنة
الاسكان بالموافقة على البيع على أساس سعر المتر المربع ١٥٠ جنيها -
وأن موافقة المجلس المذكور على هذه التوصية قد وردت على غير محل
لسابقة ائتمقاد العقد على أساس ثمن تم تقديره بالتباع الخطوات التي
ينص عليها القانون وأخطر به المطعون ضده ووفاء بالفعل . ولا حجة
في القول بأن تأشير مدير ادارة نزع الملكية والأموال المؤرخة ١٩ من
أغسطس سنة ١٩٧٥ الى الخزينة لقبول أداء ذلك المبلغ قد اقترنت
بتحفظ بأن ذلك تحت حساب وعلى ذمة شراء زائدة التنظيم موضوع
البحث اذ أنه ليس لمدير الادارة المذكورة أن يضيف جديدا الى الارادة
التي أبداهها مجلس مدينة الجيزة بجلسته ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالبيع
الى المطعون ضده بالثمن المذكور ، أو أن يعتبر تلك الموافقة غير نهائية
حال كون اللائحة نصت على نهائيتها . كما أنه من غير الصحيح ما تذهب
اليه الجهة الطاعنة من أن مبنى هذا التحفظ أن التقدير الذى اعتمده
مجلس المدينة كان تمهيدا للعرض على اللجنة العليا لتمتية اراضى الدولة .
حيث لم توضح تلك الجهة الأساس القانونى للعرض على تلك اللجنة بفرض
وجودها . ومع افتراض أن العرض على لجنة تثمين أخرى كان واجبا
نهائيا وليس بعده . ولا يبين من الأوراق أن الأمر قد عرض بالفعل
في الفترة ما بين صدور قرار مجلس مدينة الجيزة في ١٩ من مايو
سنة ١٩٧٥ حتى صدور قرار المجلس المحلى لمدينة الجيزة في ٢٩ من يناير
سنة ١٩٧٧ على مثل تلك اللجنة . كما أنه لا حجية في القول بأنه بصدر
قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المعمول به اعتبارا من
تاريخ نشره في ٢٤ من يولية سنة ١٩٧٥ ، فانه يسرى على قرار مجلس
مدينة الجيزة بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالتصرف في زائدة التنظيم
على أساس ثمن المتر ٥٠ جنيها ما تنص عليه المادة ٥٢ من قانون نظام
الحكم المحلى المذكور من اختصاص المجلس المحلى للمحافظة بالتصديق
أو الاعتراض على القرارات التي تصدر من المجالس المحلية الأخرى

في نطاق المحافظة : ذلك أن هذا الحكم ينطبق بأثر مباشر على قرارات المجلس المحلي لمدينة الجيزة الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ بالتصرف ~~قد~~ كان الأخرى أن يتم قبل العرض على مجلس المدينة وصيرورة التقدير موضوع البحث فهو سابق على تاريخ العمل بذلك القانون. وقد صدر نهائيا دون حاجة الى تصديق من سلطة أخرى ، وعلى أية حال فإنه من غير الثابت من الأوراق ان ثمة اعتراض من المجلس المحلي لمحافظة الجيزة قد صدر في هذا الشأن ، حتى يمكن القول بأن إعادة التقدير من جانب المجلس المحلي لمدينة الجيزة كانت مستندا الى مثل ذلك الاعتراض .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون الطعن قائما على غير أساس سليم متعين الرفض .

(طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٧)

ثالثاً — تعديل خط التنظيم

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ

يكون تعديل خطوط التنظيم بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة — صدور القرار من المحافظ مباشرة بغير موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يجعله معيباً بعبء جسيم يتحدر به إلى درجة الانعدام — أساس ذلك : تخلف ركن جوهرى لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

الحكمة : ومن حيث أن المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن «معدرياً اعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص » وتنص المادة الثامنة من مواد اصدار قانون الحكم المحلي على أن يستبدل بعبارتى « المجلس المحلي » « والمجالس المحلية » فإن الاختصاص بتعديل خطوط التنظيم يكون مرده لقرار يصدر في هذا الشأن من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي لمحافظة الاسكندرية . فاذا كان ذلك وكانت الأوراق خالوا مما يفيد موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية على تعديل خطوط التنظيم المعتمدة فإن القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٩ يكون قد تخلف في شأنه ركن جوهرى لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الاسكندرية فانه يكون معيباً بعبء جسيم يتحدر به الى درجة الانعدام . واذا ذهبت الأحكام المطعون فيها غير هذا المذهب فبتعين الفأؤها والحكم بالغاء القرار الصادر من محافظ الاسكندرية بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٩ بتعديل خطوط التنظيم بشارع ابن سعد مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعون أرقام ١٨٢٢ و ١٨٢٤ و ١٨٢٥ لسنة ١٩٨٠ ج١ — جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

رابعا — التفرقة بين مجرد تخطيط تلمم وخط تنظيم معتمد

قاعدة رقم (٣٩)

البدا :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — خلا مما يضى حرمة مكثية محطة مياه ، او يخول أحدا سلطة بدها او يجعل منها شرطا في ترخيص البناء ، سواء ابتداء أو بقاء — الأتزع في اصدار قرار بوقف أعمال بناء بأن البناء مخالف لتخطيط عام معتمد بقرار من وزير التعمير غير سليم — هذا التخطيط ان صح حدوثه فعلا لا يصلح قانونا لحمل القرار المطعون فيه بوصفه مجرد تخطيط عام صادر عن وزير التعمير وليس خطأ للتنظيم معتمدا من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة — أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أشار اليه والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين — جعلت اعتماد خطوط تنظيم الشوارع سواء ابتداء أو تعديلا بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة — كما أنها رتبت على صدور هذا القرار حظر البناء أو التغطية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم المعتمد — وكذا جواز الغاء أو تعديل تراخيص البناء السابقة بما يتفق وهذا الخط المعتمد — ولو كان قد شرع في الأعمال المرخص بها — أى أنها لم تخلع ذلك الاختصاص على وزير التعمير ولم ترتب الآثار المذكورة على مجرد تخطيط عام ، ما لم يتمخض عن خطوط تنظيم معتمدة من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة .

الحكمة : ومن حيث أن مبنى الطمن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الثابت من مستندات الدعوى أن الأرض متاخلا في شارع عرضه ٢٥ مترا طبقا للتخطيط العام لمدينة الأقصر وهذا

التخطيط معتمد بقرار وزير التعمير رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ ومحظور البناء عليها طبقا لهذا القرار .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده حصل من الوحدة المحلية لمركز الأقصر على ترخيص مبان رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٣ لبناء دور أرضى بشوارع جسر العوامية في الأقصر ، وصدر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٤ قرار من مدير الادارة الهندسية في ذات الوحدة المحلية بوقف أعمال البناء التي يجريها المطعون ضده بالمخالفة للتعليمات الواردة من مدير محطة المياه في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ بعدم اقامة أى مبان مجاورة لمحطة المياه باعتبار هذه الأرض حرا للمحطة ، وبناء على شكوى من المطعون ضده ردت عليه ادارة خدمة المواطنين في محافظة قنا بكتاب مؤرخ ٥ من مايو سنة ١٩٨٤ بأن مركز الأقصر أفاد بوقف البناء في المنطقة المتروكة حرما لمحطة المياه تنفيذا لكتاب من هذه المحطة في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ . ومفاد هذا أن القرار المطعون فيه ، اذ صدر بوقف أعمال البناء التي يجريها المطعون ضده بناء على ترخيص البناء الصادر له ، فإنه قام حسب صريح عبارته على أن الأرض محل البناء هي حرم لمحطة المياه المجاورة لها فلا يجوز البناء عليها عملا بتعليمات صادرة عن مدير محطة المياه في ٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، ولا ريب في أن هذا السبب الذى بنى عليه القرار المطعون فيه لا يجد سنداً له من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، فقد خلا هذا القانون مما يضىء مثل هذه الحرمة المكانية أصلاً أو يخول أحد السلطة بطاها أو يجعل منها شرطاً في ترخيص البناء سواء ابتداء أو بقاء ، وبذا فإن ذلك السبب المبدى في القرار المطعون فيه لا يصح سبباً قانونياً لما قرره من وقف أعمال البناء نقضاً منه للترخيص السابق صدوره بالبناء وإذا كان الطاعن في معرض دفاعه خلال الدعوى ثم في تقرير الطعن بعدئذ ارتكن الى كتاب الوحدة المحلية لمدينة ومركز الأقصر رقم ٧٣٥٧ في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بأن الأرض محل البناء متداخلة في شارع

عرضه ٢٥ مقرا طبقا للتخطيط العام لمدينة الأقمر والمعتمد بقرار وزير التعمير رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ ، وبذا تذرع في اصدار القرار المطعون فيه بأن البناء مخالف لتخطيط عام معتمد بقرار وزير التعمير ، الا أن هذا التخطيط ان صح حدوثه فعلا وصدق اتخاذه سببا فان القدر المتيقن أنه لا يصلح قانونا لحمل اقرار المطعون فيه بوصفه مجرد تخطيط عام صادر عن وزير التعمير وليس خطأ للتنظيم معتمدا من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اذ نصت على أنه يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية المقاربات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم وإذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للوحدة المحلية المختصة بقرار مسبب الغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء كان المرخص له قد شرع في القيام بالأعمال المرخص بها أو لم يشرع ، فالواضح من هذه المادة أنها جعلت اعتماد خطوط تنظيم الشوارع سواء ابتداء أو تعديلا بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة كما أنها رقيت على صدور هذا القرار حظر البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم المعتمد وكذا جواز الغاء أو تعديل تراخيص البناء السابقة بما يتفق وهذا الخط المعتمد ، ولو كان قد شرع في الأعمال المرخص بها ، أي أنها لم تخلع ذلك الاختصاص على وزير التعمير ولم ترتب آثار المذكورة على مجرد تخطيط عام ما لم يتمخض عن خطوط تنظيم معتمدة من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة .

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم حسب ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل ، أن القرار المطعون فيه غير قائم على سببه

المبرر له قانونا ، وذلك على نقيض ما ذهب اليه الطاعن ، الأمر الذي يزكى وقف تنفيذه على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه ، فذن ثم يكرن الطعن على هذا الحكم خليقا بأرفض موضوعا مع الزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٨٨)

خامساً — الخروج على خط التنظيم المعتمد والجزاء على ذلك.

١ — عدم جواز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطوط التنظيم

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المخالفة المتعلقة بخطوط التنظيم لا يجوز التجاوز عنها — للمحافظ إذا ارتأى ذلك أن يصدر قرار الإزالة في هذه الحالة دون الرجوع إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — امتناع جهة الإدارة عن اتخاذ اقرار المذكور رغم أنه يجب عليها اتخاذه قانوناً يكون قراراً سلبياً وذلك للقانون متعين الانفاء .

الحكمة : ومن حيث ان الدعوى المطعون في حكمها مرفوعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ طعننا في القرار السلبى بالامتناع عن اصدار قرار ازالة المباني المخالفة للقانون التى يجرى انشاؤها بالمعار رقم ٩ (أ) شارع عزيز أباطة بالزمالك ومن ثم فانه يتمين تطبيق القوانين المعمول بها آنذاك ومنها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر نصت على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تمليطها أو تعديلها .. الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » وتتص المادة ١٣ من هذا القانون على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص — ومع عدم الاخلال بأحكام

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر أن وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التهيئة في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم...» وتنص المادة ١٤ على أن يكون « للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية ، وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائي ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وثابت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها » وتنص المادة ١٥ على أن لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات — وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لسمحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين .. » وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن « يكون للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تقوم بإزالة الجبانى أو أجزائها التى تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان يترتب على بقائها الاخلال بمقتضيات الصالح العام ولم يقم الملك بالتنفيذ خلال المدة المناسبة التى تحددها له تلك الجهة .. » وتنص المادة ١٧ على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الأعمال » وتنص المادة ١٨ من القانون سالف الذكر على أن « تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ موضوع الأعمال المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ — كما يجوز لصاحب

الشأن أن يلجأ مباشرة الى اللجنة المشار اليها - وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء ٠٠ ومع عدم الاخلال بالعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ٠٠ وفيما عدا ما هو منصوص عليه في هذه المادة تسرى الأحكام المنظمة لأعمال اللجنة الواردة بالمادة ١٥ وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من أحكام في هذا الشأن » وتنص المادة ١٩ من القانون على أنه « لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها (لجان التظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٥) وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت في التظلم بحسب الأحوال والا أصبحت نهائية - وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة (استئنافية) تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة ٠٠ » وتنص المادة ٢٠ على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة مازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة ٠٠ فاذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون اتمامه كان للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه » ٠ ونصت المادة ٢٢ من القانون المشار اليه على عقوبة مخالفة أحكام بعض المواد ومنها المواد ١٣ و١٧ من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ٠

ومفاد هذه النصوم أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال الابعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، كما لا يجوز اجراء أعمال البناء في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم بعد أن يصدر قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص باعتماد خطوط التنظيم للشوارع ، ويجوز للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية دخول

مواقع الأعمال الخاضعة لهذا القانون واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها ،
ولذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم أمام لجنة تسمى لجنة التظلمات وعلى الجهة الادارية أن
تصدر قرارا مسببا بوقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ، وتحيل
الى لجنة . لتظلمات الأعمال المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح
وتقوم بعد موافقتها بازالة المبانى أو أجزائها التى تقام بدون ترخيص
بعد تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان يترتب على بقائها الأخلال بمقتضيات
الصالح العام ولم يتم الملك بالتنفيذ خلال المدة المناسبة التى تحددها
له تلك الجهة ، وتنحصر مهمة لجنة التظلمات التى يجوز لمصاحب الشأن
أن يلجأ اليها مباشرة فى أن تصدر قرارا بالازالة أو تصحيح الأعمال
المخالفة أو استئناف أعمال البناء ، كما يجوز لها التجاوز عن بعض
المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان
أو المارة أو الجيران . ولذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون
التنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات أمام
لجنة استئنافية والا أصبحت نهائية . وعلى ذوى الشأن تنفيذ القرار
النهائى الصادر من اللجنة المختصة بازالة وتصحيح الأعمال المخالفة
والا قامت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بذلك بنفسها أو بواسطة
من تعهد اليه . وعلى ذلك فانه بمجرد اكتشاف مخالفة البناء بدون
ترخيص أو خارج خط التنظيم تقوم الجهة القائمة بأعمال التنظيم باتخاذ
الاجراءات اللازمة لضبط المخالفة واحالة مرتكبها الى جهة القضاء
الجنائى لتوقيع العقوبات المنصوص عايتها قانونا . كما تقوم باتخاذ جهة
تدابير ادارية مستقلة عن الاجراءات الجنائية والمشار اليها فيما سبق .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المهندس المختصة
بمنطقة الاسكان بحى غرب القاهرة قامت بتحرير محضر جنحة
تنظيم مبانى برقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٢ ضد مالك العقار
رقم ٩ (أ) شارع المعهد السويسرى بالزمالك وفلك لمخالفته أحكام

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية بأن (قام المخالف بعمل أساسيات في الأرض الفضاء المحصورة بين النيل والعقار المذكور وسقف في خط التنظيم) • وفي ذات التاريخ صدر قرار مدير التنظيم بخی غرب القاهرة رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ في ١٠/١/١٩٨٢ بإيقاف أعمال البناء بالعقار وتكملة شقة بالدور الأول والثاني بمسطح مقداره ٢٧٠ مترا مربعا عبارة عن هيكل خرساني ، وبدون ترخيص • ولما كان ذلك مخالفا لأحكام القانون المذكور ونص على ما يأتي (١ - إيقاف الأعمال المخالفة الجارى اقامتها بالعقار الكائن ٩/أ شارع المعهد السويسرى ٢ - يبلغ هذا القرار الى ذوى الشأن بالطريق الإدارى وطبقا لما هو وارد بالمادة ١٧ من القانون ٣ - يبلغ القرار الى شرطة قسم قصر النيل لإيقاف أعمال البناء ٤ - تخطر لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القانون لاصدار قرارها نحو هدم أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء ٥ - على السيد مهندس قسم قصر النيل متابعة هذا القرار) وقيد الموضوع أمام لجنة التظلمات برقم ١ لسنة ١٩٨٢ ونظرت اللجنة بجلسته ١٣/٤/١٩٨٢ دون حضور العضوين المهندسين وانتهت الى إحالة الأوراق الى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها فقام أصحاب الشأن باستئناف هذا القرار ونظرت اللجنة الاستئنافية بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢ وانتهت الى قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المتظلم منه رقم ١ لسنة ١٩٨٢ وحفظ المخضر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قصر النيل موضوع التظلم واستتدت اللجنة الاستئنافية في قرارها الى « ما تبين لها أن القرار الصادر من أول درجة قد صدر مخالفا لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التى تستوجب لصحة انعقادها لجنة التظلمات حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها منهم اثنان من المهندسين وإذا كان الثابت من محضر جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ أنه صدر بحضور رئيس اللجنة ، وخلا من حضور المهندسين ومن ثم فإن هذا القرار ولد معدوما مما يتعين معه قبول الدفع والغاء القرار •• » وواضح مما تقدم أن الجهة الادارية

المختصة أصدرت قرارا بإيقاف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري وعرضت الموضوع على لجنة التظلمات لإصدار قرارها بهدم أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء المتوط بها ذلك وفقا للمادة ١٨ من القانون المذكور الا أن اللجنة لم تصدر قرار بذلك وقررت إحالة الأوراق الى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها ، واذ تظلم أصحاب الشأن من هذا القرار الى اللجنة الاستئنافية التي ألغت القرار المذكور وحفظ المحضر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ لعدم صحة انعقاد لجنة التظلمات لعدم حضور المهندسين عضوي اللجنة ولم تطعن المدعية في قرار اللجنة الاستئنافية .

ومن حيث انه وقد ثبت للإدارة أن لجنة التظلمات ومن بعدها اللجنة الاستئنافية قد خرجتا عن اختصاصها فلم تصدر قرارا بإزالة المباني أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء الا أنها وقفت موقفا سلبيا ازاء المخالفتين اللتين أصدرت بشأنهما قرار إيقاف الأعمال رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ وكان عليها استئناف الاجراءات على الوجه الصحيح من النقطة اتي شأبها الموار - كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه - وذلك باعادة عرض الموضوع على لجنة التظلمات لتصدر قرارا بإزالة المخالفة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء كـ ، ١ تقضى بذلك المادة ١٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

وفضلا عن ذلك فان القرار السلبى المطعون فيه وقد لحقه القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى عدل المادة ١٦ من القانون سالف الذكر بالنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها ٥٥ ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية - وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعاقبة بخطوط التنظيم ٥٥٥ وللمحافظ

المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى « بما مفاده أنه يجب ازالة المخالفة المتعلقة بخطوط التنظيم ولا يجوز التجاوز عنها بل أنه يجوز للمحافظ أن يصدر قرار ازالة في هذه الحالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى المذكورة ومن ثم كان على الجهة الادارية أن تعمل هذا الحكم في المخالفة المرتكبة والخاصة بالبناء في الأرض المحصورة بين العقار محل النزاع والنيل بدون ترخيص خارج خط التنظيم بأن يصدر محافظ القاهرة قراراً بالازالة بل أنه يجوز له أن يصدر هذا القرار بدون الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالفقرة الأولى من المادة سالفه الذكر . واذ ليس هناك ما يدل على أن الجهة الادارية أصدرت قرار بازالة المبانى المخالفة ، بل أن رد الجهة الادارية على الدعوى وطعنها في الحكم الصادر بالغاء للقرار السلبى بالامتناع عن ازالة المبانى المقامة في مواجهة العقار رقم ٩ (أ) شارع عزيز أباطة بالزمالك يدل دلالة قاطعة على أن الادارة لم تصدر قراراً بازالة هذه المبانى والا لذكرت ذلك ومن ثم يكون امتناع الادارة عن اتخاذ القرار المذكور رغم أنه يجب عليها اتخاذ قانونا يكون قراراً سلبياً مخالفاً للقانون متعين الالغاء .

(طعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

٢ - العقوبات الجنائية

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

نظم المشرع العقوبات الجنائية المقررة عن مخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها مخالفة حكم المادة ١٣ الخاصة بالقواعد الواردة على الأماك الواقعة داخل خطوط التنظيم المخطط - يجب الحكم فضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة فيما لم يصدر في شأنه قرار نهائي من اللجنة المختصة - القرار الصادر من اللجنة يكون نهائيا أما باستنفاد طرق الاعتراض الإداري أو باستتلاك هذه الطرق بقوات مواءم الاعتراض - المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - لا وجه للقول بأن الحكم بنصف الرسوم يفرد عدم تقرير الإزالة - أساس ذلك : تقرير عدم الإزالة منوط باللجنة وليس بالحكم الجنائي - الحكم الجنائي لا يملك طبقا لأصريح النص سوى وجوب الحكم بالإزالة ولا يملك منح ترخيص بالبناء المخالف .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعن أكد بمريضة الطعن بولم تجادله الجبة الإدارية في ذلك بأن اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه لم تكن قد شكلت بعد وقف صدور قرار الإزالة المطعون فيه ، لعدم ترشيح القضاء الذين نصت المادة المشار إليها على رؤسائهم لها ، فلا يكون ثمة وجه للنعي متى كان القرار المطعون فيه قد عرض على اللجنة المختصة القائمة بالتشكيل السابق المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني التي يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ بالتطبيق لحكم المادة (٢/١٤) من القانون المشار إليه . ذلك أنه متى كان التشكيل الجديد للجان يتطلب توفير أعداد من القضاء

يتولون رئاستها ، فان استقالة المدة انتى يتطلبها تدبير ذلك بما جاوز السنة لا يكون من شأنها عدم تطبيق القانون أو تعطيل أحكامه ، بما يترتب على ذلك من تعطيل مرفق عام من أخطر المرافق وأهمها مما يؤدي انى تعريض الأرواح والأموال والصحة العامة للخطر . وقد عرض القرار المطعون فيه على اللجنة المختصة بتشكيل المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فقررت استمرار الايقاف والازالة على ما سبق البيان . ولا أساس للقول بطل يد الجهة الادارية عن اتخاذ القرارات التى يخولها القانون اياها بشأن ما يقع من مخالفات لأحكامه متى كانت قد التجأت بشأنها الى طلب محاكمة المخالف جنائيا . فالمادة (٢٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تنظم العقوبات الجنائية المقررة عن مخالفة أحكامه ، ومنها مخالفة حكم المادة (١٣) الخاصة بالقيود الواردة على الأملاك الواقعة داخل خطوط التنظيم المعتمدة ، وتنص في فقرتها الثانية على أنه « ويجب الحكم فضلا عن ذلك بازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار نهائى من اللجنة المختصة » . وصريح النص وجوب الحكم بالازالة في غير ما صدر بشأنه قرار من اللجنة المختصة . والقرار الصادر من اللجنة المختصة في هذا الشأن يكون نهائيا اما باستفاد طرق الاعتراض الادارى التى رسمها القانون لذلك أو باستغلاق هذه الطرق بفوات مواعيد الاعتراض على النحو المنصوص عليه بالقانون . والثابت في واقعة المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يسلك طريق الاعتراض في المواعيد المقررة بل قرر ارتضاءه قرار الازالة وتمهد بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٨ تنفيذ القرار على نفقته ومسئوليته على نحو ما سلف البيان . ولا يغير من ذلك ما تنبئه المادة (٢٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه من أنه اذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بالأعمال بدون ترخيص ولم يتقرر ازالتها فيحكم على المخالف بنصف الرسوم المقررة بما مفاده أن الحكم بنصف

الرسوم يفيد عدم تقرير الإزالة لأن مناط تقرير عدم الإزالة منوط باللجنة وليس بالحكم الجنائي الذي لا يملك طبقا لصريح النص سوى وجوب الحكم بالإزالة فلا يملك منح ترخيص البناء المخالف، وعلى أية حال فمما لا شك فيه أن البناء قد أقيم بتغير ترخيص مما أدى الى توقيع العقوبة الجنائية بهذا السبب ولا يعنى توقيع العقوبة الجنائية بذاته منح الترخيص بالبناء المخالف وبذلك ينطبق فيه حكم المادة ١٦ من القانون التي كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - تقضى على ما كان معمولا به عند وقوع المخالفة وصدر القرار المطعون فيه اصدار قرار مسبب بإزالة المباني التي تقام بدون ترخيص بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ والتي كانت تشكل برئاسة قاضى يتولى تشكيلها وهما ربتهما لعملها واستطال ذلك لمدة جاوزت السنة فصدر القرار بعد أخذ رأى هذه اللجنة ولكن بتشكيلها الذي كان مقررا قبل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والتي كانت تمارس عملها الى حين تشكيل النجبان على الوجه المقرر في المادة ١٥ من القانون المذكور منعا لتعطيل المرفق العام بما يمثله ذلك من أخطار على الأرواح والأموال والصحة العامة . وقد استمر القرار قائما لم يمس حتى الآن وقد تم تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى ألغى اختصاص هذه اللجنة بـ تعديل المادة ١٦ بتشكيل لجنة على وجه آخر . أما ما يبيديه الطاعن من أن الجهة الادارية مصدرة القرار تعتبر قرار الإزالة الذى أصدرته قد سقط مفعوله مدخلا على ذلك بمفاد الشهادة المرفقة بحافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٩٨٧/٤/٦ ، فبغض النظر عما تضمنته هذه الشهادة من فهم خاطئ وقعت فيه الجهة الادارية لفاد الحكم الجنائي الصادر فى القضية رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨ جنح باب الشعرية مؤداه أن الزام الحكم المشار اليه الطاعن بـ دفع الرسوم المقررة فقيام الطاعن بالسداد ، يحول دون تنفيذ قرار الإزالة الصادر قبل الحكم وفهم خاطئ لما سبق بيانه من أن الحكم الجنائي لا يمنح ترخيصا بالبناء يحول دون تنفيذ قرار الإزالة الذى

ارتيضاه الطاعن ولا يعتبر ذلك موقفا اراديا لجهة الادارة بالتجاوز عن مخالفة البناء وهو ما لا تملكه الجهة الادارية اذ إن التجاوز عن المخالفة في اقامة بناء بغير ترخيص قد رسم القانون أوضاعها وحدد المختص به على ما طرأت عليه من تعديلات ، ولا يمكن أن يغنى عنها نسبة فهم خاطيء لجهة الادارة في تنفيذ الحكم الجنائي — وبذلك يكون الطعن في كل عناصره قد خلا من أى سند من القانون متمين الرفض .

(طعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٨)

٢ - ازالة المباني المخالفة بالطريق الادارى

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - والمادة ٣١ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - أنه اعتباراً من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم للشوارع يحظر اجراء اية اعمال للبناء فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم - الجراء الذى يترتب على مخالفة هذا الحظر هو ازالة تلك المباني المخالفة بالطريق الادارى - - ينطبق ذلك على المباني التى يقيمها المالك الاصلى فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم .

المحكمة : وذن حيث أن مبنى الطمن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون وينطوى على خطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك أن المطعون ضده تقدم لجهة الادارة المختصة بشئون التنظيم بطلب الترخيص له باجراء أعمال الترميم لمنزله وبالفعل رخص له باجراء الترميمات المطلوبة دون المساس بالاساسات أو اعادة البناء الا أن المطعون ضده لم يلتزم بشروط الترخيص وقام بهدم العقار واعادة بنائه على ضائع التنظيم أى متعدياً على خطوط التنظيم المعتمدة والقائمة فعلاً وغت البناء ، ولما كانت ضوائع التنظيم تعتبر من أملاك الدولة ، ومن ثم فانه وفقاً لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يحق للمحافظ أو من ينوبه ازالة التعمدى على خطوط التنظيم وقد فوض المحافظ رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفشن بالقرار رقم ٨٢/١٩٨١ فى اصدار مثل هذه القرارات الأمر الذى يكون معه القرار قد صادف صحيح حكم

القانون ولا مطعن عليه ويكون الحكم المطعون فيه اذ صدر خلافا لذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله جديرا بالالغاء ، وعن طلب وقف التنفيذ ، فان تنفيذ الحكم المطعون فيه يترتب نتائج يتعذر تداركها مستقبلا .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجييه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين يحظر من وقت صدور القرار المنسار اليه في الفقرة السابقة اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم » .

وتنص المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن « .. وللمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الادارى .

ومن حيث أن مفاد هاتين المادتين — طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أنه اعتبارا من تاريخ اعتماد خطوط التنظيم للشوارع يحظر اجراء أية أعمال للبناء في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، والأجزاء الذى يترتب على مخالفة هذا الحظر هو ازالة تلك المباني المخالفة بالطريق الادارى . وينطبق ذلك على المباني التى يقيمها المالك الأصلي في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم .

ومن حيث أن البادى من الأوراق — بالقدر اللازم للفصل في هذا الشق من الدعوى — أن المطعون ضده ، يملك عقارا بشارع العطوف مركز الفشن ، وقام بهدم هذا العقار واعادة بناءه على ضائع التنظيم

دون الحصول على ترخيص من الجهة الادارية ودون الارتداد بالبناء الى خط التنظيم المعتمد المبين على الخريطة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٦ ، فمن ثم يكون ماقام به المطعون ضده من تعدى على املك الدولة باعتبار أن ضوائع التنظيم تعد من املك الدولة الخاصة ، ويحق للمحافظ أو من يفوضه في ذلك تفويضا قانونيا سليما ازالة هذا التعدى بالطريق الادارى ، واذا صدر القرار المطعون فيه من رئيس مركز ومدينة الفشن بموجب التفويض الصادر من المحافظ بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٨١ يؤكد ذلك أن تعدى المطعون ضده بالبناء على ضائع التنظيم يعد من قبيل مخالفات المباني التي يسرى في شأنها القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ مما يتعين معه ازلتها بقرار من المحافظ أو من ينفيه في مباشرة اختصاصه . ومن ثم فان هذا القرار المطعون عليه يكون قد صدر - بحسب الظاهر - وفق صحيح أحكام القانون وممن يملك اصداره قانونا الأمر الذى ينتفى معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ هذا القرار مما يتعين معه القضاء برفض هذا الطلب دون حاجة لبحث ركن الاستعجال ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذه النتيجة فانه يكون قد صدر على غير أساس من الواقع ومفترضاً عدم صدور تفويض قانونى سليم من المحافظ لرئيس الوحدة المحلية دون التحقق من صحة وسلامة هذه الواقعة مما انزلق به الى مخالفة صحيح أحكام القانون على غير أساس وبدون مقتضى ويتعين الحكم بالغاءه .

(طعن رقم ٣٤١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٢)

٤ - عدم التصدى الممتدى على حظر التنظيم جريمة تأديبية

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

عدم التصدى للمخالف الممتدى على خط التنظيم والبناء باتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا ضده فور شروعه في ذلك يعتبر مخالفة تأديبية تستوجب العقاب - عدم اعداد المنكرات واتخاذ الاجراءات اللازمة لانه تدار قرار ازالة المخالفة بالطريق الادارى - التقاعس عن ذلك يعد خروجاً على مقتضى الواجب ومخالفا للقانون والتعليمات الادارية مما ينبغى معه مساهلة العامل المختص تأديبياً - المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

الحكمة : ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أن : « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى . فاذا تعذر الاعلان لشخصه لأى سبب يتم الاعلان بايداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة وقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار ٠٠٠ » وحيث أنه قد تضمنت المادتان ١٦ ، ١٧ من القانون المشار اليه الاجراءات الواجب اتباعها لازالة المبنى المخالف - فنصت المادة (١٦) على أن : يصدر المحافظ المختص أو من ينييه ٠٠٠٠ قراراً مسبباً بازالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عاها بالمادة السابقة » . كما نصت المادة (١٧) على أن : « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار الصادر بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية ٠٠٠ فاذا امتنعوا عن

التنفيذ أو انقضت المدة دون تملّحه ، قامت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ... وللجهة المذكورة في سبيل تنفيذ الازالة أن تظي بالطريق الادارى المبني من شاغليه ... وإذا اقتضت أعمال التوضيح اخلاء المبني مؤقتا من كل أو بعض شاغليه ، فيتم ذلك بالطريق الادارى .. » .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق — أن المطعون ضدهما وإن كانا قد حررا ضد المخالف المشار اليه محاضر المخالفات المتقدم ذكرها الا أنهما قد حررا تلك المخالفات بعد أن قام المخالف بالتمعدي على خط التنظيم والبناء ولم يقوما بالتصدي له واتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا ضده فور شروعه في ذلك ، كما أن الثابت أنهما لم يتبعيا ذلك بأعداد المذكرات واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار ازالة المبني المخالف انذى أقامه المالك المذكور من السلطة المختصة مع ان ذلك واقع في اختصاصهما باعتبار أن المطعون ضده الأول هو مدير الأعمال ومهندس المرافق المسئول بالحق والمطعون ضده الثاني هو مساعده الفنى فقد كان واجبهما يقتضى — بمجرد وقوع المخالفة — أن يستصدرا قرار ازالة هذه المخالفة بالطريق الادارى ، وذلك بأعداد مذكرة العرض في هذا الشأن وعرضها على المختصين لاستصدار قرار من المحافظ أو من أنابه في هذا الاختصاص بالأمر بهذه الازالة أما وقد تقاعسا عن ذلك ، فإنهما يكونان قد خرجا على مقتضى الواجب ومخالفا للقانون والتعليمات الادارية مما ينبىي معه مساءتهما تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت أيضا أن المطعون ضده الأول قد أعمل في الرد على كتاب المتابعة الميدانية المؤرخ ١٤/٥/١٩٨٤ وقد أقر بوزء المخالفة زاعما أن لا وقت للمهندس للعمل الادارى لفترة العمل الفنى وقد أدانته الحكم المطعون فيه هذا الاتهام وإن كان قد اكتفى بمجازاته بالانذار عن هذه المخالفة وحدها وكان يتعين أن توقع المحكمة التأديبية على المطعون ضده الأول العقوبة المناسبة عن هذه الجريمة التأديبية والجريمة التأديبية

الأولى وهى تقاعسه عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة التعمدى ومنع البناء اداريا مع مرؤوسيه المطعون ضده الثانى واذا ذهب الحكم المطعون فيه مذهباً غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف انقانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، الأمر الذى يترتب منه الحكم بالفائته .

ومن حيث أن الجزاء المناسب الذى تقدره المحكمة بحسب الثابت من جرم تأديبى قبل المطعون ضده الأول بمراعاة وظيفته ورئاسته للمطعون ضده الثانى — هو الخصم من أجره لمدة شهر ونصف وبالنسبة للأخير الخصم من أجره لمدة شهر .

(طعن رقم ٢٣٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٨٩)

الفصل الخامس

الترخيص بالبناء

الفرع الأول

حظر إقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى تعديل
فى بناء قائم إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك
من الجهة المختصة بشئون التنظيم

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المواد ٤ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — حظر
إقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى تعديل فى أى بناء قائم أيا كان
هذا التعديل — الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة
بشئون التنظيم — يترتب على مخالفة ذلك وقف الأعمال المخالفة وإزالتها
بقرار من المحافظ المختص أو من ينزيه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة
بنظر أمر الإزالة — يجوز للمحافظ التجاوز عن بعض المخالفات التى
لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران —
يجوز للمحافظ أن يصدر قرار بالإزالة فى المخالفات المتطعة بتوفير أماكن
تخصص لايواء السيارات — لا يجوز له التجاوز عن تلك المخالفات —
اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه يلتزم
أصحاب العقارات التى تم انشاؤها بعد هذا التاريخ بتوفير الجراجات
اللزمة لايواء السيارات — يلتزم أيضا أصحاب العقارات القائمة قبل
العمل بهذا القانون بعدم تغيير تخصيص أماكن ايواء السيارات من
عقاراتهم الى أى غرض آخر — المادة ١٨٧ من الدستور مفادها —
لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها — لا يترتب

عليها اثر فيما وقع قبلها — يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك — يتم ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب — الوقائع السابقة التي لا يحكمها الأثر المباشر للتشريع الجديد هي تلك التي حدثت وانطبقت عليها أحكام القانون وترتب طبقا له الآثار القانونية لمركز ذاتي وُردي للأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الواقعة .

الحكمة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه لا يجوز إنشاء مبان أو اضافة أعمال أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية الخاصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لتبينة اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، كما تنص المادة (١١) من القانون على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ... كما تنص المادة (١٥) على أن توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ... كما نصت المادة (١٦) على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشرة سنوات قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم رفعها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار الأعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الإخلال بإحاطة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية — وفي جميع الأحوال لا يجوز

التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بصدد الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو أماكن تخصص لايواء السيارات ، وللمحافظ المختص أن يصدر قرار في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

ومن حيث أنه يبين بوضوح وجلاء من أحكام هذه النصوص أن المشرع قد حظر إقامة أى عمل من أعمال البناء أو إجراء أى تعديل في أى بناء قائم أيا كان هذا التعديل الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم ، كما رتب على مخالفة ذلك وقف تنفيذ الأعمال المخالفة ثم صدور قرار بازالتها من المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة بالنظر في أمر الازالة والتخصيص والتي راعى المشرع في تشكيلها توفير الخبرة والحياد في أعضائها وفقا لما ورد النص عليه في المادة (١٦) المشار اليها وحيث أن هذه المادة قد نصت على أنه يجوز للمحافظ التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران الا أنها قد حظرت عليه صراحة التجاوز عن عدد من المخالفات التي حددها النص في نظريته الأخيرة ومن بينها المخالفات المتعلقة بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات بل أجاز النص للمحافظ أن يصدر قراره بالازالة في مثل هذه المخالفات دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى من النص الأمر الذي يكشف عن حرص المشرع على عدم التجاوز أو التعاون في هذه المخالفات التي رآها ماسة بالمصلحة العامة على نحو عام وظاهر ، ولا شك أن من الأمور التي لا جدال فيها أن عدم توفر أماكن كافية بالمعقارات المبنية لايواء السيارات التي تتزايد سنويا تشكل مشكلة عامة وخطيرة لمرق المرور ويعمق حياة المواطنين ، ويعرض الأرواح والممتلكات في الطريق التي تتعدهم فيها أماكن آمنة لايواء السيارات للحوادث اثناثةجة عن ترك السيارات في الطريق العام وتكدسها على جانبيه ولا يخفى في الخضوع للخطر الذي يستهدف منع هذا التكدس وآثاره الضارة

بالنفع العام أن يكون مكان ايواء السيارات عاما أو خاصا للملاك أنفسهم ومن ثم فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يلتزم أصحاب العقارات التي تم انشاؤها بعد هذا التاريخ بتوفير الجراجات اللازمة لايواء السيارات على النحو المحدد في التراخيص الصادرة لهم بالبناء كما يلتزم أصحاب العقارات القائمة قبل العمل بهذا القانون بعدم تغيير تخصيص أماكن ايواء السيارات من عقاراتهم الى أى غرض آخر •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فلا سند للقول بأن في ذلك اعمال بائر رجعى للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ • حيث تنص المادة (١٨٧) من الدستور على أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيها وقع قبيلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب — ومن حيث أنه من الواضح القاطع الدلالة من اعتبارات هذا النص الدستوري أن الوقائع التي تحدثت في ظل نفاذ قانون معين تحكمها نصوص هذا القانون بأثره المباشر ولا تخضع هذه الوقائع لقانون سابق على حدوثها وان حمله القانون الجديد بنسخ أحكامه سواء بالنسخ الصريح أو بالنسخ الضمني اذا ما أعاد القانون الجديد تنظيم الموضوع الذى كانت تحكمه نصوص القانون السابق عليه وأنه لا تسرى تلك الأحكام المستحدثة في القانون الجديد على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه الا بنص صريح يقضى بذلك وتتم الموافقة عليه في غير المواد الجنائية بأغلبية أعضاء مجلس الشعب ولا جدال وفقا لاستقرار قضاء هذه المحكمة أن الوقائع السابقة التي لا يحكمها الأثر المباشر للتشريع الجديد هي تلك التي حدثت وتحددت وانطبقت عليها أحكام القانون وترتب طبقا له الآثار القانونية لمركز ذاتي وفردى للأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الواقعة •

ومن حيث أن محل النزاع المائل هو مدى جواز الترخيص للمطعون

ضدهما بتحويل جراج خاص الى غرض آخر بناء على طلبتهما تلك
في ١٦/٦/١٩٨٥ .

ومن ثم فان هذه الأحكام اعمال لأثر القانون المباشر على أي تعديل
يراد اتمامه في المقارات القائمة والتي يجب الالتزام في اتمامها بالأحكام
والقواعد والشروط الواردة في القانون الذي يرخص بناء على أحكامه
بإجرائها وتنفيذها ، وهو يحظر المساس بأماكن ايواء السيارات واعتبار
المخالفات التي تتم في هذا الشأن من المخالفات الواجبة المنع والازالة
التي لا يجوز التجاوز عنها حرصا على اعتبارات المصلحة العامة التي
تدبرها المشرع والتي تحكم عدم تكديس السيارات في الشوارع وما يترتب
على ذلك من آثار على النحو السالف البيان .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن المطعون ضدهما قد تقدموا للجهة
القائمة على شؤون التنظيم بمجلس مدينة طنطا بطلب بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٥
لتحويل « الجراج الخاص » بهما أسفل المقار رقم (٤٧) - بشوارع
سعيد بجوار كلية التجارة بطنطا الى محل ومخزن للأدوية وقد انتهت
الجهة المختصة بشؤون التنظيم بكتابها رقم (٣٣٠٢) في ٣٠/٧/١٩٨٥
الصادر من الادارة الهندسية - تنظيم الى رفض الطلب وأوضحت
بكتابها المؤرخ في ٣١/٧/١٩٨٥ ورقم (٣٢٠٧) الى المطعون ضدهما أن
أنه قد تمت مناقشة هذا الطلب بالمجلس المحلي بجلسة رقم (١٧)
بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٥ وتقرر بالجلسة الابقاء على الجراجات الموجودة
وعدم السماح بتحويل الجراجات الى محلات أو بوتيكات أو خلافة ومن
ثم تم رفض الترخيص الخاص بتحويل الجراج الكائن بالمقار المملوك
للمطعون ضدهما بناء على ما تقرر على النحو السابق في هذا الشأن .

ومن حيث أن القرار الصادر برفض تحويل الجراج الخاص المشار
اليه الى غرض آخر خلاف ايواء السيارات قد صدر تطبيقا لأحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والتي تحظر أحكامه تغيير

تخصيص الأماكن المخصصة لايواء السيارات ، كما تقضى بعدم جواز التجاوز عن بند هذه المخالفة أو التصالح بشأنها •

ومن حيث أن النص على ذلك لم يقتصر على الجراجات العامة التى تستخدم لايواء سيارات الجمهور دون السيارات الخاصة لملاك العقار ولا يجوز بدون نص تخصيص أو تحديد عموم الأحكام التى يرد النص عليها عاما ومطلقا بالقوانين أو التشريعات المختلفة • ومن ثم لا يكون هناك سند من القانون للنص على القرار الطمين عليها بمخالفته لأحكام القانون ولا تنال فى ذلك أن الجراج المشار اليه لا تتوفر فيه شروط الجراجات العامة من حيث الارتفاع لأن لنص ورد بعبارات عامة تشمل جميع الأنواع والأماكن المخصصة لايواء السيارات سواء كانت عامة أو خاصة ، وغنى عن البيان أن هذا العموم والاطلاقة للحظر الذى أورد المشرع النص عليه صراحة فى هذا الخصوص هو الذى يتفق مع الغايات التى هدف إلى تحقيقها بمقتضاها والمتعلقة بطل مشكلة المرور وتكدس السيارات فى الطرق العامة وتلاقى ما يربته ذلك من أضرار وأخطار للمواطنين •

ومن حيث أنه لا سند من القانون لما ذهب اليه الحكم فى أن الطلب يخفض لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات الصناعية أو التجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأن أحكامه لا تمنع من الترخيص بفتح مخزن للأدوية فى الشارع الكائن به العقار فإن مناط اعمال هذا القانون على الطلب موضوع الطعن المائل أن يكون الطلب وارد على محل يجوز تقييد تخصيصه لأن جواز الترخيص طبقا لقانون المحال العامة لفرض معين لا يجب بالتزامه حتمية الخصوص على الترخيص بأحكام أو تعديل أى معنى طبقا لقانون تنظيم المباني فمن البدهة أن شرعية اقامة المبنى أو تعديله أو ازالته أمر يسبق شرعية الترخيص لمباشرة نشاط معين فى ذات المبنى ولا يسوغ الترخيص

لنشاط في عقار تم انشاؤه أو تعديله دون الترخيص اللازم لذلك وبالمخالفة
لأحكام القوانين واللوائح وإذا كان الجراج محل طلب الترخيص في
الأماكن التي لا يجوز تغيير تخصيصها وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإنه يتمتع احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
المشار اليه في شأن هذا الطلب .

(طعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٥/٢٥)

الفرع الثاني

اشتراطات الترخيص بالبناء

أولاً - شروط الارتفاع المسموح به

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

الحكم الخاص بالسماح للمباني بالارتفاع بما يوازي مرة ونصف عرض الطريق بحد أقصى ٣٥ متراً قد سقط نهائياً في مجال التطبيق - بصور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن التخطيط العمراني - ألغت هذه اللائحة المذكورة المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - حل محل حكم هذه المادة حكم المادة ٨١ من اللائحة المذكورة - اشترطت تلك المادة ألا يزيد الارتفاع الكلي لمواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل عرض الطريق - والا كانت مخالفة للقانون - لا يسوغ بأي حال من الأحوال إعادة حكم المادة ٧١ أو إيجاد مجال تطبيقه - ذلك بعد أن حرصت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني على النص على الغائه صراحة وإحلال المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني - أضحت المادة ٨١ المشار إليها هي الواجبة التطبيق - العمل بالاشتراطات الواردة في حكم المادة ٨١ لا ينتهي الا بصور تخطيط تفصيلي يحتوي على اشتراطات متكاملة للمباني في ضوء الكثافة السكانية والبنائية .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمي ٣/ ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء ولائحته التنفيذية قد حدد الشروط والأوضاع الخاصة بالمباني
فنص في المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز إنشاء مباني أو اقامة
أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات
خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص
في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها وفقا
لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون »

ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى
الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية
والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها
اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع اللازم توافرها فيما
يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ، وتحدد التزامات
المرخص له عند الشروع في تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفي حالة التوقف
عنه .

وقضت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٧٧
في المادة (٧١) منها بآلا يزيد ارتفاع المباني عن مثل ونصف مثل عرض
الطريق بحد أقصى ٣٥ مترا ٠٠٠ وبتاريخ ١١/٦/١٩٨٢ صدر القرار
الوزاري رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣
لسنة ١٩٨٢ ونصت المادة الثانية من مواد اصداره على أن « تلغى المواد
أرقام ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٠٠٠٠ ، ٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ ٠٠٠٠ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه
اللائحة ، ونصت المادة (٨١) من اللائحة المذكورة على أنه « يشترط فيما
يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع
الكللي لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربع مثل لبعد ما بين
حديه اذا كان متوازيين وآلا يزيد ارتفاع الواجهة على (٣٠) مترا . »

ومقتضى النصوص المتقدمة أن الحكم الخاص بالسماح للمباني بالارتفاع بما يوازي مرة ونصف عرض الطريق بحد أقصى ٣٥ مترا قد سقط نهائيا في مجال التطبيق بصور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن التخطيط العمراني والنص فيها صراحة على إلغاء المادة (٧١) المشار إليها وحل محلها حكم المادة ٨١ من اللائحة المذكورة التي اشترطت ألا يزيد الارتفاع الكلي لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربيع مثل عرض الطريق والا كانت مخالفة للقانون ، ومن ثم فلا يسوغ بأي حال من الأحوال ، إعادة حكم المادة (٧١) المشار إليه الى الوجود ، أو ايجاد مجال تطبيقه بعد أن حرصت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني على النص على إلغاء صراحة من بين نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وتوجيه البناء واحلال المادة(٨١) من اللائحة التنفيذية الأولى محلها ، ومن ثم فلا وجه لاثارة التساؤل عن أي الحكمين هو الواجب التطبيق ، بعد أن سقط حكم المادة ٧١ المشار إليها نهائيا من الأحكام التي تضمنتها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وتوجيه البناء ، وأضحت المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني هي الفيصل في تحديد الارتفاعات الخاصة بالأبنية خلال الفترة التي صدر فيها الترخيص رقم ١١، المعدل بالترخيص رقم ٦ لسنة ١٩٨٧، ولا يوهن في سلامة هذا النظر القول بأن نص المادة (٨١) لا يسرى الا في المدن والقرى التي لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي لها ذلك أن التخطيط التفصيلي المشار إليه ، الذي يمنع العمل بالاشتراطات المنصوص عليها في المادة (٨١) المشار إليها ، هو ذلك التخطيط التفصيلي الذي نصت عليه المادة ٨٢ من اللائحة المشار إليها بالنص على أنه « ينتهى العمل بالاشتراطات المنصوص عليها في المادة السابعة في المدن والقرى التي يتم اعتماد التخطيط التفصيلي لها متضمنا الاشتراطات البنائية والكثافة السكانية والبنائية » ومن ثم فإن العمل بالاشتراطات الواردة في حكم المادة (٨١) ، لا ينتهى الا بصور تخطيط تفصيلي يصتوى على اشتراطات متكاملة للمباني في ضوء الكثافة السكانية والبنائية وهو

التخطيط الذى لم يصدر بعد لمدينة القاهرة الأمر الذى يجعل الاشتراطات القائمة فى اللائحة المذكورة قائمة وناقذة المفعول وواجبه التطبيق الى أن يصدر التخطيط المتضمن الاشتراطات الجديدة للمباني واذ أصدرت الوحدة المحلية الترخيصين المشار اليهما بالتصريح للطاعن بالارتفاع بمبنى الى ما يجاوز ٦٥ مترا فإنه يكون قد صدر مخالفات لقانون .

(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

الشروط المتعلقة بقيود الارتفاع هى شروط متعلقة بالنظام العام لاتصالها بأمن الأفراد من الجيران والمارة ولمساسها بحقوقهم العام فى استنشاق الهواء النقي والتمتع بالضوء — صدور أى قرار بالتزخيم بأى مبنى أو تعالينه مشوبا بهخالفه شروط الأمن والسلامة انتهاكاً للأساس والهيكل أو لقيود الارتفاع تعد اعتداء متعمداً أو ظاهراً على القانون وخالفاً من كل سند قانونى .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة أحكام القانون الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء أن المشرع قد كشف فيها عن مقومات النظام العام للمباني الذى يحدد الوظيفة الاجتماعية لاستعمال حق الملكية فى مجال المباني ، على النحو المنصوص عليه فى المادة (٣٢) من الدستور ، وأقام موازنة بين حقوق الفرد فى الانتفاع بملكه واستغلال الأراضى المملوكة باقامة المباني عليها وبين حقوق باقى المواطنين فى عدم استعمال حقه فى الملكية بما يتعارض مع حقوقهم الطبيعية فى حماية الصحة العامة وتيسير انتفاعهم بالمرافق العامة من خلال تزكينهم من التمتع بالشمس والهواء والرؤية ويسر المرور والنقل وكفاءة المرافق فى تعديل خدمات المواطنين عموماً ، فضلاً عن الأمن والسلامة

والسكينة العامة للمواطنين دون أن تحرمهم أو تمنعهم أى من هذه الحقوق والزام أصحاب الشأن تحقيقا لهذا النظام وحماية لتلك الحقوق العامة للمواطنين وقبل الشروع فى البناء أو فى التعلية الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم تحقيقا لرقابة هذه الجهات على استعمال حق البناء بما يتفق مع الأصول العامة والفنية والمواصفات المطاوعة لأمن وأمان المواطنين ، وبما لا يتعارض مع مقتضيات الأمن والصحة والسكينة العامة ولتمكين السلطة القائمة على التنظيم وهى المسئولة عن حماية النظام العام للمبنى كما حددها القانون واللوائح التنفيذية من أداء واجبها والتأكد من توافر الشروط والأوضاع المتعلقة بقيود الارتفاع • بحسبان هذه الجهات هى الأمانة على مصلحة الجماعة والمسئولة عن تنفيذ القانون وتحقيق النظام العام الذى جعلها القانون مسئولة عن حمايته وتحقيقه •

وقد حرص المشرع على عدم الإخلال بحقوق المواطنين المشار اليها لتعلقها بالنظام العام وعدم السماح بالتعلية الا بضوابط وشروط وصدر موافقة صريحة على اجراء التعلية وربطها بضرورة توافر عدة شروط ضمنتها المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ونص فى هذه المادة على أن (٠٠) ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب تنفيذها (٠٠٠) كما تطلب لامكان هذه الموافقة أن تكون البيانات والمستندات والمرفقات المطلوبة مستوفاة وجعل من مخالفة هذه الضوابط شرطا لعدم اصدار الترخيص بل ولأهمية هذه القيود ولمصالح المواطنين العامة التى تسمو على كل مصلحة شخصية فأشار فى المادة (١٦) من ذات القانون على أن فى حالة المخالفة (٠٠٠) مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للا حافظ التجاوز عن الازالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران ٠٠٠ وفى

جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ (٠٠٠)

ومن حيث أنه يبين من كل ذلك أن الشروط المتعلقة بقيود الارتفاع هي شروط متعلقة بالنظام العام لاتصالها بأمن الأفراد من الجيران والمارة ، ولساسها بحقهم العام في استنشاق الهواء النقي والتمتع بالضوء الضروري وهما عناصر الحياة التي لا يستطيع أحد من الأفراد أو الأشخاص العامة والخاصة الادعاء بملكيته أو الاستئثار بها أو المساس بحق المواطنين فيها في هذا الوطن أو في أحييته بها دون غيره من المواطنين ومن ثم فإن صدور أى قرار بالترخيص بأى مبنى أو تعليته تشويها مخالفه شروط الأمن والسلامة المتطقة بالأساس والهيكل أو اقيود الارتفاع تعد اعتداء متممدا أو ظاهرا على القانون وعازيا من كل سند قانونى .

(طعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/٣١ / ١٩٩٣)

ثانياً - فتحات التهوية والاضاءة

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المواد ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — وجوب أن يكون لكل غرفة أو مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والاضاءة تطل على طريق أو فناء خارجي — يتم الاتفاق عليه بين أصحاب الأملاك المتلاصقة — لا يجوز فصل هذا الفناء إلا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء — لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الراسي المار بحائط على مواجهة البناء مطلة على البناء — يشترط ألا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار — يشترط أن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبي أي فتحة مخصصة للتهوية والاتارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق — لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الراسي بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الراسي المار بالحائط المجاور له عن ٢ متر ٠

المحكمة : ومن حيث أنه عن ركن الجدية فانه — ولئن كانت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها بالحكم المطعون فيه قد ألغيت بقرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ — فان المادة ٣٩ من اللائحة تنص على أنه « يجب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والاضاءة على طريق فناء مستوف للاشتراطات المبينة في هذه اللائحة ٠٠ » وتنص المادة ٤٣ من اللائحة المذكورة على أنه « لأصحاب الأملاك المتلاصقة أن يتفقوا على الأفنية المشتركة تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٤١) ولا يجوز فصل هذه الأفنية

المشتركة الا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ٠٠ » وقد أوضحت المادة ٤١ المشار إليها بالنسبة للفناء الخارجى بأنه لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى المار بحائط الفناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى بالحائط المواجه له عن ثلث ارتفاع أعلى واجهة البناء مطلة على الفناء . وبشرط ألا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبيه أى فتحة مخصصة للتهوية والانارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق ٠٠ وأنه لا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى المار بالحائط المواجه له عن ٢.٥ متر ، وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبيه أية فتحة مخصصة للتهوية والانارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على طريق أو ميدان — وتقاس الأبعاد السابق ذكرها فى هذه المادة من سطح الحائط الينائى الى سطح الحائط المواجه له عند منسوب متر واحد أعلى من أرضية الدور نافذة بالفناء ومطلة عليه .

ومفاد هذه النصوص وجوب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والاضاءة تطل على طريق أو على فناء خارجى يتم الانفاق عليه بين أصحاب الأملاك المتلاصقة ولا يجوز فصل هذا الفناء الا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ولا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى المار بحائط الفناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى بالحائط المواجه له عن ثلث ارتفاع أعلى واجهة البناء مطلة على البناء وبشرط ألا يقل هذا البعد عن ثلاثة أمتار وأن يتوافر هذا البعد بين المستويين المذكورين ابتداء من كل من جانبيه أى فتحة مخصصة للتهوية والانارة حتى جانب الفناء المتصل بالفناء الخارجى على الطريق ولا يجوز أن يقل البعد بين المستوى الرأسى بحائط البناء لأية فتحة وبين المستوى الرأسى المار بالحائط المجاور له عن ٢.٥ مترا ٠٠٠ الخ .

ومن حيث أن المستظهر من الاطلاع على الأوراق أن ٠٠٠ و ٠٠٠٠

(المتدخلتين الأولى والثانية) تمتلكان بموجب عقد بيع مسجل برقم ٦٦١٧ لسنة ١٩٥١ توثيق القاهرة قطعة أرض فضاء مساحتها ٢م٢٧٩٢ بالقطعة رقم ٣٥٠ بحوض حمزة رقم ٢ بالوايلي الكبرى ، وباعتا بموجب عقدي بيع مؤرخين ١٩٦٣/٦/٢٣ و ١٩٦٥/٤/١٧ الى المطعون ضدهم من الأرض المذكورة مساحة مقدارها ٢م٢٣٩٨٦٠ واحتفظتا لهما بمساحة ٢م٣٩٣ وقد ورد وصفها بمقدى البيع باعتبارها مستطيلة وأنها ممر خاص من الجزء المباع وتحمل رقم ٧٢٨ بشارع بورسعيد والمتمم المطعون ضدهم بالعقدين المذكورين بعدم شغل هذه الأرض لتتغلغلها البائعتان كما ترغبان . وهذا الممر يحده من الناحية البحرية الأرض المجيعة للمطعون ضدهم بطول ٥٦٣٠ مترا ، ومن الناحية القبلية شركة المحاريت والهندسة بطول ٥٦٣٠ مترا . والحد الشرقي شارع الخليج بطول ٧ أمتار والحد الغربي شارع بورسعيد بطول ٧ أمتار . وقد قامت البائعتان بتأجير الممر للمتدخل الثالث (٠٠٠) ، بمقد مؤرخ ١٩٨٢/٩/١٥ لمدة تسع سنوات منذ هذا التاريخ ويجدد لمدة أخرى م'لها باتفاق الطرفين من ١٩٩٢/٩/١٥ وتنتهى فى ٢٠٠٠/٩/١٤ بذات شروط العقد فيما عدا الايجار . واستنادا الى البند الثالث من عقد الايجار الذى صرحت فيه المؤجرتان للمستأجرين فى استغلال الأرض المؤجرة أن يقيما ما يشاءان من مبان لازمة لاستغلال الأرض فى كافة الأغراض الصناعية والتجارية التى تصرح بها لهما الجهات الرسمية على ألا يتجاوز ارتفاع المباني خمسة عشر مترا بعد اعداد الرسومات الهندسية بمعرفتهما وتحت مسئوليتهما دون أدنى علاقة بذاك كله للمؤجرتين اللتين أصدرتا لهما هذا التصريح بالعقد الراهن ليكون بمثابة موافقة صريحة منهما على اقامة المباني لدى كافة الجهات الرسمية دون ما داع للحصول على موافقة خاصة بكل اجراء ، وقام المتدخل الثالث باستصدار الترخيص رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣ من منطقة الاسكان والتشييد لحى الزيتون على الممر المؤجر له لبناء دور أرضى وأول علوى . ويتضح من الرسم الهندسى لمشروع بناء مصنع

المرفق بملف الترخيص أن المبنى على كامل الممر من جميع النواحي وله مدخلان أحدهما من شارع الخليج المصرى والآخر من شارع بورسعيد ، ووجود ثلاثة مناور من ناحية الجار القبلى وعدم وجود أى مناور أو فتحات من الناحية البحرية ، بما مؤداه أنه رخص للمذكور بالبناء على الصامت الأمر الذى يترتب عليه اغلاق أبواب منزل المطعون ضدهم ومحلاتهم ومخازنهم وشبابيك المنزل - كما جاء بعريضة الدعوى دون أن يكون هناك ما يناقضه - وذلك بالمخالفة لحكم المواد ٣٩ و ٤١ و ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ومن ثم يتوافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه • ولا ينال من ذلك ما هو ثابت بالأوراق من أن الدعوى رقم ٢٠٢٤ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى شمال القاهرة - المشار اليها بالعريضة - والتي أفلستها المطعون ضدها الثانية ضد المتدخلتين الأوليين وموضوعها الحكم بصفه مستعجلة بوقف المبنى التى يقوم بينائها المدعى عليهما فى الأمر الذى يطل عليه العقار المملوك لادمعية المرتفق مع العقار المرتفق به وهو الممر المجاور والملاصق له من الناحية القبلية والزام المدعى عليهما بالامتناع عن انقيام بكل ما من شأنه الحد أو الانتقاص من الانتفاع قد شطببت بجلسة ١٩٨٦/١/١٧ • اذ لا يعنى هذا الشطب صحة هذه الأعمال • وبفضلا عن توافر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ فان ركن الاستعجال فيه هو الآخر متوافر للأضرار التى تحيق بالمطعون ضدهم من جراء التنفيذ باغلاق أبواب وشبابيك منزلهم ومحلاتهم ومخازنهم المطلة على الممر المذكور • فاذا ما قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار فانه يكون متققا وصحيح حكم للقانون • ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦)

ثالثاً : — شرط تقديم وثيقة التأمين

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين — يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس وبغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين (المادة ٢٢ من القانون المذكور) •

الحكمة : ومن حيث أن المادة ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٨/٤٧ تنص على أنه « لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الأسباب عدا الوفاة من محاكمته تأديبياً اذا كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته •

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها • • • » •

وتنص المادة ٩١ من هذا القانون على انه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة •

وتتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء •

واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه

انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية
الابستوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المتهمين قدما الى المحاكمة التأديبية باعتبار ان المخالفات المالية سالفة الذكر المنسوبة اليهما وقعت في الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ وفقا لما ورد بتقرير الاتهام ومذكرة النيابة الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الكشف عن المخالفات المنسوبة الى المتهمين المطعون ضدهما بدأ بتقرير الادارة العامة للتفتيش المالي بالمديرية المالية المؤرخ ١٩٨٤/١/٣٠ والمعتمد من مدير ادارة التفتيش الدوري في ١٩٨٤/٢/٧ والمبلغ الى رئيس حى وسط بكتاب رئيس الادارة المركزية مدير المديرية المالية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤ قد احيل هذا التقرير الى الادارة القانونية للتحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ ثم احيل الموضوع الى النيابة الادارية بكتاب رئيس حى وسط برقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٩ .

ومن حيث ان المخالفات المنسوبة الى المتهمين المطعون ضدهما وقعت في الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ فانه تكون قد انقضت مدة تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب هذه المخالفات حتى تاريخ البدء في اجراءات التحقيق بشأنها اذ لم تبدأ هذه الاجراءات الا في غضون عام ١٩٨٤ بعد ان انقضت مدة الثلاث سنوات المشار اليها باعتبار أن آخر المخالفات المنسوبة الى المطعون ضدهما قد وقعت عام ١٩٨٠ ، ومن ثم فان دعى المدة التي تطلبها المادة ٩١ السالفة لسقوط الدعوى التأديبية يعد متوافرا في هذه الواقعة .

ومن حيث انه بالنسبة لما تثيره الجهة الطاعنة من عدم سقوط

الدعوى التأديبية — رغم ما سلف — لعدم سقوط الدعوى الجنائية المتولدة عن بعض المخالفات المرتكبة فإن المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه الا بعد ان يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين... وتتص المادة ٣٢ من هذا القانون على عقاب من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس وبغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين .

(طعن رقم ٢٨٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٩٠)

رابعاً — شروط الاكتتاب في سندات الاسكان

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

اشترط المشرع للترخيص ببناء مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها الاكتتاب في سندات الاسكان .

الحكمة : وبالنسبة لما نسب الى الطاعن من موافقته على الترخيص رغم عدم تقديم المرخص لهما ما يفيد الاكتتاب في سندات الاسكان من جملة تكاليف الدور الأرضي ، فان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على انه (يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى مقصورا على مباني الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها) والواضح أن المشرع اشترط للترخيص ببناء مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها الاكتتاب في سندات الاسكان واذا كان المبنى المرخص به على ما هو ثابت بالرسم والترخيص — لا يعد من الاسكان الادارى أو الاسكان الفاخر كما أن ما احتواه الدور الأرضي من وجود حجرة مكتب بداخل الشقة لا يعنى أن يصبح هذا الدور سكنا اداريا ، لأن الحجرة بداخل الشقة ولا تستقل عنها ، وبالتالي فان ما نسب الى الطاعن في هذا الشأن يكون غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

(طعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

خامسا - شروط تخصيص أماكن لايواء السيارات

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

قبل العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء لم يكن ثمة التزام على طالبي البناء بتوفير أو تخصيص أماكن لايواء السيارات في العقارات التي يقومون ببنائها - الأمر في انشاء تلك الأماكن كان يرجع الى رغبة هؤلاء - يعد القيام بايواء السيارات وادارة الأماكن المخصصة لهذا الغرض نشاطا حرا يخضع للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - يتعين على من يرغب في ممارسة هذا النشاط أن يرفق بطلبه المستندات المطلوبة ومن بينما رسما هندسيا - بعد استيفاء كافة الاجراءات التي يتطلبها القانون - تصدر الجهة الادارية المختصة ترخيصا بمزاولة نشاط ايواء السيارات على المساحة المحددة بملف الترخيص - لا يجوز تعديل هذه المساحة المرخص بمزاولة النشاط عليها الا باتباع ذات الاجراءات المقررة للترخيص وتعديل الترخيص تبعا لذلك - اذا تبين لجهة الادارة ثمة تعديل للمساحة دون ترخيص تلغى رخصة النشاط .

بمصدر اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦/١٩٧٦ اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ أصبح واجبا على طالبي البناء توفير أماكن تخصص لايواء السيارات - يتعين على طالب البناء حين تقدمه بطلبه وفي ضوء الغرض من المبنى ان تحدد المساحة التي تخصص لايواء السيارات - يصدر الترخيص محددا به مساحة الجراج ثم يصدر بناء على ذلك ترخيص بمزاولة النشاط على ذات المساحة المخصصة برخصة البناء - عبارة الأماكن المخصصة حاليا لايواء السيارات تنصرف الى الأماكن التي تم تخصيصها كمساحات للجراجات في رخص المباني والمرخص بها لايواء

السيارات وطبقا للمساحة المحددة بالترخيص فقط دون غيرها — لا تنصرف الى ما سواها من الاماكن التى تاوى سيارات بالنقل أو لم يكن قد رخص بها قانونا — بل ان ذلك يعد ممارسة لنشاط ايواء السيارات بدون ترخيص • يجيز غلق المحل أو إلغاء الرخصة حسب الاحوال •

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المبانى والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء لم يتضمن أى منهما نصا يلزم طالبنى البناء بتوفير أماكن تفضص لايواء السيارات فى العقارات التى يعتمرون البناء فيها بينما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة معدلا بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على سريان أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون ، وقد ورد بالجدول الملحق به تحت عنوان محال القسم الاول فى البند (٨١) ما يلى « جراجات السيارات الخاصة والاجرة التى تزيد مساحتها الكلية على (٧٥) مترا مربعا وجراجات سيارات النقل • » وتنص المادة الثانية من القانون المشار اليه على انه « لا يجوز اقامة أى محل تشرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك • وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلّق بالطريق الادارى أو يضبط اذا كان الاغلاق متعمدا • » ونظم المشرع فى المادة الثالثة من القانون تقديم الطلب ومرفقاته من الرسومات الهندسية والمستندات ، وفى المادة السابعة منه الاشتراطات العامة والخاصة الواجب توافرها فى المحال الخاضعة له • وتنص المادة (١١) على انه « لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ وتحصل ويعتبر تعديلا كل ما يتناول اوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوى المحركة أو تعديل اقسام المحل • » وتنص

المادة (١٦) على ان : « تلغى رخصة المحل في الاحوال الآتية :
١ - ٢ - ٣ -
٥ - اذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لاحكام المادة ١١ ولم تتم اعادته
الى حالته قبل التمديد خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .
٦ - »

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ في شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٩ ونص على
الناء القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٤ سالفى البيان .
كما صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاسكان رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧
ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ ونصت في المادة (٤٧) على أنه :
« يلتزم طالبوا البناء بتوفير أماكن مخصصة لايواء السيارات يتناسب
عددها والمساحة اللازمة لها ومع الغرض من المبنى المطلوب الترخيص في
اقامته ويحدد ذلك طبقا للقواعد التي يصدرها قرار من المحافظ المختص .
ولا يسرى هذا الالتزام بالنسبة الى المباني التي تكون من مستويات أو
واقعة في مناطق أو شوارع يرى المجلس المحلى اعفاءها من شرط توفير
هذه الاماكن . » ونفاذا لذلك صدر بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤ قرار محافظ
القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ ناصا في مادته الثالثة على أن : « يحظر
ادخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة حاليا لايواء السيارات اذا
كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المكان أو تغيير التخصيص »
وهو ذات الحظر المنصوص عليه بقرار محافظ القاهرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦
الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١ فيما نصت عليه المادة الثالثة منه على أن
« يحظر ادخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة لايواء السيارات
مهما كانت الاسباب اذا كان من شأن التعديل المطلوب تغيير التخصيص ،
أو انقاص لمساحة الجراج » مكان ايواء السيارات » . وقد صدر القانون
رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ معدلا لبعض نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ وحظرت المادة (١٦) التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام
بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات .

. ومن حيث انه يبين مما سبق ايراده من نصوص انه قبل العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفة البيان اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ لم يكن ثمة التزام على طالبى البناء بتوفير أو تخصيص أماكن لايواء السيارات فى العقارات التى يقومون ببنائها ، بل كان الأمر فى انشاء تلك الاماكن راجع الى رغبة هؤلاء ، ويعد القيام بايواء السيارات وادارة الاماكن المخصصة لهذا الغرض حتى التاريخ السابق نشاطا حرا يخضع للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، ويتعين على من يرغب فى ممارسة هذا النشاط ان يرفق بطلبه المستندات المطلوبة ومن بينها رسما هندسيا ، والا يحدد فى الطلب المساحة المحددة لممارسة هذا النشاط ، وتقوم جهة الادارة بالمعينة اللازمة ، وبعد استيفاء كافة الاجراءات التى يتطلبها القانون سالف الذكر تصدر الجهة الادارية المختصة ترخيصا بمزاولة نشاط ايواء السيارات على المساحة المحددة يملف الترخيص ، ولا يجوز تعديل هذه المساحة المرخص بمزاولة النشاط عليها الا باتباع ذات الاجراءات المقررة للترخيص وتعديل الترخيص تبعا لذلك ، واذ تبين لجهة الادارة ثمة تعديل للمساحة دون ترخيص تلغى رخصة النشاط ، ومن ثم فان المعول عليه فى تحديد مساحة الجراج ما يرد برخصة الجراج ، فلا يعتد بما ورد برخصة المبنى ذاته وحدها من تحديد مساحة معينة تستخدم لايواء للسيارات حيث قد لا ينشط مالك البناء أو غيره من الافراد باستخراج رخصة الجراج طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ كمحصل من المحلات الخاضعة له ، وتترك تلك المساحة بدون استخدامها كمكان لايواء السيارات ودون ان يترتب على ذلك مخالفة للالتزام ما أو توقيع ثمة عقوبة على مالك البناء الذى لا يرغب فى مزاولة هذا النشاط فى ملكه أو قد يرغب فى استخدام تلك المساحة فى نشاط آخر ويحصل على الترخيص اللازم لذلك ، كما لا يعتد من وجه آخر بما قد يحدث فى الواقع والفعل وبدون ترخيص من ايواء السيارات بصورة فعلية على مساحة ما أسفل مبنى معين آخر فى أرض فضاء فهذا نشاط

يدار بغير ترخيص بمزاويلته ولا يعتد به قانونا بل أوجب القانون سانس الذكر التزاما بالمشروعية وسيادة القانون غلقه أو ضبطه ان تعذر الغلق لعدم الترخيص به من السلطة الادارية المختصة .

ومن حيث انه ترتبنا على ما سبق وحيث وجبت اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٥ على طالبى البناء توفير أماكن تخصص لايواء السيارات يتناسب عدد هذه الاماكن والمساحة اللازمة لها مع الغرض من المبنى المطلوب الترخيص فى انقامته على أن يحدد هذا الالتزام طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من المحافظ المختص ومن ثم واعتبارا من التاريخ المشار اليه فانه يتعين على طالب البناء حين تقدمه بطلبه وفى ضوء الغرض من المبنى ان يحدد المساحة التى تخصص لايواء السيارات تتم معاينتها من الجهة الادارية ويصدر ترخيص المبنى محددا به مساحة الجراج ويتالى يكون الترخيص بالمبنى شاملا التخصيص قانونا للجراج ثم يصدر بناء على ذلك ترخيص مزاوله النشاط المتعلق بايواء السيارات على ذات المساحة المخصصة اذلك برخصة البناء بغير تعديل ، وعلى ذلك ومنذ التاريخ المشار اليه يتعين ان تتطابق مساحة الجراج بين ترخيص البناء وترخيص مزاوله النشاط دون تفاوت وعلى خلاف الحال فى الزمن السابق على ١٩٧٨/٣/٢٥ . ومن ثم منذ نفاذ قرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤ الذى حظر ادخال أى تعديل على جميع الامكنة المخصصة حاليا لايواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المسكن أو تغيير التخصيص . فان عبارة الاماكن المخصصة حاليا لايواء السيارات تنصرف الى الاماكن التى تم تخصيصها كمساحات للجراجات فى رخص المباني والمرخص بها طبقا للاوضاع القانونية السليمة لايواء السيارات وطبقا للمساحة المحددة بالترخيص فقط دون غيرها ولا تنصرف الى ما سواها من الاماكن التى تأوى سيارات بالفعل لو لم يكن قد رخص بها قانونا وأيا ما كانت وسيلة اثبات ايواء تلك السيارات ما لم يرخص بذلك قانونا

من السلطة المختصة بل ان يعد ذلك ممارسة لنشاط ايواء السيارات بدون ترخيص يجيز غلق المحل أو الغاء الرخصة حسب الاحوال .

ومن حيث أنه يبين - حسب الظاهر من الاوراق - انه بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢١ تقدم كل من و بطلب ترخيص بتشغيل جراج بالمقار ١ مكرر شارع عبد اللطيف المكياتي ، وبالمعانية بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٤ تبين ان دخول وخروج الجراج من مناطق الردود ومساحة الجراج ٣٥٠ مترا ويلزم للجراج بابان والا تقل المساحة بينهما عن ثمانية أمتار ، وان الجراج محل المعانية له مدخل واحد فقط أما المدخل الآخر فمعرض ٢٥ م ويتمذر دخول وخروج السيارات منه ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/١١ رفض طلب الترخيص فتقدم طالبا الترخيص بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ بمهلة لعمل التعديلات اللازمة، وتقدم بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ بطلب افادة فيه أنه قام بعمل تعديلات بالجراج والمساحة أصبحت أقل من ٢٥٠ م وتم سداد رسم المعانية وبتاريخ ١٩٧٣/٧/١٩ تم صرف الترخيص رقم ١٩٧٣/١٠٣ عن المساحة المحددة بالرسم المرفق بالترخيص وبتاريخ ١٩٧٥/٨/١٧ تم نقل الترخيص باسم الطاعة . وقد ثبت لجهة الادارة من المعانية التي أجرتها بمناسبة طلب ترخيص محل لعمل وبيع انحطى من المعين ان المساحة المخصصة لهذا المحل لم تستقطع من المساحة المرخص بها كجراج ومن ثم أصدرت القرار المطعون فيه رقم ٩١٩ لسنة ١٩٨٧ بالترخيص لمحل عمل وبيع الطوى من المعين بعد استيفاء المحل لكافة الاشتراطات التي تتطلبها القانون . وعلى ذلك فالمساحة المحددة بالرسم المرفق بالترخيص رقم ١٩٧٣/١٠٣ لا خلاف بين الطرفين على استخدامها كجراج .

(طعن رقم ٣٩٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الفرع الثالث

مدة فحص طلب الترخيص

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء مفادها - المشرع اوجب على السلطة المختصة القائمة على اعمال التنظيم أن تقوم بفحص الطلب الذى يقدم اليها فى مدة ستة اشهر من تاريخ تقديم الطلب - هذه المدة هى التى قرر المشرع انها كافية لتقوم السلطة المختصة بفحص الطلب وعرضه على جهات الاختصاص الاخرى التى يتعين الرجوع اليها فى امر التخطيط او التقسيم - على السلطة المختصة أن توافق على الطلب خلال هذه المدة او ترفضه رفضا مسببا - اذا بدا لهذه السلطة أن تجرى تصحيحا او تعديلا فى الرسم او فى قائمة الشروط لكى تجعلها مطابقة لاحكام القانون وقام اصحاب الشأن بذلك التعديل او التصحيح فيكون عليها أن تعلن موافقتها فى مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح او التعديل - يعتبر الطلب مقبولا اذا انقضت الستة اشهر من تاريخ تقديم الطلب أو انقضى شهر من تاريخ قبول التعديل دون أن تقوم السلطة المختصة بإبلاغ اصحاب الشأن باعتراضاتها أو رفضها أو التعديلات التى ترى ادخالها على المشروع - فوات هذه المدة دون اخطار بالرفض السبب أو الاعتراض أو طلب التعديل يعد قرينة قانونية على اعتبار الطلب مقبولا - لا يجوز اثبات عكسها بمقولة أن الطلب كان غير مستوف أو أن الطلب كان محل بحث بين الجهات المعنية لأن عدم استيفاء الطلب أو اجراء المزيد من البحوث يجب أن يتمحض خلال الأجل عن رفض صريح مسببا أو طلب تعديل يخطر به اصحاب الشأن - حتى لا يكون لهم التمسك بالقبول الضمنى القائم على فوات الأجل دون اخطار .

الحكمة : ومن حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء تنص على أنه « يجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن توافق على الطلب المقدم اليها وفقا لأحكام المادة السابقة في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديمه أو أن تبدى أسباب الرفض اذا لم تر الموافقة عليه . واذا بدا لتلك السلطة أن تجرى تصحيحا أو تعديلا في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تجعلها مطابقة لأحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية أو لكي توفق بين نظام التقسيم وبين مشروع تخطيط المدينة وتوسمها ان كان ثمة مشروع فيجب أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل ، فاذا انقضت مدة الستة أشهر دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها أو رفضها والتعديلات التي ترى ادخالها اعتبر الطلب مقبولا ، كذلك يعتبر الطلب مقبولا اذا انقضى الشهر المشار اليه في الفقرة الثانية دون أن يبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قد أوجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تقوم بفحص الطلب الذي يقدم اليها في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب ، وهي المدة التي قرر المشرع أنها كافية لتقوم السلطة المختصة بفحص الطلب ودراسته وعرضه على جهات الاختصاص الاخرى التي يتعين الرجوع اليها في أمر التقسيم أو التخطيط ، ويكون عليها أن توافق على الطلب خلال هذه المدة أو ترفضه رفضا مسببا ، فاذا بدا لها ان تجرى تصحيحا أو تعديلا في الرسم أو في قائمة الشروط لكي تجعلها مطابقة لأحكام القانون ، وقام أصحاب الشأن بذلك فيكون عليها أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل ، وحتى لا يترك الشارع أصحاب التقسيم ومصلحهم المشروعة تحت رحمة الادارة فقد أقام قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا اذا انقضت الستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أو انقضى شهر من تاريخ قبول التعديل دون أن تقوم السلطة المختصة بإبلاغ أصحاب الشأن باعتراضاتها أو رفضها أو التعديلات التي ترى

ادخالها على المشروع ، وهذه القرينة القانونية القائمة على قوات المهلة دون اخطار بالرفض المسبب أو الاعتراض أو طلب التعديل وبدون أن يكون السكوت سببه التواطؤ أو الغش الذي يبطل بكل التصرفات ، وعندما لا يكون الترخيص مخالفا بحالته للنظام العام كان يكون مهددا للصحة العامة أو للسلامة العامة للمواطنين في تاريخ اعتباره مقبولا ولا يجوز أيضا اثبات عكسها بمقولة أن الطلب كان غير مستوف أو أن الأخير كان محل بحث بين الجهات المعنية ، ذلك أن عدم استيفاء الطلب أو إجراء المزيد من البحوث يجب أن يتمحض خلال الاجل عن رفض صريح مسبقا أو طلب تعديل يخطر به أصحاب الشأن حتى لا يكون لهم التمسك باقبول الضمى القائم على قوات الاجل دون اخطار ، اذا بدون اخطار لأصحاب الشأن فإن الميعاد المقرر في النص يسرى وذلك لأنه من غير المتصور أن تظل الأوراق حبيسة الإدارة أو يجرى تداولها بين المكاتب والادارات بحجة البحث والدراسة ، ويكون في ذلك حجة على أصحاب الشأن لتعطيل حكم النص الذي بنى حكمه على حماية مصالح المواطنين الأفراد وهي ذاتها التي يتمثل في مجموعها بالنسبة لسكافة المواطنين الآخرين في الدولة المصلحة العامة في معناها الواقعي والوجودي في زمان محدد فالمصلحة العامة التي يتعين أن تكون غاية كل تشريع وكل تصرف من السلطة العامة ليست عينا مجردا أو قصورا شخصا وإنما هي في حقيقتها واقع مجموع الصوالم الفردية للمشروع في تاريخ معين بالمعنى الواقعي ومجموع هذه الصوالم الفردية على امتداد الزمان بالمعنى المجرد ولا يسوغ بناء على ذلك للإدارة العامة اهدار هذا المصالح الفردى المشروع الذى في مجموعه بالنسبة لجميع الافراد في لحظة محددة هو المصالح العام كما لا يتصور ان يهدر بالافتعال في تفسير النصوص انصالح القومى العام وبالوجه المتخصص الذى تستهدفه في أحوال محددة بخالفة ذاك للأحوال العامة التى قررها الدستور لغايات عامة للالتزام بالشرعية وسيادة القانون من جميع سلطات الدولة وكذلك للمقاصد العامة لتشريع الوضعى وأصول تفسيره من جهة أخرى والقول بغير ذلك يجعل

من حكم النص الى الصوالح الفردية المشروعة التى تقتضى الصالح العام حمايتها لغوا لا طائل منه طالما أن السلطة المختصة تستطيع حبس الأوراق والطلبات للمدد التى تراها بحجة عدم استيفاء الأوراق أو اجراء الدراسات ومن ثم فانه صحيح حكم القانون بناء على أصول التفسير الذى تقتضيه الصالح العام ثم لا يسوغ للإدارة الاحتجاج بذلك الا اذا خرج هذا الأمر الى العلانية وأخطر به أصحاب الشأن حتى يقومون باستيفاء الأوراق أو اجراء التعديلات المطلوبة ، ويتقدموا سواء للجهة الادارية ذاتها وللسلطة الرئاسية بما يحقق دفاعهم المشروع عن مصالحهم ، ويلتجئوا الى القضاء على بينة من موقف الادارة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم كانوا قد تقدموا بمشروع التقسيم محل الدعاى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٩ ولم تبد السلطة القائمة على أمر التنظيم موافقتها أو رفضها للمشروع خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أى حتى ١٩٧٨/١/٨ ، كما أنها لم تخطر اطعون ضدهم خلال هذه المدة بأية تعديلات رأت ادخالها على مشروع التقسيم ، ولما كان الثابت أيضا أن مشروع التقسيم ليس به ثمة مخالفات لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ولا لاحكام القوانين الاخرى واللوائح الخاصة بانتخطيط والزراعة التى كانت سارية فى ذلك الوقت وحتى اكتمال مدة الشهور الستة ، فمن ثم يكون هذا المشروع مقبولا بقوة القانون اعتبارا من ١٩٧٨/١/٨ ، ولا يسوغ فى هذا المقام الاحتجاج بنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٢ أى بعد اكتمال مدة الستة أشهر ، وهو تعديل حظر البناء فى الأرض الزراعية على وجه مطلق بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، فى حين أن النص الذى كان قائما وقت تقديم مشروع التقسيم واكمال المدة كان يستثنى عن هذا الحظر الاراضى الزراعية التى تقع داخل كردون المدن لأن مثل هذا القول يعنى سريان أحكام المادة ١٠٧ مكرر معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بأثر رجعى على وقائع ومراكز قانونية

اكتملت قبل صدوره ، واذا كانت الجهة الادارية قد رأت الاستناد الى حكم هذا النص وانه يبرر لها الامتناع عن الموافقة على مشروع التقسيم تأسيسا على أن الطلب كان غير مستوف عند تقديمه أو انه كان موضع بحث بين الادارات المعنية ، فان ذلك لا يستقيم مع ما هو ثابت أن الطلب أصبح في ١٩٧٨/١/٨ مقبولا بقوة القانون لعدم اخطار أصحابه باعتراضاتها التي أثارها فقط بمناسبة الدعوى ، وهي اعتراضات ثابتة يتعين كما أوضح الحكم المطعون فيه ان لا أساس لها من الواقع ، بل أن الاوراق المقدمة من الادارة تدحضها وتخالفها وتتفنيها ولو صح ما تقول به الادارة فكيف ساع لها ان تعرض أمر هذا التقسيم وغيره من التقاسيم في ذات المنطقة على مجلس محلي مدينة دمياط بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ حيث تمت الموافقة عليه في ضوء ما عرضته الادارة من أن المشروع ليس به ما يخالف أحكام القوانين واللوائح السارية في ذلك الوقت ، وهي موافقة تلاها المرض على مجلس محلي مركز دمياط الذي وافق عليه بدوره بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ وقد تأكد ذلك بما سلكته جهة الادارة واتخذته من خطوات تالية انتهت جميعها الى الموافقة النهائية على مشروع التقسيم وصدور قرار رئيس مجلس مدينة دمياط باعتماده ، وقد تم نشر هذا القرار بالوقائع المصرية تحت رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨١ بالعدد رقم ٢٢٩ في ١٩٨١/١٠/٣ ، ذلك القرار الذي قام محافظ دمياط بالفائه بالقرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ ، وليس لعب في اجراءات مشروع التقسيم أو قصور أو نقص في مستنداته أو مخالفات منسوبة اليه ، بل لأن رئيس المدينة الذي أصدره لم يكن مفوضا في اصداره ، ولا يجوز على أي حال أن يتحمل أصحاب الشأن مخبة تراخي الجهة القائمة على أمر التنظيم في اتخاذ الاجراءات أو ارتكابها لمخالفات التي تتعلق بممارستها لصلاحياتها واختصاصاتها بما أدى الى تأخر اعتماد مشروع التقسيم حتى لحقه الاثر المباشر لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٢ بتعديل نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة التي حظرت البناء في الارض الزراعية

خارج وداخل كرحون المدن بدون موافقة الزراعة ، لأن الثابت كما سلف البيان أن مشروع التقسيم محل الطعن قد أصبح مقبولا ومعتمدا بقوة القانون اعتبارا من ١٩٧٨/١/٨ ولا تسرى أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر من ثم على الأرض محل التقسيم المعتمد بقوة القانون بذات مواعيد الاعتراض عليه لما تعلق به حق أصحابها من مركز ذاتي لا يسوغ المساس به أو اهداره الا بنص صريح من القانون آنف الذكر يقرر ذلك بأثر يرجع الى تاريخ تحقق هذا المركز الذاتي لذوى الشأن في الأرض المذكورة وبناء على ذلك جميعه فإنه كان يتعين قانونا على الجهة الادارية أن تصدر بالحكم والضرورة قرارا باعتبار التقسيم معتمد بقوة القانون وامتناعا دون مبرر من الواقع أو القانون عن اعتبار التقسيم معتمدا بقوة القانون واصدار قرار بذلك يعد قرارا سلبيا غير مشروع من هذه الجهة واجب الالغاء نزولا عن الشرعية وسيادة القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا النظر وقضى بالغاء قرار السلطة المختصة انسلبى بالامتناع عن اعتماد مشروع التقسيم المقدم من المطعون ضدهم ، فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع أو صحيح القانون حرى بالرفض .

(طعن رقم ٣٠٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

في تطبيق المادتين الرابعة والعاشره من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا يستلزم في طلب رخصة البناء ان يكون صادرا من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب — لا مدعاه لأن تستغرق جهة الترخيص في البحث والتحرى لأسانيد الملكية ومستنداتهما بما يترتب عليه أن تستطيل معه اجراءات فحص طلب الترخيص والبت في منحه أو رفض الطلب وذلك طالما أن طلب الترخيص لا تتوره عيوب جوهرية ظاهرة أو منازعات جادة

تنبيه عن أن لطالب الترخيص لا حق له قانونا في البناء على الأرض — إذا ما باشرت الادارة المختصة اختصاصها في فحص أوراق ومستندات طلب الترخيص ، واستندت الى ما يبين من ظاهر هذه الأوراق من عدم وجود ما يمنع قانونا من منح الترخيص لطالبيه دون افعال أو انحراف فانها تكون قد عملت حكم القانون في اصدار موافقتها على منح الترخيص ولا يعطور في هذه الحالة قرارها ما يدعى لوقف تنفيذه .

الحكمة : ومن حيث أن المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيمها أو تعليقها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها ... الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى ... ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الاعمال المشار اليها بالفقرة الاولى الا اذا كانت مطابقة لاحكام هذا القانون ومتفقة مع الاصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية .. » .

وتنص المادة العاشرة منه على أن « يكون طالب الترخيص مسؤولا عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الارض الميينة في طلب الترخيص ، وفي جميع الاحوال لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بهذه الأرض » .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة في تطبيق النصوص المتقدمة على أن القانون لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون صادر عن مالك الأرض التى ينصب عليها الطلب ، ما دام أن الترخيص بالبناء يصدر تحت مسئولية طالبيه ولا يمس بحال حقوق الملكية أو الانتفاع أو الايجار لذوى الشأن المتعلقة بالأرض وذلك لأن الترخيص يستهدف في حقيقته كفالة تنفيذ المبادئ والقواعد الخاصة بالنظام العام للمباني أى مطابقة مشروع البناء وتصميمه وتنفيذه لاحكام واشتراطات تنظيم

الجباني ومخططات المدن وما يقترن بذاك من الأسس والاصول والقواعد الفنية ، ولا ينال الترخيص على أى وجه من حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالملكية الخاصة بالأرض أو المبنى والتي لم يشرع الترخيص أو يشترط أو ينظم صدور له لاثباته ويبقى دوما لكل صاحب الشأن مالكا كان أو منتقعا أو مستأجرا أن يلجأ الى ما يراه محققا لمصلحته من الوسائل والاجراءات القانونية والقضائية التى تؤكد حقه وتحميه من التعدى عليه . ومن ثم فلا مدعاة لأن تستغرق جهة الترخيص فى البحث والتحرى لأسانيد الملكية ومستنداتهما بما يترتب عليه — أن تستطيل معه اجراءات فحص طلب الترخيص والبت فى منعه أو رفض المطالبة وذلك طالما أن طلب الترخيص لا تعتوره عيوب جوهرية ظاهرة أو منازعات جادة تنبىء عن أن لطلب الترخيص لا حق له قانونا فى البناء على الأرض ، كذلك فانه اذا ما باشرت الادارة المختصة اختصاصها فى فحص أوراق ومستندات طلب الترخيص ، واستندت الى ما يبين من ظاهر هذه الاوراق — من عدم وجود ما يمنح قانونا من منح الترخيص لطلبه دون اهمال أو انحراف فانها تكون قد أعملت حكم القانون فى اصدار موافقتها على منح الترخيص ولا يمتور فى هذه الحالة قرارها ما يدعو لموقف تنفيذه .

(طعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٦)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

المواد ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء مفادها — المشرع قد أوجب على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه — انقضاء تلك المدة دون البت فى الطلب أو اعلان طالب الترخيص لاستيفاء ما ترى جهة الادارة لزوم استيفائه بمطابقة موافقه على طلب الترخيص — قد أقام

المشروع قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا اذا انتضى اليماد المقرر من تاريخ تقديم الطلب دون أن تقوم جهة الادارة بإبلاغ طالب الترخيص بالاعتراض عليه أو ضرورة استيفاء بيانات أو مرفقات لازمة لاستصداره - الحكمة من هذه القرينة القانونية حتى لا يترك طالبي الترخيص مصالحهم المشروعة تحت رحمة الادارة - لا تجوز الادعاء من جانب الادارة بأنها تستهدف تحقيق المصالح العام حينما تهدر المصالح الفردية المشروعة التي جطها الدستور ضمن غاياته العامة - طالما لم يقف في وجه القرينة القانونية التي وضعها المشرع لصالح الأفراد ما يحول دون قيامها فإنه ينبغي أعمال هذه القرينة واحترامها وتنفيذ أثرها من جانب الادارة - أن نكثت جهة الادارة عن أداء واجبها وجب القضاء بالزامها بأعمال مقتضاهما - هذه القرينة القانونية لا يكمل كيانها الا اذا ثبت أن طلب الترخيص كان موافقا لمصحيح حكم القانون مستوفيا لكل ما تطلب القانون من شروط .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ينص في المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على سستين يوما من تاريخ تقديمه .» واذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام هذا القانون ولائحته والقرارات المنفذة له قامت باصدار الترخيص .» أما اذا رأت تلك الجهة وجوب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات أو ادخال تعديلات أو تصحيحات في الرسومات ، أعلن الطالب بذلك بكتاب موصى عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويتم البت في هذه الحالة في طلبه الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات أو الموافقات المطلوبة أو تقديم الرسومات المحلة .» .

وينص القانون المذكور في المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدد المحددة للبت فيه ، دون قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصحيحات على الرسومات ، ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ... » وكان هذا القانون ينص في المادة (٨) قبل تعديلها على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر الا بعد ان يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين »

ومن حيث ان مقتضى هذه النصوص ان المشرع قد أوجب على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته وألبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وقد اعتبر المشرع انقضاء تلك المدة دون البت في الطلب أو اعلان طالب الترخيص لاستيفاء ما ترى جهة الادارة لزوم استيفائه بمثابة موافقة على طلب الترخيص .

ومن حيث أن مؤدى ذلك ان المشرع قد قدر ان مدة ستين يوما هي مدة كافية لتقوم جهة الادارة بفحص الطلب ودراسته وعرضه على جهات الاختصاص ذات الارتباط بالموضوع والتي يتعين الرجوع اليها في شأن اصدار الترخيص ، بحيث يكون على جهة الادارة ان توافق على الطلب خلال هذه المدة أو ترفضه رفضا مسببا ، فاذا بدا لها ان تطلب ممن يقدم الطلب بعض الاستيفاءات كان لها ان تطلبها خلال الاجل الذي حدده القانون وهو ثلاثون يوما من تاريخ تقديم الطلب وان تطلبها بالاسلوب الذي حدده القانون كذلك وهو ارسالها بكتاب موحي عليه حتى يكون هناك

وسيلة لاثبات اخذ الاجراء واثبت تاريخ اتخاذ تكون الفيصل عند الحكم بين الطرفين أمام القضاء .

ومن حيث أن المخرج قد وضع هذه الضوابط في صورة مواعيد واجراءات محددة حتى لا يترك طلبة الترخيص مصالحهم المشروعة تحت رحمة الإدارة ، ولذلك فقد أقام قريفة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا اذا انقضى الميعاد المقرر من تاريخ تقديم الطلب دون أن تقوم جهة الإدارة بإبلاغ طالب الترخيص بالاعتراض عليه أو ضرورة استيفاء بيانات أو مرفقات لازمة لاستصداره . ذلك إن استيفاء الطلب من جانب الجهات ذات الاتصال أو لجراء المزيد من البحث ، يجب أن يتمخض خلال التأجيل المقرر عن رفض صريح مسبب أو طلب استيفاء صريح وفقا للاجراء المقرر . وفي الميعاد المحدد ، إذا نه بغير ذلك الالتزام الحقيقي بما حدده المشرع من مواعيد واجراءات يمكن أن تظل الاوراق حبيسة الادراج أو متداولة ببرقراطيا بين المكاتب بحجة البحث والاستقصاء وهي لسبب أو لآخر مؤذية الى تعطيل مصالح المواطنين أصحاب هذه الطلبات وبالتالي تتازم مشكلة الاسكان التي تعاني منها الغالبية العظمى من أبناء مصر الآن ولا يفوت المحكمة ان تبين ان المصلحة العامة هي التي تمثل بذاتها وفي مجموعها بالنسبة لمكانة المواطنين في الدولة المصلحة العامة في معناه الواقعي في زمن بذاته ذلك ان الغاية العامة من المجتمع الانساني للأفراد منذ حضارات فجر التاريخ وأقدمها حضارة مصر القديمة العريقة هو الحفاظ على الصالح الفردية الحقيقية للأغلبية العظمى من المواطنين والتي تتمثل في توفير الأمن والعدالة والسلامة والاستقرار والاشباع المستمر لاحتياجاتهم الأساسية على سبيل التضامن والتعاون فيما بينهم ، وما زالت هذه الغاية العامة من المجتمع البشري في صورة الدولة الحديثة وبما هو ثابت في الاعلانات المختلفة لحقوق الإنسان وهذا هو ذاته ما تنص عليه صراحة أحكام الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ فيها تضمينه منصوص عن الدولة أو المجموعات الأساسية للمجتمع

(الباب الأول والباب الثاني) سواء الاجتماعية والخلقية أو الاقتصادية أو ما على بافراده بنصوص خاصة كالحریات والحقوق والواجبات العامة (الباب الثالث) وما انطوى عليه الباب الرابع من سيادة القانون وتنظيمها كأساس الحكم في الدولة في المواد (٦٤ - ٧٢) ومن ثم فان للمصلحة العامة التي يتعين أن تكون غاية كل تشريع وكل إجراء إداري ليست مجرد غايات مثالية وغير واقعية أو معنى مجرداً تصوراً شخصياً وذاتياً سواء المواطن بذاته أو الموظف عمومى يباشر السلطة العامة خدمة للشعب أيا كان موقعه أو مستواه الإداري وإنما هي في حقيقتها أمر موضوعي عام وإن انبثق من صوالح المواطنين الأفراد ولكن تحديدها مجموع واقع الصوالح الفردية المشروعة في مجموعها في وقت معين ومجموع هذه الصوالح المشروعة على امتداد الزمان .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه لايجوز الادعاء من جانب جهة الإدارة بأنها تستهدف تحقيق الصالح العام حينما تهدر الصوالح الفردية المشروعة التي استهدفتها حمايتها المقاصد المسماة للتشريع الوضعي بل وجعلها الدستور ضمن غاياته العامة وبصفة خاصة عندما تهمل أو تهدر احترام أحكام التصرف الصريحة الاجرائية والموضوعية التي قصد بها المشرع عدم تعليق مصالح المواطنين في حالات الترخيص الإداري المسبق لفترات طويلة من الزمان دون مبرر .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أنه طالما لم يقف في وجه القرينة القانونية التي وضعها الشارع لصالح الأفراد - ليعتني لهم مباشرة حقهم الطبيعي والمشروع في الاسهام في اشباع حاجات المواطنين ما يحول دون قيامها - مستوفية شرائطها ، مستكملة مقوماتها وإذا ما انتفى في ذات الوقت كل شأن في قيام غش أو تدليس من جانب طالبي الترخيص ، لأن الغش كما هو مقرر يفسد كل شيء فإنه ينبغي أعمال هذه القرينة واحترامها وتنفيذ أثرها ومقتضاها من جانب جهة الإدارة فان هي نكلت

رغم ذلك عن أداء واجبها في احترام المشروعية وحقوق الافراد وحريتهم الطبيعية في الاسهام بنشاطهم في توفير حاجاتهم الأساسية وحاجات مواطنيهم وجب القضاء بالزامها بأعمال مقتضاها .

ومن حيث أن القرينة القانونية التي أقامها الشارع على انقضاء أجل معين من تاريخ تقديم طلب الترخيص لا يكتمل كيانها الا اذا ما ثبت أن طلب الترخيص مأن موافقا لصحيح حكم القانون ، مستوفيا لكل ما تطلبه القانون من شرائط .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٦/١٥)

الفرع الرابع

شروط الترخيص الضمنى

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

المادة (٧) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - الترخيص الضمنى بشـوات المدة المحددة يلزم لقياسه أن يكون طلب الترخيص مطابقا وملائما بجميع الشروط والأوضاع والضمانات المقررة - إذا اشتمل الطلب على استثناء ما من بعض الشروط الواجب توافرها وكان القانون أو لائحته التنفيذية قد نظما كيفية وشرائط أعمال هذا الاستثناء لى ينتج اثره - سكوت الجهة الإدارية عن عدم أعمال سلطاتها فى النظر فى الاستثناء لا ينتج اثرا يجوز لصاحب الشأن أن يتمسك به - الاعفاء من بعض الشروط الواجب توافرها فى ترخيص البناء يتطلب العرض على لجنة الاعفاءات التى تضع شروطا بديلة تحقق الصالح العام - فى حالة الموافقة على طلب الاعفاء وأن يعرض قرارها على وزير الاسكان الذى له التصديق عليه أو رفضه .

المحكمة : ومن حيث أنه لا وجه لما تتمسك به الطاعنة (جمعية الحائش من رمضان) (الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٣٣ ق) من أنه كان يتعين صدور الترخيص فى ميعاد أقصاه ١٠/٨/١٩٧٩ وأنه ازاء عدم صدور ترخيص صريح فى الميعاد فقد اعتبرت أنه صدر لها ترخيص ضمنى بالمبنى المطلوب واستمرت فى تنفيذ المشروع بالكامل حتى وضلت أعمال المبانى الى الدور السادس والعشرين ذلك أن مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها سلفا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يلزم لقيام الترخيص الضمنى بقوات المدة

المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون وملتزمًا بأحكامه فقد جرت عبارة المادة السابعة بأنه في حالة الترخيص الضمني يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، والثابت من الأوراق أن طلب الترخيص الذى كان مقدما من الجمعية كان يتجاوز حدود الارتفاع المقرر ، وبالتالي فقد كان من الطبيعى والضرورى وفقا للطبيعة القانونية لنظام التراخيص الادارية وبصفة خاصة فيما يتضمنه من استثناء وخروجا على القواعد العادية المنظمة للبناء أن يصدر الترخيص واضحا وصريحا وقاطعا ولا يفترض أن يكون ضمنيا واشتراط القانون للترخيص للأفراد بتصرف أو عمل ما يجعل للادارة سلطة المنح أو المنع لهذا الترخيص وفقا لمدى تحقيق الشروط التى اقتضاها القانون وبصعب ما يقتضيه المصالح العام ويجعل من مسؤوليتها التحقق من توافر الشروط اللازمة طبقا للقانون لتحقيق المصالح العام من اجابة الترخيص ولا يسوغ في نظام الترخيص الادارى افتراض ارادة للادارة ضمنا ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك ويكون هذا من باب أولى اذا كانت لها سلطة الاستثناء من الشروط والأوضاع المعتادة في البناء لأسباب تبرر ذلك للمصالح العام وبالتالي يتمين الحصول على موافقة صريحة باستثناء الارتفاع الوارد في طلب الترخيص من الجهات المختصة قانونا وعلى النحو الذى حدده القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ووفقا للإجراءات التى تضمنتها المادة ٣٠ من هذا القانون ، ذلك أن اعمال آثار قرينة سكوت الجهة الادارية لا يتأتى الا اذا كان طلب الترخيص أساسا مطابقا لكافة الشروط والأوضاع والضمانات المقررة وملتزمًا بها ، وليس من شك في أن الاعفاء من شرط جوهرى لاصدار الترخيص - مثل شرط عدم تجاوز الارتفاع - لا يمكن إلا أن يكون صريحا وصادرا على النحو المرسوم له قانونا ، فإذا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن اعفاء المبنى - محل النزاع المائل - من قيود الارتفاع يستوجب عرضه على لجنة مختصة مشكلة تشكيلا حددته المادة

٣٠ من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأن قراراتها تعرض على وزير الاسكان والتعمير الذي يصدر قرارا بالاعفاء الشروط البديلة التي تحقق المصالح العام ومن ثم فان موافقة المجلس المحلي لمصر الجديدة على اعفاء المبنى هو لا تعدو الا أن تكون اقتراحا بالموافقة يوضع تحت نظر صاحب الاختصاص في اصدار موافقته النهائية ، وان مرجع الأمر في النهاية الى قرار يصدر من وزير الاسكان بعد موافقة اللجنة المختصة بذلك ، ومن ثم فان فوات مدة الستين يوما دون صدور الترخيص المتضمن استثناء من قواعد الارتفاع لا يمكن حمله على أنه ترخيص ضمني بإقامة الأعمال المطلوب الترخيص بإقامتها دون نص صريح في القانون يقرر ذلك ولا يمكن النظر اليه على أنه يتضمن موافقة ضمنية من صاحب الاختصاص بالاعفاء من الارتفاع الواجب عدم تجاوزه ، ذلك أنه من ناحية الاعفاء أو الاستثناء من بعض الشروط المطلوبة قانونا أمر لا يمكن اغتراضه بفوات مدة محددة دون نص صريح يقرره في القانون ، ومن ناحية أخرى فان الترخيص الضمني — على النحو الذي عنته المادة السابعة المشار اليها وعلى النحو الذي أشرنا اليه سلفا — قائم أساسا على أن يكون طالب لترخيص مطابقا للقانون وملتزما بجميع الشروط والاوزاع والضمانات المقررة ، فاذا اشتمل الطلب على استثناء ما من بعض الشروط الواجب توافرها وكان القانون أو لائحته التنفيذية قد نظما كيفية وشروط هذا الاستثناء لكي ينتج أثره فان سكوت الجهة الادارية عن عدم اعمال سلطتها في النظر في الاستثناء لا ينتج أثرا يجوز لصاحب الشأن أن يتمسك به ، ولما كان الاعفاء من بعض الشروط الواجب توافرها في ترخيص البناء يتطلب العرض على لجنة الاعفاءات التي تضع شروطا بديلة تحقق المصالح العام — في حالة الموافقة على طلب الاعفاء — وأن قرارها يعرض على وزير الاسكان الذي له التصديق عليه أو رفضه ، فان عدم صدور مثل هذا القرار لصالح الجمعية الطاعنة يعني عدم الموافقة على اعفائها من قيد الارتفاع ولا يمكن النظر الى فوات المدة المنصوص عليها في المادة السابعة على أنها ترخيص ضمني بإقامة البناء

استثناء من قواعد الارتفاع ويخلص من كل ذلك الى أن الترخيص الذي يعول عليه في المنازعة الماثلة هو الذي صدر بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٨ برقم ١١٣ لسنة ١٩٧٨ والذي بمقتضاه يرخص بالبناء « بدروم ودورين وستة أدوار متكررة » .

(ظعن رقم ٩٦١ ، ٩٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٥٥) .

المبدأ :

المادتان ٤ و ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ القيام بإنشاء مبان أو أعمال أو تغطية أو هدم أو أى عمل مما نعت عليه المادة الرابعة المشار اليها يستوجب ضرورة الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة - اعتبر المشرع انقضاء المدة المحددة للبث في طلب الترخيص دون صدور قرار في ذلك الطلب بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص - شرط ذلك - التزام طالب الترخيص بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية - استثنى المشرع من ذلك حالة طلب الترخيص بالتغطية فقد حظر الموافقة عليه صراحة أو ضمناً الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها - العبرة في ذلك تكون بالرسومات الانشائية السابق تقديمها والترخيص الأول - عدم وجود تلك الرسومات لسبب أو لآخر لا يمنع الجهة الادارية المختصة من النظر في طلب الترخيص بالتغطية - القيام بذلك هو واجب حتى يتبين على الجهة الادارية القيام به قبل البث في طلب الترخيص بالتغطية - حينما تصدر الجهة الادارية هذا القرار تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ في شأن توجيه

وتنظيم أعمال البناء والمعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٠ ينص في المادة الرابعة منه على أن « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيطات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة « » .

ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية « ... » .

وتنص لمادة السابعة من القانون المشار اليه على أنه « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو المواصفات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ، ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له » .

ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القيام بانشاء مبان أو اعمال

أو تعليية أو هدم ، أو أى عمل مما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ المشار اليه يستوجب ضرورة الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة ، وأن المشرع ولئن اعتبر انقضاء المدة المحددة للبث في الترخيص دون صدور قرار ما في ذلك الطلب ، بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص ، بشرط التزام طالب الترخيص بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المصادرة تنفيذا له ، ولئن كان ذلك الا انه استثنى من ذلك حالة طلب الترخيص بالتعليية فقد حذر الموافقة عليه - صراحة أو ضمنا - الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب الترخيص بها ، وأن العبرة في ذلك تكون بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ، وأبان المشرع عن تشدده في امتداد الترخيص بالتعليية ليس بما تقدم فحسب ، ولكن أيضا بما نص عليه من أنه حتى لو كانت قواعد الارتفاع المعمول بها تسمح بالتعليية ، الا أن ذلك لا يخل بضرورة توافر شرط « تحمل الهيكل الانشائي للبناء وأساساته المتعليية » ، ومن ناحية أخرى فانه ولئن كان المشرع أفصح بما لا يدع مجالا للشك عن أن مرجع الأمر في مدى تحمل الهيكل الانشائي للمبنى للتعليية يكون بالالتزام بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ، الا أن عدم وجود تلك الرسومات - لسبب أو لآخر - لا يمنع الجهة الادارية المختصة من النظر في طلب الترخيص بالتعليية والتأكد من أن أساسات الهيكل الانشائي للبناء المطلوب تعلييته تتحمل التعليية ، وذلك من خلال ما لديها من أجهزة فنية متخصصة ، أو من خلال التقارير الهندسية التي يضعها الخبراء المتخصصون بناء على طلبها ، أو تلك التي يقدمها ذوو الشأن وأن القيام بذلك هو واجب حتمى يتعين على الجهة الادارية القيام به قبل البث في طلب الترخيص بالتعليية ، لكى يكون قرارها الصادر في هذا الشأن مطابقا لحكم القانون ، وهي حينما تصدر ذلك القرار تكون خاضعة - بلا شك - لرقابة القضاء الادارى الذى له أن يتحقق مما اذا كان القرار صدر صحيحا ومشروعا .

وما إذا كان مستخلصا استخلاصا سائما من أصول موجودة فعلا وتنتجه
ماديا وقانونيا .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم كله فالثابت من الأوراق — بادية
دئ بدء — أن الرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول
لبناء العقار محل التعلية لم تكن موجودة تحت نظير الجهة الادارية
المختصة عند البت في طلب ترخيص بالتعلية ، وأن ملف الترخيص
رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ المودع بملف الدعوى التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه لم تتضمن تلك الرسومات الانشائية ، ومن ثم فإنه كان من
الواجب حثيثا على الجهة الادارية مانحة الترخيص — قبل اصدارها
له — أن تتحقق بشكل جاد وباجراءات فنية دقيقة من توافر شرط تحمل
الهيكل الانشائي للعقار — المطلوب تعليته — وأساساته للتعلية المطلوب
الترخيص بها ، ذلك أن ملف الترخيص المشار اليه يشير بوضوح الى أن
الجهة مانحة الترخيص اعتمدت فقط على « المعاينة » التى قام بها بعض
مهندسى الحى للعقار المشار اليه ، والتى بناء عليها صدر الترخيص
رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ ، وأن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن
ثمة تقارير فنية هندسية كانت تحت بصر الجهة الادارية ابان اصدارها
للترخيص ، غير مستخلص من أصول سائنة تنتجه ، ذلك أن تلك التقارير
التى أشار اليها للحكم كانت مودعة بملف ترخيص سبق للمطعون ضده أن
تقدم به برقم ١٩٧٨/٥٧٩ وتم رفضه ، وأن الملف المشار اليه لم يكن
قحت نظر المهندسين المختصين باتخاذ الاجراءات الفنية الدقيقة لفحص
طلب ترخيص التعلية الجديدة ، كما لم يكن تحت نظر السلطة التى أصدرت
الترخيص مما كان منثار لتحقيق أجرته النيابة الادارية المختصة مع بعض
مهندسى الادارة الهندسية بحى وسط الاسكندرية ، الذين شاركوا في
اصدار الترخيص رقم ٢٥١/١٩٨٧ ، ومن ناحية أخرى فإن الترخيص
المشار اليه ورد خلوا منه أوصت به تلك التقارير الفنية الهندسية بشأن
ما يجب على الملك اتباعه قبل قيامه بعملية العقار .

ومن حيث أن ثمة تقريراً فنياً هندسياً أعدته اللجنة الاستشارية بمحافظة الاسكندرية بناء على طلب رئيس حي وسط الكائن به العقار — عن حالة العقار المشار اليه وعن مدى تحمله لاقامة أدوار اضافية ووقع التقرير الدكتور مهندس ٠٠٠ في ١٩٧٩/٩/٣ ، وبعد أن استعرض التقرير وحُف العقار وما أسفرت عنه المعاينة له ، والتقارير الهندسية التي قدمت بشأنه خلص الى التوصيات التالية :

أولاً : يسمح للمالك بإجراء تغطية دور واحد بعد ازالة غرف السطح وازالة دكة السطوح وازالة دفرة السطوح وبناء القواطع من فوق « ضفاف » والحوائط الحاملة سمك طوبة — ثانياً : يسمح للمالك بإجراء تغطية دورين بعد تقوية الأعمدة ٤ ، ٨ من الدور الأول حتى الدور الثالث وازالة ما سبق ذكره في البند أولاً وكذلك طريقة البناء ٠٠٠ ثالثاً : لا يسمح للمالك بتغطية ثلاث أدوار حيث سيؤدى ذلك الى زيادة جهد التربة وزيادة كبيرة وسيؤدى الى هبوط أساسات العقار ٠٠٠

ومن حيث أنه كان يتعين على الجهة الادارية وهي بصدد اتخاذ إجراءات الترخيص لتغطية العقار مثل النزاع أن تسلك مسلك الحيطة والتبصير والحذر — قبل اصدار قرارها بالترخيص — خاصة وأن الرسومات الانشائية للعقار لم تكن تحت نظرها ، مما كان يوجب عليها أنرجوع الى التقارير الفنية والهندسية السابق وضعها عن العقار المذكور والمحفوظة بمكتب العقار ، أو على الأقل كان يتعين — أمام الادعاء بأن ملف الترخيص السابق للتغطية لم يكن تحت نظر المختصين رغم ما ينبىء به ذلك من عدم الدقة عند استصدار القرار أن تقوم الادارة باتخاذ الاجراءات الفنية الدقيقة التي تكفل لها التأكد من سلامة العقار وتحمل هيكله الانشائي وأساساته للتغطية خاصة وأن تاريخ بناء العقار (عام ١٩٢٣) يفرض عليها ذلك ، وما كان يجدر بها أن تعتمد على « معاينة » احدى مهندسات الصى أو على تقرير مهندسى أعده — بناء على طلب طالب الترخيص — أحد المهندسين الاستشاريين .

ومن حيث أن مدير عام الادارات الهندسية بحى وسط أعد مذكرة بخصوص المقار مطل النزاع والترخيص رقم ١٩٨٧/٢٥١ الصادر بشأن تمليطه ، جاء بها أن الترخيص المثار اليه صدر بالمخالفة للقانون وأن المقار لا يتحمل التعلية المطلوبة وأن المالك (المطعون ضده) أخفى معلومات بشأن رفض طلب ترخيص سابق ولم يلتزم بتنفيذ اقتراحات المهندسين الاستشاريين بخصوص اتخاذ الاحتياطات اللازمة - قبل التعلية - من تدعيم للهيكال الخرساني للمقار وتقوية للأعمدة ، وانتهت المذكرة إلى طلب إلغاء الترخيص ، وفعلًا أصدر حى وسط القرار رقم ٢٣٢/٩ لسنة ١٩٨٨ بإلغاء الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ .

ومن حيث أن الترخيص - بوجه عام - هو تصرف ادارى ينشأ بالقرار الصادر بمنحه ، ويخول المرخص له مجرد مزية وقتية يرتبط حقه فى التمتع بها وجودا وعدما بأوضاع وظروف وشروط على تغييرها أو انقضاءها أو الاخلال بها أو مخالفتها جواز تعديل أوصاف هذه المزية أو سقوط الحق فيها بتخلف شرط الصلاحية للاستمرار فى الانتفاع بها أو زوال أسباب منحها أو انقضاء الأجل المحدد لها أو تطلب المصلحة العامة انهاءها ، وهو بهذا يفترق عن القرار الادارى الذى يكتسب - ولو خاطئًا - حصانة تعصمه من السحب أو الالغاء متى صار نهائيا بمعنى وقت مأموم واستقر به مركز قانونى بحيث لا يجوز الرجوع فيه أو المساس به .

ومن جهة أن التراخيص التى تصدرها الجهة الادارية اعمالا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وخاصة التراخيص بالبناء أو التراخيص بالتعلية ، تستهدف أصلا مطابقة المشروع المطلوب الترخيص به لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما الى ذلك، وما يقترن بهذا كله من الأحوال والقواعد الفنية التى يتعين على صاحب الترخيص مراعاتها ، وتبعًا لذلك ولازمه فلا يجوز غل يد الجهة الادارية عن رفض منح الترخيص ابتداء أو تعديل

أو إلغاء ترخيص سبق أن وافقت عليه ، إذا ما ثبت لها أن طلب الترخيص شليقه الشكوك أو تعتوره عيوب من شأنها أن تنفى عن طالب الترخيص أو من تم منحه الترخيص وجه الإحقية فى الاستئثار به والتمسك بحقه فيه .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم كله — وعلى ضوء ما هو ثابت من الأوراق — فإن الترخيص الذى صدر للمطعون ضده رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ بتغطية العقار الكائن بشارع سعد زغلول بحى وسط الاسكندرية ، صدر مشوبا بعيب جوهري بفقدانه الاشتراطات اللازم توافرها فى العقار المطلوب الترخيص بتعليقه ، وعلى الأخص تنفيذ ما أوصت به اللجنة الاستشارية لمحافظة الموقع من الدكتور ... كشرط أساسى للتغطية ، يتعمد فى الحصول على ترخيص بإزالة غرف السطح ودكة السطوح ودفرة السطوح وبناء القواطيع وتقوية الأعمدة المثار إليها بالإضافة لما تقدم إذا كانت التغطية تتم لدورين ، ومن ثم فإذا غابت الجهة الإدارية الى أعمال صحيح حكم القانون ، وقامت بتغليب ما يوجبها عليها وإجبتها بحسبانها القوامة على سلامة أرواح المواطنين من خلال تنفيذها لأحكام قانون تنظيم وتوجيه البناء رقم ١٠٦/١٩٧٦ والقوانين المعدلة له فأصدرت قرارها المطعون فيه — رقم ٣٣١/٩ ببالغاء الترخيص رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٧ ، وأسست قرارها المثار اليه على أسس وأسباب سائقة لها أصول بالأوراق تنتج وتؤدى اليه ، وبغير عسف أو إساءة لاستعمال السلطة ، فإن القرار المطعون فيه يكون صحيحا وبمناى عن الالغاء .

(طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٩٢)

الفرع الخامس

عدم جواز ادخال أى تعديل أو تغير جوهري
في الرسوم المتعمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك — يسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى عمل من الأعمال المحددة فى المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها — سواء كان من أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام — أناط المشرع بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى سلطة الترخيص بالبناء — حدد المشرع الأفراد والجهات الأخرى التى تخضع لذلك الترخيص — هذه السلطة لا مجال لاعمالها • بالنسبة للجهات العامة الا بموجب نص صريح فى القانون •

المحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الاتهام المنسوب لاطاعن والذي يتضمن عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على ترخيص ببناء المجلس المحلى للمحافظة من الادارة الهندسية وقسم التنظيم بمجلس مدينة دمياط قبل طرح عملية البناء فى مناقصة عامة فان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل تعديله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ينص فى المادة (٤) منه على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال ... الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة

الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة سواء كان من أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام »

ومن حيث أنه يبين من نص المادة ٤ سالفه الذكر أن المشرع قد أناط بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى سلطة الترخيص بالبناء ، وقد حدد المشرع الأفراد والجهات الأخرى التى تخضع لذلك الترخيص وليس بينها وحدات الحكم المحلى ، ومن حيث أن اصدار رخص المبانى يعد من أعمال الضبط الادارى التى يلتزم بها الأفراد حماية للمصلحة العامة التى يبتغيها المشرع فى مجال تنظيم المبانى ، ومن ثم فإن هذه السلطة لا مجال لاعمالها بالنسبة للجهات العامة الا بموجب نص صريح فى القانون وذلك لأن مقتضيات التنظيم الادارى لتلك الجهات العامة توجب حتما عليها احترام الأسس والقواعد الفنية والتنظيمية فى شأن ما تتولى اقامته من مبان عامة وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والمحلية الفنية المختصة وبينها السلطة القائمة على أمور تنظيم المبانى. وبالتالي فإنه ليس ثمة دوافع أو أساس من واقع تنظيم وأهداف تلك الجهات العامة ونشاطها يدعوها الى الخروج على قواعد تنظيم المبانى وبخاصة ما تفرضه القوانين والتشريعات لها ولا حاجة بالتالى بصفة عامة الى ضرورة تقديمها الى السلطة القائمة على التنظيم بطلب تراخيص لما سوف تقيمه من المبانى مثلها فى ذلك مثل الأفراد والأسكافان الخاصة ويتمين لوحدة الشخص القانونى الذى يتمثل فى الدولة أيضا أن لا تحصل مصلحة أو جهة ادارية تتطوى تحت هذه الشخصية المعنوية الواحدة على ترخيص من جهة أخرى تتطوى تحت ذات الشخص القانونى مثل مباشرة انشاء مبنى وذلك كقالة التزام

الجهة العامة التي تقيمه باحكام القوانين والتشريعات المنظمة للمباني ما لم ينص على ذلك صراحة ويكون الأمر أكثر شذوذاً وغرابة في حالة ما اذا كانت الجهة الادارية التي ترغب في اقامة البناء ضمن وزارات الحكومة المركزية ومصالحها والترخيص تمنحه وحدات وأشخاص الادارة المحلية التي تخضع بحكم الدستور والقانون للوصاية الادارية من السلطة المركزية وتبلغ الصورة قمة غرابتها عندما يتعين أن يحصل المجلس المحلي ذاته على رخصة مبنائى لاقامة مقره من السلطة القائمة على التنظيم بالمجلس المحلي المذكور وهذه الأحوال المتعارضة مع الأصول التنظيمية العامة لأجهزة الدولة ومع الغايات المقصودة من تنظيم المباني لا يمكن قبولها والرضوخ لمقتضياتها الا بناء على نص صريح يقرر به المشرع ذلك.

ومن حيث أن القانون لم ينص على التزام وحدات الحكم المحلي بالحصول على ترخيص انشاء المباني ، وهذا نابع بطبيعة الحال من كون الجهة الادارية لشئون التنظيم هي احدى أقسام المجلس المحلي ، فمن ثم فانه يكون غير منطقي أو معقول فعلا وعديم الجدوى أن تطلب ذات الجهة الادارية المتمتعة بالشخصية الاعتبارية المحلية من نفسها اصدار ترخيص بلانشاء المباني اللازمة كمقر لها .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — المادة ٤ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — عدم جواز الترخيص بالمباني أو الأعمال الا اذا كانت مطابقة لاحكام القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — عدم

جواز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهري فى الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك — وقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى بقرار يصدر من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — للمحافظ المختص بعد ذلك أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المختصة أن يصدر قرارا مسببا بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المتجاوز عن الإزالة اذا كانت لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو من السكان أو المارة أو الجيران .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه أعمال البناء معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .. ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها فى الفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية » وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى تمنح الترخيص على أساسها .. ولا يجوز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهري فى الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال » وتنص المادة ١٦ من القانون سالف الذكر — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بإزالة

أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على
الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة
— ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمجلفظ بعد أخذ رأى
اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة التي لا تؤثر
على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك
في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية — وفي جميع الأحوال لا يجوز
التجاوز عن المخالفات المتوقعة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا
لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١
أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — وللمحافظ
المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار
اليها في الفقرة الأولى « ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مباني
أو اقامة أعمال الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة
بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال الا اذا كانت
مطابقة لأحكام القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة
ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية ويجب
أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات
والبيانات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص ولا يجوز ادخال
أى تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على
ترخيص بذلك وفي حالة المخالفة توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري
بقرار يصدر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، ثم يصدر المحافظ
المختص أو من ينوبه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة وفقا للمادة ١٦ من القانون
المذكور قرارا مسببا بازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها ومع عدم الاخلال
بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز
عن الازالة اذا كانت لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان
أو المارة أو الجيران . أما اذا كان من شأنها التأثير على أى منها فلا يجوز

التجاوز عنها كما لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع أو قانون الطيران المدني أو خطوط التنظيم أو توفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ في هذه الأحوال الأخيرة أن يصدر قرار الازالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر ترخيص حى الجمرح رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٧ للمطعمون ضده السادس ببناء دور أرضى ودور مسروق وأول علوى للمقار محل النزاع وقام ببناء الأدوار من الثانى العلوى حتى الثامن العلوى بدون ترخيص وحوكم جنائيا بسبب ذلك وصدرت ضده أحكام بالفرامة وضمف رسوم الترخيص وازالة الأعمال المخالفة بالنسبة لأدورين الثانى والثالث العلويين وتصحيح الأعمال المخالفة بالنسبة للأدوار الخامس والسادس وأعمدة السابع العلوية وازالة وتصحيح الأعمال المخالفة لتغطية جزء بالثامن العلوى . وعرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فقررت بجلسة ١٩٨٣/٩/٢٧ أن المبنى منشأ على أساسات قديمة وليس له نظام انشائى سليم ، ومكون من حوائط حاملة نصف طوبة مع اكتاف غير مطابقة للمواصفات ، وتوجد شروخ نافذة في بعض الحوائط الحاملة ، وتوجد أعمدة خرسانية في أدوار علوية مرتكزة على حوائط حاملة علاوة على مخالفة المبنى لقيود الارتفاع والارتداد ويلزم ازالته حتى مستوى الأرض بعد اخلاء المبنى المجاورة حيث يشكل خطورة على شاغليه بالاضافة الى مخالفته للشروط الصحية وقواعد التنظيم من ناحية التهوية والاضاءة . وبتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٩ تقدم المالك بطلب تصالح طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقد وافق المحافظ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٢ على ازالة المقار حتى سطح الأرض لخطورته على شاغليه طبقا لما انتهت اليه اللجنة المشار الاستشارية بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٧ ثم صدر القرار المطعون فيه واذا يتضح مما تقدم أن المالك قام ببناء الأدوار من الثانى العلوى حتى

الثامن العلوى دون ترخيص بالمخالفة لنص المادتين ٤ و ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . وقد ترتب على هذه المخالفة - حسبما أثبتت اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - أن المبنى كله مخالف لقيود الارتفاع ويشكل خطورة على شاغليه . وعلى ذلك يجوز له لحافظ أن يصدر قرارا بإزالة المبنى دون الرجوع الى اللجنة المذكورة وقد وافق المحافظ في ١٢/١/١٩٨٤ على ازالة المبنى بعد العرض على اللجنة ثم أصدر رئيس حى الجمرك قراره المطعون فيه رقم ١ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤ بإزالة المبنى التى أقامها السيد . . . بالمعار محل النزاع وهى عبارة عن دور أرضى وثمانية أدوار علوية أقامها المالك دون ترخيص حيث أنه صدر للمعار ترخيص برقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٧ عن بناء دور أرضى وأول علوى فقط حيث يشكل هذا المعار خطورة على شاغليه ويلزم ازالته حتى سطح الأرض بعد اخلاء المبنى المجاورة ومن ثم يكون هذا القرار متفقاً وصحيح حكم القانون . ولا يؤثر فى صحة ما جاء بتقرير اللجنة المذكورة ما انتهى اليه تقرير الخبير الهندسى المودع ملف الدعوى بناء على الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالأسكندرية فى الدعوى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ من أن المعار موضوع الدعوى سليم من الناحية المعمارية ولم يلاحظ بواجهاته الثلاث أو شققه من الداخل أية شروخ فى الحوائط أو ترميمات فى الأسقف أو هبوطاً فى الأرضيات ، إذ أن هذا التقرير لم ينف صحة ما جاء بتقرير اللجنة الثلاثية التى ناط بها القانون ابداء الرأى فى حالة المقارنات المخالفة والتى وصفت أوجه المخالفة تفصيلا ولم تكف بالوصف الظاهرى للمعار على النحو الوارد بتقرير الخبير الهندسى . كما لا يؤثر فى صحة القرار المطعون فيه محاكمة المالك جنائيا والحكم عليه بالغرامة وضعف رسوم الترخيص وإزالة الأعمال المخالفة بالنسبة لبعض الأدوار والاكتفاء بتصحيح الأعمال المخالفة بالنسبة لبعضها الآخر . إذ أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ نصت على

أنه مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها التجاوز عن الازالة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران بما مؤداه أنه لا يجوز له التجاوز عن الازالة اذا كان من شأنها التأثير على أى من الأمور المذكورة مع عدم الاخلال بالمحاكمة وأيا كانت نتيجة المحاكمة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه متفقاً وأحكام القانون ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون .

(طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٧/٢٤)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية — مفاد أحكامها عدم جواز انشاء مبان أو اقامة أعمال الا بعد الحصول على الترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك — على الجهة الادارية المذكورة عرض أمر المبانى المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح على لجنة التظلمات — تفول هذه اللجنة وحدها ملطة بقرير الازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء — لجنة التظلمات تصدر قراراتها المذكورة مسببة — قرار محافظ اقامرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ حظر دخال اى تعديل على جميع الامانة المختصة حالياً لايواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المكان أو تغيير التخصيص .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس أو اخطارها بذلك

وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون - ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة سواء كان من الأفراد أو هيئات القطاع الخاص ولا يجوز الترخيص بالمبنى أو الأعمال المشار إليها فى الفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة لأحكام هذا القانون ومتفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية» وتنص المادة ١٥ من هذا القانون على أنه «لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات - وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية من ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لاجتماع انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنان من المهندسين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى فيه رئيس اللجنة - وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تسير عليها اللجنة فى أعمالها وبما يكفل البت فى التظلمات فى المواعيد المحددة وكيفية اعلان قراراتها الى ذوى الشأن والجهة المختصة بشئون التنظيم » وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن يكون للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تقوم بازالة المبنى أو أجزائها التى تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان يترتب على بقائها الاخلال بمقتضيات الصالح العام ، ولم يقم المالك بالتففيذ خلال المدة المناسبة التى تحددها له تلك الجهة » وتنص المادة ١٨ من القانون سالف الذكر على أن « تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٥) موضوع الأعمال المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لأحكام المادة السابقة أو لم يتخذ ...

كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ الى اللجنة المشار اليها وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء ... ومع عدم الإخلال بالعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية » وتنص المادة ١٩ من القانون المشار اليه على أنه « لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها (لجان التظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٥) وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت في التظلم بحسب الأحوال والا أصبحت نهائية - وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة استئنافية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة من ... » .

ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال الابعاد الحصول على الترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وقد أوجب المشرع على الجهة الادارية المذكورة أن تعرض أمر المبانى المخالفة التي تقتضى الازالة أو التصحيح على لجنة التظلمات المشكلة على النحو المبين في المادة (١٥) وخول هذه اللجنة وحدها سلطة تقرير الازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء وأوجب المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار وزير الاسكان والتصميم رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر لجنة التظلمات قراراتها مسببة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجراج الكائن أسفل العقار رقم ٤٦ شارع بهجت على بالزمالك أقيم به بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حائط طولى وحجرتان بالجزء القبلى بخلاف الحجرتين المقامتين منذ انشاء الجراج وقد قام مالك العقار ... (المطعون ضده في الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣٠ ق) بتأجير هذا الجزء من

العقار لـ ٠٠٠ (المطعون ضده في الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٢ ق) في ١٩٨١/٥/٣١ ليكون مكاتب لشركته السياحية . وطبقا لقرار محافظ القاهرة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ الذى تنص مادته الثالثة على أنه « يحظر ادخال أى تعديل على جميع الأمكنة المخصصة حاليا لايواء السيارات اذا كان من شأن هذه التعديلات انقاص مساحة المكان أو تغيير التخصيص » واعمالا للمادة الرابعة منه التى تنص على أنه « فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القرار يتعين على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالاحياء اعمال حكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ (فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء) المشار اليه فى ازالة الجانى أو أجزائها التى تقام دون ترخيص لما يترتب على بقائها من اخلال بمقتضيات الصالح العام ٠٠ » أصدر رئيس حى غرب القاهرة القرار المظنون فيه رقم ٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٤ يهدم الحجرتين الموجودتين بالجزء القبلى بالجراج المذكور طبقا لقرار السيد المحافظ بعدم تحويل الجراج الى أى غرض آخر عملا بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقد ورد على قرار الازالة المذكور الى جانب توقيع رئيس الحى وبذات التاريخ بعض توقيعات مبهمه باعتبارها توقيعات اللجنة وائس هناك ما يدل على أن هذه التوقيعات خاصة بلجنة التظلمات المشار اليها بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهى المختصة وحدها - وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون المذكور باصدار قرار الازالة ، خاصة وأن رئاسة حى غرب القاهرة أفادت بخطابها رقم ٨٠٠ المؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بأنه بالنسبة لمحضر أعمال اللجنة وقرار تشكيلها الوارد بقرار رئيس الحى رقم ٧ لسنة ١٩٨١ فلم يستدل عليها بمنطقة اسكان الحى . كما أن هذه اللجنة لها تشكيلها ولقراراتها شكل محدد يبنى أن تصدر فيه وأهم هذا الشكل ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون فى المادة ٦١ وما بعدها من ضرورة أن يكون قرار اللجنة مسببا ، و اعلان ذوى الشأن بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القرار . واذا تعذر ذلك لأى سبب تودع نسخة من القرار بمقر المجلس

الحلى المختص وقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار، كما تصق نسخة من انقرار بموقع العقار موضوع المخالفة وليس في ملف إزالة ما يفيد أن أيا من هذه الاجراءات قد اتبع مما يجعل المحكمة لا تطلئن الى أن مجرد التوقيعات المبهمة الواردة على القرار يفيد بذاته اتباع هذه الاجراءات على النحو الذى قرره القانون ولائحته التنفيذية . ومن ثم يكون انقرار المطعون فيه قد شابه عيب جوهرى يتعلق بالاختصاص والاجراءات بما يؤدى الى بطلان ذلك القرار ويجعله حقيقا بالالغاء . واذ انتهى الحكم المطعون فيه الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق الى هذه النتيجة حيث قضى بالغاء القرار المذكور فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق على غير سند ومن ثم يتعين الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٣١ ق و ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

المواد ٢٥ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن اصدار قانون التخطيط العمرانى — المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — المشرع وضع تنظيميا خاصا لكل من رغب فى انشاء بناء أو هدمه أو تعديله أو اجراء أى عمل انشائى به — يجب أن يحصل ترخيص من الجهة المختصة وأن يتم اصدار هذا الترخيص وفق شروطه واجراءاته وعلى أرض تم تقسيمها وفقا لنصوص القانون — حظر المشرع اقامة أية مبانى وحظر ايضا على الادارة اصدار أية تراخيص فى غير الأحوال المنصوص عليها — يعد كل عمل يتصل بأى مما سبق مخالفا للقانون ويتعين اتخاذ الاجراءات التى نص عليها القانون فى شأنه .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن اصدار قانون التخطيط العمراني نص في المادة (٢٥) منه على أن يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة • وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة أو اداء نفقات انشاء هذه المرافق الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية •

كما تنص المادة (٥٤) من ذات القانون على ان (يشترط في أعمال البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع الداخلة في نطاق المدن والحيز العمراني للقرى ، مراعاة الاحكام الواردة بشأنها في هذا القانون ، وكذلك الأوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام المعتمدة وتفصيلاتها وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على الموقع •

ولطالب البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع المشار اليها في الفقرة الاولى ان يحصل مقدما وقبل الترخيص له بهذه الاعمال — على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للاعمال التي يرغب في القيام بها وله طلب الحصول على البيانات والاشتراطات المقررة للموقع وذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية) ونظمت المواد ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ قراءد نظر التظلمات الصادرة من الجهات المعنية والاعتراض عليها وذلك فيما أورده في نص المادة ٦٣ على قواعد الاخطار والاعتراض على القرارات الصادرة في لجنة التظلمات ، ونصت على أنه (لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها لجنة التظلمات وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبث في التظلم بحسب الأحوال والا أصبحت نهائية كما تنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٨٣ على أن لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يقيم أو يجرى أى عمل من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة سواء كان افراد أو هيئات القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية أو الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم فقد وضع المشرع تنظيما خاصا لكل من رغب في انشاء بناء أو هدمه أو تعديله أو اجراء أى عمل انشائى به وفي مقدمتها ان يحصل على ترخيص من الجهة المختصة وان يتم اصدار هذا الترخيص وفق شروطه واجراءاته وعلى أرض تم تقسيمها وفقا لما سبقت الإشارة اليه وحظر الشارع اقامة أية مبانى كما حظر على الادارة اصدار أية تراخيص في غير الاحوال المشار اليها ويعد كل عمل يتصل بأى مما سبق مخالف للقانون ويتعين اتخاذ الاجراءات التى نص عليها القانون في شأنه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعن قام ببناء جدار على مساحة ١٠٠ م^٢ دون الحصول على ترخيص وعلى أرض لم يصدر بشأنها قرار تقسيم وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى وذلك بناحية شط جربية مركز دمياط وبناء على ذلك أصدر مدير التنظيم بمجلس مدينة دمياط القرار رقم ٣/٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤ بايقاف الاعمال المخالفة الجارى اقامتها بالأرض المملوكة للطاعن بالناحية سالفة الذكر مع اخطار ذوى الشأن وشرطة المرافق مع اخطار لجنة التظلمات لاصدار قرارها نحو الازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة .

وتقد تظلم الطاعن من هذا القرار الى لجنة التظلمات بدمياط وفقا
للمادة (٦٢) من قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة
١٩٨٢ وأصدرت قرارها بجلسة ١٢/٣/١٩٨٥ بقبول التظلم شكلا وفى
الموضوع بتصحيح الأعمال المخالفة الا ان الادارة الهندسية بمجلس
مدينة دمياط لم ترتضى هذا القرار واعتضت عليه أمام لجنة الاعتراضات
المشار اليها فى المادة (٦٣) من ذات القانون المشار اليه فاصدرت قرارها
بتاريخ ٦/١١/١٩٨٥ بقبول الاعتراض شكلا وفى الموضوع بالناء قرار
لجنة التظلمات وازالة البناء موضوع المخالفة على نفقة المخالف استنادا
الى أحكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٣ ، ٤/٦٧ من القانون رقم ٣ لسنة
١٩٨٢ سالف الذكر والتي أوجبت الازالة لما يقام من مبان تقام على
أراضى لم يصدر بشأنها قرار تقسيم وليس لها خطوط تنظيم وقد صدر
ذلك القرار بعد ان توافرت البيانات اللازمة مما أجرته الادارة الهندسية
من معاينة للبناء المخالف فضلا عن الطاعن أقام البناء المخالف دون
الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة وفق اقرار الطاعن
بذلك واقارره فى جميع مراحل نظر الدعوى من أن الأرض المقام عليها
البناء لم يصدر بها قرار تقسيم فضلا عن أنه لم يحصل على ترخيص
بالبناء ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه يكون القرار المطعون فيه قد قام
مستندا الى صحيح سببه من القانون دون ان ينال منه ما أورده الطاعن
من أن المبنى يقع داخل كردون مدينة دمياط وأن المناطق المحيطة به قد
صدر بها قرار تقسيم اذ العبارة بصور القرار بالتقسيم للمنطقة موضوع
طلب البناء أو الترخيص به ذلك ان ما قدره الشارع من حظر للبناء على
أرض لم يصدر بها قرار تقسيم جاء النص عليه يقينا — واضحة الدلالة
قاطعة المعنى على المنع والحظر وهى من ثم تعتبر تنظيما متعلقا بالنظام
انعام للمباني لأن غايتها حماية حقوق الافراد من الجيران والمارة فى
السلاسة والأمن والمرور وحماية الحق العام للمواطنين فى التمتع بمساحات
مخططة ومنظمة مستكملة المرافق والشوارع والخدمات ومنع البناء
المشوائى بما يكلل لهم الصحة والسكينة العامة والهدوء وحسن سير

مرافق المرور والمياه والصرف الصحى وتوفير غير ذلك من الخدمات اللازمة للحياة المتمدينة واهدار ما يحتتمه المشرع من الحصول على التقسيم لا يترتب عليه عدم المشروعية فعلا واهدار سيادة القانون فقط وانما تعويق الخطط العامة للتطوير والتنمية للمناطق الجديدة فى المدن والقرى بالبلاد وهى كلها أركان ضرورية لازمة لتطوير سبيل للحياة والتقدم ولا يجوز لفرد أو جهة أو هيئة الاستئثار بها أو المساس بحق المواطنين فيها على أى وجه فيها وأى قرار يصدر على غير ذلك يعد انقضاضا ظاهرا وعاريا من كل سند قانونى على النظام العام وتحديا لمصالح الافراد المشروعة فى المجتمع ويلزم الادارة بصفة خاصة بمواجهتها والتصدى لها بحزم يكفل وضع أحكام القانون موضع التطبيق واعلاء سيادة القانون فوق كل ارادة أعمالا لاحكام الدستور والقانون ومن ثم يكون القرار المطعون فيه رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٥ يكون قد قام على صحيح سنده من ابقانون جريا بالابقاء عليه وعدم الغائه .

(طنن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المواد ٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم أعمال البناء وتعديلاته بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٩٩ لسنة ١٩٨٤ — لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أى من أعمال البناء المشار اليها فى القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا لارسمومات والبيانات والمستندات التى منح على أساسها الترخيس — رتب القانون ضد مخالفة ذلك أن تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار

بإزالة المخالف منها أو تصحيحه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

الحكمة : ومن حيث أنه عما أوردته الجهة الادارية ان هذا انقرار انما استند الى مخالفة المذكوران لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم أعمال البناء وتعديلاته بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٤ لقيامهما بالبناء بدون ترخيص ، فإن المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما تنص على أن « لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تمليتها أو تعديلها أو ترميمها أو هدمها الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهات الادارية المختصة بشئون التنظيم » .

وتنص المادة (١٥) على أنه توقف الاعمال المخالفة بالطريق الاداري ، ويصدر قرار الوقف من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الاداري .

كما تنص المادة (١٦) على أن يصدر المحلف المختص لو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل على عشر سنوات . قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التي أوقفها وذلك في خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان وقف الاعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص انه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أى من أعمال البناء المشار اليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . كما يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وقد رتب القانون عند مخالفة ذلك أن

تقوم الجهة الإدارية المختصة باتخاذ الإجراءات الإدارية لوقف هذه الأعمال تم إصدار قرار بإزالة المخالف منها أو تصحيحه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) سالف الذكر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية لم تتم باتخاذ الإجراءات المشار إليها لتصحيح الأعمال المخالفة أو إزالتها بل بإجرتها بإصدار قرارها المطعون عليه بإزالة المبانى موضوع المخالفة بالطريق الإدارى على سند من أنها تعد من المطعون ضدهما على أملاك الدولة ثم تداركت أمر مخالفات بالإشارة الى أن المبانى موضوع القرار قد أقيمت بدون ترخيص بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وتعديلاته والى أن مباشرة النشاط الخاص بورشة الدوكو وإيواء السيارات تم بدون ترخيص وأصدرت القرار المطعون فيه دون اتباع لأى من الإجراءات التى أوجبها القانون ودون اعتداد بعقد الإيجار الصادر من هيئة السكك الحديدية للمطعون ضدهما بقطعة الأرض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق — فى النتيجة انتهى انتهى إليها فإنه يكون صائبا فيما قضى به مستندا على سببه الصحيح قانونا واذ أن الحكم الطعن قد قضى بإلغاء قرار الإزالة بالطريق الإدارى لعدم ثبوت وجود تعد من المطعون ضدهما على قطعة الأرض بالمعنى الذى حددته أحكام المادة ٩٧٠ من القانون المحنى بحيث يكون لجهة الإدارة سلطة إزالة بالطريق الإدارى دون حاجة للجوء الى القضاء وكذلك عدم سلامة قرار الإزالة بالطريق الإدارى لمخالفة المطعون ضدهما لقانون المبانى ولقانون التراخيص بالمحال العامة لمباشرتها النشاط بدون ترخيص فإنه يتعين معه القضاء برفض الطعن ودون أن يخل ذلك بواجب أو بحق جهة الإدارة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة قانونا لوقف ولازالة المخالفات المتعلقة بالبناء فى الموقع أو مباشرة نشاط إيواء السيارات وورشبة الدوكو ... الخ بدون ترخيص ، وذلك بالطريق القانونى السليم وذلك إعلاء للشرعية والتزاما بسيادة القانون .

(طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المواد ٤ و ١١ و ١٥ و ١٦ و ٢٢ و ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك - يجب ان يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الأعمال المخالفة بالطريق الإداري - يصدر المحافظ أو من ينوبه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية - يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن إزالة المخالفة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران - اذا كتبت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لقانون الطيران المدني أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات فلا يجوز التجاوز عنها - أجازت المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ معدل بالقانون ١٩٨٤/٥٤ ، ١٩٨٦/٩٩ أن ارتكب مخالفة لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون ١٩٨٣/٣٠ أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التي اتخدت أو تتخذ

نصده .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها

أو تعليقها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لتبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » • وتنص المادة (١١) من القانون على انه : « يجب ان يتم تنفيذ البناء أو الاعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها بأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة • ولا يجوز ادخال أى تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة الا بعد الحصول على تراخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم • أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ فيكتفى في شأنها بإثبات الجهة المذكورة لها على أصول الرسومات المعتمدة وصورها وذلك كله وفقا للأحكام والأجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية • ويجب الاحتفاظ بصورة من الترخيص والرسومات المعتمدة في موقع التنفيذ لمطابقة الأعمال التي يجرى تنفيذها » • وتنص المادة (١٥) من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من ١٩٨٣/٦/٨ على ان « توقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى وبصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ويملن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ، فإذا تعذر الاعلان لشخصه لآى سبب يتم الاعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة وقسم الشرطة أو نقطة الشرطة النواقع في دائرتها المقار ويخطر بذلك الأيداع بكتاب موصى عليه وفي جميع الاحوال تلحق نسخة من القرار بموقع المقار موضوع المخالفة • ويجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الاعمال المخالفة التحفظ على الاكوات والمهمات المستخدمة فيها » • وتنص المادة (١٦) على ان : « يصدر من المحافظ المختص أو من ينيبه بعد أخذ رأي لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير اعمالين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات تقررا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها

وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخلوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » . وتنص المادة (٢٢) من القانون على أنه : « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة تعادل قيمة الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الأحوال أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المسود ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له . ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٤ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات كل من يستأنف أعمالا سبق وقفها بالطريق الإداري رغم اعلانه بذلك على الوجه المبين في المادة ١٥ » . وتنص المادة ٢٢ مكررا (١) المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة في هذا القانون بإزالة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينفيه » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص انه لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو تومسيما أو تعليقاتها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها

بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الاعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الاعمال المخالفة بالطريق الإداري وأعلن قرار الوقف لذوى الشأن بالطريق الإداري ثم يصدر المحافظ أو من ينييه بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية ، ويجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن إزالة المخالفة التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية ، وإذا كانت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا للقانون المذكور أو قانون الطيران المدنى أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات فلا يجوز التجاوز عنها ، وقد أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وبالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ لمن ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن يقدم طالبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ حررت الادارة محضر المخالفة رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٣ لقيام الشركة المخالفة ببناء الدور الثالث عشر والرابع عشر بالأرض والبدروم بدون الردود القانونى مخالفا الترخيص الصادر له وذلك بمسطح ٣٦٠ م^٢ بتكاليف اجمالية ٢٠٨٠٠ جنية وذلك بالمقار رقم ٢٨ شارع مراد بالجيزة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤ قامت بذات المقار ببناء الدور الخامس عشر والسادس

عشر والسابع عشر بالأرضى والبدروم دون الارتداد القانونى ومخالفة
مسطحات المناور ومخالفة الرسومات المقدمة وذلك فى حدود مبلغ
٤٣٠٠٠٠٠ جنية وتحرر لها المحضر رقم ١٥٠/١٩٨٣ ، وبتاريخ
١٩٨٣/١٢/٥ تقدمت الشركة المذكورة بطلب لوقف الاجراءات (التصالح)
فى المحاضر المحررة عن الاعمال المخالفة ، وقد تبين صدور الترخيص
رقم ٦٣ لسنة ١٩٨١ للشركة ببناء سبعة عشر دور بالأرضى والبدروم
مع مراعاة الارتداد عند بلوغ الحد الاقصى للارتفاع القانونى ، فقد
اثبتت اللجنة الفنية بتقريرها المخالفات الآتية : (أ) عدم تنفيذ الردود
القانونى بعد بلوغ الارتفاع ٣٥ م . (ب) لم يلتزم بالارتفاع المسموح
به فى الواجهة المظلة على الشارع الجانبى . (ج) مخالفة أبعاد المناور
اندخالية للخدمات وكذلك المنور المطل على الجار . (د) عدم ترك
المسافة القانونية المنسوبة الى مقاس بروز الابراج والشرفات على
حد الجار . (هـ) مخالفات فى تنفيذ البروزات . (و) بناء الدور
السابع عشر دون ترخيص وأوصت اللجنة بتوقيع الغرامة على جميع
الاعمال المخالفة بعد ان قدرتها بمبلغ ١٦١٥٢٨٨ جنيها كما أوصت
بإزالة الادوار الستة التى فوق الدور الثانى عشر بالأرضى ، وبإزالة
الموضوع للمستشار القانونى أفاد بان فحوى المحضرين رقمى ٨٤ ،
١٥٠/١٩٨٣ المشار اليهما ان بناء الادوار الاربعة الاخيرة وقع بعد
١٩٨٣/٦/٨ وتم بالمخالفة لشروط الارتداد بالمبنى بعد بلوغها الارتفاع
الكامل المسموح به قانونا وهى الشروط المنصوص عليها فى ترخيص
البناء لذلك فان هذه الاعمال المخالفة تكون واجبة التصحيح أو الإزالة
فى حالة تعذر التصحيح طبقا للاصول الفنية الهندسية عملا بحكم المادة
١٦ من القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦ أما باقى المخالفات التى أئتمنتها اللجنة
الفنية فتخضع للمادة الثالثة المعدلة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من
حيث توقيع الغرامة بالنسبة المقررة على قيمة الاعمال المخالفة ، وقد
وافق محافظ الجيزة على هذا رأى وأصدر قراره المطعون فيه رقم
٥٦٨ لسنة ١٩٨٥ ونص فى المادة الاولى على تصحيح الاعمال المخالفة

للقانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ بالدور الثالث عشر بالأرضى وما يعلوه بالعقار
سالف الذكر والتي تمت بعد صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وحدثت
قيمة الاعمال المخالفة بمبلغ ٥٨٦٦٥٦ جنيها ٠ والتجاوز عن ازالة باقى
الاعمال المخالفة للقانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ وحدثت قيمة هذه الاعمال
المخالفة بمبلغ ١٠٢٨٦٣٢ جنيها ٠

ومن حيث ان البين مما سبق ان القرار المطعون فيه فيما يتعلق
بتصحيح الاعمال المخالفة قد تم استنادا الى نص المادة ١٦ من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهى الاعمال التى وقعت بعد العمل بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أى بعد ١٩٨٣/٦/٨ على نحو ما ثبت من محاضر
المخالفات ومن ثم لا ينطبق عليها القانون الاخير ولا يغدو صحيحا
ما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أن قرار التصحيح انما ينصرف فقط
الى الاعمال التى تشكل خطر على الارواح أو مخالفة خطوط التنظيم
أو لقيود الارتفاع على نحو ما تضمنته المادة الثالثة من القانون رقم
١٩٨٣/٣٠ والتى تطبق على المخالفات التى وقعت قبل ١٩٨٣/٦/٨
اذا شكلت احدى تلك الحالات ذلك انه ولئن كانت الاعمال اتت تشكل
خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو
لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم
١٩٨١/٢٨ توجب الازالة أو التصحيح الا انه يظل للمحافظ أو من ينوبه
وفقا لنص المادة (١٦) وبعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها ان يصدر
قرارا بازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
حتى ولم تدخل ضمن الحالات السالفة البيان ٠ كما انه لا يشترط
لتصحيح الاعمال المخالفة ان يسبق ذلك صدور قرار بوقف تلك الاعمال
بحيث اذا لم يسبق صدور قرار بوقف تلك الاعمال المخالفة فلا يجوز
بعد ذلك صدور قرار بتصحيحها أو بازالتها هذا القول مردود ذلك لأن
وقف تنفيذ الاعمال المخالفة باجراء من شأنه الاحتفاظ بالامر الواقع
كما هو وعدم السماح للمخالف بالتماضى فى المخالفة مما قد يتعذر معه
تدارك آثارها ، ومن ثم فان مثل هذا القرار يعد لنوا بغير طائل اذا تمت

المخالفة قبل صدوره كما هو الشأن في مخالفة الرهود القانوني محل المنازعة ، والقول بغير ذلك يجعل من قرار الازالة أو التصحيح المقرر لجهة الادارة بضوابطه المقررة قانونا اجراء معطلا لا يمكن صدوره حال تراخي المسؤولين في اصدار قرار وقف الاعمال أو اذا تعمد أحدهم عدم صدور قرار وقف تلك الاعمال المخالفة ، حال كون قرار وقف تنفيذ الاعمال المخالفة ليس ضمانا مقررة للمخالف وان بدا ظاهرا أنه تنبيه له بعدم التماهي في الاعمال المخالفة مما قد يتعذر تدارك آثارها ، والضمان للمخالف حال صدور قرار وقف تنفيذ الاعمال ان يكون مسببا وان يعلن اليه على نحو ما فصلته المادة (١٥) من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ ، هذا بالإضافة الى ان المادة (١٨) من القانون قد أجازت الطعن على قرار وقف أعمال البناء مستقلا عن قرار الازالة وعن قرار التصحيح بما يقطع بان قرار وقف الاعمال ليس جزء من عملية مركبة تنتهي بقرار الازالة أو التصحيح فمن المتصور صدور قرار وقف الاعمال قبل اتمامها بما لا يستوجب الازالة أو التصحيح ويجرى الطعن عليه على استقلال ، ومن ثم فان ما ورد بنص المادة (١٦) بصور قرار مسبب بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال انما هو اشارة الى الاعمال المخالفة التي يجري عليها التصحيح أو الازالة ، كذلك فان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الميعاد المشار اليه انما هو ميعاد تنظيمي بما لا يعنى أو يفيد ان عدم صدور قرار بوقف الاعمال المخالفة يمنع جهة الادارة من اصدار قرار الازالة أو التصحيح وانما يتفق وصحيح حكم القانون ان يصدر قرار الازالة أو التصحيح حال كون المخالفة قد اكتملت أركانها قبل أن يصدر قرار بوقفها ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما يتعلق بتصحيح الاعمال المخالفة قد صدر صحيحا ومتقفا وأحكام القانون ويكون الطعن عليه في هذا الصبيل غير قائم على سند جديرا بالرفض .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الفصل السادس

لجان

الفرع الأول

اللجنة المختصة بشئون التنظيم

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال الهدم والبناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المادة ١٦ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى ولائحته التنفيذية - قرار محافظ القليوبية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات - اذا كانت الاعمال التى نسب الى الطاعن اجراؤها لا تتعلق بحالة من الحالات التى تجيز المادة ١٦ المشار اليها للمحافظ او من ينوبه ان يصدر القرار بالازالة او التصحيح بشأنها دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من تلك المادة ، فانه يكون من المتعين قانونا ، التزاما بصريح حكم المادة ١٦ المشار اليها ، ان يتم عرض امر المخالفة المنسوبة الى الطاعن قبل اتخاذ القرار بالازالة بشأنها ، على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة المشار اليها ، ولم تبد الجهة الادارية انها راعت هذا الاجراء الجوهرى قبل اتخاذ القرار بالازالة ، كما تخطو الأوراق مما يفيد ذلك - يكون القرار الصادر بالازالة باعتبار الطاعن قد تعدى بالبناء على خط التنظيم ، قد شابه عيب جوهرى فى الاجراءات .

الحكممة : ومن حيث ان البادى من ظاهر الاوراق ، وبالقدر اللازم للفصل فى طلب وقف التنفيذ ودون المساس بأصل طلب الالغاء عند نظره ، أن الطاعن اشترى بموجب عقد مؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ الوحدة السكنية رقم (١) بالدور الأول من العمارة رقم ١٥ الكائنة بشرق الاستاد بمدينة بنها من محافظة القليوبية . وبتاريخ ٢ من يولية سنة ١٩٨٤ أعد المكتب الهندسى (.) تقريراً يفيد بأن « الدروة » المراد بناؤها ببلكونة شقة الطاعن لا تتجاوز حدود البلكونة الأصلية والبلكونات المجاورة من الخارج « وعليه يمكن الازالة وبناء « دروة » بعرض ١٢٠ سم مباني ولا تؤثر انشائها على سلامة المبنى ولا يتطلب اجرائها اصدار تراخيص خاصة أن الوحدة السكنية ملك لصاحبها . وقد تأثر على التقرير بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ بالنظر من مدير الادارة الهندسية . وبتقرير معاينة مؤرخ ١٧ من يولية سنة ١٩٨٤ أفاد المكتب الهندسى المشار اليه بأنه بالاشارة الى التقرير السابق المؤرخ ٢ من يولية سنة ١٩٨٤ فقد تم تنفيذ الاعمال بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٤ طبقاً لما ورد بالتقرير السابق ودون تجاوز عن خط التنظيم للعمارة وأن ما تم لا يؤثر على سلامة المبنى انشائها . وفي ذات التاريخ أشر السيد/مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية بما يأتى « حيث أن الشقة ملك السيد / والتعديل الذى تم بمعرفة واشراف المكتب الهندسى المذكور ليس تعديلاً جوهرياً ولا يمس الهيكل الخرسانى للمبنى طبقاً للمعاينة والاشراف عالية فيعتمد » . وبتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ تقدم أخصائى تنظيم بالادارة الهندسية بمذكرة للعرض على السيد/رئيس مدينة ومركز بنها جاء بها أنه بمعاينة الشقة الملوكة للطاعن ، بناء على شكوى سكان المقار ، تبين قيامه بالبروز بالبلكونة على الرصيف بطول (٧) م وعرض (٧٠) سم بعد التكسير وكذلك قيامه بعمل مظلة من الصاج ثابتة أسفل بلاط السقف وبذلك يكون قد خالف وتعدى على رصيف العمارة بمقدار (٦٠) سم بروز فى البلكونة حيث أن أصل البلكونة كان ثابتاً مع خط تنظيم العمارة . وتأثر على المذكرة

بالعرض على رئيس مدينة ومركز بنها ، كما تأثر عليها « الشئون القانونية لاستصدار القرار اللازم » بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٨٥ صدر قرار رئيس مدينة ومركز بنها رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ استنادا الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى المعطى بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والى للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والى قرار المحافظ رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات وأخيرا الى مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ المشار اليها . ونص القرار فى المدة (١) على أن « يزال اداريا تعدى المواطن / مستأجر الشقة رقم (١) بعمارة ١٥ بمساكن شرق الاستاد على النحو الموضح بدبياجة القرار واعادة الشيء الى أصله على نفقة المتعدى الخاصة طبقا للتعليمات المنظمة فى هذا الشأن . (المستندان رقما ١ و ٢ بحافطة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥) وبتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ أعدت الادارة الهندسية والتنظيم مذكرة للعرض على السيد/ رئيس مدينة ومركز بنها تضمنت سردا للوقائع التى سبقت صدور القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، وأوردت أن السيد / (الطاعن بالطن المائل) تقدم هو الآخر بشكوى ، واقرحت المذكرة احالة الأمر الى قسم التنظيم بمديرية الاسكان بالقليوبية . وقد تأثر على المذكرة بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٥ من رئيس مجلس المدينة بالموافقة على عمل معاينة بمعرفة ادارة التنظيم بمديرية الاسكان . وفى ذات التاريخ تحرر كتاب الى السيد/ مدير عام الاسكان والمرافق بالقليوبية بطلب عمل المعاينة (المستند رقم ٥ بحافطة مستندات الطاعن المقدمة لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥) . وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٨٥ أفادت مديرية الاسكان والمرافق بأنه بشأن ما طلب منها من معاينة ، فلته ، « أو : الناحية الفنية » (١) الكمرة التى تم تكسيدها من المساكن غير متصلة بالاساسات أو بالاسقف انما عبارة عن كويسته من الخرسلنة المسلحة

لبلكونة الدور الأرضى وتكسيروها لا يؤثر على الاساسات الخاصة بالعمارة .
(٢) تم الغاء هذه الوبسة ببعض العمارات التى تم انشاؤها حديثا .
(٣) ما قام به المواطن تم بالعمارة رقم ١٧ و ١٥ بعمارات نفس النموذج
غرب الاستاد الرياضى بينها • ثانيا : الناحية الادارية : بخصوص
تعدى المواطن فان مديرية الاسكان ليس لها اختصاص فى مثل هذه الأمور
انما هى من اختصاص الوحدة المحلية والقضاء للفصل فى مثل هذه الأمور
حيث أن هذه العمارة تم تملكها بمعرفة مجلس المدينة • (المستند رقم
٦ من حافظة مستندات الطاعن المشار اليها) • وقدمت ذات مديرية
الاسكان والمرافق بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ تقريراً بالمعينة التى
أجرتها لشقة الطاعن بناء على طلب النيابة الادارية (المستند رقم ٧ من
الحافظة المشار اليها) وتضمن التقرير ما يأتى : بالمعينة على الطبيعة
للشقة رقم (١) بالعمارة رقم ١٥ شرق الاستاد تبين لنا الآتى : أولا :
الوضع قبل التعديل من واقع معينة البلكونة المجاورة رقم ٢ بالعمارة
رقم ١٥ - (١) عرض البلكونة ٦٠ سم • (٢) طبانة البلكونة ٧٠ سم
بما فيها الوردة والبياض • (٣) طبانة البلكونة والسلاح المقام بواجهة
العمارة من الدور الأرضى حتى الدور الاخير • (٤) اجمالى عرض البلكونة
والطبانة والبياض ١٣٠ سم • ثانيا : الوضع بعد التعديل من واقع
معينة البلكونة الخاصة بالشقة رقم ١ بالعمارة رقم ١٥ : (١) عرض
البلكونة ١١٧ سم بما فيها البياض • (٢) دروة البلكونة ١٣٠ سم •
(٣) دروة البلكونة والسلاح المقام من العمارة من الدور الأرضى حتى
الدور الاخير • (٤) اجمالى عرض البلكونة والسلاح والبياض ١٣٠ سم •
وانتمى التقرير الى أن المعينة تكشف عن أن بلكونة الشقة رقم (١)
(وهى شقة الطاعن) موازية لبلكونة الشقة رقم ٢ المجاورة لها بالعمارة
رقم ١٥ شرق الاستاد وموازية للساحين المقامين بواجهة العمارة : وأن
الكمرات التى تقام بتكسيروها للطاعن غير متصلة بالاساسات أو الاسقف
وانما هى عبارة عن كويستة من الخرسانة المسلحة لبلكونة الدور الأرضى
وتكسيروها لا يؤثر على الاساسات الخاصة بالعمارة وليس تعديلا جوهريا •

كما أثبت التقرير أن إلغاء الكمرة تم في بعض الممارات التي أنشئت حديثاً وأن ما قام به الطاعن تم بالممارتين رقمي ١٧ و ١٥ من الممارات التي أقيمت على ذات النموذج غرب الاستاد الرياضي . ومرفق بالتقرير رسم كروكي للشقة موضوع المنازعة المثلثة مبين به موقع البلكونة بالنسبة لخط التنظيم ، قبل وبعد التعديل الذي قام بأجرائه الطاعن ، ويتضح منه أن البلكونة ، بعد التعديلات التي أجراها الطاعن لا تتجاوز خط التنظيم .

ومن حيث أنه بالإطلاع على القرار المطعون فيه ، رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر من رئيس مدينة ومركز بنها ، استناداً الى قرار المحافظ رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ، يبين أن المادة (١) من القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن « يزال اداريا تعدى المواطن / مستأجر الشقة رقم (١) بممارسة ١٥ بمساكن شرق الاستاد على النحو الموضح بديباجة القرار وأعادة الشيء الى أصله على نفقة المتعدى الخاصة طبقاً للتعليمات المنظمة في هذا الشأن » . وأشار القرار في ديباجته الى مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ بشأن قيام المواطن / مستأجر انشقة رقم (١) بالممارسة ١٥ بمساكن شرق الاستاد الرياضي بالتعدى على الرصيف المجاور للممارسة وذلك بقيامه ببناء بروز بالبلكونة على الرصيف بطول ٧ م وعرض ٦٠ سم وكذا قيامه بعمل مظلة من الصاج أسفل بلاط السقف بمسطح ٦٠ سم بروز ٧ م طول بالمخالفة لاحكام القانون . وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببين ، أولهما التعدى على خط التنظيم ، وثانيهما القيام بأجراء تعديلات في البلكونة بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أنه عما نسب الى الطاعن من تعدد على خط التنظيم ، على نحو ما ورد بمذكرة الاسكان المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ واستند اليه القرار المطعون فيه ، فإن ظاهر الاوراق يناقضه ويرجع صحة

ما يقول به الطاعن من عدم قيامه بشيء من ذلك • فالقريران المعدان بواسطة مديرية الاسكان والمرافق بالقلبيومية المؤرخان ١٩ من مايو و ١٣ من نوفمبر ، المشار اليهما ، يكشفان عن أن المعاينة على الطبيعة التي كلفت بإجرائها مديرية الاسكان والمرافق أسفرت عن أن الطاعن لم يعتمد على خط التنظيم • وقد أكد ذلك الرسم الكروكي المعد بواسطة المديرية المشار اليها والمرق بتقريرها المؤرخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ الذي كلفت باعداده من النيابة الادارية •

ومن حيث أنه عن التعديلات اننتى أجراها الطاعن بالبلكونة ، والتي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس أن الطاعن قام بإجرائها دون الحصول على ترخيص بذلك ، فإنه بالاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بين أن المادة (٤) تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أى تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون » ••• وأنه وأيا ما يكون الرأى في دلالة التأشير بالنظر من السيد / مدير الادارة الهندسية ، بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥ على تقرير المعاينة المعد بواسطة المكتب الهندسى الذى قام بالاعمال ببلكونة الطاعن والذى تضمن أن تلك الاعمال مما لا يتطلب لجراؤها الحصول على ترخيص من الجهة الادارية (المستند رقم ٢ من حافظة مستندات الطاعن المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥) فقد تضمن القانون رقم ١٠٦ المشار اليه ببيان الجهة الادارية التى تتمدى بالنظر في أمر المخالفات التى تخضع لاحكام القانون والاختصاص المقرر لها والاجراءات الواجبة الاتباع فى ممارسة هذا الاختصاص فنصت المادة (١٦) من القانون المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين

المعماريين والمهندسين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بالازالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجريان وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية . وفى جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقرر طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بوقوف أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره فى هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها فى الفقرة الاولى . وتخلو الاوراق من أية اشارة يمكن أن تفيد بأن الاعمال التى أجراها الطاعن من شأنها التأثير على السلامة الانشائية للمبنى أو تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات . بل على العكس ، يفيد تقرير المعاينة اللذان تم اعدادهما بمعرفة مديرية الاسكان والمرافق بالقليوبية ، المشار اليهما ، بأن ما قام الطاعن بجزائه قد جرى العمل بمثله بمبان أخرى من ذات نموذج العقار أقيمت بمنطقة غرب الاستاد بمدينة بنها . فاذا كان ذلك ، وكانت الاعمال التى نسب الى الطاعن اجراءها لا تتعلق بحالة من الحالات التى تجيز المادة (١٦) المشار اليها للمحافظ أو من ينييه أن يصدر القرار بالازالة أو بالتصحيح بشأنها دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من تلك المادة ، فانه يكون من المتعين قانونا ، التزاما بصريح حكم المادة (١٦) المشار اليها ، أن يتم عرض أمر المخالفة المنسوبة الى الطاعن، قبل اتخاذ القرار بالازالة بشأنها ، على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة المشار اليها ، ولم تبد الجهة الادارية أنها راعت هذا الاجراء الجوهري قبل اتخاذ القرار بالازالة ، كما تخطو الاوراق مما يفيد

ذلك • والبادى على ما تفيد ديباجة القرار المطعون فيه ، أنه صدر بناء على مذكرة الادارة الهندسية المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ التى تضمنت نسبة التعدى على خط التنظيم الى الطاعن • فاذا كان ذلك ، وكان أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة (١٦) المشار اليها اجراء جوهريا يتعين مراعاته قبل اصدار القرار بالازالة أو بالتصحيح فى غير الحالات التى استثنت بصريح النص من وجوب العرض على اللجنة وفق أحكام المادة (١٦) على نحو ما سلفت الاشارة اليه ، وليست من هذه الحالات الاخيرة المخالفة المنسوبة الى الطاعن وتتحصل فى اجرائه أعمالا ببلكونة الشقة التى يملكها دون الحصول على ترخيص •

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق جميعه ، وبحسب البادى • من ظاهر الاوراق ، يكون القرار المطعون فيه غير قائم على سبب صحيح من الواقع بحسبانه قرارا بازالة تعد واقع على خط التنظيم ، كما يكون قد شابه عيب جوهرى فى الاجراءات ، يتمثل فى عدم العرض على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبانه قرارا بالازالة عن مخالفة البناء بدون ترخيص • الأمر الذى يقيم ركن الجدية صدقا فى طلب وقف تنفيذه • كما يتوافر فى هذا الطلب أيضا ركن الاستعجال الذى يتمثل فى النتائج المترتبة على تنفيذ القرار بالازالة بما يتطلبه ذلك من أعمال هدم ثم إعادة البناء الى أصله • فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم الواقع والقانون فى قضائه مما يتعين معه الحكم بالغاؤه والحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه •

(ملعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — مفادها — ان العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التي تخضع لاحكام هذه المادة هي الغرامة — ان ثمة مخالفات يتعين على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أن تحيلها الى المحافظ المختص الذي يتعين عليه ان يصدر بشأنها قرار بالازالة أو التصحيح دون ترخص في ذلك أو تقدير — هذه الحالات بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون ١٩٨٤/٥٤ ، المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد — بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الاخير ان يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح دون استزمام العرض على اللجنة المذكورة بالمادة ١٦ من القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على القرار الطعين من أنه لم يعرض قبل صدوره على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أو أن جهة الادارة لم تتبع الاجراءات القانونية المقررة في اخطاره بقرار الازالة ومراعاة المهلة التي نصت عليها المادة ١٧ من القانون ، فان الثابت أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المنمولى به اعتباراً من ١٩٨٣/٦/٨ — والصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد نص في المادة (١٦) على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً

مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية وفى جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات وللمحافظ المختص أن يصدر قراره فى هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها فى الفقرة الأولى كما نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى المادة الثالثة على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تنق هذه الاجراءات الى أن تتم معينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه الآتى ٠٠٠ »

ومن حيث أن مفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه يتحصل فيما يلى أولا : أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التى تخضع لاحكام المادة المشار اليها هى الغرامة على النحو الذى تحدده تلك المادة ، ثانيا : أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة أن

تحيلها الى المحافظ المختص الذى يتعين عليه أن يصدر بشأنها قرار بالازالة أو التصحيح دون ترخص فى ذلك أو تقدير ، وهذه الحالات هى بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، المخالفات التى تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ٠٠٠

ثالثاً : أنه بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الأخير أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة (فى الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ ق الصادر بجلسة ١٩٨٨/٢/٦ والطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٣١ ق الصادر بجلسة ١٩٨٩/٣/١٨) تأسيساً على أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يفيد أنه تضمن تعديلاً لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى خصوص ما ورد بها من جواز صدور القرار بالازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالمادة (١٦) وذلك بالنسبة للمخالفات التى تشكل خطراً على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة .

ومن حيث أنه بالاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من الطاعن أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ فإنه يبين من صورة مذكرة نقطة شرطة أبو النواتير المحررة فى ١٩٨٣/٩/٢٥ أنها تتعلق بحضور الجندي ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ من نقطة شرطة سموحة الى مقر النقطة ومعه عدد ٥ اخطارات قرار ازالة تسديد ٩١٠ قسم سيدى جابر وذلك لتسليمها الى الطاعن الذى يقيم فى عقار النزاع ، ولا يبين ثوابخ هذه الاخطارات الخمس ولا ظروف ملابس ارسالها عن نقطة سموحة الى نقطة أبو النواتير ، كما أنه بالاطلاع على الاخطار الذى أرفقه الطاعن بهذه الاخطارات المذكورة أنه وجه اليه ويحمل رقم صادر

١/١٨٦٨ وآخر بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٣ وتنبه فيه على الطاعن بازالة الاعمال طبقا للمادة ١٧ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ خلال خمسة عشر يوما من تاريخه والا سيقوم الحى بالازالة على حسابه مع تحميله بالنفقات ، وهو ما يكشف عن أن هذا الاخطار مرسل ومصدر الى الطاعن في هذا التاريخ وهذا أمر لا يغير منه التأثيرة المدونة بأسفل هذا الاخطار بأن تسلم بالمحضر رقم ٢٦ خ الفواتير يوم ٢٦/٨/١٩٨٣ — ذلك أن هذه تأثيرة مضافة بخط اليد ولا يبين صفة محررها ولا يجوز بالتالى التمويل عليها للقول بأن هذا الاخطار هو الذى تم تسليمه للطاعن في نقطة شرطة أبو النواتير في حين أن مذكرة النقطة المذكورة تنفيد أن الأمر يتعلق بخمس اخطارات وليس باخطار واحد ، ومتى كان الامر كذلك فإن ما ينعيه الطاعن على القرار المطعون فيه من أنه لم يعرض على اللجنة الثلاثية يكون نعيًا غير صحيح ولا سند له من القانون كما أنه يتعين الالتفات عما قال به من عدم قبول القرار الصادر بالازالة تأسيسا على أن هذا القرار قد صدر قبل الأوان وأنه لم يخطر به في الميعاد — وبالإضافة الى أن مثل هذا الدفع لا يستقيم قانونا ولا يمكن اعتباره أحد الدفع القانونية بعدم القبول فقد جاءت أقواله فيما يتعلق باخطاره بالقرار وتنفيذ قرار الازالة في ذات يوم صدوره أقوالا مرسله لا يقوم عليها دليل جدى مقنع ويحوطها الشك والغموض ويتعين الالتفات عنها كما أنه لا وجه للتمويل على ما أشار اليه المذكور من أنه سبق له أن تقدم بطلبات تصالح الى حى شرق الاسكندرية وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٣ ، ١١/٧/١٩٨٤ ، ٢٢/٨/١٩٨٤ ذلك أن هذه الطلبات قد قدمت جميعا بعد أن كان قرار الازالة قد تم تنفيذه فضلا عن أن القانون قد أوجب الازالة في حالة مخالفة قيود الارتفاع — وهى مخالفة ثابتة يقينا في حق الطاعن، فاذا جاز التصالح بشأن ما ارتكبه من مخالفات بالبناء بدون ترخيص أو بعدم مراعاة الرودود القانونية فإنه لا يجوز التصالح في حالة مخالفة قيود الارتفاع •

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون فيما قضى به من رفض الدعوى دونما حاجة الى بحث طلب وقف التنفيذ الذى كان قد تم قبل اقامة الدعوى ويكون الطعن المائل غير قائم على سنده من الواقع وصحيح القانون جرى بالرفض .

(طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

لم يعقد القانون للجهة الادارية عامة أو اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ خاصة أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الاعمال المخالفة — أو بحساب مقدار الاعمال المخالفة — أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو طريقة تحصيلها — درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسرا عليها عند الفصل فى الدعوى الجنائية — لصاحب العقار المجادلة فى التقدير أمام المحكمة الجنائية — عملا بالقاعدة العامة المنفردة عن حقه فى الدفاع وحرية النفى للتهم المنسوبة اليه بجميع طرق الاثبات — للمحكمة الجنائية بسط ولايتها على هذا التقدير لتكوين عقبيتها — التقدير يعد من الاعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء — تقرير خبرة ادارية — يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة — لا ينتج فى حق نوى الشان أى اثر قانونى — هذا التقدير لا يعتبر قرارا اداريا بالمعنى الفنى الذى يسوغ الطعن عليه أمام القضاء الادارى .

الحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بما ورد بالقرار من تحديد قيمة الاعمال المخالفة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان القانون لم

يمقد للجهة الادارية عامة أو اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ خاصة أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الاعمال المخالفة أو بحساب مقدار الاعمال المخالفة ، أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو طريقة تحصيلها وانما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيرا عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية وانه من ثم يجوز لصاحب العقار المجادلة في التقدير أمام المحكمة الجنائية عملا بالقاعدة العامة المتفرعة عن حق الدفاع والتي تقضى بحرية النفى في المواد الجنائية بجميع طرق الاثبات ، كما تملك المحكمة الجنائية بسط ولايتها ورقابتها على هذا التقدير ، بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها ، وعلى ذلك فان هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والذي لا يعمد ان يكون تقرير خبرة ادارية يوضع تحت تصرف المحكمة انجنائية المختصة باعتبارها الخبر الأعلى في الدعوى الجنائية المعروضة عليها ، ومقتضى ذلك ولازمة ان تقدير الجهة الادارية لقيمة المخالفات ، سواء من تلقاء ذاتها أم بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ هو مجرد عمل خبرة تحضري تجريه جهة الادارة ويوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية للحكم في الدعوى الجنائية ، ولا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا في حق ذوى الشأن ، سواء في المجال الادارى أو الجنائى ومتى كان ذلك فانه لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الفنى الدقيق الذى يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الادارى ، بحسبانه لا يشكل افصاحا لجهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى ، متى كان ممكنا وجائزا شرعا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، واذ انتفى ركن الالتزام القانونى في عمل الادارة للأفراد ، انتفى القرار الادارى وان سمي بالنصرف قرارا لانتهاء التأثير الإلزامى والجبرى في المراكز القانونية لذوى الشأن كما هو الحال في الطعن المائل ، فاذا أضيف الى ذلك أنه عندما يصل الاجراء التمهيدى والمبدئى لتقدير الادارة لقيمة الاعمال

المخالفة الى النتيجة والغاية النهائية التي يتعين ان يبلغها طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٠ فان هذا التقدير لن ينتج أثره الا بناء على ما تقرره المحكمة الجنائية بشأن اقرارها قيمة هذه الاعمال كمسألة أولية يبنى عليها تقدير الغرامة التي توقع على المخالف ، ومن ثم فانه في جميع الاحوال — وطبقا لنصوص القوانين القائمة — لن تكون المنازعة في تقدير قيمة هذه الاعمال سواء في صورتها التمهيدية من جهة الادارة أو في صورتها النهائية منازعة ادارية بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة وبالتالي فلا محل أساسا لقبولها .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

اللجنة المشار اليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم هي المختصة بكل الاجراءات التي أشار اليها القانون — سواء فيما يتصل بتقدير قيمة الأعمال المخالفة عند جواز التصالح في المخالفات التي يتعين على المحافظ اصدار قرار فيها بالازالة أو التصحيح — ما تنتهي اليه اللجنة المذكورة مجرد اجراء تمهيدى تضمه جهة الادارة المختصة تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة لتقدير قيمة الغرامة الجنائية — ما تقرره اللجنة من قيمة الاعمال المخالفة ليس من بين القرارات الادارية النهائية التي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الخاص بالغاء أو تعديل قيمة الاعمال المخالفة — لا يعقب على ما تنتهي اليه تلك اللجنة من محاكم مجلس الدولة حيث ان ذلك من اختصاص المحاكم الجنائية .

الحكمة : ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل هو مدى اختصاص اللجنة المشار اليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦. في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم (المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣) بتقرير تقدير قيمة الاعمال المخالفة أم لا .

ومن حيث ان المادة (١٦) المشار اليها تنص على أن (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة ٠٠٠ ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، انتجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران . وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ٠٠٠ وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات ، وللمحافظ أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

كما تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه (يجوز لسكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له ، قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٥ ، لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن يتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة — بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن

خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ • وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة (١٦) من هذا القانون •

ومن حيث أنه يبين من صريح عبارات هذا النص وفقاً لما يقتضيه التفسير السليم للقانون أن اللجنة المشار إليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — هي المختصة بكل الإجراءات التي أشار إليها القانون سواء فيما يتصل بتقدير قيمة الأعمال المخالفة عن جواز التصالح في المخالفات التي يتعين على المحافظ إصدار قرار فيها بالازالة أو التصحيح •

ومن حيث أن الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن قد خالف القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وخالف اشتراطات البناء في المنطقة باقامة المبانى موضوع المخالفة في المساحة المجاورة للعقار مع تجاوز عدد الأدوار المرخص بها بدورين ، بدون ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم • ومن حيث أن اللجنة المشكلة بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قامت بمعاينة العقار وتقدير هذه الأعمال وفقاً للأسس والضوابط التفصيلية التي ضمنته تقريرها وانتهت فيه الى ازالة الدورين السادس عشر والسابع عشر فوق الأرض بالعقار رقم ٢٢ شارع وادى النيل ناحية شارع الحجاز بالمهندسين حي شمال الجيزة — ملك السيد / ضرورة الالتزام بتنفيذ الجراجات بالدور الأرضى والميزانين وازالة كل ما يخالف ذلك — حددت قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ ٣٦١٨٥٤ (ثلاثمائة وواحد وستين ألفاً وثمانمائة وأربعة وخمسون جنيهاً) ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما تنتهى إليه اللجنة المذكورة لا يعدو في حقيقة تكليفه القانونى مجرد اجراء تمهيدى تضعه جهة الادارة المختصة تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة لتقدير قيمة الغرامة الجنائية التي يقتصر عليها وحدها ولاية الفصل في تحديدها بناء على

تحديد قيمة الأعمال المخالفة وذلك أعمالا لاحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والتي قضت بأن تكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على أساس نسبة مئوية من قيمة الأعمال المخالفة والتي حددها المشرع بـ (٣٠٪) من قيمة هذه الأعمال الى (٧٥٪) منها ، وبالتالي فان ما تقدره اللجنة من قيمة الأعمال المخالفة ليس من بين القرارات الادارية النهائية التي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة للنظر في وقف تنفيذها أو الغائها حيث لا يكون ما تقدره اللجنة في ذاته نافذا الا من أن تتبناه المحكمة الجنائية وتدخله عنصرا من عناصر تقديرها لقيمة العقوبة الجنائية التي توقعها وفقا لأحكام القانون على المخالف .

ومن حيث أنه وكما جرى قضاء هذه المحكمة فإنه لا يعقب على ما تنتهي اليه تلك اللجنة من محاكم مجلس الدولة حيث أن ذلك هو من اختصاص المحاكم الجنائية دون غيرها ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة أول درجة أن تقضي بعدم ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الخاص بالغاء أو تعديل قرار تقدير قيمة الأعمال المخالفة .

ومن حيث أنه وقد بنى الحكم الطعن على خلاف صحيح أحكام القانون غير ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد جاء مخالفا للقانون وحقيقا بالالغاء .

(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩٣)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

القانون لم يعقد للجهة الادارية أو اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها —

درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن البيانات والتقارير التي تعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة — على ذلك يجوز لمصاحب الشأن أن يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية — هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والتي لا تعدو كونها تقرير خبرة إداري — بذلك لا يعد قرارا إداريا بالمعنى الحقيقي الذي يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الإداري .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القانون لم يعقد للجهة الإدارية عامة ، أو للجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ خاصة ، أى اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها ، وإنما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن البيانات والتقارير التي تعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيرا عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية التي يقوم تحديد العقوبة فيها أساسا وفقا لصريح نص القانون على أساس قيمة الأعمال المخالفة حيث تقدر الغرامة بنسبة مئوية من قيمة هذه الأعمال المخالفة ومن ثم يجوز لمصاحب الشأن أن يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية عملا بالقاعدة العامة المتفرعة عن حق الدفاع والتي تقضى بحرية النفي في المواد الجنائية ، يدخل في ولاية المحكمة الجنائية دون غيرها بسط رقابتها على هذا التقدير، بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها قبل مباشرة سلطتها بالحكم في الدعوى وتوقيع العقاب الجنائي وفقا للقانون وبالتالي فإن هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفات البناء والتي لا تعدو كونها تقرير خبرة إداري يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية المختصة باعتبارها الخير الأعلى في الدعوى الجنائية المعروضة عليها ، ومقتضى ذلك ولازمة أن تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات ، سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو في حقيقة تكييفه القانوني

مجرد عمل خبرة ادارية تضيى يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية تمهيدا للحكم فى الدعوى الجنائية ولا ينتج فى حد ذاته أثرا قانونيا ملزما فى حق ذوى الشأن ، سواء فى المجال الادارى أو أمام الجنائى ، ومتى كان ذلك فانه لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الفنى الدقيق ، الذى يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الادارى بحسبانه لا يشكل افصاحا لجهة الادارة عن ارادتها التنفيذية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والنوائح بقصد احداث أثر قانونى محدد ، متى كان ممكنا وجائزا شرعا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، ذلك أنه من البديهي انه اذا انتفى ركن الالتزام القانونى فى أى تصرف أو عمل لجهة الادارة بالنسبة للأفراد ، انتفى القرار الادارى ، وان سمي التصرف قرارا اداريا لانتقاء الأثر الإلزامى والجبرى للقرارات والتصرفات التنفيذية فى المراكز القانونية لذوى الشأن كما هو الحال فى الطعن المائل •

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٢٤)

الفرع الثانى

لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

الواد ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر مفادها — بعد العمل بأحكام القانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وتنفيذا لحكم المادة ١٢ منه التى تقضى بأنه
فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلقى شرط الحصول على موافقة
لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بأقامة
المباني يكون اختصاص هذه اللجنة مازال قائما بالنظر فى طلبات انشاء
مبان من المستوى الفاخر — يشترط موافقة تلك اللجنة لامكان صدور
الترخيص بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر — لا تعتبر موافقة تلك
اللجنة فى حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تغنى عنه — الاختصاص
المقرر لهذه الجهة لا يجب الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم — يلزم لقيام الترخيص الضمنى بفوات المدة المحددة أن
يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون ملتزما بأحكامه .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن
والمتمثل فيما قال به الطاعن أمام محكمة القضاء الادارى من أنه تقدم الى
الجهة الادارية فى ١٥/٤/١٩٨١ طالبا الترخيص له بتعليق الاحوار الى عشرة
وأنه أرفق بطلبه كافة الأوراق وسدد الرسوم المطلوبة الا أن جهة الادارة
لم تبت فى طلبه على الرغم من انقضاء ستين يوما ومن ثم يعتبر ذلك

بمثابة موافقة ضمنية على الترخيص وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقد أضاف الطاعن الى ذلك في مرحلة الطعن الماثلة القول بعدم صحة ما قللت به الادارة من أنها رفضت طلبه ذلك أن الأوراق وملف الترخيص قد خلت تماما من أية اشارة الى رفض صريح لجهة الادارة ، بل على نقيض ذلك فقد اكتشف الطاعن أن الادارة قد وافقت صراحة وأصدرت له ترخيما برقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ فضلا عما هو ثابت من أن طلب الترخيص بالتعمية قد قدم الى الادارة مستوفيا لكافة الرسوم والمستندات وقد أرسل طلبه بناء على ذلك الى لجنة توجيه استثمارات البناء بالمحافظة وبه الموافقة رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ ، فكيف يسوغ القول بعد كل ذلك بأن جهة الادارة قد رفضت منحة الترخيص ، فانه بالاطلاع على الأوراق وخاصة ملف طلب الترخيص بالتعمية بين أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ بطلب الترخيص له بتعمية المقار من الدور الثاني علوى حتى العاشر وقد قيد هذا الطلب برقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وأحيل الى لجنة توجيه استثمارات البناء بتاريخ ١٥/٤/١٩٨١ (ملف ٦٢ لسنة ١٩٨١) التي أخطرت بتاريخ ٦/٦/١٩٨١ بأنها وافقت على الطلب بجلسة ٣٠/٥/١٩٨١ بتكلفة مقدارها ٢٢٤٢٨٠ جم على أن يراعى الطالب أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا وأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ونهت عليه اللجنة بضرورة التقدم الى الجهة المختصة بالتنظيم للحصول على ترخيص بالتعمية وأن عدم حصوله على الترخيص بالبناء خلال سنة من تاريخ موافقة اللجنة يوجب عليه التقدم بطلب جديد للحصول على موافقة اللجنة ، وقد تأثر على التقرير الهندسى الذى يعده المهندس المختص بعد المعاينة والموجود بملف الترخيص أن الطالب قد حررت ضده بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨١ محضر مخالفة عن بناء الدور الثانى والثالث علوى بدون ترخيص ، وينبه عليه بتغيير النماذج وعمل نماذج جديدة بالأوراق المستجدة ، كما تأثر في ذيل التقرير بما يلى : ينبه على الطالب باحضار موافقة الشريك احضار عقد تسجيل الملكية مبينا فيه حقوق الارتفاع ، تقديم عقد قسمة الأرض

المشاعة ، عمل رسومات مطابقة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وعمل
الردود القانونية ومراعاة ردود جهة محطة البنزين وقد تم اخطار الطاعن
مكل ما تقدم بتاريخ ١٩٨١/٧/١١ ، ١٩٨١/٧/١١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم
أعمال البناء كان ينص في المادة (١) على أنه « فيما عدا المباني التي
تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام
يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها
إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال
المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر
بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها
قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة
لبناء في القطاع الخاص ٠٠٠ وتصدر اللجنة المشار إليها قراراتها وفقا
لواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة وأسس التكاليف التقديرية
لكل مستوى منها والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الاسكان والتعمير ،
وقد نصت المادة (١٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض
الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط
الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول
على ترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة
٢١ من ذلك القانون كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ المشار اليه على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة
السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ، كما كانت
المادة (٤) من القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص
على أنه لا يجوز انشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو
تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبلياض وخلافه إلا
بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة لشؤون

التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠ وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع اللازم توافرها فيما يقام من الأبنية على جانبى الطريق عاما كان أو خاصا وتحدد التزامات المرخص له عند الشروع فى تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفى حالة التوقف عنه « ٠٠٠ وتنص المادة (٥) على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به ٠٠٠ » بينما تنص المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، على أنه فى الحالات التى تلزم فيها موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١) فيكون هذا الميعاد من تاريخ اخطار الجهة المذكورة بالموافقة أو تحدد اللائحة التنفيذية الأحوال التى يجب فيها البت فى الطلب خلال مدة أقل ٠٠٠ » وتنص المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ويلتزم طالب الترخيص فى هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعليق الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص فيها •

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أنه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة (١٢) منه التى تقتضى بأنه فيما عدا المبانى من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بلاقامة المبانى ، يكون اختصاص اللجنة المشار اليها ، وهى المنصوص

عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مازال قائماً بالنظر في طلبات انشاء مبان من المستوى الفاخر ، وانه وان كانت موافقة تلك اللجنة على ذلك شرطا لازما لامكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر الا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تغنى عنه » اذ تنص المادة (٢) من القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ على أنه « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون ، بينما تنص المادة (٦) من ذات القانون على أن تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلبات الترخيص ومرفقاته والبت فيه ، فاذا ثبت لها أن الأعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قامت باصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها ويحدد في الترخيص ضمن ما يحدد عرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء وعلى ذلك فان الاختصاص المقرر لهذه اللجنة لا يجب الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ولا يغير من ذلك ما قال به الطاعن من أن جهة الادارة قد وافقت فعلا على منحه الترخيص فقد جاء ملف طلب التعلية خلوا تماما من قبل هذه الموافقة ، كما أنه لا محل للقول في واقعة المنازعة الماثلة بأن سكوت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومضى المدة المحددة بالمادة (٦) من القانون المشار اليه يعتبر بمثابة الترخيص الضمني اعمالا لحكم المادة (٧) من ذات القانون ، ذلك أن مفاد حكم هذه المادة الأخيرة أنه يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا القانون وملتزما بأحكامه ، فقد جرت عبارة المادة (٧) المشار اليها بأنه في حالة الترخيص الضمني « يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له » والثابت أن الطاعن تقدم بطلب

الترخيص بالتعليق بعد أن كان قد قام فعلا بالبناء دون انتظار الحصول على الترخيص وحررت له مخالفات بهذا الخصوص هذا فضلا عما هو ثابت من أن الجهة الادارية لم تثبت في هذا الطلب لأنه كان غير مستوف للمستندات والشروط التي تطلبها القانون ولائحته التنفيذية وطالبته فعلا بتقديم رسومات جديدة مطابقة ومراعاة الالتزام فيها بالردود القانونية وقيود الارتفاع وغير ذلك من أمور سبق بيانها تفصيلا فيما سبق من أسباب .

(ملعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وتنفيذا لحكم المادة ١٢ منه التي تقضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني ، يكون اختصاص اللجنة المشار إليها ، وهي المنصوص عليها بالمادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مبان من المستوى الفاخر — موافقة هذه اللجنة شرط لازم لا مكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر — الا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه ولا تغني عنه — لا يلغى الاختصاص المقرر للجنة على الاختصاص المقرر للجنة الادارية المختصة بشؤون التنظيم — سكوت الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم عن البت في طلب الترخيص ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المدة المحددة لا يعتبر بمثابة الترخيص الضمني — المادة ٧ من القانون المشار اليه — يلزم لقيام الترخيص الضمني بغوات المدة المحددة ان يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون ومطعرا احكامه —

إذا كان طلب الترخيص بالتغطية المقدم يتضمن تجاوزا لحدود الارتفاع المقررة بالمادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني فلا محل للدعاء بقيام ترخيص ضمنى .

الحكمة : ومن حيث انه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يبين أنه كان ينص فى المادة (١) على أنه « فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه ، الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التى تقدم إليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص .. ونصدر اللجنة المشار إليها قراراتها وفقا لمواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة وأسس التكاليف التقديرية لكل مستوى منها والتى يصدر بتحديدهما قرار من وزير الاسكان والتعمير » . وقد نصت المادة (١٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على ترخيص باقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » . كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لاحكام هذا القانون » . كما كانت المادة (٤) من

القانون ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ٠٠٠ وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والاوضاع اللازم توافرها فيما يقام من الابنية على جانبى الطريق عاما كان أو خاصا وتحدد التزامات المرخص له عند الشروع في تنفيذ العمل وأثناء التنفيذ وفي حالة التوقف عنه ٠٠٠ » وتنص المادة (٥) على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به ٠٠٠ » بينما تنص المادة (٦) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، على أنه في الحالات التى تنزم فيها موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١) فيكون هذا الميعاد من تاريخ اخطار الجهة المذكورة بالموافقة وتحدد اللائحة التنفيذية الاحوال التى يجب فيها البت في الطلب خلال مدة أقل ٠٠٠ » وتنص المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص انقضاء المدد المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو ادخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات ويلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمرعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليق الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة ٠٠٠ » وكانت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار

وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ تنص في المادة (٣٥) على انه « مع عدم الاخلال بقواعد الكثافة البنائية المنصوص عليها في المادة (٣٤) يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع على مثل ونصف مثل عرض الطريق الكلي لواجهة البناء المقام على حد الطريق وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ (ثلاثين مترا) ٠٠٠ » . وقد نص قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ٠ في المادة (٢) على الغاء بعض المواد من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (٣٥) المشار اليها ، ونصت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني المشار اليها في المادة (٨١) على ان « تسرى في المدن والقرى التي لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي لها الاشتراطات الواردة في البنود التالية : ١ - يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع الكلي لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربع مثل البعد ما بين حدية إذا كانا متوازيين ، وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا ٠٠٠ » ثم صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ونص في المادة (١) على أن « يصرح بالبناء بمدينة الجيزة فيما عدا منطقة شارع النيل (المحصور بين كوبري ١٥ مايو وكوبري الجيزة) وشارع الأهرام والمنطقة السياحية بارتفاع مرة ونصف عرض الشارع ويحد أقصى ٣٥ مترا ثم الردود داخل مستوى وهمي ٢ أفقى الى ٣ رأسى مع الالتزام بجميع اشتراطات المناطق من ناحية المسطحات والمسافات الجانبية والخلفية وقوانين التنظيم التي تنظم الافنية وخلافه » ٠ وبتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٨٣ نشر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى يعمل بأحكامه اعتبارا من ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ ، ونص على تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (١٦) الذى أصبح نصها يجرى بما يأتى « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين

والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية . وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بوقوف أماكن تخصص لايواء السيارات . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » كما نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في المادة الثالثة على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه الآتى : ٠٠٠ » واعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ عمل باحكام انقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المسادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي نص في المادة الاولى على أن « يستقبل بنص المادة

الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي :
يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأمثته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ من يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي : « « « « «

ومن حيث ان مفاد النصوص السابقة أنه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة (١٢) منه التي تقضى بأنه فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص ، بإقامة المباني ، يكون اختصاص اللجنة المشار اليها ، وهي المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مبان من المستوى الفاخر . وانه وإن كانت موافقة تلك اللجنة على ذلك شرطا لازما لامكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر ، الا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تغني عنه . اذ تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون » . بينما تنص المادة (٦) من ذات القانون على أن تتولى الجهة الادارية المختصة

بشئون التنظيم فحص طلبات الترخيص ومرفقاته والبت فيه فاذا ثبت لها أن الأعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قامت بإصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصدورها ويحدد في الترخيص، ضمن ما يحدد، عرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء • وعلى ذلك فلا يبنى الاختصاص المقرر للجنة على الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم • فان كان تلاقى الموافقتين شرطا لمنح الترخيص الا ان الاختصاصين لا يقيان • والثابت من الاوراق أن المطعون ضدهم وان كانوا قد حصلوا على موافقة اللجنة على التعلية فوق الادوار التي رخص لهم ببنائها بمقتضى الترخيص رقم ٨٨ لسنة ١٩٨١ الا أن الاوراق تخلو مما يفيد صدور الترخيص لهم بالتعلية من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم • ولا يغير من هذا النظر الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأنفة في القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ اذ أن ذلك الحكم لم يقرر اثبات واقعة الحصول على الترخيص من جهة الاختصاص المحددة قانونا، وانما اقتصر ، في مجال التائيم الجنائي ، على ايراد أنه بصدور قرار لجنة تنظيم أعمال البناء والتصريح اللاحق بالسماح للمتهم بالبناء تكون الأعمال التي قام بها مما يدخل في دائرة المسموح به • فاذا كان الأصل ، على نحو ما رددته المادة ١٠٢ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا في الوقائع انتى فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، فان الحكم الجنائى الصادر بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٥ فى القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ ، لا يقيد هذه المحكمة عند وزنها القرار الادارى ، الصادر بتاريخ ٢٧ من يونية سنة ١٩٨٤ بازالة الدورين العاشر والحادى عشر ، بميزان المشروعية اللهم الا بالنسبة للوقائع التى فصلت فيها المحكمة الجنائية وكان فصلها فيها ضروريا • واذا لم يقم الحكم الجنائى قضاء على واقعة حصول المطعون ضدهم على ترخيص على النحو المقرر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما لم يقرر حصولهم على ترخيص بذلك ، فانه لا يكون في

الحكم المشار اليه ما يقيد هذه المحكمة في الفصل في حقيقة حصول المطعون ضدهم على الترخيص بالتعليق وترتيب الآثار القانونية ، في مجال الدعوى الادارية وحدودها ، على هذه الواقعة أعمالا لأحكام التشريعات الناصدة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لا محل للقول ، في واقعة المنازعة الماثلة ، بأن سكوت النجبة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص ، يعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، المدة المحددة بالمادة (٦) من القانون المشار اليه يعتبر بمثابة الترخيص الضمني أعمالا لحكم المادة (٧) من ذات القانون ذلك أن مفاد حكم هذه المادة الاخيرة أنه يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقا للقانون وملتزما أحكامه فقد جرت عبارة المادة (٧) المشار اليها بأنه في حالة الترخيص الضمني « يلتزم طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له » . والثابت أن طلب الترخيص بالتعليق المقدم من المطعون ضدهم كان يتضمن تجاوزا لحدود الارتفاع المقرر بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وأيضا لحدود الارتفاع المقرر بالمادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني . ولا يتأتى الالتزام بجميع الشروط والاوزاع والضمانات المقررة الا اذا كان طلب الترخيص أساسا مطابقا لهذه الشروط والاوزاع والضمانات وملتزما بها . وفضلا عن ذلك فإنه في حالة التعليق فان عبارة المادة (٧) المشار اليها تجرى بأنه « لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليق الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الاول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة » . وليس في الأوراق ما يفيد ، بحسب الظاهر ، أن الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم

قد أعملت هذا الحكم في شأن طلب التعلية المقدم من المطعون ضدهم .
والثابت من الأوراق أن عرض الشارع المقام على جانبه المبني محل
المنازعة هو ١٥ مترا فيكون الارتفاع المسموح به للمبنى طبقا لحكم المادة
(٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو مرة ونصف
عرض الشارع ، كما يكون الارتفاع المسموح به لذات المبني اعمالا لحكم
المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني هو مرة وربع
عرض الشارع . وبالتالي يكون طلب الترخيص بالتعلية فيما يجاوز هذه
الارتفاعات مخالفا لاحكام التشريعات المنظمة لارتفاعات المباني . واذا
كان قد صدر قرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ، لاحقا على
القرار الاداري محل المنازعة الماثلة ، بتحديد حد أقصى لارتفاع المباني
بمدينة الجيزة فيما عدا مناطق معينة نص عليها ، ليس من بينها المنطقة
الكائن بها العقار محل المنازعة ، هو ٣٥ مترا الا أن القرار الوزاري
المشار اليه ينص صراحة على أن يكون الحد الاقصى للارتفاع المسموح
به هو مرة ونصف عرض الشارع على ألا يزيد ذلك بحال على ٣٥ مترا
ثم الرودود داخل مستوى وهمى ٢ أفقى الى ٣ رأسى مع الالتزام بجميع
اشتراطات المناطق من ناحية المسطحات والمسافات الجانبية والخلفية
وقوانين التنظيم . فاذا كان ذلك وكان البناء محل المنازعة قد ارتفع الى
حدود ٣٧ مترا ، على ما أورده اللجنة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦)
من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في معرض بيانها الأسباب التى أقامت
عليها قرارها (حافضة مستندات الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء
الاداري بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥) مما يعد مخالفة لقيود
الارتفاع المقررة محسوبة على أساس عرض الشارع فانه ما كان يجوز
الترخيص للمطعون ضدهم صراحة أو ضمنا في التعلية المطلوبة فيما يجاوز
حدود الارتفاعات المقررة بالتشريعات المنظمة لاعمال البناء وآخرها ما ورد
بقرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ على نحو ما سلف البيان .

ومن حيث ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تضمن نوعين من الاحكام : احكام دائمة بتعديل بعض مواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وحكم مؤقت ورد بالمادة الثالثة باجازة التصالح مع من سبق ارتكابهم مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه المخالف خلال ستة أشهر من التاريخ المشار اليه ، وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وفي هذه الحالة تتف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه المبين بالمادة الثالثة المشار اليها . وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة الاولى على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من انقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً . وفي هذه الحالة تتف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران الحنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي « . . . ومفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٨٣ ، قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذى يعمل بأحكامه اعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ ، يتحصل فيما يلى : أولا أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التى تخضع لأحكام المادة المشار إليها هى الغرامة على النحر الذى تحدده تلك المادة . ثانيا أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة أن تحيلها الى المحافظ المختص الذى يتعين عليه بنسائها أن يصدر قرارا بالازالة أو التصحيح دون ترخص فى ذلك أو تقدير . وهذه الحالات هى : بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، المخالفات التى تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا . وأوضحت هذه الحالات ، بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . هى تلك التى تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . ثانيا : أنه بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الاخيرا أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية الصادر بجلسته ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ تأسيسا على أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يفيد أنه تضمن تعديلا لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى خصوص ما ورد بها من جواز صدور القرار بالازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالمادة (١٦) وذلك بالنسبة للمخالفات التى تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة بقانون الطيران المدنى . رابعا : أن المشرع ارتأى ، بالشروط والافاض المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ألا يكون اعمالا سلطة الازالة أو التصحيح

إلا في الحالات التي نصت عليها تلك المادة • فإذا كان ذلك وكانت المادة انثالثة المشار إليها قد استبدل بها النص الوارد بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي يعمل به اعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ فقد أضحت الحالات التي يكون للمحافظ أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح ، في مجال أعمال حكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط والأوضاع المقررة به ، هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ •

ومن حيث أنه بالترتيب على ما تقدم ، وفي واقعة المنازعة الماثلة ، ولما كان المطعون ضدهم قد تقدموا بطلب التصالح فيما هو منسوب اليهم من مخالفات لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وذلك استنادا لحكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، على ما سبق البيان ، وكان كتاب اللجنة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٨٥ بشأن الأسس التي أقامت عليها الرأي بازالة الدورين العاشر والحادي عشر المشار إليه ، يخلو مما يفيد أن التعلية التي تمت تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وكان قرار المحافظ بازالة هذين الدورين قد صدر بعد تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فإنه ما كان يجوز للمحافظ ، بحسب الظاهر ، أن يصدر القرار بالازالة حيث لا يواجه حالة من الحالات التي ارتأى فيها للمشرع صدور القرار بذلك لمواجهة على نحو ما سبق بيانه • ولما كان ذلك وكان انحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من المحافظ بازالة الدورين العاشر والحادي عشر

لعقار المطعون ضدهم فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه في هذا الشأن • واذ يتوافر في طلب وقف التنفيذ ركن الاستعجال على نحو ما استظهره بحق الحكم المطعون فيه ، فيكون قضاؤه برقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على صحيح حكم القانون •

(طعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٣١ ق -- جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

الفرع الثالث

اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المادة ١ ، ٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني — للجنة التي أنشأت بها المشرع اختصاص نظر طلبات التصريح بهدم العقارات غير آيلة للسقوط سلطة تقديرية بقبول الطلب أو رفضه أو تعديله — لا تنفذ هذه القرارات إلا بأعتناء المحافظ لها — لا تعتبر نهائية وناغذة في ذات الوقت إلا بهذا الاعتماد — إذا ما قرر المحافظ رغم ذكره أنه يعتمدهما ولكن يفقدهما التنفيذ بأحالة الأمر الى مدور حكم من القضاء فإنه لا يكون ثمة قرار إداري نهائي يمكن النظر من محاكم مجلس الدولة في وقفه أو إلغائه — لأن مناط ذلك هو نفاذ القرار الذي لا وجود له — إذ أن العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالأنفاظ والمبايى .

المحكمة : ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني تنص على أنه « يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ، إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون » .

وتنص المادة (٢) منه على أن « تشكل في كل محافظة لجنة عنى الوجه الآتى وتختص كل لجنة بالنظر في طلبات التصريح بهدم المباني الواقعة داخل حدود المدن في نطاق المحافظة وتصدر فيها قرارات بالقبول أو التعديل أو الرفض ، ولا تكون قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها من المحافظ ، وفي حالة اعتراضه عليها يعرض المحافظ الأمر على وزير الاسكان والمرافق ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن اللجنة التي أناط بها المشرع اختصاص نظر طلبات التصريح بهدم العقارات الغير آيلة للسقوط ، سلطة تقديرية بقبول الطلب أو رفضه أو تعدينه ولا تنفذ هذه القرارات الا باعتماد المحافظ لها ، أى أنها تعتبر نهائية وناظفة في ذات الوقت بهذا الاعتماد — فإذا ما قرر المحافظ رغم ذكره أنه يعتمدها ولكن يفقدها النفاذ بحالة الأمر الى صدور حكم من القضاء فإنه لا يكون ثمة قرار ادارى نهائى يمكن النظر من محاكم مجلس الدولة في وقفه أو إلغاؤه لأن مناط ذلك هو نفاذ القرار الذى لا وجود له فالحبرة بالمقاصد والمعانى وليس بالألفاظ والمباني — حيث الاعتماد الذى قصده المشرع بالقانون المذكور لقرارات اللجنة المختصة بالتصريح بهدم المباني هو الاعتماد الذى يعلق نفاذ محل القرار بقوته التنفيذية وليس الذى يجعل الأمر الى ما يقضى به القضاء بواسطة سلطة المستقلة والناظفة وفقا لتنظيم الهيئات القضائية وأحكام قانون المرافعات وقانون مجلس الدولة ولا شأن لأى محافظ به .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ورثة المرحومة ٠٠٠ قد تقدم الى اللجنة المختصة بطلب هدم العقار رقم (١٠) شارع ٠٠٠ بجوار المدرسة الثانوية التجارية ببلييس محافظة الشرقية للاستفادة منه بشكل أوسع ، وقد وافقت اللجنة على هذا الطلب ، فأثر محافظ الشرقية في ١٩٨٥/٥/٨ بالموافقة على قرار اللجنة مع اتهام المالك بعدم تنفيذ الهدم الا بعد الحصول على حكم من القضاء وليس هذا الذى قرره المحافظ اعتمادا للقرار وانما في حقيقة الأمر رفض لهذا الاعتماد وإحالة الأمر الى القضاء المستقل في أداء رسالته ولا شأن للمحافظ بتنفيذ أحكامه ومن ثم فلا يكون ثمة قرار نهائى نافذ قد صدر بهدم العقار مما يكون محلا لطلب وقف التنفيذ أو الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة — وبالتالي فإنه يتعين على محكمة أول درجة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لانتفاء انقرار الادارى .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى الحكم بما تقدم
حيث قضى بعدم قبول الدعوى لعدم صدور قرار ادارى نهائى بهدم
المقار موضوع النزاع ومن ثم فإنه يكون قد أصاب في تطبيقه صحيح
حكم القانون على المنازعة المطروحة ، ولا محل لالغائه ويتعين من ثم
القضاء برفض الطعن المائل لانعدام أساسه من حيث الواقع أو القانون .
(طعن رقم ٢٦٧٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٩٣ ،

الفرع الرابع

لجان التظلمات واللجان الاستثنائية

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

الموافقة الصادرة من اللجنة المختصة بإقامة بناء لا تقوم مقام الترخيص الذى تصدره جهة الادارة بل هى شرط لاصدار الترخيص اللازم وذلك بحسب ما نصت عليه المادة ٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — المادة ١٧ قبل تعديلها بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ — للجهة الادارية سلطة وقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى بشرط أن يصدر بذلك قرارا مسببا من الجهة الادارية وأن يعلن لذوى الشأن بالطريق الإدارى — ومجال اعمال هذه المادة هو الحيز الزمنى الذى تتم فيه اعمال انشاء المبنى المخالف فاذا كان المبنى المخالف قد تم بناؤه وشغله بالفعل فلا وجه لوقف اعمال سبق أن تمت بالفعل .

الحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة الى الوجه الثانى من أوجه الطعن على الحكم فيتمتع بعدم توافر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، والمبادئ من ظاهر الأوراق أن العقار موضوع النزاع وإن وافقت اللجنة المختصة على إقامته ، إلا أن جهة الادارة لم تصدر ترخيصا للمالك للبناء بل تطلبت من المالك — فى الميعاد المقرر قانونا — أن يقدم وثيقة التأمين وأن يكتب فى قروض الاسكان حتى يمكن الترخيص له بالبناء ، فالموافقة الصادرة من اللجنة بحسب نص المادة ٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه هى شرط لاصدار الترخيص وإن كانت لا تقوم مقامه ، فالبناء على العقار محل النزاع قد تم دون الحصول على ترخيص ، الأمر الذى ترتب عليه تحرير عدة محاضر بالمخالفة وصدور أحكام جنائية ضد المالك خلال أعوام ٨٠

و٨١ و١٩٨٢ • وإذا كانت الجهة الادارية قد اتجهت بالقرار المطعون فيه الى تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على حالة البناء المذكور ، وهى المادة التى كانت تقضى قبس تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — بأن (توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتخاذها فى حالات تعذر الاعلان • ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة) فان مجال اعمال هذه المادة هو الحيز الزمنى الذى تتم فيه أعمال انشاء المبنى المخالف والبادى من ظاهر الأوراق أنه فى تاريخ تنفيذ القرار المطعون فيه — ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ — وكان المطعون ضدهم يشغلون المبنى منذ ستة أشهر ، أى أن المبنى كان قد تم بالنسبة للشقق التى يسكنوها بالفعل ، فلا وجه بالتالى لوقف أعمال سبق أن تمت فى الواقع • هذا فضلا عن أن القرار المطعون فيه لم يستوف الشكل المنصوص عليه بالمادة ١٧ المشار اليها بأن يصدر مسيبا • ومن غير الثابت أنه قد أعان الى أصحاب الشأن • وقد اقتصر ذلك القرار — على ما يبدو من مذكرة الجهة الادارية المؤرخة فى ٢١ من مارس سنة ١٩٨٢ — على أن « ١ — تقطع المياه والانارة فوراً وتخطر الجهات بذلك ٢٠٠٠٠ — يزال اشغال الطريق بواسطة الانقاذ وشرطة المرافق والتحفظ عليها بالانقاذ لحين البت فى القضايا المحررة ضد المالك ٣ — يخطر القسم المختص لعمل محضر لأمالك ٥٠٠٠ » فالقرار قد أضاف اجراء قطع المياه والانارة الى ما ينص عليه القانون من مجرد وقف الأعمال • وهو بهذه المثابة اجراء غير مشروع طالما لم يرد فى نصوص القانون ما يبيح لجهة الادارة المشرفة على المباني التدخل فى العلاقة بين المالك وبين الجهات الموردة للمياه والانارة • وقد قدم المطعون ضدهم — فضلا عن ذلك — صورة خطاب مؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩٨٢ من مدير منطقة الاسكان احي

شمال القاهرة الى ادارة شبكات شمال القاهرة بطلب اعادة انتييار الكهربائى للمقار محل النزاع . . أى أن جهة الادارة — على ما يبدو من ظاهر ذلك الكتاب — قد سلمت بأحقية المطعون ضدهم فى هذه الناحية من القرار المطعون فيه ، الأمر الذى يتبين منه توفر ركن الجدية فى طلب وقف ذلك القرار برمته .

(طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المادتان ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء مفادهما — اللجنة الاستثنائية لا يصح انعقادها الا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين — هذه اللجنة تصدر قرارات ادارية نهائية بالازالة أو التصحيح — يلتزم كل من نوى الشأن والجهة الادارية المختصة به تون التنظيم بتنفيذ هذه القرارات .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه تنص على أنه « لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة ١٥ وتقدم بنظر هذه الاعتراضات لجنة استثنائية تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظ اختص من :

— رئيس محكمة يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة
رئيسا .

— ممثل وزارة الاسكان والتعمير باللجنة التنفيذية للمحافظة أو من
ينوب عنه .

— اثنين من أعضاء الوحدة المحلية للمحافظة يختارهما المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة أخرى مماثلة .

— اثنين من المهندسين أحدهما معمارى والآخر مدنى يختارهما المحافظ من غير العاملين في الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم لمدة سنتين قابلة للتجديد ٥٥٥٥٥ ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنين من المهندسين .

كما تنص المادة ٢٥ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٨٣/٣٠ والتي كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائى الصادر من اللجنة المختصة بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم — فاذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون اتمامها كان لأجهزة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك من نفسها أو بواسطة من تعهد اليه .. » والمستفاد من النصوص المتقدمة أن اللجنة الاستثنائية لا يصح انعقادها الا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين ، كما أن هذه الأجنة تصدر قرارات ادارية نهائية بالإزالة أو التصحيح تلتزم كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بتنفيذها على النحو المبين في القانون الأمر الذى يقترب عليه أنه في حالة عدم حضور اجتماعاتها ممثل وزارة الاسكان والتعمير في اللجنة التنفيذية للمحافظة وهو مدير الاسكان بالمحافظة وفقاً لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية فإنه يتعين أن يكون من ينوب عنه في حضور اجتماعات هذه اللجنة غير محظور عليه ممارسة اختصاصات تنفيذية أو اصدار قرارات ادارية لأنها لجنة تصدر قرارات نهائية واجبة التنفيذ بشأن ازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة على النحو سالف البيان .

ومن حيث أن عقد العمل المؤقت المبرم مع المهندس ... ينص على أنه لا يجوز أن يسند الى الخبير أية اختصاصات باصدار قرارات أو

« ممارسة سلطات تنفيذية » وهذا النص جاء تطبيقاً لقرار وزير القنمية الادارية رقم ٢٣٣٥ لسنة ٨٢ الصادر ببناء على اختصاصه الذى اناط به القانون بوضع قواعد تنظيمية لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب فى المادة (١٤) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو فى نفس الوقت يتفق مع ما قضى به قانون العاملين المشار اليه فى المادة ٩٥ منه من حظر مد الخدمة بعد السن المقررة لانتهائها اذ أن تعيين الخبير بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له بنطوى بلا شك على الالتفات حول الحظر الصريح الذى فرضه المشرع فى المادة ٩٥ مما يجعل فعل ذلك الاسناد مخالفاً للقانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المهندس . . . ممثل مدير مديريه الاسكان فى اللجنة الاستئنافية التى أصدرت القرار المطعون فيه اذ ثبت أنه أحيل الى المعائن فى ١١/١٢/١٩٨٢ وعمل بعقد مؤقت كمستشار للشئون الفنية والتراخيص ونص العقد المبرم معه على أنه لا يجوز أن يساعد اليه أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية فانه لا يسوغ قانوناً اختياره لتمثيل وزارة الاسكان فى عضوية هذه اللجنة التى تختص باصدار قرارات ادارية تنفيذية بشأن الازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة فى المباني ويترتب على ذلك بطلان عضويته كممثل للوزارة فى عضوية اللجنة المذكورة واذ يلزم وفقاً للقانون لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها ومن حيث أنه نتيجة لبطلان تمثيل المهندس المذكور لوزارة الاسكان فى عضوية هذه اللجنة فانه لا يكتمل قانوناً النصاب اللازم لصحة انعقادها ومن ثم تبطل القرارات التى تصدر عن هذه اللجنة بهذا التشكيل الباطل والمخالف للقانون ويكون القرار المطعون فيه والذي أصدرته هذه اللجنة مشوباً بعيب جسيم وينحدر هذا العيب بقرار اللجنة الى الائتماد لبطلان تشكيلها الذى يظل الضمانات اللازمة لسلامة مهمتها التى ناطها بها القانون ذلك أن القانون اذ نص على تشكيل اللجنة على وجه معين فانه يضمن الالتزام بتشكيلها على النحو الذى فرضه القانون تحقيقاً للضمانات والمصالح العامة التى قصدتها من هذا التشكيل فاذا حدث مخالفة لذلك ولم يراع التشكيل الذى يتطلبه

القانون فإن ما يصدر من قرارات يكون صادرا من لجنة غير مشكئة تشكيلا سليما بالمخالفة للقانون ويكون ما يصدر عنها من قرارات معيبا ومشوبا معيب جسيم تعتبر من قبيل اغتصاب سلطة اللجنة التي أوجب القانون تشكيلا صحيحا وتعتبر قراراتها في هذه الحالة منعدمة ولا يلحقها أية حصانة وينفسخ بالتالى الطعن في هذا القرار دون التقيد بالميعاد المحدد لقبول دعوى الالغاء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من قضاء برفض الدفع وعدم قبول الدعوى شكلا وبقبولها .
(طعن ١٣٧٨ و ١٥١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن اصدار قانون التخطيط العمراني لم يحدد الوسيلة التي يتم بها الاخطار لذوى الشأن — لذلك يسرى في شأنه القواعد العامة للاخطار بالبريد المسجل بعلم الوصول .
المحكمة : لا ينال مما تقدم ما يزعمه الطاعن من عدم اخطاره بالقرار المطعون فيه لأن القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ آنف الذكر لم يحدد الوسيلة التي يتم بها الاخطار بهذه القرارات لذوى الشأن سواء بميعاد الجلسة أو ما قد تصدره اللجان من قرارات ومن ثم يسرى في شأنه القواعد العامة للاخطار بالبريد المسجل بعلم الوصول فاذا كان الثابت من حافظة مستندات الجهة الادارية أنه قد تم اخطار المدعى — انطاعن — بحضور جلسة لجنة الاعتراضات نظر التظلم المقدم من الوحدة المحلية في قرار لجنة التظلمات فإن الاخطار يكون قد تم بوسيلته . كما أن النائب من الأوراق أنه بادر الى اقامة دعواه رقم ٣٨٧ لسنة ٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طاعنا على القرار رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر من لجنة الاعتراضات ومن ثم يكون قد توافر في شأن الطاعن العلم اليقيني للقرار ومحتواه علما كافيا نافيا للجهالة بأثره . ومن ثم يضحى هذا الوجه من الطعن غير ما على سند .
(طعن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٩٢)

الفرع الخامس لجنة تحديد الأجرة

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

خضع جميع الأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكنى في ظل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لاختصاص لجنة تحديد الأجرة والقواعد والمواعيد المقررة في شأنها والحاكمة لأعمالها.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه « فيما عدا الاسكن الفاخر ، لا يجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكنى اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على ٧٪ من قيمة الأرض والمباني وعلى ألا تقل المساحة المؤجرة لهذه الأغراض عن ثلثي مساحة مباني العقار . وقد أفصحت عبارات النص بمنطوقها — وعلى ما جاء بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ — عن خضوع الأماكن المرخص بها بعد العمل بأحكام هذا القانون لأغراض السكنى ، من غير المستوى الفاخر ، أقواعد تحديد الأجرة التي استحدثها القانون . كما دل النص بمفهومه على بقاء الأماكن المقامة لغير غرض السكنى طليقة من قيود الأجرة وقواعد تحديدها . والعبرة في خضوع المكان لهذه القيود هي بطبيعة المكان في الترخيص الصادر بإنشائه بغض النظر عما يخصص له أو يستعمل فيه بعد إقامته ، ذلك أنه ينبني على

الترخيص باقامة مبنى لغرض السكنى من غير المستوى الفاخر تمتع
مـاحب الترخيص بمميزات وتسهيلات فى الحصول على مواد البناء
والقروض التعاونية الميسرة ما كان يقتضى له الحصول عليها لو أن المبنى
رخص بانشائه لغير أغراض السكنى اذ يراعى ولا ريب فى منح هذه
التسهيلات والمميزات أن الأماكن التى تنعم بها تخضع فى تحديد أجرتها
لقواعد وقبود تنقل من عائدها وتحدد من أرباحها • ولا يحق لمن ظفر بهذه
الميزات عند صدور الترخيص أن يتدخل من الالتزامات المقابلة لها ويقوم
بتأجيرها لغير أغراض السكنى لكى ما ينأى عن قيود الأجرة واختصاص
النجان بالانزاع محدودها فذلك ما فطن اليه المشرع وتحسب له فئص
مـاحة على أن الأماكن التى تخضع لقواعد تحديد الأجرة هى الأماكن
المـرخص فى اقامتها لأغراض السكنى فى صدر الترخيص محددا بطبيعة
المكان وأن الغرض من اقامته تأجيره للسكنى خضع بهذه المثابة لقواعد
تحديد الأجرة ويكون مستأجرى هذه الوحدات اللجوء الى اللجنة
النصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
المشار اليه لالزام المالك بما فرضه القانون من أجرة لهذه الأماكن •
ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت الوحدات فى الحالة المعروضة
قد صدر الترخيص باقامتها لأغراض السكنى فمن ثم تخضع لاختصاص
لجنة تحديد الأجرة والقواعد والمواعيد المقررة فى شأنها ولا ينال من ذلك
الاختصاص قيام المالك بتأجيرها كمساكن طبية اذ العبارة دوما هى
بطبيعة المكان فى الترخيص الصادر بانشائه •

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
جميع الأماكن المـرخص فى اقامتها لأغراض السكنى فى ظل أحكام القانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لاختصاص لجنة تحديد الأجرة
والقواعد والمواعيد المقررة فى شأنها والحاكمة لأعمالها •

(ملف رقم ١٥٦/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

الفصل الرابع

مخالفات المباني

الفرع الأول

مخالفة الأصول الفنية والرسومات والبيانات
التي منح على أساسها الترخيص

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو نطيتها أو تعديلها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ، والا أوقفت الأعمال المخلفة بالطريق الإداري — وأعلن قرار الوقف لنوى الشأن بالطرق الإداري — بالنسبة للأرض الزراعية ، ويعتبر منها الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، لا يجوز اقامة أى مبان أو منشآت فيها ، أو اخلاذ أية إجراءات في شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها باستثناء عدة حالات منها الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ إلا بعد الترخيص بذلك من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أى مبان أو منشآت أو مشروعات ، وذلك طبقاً للشروط والإجراءات التي صدر بها قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير اعتباراً من ١٩٨٤/٩/١٢ .

الحكمية : من حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — مستبدلة بالقانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٨٣ — تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح ترخيص على أساسها » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ويصدر بالوقف قرار من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ٠٠٠٠ ويجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها » ٠ وتنص المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى على أن « تحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لاقامة مبان عليها — ويعتبر فى حكم الأرض الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية — ويستثنى من هذا الحظر (أ) الأراضى الواقعة فى كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات فى الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء (ب) ٠٠٠٠٠٠ (ج) الأراضى التى تقيم عايتها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة (د) ٠٠٠٠٠ (هـ) ٠٠٠٠٠ » وفيما عدا الحانة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات المشار اليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ٠ وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤

«قانوني» في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية وقد عمل بهذا القرار — وفقا للمادة ١٣ منه — من تاريخ نشره الذي تم في الوقائع المصرية بالمعدد ٣٠٨ بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤ وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على أنه « في تطبيق هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصلة أو منفصلة » ومفاد هذه النصوص أن لا يجوز انشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم أو اخطارها وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي دنسح الترخيص على أساسها والا أوقفت الأعمال المخالفة بالطريق الادارى وأعلن قرار الوتف لذوى الشأن بالطريق الادارى ، وبالنسبة للأرض الزراعية ويعتبر منها الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية لا يجوز إقامة أى مبان أو منشآت فيها أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها لإقامة مبان عليها باستثناء عدة حالات منها الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ ، الا بعد الترخيص بذلك من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك طبقا لشروط والاجراءات التي صدر بها قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير اعتبارا من ١٢/٩/١٩٨٤ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يملك قطعة أرض مساحتها فدانان على شارعى بورسعيد وعبد المنعم رياض بمدينة بيللا تقع داخل كردون مدينة بيللا المعتمد وملاصقة للكتلة السكنية . واستصدر بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٤ من الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة بيللا الترخيص رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ لبناء الدور الأرضى الميكلى على ناصيتى شارعى بورسعيد وعبد المنعم رياض . وقد خالف المطعون

ضده شروط الترخيص بأن قام بالحفر على شارع واحد هو شارع بورسعيد تاركا مسافة كبيرة بين الحفر وشارع عبد المنعم رياض فأخطر بعدم البناء على هذه الأرض الا أنه أصر على البناء ووضع الأساسات فحضر ضده محضر اللجنة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٨ ، كما حضر محضر اداري بالشرطة رقم ٩٨٧ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١ وكتب رئيس مركز ومدينة بيلا في ١٢/٦/١٩٨٤ للسيد سكرتير عام محافظة كفر الشيخ لعرض الأمر على السيد المستشار القانوني للاستفادة بالرأى فأفاد بكتابه رقم ٦٨٠ في ٥/٨/١٩٨٤ بأن قيام المواطن المذكور بالبناء على الأرض التي يملكها دون صدور قرار تقسيم يعد مخالفة انصوص أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الأمر الذي يرى معه ايقاف المبانى واتخاذ اجراءات سحب الترخيص واحالة المسئول عن صدور الترخيص للتحقيق • ولم يصدر قرار بسحب الترخيص وانما أصدر رئيس مركز ومدينة بيلا القرار المطعون فيه رقم (١) بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٤ بايقاف سريان رخصة المبانى رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ واييقاف المالك عن اقامة المبانى فى موقع العمل والتحفظ على الأدوات والمهمات الموجودة بموقع العمل • ورغم أن الترخيص بالبناء المذكور قد صدر من الوحدة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة بيلا ولم يصدر من المحافظ المختص بذلك قانونا فان المطعون ضده خالف شروط الترخيص بالبناء على قطعة أرض غير التى صدر الترخيص على أساسها — كما سبق القول — ومن ثم اذا ما صدر القرار المطعون فيه بايقاف رخصة المبانى واييقاف المالك عن اقامة المبانى المخالفة فى موقع العمل والتحفظ على الأدوات والمهمات الموجودة بموقع العمل فان ايقاف رخصة المبانى يتفق وحكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ويكون طلب تنفيذ والغاء القرار المذكور على غير سند من القانون ويتمين الحكم برفضه • ولا يغير من هذه النتيجة أشهادة التى قدمها المطعون ضده من جداول الجنع المستأنفة بتأييد برامته من جنحة اشغال الطريق بغير ترخيص اذ لا شأن

لها بموضوع النزاع . كما لا يغير من النتيجة أيضا ما يذكره الطاعن من اتمامه البناء تنفيذا للحكم المطعون فيه وأصبحت المطالبة بوقف تنفيذ رخصة البناء رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ غير ذات موضوع فضلا عن توصيل المرافق واداء الرسم المستحق والتكاليف اذ لا شأن لذلك ولا يمنع المحكمة الادارية العليا من بسط رقابتها على الحكم المطعون فيه وفقا لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ابيان مدى موافقته أو مخالفته للقانون . كما لا شأن لما تم من اجراءات بعد صدور القرار المطعون فيه لتوصيل المرافق أو غير ذلك على مشروعية أو عدم مشروعية القرار المذكور . واذا انتهى انحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار .

(طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

المواد ٤ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ — لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أى عمل من أعمال البناء المشار اليها في القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم — يجب ان يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح على اساسها الترخيص — يترتب على مخالفة ذلك ان تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فضلا عن احالة المخالف الى القضاء الجنائى لتوقيع العقوبات الجنائية المنصوص عليها والحكم بالازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة .

الحكمة : من حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أى تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وتنص المادة ١١ من القانون على أنه يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها وأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة » وتنص المادة ١٥ على أنه توقف الأعمال المخالفة بالطريق الادارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى .. » كما تنص المادة ١٦ على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والذين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التى أوقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة .. » وبعد أن عدت المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ مكرر العقوبات الجنائية على مخالفة أحكام القانون نصت المادة ٢٢ مكرر (١) المضافة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجب الحكم فضلاً عن العقوبات في هذا القانون بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينييه » كما نصت المادة ٢٧ من القانون على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ الحكم الصادر بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة لشئون التنظيم » فإذا امتنعوا عن التنفيذ أو

انقضت المدة دون اتمامه فان للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تمهد اليه ويتحمل المخالفات بالنفقات وجميع النفقات وجميع المصروفات وتحمل منه التكاليف بطريق انحجز الادارى ٥٥٠ •

ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أى من أعمال البناء المشار اليها فى القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم كما يجب أن يتم البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح على أساسها الترخيص ، ورتب القانون على مخالفة ذلك أن تقوم الجهة الادارية المختصة باتخاذ الاجراءات الادارية لوقف هذه الأعمال ثم اصدار قرار بازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون فضلا عن احوالة المخالف الى القضاء الجنائى لتوقيع العقوبات الجنائية المنصوص عليها والحكم بالازالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة مما يجعلها متفقة مع أحكام القانون فيما لم يصدر فى شأنه قرار المحافظ المختص أو من ينوب عنه •

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده بعد أن حصل فى ١٩٨٥/٣/٢٤ على ترخيص من منطقة الاسكان والتعمير حى عابدين على تنكيس محله المكون من دور أرضى تنكيسا فنيا شاملا قام باضافة بعض الأجزاء وبناء دور فوق الأرض على المحل مما أدى الى تحرير محاضر مخالفات متعددة انتهت بصدر القرار المطعون فيه بازالة الأعمال المخالفة بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨ من مستشار المحافظ للشئون الفنية والهندسية وفقا للتقويض الصادر له من المحافظ بالقرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٦ كما احيل للمحاكمة الجنائية فى القضية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦ جنح الموسكى من تهمة البناء بدون ترخيص ومخالفته للمواصفات فقضت المحكمة الجنائية فى ١٩٨٦/٦/٩ بتجريمة ٦٠٠ جنيه والاياقف بالنسبة للفرامة والازالة للأعمال المخالفة مع المصروفات •

(طعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

الفرع الثاني

مجاورة الحد الأقصى للارتفاع

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

مجاورة البناء للحد الأقصى للارتفاع المسموح به تعد مخالفة تبرر إصدار قرار بإزالة المخالفة أو تصحيحها — لا يشترط أن يكون الارتفاع المسموح به محددا في قانون — يكفي أن يكون الارتفاع قد تحدد بناء على قانون أو لائحته أو تقسيم عام يعتمد طبقا للقانون بصرف النظر عما إذا كان هذا التقسيم معتمدا قبل العمل بقانون التخطيط العمراني رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ أو في ظله — لا وجه للأخذ بالتفسير الضيق لعبارة الحد الأقصى للارتفاع بقصرها على ما ورد بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل نفاذها بقرار وزير التعمير رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ وهو ٣٠ مترا — ولا وجه لقصرها على الارتفاع المحدد في التقاسيم المعتمدة بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء نص في المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تتف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات

أو تتضمن خروجاً عن خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً ، وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لإصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وقد عمل بهذا القانون اعتباراً من ٨ يونية سنة ١٩٨٣ . ومفاد هذا أن القرار الصادر بازالة المخالفة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، يجب أن يصدر من المحافظ المختص أو ممن يفوضه في هذا الاختصاص قانوناً ، وأن يسبق بمعاينة للأعمال موضوع المخالفة عن طريق اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأن يقوم على أن المخالفة تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً عن خط التنظيم أو تمثل تجاوزاً للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً . وإذا كان الارتفاع المحدد قانوناً لا يشترط أن يكون منصوصاً عليه في قانون ، وإنما يكفي أن يكون بناء على قانون سواء ورد في لائحة أو ضمن شروط تقسيم عام معتمد ، إذ جاء النص صريحاً في الاعتداد بالارتفاع المحدد قانوناً وهو ما يصدق أيضاً على الارتفاع المحدد ضمن شروط تقسيم معتمد طبقاً للقانون ، بصرف النظر عما إذا كان هذا التقسيم معتمداً قبل العمل بقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أو في ظنه . لما يشكك التقسيم المعتمد وفقاً للقانون من قيد عام ينبسط إلى جميع نطاقه مستهدفاً غرضاً معيناً شفع في فرض الالتزام به ابتداءً ودعاً إلى عدم التجاوز عن مخالفته انتهاءً . ومن ثم فإلصاحه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من تفسير ضيق للمقصود بالحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً بقصره على ما ورد في المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تبطل الغائها بقرار وزير التعمير والإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ وهو ٣٥ متراً وعنى الارتفاع المحدد في التقاسيم المعتمدة بعد العمل بقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المدعى أن المطعون ضده أقام الدورين السابع والثامن من الأدوار

التي تملو البديروم بدون ترخيص ، تجاوزا بتسعة أمتار الارتفاع المحدد في التقسيم المعتمد للمعادي وهو خمسة عشر مترا . وبعد المعاينة التي أجريت للعقار على النحو البادي من ظاهر الأوراق ، وبناء على قرار السيد محافظ القاهرة رقم ١٩٥ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٨٣ بتفويض رؤساء الأحياء في السلطة المخولة له في المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، صدر قرار السيد رئيس حي مصر القديمة والمعادي رقم ٣ في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٨٣ بإزالة الدورين المخالفين إتجاوزهما حدود الارتفاع المقرر قانونا وهو القرار المطعون فيه . وهقتضى هذا حسب ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل أن القرار المطعون فيه صدر وبعد معاينة للمخالفة وبناء على سبب مبرر له طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وهو تجاوز الحد الأقصى للارتفاع المحدد في التقسيم المعتمد للمعادي طبقا للقانون ومقداره خمسة عشر مترا ، وبذلك انتفى ركن الجدية اللازم توافره قرين ركن الاستعجال لأحكام بوقف تنفيذ هذا القرار . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله اذ قضى بوقف التنفيذ رغم تخلف هذا الركن ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم وبرفض طلب وقف القرار المطعون فيه وبإلزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

الفرع الثالث

وقف الأعمال المخالفة

أولا — سلطة جهة الإدارة في وقف الأعمال المخالفة

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم سلطة إصدار قرار إداري بوقف الأعمال المخالفة والذي يترتب عليه على الفور وقف الأعمال — وتمنحها كذلك سلطة التحفظ على الأبنية والمباني المستخدمة في الأعمال المخالفة — وذلك بغية حرمان المخالف من أي وسيلة يستطيع معها الاستمرار في المخالفة — لم يقصر القانون اختصاص إصدار القرار بوقف الأعمال المخالفة على مستوى وظيفي معين مادام أن مصدر القرار من العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم ومنوطا به تنفيذ الحكم المقرر بالمادة ١٥ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفة الذكر — لقرار وقف الأعمال المخالفة أركان يجب توافرها أهمها ركن الاختصاص والشكل والسبب — الخطابات المرسلة لشرطة لا تتضمن قرارا بالوقف — لا يجوز دفع مسؤولية عدم تنفيذ أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعدم صدور تعليمات أو قواعد تنفيذية للقانون إذ أنه طالما لم يعلق القانون سريان أحكامه على قواعد تنفيذية أخرى ، فإن أحكامه تخاطب من عندهم ويصبحون ملزمون بها من تاريخ العمل بالقانون .

الحكمة : من حيث أن هذه الأوجه للطعن على الحكم غير سديدة ذلك لأن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ١٥ منه على أن « توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ويمن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري ، فإذا تعذر الإعلان لشخصه لأى سبب يتم الإعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة الحطية المختصة بقسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار ويخطر بذلك الإيداع بكتاب موصى عليه وفي جميع الأحوال تلتصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها » .

ومن حيث أن المشرع قد ابتغى بنص المادة ١٥ سالف الذكر بعد تعديلاً منح الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم الوسيلة الفعالة لوقف الأعمال المخالفة فور اكتشافها وذلك تلافياً للحصول على موافقة لجان أو اتخاذ اجراءات قضائية يكون خلالها قد فرض الأمر الواقع بمعرفة المخالفين ويفوت بالتالى الهدف الذى ابتغاه المشرع من وقف تنظيم البناء وتضييع الفائدة من ورائه التى تستهدف اتساق أعمال البناء بما يتفق والتنظيم القانونى المحقق للمصلحة العامة للبلاد وهو ما خول معه المشرع الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سلطة اصدار قرار ادارى بوقف الأعمال المخالفة الذى يترتب على الفور وقف الأعمال كما منح للجهة الادارية المذكورة سلطة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في الأعمال المخالفة ، وذلك بغية حرمان المخالف من أى وسيلة يستطيع الاستمرار في المخالفة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد اكتشفا المخالفة الخاصة بتعليق العقار رقم ٣ حارة أمين حنا المتفرع من شارع خلوصى وذلك بتجاوز البناء عن الثلاثة أدوار المخصص بها في ١٩٨٦/٧/٨ وهو تاريخ تحرير المخالفة الأولى ، غير أن الطاعنين لم يستصحبوا قرار بوقف

الأعمال المخالفة بالطريق الإداري الا في ١٠/٢/١٩٨٧ بموجب القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ مما مكن مالك العقار المذكور من بناء ثلاثة طوابق بالمخالفة للترخيص الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقول به الطاعنان من أن قرار الوقف للأعمال المخالفة تقع مسؤوليته على كبار المهندسين ذلك أن أول من يكشف المخالفة هو المخطط به المرور ومراجعة تنفيذ الأعمال المرخص بها — هو ما يدخل في اختصاص الطاعنين والذي يعمل أولهما مهندس تنظيم الحي والثاني مساعد له واذ لم يقصر انقانون الاختصاص بإصدار القرار المشار اليه على مستوى وظيفي معين فان الطاعنين يوصفهما من العاملين بالجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يعتبران منوطا بهما تنفيذ الحكم المقرر بالمادة ١٥ سالفه الذكر وهو ما تم بالفعل من جانبهما في ١٠/٢/١٩٨٧ حيث صدر القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ بوقف أعمال البناء بالعقار موضوع الدعوى التأديبية وذلك بناء على تقريرهما الوارد بالقرار (حافظة مستندات الطاعنين أمام المحكمة التأديبية بجلسة ١٧/١٠/١٩٨٧) .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك أن التوقيع الرئيسي على انقرار المشار اليه لمدير عام الاسكان اضافة الى توقيع مدير التنظيم والمهندس ، أن دور الطاعنين هو الأساس في اصدار قرار الأعمال المخالفة ، وأن يثبت من أوراق الطعن أو من دفاعهما أنهما قد طلبا استصدار القرار المشار اليه ورفض طلبهما أو أرجىء .

ومن حيث أنه لا يسوغ ما يقول به الطاعنان من أن الخطابات السبع المرسلة للشرطة تتضمن قرارا اداريا بالوقف ، ذلك لأن قرار وقف الأعمال المخالفة له أركان أهمها ركن الاختصاص والشكل والسبب وهو ما لا يتوافر في الكتب المرسلة للشرطة .

ومن حيث أنه لا أساس لما يقوم به الطاعنان من أنهما غير ملزمين بتنفيذ القوانين مجرد صدورهما — اذ أنه طالما لم يعلق القانون سريان

أحكامه على قواعد تنفيذية أخرى ، فإن أحكامه تخاطب من عندهم
ويصبحون ملزمون بها من تاريخ العمل بالقانون . واذ صدر القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وعمل به اعتباراً من ٧ يولية ١٩٨٣ فإنه لا يسوغ
للطاعين بوصفهما من العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم
أن يدفعا مسؤوليتهم عن عدم تنفيذ أحكام القانون في النصف الثاني من
عام ١٩٨٦ بعدم صدور تعليمات أو قواعد تنفيذية للقانون — وفي ضوء
وضوح وصراحة المادة ١٥ سالفه الذكر .

ومن حيث أن من موجب ما تقدم فإن طعن الطاعين لا يكون مستنداً
الى أساس سليم من القانون أو الواقع مما يتعين معه رفضه .
(طعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

اقامة المدعى بناء مخالف لشروط الترخيص الممنوح له — ازالة البناء
يتم استنداً الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون
٣٠ لسنة ١٩٨٣ — يتعين صدور قرار الازالة من المحافظ المختص أو ممن
ينوبه — صدور القرار من رئيس الوحدة المحلية دون تفويض من المحافظ
بل اعتماداً على تفويض من المحافظ لرؤساء المراكز والمدن والوحدات
المحلية في ازالة ما يقع على اهلاك الدولة العامة والخاصة من تعديات
بالتريق الادارى — يجعل قرار الازالة صادراً من غير مختص مخالف
للقانون .

الحكمة : من حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حصل
على ترخيص باقامة مباني على شارعين أحدهما عرضه ١٢ متراً وقائم
فعلاً والثاني بمرض يقل عن ٨ متر والتزم في الترخيص بالارتداد بحد

المبنى بما يؤدي الى توسعة الشارع الثانى الى ثمانية أمتار . الا أن المدعى أقام المبنى دون الارتداد المطلوب .

وهن حيث أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مدينة المحلة الكبرى بإزالة المبنى المقامة في الردود باعتبارها مخالفة لخط التنظيم ، ثم تعدل ذلك القرار الى ازالة المبنى المقامة خارج حد البناء .

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن المدعى لم يتعد على أرض مملوكة للدولة وانما هو أقام بناء على ملكه الا أن هذا البناء مخالف لشروط الترخيص الممنوح له والذي يلزمه بالارتداد بالمبنى بما يؤدي الى توسعة الشارع الذي تطل عليه تلك المبنى ليكون معرض ثمانية أمتار ومن ثم فإن ازالة هذا البناء يتم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والتي تنص المادة (١٥) منه على أن توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بأوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم « » .

وتنص المادة (١٦) على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة . . . قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال « »

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فاذا كان الثابت من الأوراق أن الأعمال المخالفة التي قام بها المدعى وانتهى تتمثل في اقامته بناء على عقاره دون الارتداد عن خط التنظيم وفق الترخيص الممنوح له ، تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإنه كان يتعين أن يصدر نازلتها قرار من المحافظ أو من ينييه ، فاذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن رئيس الوحدة المحلية أصدر القرار المطعون فيه دون تفويض من المحافظ ، وانما اعتمد على تفويض صدر من المحافظ لرؤساء المراكز

والمدن بالوحدات المحلية في ازالة ما يقع على اهلاك لدولة العامة والخاصة من تمديدات بالطريق الادارى (القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٠) فان القرار المطعون فيه يكون - على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه صادرا من غير مختص ، مخالفا للقانون وغنى عن البيان أنه يمكن للجهة الادارية أن تصحح القرار الطعين ، وتسلك الطريق الذى رسمه القانون في ازالة المخالفات التى شابته عملية البناء القانونية الصحيحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به ، ويكون النعى عليه غير قائم على أساس شديد ومن المتعين رفضه .

(طعن رقم ١١٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

ثانياً - التفرقة بين وقف الاجراءات ووقف الأعمال المخالفة

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

مفهوم وقف الاجراءات في المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ينصرف الى الاجراءات القضائية التي بدأتها جهة الادارة او النيابة العامة ضد صاحب الشأن كما يشمل بطبيعة الحال الاجراءات الإيجابية الأخرى التي تكون جهة الادارة قد اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح والازالة اما وقف الأعمال المخالفة فهو إجراء من شأنه الاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتمادي في المخالفة مما قد يتعذر معه تدارك آثارها - إذا امتنع على جهة الادارة اتخاذ اجراءات التصحيح أو الازالة بمجرد تقديم طلب التماثل فيه، يتعذر كذلك على صاحب الشأن التماضي في المخالفة أو الاستفادة من فترة الوقف - أساس ذلك : ان وقف الأعمال المخالفة إجراء تحفظي وسلبى يهتزم العمل به رغم تقديم طالب التماثل .

المحكمة : من ناحية أخرى فلا صحة - بحسب الظاهر - لما يذهب اليه المطعون ضده من مخالفة قرار وقف الأعمال للقرارات السابقة الصادرة من لجان المظالمات الابتدائية ، والاستثنائية قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، اذ فضلا عن أن قرارات اللجان المذكورة تتعلق بقرار الايقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الصادر بشأنه مخالفة الترخيص رقم ٨١/١٥٣٣ وهو الترخيص الخاص بالمرجعين الثالث والرابع - فان منطوق هذه القرارات يخلص في استمرار الأعمال بالنسبة للدوار من الأول حتى العاشر المطابقة للتخصيص أى أن إبداء من صورة القرار المذكور أن شرط الاستمرار هو مطابقة الأعمال للتخصيص في حين أن المستظهر من المحاضر المحررة في شأن الأبراج أن الأدوار المشار إليها قد تضمنت مخالفات عديدة لشروط الترخيص ، وبذلك فلا

وجه للاحتجاج بهذه القرارات في هذا الشأن . كما أنه لا وجه كذلك بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي أتخذت ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قراره بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون لعدة المرات اليها في الفقرتين الأولى والثانية » . ذلك أنه بالنسبة الى التبرج الأول فقد صدرت في شأنه أحكام القضاء الجنائي ويبدو من الأوراق المقدمة في الدعوى أنها أصبحت نهائية — أما بالنسبة الى باقى الأبراج فالبادى من ظاهر ذلك النص أن وقف الاجراءات يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن ، كما يشمل بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح والازالة ، أما وقف تنفيذ الأعمال المخالفة فلجراء من شأنه الاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتمادى في المخالفة مما قد يمتعز معه تدارك آثارها ، فاذا كان يتمتع على جهة الادارة اتخاذ اجراءات التصحيح أو الازالة بمجرد تقديم طلب التصالح فيمتنع على صاحب الشأن المخالف أيضا التمدادى في المخالفة والاستفادة من فترة وقف الاجراءات لزيادة هذه المخالفة أو ارتكاب مخالفات جديدة ، وعلى ذلك فان وقف الأعمال

كأجراء تحفظلى وسلبى يستمر العمل به على الرغم من تقديم طلب التصالح .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بغير ما سبق وقضى بوقف التنفيذ على الوجه المبين ببنوطقه على الرغم من عدم توافر ركن انجدية فى طلب وقف التنفيذ يكون قد خالف انقانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه القضاء بالغائه ، وبرفض طلب وقف التنفيذ مع الزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٩٥٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

استلزم المشرع لاصدار قرار الجهة الادارية المختصة بشئون تنظيم بوقف الأعمال أن يقوم ذلك القرار على سبب مؤداه أن تكون الأعمال التى يصدر القرار بوقفها مخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية على أن يكون ذلك القرار مسبباً — وقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف على نحو ما ورد بالنصوص يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن — يشمل ايضاً بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة قد اتخذتها قبل التصديق أو الإزالة — وقف تنفيذ الأعمال المخالفة هو اجراء من شأنه تثبيت الحال على ما هو عليه والاحتفاظ بالأمر الواقع كما هو وعدم السماح للمخالف بالتمديد فى المخالفة مما قد يتعذر معه تدارك آثارها وذلك لحين البت فى المخالفات القائمة فعلا وقت تقديم طلب التصالح والموجودة قبل العمل بالقانون .

الحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه طبقاً لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين

للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين الأول هو ركن الجدية بأن يكون القرار المطعون فيه معيبا بحسب الظاهر من الأوراق مما يحمل على ترجيح الحكم بالغائه عند الفصل في الموضوع والثاني هو ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء ينص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي :

« يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون . أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معايينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٠ » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره وقد نشر في الجريدة الرسمية العدد ١٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤ ، والمستفاد من هذا القانون أن أحكامه الموضوعية جاءت على غرار الأحكام التي وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠

لسنة ١٩٨٣ التى انصب عليها التعديل مع اختلاف المجال الزمنى لتطبيق النص القديم عن المجال الزمنى لتطبيق النص الجديد ، فالأول يتعلق بالمخالفات التى ارتكبت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والثانى يتعلق بالمخالفات التى وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذى يعمل به اعتبارا من ١٣/٤/١٩٨٤ ومن ثم تطبق الأحكام الواردة فى القانون الأخير على المخالفات التى وقعت قبل التاريخ الأخير فإذا كانت تلك المخالفات تمت بعد هذا التاريخ فلا يفيد من الأحكام التى تضمنها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « توقف الأعدال المخالفة بالطريق الإدارى ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياننا بهذه الأعمال ، ويعلم الى ذوى الشأن بالطريق الإدارى » .

وقد استلزم المشرع لاصدار قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بوقف الأعمال أن يقوم ذلك القرار على سبب مؤداه أن تكون الأعمال التى يصدر القرار بوقفها مخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية على أن يكون ذلك القرار مسببا ، وإذا كان المشرع فى القوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ثم القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد جعل للمخالف تقديم طلب التصالح مع الجهة الادارية مقابل دفع المخاف غرامة حددتها نصوص هذه القوانين فإنه يبين من نصوص هذه القوانين الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف على نحو ما ورد بالنصوص يشمل بصفة خاصة الاجراءات القضائية التى بدأتها جهة الادارة أو النيابة العامة ضد صاحب الشأن ، كما يشمل بطبيعة الحال الاجراءات الايجابية الأخرى التى تكون جهة الادارة اتخذتها أو أزمعت اتخاذها قبل التصحيح أو الازالة ، أما وقف تنفيذ الأعمال المخالفة فاجراء من شأنه تثبيت الحال على ما هو عليه والاحتفاظ بالأمر الواقع

كما هو وعدم السماح للمخالف بالتماهى فى المخالفة ، مما قد يتعذر معه تدارك آثارها ، وذلك لحين البت فى المخالفات القائمة فعلا وقت تقديم طلب التصالح والموجودة قبل العمل بالقانون فإذا كان يتمتع على جهة الادارة اتخاذ اجراءات التصحيح أو الازالة بمجرد تقديم طلب التصالح فإنه فى ذات اللحظة يتمتع على صاحب الشأن أن المخالف التماهى فى المخالفة ويحظر عليه الاستفادة من فترة وقف الاجراءات لزيادة حجم ونطاق هذه المخالفة أو ارتكاب أية مخالفات جديدة ، ومن أجل ذلك يكون لجهة الادارة المختصة بل ان عليها اعمالا لواجباتها ان توقف الاعمال المخالفة وأن تمنع المخالف من الاستمرار فى ارتكاب أية مخالفة جديدة مرتكبا على مجرد تقديم طلب التصالح واستخدامه ذلك وسيلة للتحايل على سيادة القانون والنظام العام للمباني وذلك للاستمرار فى المخالفة وتجاوزها الى غيرها من المخالفات وتمهيدا لفرض هذا الامر الواقع الذى يشكل عدوانا على الشرعية وسيادة القانون وعلى حقوق المواطنين فى السلامة والأمن فى حياتهم وعلى حقوقهم المشروعة فى التمتع بالشمس والهواء والمرور والشكل السليم للمباني والطرق وغيرها من الحقوق التى يكفلها النظام العام للمباني ويحميها طبقا لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لها - وذلك سواء على المواطنين أو على جهة الادارة ومن أجل ذلك فإنه يتحتم وقف الاعمال المخالفة كاجراء تحفظى كما يتعين ان يستمر العمل بالقرار الصادر به على الرغم من تقديم طلب التصالح احتراماً للشرعية وسيادة القانون وبذلك يكون المشرع قد أجرى توازنا بين ما قرره من وقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المخالف بناء على طلب التصالح المقدم منه مع دفع الغرامة المقررة ، وفى ذات الوقت لجهة الادارة ان توقف الاعمال المخالفة وحتى تغل يد المخالف عن ارتكاب مخالفات جديدة وذلك خلال الفترة التى تستغرقها جهة الادارة فى البت

في أمر تلك المخالفات اما بتصحيحها أو اتخاذ القرار بإزالتها ، واذ يبين من ظاهر الاوراق ان المطعون ضده قد صدر له الترخيص رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣ ببناء بدروم وجراج وخمسة أدوار فوق البدروم وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤ حرر له المحضر رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤ لقيامه بمخالفة الترخيص الصادر له بأن تجاوز مناطق الردود على شارع الشهيد عبد الهادي صبحي بمقدار ٩٥ م بطول الواجهة وعلى شارع الثورة بمقدار ١٧٥ م بطول الواجهة وحد الجار الشمالي بمقدار ٩٥ م بطول الواجهة ، وحد الجار الغربي بمقدار ٩٥ م وبذلك يكون المسطح قد زاد بمقدار ٣٩٠٠ م^٢ والاعمال التي قام بها المالك المخالف هي عبارة عن بدروم وأرض وأول وأعمدة الدور الثاني فوق الأرض ، وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤ حرر له المحضر رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ لأنه قام باستكمال الاعمال المخالفة بان قام بتعليق الادوار الخامس والسادس فوق الأرض متجاوزا أقصى ارتفاع مصرح به (الترخيص المنصرف له أربع أدوار فوق الأرض) ومخالفا بذلك لاشتراطات شركة مصر الجديدة ومتجاوزا مناطق الارتداد مثل الادوار السابقة ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٨٥ حرر له المحضر رقم ١٥/١٩٨٥ لقيامه بحسب أعمدة الدور السابع فوق الأرض والبدروم ، وتحرر له مذكرة الاسكان رقم ٩٠٢ بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٥ للعرض على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والتي قررت بجلسة ١٨/٢/١٩٨٥ تصحيح وازالة الاعمال المخالفة وأخطر به المخالف بالكتاب رقم ١٩٢٦ في ١٤/٣/١٩٨٥ لتنفيذ ما تقرر به خلال أسبوعين الا انه قام بتاريخ ٨/٩/١٩٨٥ ببناء سقف الدور الثامن فوق الأرض بمسطح ٣٣٩ م^٢ وتحرر له المحضر رقم ٦١ لسنة ١٩٨٥ ومن ثم فقد أصدرت الجهة الادارية القرار المطعون فيه رقم ١٥ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٥ بوقف هذه الاعمال فوراً

بالطريق الإداري بواسطة الشرطة ايقافا فعليا مع مراقبة عدم استئنافها
واخطار ذوى الشأن بقرار الايقاف مع احالة القرار الى اللجنة المختصة
للنظر فى هذه المخالفات ، وقد قام القرار على ما ثبت لمهندس القسم من
اجرائه الاعمال المشار اليها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦/١٩٧٦
وللترخيص الصادر بشأن العقار ، ولما كانت هذه الاعمال قد وقعت من
المخالف بتاريخ ١٩٨٥/٦/٨ أى فى تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم
٥٤ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فانها لا ينطبق عليها أحكام القانون المذكور من
حيث التصالح الذى ينصرف فقط الى ما وقع من الاعمال المخالفة قبل
العمل بهذا القانون فى ١٣/٤/١٩٨٤ والبين من ظاهر الاوراق على ما سلف
بيانه ان ثمة مخالفات مبان جسيمة وعديدة منسوبة الى المطعون ضده
وان المعائنات التى أجرتها جهة الادارة والمحاضر التى حررتها لتلك
المخالفات أكدت انها موجودة بالواقع وقد أحيل بعضها الى القضاء
الجنائى ، بل ان الثابت ان المخالف رغم صدور القرار المطعون فيه بوقف
الاعمال المخالفة المحددة لهذا القرار حيث قام بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩
بعمل سقف الدور الثامن من العقار وأعمدة الدور التاسع فوق الارضى —
أى ان المطعون ضده قد استمر فى ارتكاب المخالفات بالمبنى بلا احترام
للشرعية أو سيادة القانون ومستهدرا بالنظام العام للمبنى وبأرواح
وبحياة وأموال المواطنين ومن ثم فان القرار الصادر بوقف الاعمال
المخالفة رقم ١٥ لسنة ١٩٨٥ حال صدوره بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥
وما احتواه من أسباب لصدوره قد صدر — بحسب الظاهر — سليما
قانونا مما لا يتوافر معه ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف التنفيذ —
ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بتعديل المادة
الاولى الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وسريانه على
الاعمال التى وقعت قبل العمل به فى ٤/٧/١٩٨٦ وذلك لان القانون رقم

٩٩ لسنة ١٩٨٦ لا ينطبق على القرار المطعون فيه والذي صدر بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥ سليما ولا مطمئن عليه قانونا ، فضلا فانه حتى ولو طبق على القرار الطعين القانون الاخير فان وقف الاعمال المخالفة لا يزيله تقديم طلب التصالح من المخالف بل ان وقف الاعمال كاجراء تحفظي وحتمي لتحديد المخالفات وتثبيتها ومنع تجاوزها لحين البت في شأنها يستمر العمل به ويتحتم احترام آثاره على الرغم من تقديم طلب التصالح .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ أخذ على غير سند من القانون بغير ما سبق وقضى بوقف التنفيذ على الوجه المبين بمنطوقه على الرغم من عدم توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ يكون قد خالف انقانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بالغاءه ، وبرفض طلب وقف التنفيذ .

(طعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٣٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/١٥)

ثالثاً - شروط وقف الاجراءات التى تتخذ ضد الاعمال المخالفة

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

أجاز المشرع لنوى الشان تقديم طلباتهم الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٥/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضدّهم بشأن المخالفات المتعلّقة بقانون توجيه وتنظيم اعمال البناء بالاجراءات والشروط المنصوص عليها - قرر المشرع نفس الحكم بالانسية للدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى - المقصود بلفظ (الدعاوى) الوارد بنص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه هو الدعاوى الجنائية وهى وحدها التى يمكن أن يقضى فيها على المخالف بعقوبة الغرامة فى الحدود المنصوص عليها - مؤدى ذلك : - ان دعاوى الالغاء الادارية المرفوعة بطلب الغاء قرارات الازالة التى صدرت فى هذا الشان تستمر فى سيرها الطبيعى أمام محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها طالما بقيت هذه القرارات قائمة - اذا قامت جهة الادارة المختصة بسحب هذه القرارات أثناء نظر الدعوى فان ذلك يؤدى الى انتهاء الخصومة فى الدعوى وهو امر منبى الصلة بالاسباب التى من أجلها توقف الدعاوى الجنائية بقوة القانون طبقاً لنص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .

المحكمة : من حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد نأى بقضائه عن بحث الدعوى برمتها ولم يتطرق الا الى نص المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء فقضى ببناء عليه بوقف الدعوى ، فان المحكمة التى أصدرت هذا الحكم لا تكون بذلك قد استنفدت ولايتها فى نظر

الدعوى ومن ثم وفي نطاق ما قضت به ينصب الطعن المائل وتقتصر فيه هذه المحكمة على مقتضى صحيح حكم القانون في مسألة وقف الدعوى باعتبارها المسألة المطروحة دون غيرها .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة المذكورة والذي اعتمده الحكم المطعون فيه سند لقضائه أنه جرى على الوجه الآتى : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى : ١٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه و ٢٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه و ٥٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه و ٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك . وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة . وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون المدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ، وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حسابات تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى

بالمحافظة وتخصص للصرف منها على أغراضه كما يخصص جانب منها لمكافآت اللجان الفنية طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية . وتسرى أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها وذلك فيما عدا المناطق والاحياء التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » . وبذلك يكون هذا النص قد تناول تنظيم أوضاع ادارية وقضائية تخص المخالفات التى ارتكبت لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وفى هذا النطاق تناول الأوضاع الاجرائية للطلب الذى يقدمه المخالف لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده كما يبين أثر الطلب فأوقف هذه الاجراءات فى حالة تقديمه مستوفيا لشروطه وفى الميعاد القانونى وذلك طالما لم تكن المخالفة من المخالفات التى تستوجب العرض على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح . وهذا كله بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعوى مرفوعة بطلب الغاء هذه الاجراءات ثم أخذ النص فى تنظيم أمر العقوبة عن المخالفة المرتكبة فكانت العقوبة التى قررها هى عقوبة الغرامة الجنائية التى متفاوتت فى جسامتها بحسب قيمة الاعمال المخالفة . ثم أتى مباشرة بعد سرد هذه الاحكام بالتنظيم الخاص بالاوضاع القضائية المتعلقة بالمخالفة فأورد الفقرة محل البحث والتطبيق التى نصت على أنه « وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية » . ومن ثم كان المقصود يقينا فى تطبيق حكم هذه الفقرة هو الدعاوى الجنائية دون دعاوى الانهاء الادارية وذلك أنه فضلا عن ان الاولى هى وحدها التى يمكن أن يقضى فيها بما نصت عليه الاحكام السابقة وهى المتعلقة بعقوبة الغرامة ، فان الدعاوى الجنائية فى هذا المجال هى التى يرتبط بعد الحكم

المصادر فيها بالغرامة بالنتيجة التي يسفر عنها بحث الجهة الادارية المختصة للطلب الذي يكون قد تقدم به المخالف عن المخالفة التي ارتكبها لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ولهذا ورد النص على وقف الاجراءات المذكورة في حالة تقديم هذا الطلب وكذلك وقف هذه الدعاوى في آن واحد حتى تتفق أوضاع المخالفة بعد اعادة النظر في شأنها وتقييمها من الجهة الادارية المختصة والحكم الجنائي الذي قد يصدر فيها بالغرامة والتي يتوقف مبلغها على قيمة الاعمال المخالفة ، أما دعاوى الانقضاء الادارية المرفوعة بطلب الغاء قرارات الازالة التي صدرت في هذا المجال فتستمر في سيرها الطبيعي أمام محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها طالما بقيت هذه القرارات قائمة . فان حدث وأن قامت الجهة الادارية المختصة بسحبها أثناء نظر الدعوى فان ذلك يؤدي الى انتهاء الخصومة في الدعوى وهو أمر منبئ الصلة بالدواعي التي من أجلها توقف الدعاوى الجنائية المنظورة بقوة القانون والتي سلف بيانها وعلى هذا الاساس فقد كان يتعين على المحكمة المطعون في حكمها أن تستمر في نظر دعوى الالغاء المرفوعة أمامها وتفصل فيها في ضوء ما يتبين لها عن مدى مشروعية القرارات المطعون فيهما بعد تحقيق أوجه دفاع الخصوم . واذ لم تسلك هذا السبيل وقضت بمقتضى الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى حتى يبت في طلب التصالح المقدم من الجمعية المدعية فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيتعين القضاء بالغائه لتستأنف الدعوى سيرها ويتم الفصل فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تجيز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت ضده الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا — اذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات او تتضمن خروجها على خط التنظيم او لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة او التصحيح — هذه الاحكام مقيدة بما تنص عليه المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ من أنه لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بمسدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن لايواء السيارات — يجوز للمحافظ في هذه الاحوال ان يصدر قرارا بازالة المخالفات دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — مؤدى ذلك : أنه لا محل لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضد المخالف الذى يقدم طلبا وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لوقف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة .

الحكممة : ومن حيث أنه عن الموضوع فان المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — تنص على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليقها أو تعديلها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » . وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الاعمال وفقا

للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها » وتنص المادة ١٥ من هذا القانون — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن « توقف الاعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإداري » وتنص المادة ١٦ من القانون المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينوبه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمخنيين من غير العاملين بالجهة المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة — ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية — وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — وللمحافظ أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى . ومفاد هذه النصوص أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليقها أو تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويجب أن يتم تنفيذ البناء أو الاعمال المرخص بها وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها والا أوقفت الاعمال المخالفة بالطريق الإداري وأعلن قرار الوقف لذوى الشأن

بالطريق الإداري ، ثم يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة مشكلة طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها ، وبإحالة المخالف للمحاكمة الجنائية ، ويجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المذكورة التجاوز عن إزالة المخالفة التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية الا اذا كانت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون المذكور أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتغيير أماكن تخصص لايواء السيارات فانه لا يجوز التجاوز عنها ، بل يجوز للمحافظ فى هذه الاحوال اصدار قرار الازالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها . واذا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر — معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تجيز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده — وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معايينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهرا فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . ولئن كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ — تنص على ما تقدم الا أنها مقيدة بما تنص عليه صراحة المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر من أنه لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأنه ترخيص انشاء المباني أو تعديلها أو قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن لايواء السيارات ، بل يجوز للمحافظ — في هذه الاحوال — أن يصدر قرارا بإزالة المخالفة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الامر الذي يعنى أنه لا محل لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضد المخالف الذي يقدم طلبا وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — ممثلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ — لوقف هذه الاجراءات الى أن تتم معايينة الاعمال موضوع المخالفة في حالة المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن لايواء السيارات التي يجوز للمحافظ فيها اصدار قرار بإزالة المخالفة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالفة الذكر .

ومن حيث أن الجهة الادارية تذكر في صدد ردها على الدعوى أنه صدر عام ١٩٧٤ قرار بهدم عقار النزاع . وقد قام مالك العقار بهدمه . واعادة البناء على أرضه بدون ترخيص في ضوائع التنظيم ولذا صدر القرار المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي أوجب الازالة في أحوال مخالفة خطوط التنظيم . وقد صدر عن هذه المخالفة قرار الايقاف رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ وأعلن المالك به ثم صدر القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بإزالة أعمال البناء المخالفة التي قام بها المالك على ضوائع التنظيم وثابت من الاوراق المقدمة من المطعون ضده أن العقار محل النزاع كان مكونا من أربعة أدوار بالأرضى وصدر قرار هدم جزئى له برقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ في ٧/٣/١٩٧٤ بهدم الدورين العلويين حتى سطح الدور الاول فوق الأرضى وتنكيس باقى المقار

ماشرف مهندس نقابى ، وجاء فى وصف مبانى العقار بالقرار المذكور أنه من الدبش والطوب وأن الاسقف خشبية وبه شروخ رأسية ومتعرجة بعضها نافذ وترخيم بالاسقف وهبوط بالارضيات ورشح ورطوبة بدورات المياه وتهدم بدرجة السلم . وصدر قرار الايقاف رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩ لان مالك العقار المذكور قام ببناء الدور الارضى بهيكل خرسانى وأعمدة وسقف خرسانى بدون ترخيص وضوائع تنظيم . وفى ذات التاريخ صدر القرار المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بازالة المخالفة (مبانى دور أرضى ضوائع تنظيم) فى مدة أقصاها خمسة عشر يوما وأذ كان الظاهر من اختلاف وصف العقار محل النزاع فى قرار الهدم الجزئى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بأنه من الدبش والطوب وأن الاسقف خشبية الخ . عن وصفه فى قرار الايقاف رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ — الذى صدر على أساسه قرار الازالة المطعون فيه رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ — بأنه دور أرضى هيكل خرسانى وأعمدة وسقف خرسانى ما يدل على مصداقية ما جاء برد الجهة الادارية على الدعوى بأن مالك العقار قام بهدمه وإعادة البناء على أرضه بدون ترخيص فى ضوائع التنظيم وام ينف المطعون ضده أنه قام بالبناء بدون ترخيص فى ضوائع التنظيم ومن ثم يكون القرار المطعون فيه متفقاً وصحيح حكم القانون . ولا يقدر فى ذلك أن قرارى الايقاف والازالة صدرتا بتاريخ واحد إذ أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص — كما سبق القول — على صدور قرار الازالة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى . وليس صحيحاً ما يذكره المطعون ضده من أنه لم يوضح فى انذار الازالة ميعاد الازالة ، إذ أن هذا الانذار وكذا قرار الازالة المقدمين من المطعون ضده حددا مدة الازالة بخمسة عشر يوما . ويلاحظ أن المخالفة التى صدر بشأنها قرار الازالة المذكور — البناء بدون ترخيص وفى ضوائع التنظيم — من المخالفات الواردة بالمادة ١٦ سالفة الذكر التى لا يجوز التجاوز عنها والمحافظة اى من ينييه أن يصدر قرارا بازالتها دون

الرجوع الى اللجنة المشار اليها في هذه المادة ، كما أنه لا يجوز التصالح بشأنها وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ سائلة الذكر واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى وقف قرار الازالة المطعون فيه فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الامر الذي يتعين معه الحكم بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المذكور والزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

الطلب المقدم من مرتكب المخالفة الى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة قانونا - يترتب عليه وقف الاجراءات الادارية والجنائية ضده حتى تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المختصة عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - لا يترتب عليه العفو عن المخالفة او انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها او تحويل الجزاء فيها الى مجرد دفع مبلغ نقدي معين الى الجهة الادارية على غرار التصالح المقررة قانونا - استثناء السير في الاجراءات بتمام المعاينة - تكون العقوبة في جميع الأحوال الغرامة - تعفى منها الأعمال للمخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه - وتفرض فيما زاد على ذلك بنسب معينة متدرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة - الغرامة بهذا الوضع نسبية - وهى ذات طبيعة جنائية - ولا بد من تعويض مالي - اولاة حصة الغرامة النسبية الى حساب تحويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لا يقدح في طبيعتها الجنائية - يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيفها - التقويم الذى تراه جهة الادارة لا ينتج

في حد ذاته اثرا قانونيا ويقتضى لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلا للطعن فيه قضائيا .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء ، قضى ضمن المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ النص الآتي : (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا سببا بازالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها ٠٠٠٠) ، كما نص فى المادة الثالثة منه على أنه (يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى أتخذت ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معالينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عايتها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا . فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه التالى : ١٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه ٠ ٢٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه ٠ ٥٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت لمخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه . ٧٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة لما زاد على ذلك . وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى .

ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية • وتؤول حصيلة الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالحفظه وتخصص للـدرف منها على أغراضه كما يخصص جانب منها لمكافحة النجاس طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية (.....) ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وقضى في المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتى : (يجوز لكل من ارتكب مخالفة أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية خلال مهلة تنتهى في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده • وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن يتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا • فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار الأمر بالازالة أو التصحيح وفقا لأحكام المادة ١٦ من ذلك القانون • وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحددها على الوجه الآتى : وتعفى جميع الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة (.....)

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان الطلب المقدم من مرتكب المخالفة الى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة قانونا ، يترتب عليه وقف الاجراءات الادارية والجنائية ضده حتى تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، الا أنه لا يترتب عليه الحفو عن المخالفة أو انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها أو تحويل الجزاء فيها الى مجرد دفع مبلغ نقدى معين الى الجهة الادارية على غرار اتصالح طبقا للمادة ١٩١ من

قانون الضرائب على الدخل الصادر بانقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو غير ذلك من حالات اتصال المقرر قانونا ، اذ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لم تقضى بأى من هذه الأمور بل نصت صراحة على مجرد وقف الاجراءات حتى تتم معاينة الأعمال المخالفة مما يعنى استئناف السير فى هذه الاجراءات بتمام المعاينة كما نصت صراحة أيضا على أن تكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة تعفى منها الأعمال المخالفة التى لا تريد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وتفرض فيما زاد على ذلك بنسب معينة متدرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة مما يضىف الطبيعة الجنائية على هذه الغرامة النسبية ، لأنها سنت بدلا من العقوبة الجنائية المقررة أصلا للمخالفة وفرضت حسب صراحة النص كعقوبة فى جميع الأحوال أى سواء تمخض الوضع عن ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو ابقائها ونسبت الى قيمة الأعمال المخالفة فى مجال الاعفاء منها أو تحديد مقدارها حسب الأحوال بذات الوصف العقابى فيها بما لا يدرأ عنها طبيعتها الجنائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالى . واذا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تضمنت النص على أيالة حصيلة الغرامة النسبية الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة ، فان هذا مجرد رصد لها فى مصرف معين على نحو لا يقدر فى طبيعتها الجنائية وفقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات التى نصت على أن العقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقرر فى الحكم ، وهو مناط يتوافر فى شأنها بصرف النظر عن رصدها بعدئذ لفرض معين . وبعيدا عن هذه الطبيعة الجنائية يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيع الغرامة النسبية مقدرة على أساس من قيمة الأعمال المخالفة وفقا لما تراه هذه المحكمة باعتبارها صاحبة القول الفصل فى أعمال الخبرة ومن بينها التقويم الذى قد تجريه اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما اطرده عليه العمل ، لأن الواضح من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنها لم تعقد للجهة الادارية عامة أو للجنة المذكورة خاصة

أى اختصاص فى تحديد قيمة الأعمال المخالفة أو فى حساب مقدار الغرامة الواجبة أو فى تحصيل هذه الغرامة ، وإنما درج النص على الإدلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيراً عليها عند الفصل فى الدعوى الجنائية ، فيجوز لمصاحب الشأن أن يجادل فيه أمامها عملاً بالقاعدة العامة فى حرية الخفى فى المواد الجنائية ، كما تمك المحكمة الجنائية بسط رقابتها عليه بما لها من حرية مطلقة فى تكوين عقيدتها • وعلى هذا فإن التقويم الذى تراه الجهة الإدارية سراء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لا ينتج فى حد ذاته أثراً قانونياً سواء فى المجال الإدارى أو على الصعيد الجنائى ، وبالتالي لا يعد قراراً إدارياً بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلاً للطعن فيه قضائياً على اعتبار أن القرار الإدارى هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والنوائح بقصد إحداث أثر قانونى ممكن وجائز قانوناً لتحقيق المصلحة العامة التى يبتغيها القانون •

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من السيد محافظ الجيزة أشار فى ديباجته إلى الطلب الذى قدمه الطاعن طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ نوقف الإجراءات بالنسبة للعقار رقم ٣١٩ بشارع الأهرام بحى غرب الجيزة وإلى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى إزالة الأعمال المخالفة وتقدير قيمتها بمبلغ ٤٧٥ مليماً و ١٠١٨٦٦ جنهما ، كما قرر فى المادة الثالثة إيداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة • ثم صدر القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ من السيد محافظ الجيزة بالنيابة ، وأشار فى ديباجته إلى الطلب المقدم من الطاعن وإلى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى وقرر فى المادة الأولى إلغاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ والتجاوز عن أعمال معينة وإزالة أعمال أخرى وتقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ مقداره ٤٠٠ مليون، ١٤٨١٦٩ جنهما،

كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . ومفاد هذا أن القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ . وإن تضمن تقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ معين ، إلا أنه في هذا الشق لا ينتج بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الإداري أو على الصعيد الجنائي وبالتالي لا يعتبر قرارا إداريا قابلا للطعن على التفصيل المتقدم وذلك بصرف النظر عن مدى صحة ما ذهب اليه الطاعن من عدم ثبوت القيام بأعمال مخالفة أو باضافتها أو ما ذهب اليه الدفاع عن الجهة الإدارية من اضافة أعمال جديدة زادت من التقدير السابق للأعمال المخالفة ، ومن ثم فإن الدعوى التي أقامها الطاعن بطلب وقف تنفيذ ذلك الشق وبطلب الغائه تكون غير مقبولة أصلا لانتفاء القرار الإداري محل الطعن بالالغاء .

(طعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩)

قاصدة رقم (٨٤)

المبدأ :

أجاز المشرع في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده — اذا تبين ان الأعمال «موضوع المخالفة تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا — وجب عرض الأمر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح — حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أن

تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر فيها قراره بالازالة أو التصحيح بعد التحيل الوارد على المادة (٣) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني — بذلك يكون المشرع قد استبعد عن هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً — منح المشرع المخالف مهلة جديدة تنتهى في ١٩٨٥/٦/٧ لتقديم طلب وقف الاجراءات — اعاد المشرع تناول ذات الموضوع في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بالتنظيم وعلى نفس النسق — المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الأخير (٩٩ لسنة ١٩٨٦) والذي عمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٧/٤ — يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٢ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وذلك اذا ما توافرت الشروط الأخرى التي تطلبها لمشرع لاتمام هذا التصالح .

المحكمة : من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ — بتعديل الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن «يستبدل بنص الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والهدم النص الآتي : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي

هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة والتصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون • وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة ٠٠٠ » •

ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » •

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، أجاز لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي أتخذت أو تتخذ ضده ، فاذا تبين أن الأعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وجب عرض الأمر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح ، ولم يقتصر المشرع في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتبارا من ١٣/٤/١٩٨٤ على مد المهلة الزمنية المشار اليها ليعاد آخر ، بل أعاد تنظيم ذات الموضوع ، اذ أصبحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المشار اليها أن تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر فيها قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني ، وبذلك يكون المشرع قد

استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة النحد الأقصى لارتفاع المحدد قانونا .

وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهى فى ٧ يونيو سنة ١٩٨٨ لتقديم طلب وقف الاجراءات وفى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لامتحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب لوقف الاجراءات ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على أن يعمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ نشره ، أى اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ فإن عبارة « من تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى هذا القانون وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لأن حكم النص الذى حل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هو الذى يتضمن الاشارة الى القانون ولا يمكن حمل هذه الاشارة لغة ولا منطلقا الى غير القانون الذى أجرى التعديل والذى ورد بمقتضاه النص على مفاد انص البديل ولا تؤثر فى أنه أبطل به نصا فى القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٨٣ فلا يقتصور عقلا أو بداهة أن يكون القصد هو تاريخ نفاذ هذا القانون الأخير كما ذهب الى ذلك الحكم الطعين قبل تعديده لأن العبارة اتى تضمنت الاشارة الى القانون لا يمكن أن يكون لها نفاذ تشريعى الا من وقت العمل بالقانون المعدل ونفاذه ومن ثم فإن هذا التاريخ هو الذى يقصده ويعنيه المشرع وليس تاريخ العمل بالقانون المعدل قبل تعديله بل الصحيح فى الفهم القانونى انسليم هو تاريخ العمل بالقانون المذكور بعد تعديله بالنص الجديد ومن تاريخ نفاذ هذا التعديل يؤكد ذلك أن المشرع لم يقتصر على احلال النص الوارد فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانما أعاد تنظيم ذات الموضوع كما سبق البيان ومن ثم يكون المعول عليه فى تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التى يجوز التصالح بشأنها هو

ما ورد في القانون الأخير والذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ أى يكون آخر تاريخ للمخالفات التى يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان اذا ما توافرت الشروط الأخرى التى تطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح على النحو الذى فصله المشرع فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته .

ومن حيث أن مؤدى هذا الفهم الصحيح لأحكام القانون أنه طالما كان مما لا شك فيه فيما يختص بوقائع الطعن المائل أن البناء قد تم — حسبما ورد بالحكم المطعون فيه — قبل ١٩٨٢/١٠/٢١ وهو تاريخ سابق لتاريخ ١٩٨٦/٧/٤ آخر تاريخ للمخالفات التى يجوز التصالح بشأنها وطالما كانت الشروط الأخرى للتصالح متوافرة فى شأن البناء محل التداعى فى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بحسب الظاهر من الأوراق ، فان ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر من محافظ الجيزة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ بالازالة والغرامة ورفض التصالح يكون متوافرا فاذا ما أضيف الى ذلك توافر ركن الاستعجال المتمثل فى تعذر تدارك نتائج ازالة المبنى ، كان مؤدى ذلك أحقية الطاعن فى الحكم له بوقف تنفيذ القرار المشار اليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

(طعن رقم ٢٩٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

الفرع الرابع

السلطة المختصة بإزالة المبنى

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال البناء — نظم
أدور الاختصاص بإصدار القرار بالازالة أو التصحيح في حالة مخالفة
أحكامه أو احكام اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له — للمحافظ المختص
أو من ينيبه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة دهنسين
إصدار قرار مسبب بإزالة أو تصحيح الأعمال التى تقرر وقفها — وذلك
خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال —
في جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام
بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو قانون
الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم
أو بتوفير أماكن لآواء السيارات — للمحافظ وحده أن يصدر قراره في
هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها — عـحور القرار من
رئيس الوحدة المحلية بالمركز — تفويض المحافظ له بذلك — جـواز ه
الجهة التى يصدر لها التفويض يتعين عليها في ممارسة الاختصاص
المفوض لها أن تلتزم حدوده ، فلا تخرج عنها أو تتجاوزها — إذا كان
المحافظ قد نص في القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتفويض رؤساء الوحدات
المحلية العراكز في اختصاصاته الواردة بأادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦
له سنة ١٩٧٦ المشار اليه — فذلك على أن التفويض مقتصرأ على اختصاص
البت فيما تنتهى اليه اللجنة المشكلة بذلك القرار بشأن المخالفات لأحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — التفويض يتحدد في هذا الإطار ولا يصح
أن يتجاوز به حيث يجب اتباع هذا الاجراء دائما بالالتزام به حتما —
تجاوز الجهة المفوضة حدود التفويض يصم قرارها بعدم المشروعية —

حتى وإن قام المذنب الصحيح المتمثل في الحالة الواقعية أو القانونية التي من شأن توافرها تبرير إصداره من المصلحة المختصة قانوناً بذلك .

المحكمة : من حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد نظم أمور الاختصاص بإصدار القرار بالازالة أو التصحيح في حالة مخالفة أحكامه أو أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذاً له ، فأورد في المادة (١٦) المعدلة له بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين قراراً مسبباً بالازالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعاقبة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوافر أماكن تخصص لايواء السيارات وللحفاظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى .

ومن حيث أن الجهة الادارية أبدت في معرض دفاعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الوحدة المحلية بمركز استناداً الى أن المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده هي التعمد على أملاك الدولة وأيضاً الى أحكام المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وما سبق يبين أنه ليس صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية من تعمد المطعون ضده على أملاك الدولة ذلك أن اجراء أعمال بناء في اجزاء داخلية في خطوط التنظيم لا يشكل عدواناً على الملك العام وإن كان مخالفاً لقيد أوردته القانون على حق الملكية الخاصة ونظم وسيلة رفعه . وعلى ذلك يتبقى تقدير ما اذا كان رئيس الوحدة المحلية بمركز اسنا مختصاً بإصدار القرار المطعون فيه بالازالة الاعمال المخالفة التي نسبت الى المطعون ضده استناداً لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أن الجهة الادارية تقيم ادعاءها بصحة اقرار انطعون
فيه ، على صدور قرارات من المحافظ المختص بتفويض السيد / رئيس
الوحدة المحلية في هذا الشأن ، وهى القرارات أرقام ٢٢٣ لسنة ١٩٧١
و ٣٤١ لسنة ١٩٨١ و ٩١ لسنة ١٩٨٣ (التي طويت عليها حافظة الجهة الادارية
المقدمة بجلسة أول يناير سنة ١٩٩٠ أمام دائرة فحص الطعون بهذه
المحكمة) وبالاطلاع على القرارات المشار اليها يبين أن القرار رقم ٣٤١
لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (٤) على أن « يفوض السادة رؤساء الوحدات
المحلية للمراكز في الاختصاصات التالية : اصدار قرارات ازالة التعدي
على أملاك الدولة والاستعانة بالجهات المختصة ويستثنى من ذلك التفويض
حالات التعديات الجسيمة أو التي لها حساسية حيث تعرض غنيا •
وقد سبق بيان أن المخالفات المنسوبة لئمنظعون ضده لا تغير ، في حقيقة
الواقع وصحيح القسانون ، تعديا على أملاك الدولة العسامة أو
الخاصة • كما أنه بالاطلاع على اقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ يبين أنه
ينص في المادتين ٢١ و ٢٢ على تشكيل لجنة باعداد الرأى فى : (أ) القرارات
الصادرة من الجهات الادارية المختصة بشئون التنظيم والخاصة ب إيقاف الأعمال
المخالفة لقوانين توجيه وتنظيم أعمال البناء وفقا للتفصيل الوارد بالمادة
الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك بازالة أو تصحيح الأعمال
التي تم وقفها وذلك قبل انتهاء المواعيد المحددة بالمادة (١٦) من القانون
المشار اليه بوقت كاف (ب) التجاوز عن الإزالة فى بعض المخالفات
التي لا تؤثر على الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران
فى الحدود التي يبينتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بصدد تنفيذ كل
ما جاء بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٨٣ ، كما ينص فى المادة (٣) على أن « يفوض السادة رؤساء
الوحدات المحلية للمراكز فى اختصاصاتنا الواردة بالمادة ١٦ من القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك بالبت فيما انتهت اليه اللجنة السابقة •

ومن حيث أنه وان كانت المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد أناطت بالمحافظ المختص

اصدار القرار بالازالة أو التصحيح بالنسبة للأعمال المخالفة لأحكام القانون ، وأجازت تفويض المحافظ غيره في ممارسة هذا الاختصاص ، على النحو المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (١٦) المشار إليها ، إلا أن الجهة التي يصدر لها التفويض يتعين عليها ، في ممارسة الاختصاص المفوض لها ، أن تلتزم حدوده فلا تخرج عنها أو تتجاوزها . وعلى ذلك وإذا كان المحافظ قد نص في اقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتفويض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمراكز في اختصاصاته الواردة بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، على أن يكون التفويض مقتصرا على اختصاص البت فيما تنتهي اليه اللجنة المشكلة بذات القرار بشأن المخالفات لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فإن التفويض يتحدد في هذا الاطار ولا يصح أن يتجاوز ، بحيث يجب اتباع هذا الاجراء دائما بالالتزام به حتما . وإذا كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد أسبغ في المادة (١٦) اختصاصا في اصدار القرار في حالة وقوع مخالفات معينة نص عليها ، ومنها المخالفات التي تتمثل في مخالفة القيود الواردة على الملكية المترتبة على اعتماد خطوط التنظيم للشوارع : دون استئزام عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) المشار إليها ، إلا أن التفويض الصادر بالقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد نص دراحة وفي عبارة واضحة لا لبس فيها أو غموض على أن اختصاص رؤساء الوحدات المحلية للمراكز يقتصر على « البت فيما انتهت اليه اللجنة » المشكلة على النحو المبين بالمادتين ١ و ٢ من القرار بالتفويض رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ . ومتى كان ذلك فإنه يتعين على السلطة المفوضة الالتزام بحدود التفويض والأوضاع المقررة فيه . فإن تجاوزته فقد القرار الذي تصدره سند قيامه صحيحا ومن ثم يفدو غير مشروع ، فصدوره على خلاف مقتضى التفويض ، حتى وإن قام السبب الصحيح المتمثل في الحالة الواقعية أو القانونية التي من شأن توافرها تبرير اصداره من السلطة المختصة قانونا بذلك . وبالترتيب على ما سبق ، فإنه وأيما كان السبب الذي يقوم عليه القرار المطعون فيه ،

سواء كان ذلك لتجاوز خطوط التنظيم أو البناء بدون ترخيص . فان الأوراق تخلو من سابقة عرض المخالفات المنسوبة الى المطعم ضدّه على اللجنة المشكلة بالتطبيق لقرار المحافظ رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وهن ثم يغدو القرار المطعم فيه معيّبا بما يكون معه الحكم بالغائه موقفاً وصحيح حكم القانون . واذا كان الحكم المطعم فيه قد انتهى الى الغاء اقرار المطعم فيه وأنه يكون قد صادف صحيح حكم اتانون فيما انتهى اليه مما تكفى معه هذه المحكمة باحلال هذه الأسباب محل الأسباب التي قام عليها مع تأييده فيما انتهى اليه من قضاء .

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

عدل المشرع عن مسلكه في اعطاء الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم سلطة ازالة المباني — جعل المشرع الاختصاص في ذلك للمحافظ أو من ينييه طبقاً لقواعد التفويض في الاختصاصات — ببيان بالمخالفة للاتانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية — صدور قرار ازالة مثل هذه المباني من رئيس وحدة محلية في حين أن الاختصاص موقوف للمحافظ مخالف للقانون وفيه اعتداء جسيم على الملكية الخاصة — لمحافظ أن يفوض غيره في ممارسة هذه السلطة ولكن وفقاً لقواعد التفويض بالاختصاصات .

الحكمة : من حيث أنه فيما يتعلق باستظهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ غائبات أن هذا القرار صدر من رئيس اوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ استنادا الى اتانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وبناء على عرض الادارة الهندسية

بأن الطاعن قلم بالبناء دون عمل الارتداد القانوني وعدم احترام التخطيط المعتمد للشارع الواقع عليه المبنى مخالفاً بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتضمن انقرار أن تتم الازالة الادارية للمباني المقامة بمعرفة المواطن ٥٥٥ بناحية سخا كفر الشيخ المخالفة لقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية وحماية للرودود والآداب العامة ولتعمية على المنفعة العامة وخط التنظيم ، واذ كان خط التنظيم بالشارع الذى تم فيه البناء قد اعتمد بقرار المحافظ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٨ ونشر بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦ فمن ثم يكون الترخيص الصادر للطاعن برقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ مقيدا بخط التنظيم المعتمد فى ذلك التاريخ ولا يجوز اجراء أعمال البناء أو التعمية فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم عملا بالفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، واذ كانت المادة ١٥ من هذا القانون معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أعطت جهة الادارة المختصة بشئون التنظيم الاختصاص بوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى وبقرار مسبب وعلان ذوى الشأن ، وكذا التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فى الأعمال المخالفة ، فان المادة ١٦ معدلة بذات القانون تنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم من لهم خبرة ٥٥ قرارا مسيبا بازالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها ٥٥ وفى جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٨٢ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن مخصصة لايواء السيارات ، وللمحافظ المختص أن يصدر قراره فى هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار إليها فى الفقرة الأولى » : فظاهر أن المشرع قد عدل عن مسلكه السابق فى اعطاء الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم سلطة ازالة المباني وجعل الاختصاص فى ذلك

للمحافظ أو من ينييه طبقا لقواعد التفويض في الاختصاصات ، واذ كان القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٤ قد صدر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ بإزالة مبان مخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في حين أن الاختصاص مفوض لمحافظ كفر الشيخ فإن هذا القرار يكون قد صدر من غير مختص وفي نطاق الملكية الخاصة ومن غير مفوض كذلك الى أنه أجاز التفويض قانونا في هذه الحالة مما يصمه بعيب عدم الاختصاص الجسيم ويكون راجح الالغاء ، ولا شك أن ما تضمنه من ازالة سكن الطاعن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها بغير خسائر مالية كبيرة تحق الطاعن ، ويتوافر بذلك الركنين الأساسيين لوقف تنفيذ هذا اقرار طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بالغاءه .

(طعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠)

الفرع الخامس

مدى جواز توصيل المرافق العامة

الى المباني التى أقيمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم البناء

قامدة رقم (٨٧)

المبدأ :

تقديم أحد المواطنين الى المحكمة الجنائية فى جريمة بناء دون ترخيص ومخالفة الاشتراطات البنائية — قضاء المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة — أعمال شروط توصيل التيار الكهربائى الى المنازل على أساس قرينة البراءة القائمة فى حقه طالما أنه لم يصدر حكم جزائى بادانته فى هذه المخالفات وأنه يستجمع بقية الشروط التى وضعت لكافة التعاقد على ادخال التيار الكهربائى وأن المبنى الذى أقامه لا يهدد بحدل أمن وسلامة شاغليه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أنه من المبادئ الأساسية فى الاجراءات الجنائية التى سما بها الدستور واحتواها ضمن أحكامه ما نصت عليه المادة (٦٧) من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه اذ يتمتع كل انسان وفقا لهذا المبدأ بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائى . وهذا الحكم وحده هو الذى يدحض قرينة البراءة فإذا لم يصدر وظلت هذه القرينة لصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا تتفك عنه . لما كان ذلك وكان السيد قدم الى المحاكمة الجنائية فى جريمة بناء دون ترخيص ومخالفة الاشتراطات البنائية الا أن المحكمة قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وهن ثم تظل قرينة البراءة قائمة فى حقه ملازمة له اذا لم يصدر حكم بادانته ،

وينظر اليه حال اكمال اعمال شروط توصيل التيار الكهربائي الى المنازل على أساس هذه القرينة فلا يجوز تبعا للامتناع عن ائارة منزله استنادا الى ما حرر له من مخالفات طالما أنه لم يصدر حكم جنائي بادانته في هذه المخالفات وأنه يستجمع بقية الشروط التي وضعت للكافة للتعاقد على ادخال التيار الكهربائي ، وأن المبنى الذي أقامه لا يهدد بحال أمن وسلامة شاغليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى واقتراح انى جواز توصيل الانارة الى الدور الأول بمنزل السيد . . .

(ملف رقم ١٤٧/٢/٧ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

١ - يتمين المبادرة الى تقديم المخالفين لقوانين الزراعة والمباني الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعها .

٢ - عدم جواز تزويد المباني المخالفة التى قضى بازالتها أو تصحيح اسباب المخالفة فيها بالمرافق الى أن تصحح المخالفة وتنحصر موجباتها .

٣ - تزويد المباني التى يتمتع اصحابها بقرينة البراءة بالمرافق العامة بعد استيفاء جميع الشروط الموضوعية لهذا الغرض والاستيثاق من أن المبنى لا يهدد أمن وسلامة شاغليه أو الغير .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من مايو ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها .

.

ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٢/١٣/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء ... » وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء على أنه : « لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تدعيمها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ... »

ولا يجوز الترخيص بالمباني أو الأعمال المشار اليها بالفقرة الأولى الا اذا كانت مطابقة الأحكام هذا القانون ومنفقة مع الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وقد تغيا المشرع بمثل هذه النصوص تنخيم عملية البناء حرصاً على سلامة المواطنين وأمنهم والحفاظ على الرقعة الزراعية لما لها من عظيم الأثر في حياة البلاد الاقتصادية ، ومن ثم حظر الخروج عليها وفرض العقوبات على المخالفين لأحكامها . ولا ترقى هذه التشريعات أكها ما لم تنهض الجهات المختصة بالتنظيم وتبادر الى وئد هذه المخالفات في مهدها واستخدام المكات التي وصدها لها القانون في ايقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الادارى ، وتحرير المحاضر المثبتة لهذه المخالفات وعرضها على الجهات القضائية لتتخذ فيها شئونها وتحيل المخالفين الى المحاكمة الجنائية ويأتى الحكم في حالة ثبوت المخالفة فيعيد الأمور الى نصابها . وزيل أسباب المخالفة . فان أغفلت الجهة الادارية هذه الاجراءات أو تراخت في اتخاذها فان المخالفة تمتد آثارها وتتسلبك أوصائها بحيث يتعذر حتى بعد صدور الحكم الجنائي فيها إعادة الأوضاع الى سابق عهدا وصحيح نصابها . اذ من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية

التي سما بها الدستور واحتواها ضمن أحكامه ما نصت عليه المادة (٦٧) من أن « المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » اذ يتمتع كل انسان وفقا لهذا المبدأ بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي . وهذه القرينة لصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا تتفك عنه وترتبط على ذلك اذا تقدم أحد مرتكبي مخالفات البناء بطلب توصيل المرافق العامة اليها ونم يك قد صدر حكم بادانته فلا تلك الجهة الادارية لهذا الطنب رفضا ، طالما أنها قعدت عن ايقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الادارى قبل اكتمالها ، وأن صاحب المبنى يستجمع كامل اشروط اتقى وضعت للكافة لتعاقد على توصيل المرافق العامة وأن المبنى المقام لا يهدد بحال أمن وسلامة شاغليه أو الغير . أما ان كان قد صدر حكم نهائي بالازانة أو التصحيح — على مثل ما ورد بطب ان رأى — فان قرينة البراءة تنقضى بصور هذا الحكم ولا يكون ثم من وجه الاستجابة لطب توصيل المرافق العامة الى المباني التي قضى بازالها أو تصحيحها الا بعد تصحيح أوجه المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية انعمومية لقسمى انفتوى والتشريع الى :

أولا : المبادرة الى تقديم المخالفين لقوانين الزراعة والمباني الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعهما .

ثانيا : عدم جواز تزويد المباني المخالفة التي قضى بازالتها أو تصحيح أسباب المخالفة فيها بالمرافق الى أن تصحح المخالفة وتنحصر موجباتها .

ثالثا : تزويد المباني التي يتمتع أصحابها بقرينة البراءة بالمرافق العامة بعد استيفاء جميع الشروط الموضوعة لهذا الغرض والاستيثاق من أن المبنى لا يهدد أمن وسلامة شاغليه أو الغير .

(ملف رقم ١٤٨/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

الفرع السادس

الطبيعة القانونية للغرامة

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

١ - يترتب على الطلب المقدم من مرتكب مخالفة المباني الى الوحدة الحضرية خلال المهلة المحددة قانونا وقف الإجراءات الادارية والجنائية حتى تتم معالجة الأعمال بموجب المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - لا يترتب على هذا الطلب اللغو عن المخالفة أو انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها أو تحويل الجزء فيها الى مجرد مبلغ نقدي اجهة الادارة على غرار التصاح في قانون الضرائب حيث لا يقصد المشرع ترتيب هذا الاثر - الغرامة التي حددها المشرع هي عقوبة في جميع الأحوال سواء تخص الوضع عن ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو إيقافها - فرض الغرامة كعقوبة لا يدرأ عنها طبيعتها الجزائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالي - لا يغير من وصف الغرامة النص على أولوية حصيلتها الى حساب تمويل مشروعات الأمانة الاقتصادية بالمحافظة فهذا مجرد رعد لها في مصرف معين لا يغير من الطبيعة الجنائية للغرامة بوصفها الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر .

٢ - تقدير قيمة الأعمال المخالفة - طبيعة التقدير الصادر من جهة الادارة لقيمة الأعمال المخالفة - التقدير الصادر من جهة الادارة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) المشار اليها لا يعتبر قرارا اداريا بالمعنى الصحيح - أساس ذلك : أن هذا التقدير لا ينتج في حد ذاته اثرا قانونيا سواء في المجال الاداري أو على الصعيد الجنائي .

الحكمسة : ومن حيث أن القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، قضى ضمن المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ النص الآتي : (يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشرة سنوات قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها ٠٠٠) . كما نص فى المادة الثالثة منه على أنه (يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل النسخ بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات انى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا . فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجيا على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى لارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالإزالة أو تصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه التالى : ١٠٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه . ٣٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه . ٥٠٪ من قيمة أعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه . ٧٥٪ من قيمة الأعمال المخالفة لما زاد على ذلك . وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى . ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية . وتؤول حصيله انغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة

وتخصص للمصرف منها على أغراضه كما يخصص جانب منها لمكافأة اللجان طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية (٥٥٥٥) ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وقضى في المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : (يجوز لكل من ارتكب مخالفة ٥٥٥٥ أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية خلال مهلة تنتهى في ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي أتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا . فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار الأمر بالازالة أو التصحيح وفقا لأحكام المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه الآتي : ٥٥٥٥ وتعفى جميع الأعمال المخالفة التي لا تزيد على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة ٥٥٥٥) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه لئن كان الطلب المقدم من مرتكب المخالفة الى الوحدة المحلية خلال المهلة المحددة قانونا ، يترتب عليه وقف الاجراءات الادارية والجنائية ضده حتى تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ ، الا أنه لا يقرب عليه العفو عن المخالفة أو انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها أو تحويل الجزاء فيها الى مجرد دفع مبلغ نقدي معين الى الجهة الادارية على غرار التصالح طبقا للمادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو غير ذلك من حالات التصالح المقررة قانونا ، إذ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لم تقض بأي من هذه الأمور حيث لا يقصد المشرع ترتيب هذا الأثر بل نصت صراحة على مجرد وقف الاجراءات حتى تتم معاينة الأعمال المخالفة مما يعنى استئناف السير في هذه

الاجراءات بتمام المعاينة كما نصت صراحة أيضا على أن تكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تعفى منها الأعمال المخالفة التي لا تريد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وتقرض فيما زاد على ذلك بنسب معينة متدرجة حسب قيمة الأعمال المخالفة مما يضى الطبيعة الجنائية على هذه الغرامة النسبية ، لأنها سنت بدلا من ان عقوبة الجنائية المقررة أصلا للمخالفة وفرضت حسب صراحة النص كعقوبة في جميع الأحوال أى سواء تمخض الوضع عن ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو ابقائها ونسبت الى قيمة الأعمال المخالفة في مجال الاعفاء منها أو تحديد مقدارها حسب الأحوال بذات الوصف العقابي فيها بما لا يدرأ عنها طبيعتها الجنائية ولا يجعلها مجرد تعويض مالى. وإذا كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تضمنت النص على أيلولة حصية الغرامة النسبية الى حساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة ، فان هذا مجرد رصد لها في مصرف معين على نحو لا يقدح في طبيعتها الجنائية وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات التي نصت على أن العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ، وهو مناط يتوافر في شأنها بصرف النظر عن رصدها بعدئذ لغرض معين . وصدورا عن هذه الطبيعة الجنائية يبقى للمحكمة الجنائية الاختصاص بتوقيع الغرامة النسبية مقدرة على أساس قيمة الأعمال المخالفة وفقا لما تراه هذه المحكمة باعتبارها صاحبة القول الفصل في أعمال الخبرة وهن بينها التقويم الذى قد تجر به اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما اطرده عليه العمل ، لأن الواضح من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنها لم تعتد للجنة الادارية عامة أو للجنة المذكورة خاصة أى اختصاص في تحديد قيمة الأعمال المخالفة أو في حساب مقدار الغرامة الواجبة أو في تحصيل هذه الغرامة ، وانما درج العمل على الادلاء بهذا التقدير ضمن ما يعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيرا عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية ، فيجوز لصاحب الشأن أن يجادل فيه أمامها عملا بالقاعدة

العامة في حرية النفي في المواد الجنائية ، كما تملك المحكمة الجنائية بسط رقابتها عليه بما لها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها . وعلى هذا فإن التقويم الذى تراه الجهة الادارية سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، لا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الادارى أو على الصعيد الجنائى ، وبالتالي لا يعد قرارا اداريا بالمعنى الصحيح حتى يكون قابلا للطعن فيه قضائيا على اعتبار أن القرار الادارى هو افساح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احدث أثر قانونى ممكن وجائز قانونا لتحقيق المصلحة العامة التى يبتغيها القانون .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من السيد محافظ الجيزة أشار في ديباجته الى الطلب الذى قدمه الطاعن طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات بالنسبة للقرار رقم ٣١٩ شارع الأهرام بحى غرب الجيزة والى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى ، وقرر في المادة الأولى ازالة الأعمال المخالفة وتقدير قيمتها بمبلغ ١٠١٨٦٦ جنيها و ٤٧٥ مليما ، كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . ثم صدر القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ من السيد محافظ الجيزة بالنيابة ، وأشار في ديباجته الى الطلب المقدم من الطاعن والى التقرير المعد من اللجنة الفنية الأولى وقرر في المادة الأولى إلغاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ والتجاوز عن أعمال معينة وازالة أعمال أخرى وتقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ مقداره ١٤٨١٦٩ جنيها ٤٤٠ مليما ، كما قرر في المادة الثالثة ايداع صورة منه وتقرير اللجنة الفنية ملف الدعوى الجنائية ضد الطاعن لتكون أمام نظر المحكمة . ومفاد هذا أن القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ . وان تضمن تقدير قيمة الأعمال المخالفة بمبلغ معين ، الا أنه في هذا الشق لا ينتج بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الادارى أو على الصعيد الجنائى

وبالتالى لا يعتبر قرارا اداريا قابلا للطعن القضائى على التفصيل المتقدم وذلك بحرف النظر عن مدى دحة ما ذهب اليه الطاعن من عدم ثبوت القيلام بأعمال مخالفة أو باضافتها أو ما ذهب اليه الدفاع عن الجهة الادارية من اضافة أعمال جديدة زادت من التقدير السابق — للأعمال المخالفة ، ومن ثم فإن الدعوى التى أقامها الطاعن بطلب وقف تنفيذ الشق وطلب الغائه تكون غير مقبولة أصلا لانتهاء القرار الادارى محل الطعن بالانقضاء . وبالتالى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله اذ قضى بقبول الدعوى وبرفض طلب وقف تنفيذ ذلك القرار على ظن من كونه قرارا اداريا قابلا للطعن القضائى ، الأمر الذى يوجب القضاء بالغائه الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لانتهاء القرار الادارى مع التزام الطاعن بمصروفات الدعوى والطعن .

(طعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هى عقوبة لا سبيل لاستداء مبلغها أو أى جزء منه اذا صدرت الاحكام الجنائية التزائية ما يتمتع به هذا المستحق شأن الحكم الذى يصدر بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن الغرامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هى على ما يبدو من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته « عقوبة » اذ ورد بهذه المادة « وتكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة » وهى عقوبة

لا سميل الى استثناء مبلغها أو أى جزء منه اذا صدرت الاحكام الجنائية النهائية ما يتمتع معه هذا الاستحقاق شأن الحكم الذى يصدر بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

ومن حيث أن الحكم الصادر لمصلحة طالبة بانقضاء الدعوى الجنائية قبلها بمضى المدة ، من شأنه حتما — وبعد صيرورته نهائيا — الصلولة دون المحافظة والمطالبة بباقي مبلغ الغرامة وقدره ٩٢٩٢ جنيه ٥٠٠ قرش ، فانه ومما يسقط معه ، تبعا وبالوجه المقابل سند استحقاق ما عجل من مبلغ على ذمة القصالح وقدره ٣٠٠٠ جنيه على نحو يغدو معه لزاما رد هذا المبلغ والذي لافكات من ضرورة رده بعد اذ حصل على ذمة جريمة انقضت دعواها الجنائية بحكم قضائى نهائى .

هذا ولا يفوت الجمعية العمومية أن تنوه بمناسبة نظر هذا الموضوع الى أن ينشط المستولون بالوحدات المحلية الى وئد مخالفات المباني فى مراحلها الاولى ، بعد أن استفحل أمرها فى الآونة الاخيرة لكى يتسنى ابقاع العقوبة المناسبة على المخالفين فلا يتراخى الامر — كما فى الحالة المعروضة — الى المدى الذى تسقط فيه الجريمة بمضى المدة ، مع تحميل كل مقصر مغبة تقصيره فى النهوض بتبعية وظيفته وأماناتها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ثبوت أحقية السيدة / فى استرداد المبلغ الذى قامت بأدائه لمحافظة القاهرة .

(ملف رقم ١٤٦/٢/٧ — جلسة ٩/١٠/١٩٩١)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

التعدير الذى تراه الجهة الادارية بشأن الغرامة الواجبة عن الاعمال المخالفة لا ينتج فى حد ذاته أثرا قانونيا ملزما — سواء فى المجال الادارى

**أو في المجال الجنائي — لا يعد هذا التقدير قرارا اداريا بالمعنى القانوني
الفني الدقيق حتى يكون قابلا للطعن عليه بالالغاء التي يخضع لها القرار
الادارى .**

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن
التقدير الذى تراه الجهة الادارية بشأن الغرامة الواجبة عن الاعمال
المخالفة — لا ينتج في حد ذاته أثرا قانونيا نهائيا ملزما سواء في المجال
الادارى أو في المجال الجنائي ، وبالتالي لا يعد هذا التقدير قرارا اداريا
بالمعنى القانوني الفني الدقيق الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة حتى
يكون قابلا للطعن فيه بدعوى الالغاء ، التي يخضع لها القرار الادارى
باعتباره انصاح من الجهة الادارية عن اراجعتها المنفردة الملزمة بما لها من
سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني ممكن
وجائز قانونا لتحقيق المصلحة العامة التي يتبناها القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فان اقرار المطعون فيه وان تضمن
تقديرا لقيمة الاعمال المخالفة بمبلغ محدد الا أنه في هذا الخصوص لاينتج
بذاته أثرا قانونيا سواء في المجال الادارى أو في المجال الجنائي وبالتالي
فهو لا يعتبر قرارا اداريا قابلا للطعن بالالغاء ، وذلك على النحو السالف
ذكره .

ومن حيث أنه ما دام ان القرار الذى يطلب المطعون ضده وقف
تنفيذه والغائه فيما تضمنه من تحديد قيمة الاعمال المخالفة بالعقار
الواردة بياناته في صحيفة الدعوى لا في حقيقته يعد قرارا اداريا مما يطمن
فيه بدعوى الالغاء ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بغير ذلك فانه يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويغدو الطعن عليه صحيح قانونا .

(طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

الفرع السابع

تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح مخالفات البناء

أولاً — سلطة الجهة الادارية في تنفيذ

الحكم الجنائي الصادر بالازالة

قاعدة رقم (٩٢)

أبداً :

المادة ٢٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ — الحكم الجنائي بالازالة واجب النفاذ وتلتزم الجهة الادارية بتنفيذه في حالة تراخى المطعون ضده في تنفيذه في الاجل الذي تحدده له والزامها بالتنفيذ هو التزام مصدره القانون — لا يؤثر في هذا الالتزام وقف تنفيذ القرار الاداري المطعون فيه .

المحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فانه يبين من الاوراق أنه بعد صدور القرار المطعون فيه في فبراير عام ١٩٨٦ قضت المحكمة الجنائية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٩ ضد المطعون ضده في الجنحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦ جنح الموسكى بازالة الاعمال المخالفة موضوع القرار المطعون فيه وهذا الحكم كما هو ظاهر من الاوراق حكم نهائي لأن المطعون ضده لم يقدم ما يفيد الطعن فيه أو العاؤه ، وتتص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أنه « على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بالازالة أو تصحيح الاعمال المخالفة وذلك خلال المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . فاذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون تمامه فان للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تمهد اليه ، ويتحمل المخالف

بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الإداري . ومن حيث أن مفاد هذا النص أن الحكم الجنائي بالازالة واجب النفاذ وتلتزم الجهة الادارية بتنفيذه في حالة تراخى المطعون ضده في تنفيذه في الاجل الذي تحدده له والزامها بالتنفيذ هو التزام مصدره القانون ولا يؤثر في هذا الالتزام وقف تنفيذ انقرار الادارى المطعون فيه الامر الذي يتخلف معه ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فاقدا لاحد ركنيه اللذين لا يقوم قانونا الا بتوافرها وهو ركن الاستعجال مما كان يستوجب أن يقضى بالحكم المطعون فيه برفض الطلب والزام رافعه بمصروفاته .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك فانه يكون قد صدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون ويتمتع من ثم القضاء بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

ثانياً — مدى جواز تعطيل تنفيذ الأحكام
الصادرة بتصحيح مخالفات البناء
قاصدة رقم (٩٣)

المبدأ :

لا يجوز تعطيل تنفيذ الاحكام الصادرة بتصحيح مخالفات البناء في بعض طوابق العقار الا اذا اثبت وجود استحالة مادية تعوق ذلك ، بان يترتب على التصحيح تصدع باقى طوابق العقار التى استوفت اشتراطات البناء المقررة وانهاى العقار بأكمله وهذا بعد الرجوع الى اللجان الفنية المختصة •

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٠ فقبضت أن القاعدة المسلم بها أن الاحكام القضائية النهائية تكون واجبة التنفيذ حيث تكتسب قوة الامر المقضى به فيما فصلت فيه بصفة صريحة أو ضمنية فتمتنع العودة الى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها أو أثرت ولم ييحلها الحكم • ومنى كان الثابت — فى الحالة المعروضة — أنه قد صدرت عدة أحكام أصبحت نهائية ضد مالك العقار المشار اليه تقضى بالغرامة وتصحيح مخالفات البناء فى بعض طوابق هذا العقار ومن ثم فانها تكون واجبة التنفيذ ، ولا يجوز تعطيل التنفيذ فى الشق المتعلق بتصحيح المخالفات الا اذا ثبت وجود استحالة مادية تعوق ذلك ، بان يترتب على التصحيح تصدع باقى طوابق العقار التى استوفت اشتراطات البناء المقررة وانهاى العقار بأكمله ، وهذا بعد الرجوع الى اللجان الفنية المختصة •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى تنفيذ الاحكام فى الحالة المعروضة — بالقدر الذى لا يتعارض مع سلامة العقار بعد الرجوع الى اللجان الفنية المختصة على النحو السالف بيانه •
(ملف رقم ١٢٦/٢/٧ — جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الفرع الثامن التصالح في مخالفات البناء

أولا - المخالفات التي يجوز فيها التصالح

قائمة رقم (٩٤)

المبدأ :

يجوز التصالح في مخالفات البناء التي ارتكبت حتى اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩ فاستعرضت نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الذي قضى بأنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معالجة الاعمال ... فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة والتصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٠٠٠٠ » ونصت المادة السابعة من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ٠ » ثم استبدل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وأصبحت

تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ٠٠٠ وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال ٠٠٠٠

فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح ٠٠٠ » ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » ٠ كما استعرضت الجمعية المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بتعديل الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء التي نصت على أنه « يستبدل بنص الفقرة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الآتي : — « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة

والتصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي : -

ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أجاز لكل من ارتكب قبل العمل بأحكامه مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون المذكور لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، فاذا تبين ان الاعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الامر على المحافظ لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح . وفي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتبارا من ١٣/٤/١٩٨٤ - لم يقتصر المشرع على مد المهلة الزمنية المشار اليها لميعاد آخر بل اعاد تنظيم ذات الموضوع اذ أضحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المشار اليها ان تحيلها الى المحافظ المختص ليصدر قراره بالازالة أو التصحيح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني وبذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهى في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لتقديم طلب وقف الاجراءات ، وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النمط اذ قضى صراحة بانه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريخ

العمل بهذا القانون ان يتقدم بطلب لوقف الاجراءات ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على ان يعمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ نشره أى اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ فان عبارة « من تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تقتصر الى هذا القانون وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لان المشرع لم يقتصر على احلال النص الوارد فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانما أعاد تنظيم ذات الموضوع كما سبق البيان ومن ثم يكون المعول عليه فى تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التى يجوز النصح بشأنها هو ما ورد فى القانون الاخير والذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ أى يكون آخر تاريخ لمخالفات التى يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان اذا ما توافرت الشروط الاخرى التى تطلبها المشرع لاتمام هذا التصالح على النحو الذى فصله المشرع .

اذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز التصالح فى مخالفات البناء التى ارتكبت حتى اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

(ملف رقم ١٣٨/٢/٧ — فى ١٨/١٠/١٩٨٩)

(ملف رقم ١٣٨/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٨/٩)

ثانيا - ما يخرج عن نطاق التصالح

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

لم يتضمن القانونان رقما ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ما يفيد جواز التصالح في المخالفات التي تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو تجاوز الارتفاع المقرر بقانون الطيران المدني - مؤدى ذلك : - أن هذه المخالفات لا يرد عليها طلب التصالح المعنى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - تقديم طلب التصالح رغم ذلك لا يوقف الاجراءات المتخذة ضد المخالف - أساس ذلك: أن طبيعة هذا النوع من المخالفات تآبى التصالح نظرا لخطورتها ومساسها بالصالح العام ومقتضيات النظام العام التي تحتاج الى الحماية السريعة مما يهدده من مآثر لا تحتل التأخير - الإبقاء على قرار الازالة رغم تقديم طلب لتعالج لا يعد مخالفة من جانب الادارة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ استظهر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه من عدم قيام الجهة الادارية بتطبيق أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذى صدر أثناء نظر الدعوى ، فإنه أى القرار المطعون فيه صدر فى ١٩٨٤/١/٩ بموجب التفويض الصادر من محافظ القاهرة لرؤساء الاحياء بمباشرة السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء . وتضى بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بأن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التى تم وقفها ... وفى جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير

أماكن تخصص لايواء السيارات ، وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » .
واذا صدر القرار — على ما هو ظاهر من سلطة مختصة بالتقويض مستندا الى حكم هذه المادة بازالة مخالفات تتعلق بخطوط التنظيم فلا يكون قد شابه وقت صدوره عيب بتوافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه فالمادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ صريحة في حظر البناء أو التعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة من السلطة المختصة .
كما أن المادة ١٠٦ المشار اليها تفصح بوضوح عن أن ثمة مخالفات معينة ومنها ما يتعلق بخطوط التنظيم لا يجوز التجاوز عنها لما تنطوى عليه من مساس بالمصلحة العامة واخلال بالنظام العام ومن ثم لم يشترط لازالها العرض على اللجنة المنصوص عليها في تلك المادة حتى لا تتأثر المصلحة العامة فيما لو تراخت الازالة الى حين العرض على اللجنة وانتظار رأيها في أمر هذه المخالفات . أما عن أثر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فبمقتضى المادة (١) منه استقبل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونية ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة توقف هذه الاجراءات الى أن تتم معينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجها على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٢٠٠٠ والاستفادة من هذا النص أن أحكامه الموضوعية

جاءت على غرار الاحكام التي وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٣/٣٠ التي انصب عليها التعديل مع اختلاف المجال الزمنى لتطبيق النص القديم عن المجال الزمنى لتطبيق النص الجديد . فالاول يتعلق بالمخالفات التي ارتكبت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والثانى يتعلق بالمخالفات التي وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وفيما عدا ذلك فلم يتضمن أيهما ما يتعين جواز التصالح فى المخالفات التى تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو تجاوز الارتفاع المقرر بقانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . ولذلك لا يرد على هذه المخالفات طلب التصالح المعنى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . فان قدم مع ذلك فلا توقف الاجراءات المتخذة ضد المخالف . ولا وجه للقول بأن هذا القانون قد استهدف عرض جميع المخالفات بما فيها المخالفات المشار إليها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦ متى قدم طلب التصالح عنها لتقوم بالمعينة اذ فضلا عن أن ذلك مما تأباه طبيعة هذا النوع من المخالفات لخطورتها ومساسها باعتبارات الصالح العام وبمقتضيات النظام العام ووجوب حمايته على وجه السرعة مما يهدده من مخاطر لا تحتمل التأخير الذى قد تقتضيه عملية المعينة بواسطة هذه اللجنة ، فان نص المادة الثالثة من هذا القانون لا يفيد أنه قد تضمن تعديلا لنص المادة ١٦ المشار إليها فى خصوص ما ورد بها من جواز اصدار قرار الازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها فيها وذلك بالنسبة الى المخالفات التى تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة بقانون الطيران المدنى ، وبناء عليه فان الجهة الادارية ان ابقت على القرار المطعون فيه الصادر بازالة مخالفات لخط التنظيم ولم تأمر بوقفه على الرغم من تقديم المدعى طلبا بالتصالح عن هذه المخالفة بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فتكون قد التزمت صحيح حكم القانون وطبقته تطبيقا سليما ، وبذلك ينهار ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه بما يقتضى رفضه واذا قضى الحكم المطعون

فيه بغير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الالغاء والقضاء برفض طلب وقف التنفيذ والزام المدعى بالمصروفات عن درجتي التقاضي .
(طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٦)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المخالفات المنصوص عليها بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لا يرد عليها طلب التصالح المضى بالقانونين رقمي ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة ١٩٨٤ — تبني قرار الازالة الصادر من المحافظ المختص في مضمونه الاسباب التي تضمنها تقرير اللجنة الفنية المشكلة بالتطبيق لاحكام المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون بذلك قد استوفى الاوضاع الشكلية بالتسبب في مفهوم حكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولا يكون ثمة وجه للطعن عليه لفقدان ركن السبب .

الحكمة : ومن حيث أن المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة مشكلة بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم من لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات

الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات » كما تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأحكامه التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ من يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مخالفة لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون وتكون العقوبة في جميع الاحوال على الوجه الآتي « . »

ومن حيث أن مفاد النصوص المشار اليها أن المشرع حرص على بيان الحالات التي لا يجوز فيها التصالح ، فلا يكون للجهة الادارية حيالها الا أن تتخذ وجوبا القرار بالازالة أو التصحيح دون استئزام الرجوع الى اللجنة المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة ١٦ المعدلة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ أنه لا يرد على المخالفات المنصوص عليها بها طلب التصالح المعنى بالقانونين رقمي ٣٠ لسنة ١٩٨٣ و ٥٤ لسنة

١٩٨٤ فلا يلزم بشأن تلك المخالفات عرض أمرها على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
الحكم الصادر بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية العليا) وفي غير تلك الأحوال فليس ثمة ما يفيد الاختصاص المقرر للجهة الإدارية ، وفقا لاحكام القانون ، في تقدير ملائمة القرار الذي تصدره في شأنها ، شريطة أن يستوى القرار الذي يصدر في هذا الشأن صحيحا يتوافر الشرائط الشكلية والموضوعية المقررة لصحته .
فاذا كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد قام بالبناء دون ترخيص بالمخالفة لحكم المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما لا يجادل المطعون ضده فيما أثبتته تقرير اللجنة الفنية من أن البناء أقيم دون مراعاة الردود القانونية وبدون ترك المسافات الامامية والجانبية للمنطقة السياحية ، فان توافر هذه الحالة القانونية والواقعية ، تقوم سببا صحيحا للقرار بالازالة .
واذا كان القرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٣ ، وهو القرار المطعون فيه ، قد صدر من محافظ الجيزة بالنيابة واستند في ديباجته الى التقرير المقدم من اللجنة الفنية المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وتبنى في مضمونه ما كانت قد انتهت اليه اللجنة الفنية المشار اليها من رأى مفاده ازالة الدور الخامس بعد الارضى من العقار موضوع المنازعة فانه على ذلك يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة قانونا لصحته . ولا وجه في هذا الصدد لما يسيده المطعون ضده من أن القرار قد خلا من التسبب ذلك أن استناد القرار في ديباجته الى التقرير المقدم من اللجنة الفنية المختصة وتبنيه موضوعا ما انتهت اليه اللجنة من رأى بازالة الدور الخامس فوق الارضى قاطع اندلالة في أن القرار قد تبنى الاسباب التي تضمنها تقرير اللجنة الفنية ، ويكون بذلك قد استوفى الاوضاع الشكلية بالتسبب في مفهوم حكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — وبالقربيت على ما تقدم لا يكون ثمة وجه بحسب الظاهر من الاوراق ودون المساس بأصل طلب الالتئام ، للنمى على القرار المطعون فيه فلا يكون طلب وقف تنفيذه

مستوفيا ركن الجدية اللازم للقضاء به مما يتعين معه رفض الطلب دون حاجة الى التعرض لركن الاستعجال على استقلال لعدم جدواه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد خالف حكم الواقع والقانون .

(طعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه أعمال البناء أوردت ضمن المخالفات التي لا يجوز التصالح فيها مخالفة عدم الالتزام بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — أوجبت أيضا على المحافظ المختص ازالتهما دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) المشار اليها .

الحكمة : ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت في حكمها الصادر بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٣١/٢٤٧٠ القضائية عليا ، أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه أعمال البناء ، معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يصدر المحافظ المختص أو من ينوبه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه ... قرارا مسببا بازالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقفها ... وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى » وأن البين من هذه المادة أنها حددت مخالفات معينة لا يجوز للمحافظ المختص

التجاوز عنها لما تتطوى عليه من مساس بالمصلحة العامة وإخلال بالنظام العام ، وأوجب عليه إزالتها دون العرض على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦ المذكورة حتى لا تتأثر المصلحة العامة أو النظام العام إذا ما تراخت إزالة تلك المخالفات لحين العرض على اللجنة وانتظار رأيها فيها . وأنه لا يغير من حكم المادة (١٦) المشار إليه ، ما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ٨٤ بتعديل المادة الثالثة من انقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأئحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قراره بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ٠٠٠ » اذ أن المستفاد من هذا النص أن أحكامه الموضوعية جاءت على غرار الاحكام التى وردت بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ التى انصب عليها التعديل ، ولم يتضمن أى منها تحديدا للمخالفات التى لا يجوز التصالح فيها أو تعديلا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، سألقة الذكر ، فيما يتعلق بتصديدها للمخالفات التى لا يجوز التصالح فيها ، وبناء على ذلك فإن المخالفات التى حددتها المادة ١٦ المذكورة وأوجبى على المحافظ المختص اصدار قرار بازالتها لم تتأثر بما نص عليه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، ومن ثم فلا يجوز أن تكون هذه المخالفات محلا للتصالح وفقا لهذا القانون الاخير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ ، المشار اليه ، قد أوردت صراحة ضمن المخالفات التي لا يجوز التصالح فيها ، مخالفة عدم الالتزام بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات ، وأوجبت على المحافظ المختص ازالتها دون الرجوع الى اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ١٦ المذكورة ، فمن ثم فان القرار المطعون فيه بعدم الموافقة على التصالح في مخالفة عدم توفير أماكن لايواء السيارات بالعقارين ملك الشركة المطعون ضدها ، المقامين على قطعتي الارض رقمى ٥١٤٢ و ٥١٤٣ من تقسيم هضبة الازهرام بالمقطم ، المنطقة (هـ) ، قسم الخليفة ، يتفق — بحسب الظاهر من الأوراق — مع صحيح أحكام القانون ، مما ينتفى معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، واذا ذهب الحكم الطعين الى خلاف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، حق من ثم القضاء بالغائه ، وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى مصروفاته طبقاً لأحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠)

الفصل الثامن

مسائل متشعبة

الفرع الأول

الجهة المختصة بترميم المباني الحكومية

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

أعمال الانشاءات أو توسيع أو تقوية أو حفظ أو تعديل أو ترميم المباني الحكومية تقوم بها مديرية الاسكان بالخصم على ميزانيتها — لا تدرج التكاليف في ميزانيات المصالح صاحبة الشأن — يستثنى من ذلك المصالح التي يحددها وزير الخزانة — لا يجوز للمصالح الحكومية اجراء أى عمل من الاعمال المتقدمة الا بواسطة مديرية الاسكان •

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٥٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن : « أعمال الانشاءات أو توسيع أو تقوية أو حفظ أو تعديل أو ترميم المباني الحكومية تقوم بها مديرية الاسكان بالخصم على ميزانيتها • ولا يدرج شئ من هذا القبيل في ميزانيات المصالح صاحبة الشأن الا المصالح المستثناة من هذا الحكم بترخيص من وزارة الخزانة • ولا يجوز للمصالح أن تجرى أى عمل من الاعمال المتقدمة في المباني الحكومية الا بواسطة مديرية الاسكان وبعد الرجوع اليها » •

ومن حيث ان عبارات النص واضحة وصريحة في أنه لا يجوز القيام بأعمال الانشاءات المبنية بالنص الا بعد الرجوع الى الادارات الهندسية المختصة حتى تتم هذه الانشاءات بواسطتها أو تحت اشرافها ومن ثم يقع التزام على عاتق القائمين على أمر المصالح الحكومية المنار اليها في

النص باخطار الادارات الهندسية المختصة بما تزمع اقامته من مبان أو منشآت حتى تقسوم بمباشرة مسؤوليتها بشأنها ، وتقع مسؤولية هذا الاخطار في الطعن المائل على المسؤولين بادارة تعليم مدينة منوف القائمين على أمر أعمال المباني • ولما كان الطاعن لا يندرج في عداد هؤلاء العاملين وانما يعمل بصفة أصلية أخصائي معماري بالمدرسة الصناعية الثانوية بمنوف وقد تم ندبه لأداء مهمة محددة هي الاشراف الفني على ما تزمع هذه الادارة اقامته من مبانى فان مناط تحميله لمسئولية مثل هذا الاخطار هو أن يكون قد كلف به رسميا •

(طعن رقم ١٦١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

الفرع الثاني

نطاق مريان الباب الثاني
من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

استمرار مريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على القرى التي صدر بشأنها قرار من وزير الاسكان بتطبيق الباب المذكور عليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الذي يقضى بأن « تسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلي ، أما القرى والجهات الأخرى فلا يسرى فيها الا بقرار من وزير الاسكان والتمير بناء على طلب المحافظ المختص .

ويجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران ، اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٢٩ سالفه البيان بعد استبدالها بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والتي قضت بأن « تسرى أحكام

الباب الثانى من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لقانون الحكم المحلى .

ويجوز لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقا لغرض قومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثانى من هذا القانون.....».

ونصت المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بالمادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بأنه « يجوز للمحافظ المختص بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة أن يطلب من الوزير المختص بالاسكان اعفاء بعض المناطق بالمدينة أو القرية من بعض الاشتراطات البنائية الواردة فى هذا القانون أو لائحته التنفيذية » .

وتبين للجمعية أن المشرع فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أضاف حكما جديدا الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ اذ نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده »

وتسرى أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التى صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ حدد نطاق سريان الباب الثانى منه الخاص بتنظيم المباني « من حيث المكان فأخضع له عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لاحكام قانون الحكم المحلى ، أما بالنسبة للقرى والجهات الاخرى فقد فوض المشرع وزير الاسكان والتعمير فى

مد نطاق سريان أحكام الباب المذكور عليها بناء على طلب المحافظ المختص وبذلك يكون المشرع قد فوض وزير الاسكان في تحديد مجال نفاذ القانون من حيث المكان بالنسبة لغير عواصم المحافظات والمدن وهو أمر من صميم العمل التشريعي الذي يستقل به المشرع وحده . بيد أن المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد عدل عن مسلكه هذا فالغى التفويض التشريعي الممنوح لوزير الاسكان في هذا الشأن ضمناً بقصره مجال تطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على عواصم المحافظات والمدن فقط فلم يعد من الجائز قانوناً اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٦/٨ مد نطاق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الى القرى وغيرها من الجهات غير المعتبرة مدناً بالتطبيق لقانون الحكم المحلي الا ان المشرع عندما ألغى التفويض التشريعي الممنوح لوزير الاسكان في هذا الشأن انما ألغاه بالنسبة للمستقبل فقط ولم يتعرض بالالغاء للقرارات الصادرة عن الوزير بعد سريان أحكام الباب المذكور الى بعض القرى ابان قيام التفويض بل أبقى عليها صحيحة منتجة لكافة اثارها . يؤكد ذلك ما جاء صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ بعد استبدالها بالمادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ سالفه البيان من جواز اغفاء مدينة أو قرية من بعض أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وأيضاً ما ورد في المادة ٣١ من القانون المذكور من جواز اغفاء بعض المناطق بالمدينة أو القرية من بعض الاشتراطات البنائية ، وكذلك ما جاء صراحة في عجز المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ من سريان أحكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التي صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها .

واذ يبين من الاوراق أن السيد وزير الاسكان أصدر القرار رقم ١٢٩ لسنة ٨٠ بتطبيق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على بعض قرى محافظة الغربية ومن ثم تظل أحكام هذا الباب

سارية على هذه القرى في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣
سالف البيان .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استمرار سريان أحكام الباب الثانى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
على القرى التى صدر بشأنها قرار من وزير الاسكان بتطبيق الباب
المذكور عليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .
(ملف رقم ١٠٩/٢/٧ — جلسة ١٠/٨/١٩٨٦)

الفرع الثالث

نطاق مريان الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤

قائمة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم مريان شمول الاعفاء المقرر في المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعميم على نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التي تقوم بها بيوت الخبرة الاستشارية المصرية في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفتوى : أن هذا النزاع الخاص بشركة ايلكو سبق عرضه على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٢/٦/١٩٨٥ وانتهت الى عدم اختصاصها بنظره واذ كان الطلب الحالي مقدما من الوزير في الموضوع وباعتباره نزاعا بين الوزارة وبين مصلحة الضرائب فهو بذاته نفس النزاع السابق فتقرر عدم اختصاص الجمعية فيه ومن ثم فقد قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩/٣/١٩٨٦ ولذات الأسباب السابقة عدم جواز نظر النزاع السابق الفصل فيه . أما عن طلب ابداء الرأي حول اعفاء نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التي تقوم في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة ، فقد تبينت الجمعية العمومية أن المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية والبيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات بالاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة » وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات

التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والتعمير » • كما تبين أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تقضى بأن « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون خاص تصفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة العامة على الأيراد بالنسبة للأوعية المصفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى الاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات التي يكون فيها تعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والتعمير • وإذا كانت المادة ١٦ سائفة الذكر تناولت بالحصر الضرائب المعفى منها ولا يدخل ضمنها ضرائب الأرباح عن المهن غير التجارية وبذلك فلا يتناولها الاعفاء المقرر في المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وبذلك فلا تتمتع البيوت الاستشارية المصرية العامة في مجال التعمير من أداء تلك الضرائب •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
أولا — عدم جواز نظر النزاع الخاص بشركة ايلكو السابق الفصل فيه ، وعدم اختصاص الجمعية بنظر النزاع الخاص بشركة ديفيد •كوين •
ثانيا — عدم سريان شمول الاعفاء المقرر في المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ على نشاط بيوت الخبرة الاستشارية المصرية من ضرائب المهن غير التجارية عن الأعمال الاستشارية التي تقوم بها بيوت الخبرة الاستشارية المصرية في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة •
(ملف رقم ٣٧/٢/٣٠٧ — جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

الفرع الرابع

اتلوة

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

أحقية :حافظ القاهرة في استثناء الاتوة في مبيعات الأراضي وغيرها من الاتوات بمنطقة المقطم من شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني نزولا عند دريح نص المادة السادسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعمير وإدارة منطقة المقطم واستصحابا لصحيح فتوى الجمعية العمومية السائرة بجاءتها المنعقدة ١٩٨٢/١١/١٤ في شأن ايلولة هذه الاتوات

الفتوى : ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٦/٧ فاستبان لها أن المادة الأولى دن قرار رئيس مجالس الوزراء رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٨٤ في شأن تعمير وإدارة منطقة المقطم تنص على أن « تتولى شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني — احدى شركات هيئة القطاع العام للاسكان ، تعمير وإدارة منطقة المقطم على أن تخصص لها باقى الأراضي التي كانت محلا للامتياز بهذه المنطقة وكافة المرافق والمنشآت التي تؤول الى الدوة وفقا لأحكام عقد الالتزام وتنص المادة السادسة من ذات القرار عى أن تلتزم شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني قبل محافظة القاهرة بذات الالتزامات التي كانت تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية بموجب عقد الالتزام » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع ناط بشركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني تعمير وإدارة منطقة المقطم بعد أن انقضت مدة التزام الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية السابق

منحها لها بالقانون رقم ٥٦٥. نة ١٩٥٤ وعنى بالنص على الزام شركة النصر
صراحة بذات التزامات الشركة المساهمة المصرية قبل محافظة القاهرة
بموجب عقد الالتزام المشار اليه .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى أنه لما كان من بين هذه
الالتزامات التزام الشركة المصرية بأداء قيمة الاتاوة على مبيعات الأراضي
والغاب بمدينة المقطم وفق ما انتهى اليه افتاء الجمعية بجلستها
المنعقدة في ١٤/١١/١٩٨٢ في هذا الشأن ، فمن ثم يتعين القول بأحقية
المحافظة في استثناء قيمة هذه الاتاوة من شركة النصر للسكان والتعمير
وصيانة المباني نزولا عند صريح نص المادة السادسة من قرار رئيس
مجلس الوزراء المشار اليه واستصحابا نصحيح فتوى الجمعية آنفة
البيان في أولولة هذه الاتاوات .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية محافظة القاهرة من استثناء الاتاوة في مبيعات الأراضي وغيرها
من الاتاوات بمنطقة المقطم من شركة النصر للسكان والتعمير وصيانة
المباني وفق ما انتهى اليه الافتاء السابق للجمعية في هذا الشأن .

(ملف رقم ٣٢/٢/٨٣٠ — جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

الفرع الخامس صفة الضبط القضائي

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادتان ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي — يكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصاً بها واثبات ما يقع فيها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنهم — ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المختص بأية عقبات في سبيل تنفيذها — توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال — يجوز للجهة الادارية المختصة خلال مدة وقف تلك الأعمال التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصاً بها واثبات ما يقع فيها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها ، وعليهم متابعة تنفيذ القرار والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المحلي المختص بأية عقبات في سبيل تنفيذها . كما تنص المادة ١٧ من هذا القانون بأن توقف الاعمال بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم يتضمن بياناً

بهذه الأعمال ، ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف تلك الأعمال التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة .

ومن حيث أنه بالنسبة للطاعن في الطعن رقم ١٣٩١/٣٤ ق — فإن العقار محل التحقيق كان فيما قبل ١٩٨٢/٨/١ تابعا لمنطقة اسكان حي الجنوب و'م تنقل تبعيته لمنطقة اسكان حي مصر القديمة رئاسة الطاعن المذكور الا من ١٩٨٢/٨/١ ، ولما كن ذلك وكان اثبات بالأوراق أن هذا الطاعن ندب من حي مصر القديمة الى حي الوسط اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٣ ، فإن مسؤوليته عن العقار المشار اليه وما اعتوره من مخالفات تكون مدصورة في الفترة ما بين ١٩٨٢/٨/١ حتى ١٩٨٣/٨/٣ .

ولما كان اثبات في جلاء ووضوح من عيون الأوراق أن منطقة اسكان حي مصر القديمة أرسلت في الفترة من ١٩٨٢/٣/٦ حتى ١٩٨٣/٤/١٠ أكثر من ثلاثين اشارة وكتبا لشرطة مصر القديمة وشرطة مرافق حي مصر القديمة تخطرهم فيها بمخالفات مالك العقار المشار اليه وتجاوزاته وتطلب منهم اتخاذ اللازم نحو ايقاف أعمال المبانى المخالفة وتشميع الآلات والمعدات الموجودة بموقع تلك المخالفات والتحفظ عليها كما أنها في ذات الفترة أرسلت أكثر من ثلاثة كتب لمرق المياه لقطع المياه عن ذلك العقار وكذلك أكثر من ثلاثة كتب لمرق الكهرباء لقطع التيار الكهربائى عن ذلك العقار .

كما أن منطقة الاسكان المذكورة أرسلت أكثر من ثلاثة مكاتبات لكل من اللواء نائب مدير أمن المنطقة الجنوبية ونائب المحافظ للمنطقة الجنوبية في ذات الفترة السابقة تخبرهم فيها بسبق كتاباتها للشرطة بنوعيهما ويتجاوزات ومخالفات المالك واستمراره فيها وتأت نظرهم الى خطورة هذه المخالفات وخطورة الموقف وتستصرخهم لوقف هذه المخالفات والأعمال ومتابعة الايقاف ، ل انها كتبت لهم برجاء استنواض همة مرقى الكهرباء والمياه لقطع المياه والتيار الكهربائى عن ذلك العقار ، وفوق كل ذلك فقد

تم تحرير العديد من محاضر مخالقات المباني للعقار المشار اليه في ذات الفترة السابق ببيانها ومنها المحاضر أرقام ١٥ ، ٤٣، ٣٤، ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

ومما لا شك فيه أن هذه الاشارات والمكتاتبات والامتنعاضات والمحاضر انما تدل دلالة قاطعة على عدم ارتكاب الطاعن الأول لتهمة عدم القيام بالاجراءات الواجبة لوقف مباني العقار محل التحقيق المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الطاعن الأول أصدر في ١٩٨٣/٧/٣١ القرار رقم ١ الموقع منه والمعتمد من رئيس حي مصر القديمة بإزالة الأدوار الثمانية المخالفة ، وأرسل هو ورئيس الحي في ١٩٨٣/٨/١ كتابا لرئيس شركة المرافق مرفقا به قرار الازالة المشار اليه وذلك لاتخاذ اللازم لتنفيذ الازالة الادارية في الميعاد المحدد بالقرار ، وأخطرا في ذات التاريخ مأمور شرطة مصر القديمة ، وفي ذات التاريخ أيضا أرسلنا لنائب المحافظ للمنطقة الجنوبية كتابا مرفقا به قرار الازالة . واذ كان ذلك وكان الطاعن المذكور قد انقطعت صلته بمنطقة اسكان مصر القديمة منذ ١٩٨٣/٨/١ ، وكانت الكتب العديدة السابق الاشارة اليها فيما تقدم قد تضمنت طلب تسميع الآلات والمعدات المستخدمة في أعمال الموقع ، فانه بذلك لا يمكن أن ينسب للطاعن تهمة عدم اتخاذه اجراءات ازالة المباني المخالفة اداريا وعدم اتخاذه اجراءات غلق المبني والاستيلاء على الأدوات والمهمات ، اذ الثابت من تلك الكتابات العديدة أن المبني تم تسميعه عدة مرات وفض الشمع اما اعمالا لقرارات من النيابة العامة واما بمعرفة المالك ، وعلى العموم فالطاعن قد أدى واجبه في هذا الخصوص وفقا لما تنطق به الأوراق وفي متابعة جادة وايجابية ، بما لا يمكن معه أن ينسب اليه تهمة عدم اتخاذه اللازم لوقف الأعمال أو للازالة أو عدم غلق المبني والاستيلاء على المعدات والآلات .

(طعن رقم ١٣٩١ و ١٦٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٦)

الفرع السادس
تحديد الالتزام بعبد وثيقة التأمين
قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٧٠ لسنة ١٩٨٣ تقضى بأن وثيقة التأمين تغطى المسؤولية المدنية لكل من المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ ومسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المخصوصة بها بالقانون المدنى وأنهم جميعا يعتبرون مؤمنا لهم وممولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة فى تلك الوثيقة — عبء أداء قيمة الوثيقة يقع على عاتقهم جبرها ويقسم بينهم بالتساوى طالما أن المشرع لم يحدد نصيب كل منهم فيها — يؤكد ذلك حرص المشرع الذى فى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وفى حدود التفويض الوارد به على أن التزام المالك بسداد أقساط التأمين إنما يكون عن نفسه وبالنيابة عن المهندسين والمقاولين أى أنه اعتبر مالك البناء هو الملتزم بأداء أقساط ذلك التأمين فى مواجهة المؤمن الألف فى مجال العلاقة بينه وبين المهندسين والمقاولين المتعاقدين معه فيقسم عليهم ذلك الالتزام بالتساوى ما لم يتفقوا على غير ذلك .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٧/٤/١٩٨٨ فتبينت أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على تصريح فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون

التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويسرى هذا الحكم على كل من ينشئ أى مبنى أو يجرى أى عمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة سواء أكان من أفراد أو هيئات القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية أو الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع ٠٠ « وتنص المادة ٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التى تصل قيمتها عشرة آلاف جنيه فأكثر الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ٠٠٠ وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التى تلحق بمالك البناء أو بالغير خلال فترة التنفيذ ٠٠٠ كما تغطي مسؤوليتهم خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالمادة ٦٥١ من القانون المدنى ٠٠٠٠ « وتنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما على أنه « لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التى تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه والتعليقات مهما بلغت قيمتها ألا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين ٠٠٠ وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التى تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تهدم كلى أو جزئى بالنسبة لما يلى : ١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين أثناء التنفيذ باستثناء عمالهم مسؤولية المالك أثناء فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدنى ٠٠٠ ويصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه وقبوده وأوضاعه والأحوال التى يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المسئول عن الضرر كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه والشخص الملزم به ٠٠٠٠٠ « وتنص المادة ١ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ على أن تسرى الأحكام والقواعد الواردة في هذا القرار على التأمين من المسؤولية المدنية قبل الغير المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ وتتضمن المادة ٢ من ذات القرار على أن « يقصد بالمؤمن لهم حيثما ورد بهذا القرار » المهندسون والمقاولون ومالك البناء » ويكونون مسؤولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة في طلب التأمين وتتضمن المادة ٨ على أن « يتم سداد قسط التأمين في جميع الأحوال بمعرفة مالك البناء عن نفسه ونياية عن المهندسين والمقاولين » .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع حظر في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الأفراد والهيئات الخاصة والوزارات والمجالس الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام انشاء أية مبنى أو تعديل مبنى قائم أو توسيعه أو تعليته أو هدمه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة كما حظر على هذه الجهة صرف أية تراخيص بالبناء أو البدء فيه إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين عن الحوادث التي تلحق بالغير وفي هذا المقام اتجه المشرع في بداية الامر الى جعل هذه الوثيقة تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير أثناء مدة التنفيذ وخلال فترة الضمان المنصوص عليها بالتقنين المدني وذلك من جراء ما يحدث في المباني من تدهم كلي أو جزئي أو بسبب ما يوجد من عيوب تهدد سلامتها وسلامتها ويعتبر مالك البناء من المؤمن لصالحهم في هذا الشأن ثم عدلت أحكام تلك المسؤولية بصدور القانونين رقمي ٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بحيث أصبحت وثيقة التأمين تغطي أيضا مسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني كما تغطي مسؤولية المهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير أثناء مدة التنفيذ فقط ، هذا وقد ناط المشرع بوزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير الاسكان س لطة تحديد شروط ذلك التأمين وقيوده ، وأوضاعه والأحوال التي يكون فيها للمؤمن الرجوع على المسئول عن الضرر ، كما ناط به أيضا تحديد ألساط ذلك التأمين والشخص الملزم به وقد صدر تنفيذا لذلك القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ بتقرير المسؤولية التضامنية لكل من مالك البناء والمهندس والمقاول عن صحة البيانات الواردة بوثيقة التأمين وبإلزام المالك بأداء

أقساط التأمين المستحقة بالأصلالة عن نفسه وبالنيابة عن باقى المؤمن لهم
(المهندسين والمقاولين)

ولما كان البادى من استغراض الأحكام المتقدمة أن وثيقة التأمين
المشار إليها أصبحت وفقاً لصريح حكم المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ و٣٠ لسنة ١٩٨٣
تغطى المسؤولية المدنية لكل من المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ
ومسؤولية مالك البناء خلال فترة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدنى
وأنهم جميعاً يعتبرون مؤمناً لهم ومسؤولين بالتضامن عن صحة البيانات
الواردة فى تلك الوثيقة ، ومن ثم فإن عبء أداء قيمة الوثيقة المشار إليها
يقع على عاتقهم جميعاً ، ويقسم بينهم بالتساوى طالما أن المشرع لم
يحدد نصيب كل منهم فيها ، ويؤكد ذلك حرص المشرع بالنص فى القرار
رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ وفى حدود التفويض الوارد به على أن التزام المالك بسداد أقساط
التأمين إنما يكون عن نفسه وبالنيابة عن المهندسين والمقاولين أى أنه
ولئن اعتبر مالك البناء هو الملتزم بأداء أقساط ذلك التأمين فى مواجهة
المؤمن إلا أنه فى مجال العلاقة بينه وبين المهندسين والمقاولين المتعاقدين
معه فيقدم عليهم ذلك الالتزام بالتساوى ما لم يتفقوا على ذلك سواء
بتحديد نصيب كل منهم فى أداء تلك الأقساط على نحو مغاير أو بتحمل
أحدهم قيمتها بالكامل وترتبياً على ما تقدم فإن عبء أداء قيمة وثيقة
التأمين على عملية استكمال مبنى منطقة كفر الشيخ الإزهرية المشار إليها
يقع على عاتق مقاول هذه العملية والجهة التى يتم التنفيذ لحسابها على
أن تتحمل هذه الأخيرة بقيمة المهندس إذا كان قد قامت بالأعمال الهندسية
للعلمية المشار إليها طالما أنها لم يتفقا على خلاف ذلك ولا ينال مما تقدم
ما تنص عليه المادة ٧٧ من لائحة المناقصات والمزايدات التى تعتبر جزءاً
لا يتجزأ من العقد المبرم بينهما على التزام المقاول باتباع جميع القوانين
والوائح الحكومية المتعلقة بتنفيذ العملية ، ذلك أن هذا النص يفرض
التزاماً عاماً على المقاول باتباع القواعد والأحكام المتعلقة بالتنفيذ

كالحصول على رخص الأشغال وتصاريح العمل فيما يجاوز الميعاد المحدد واتباع الارشادات والتعليمات المتعلقة بالمحافظة على سيولة المرور بمنطقة تنفيذ العملية الى غير ذلك من الالتزامات التي يتطلبها التنفيذ أما انه تخراج تراخيص البناء وسداد قيمة وثيقة التأمين فذلك التزام خاص بمقتضى اتفاقا صريحا على التزام المقاول بالقيام به .

ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الجهة الادارية والمقاول بتحمل عبء أداء قيمة وثيقة التأمين عن عملية استكمال مبنى منطقة كفر الشيخ الازهرية على النحو المبين بالأسباب .
(ملف رقم ١٢٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)

الفرع اله ابع فوائد القروض

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

لا يجوز اضافة فوائد القروض التى حملت عليها ،حافطة البحرة
لاقامة وحدات سكنية اقتصادية الى القيمة الفعلية للمبائى التى ياتزم
بسدادهما المشترىون لتلك الوحدات — وذلك بالنسبة للعقود التى أبرمتها
بالفصل مع هؤلاء المشترين بعد ١٩٧٧/٩/٩ •

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥ فاستعرضت
المادة ١٢٠ من التقنين المدنى التى تنص على أنه « اذا وقع المتعاقد فى
غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد
وقع مثله فى هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن
يتبينه » • والمادة ١٢١ من ذات التقنين التى تنص على أن « ١ — يكون
الغلط جوهرى اذا بلغ حدا من الجسامه بحيث يتمتع معه المتعاقد عن ابرام
العقد أو لم يقع فى هذا الغلط ٠٠٠٠ » والمادة ١٢٢ منه التى تنص على
أن « يكون العقد قابلا للإبطال لغلط فى القانون اذا توافرت فيه شروط
الغلط فى الواقع طبقا للمادتين السابقتين هذا ما لم يقضى القانون بغيره » •
والمادة ١٤٧ منه التى تنص على أن « ١ — العقد شريعة المتعاقدين ، فلا
يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها
القانون » •

كما استعرضت المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على
أن « تمالك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات

وتتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة نقل عن الأجرة القانونية ، الى مستأجريها على أساس الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . وكذلك استعرضت الجمعية المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات التي تدرس على أنه « ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقا لقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملاحق رقم (٧) المرافق لهذا القرار » . وقد جاء بالملاحق رقم (٢) من القرار المذكور ما يلي :

أولا — نسب التوزيع : يتم تمليك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبنى بدون الأرض وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد .

خامسا : حالات التأخير في السداد وأحكام أخرى :

في حالة تأخير المشتري عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها .

فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد

.....

يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر ان تصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص : لوحدات المبيعة الا بعد موافقة المحافظة وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

— تؤول حصيلة البيع ومقابل الانتفاع « بمساكن الايواء » الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على أن يتحمل الصندوق

سألف الذكر فيما تضمنه من تحديد قواعد تمليك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر في هذا القانون ، وبالتالي فيتمتع استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستخدمة في بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة المبنى ذلك لأنه أيا كان الرأي في مشروعية القرار المذكور ، واتزامه بحدود التفويض ، فإن التكلفة الفعلية للمبنى التي يلتزم بها المشتري تندرج تحتها الفوائد الخاصة بقروض تمويل البناء ، بما لا وجه معه لاستبعادها من هذه التكلفة — وهذا هو الرأي الذي سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجنسيتها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ١٢٨/٢/٧ .

ولما كانت محافظة البحيرة ، في الحالة المعروضة ، قد أبرمت بعد ١٩٧٧/٩/٩ عقود لتمليك وحدات سكنية اقتصادية لمواطنين ولم ينص في هذه العقود على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المحافظة لبناء تلك الوحدات ، فإنه لا يجوز — والحالة هذه — تعديل العقود المذكورة بإضافة قيمة الأقساط والفوائد المشار إليها إلى ثمن البيع ، بالارادة المنفردة للمحافظة ذلك لأن العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون ولا وجه للقول بأن المحافظة قد وقعت في غلط في القواعد القانونية المنظمة لبيع الوحدات السكنية الاقتصادية والواردة بالجدول الثاني المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ سألف الذكر ، حيث أن التكلفة الفعلية للمبنى تشمل فوائد القروض أو أن المحافظة لم تنتبه إلى وجوب إضافة فوائد القروض التي حصلت عليها لبناء هذه الوحدات إلى التكلفة الفعلية للمبنى طبقا للقواعد المشار إليها وأنه يترتب على ذلك أن يكون للمحافظة حق طلب ابطال العقود المشار إليها ، ان لم يرتض المشترون بزيادة ثمن الوحدات المبيعة لا وجه لهذا القول لأنه من المسلم به فقها وقضاء أن الغلط المبرر لطلب ابطال العقد هو الذي يكون غلطا جوهريا والذي يبلغ حدا من الجسامة بحيث

يتمتع معه المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط وأن الغلط إذا كان في القانون يجب أن تتوافر فيه شروط الغلط في الواقع فضلا عن أن الغلط في القانون هو الغلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف أما الغلط في المسائل المختلف عليها فعلا وترجيح رأى دون آخر فلا أثر له في صحة العقد وبالتالي فإن عقود البيع التي حددت ثمننا معيناً لتمليك الوحدة السكنية دون أن تضمن الثمن النص على فوائده القروض لا تنطوي على غلط جوهري يبرر طلب إبطالها لأن تحصل هذه الفوائد أو عدم تحملها لم يكن له تأثير في مدى إقدام المحافظة على تمليك الوحدة السكنية فضلا عن أن هذه المسألة كانت محلاً للخلاف القانوني فلا يثير مسألة الغلط في القانون ، وعليه فلا يسمح للمحافظة طلب إبطال العقود المشار إليها لغلط في القانون وذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على إلزام المشتري بالفوائد المذكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إضافة فوائده القروض التي حصلت عليها محافظة البحيرة لإقامة وحدات سكنية اقتصادية ، إلى القيمة الفعلية للمباني التي يلتزم بسدادها المشترون لتلك الوحدات ، وذلك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها بالفعل مع هؤلاء المشتريين بعد ١٩٧٧/٩/٩ للأسباب السالف بيانها .

(ملف رقم ١٣٦/٢/٧ — جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)

الفرع الثامن

مخالفة قوانين الزراعة والمباني

قاصدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

مبنى - مخالفة قوانين الزراعة والمباني - توصيل المرافق العامة - قرينة البراءة - حكم نهائي .

الفتوى : المبادرة الى تقديم المخالفين لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الى المحاكم الجنائية فور وقوع المخالفة لردعها - أساس ذلك : أن المشرع تفيا بالنصوص المتعلقة بتنظيم عدلية البناء حرصا على سلامة المواطنين وأمنهم والحفاظ على الرقعة الزراعية لما لها من عظيم الأثر في حياة البلاد الاقتصادية ومن ثم حظر الخروج عليها وفرض العقوبات على المخالفين لأحكامها - لا تؤثر هذه التشريعات أكلها ما لم تنتهض الجهات المختصة بانتظام وتبادر الى وئد هذه المخالفات في مهدها واستخدام المكنت اتى وسدها لها القانون في إيقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الإدارى وتحرير المحاضر المثبتة لهذه المخالفات وعرضها على الجهات القضائية لتتخذ فيها شئوننا وتحيل المخالفين الى المحاكمة الجنائية ويأتى الحكم فى حالة ثبوت المخالفة فيعيد الأمور الى نصابها ويزيل أسباب المخالفة - من المبادئ الأساسية فى الإجراءات الجنائية التى سما بها الدستور واحتواها ضمن أحكامه ما نصت عليه المادة ٦٧ من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - وفقا لهذا المبدأ يتمتع كل انسان بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائى - هذه القرينة نصيقة بالانسان ينعم بها ويعامل على أساسها ولا ينفك عنه - ترتيبا على ذلك اذا تقدم أحد مرتكبى

مخالفات البناء بطلب توصيل المرافق العامة اليها ولم يك قد صدر حكم بادانته فلا تملك الجهة الادارية لهذا الطلب رفضا طالما أنها قعدت عن ايقاف أعمال البناء المخالفة بالطريق الادارى قبل اكتمالها وان صاحب البناء يستجمع كامل الشروط التى وضعت للكافة للتعاقد على توصيل المرافق العامة وأن المبنى المقام لا يهدد بحال أمن وسلامة شاغليه أو الغير — صدور حكم نهائى بالازالة أو التصحيح — انتفاء قرينة البراءة — لا يكون ثم من وجه للاستجابة لطلب توصيل المرافق العامة الى المبانى التى قضى بازالتها أو تصحيحها الا بعد تصحيح أوجه المخالفة .

(ملف رقم ١٤٨/٢/٧ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

الفرع التاسع
مقابل حق الانتفاع
قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

عدم احقية محافظة القاهرة في الحصول على أية حصة من المبالغ التي تتقاضاها شركة «مدينة نصر» للإسكان والتعمير كمقابل انتفاع عن الأدوار التي سمح بملئها من قبل الشركة — أداء هذه المبالغ لا يجد سببه المباشر في نص القانون الذي أم ينشئ بذاته هذا الالتزام — مصدر الالتزام بها لا يكمن سوى في الاتفاق بين شركة مدينة نصر الباتعة لأراضى البناء وملاك هذه الأراضى بصفتهم مهترين على تعديل قيود الارتفاع واشترادات البناء في عقود الشراء مقابل مبالغ تحصل عليها هذه الشركة — هذا الالتزام لا يترتب للمحافظة أدنى حق في الحصول على حصته من هذه المبالغ أو المشاركة أو المشاطرة فيها على أى وجه .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها :

١ — ان المبالغ المحصلة — موضوع طلب 'الرأى' — تؤدى مقابل تفويل الملاك في المناطق التي تتبع شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير بزيادة عدد من طوابق مبانيهم المقامة على الأراضى المشتراة من الشركة متجاوزين في ذلك قيود الارتفاع التي التزموا بها عند إبرام عقود شراء تلك الأراضى .

١ — أن هذه المبالغ وبهذه المثابة لا تجد سند تحصيلها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء التي عالجت نصوصه مجاوزة قيود الارتفاع عما هو مرخص به باعتباره جريمة

جنائية وليس في المادة ١٨ من هذا القانون — قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — بما نصت عليه من جواز التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران نظير أداء المخالف مقابل انتفاع ما يجاوز هذا النظر ذلك أنها انما تعالج بعض مخالفات البناء باعتبارها جريمة ، اذ يتصدر حكمها في هذا الخصوص النص على أنه « مع عدم الاخلال بالمعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات » ، والحالة المطروحة للبحث تتأى عن مجال جريمة مخالفة البناء مما تعالجه نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

٣ — لا وجه قانوننا الى استنهاض سند لتدصيل هذه المبالغ من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بحسبان أنها انما تحصل منذ صدور قرار المجلس المطلى في ١٩٧٩ أى قبل صدور القانون المشار اليه .

٤ — واذا كان أداء المبالغ المحصلة في الحالة المعروضة لا يجد سببه المباشر في نص القانون الذي لم ينشأ بذاته هذا الالتزام فان مصدر الالتزام بها لا يكمن سوى في الاتفاق بين شركة مدينة نصر البائنة لأراضى البناء وملاك هذه الأراضى بصفتهم مشتريين، على تعديل قيود الارتفاع واشترائط البناء الواردة في عقود الشراء مقابل مبالغ تحصل عليها هذه الشركة وهو ما لا يرتب للمحافظة أدنى حق في الحصول على حصة من هذه المبالغ أو المشاركة والمشاركة فيها على أى وجه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية محافظة القاهرة في الحصول على أية حصة من المبالغ التي تتقاضاها شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير كمقابل انتفاع عن الأدوار التي سمح بتعليقها من قبل الشركة .

(ملف رقم ٤٧/١/١٤٠ — جلسة ١٠/٩/١٩٩١)

الفرع العاشر

دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات هي بحسب طبيعتها دراسات تقريبية عن أمور مستقبلية قد لا تتحقق في أغلب الحالات — أسعار مواد البناء قد تخضع لظروف اقتصادية لم تكن في الحسبان وتحدث في أى وقت .

الحكمة : لا وجه أيضا لما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يراع في مجال تقدير الكسب الناتج عليه عدم احتمال تحقق خسائر في تنفيذ العملية على خلاف ما ذهب إليه الحكم بأن احتمال الخسائر في تنفيذ المشروعات أمر وارد مثل توقع الكسب منها بمقولة أن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه قد أصبح اليوم محل نظر ولا يعول عليه الاقتصاديون في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وفي حالات استقرار أسعار مواد البناء باعتبار أن مدة تنفيذ العملية كانت قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر ، فإن هذا الذى ينمى به الطاعن بهذا الوجه في غير محله من ناحيتي الواقع أو القانون ذلك أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات هي بحسب طبيعتها دراسات تقريبية عن أمور مستقبلية قد لا تتحقق في الأغلب الأعم من الحالات ، كما أن أسعار مواد البناء قد تخضع لظروف اقتصادية لم تكن في الحسبان وتحدث في أى وقت .

(طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٩١)

الفرع الحادى عشر

الاختصاص بتوزيع الزجاج

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

اناط المشرع المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الاسكان الاختصاص فى تحديد حصص الزجاج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت وكذلك تعديلها والغائها كلما اقتضى الامر ذلك - استهدف المشرع من ذلك جعل عملية توزيع الزجاج مرفقا قوميا يقدم خدماته على مستوى الجمهورية بطريقة موحدة تحقيقا لعدالة التوزيع بين التجار وكافة المنشآت - تعديل هذا الاختصاص لا يكون الا بقرار من وزير الاسكان - هؤدى ذلك : بقاء المكتب المذكور هو صاحب الاختصاص فى تحديد حصص التجار وتوزيعها وتعديلها طالما لم يصدر قرار بتعديل اختصاصه او الغائه - لا حاجة فى هذا الصدد بصدور خطاب من وزارة الاسكان الى رئيس الغرفة التجارية يفيد بان توزيع حصة محافظة النخيلة اصبح من اختصاص المحافظ - اساس ذلك - ان الخطاب المشار ايه لا ينهض دليلا على نال اختصاص المكتب المذكور الى تلك المحافظة .

المحكمة : ومن حيث أن عملية توزيع وبيع حصص الزجاج قد نظمت ابتداء بطريقة قومية على مستوى الجمهورية بقرار وزير الاسكان رقم ١١٦٥ سنة ١٩٦٤ التى نص فى مادته الأولى على أن : « يحظر بيع الزجاج المسطح الشفاف الا بترخيص من المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان والمرافق » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يقوم المكتب المذكور باعداد كشوف توزيع الكميات على التجار وورش الشطف والسقية ... وتخطر بها شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور لتقوم بالصرف بمقتضاها شهريا ... وللمكتب المذكور تعديل الكشوف كلما اقتضى الامر ويقوم باخطار

الشركة ومديرية الاسكان بكل تعديل في حينه » ويتاريخ ١١/٩/١٩٦٥ صدر قرار نائب وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن توزيع وبيع الزجاج ونص في المادة الأولى منه على أن « تلتزم شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور بعدم التصرف في انتاجها من الزجاج المسطح الشفاف الا الى الأشخاص والجهات التي يحددها المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان والمرافق » ، كما نصت المادة الثانية منه على أن يقوم المكتب المذكور باعداد كشوف الكميات التي تقرر توزيعها على التجار وورش الشطف والمرايا ويخطر بها شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور . . وللمكتب المذكور تعديل الكشف كلما اقتضى الأمر ذلك ويخطر الشركة ومديريات الاسكان والمرافق بكل تعديل في حينه » .

ومن حيث أنه يبين من جماع النصوص المتقدمة أن سلطة تحديد حصص الزجاج بالجمهورية وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت وتعديلها وانماؤها كلما اقتضى الأمر ذلك ، انما ينمقد أصلا للمكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة بوزارة الاسكان . وقد أكد هذا المعنى القرار الصادر من نائب وزير الاسكان بتنظيم عملية توزيع وبيع للزجاج والقرارات المعدلة له ، ومن ثم فان القرار الصادر من وزير الاسكان والمرافق المشار اليه بتنظيم عملية توزيع الزجاج قد استهدف أن يجعل منها مرفقا قوميا يقدم خدماته على مستوى الجمهورية بطريقة موحدة تحقيقا لمعادلة التوزيع بين التجار والمنشآت كافة ، ومن ثم فلا يجوز نقل هذا الاختصاص المعقود للمكتب الدائم — أو تعديله الا بمقتضى قرار من وزير الاسكان بتعديل قراره رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وما لم يصدر هذا القرار يظل المكتب المذكور هو صاحب الاختصاص انوحيد في الجمهورية اذى يناط به تحديد حصص التجار والمنشآت وتوزيعها وتعديلها عند الاقتضاء » ومن ثم فان ما أثاره الحكم من أن خطابا قد وجه من وزارة الاسكان الى رئيس الغرفة التجارية يفيد فيه « بأن توزيع حصص محافظة الدقهلية أصبحت من اختصاص المحافظة « لا يكتفى

بذاته لانتزاع اختصاص المكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة، في توزيع حصص الزواج وتعديلها طبقا لتنظيم الذي حدده وزير الاسكان بقراره المذكور ولم يقم دليل من الأوراق على صدور انقرار المدعى بصدوره من وزير الاسكان ، ولا يفيد في ذلك ما أورده الحكم من صدور خطاب من وزارة الاسكان — اذ أن هذا الخطاب يفرض صدوره — لا ينهض دليلا على نقل اختصاصات المكتب الدائم الى الجهة المشار اليها بالمحافظة تعديلا لقرار وزير الاسكان الذي ناط بالمكتب الدائم لتوفير مواد البناء وخفض التكلفة تحديد حصص الزواج وطريقة توزيعها على التجار والمنشآت •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يحصل من الزواج طبقا للكشوف التي يقرها المكتب الدائم لمواد البناء وخفض التكلفة على حصة تبلغ في مجموعها ٦٣٠ مترا مربعا بواقع ٢١٠م^٢ « ٣ ملم » للمحل التجارى و ٤٢٠ مترا مربعا (٣ ملم) بورشة صناعة المرايا اللذين يمتلكهما ، فإن القرار الصادر من اللجنة المشكلة بالمحافظة بتخفيض هذه الحصة دون الرجوع الى المكتب المشار اليه بوزارة الاسكان يكون قد صدر من جهة لا تملك اصداره مما يتعين معه الغاؤه والالتفات عنه ، واذا انتهج الحكم غير هذا النهج فانه يكون قد أخطأ في تكييف الوقائع وتأويلها ، وأضحى خليقا بالالغاء •

(طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/١)

الفرع الثاني عشر
مناطق تحديد مستوى الاسكان
قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المناطق في تحديد مستوى الاسكان عند منح الترخيص هو بما ورد
في رخصة البناء •

الفقـصوى : مفاد المادة ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في
شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وقراراً وزير التعمير والدولة للاسكان
رقماً ١٢٩ و ١٣١ لسنة ١٩٨٠ — أن المناطق في تحديد مستوى الاسكان
عند منح الترخيص هو بما ورد في رخصة البناء وهناك فرق بين سعر
الأسمنت الموحد وسعر تكلفة الاستيراد وبيع الأسمنت والحديد بسعر
تكلفة الاستيراد بالنسبة للاسكان الفاخر — المقصود بمواد البناء المسعرة
جبرياً هي المواد التي تباع بالسعر المخصص للاسكان المتوسط وهو السعر
المدعم وليس سعر تكلفة الاستيراد •

(ملف رقم ٤٧/١/١٠١ — جلسة ١٩٨٦/٥/٢١)

الفصل الثالث عشر

وجوب اخطار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم
بمؤعد تنفيذ المباني والانشاءات

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن
توجيه وتنظيم اعمال البناء تقضى بالتزام الوزارات والأجهزة والمصالح
العامة والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وهيئات الحكم
المحلى باخطار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بمؤعد تنفيذ المباني
والانشاءات والمشروعات الخاصة بها قبل البدء فى التنفيذ بشهر على
الأقل - وذلك بخطاب مسجل أو عن طريق التسليم باليد - يعتبر الاخطار
بمثابة ترخيص بالبناء .

الحكمة : استبدل المشرع بالترخيص - الاخطار بانشاء المباني
وذلك بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف
الذكر بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ حيث نص فى
المادة (٥٢) منها على التزام الوزارات والأجهزة والمصالح العامة
والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وهيئات الحكم المحلى
باخطار الجهة الادارية بشؤون التنظيم بمؤعد تنفيذ المباني والانشاءات
والمشروعات الخاصة بها قبل البدء فى التنفيذ بشهر على الأقل وذلك
بخطاب مسجل أو عن طريق التسليم باليد ، ويعتبر الاخطار بالصورة
المتقدمة بمثابة ترخيص بالبناء .

ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فان ما نسب للطاعن من ضرورة
الحصول قانونا على ترخيص بناء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة الذى
قدره هذا المجلس والمحافظة من الادارة الهندسية وقسم التنظيم بمجلس

مدينة دمياط على غير أساس أو سند صحيح من القانون مما ينتفى معه الأساس القانونى لشرعية الاتهام الموجه اليه .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فإن الجهة الادارية قد أودعت بحافطة مستنداتها المقدمة بجلسة ١٨/٣/١٩٨٩ بطاقة وصف وظيفة الطاعن — أخصائى عقود ومشتريات ثالث — ولم يرد ضمن اختصاصاته امتداد تراخيص البناء كما أفادت الجهة الادارية وفقا للوارد على غلاف حافطة المستند بأن مديرية الاسكان لم تقم باستصدار أى تراخيص لأعمال البناء الحكومية التى تنفذها قبل عام ١٩٨٤ ولم يسبق لها اتخاذ أية اجراءات فى هذا الخصوص . وعن ثم فإن الطاعن لم يكن مختصا بأداء الأعمال المنسوب اليه تخلفه عن أدائها فيما لو كانت هذه الأعمال واجبة قانونا .

ومن حيث أن الحكم الطعين وقد ذهب على خلاف ما تقدم الى مجازاة الطاعن بخمسة شهور من أجره يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . ما يتعين معه الحكم بالفائز والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٩)

مجتمعات عمرانية جيدة

مجتمعات عمرانية جديدة

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجوز لها أن تمتلك الأراضي في المجتمعات العمرانية الجديدة إذا تحققت فيها الشروط المقررة في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بأن يكون ثلثا رأس مالها على الأقل مملوكا لأشخاص طبيعيين مصريين أو لأشخاص اعتبارية مصرية يتحقق فيهم نفس الشروط بأن يكون ثلثا رأسمالها مملوكا لمصريين — تملك الأراضي الصحراوية طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ إذا كان ٥١٪ على الأقل من رأسمالها مملوكا لأشخاص طبيعيين مصرية ولأشخاص اعتبارية مصرية تتحقق فيها نفس الشروط بأن يكون ٥١٪ من رأسمالها مملوكا لمصريين — وذلك بشرط ألا يزيد ما يملكه الفرد على ٥٪ من رأس المال .

الفتاوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٥/١/١٩٨٦ فتبينت أن المادة (٣٨) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذي تقضى بأن يكون لهيئة المجتمعات العمرانية الترويج لبيع أو تأجير أو الانتفاع بأراضي المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للمستثمرين المصريين والأجانب بهدف التنمية الاقتصادية للمشروعات وذلك دون الاخلال بالقواعد المنظمة لتملك الأجانب وتقضى المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ، أيا كان سبب اكتساب الملكية ، عدا الميراث ، ويشمل هذا الحظر الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق

الانتفاع ، ويعتبر في حكم التملك في تطبيق أحكام هذا القانون ،
الايجار الذي تزيد مدته على خمسين عاما ويقصد بالشخص
الاعتبارى غير المصرى ، في تطبيق أحكام هذا القانون ، أية شركة
أيا كان شكلها القانونى - لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل
ولو كانت قد أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصرى » . ومفاد
ما تقدم أن المشرع لاعتبارات قدرها قيد التصرف في الأراضى العمرانية
الجديدة بمراعاة الأحكام الخاصة بتملك الأجانب والواردة في القانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ ، والتي حظر بها المشرع على غير المصرين سواء
أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو
الأراضى الفضاء سواء كانت هذه الملكية تامة أو ملكية رقية ، وكذلك
اكتساب أى حق من حقوق الانتفاع فيها ، واعتبر في حكم التملك الايجار
لمدة تزيد على خمسين سنة وبين المشرع مدلول الشخص الاعتبارى غير
المصرى في مجال القانون بأنه أية شركة أيا كان شكلها القانونى لا يملك
المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ولو كانت أنشئت في مصر طبقا
لأحكام القانون المصرى . فالعبرة ليست بجنسية الشخص الاعتبارى
وانما بمصرية رأس مالها ولا يكون رأس المال مصرية بصريح النص الا
إذا كان ثلثه على الأقل مملوكا لمصريين وذلك بصرف النظر عن الشركة
أو شكلها القانونى ، وعلى ذلك فالعبرة في جواز تملك الشركات المنشأة
طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه للعقارات المبنية
أو الأراضى الفضاء الواقعة في المجتمعات العمرانية الجديدة أو الانتفاع
بها الخ ، ليست بجنسية الشركة ، وانما بملكية المصريين لثلثى
رأس المال على الأقل . فاذا زاد ما يملكه غير المصرين من رأسمالها على
الثلث لم تكن مصرية بالنص المحدد المقصود ، فلا يجوز على هذه الشركة
اكتساب ملكية الأراضى بالمجتمعات العمرانية الجديدة سواء كانت هذه
الملكية تامة أو ملكية رقية ، وكذا اكتساب أى حق من حقوق الانتفاع
فيها كما لا يجوز لها استئجار هذه الأراضى لمدة تزيد على خمسين عاما .

كما تبين الجمعية العمومية أن المادة ١١ من القانون رقم ١٤٣

لسنة ١٩٨١ المشار اليه بشأن الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أساليب وطرق الرى وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١٪ من رأس مالها مملوكا لمصريين. وثانيهما ألا تزيد ملكية الفرد على ٥٪ من رأس مال الشركة وعلى ذلك فالعبرة فى جواز تملك الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للأراضي الصحراوية ليست بجنسية الشركات وانما بمصرية ٥١٪ من ملاك رأس مالها اذ كان النصاب يملكه أغلبية أو أكثرية عدد الشركات بشرط ألا يزيد ما يملكه أى فرد منهم على ٥٪ من رأس المال وبذلك لا يجوز أن يصل عدد الشركاء عن ١١ شريكا . أما الشركات التى يملك الشركاء غير مصريين أكثر من ٤٩٪ من رأس مالها فلا يجوز بأية حال التملك أو اكتساب حق من حقوق الانتفاع أو ايجار الأرضى لمدة تزيد على خمسين عاما وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تملك الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجوز لها :

أولا - تملك الأراضي فى المجتمعات العمرانية الجديدة اذا تحققت فيها الشروط المقررة فى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بأن يكون ثلثا رأس مالها على الأقل مملوكا لأشخاص طبيعيين مصريين أو لأشخاص اعتبارية مصرية يتحقق فيهم نفس الشروط بأن يكون ثلثا رأس مالها مملوكا لمصريين .

ثانيا - تملك الأراضي الصحراوية طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ اذا كان ٥١٪ على الأقل من رأس مالها مملوكا لأشخاص طبيعية مصرية أو لأشخاص اعتبارية مصرية تتحقق فيها نفس الشروط بأن يكون ٥١٪ من رأس مالها مملوكا لمصريين بشرط ألا يزيد ما يملكه الفرد على ٥٪ من رأس المال .

(ملف رقم ٤٧/٢/٣٦٥ - جلسة ١٥/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يتمتع نشاط المشروعات القائمة وفقا لقانون استثمار المال العربي والأجنبي والكائنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة بالاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

الفتوى : نشاط التصدير والاستيراد الذي تقوم به المشروعات والمنشآت القائمة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والكائنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والذي يقع في اطار نشاطها لأصلي ولا يستقيم وحده نشاطا منفصلا قائما بذاته يتمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقا لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء سابق بجريستها المنعقدة في ٢١/٢/١٩٩٠ ولم يطرأ جديد يقتضى العدول عنه .

(ملف رقم ٣٧/٢/٤٣٣ — جلس ١٩٩٢/١/٥)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ بنقل تبعية مشروع الصالحية الزراعي الى وزارة الزراعة اعتبارا من تاريخ العمل به دون أن يترد بثائرة الى تاريخ سابق — لا يجوز اغفال واقع الحالة المعروضة وان وزارة الزراعة قد اتبعت توصيات لجنة السياسات ووضعت يدعا في ٢٠/٢/١٩٨٨ أى في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهوري المشار اليه على اصول المشروع وانتقلت اليها تبعا في هذا التاريخ الالتزامات المالية المستحقة على المشروع تجاه أصحابه أو الغير والتي لا تنقسم عن الأصول اذ لا وجود للمشروع

الا بأصوله وخصومه فهما كيته وإذا تخلف أحدهما افتقد المشروع هذا
الكيان وما ورد بالقرار الجمهوري هو تأكيد لهذا الواقع وترسيخ لهذا
الحال - دقتضى ذلك : أن تسلم وزارة الزراعة المشروع من شركة
اقاولون العرب في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري
من شأنه أن يقلل الوزارة بجميع التزامات المشروع شاملة ذلك الأصول
والخصوم معا - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٧ لسنة
١٩٨٢ بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة بمقتضى ما منحه القانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة من سلطة في
هذا المجال - لا تعارض بين هذا القرار وما تضمنه قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من نقل تبعية مشروع الصالحية الى
وزارة الزراعة - الاثر الصحيح لهذا القرار الآخر بحسب الغرض منه
وطبيعة المسائل التي انتظمها هو نقل تبعية الاراضى الزراعية وملحقاتها
من مبان ومنشآت وثروة حيوانية وداجنة ومعدات وآلات وسيارات الى
وزارة الزراعة وليست ضمن هذه التبعية مدينة الصالحية الجديدة التي
تبقى تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لاحكام القانون
رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير
سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أنه في ١٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤ بنقل مشروع الصالحية الى وزارة الزراعة ونص
في (المادة الأولى) : « تنقل تبعية مشروع الصالحية بجميع أصوله
الثابتة والمنقولة من أراضى تبلغ ١٨ قيراطا و ٥٦٤٩١ فداناً ومنشآت
ومزارع للثروة الداجنة والحيوانية وآلات ومعدات وسيارات وغيرها الى
وزارة الزراعة . وتنص المادة الثانية : « تشكل بقرار من وزير الزراعة
لجان تتولى تجديد أصول وخصوم مشروع الصالحية كما تتولى
تقييمها وفقا لاحكام القانون » . كما تنص المادة الثالثة
« تتخذ وزارة الزراعة الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة قطاع

عام معاوكة للدولة بالكامل تسمى شركة الصالحية الزراعية تؤول اليها أصول هذا المشروع وتتولى ادارته » .

ومن حيث أنه وان كان لا خلف من الناحية القانونية في أن الأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ لا تسرى الا من تاريخ العمل بهذا القرار ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، وهو ما يعنى أن يكون انتقال تبعية مشروع الصالحية الى وزارة الزراعة بدءا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه الا أنه مع ذلك لا يجوز اغفال واقع الحالة المعروضة وأن وزارة الزراعة قد اتبعت توصيات لجنة السياسات ووضعت يدها في ١٩٨٨/٢/٢٠ — أى في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهورى المشار اليه — على أصول المشروع ، وانتقلت اليها تبعا في هذا التاريخ الالتزامات المالية المستحقة على المشروع تجاه أصحابه أو الغير والتي لا تنفصم عن الأصول اذ لا وجود الا بأصوله وخصومه فهما كيانه واذا تخلف أحدهما افتقد المشروع هذا الكيان . وما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ هو تأكيد لهذا الواقع وترسيخ لهذا الحال .

أما بالنسبة الى الاستفسار المتطرق بهدى التعارض بين القرار الجمهورى المشار اليه وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢/١٣٣٧ فقد استبان للجمعية العمومية أن رئيس مجلس الوزراء أصدر قراره سالف البيان بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة وقرر تبعيةها لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمقتضى ما منحه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة من سلطة في هذا المجال ولا تعارض بين هذا القرار وما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من نقل تبعية مشروع الصالحية الى وزارة الزراعة أن الأثر الصحيح لهذا القرار الأخير بحسب الغرض منه وطبيعة المسائل التي انتظمها ونظمها هو نقل تبعية الأراضى الزراعية وملحقاتها من مبان ومنشآت وثروة حيوانية وداجنة ومعدات وآلات وسيارات الى وزارة

الزراعة وليس ضمن هذه التبعية مدينة الصالحية الجديدة التى تبقى تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — سريان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ بنقل تبعية مشروع الصالحية الزراعية اعتبارا من تاريخ العمل به دون أن يرتد بآثاره الى تاريخ سابق .

٢ — تسلم وزارة الزراعة المشروع من شركة المقاولون العرب فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأنه أن يثقل الوزارة بجميع التزامات المشروع شاملة فى ذلك الأصول والخصوم مما .

٣ — انتهاء أى تعارض بين القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٧/٨٢ بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة باعتبارها مجتمعا عمرانيا جديدا .

(ملف رقم ١٢٩/١/٤٧ — جلسة ١٧/١/١٩٩٣)

مجلس أءلى للشباب والرياضة

مجلس أعلى للشباب والرياضة

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة لم يلزم رئيس الجهة الإدارية التدخل في كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لأحكام القوانين أو اللوائح الخاصة بتلك الهيئات .

المحكمة : قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة لم يلزم رئيس الجهة الإدارية التدخل في كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لأحكام القوانين أو القرارات أو اللوائح الخاصة بتلك الهيئات وإنما ترك ذلك لتقدير رئيس الجهة الإدارية ولا يعد سكوت رئيس الجهة الإدارية المختصة عن التدخل لإعلان بطلان قرار صادر من مجلس إدارة الهيئة قرارا سلبيا بالامتناع وأساس ذلك أن القانون لم يفرض على الرئيس اتخاذ قرار في هذا الشأن .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو صاحب الاختصاص في استبعاد المرشحين الذين لم تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة هناك حظر الترشح لمجلس إدارة الاتحاد أو منطقتة .

المحكمة : يتحقق لمجلس إدارة اتحاد كرة القدم من توافر الشروط المطلوبة في المرشحين لعضوية مجلس الإدارة ويعد المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو صاحب الاختصاص في استبعاد المرشحين الذين لم تتوافر فيهم الشروط ولا يوجد ميعاد معين للطعن في قرارات المرشحين ولا جناح على ذوى الشأن أن يترقبوا الى أن تتم العملية الانتخابية

ثم يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة بما ينعونه من أوجه البطلان التي شابته تلك العملية حتى لو تعلقت برحلة الترشيح .

مناط حظر الترشيح لمجلس ادارة الاتحاد أو مناطقه أن يكون المرشح قد شغل بالانتخاب دورتين انتخابيتين متتاليتين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة الاتحاد أو المنطقة حسب الأحوال ولا يتوافر انحظر متى كان شغل العضوية بغير طريق الانتخاب في احدى هاتين الدورتين المتتاليتين .

(طعن رقم ٣٣٤٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة منحت الشخصية الاعتبارية لكل من هذه الهيئات بمجرد شهر نظامها بالقيد في السجل المعد لذلك بالجهة الادارية المختصة — المادة ١٩ من القانون المشار اليه اعطت لهذه الهيئات الحق في اتخاذ جميع الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق هدفها — المواد من ٢٧ الى ٣٩ من هذا القانون حددت اختصاص الجمعية العمومية لهذه الهيئات — المواد من ٤٠ الى ٤٩ حددت اختصاصات مجلس ادارة هذه الهيئات — لاصل استقلال الهيئات الخاصة للشباب والرياضة في مباشرة نشاطها عن الجهة الادارية المختصة — استثناء يقيد المشروع هذه الهيئات عند مباشرة نشاطها بضوابط معينة وأخضعها لشراف الجهة الادارية المختصة — المادة ٤٥ من القانون المشار اليه اجازت للوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تحتل التأخير أو لاقضيات المصالح العام أن يصدر قرار بحل مجلس ادارة الهيئة وبمعين مجلس ادارة مؤقت لها .

المحكمة : من حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة

المصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ، نص في المادة ٢٨ على أنه (تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية ٠٠٠) ، ونص في المادة ٣٠ على أنه (تختص الجمعية العمومية العادية بها يأتي ٠٠٠ ٤ — انتخاب مجلس الإدارة ٠٠٠) ونص في المادة ٤٠ على أنه (وتكون مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه ٠٠٠) ونص في المادة ٦٢ على أنه (مدة مجلس إدارة اللجنة الأولمبية ومجالس إدارة اتحادات اللعاب الرياضية أربع سنوات على أن يجري انتخاب أعضاء مجلس إدارتها في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية ٠٠٠) وإذا كان الثابت أن مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم انتخب سنة ١٩٨٤ وبذا حل موعد انتهاء مدته سنة ١٩٨٨ طبقا للمادتين ٤٠ و ٦٢ مما كان ينيط بالجمعية العمومية العادية انتخاب مجلس إدارة جديد خلال أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٨٨ عملا بالمادة ٢٨ وهو ما كان يلقي بظله على المصلحة في الدعوى بوصفها شرط بقاء حتى لا تنتهي الخصومة فيها كما هي شرط ابتداء حتى يقضى بقبولها ، الا أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة رأى تأجيل عقد الجمعيات العمومية لاتحادات الألعاب الرياضية الى ما بعد انقضاء دورة سول الأولمبية ثم رأى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قيام هذه الاتحادات بعقدها ، وأيا كان الرأي في صحيح ذلك فإن القدر المتيقن أنه مد في آجالها عامة سواء قانونا أو فعلا ، الأمر الذي كان ومازال يصدق على مجلس الإدارة السابق لاتحاد كرة القدم فيما لو لم يحل أو فيما لو أسفر في منازعته الى أن يتم انتخاب مجلس إدارة جديد في الموعد الذي ضرب لعقد الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ وهو تاريخ لم يأت بعد ، ومن ثم فإن مصلحة الطاعنين في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ما فتئت قائمة لم تزل وان أرف هذا الموعد الوشيك ، مما يوجب القضاء برفض الدفع المبدى على زعم انتقائها ٠٠٠

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة يمسرى

بمقتضى المادة الأولى من قانون الإصدار على الهيئات الأعلى لرعاية الشباب والرياضة ، وأجاز في المادة ٤٥ منه للوزير المختص أن يصدر قرارا مسببا بحل مجلس إدارة الهيئة ويتعين مجلس إدارة مؤقت من بين أعضائها في أحوال معينة ، وحدد أنواع هذه الهيئات ومن بينها اتحادات للعبات الرياضية المشار إليها في المواد من ٦٣ الى ٧٠ منه .

وصدر القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وقضى في المادة الأولى بإنشاء هيئة عامة تسمى المجلس الأعلى للشباب والرياضة وتتبع وزير الدولة للشباب والرياضة ، وقرر في المادة الثالثة تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة وزير الدولة للشباب والرياضة ، ونص ضمن المادة السابعة على أن يكون لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة السلطات والأصلاحيات المخولة لوزير الشباب في القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ ونص ضمن المادة الثانية على أن تستبدل عبارة .. رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .. بعبارة .. وزير الدولة للشباب والرياضة .. أينما وردت في القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ويؤخذ من هذا أنه ولئن كان قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة أناط في المادة ٤٥ بالوزير المختص سلطة إصدار قرار بحل مجلس إدارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة كالاتحاد المصري لكرة القدم ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة حيث جطه في المادة الأولى هيئة عامة تابعة لوزير الدولة للشباب والرياضة وشكاه في المادة الثالثة برئاسة هذا الوزير وخلف في المادة السابعة على رئيسته الاختصاصات المخولة لوزير الشباب في القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة ، إلا أن القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بعدئذ استبدل رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بوزير الدولة للشباب والرياضة في القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجلس

الأعلى للشباب والرياضة ، وبذا جعل تبعية هذا المجلس ورئاسته كهيئة عامة معقودتين لرئيسه بدلا من وزير الدولة للشباب والرياضة نسخا للموضع السابق في المادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ ، كما أسبغ على هذا الرئيس جميع الاختصاصات الثابتة لوزير الشباب طوعا للمادة السابعة من ذات القرار الجمهورى ، ومن بين هذه الاختصاصات سلطة حل مجلس ادارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة بالاتحاد المصرى لكرة القدم طبقا للمادة ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، فهذه المادة بعقدتها سلطة حل مجلس الادارة للوزير المختص لا تقدرح في شرعية المادة السابعة من اقرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ أو المادة الثانية من اقرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ اذ حددتا اختصاصات رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة كرئيس لهذه الهيئة العامة بذات الاختصاصات المخولة لهذا الوزير طبقا للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن على نحو يبسطها الى الاختصاص الثابت له في حل مجلس ادارة الهيئة الخاصة للشباب والرياضة عملا بالمادة ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة مما يعقد هذا الاختصاص لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة طوعا للمادة السابعة من القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ والمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه اذ صدر من السيد رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بطل مجلس ادارة الاتحاد المصرى لكرة القدم ويتمين مجلس ادارة مؤقت عملا بالأحكام المتقدمة يكون مطهرا من عيب عدم الاختصاص مبرءا بالأولى من غضب السلطة على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه وعلى نقض ما ذهب اليه الطاعنون سواء خلال الدعوى أو في مرحلة الطعن .

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المشار اليه نص في المادة ١ على أنه (تعتبر هيئة عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر ويكون الغرض منها في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط

الذى يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة) • ونص في المادة ١٤ على أنه (تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة بمجرد شهر نظامها طبقاً لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيود في السجل المعد لذلك) وتناول في المواد من ١٩ الى ٢٦ الاشراف والترقابة على الهيئات ، فنص في المادة ١٩ على أنه (تباشر الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة أوجه نشاطها في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وقرارات الجمعية العمومية ومجلس الادارة ••• ولها في سبيل ذلك أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق أهدافها) ونص في المادة ٢٥ على أنه (تخضع الهيئات ••• مالياً وتنظيماً وإدارياً وفنياً وصحياً لإشراف الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة — في سبيل تحقيق ذلك — التثبت من عدم مخالفة القوانين والنظام الأساسى للهيئة وقرارات الجمعية العمومية وعدم مخالفة الهيئة لسياسة الجهة الادارية المختصة ••• ، وعليها أن تخطر الهيئة بملاحظاتنا عن أية دخافات لازالة أسبابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار) • ونظم الجمعية العمومية للهيئة في المواد من ٢٧ الى ٣٩ فنص في المادة ٣٢ على أنه (يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها وإذا لم يقيم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات للهيئة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة) ، ونص في المادة ٣٣ على أنه (تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتى : ١ — اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية ، واختيار مجلس ادارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الادارة ••••• وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الادارة في حالة اسقاط العضوية عن بعض أعضائه ••••• ٢ — ابطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الادارة ••••• ٣ ••••• ٤ •••••) • كما نظم مجلس ادارة الهيئة في المواد من ٤٠ الى ٤٩ ، فنص في المادة ٤٥ على أنه (للوزير المختص أن يصدر قراراً مسبباً بحل مجلس ادارة الهيئة وتعيين مجلس ادارة مؤقت لمدة سنة من بين أعضائها يتولى

الاختصاصات المخولة لمجلس إدارتها وذلك في الأحوال الآتية :

١ — مخالفة أحكام القانون أو النظام الأساسي للهيئة أو أية لائحة من لوائحها أو القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة ٢٠ — عدم تنفيذ مجلس الإدارة قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها ٣٠ — إذا لم يتم مجلس الإدارة بتنفيذ سياسة الجهة الإدارية المختصة أو توجيهاتها أو ملاحظاتها ... ولا يجوز إصدار قرار الحل إلا بعد إخطار الهيئة بخطاب مسجل لازالة أسباب المخالفة وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار دون أن تقوم الهيئة بازالتها وللوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تحتل التأخير ولقتضيات الصالح العام أن يصدر قرار الحل فورا دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة) وتعرض هذا القانون للنشاط الرياضي في المواد من ٥٩ الى ٧٨ ، فنص في المادة ٥٩ على أنه (يباشر النشاط في جمهورية مصر العربية كل من اللجنة الأولمبية واتحادات اللعاب والأندية والهيئات الرياضية الأعضاء في الاتحادات وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ويكون لكل من هذه الهيئات استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الواردة في هذا القانون وفي نظامها الأساسي الذي يعتمده الوزير المختص) ، ونص في المادة ٦٣ على أن (اتحاد اللعبة الرياضية هيئة تتكون من ... والاتحاد وحده هو المسئول فنيا عن شؤون هذه اللعبة ...) ، ونص في المادة ٦٤ على أنه (يباشر اتحاد اللعبة الرياضية الاختصاصات الآتية : ١٢ — تنظيم المسابقات والمباريات بين الهيئات والأندية الأعضاء) ، ونص في المادة ٦٥ على أنه (يباشر الاتحاد اختصاصاته السابقة في حدود السياسة العامة للجنة الإدارية المختصة) . وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ما يأتي (..... فقد قام المشروع على المبادئ والأسس الآتية : ١ — استقلال الهيئات واعطاؤها كافة الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات لتحقيق أهدافها في حدود السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر مع حرية كاملة في العمل بوسائلها الخاصة ٢٠ — ٣ — تأكيد حق الدولة في الرقابة والإشراف بما يكتفي بتنفيذ السياسة

العاملة طبقاً للخطّة .الموضوعة باعطاء الجهة الادارية المختصة الصلاحيات الكفيلة بتحقيق هذا الاشراف مع عدم التدخل في شئون الهيئات الا في حالات معينة ومحددة ٤ - تدرج سلطة الرقابة والاشراف طبقا للاوضاع الادارية المرعية واختصاص الوزير المسؤول دستوريا أو من له صلاحياته مباشرة باصدار القرارات الخاصة بالمخالفات الجسيمة التي تتعلق بأوضاع الهيئة ذاتيا أو وجودها أو مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية ... ومن أهم الأحكام التي تضمنها المشروع ربط الخدمات التي توفرها الهيئات للشباب وأنشطتها بسياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس الأعلى للشباب أكد المشروع على استقلال الهيئات وحريتها في العمل وذلك بالنص على أن تباشر أوجه نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط ولها أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق أهدافها...أجاز المشروع حق الجهة الادارية المختصة في الاشراف على أعمال الهيئات من كافة النواحي المالية والفنية والادارية والصحية ضمانا لحسن أداء العمل بها وتنفيذ خطة العمل المقررة) • كما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ما يأتي : (..... وقد تناولت التعديلات المقترحة المواد الآتية : ١٠ المادة ٤٥ من القانون حيث يهدف التعديل الى أن الجهة الادارية باعتبارها صاحبة الولاية على الهيئات الفاضعة لأحكام هذا ا قانون وهي المسؤولة عن تلك الهيئات لذلك فمن المسلم به منحها صلاحية تقويم أي انحراف أو خذل يعترض مسيرتها لذلك فقد قرر القانون أن يصدر قرار حل مجلس الادارة مسببا وفي أحوال معينة وبإجراءات شكلية محددة الا أنه وفقا لمقتضيات الصالح العام وكإجراء وقائي يخشى معه من فوات الوقت أو تعرض الهيئة لضرر بالغ يهدد كيانها غدد تضمن التعديل علاجاً لذلك لمواجهة حالة الضرر والاستعجال) •

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وإن قضى في المادة ١٤ بمنح الشخصية الاعتبارية لكل من هذه الهيئات بمجرد شهر نظامها بالمقعد في السجل المعد لذلك بالجهة الإدارية

المختصة ، وخولها في المادة ١٩ اتخاذ جميع الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق هدفها ، وحدد في المواد من ٢٧ الى ٣٩ اختصاصات جمعيتها العمومية وفي المواد من ٤٠ الى ٤٩ اختصاصات مجلس ادارتها ، الأمر الذي يضمن عليها في الأصل استقلالاً في مباشرة نشاطها عن الجهة الادارية المختصة ، وقد أكدت ذلك المادة ٥٩ في شأن الهيئات التي تشر النشاط الرياضي ومن بينها اتحادات اللعاب الرياضية ، وهو ما أفصحت عنه بجلاء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، الا أنه استثناء من ذلك قيدها في مباشرة نشاطها بضوابط وأخضعها لاشراف الجهة الادارية المختصة من وجوه محددة رغبة في بسط ارقابة عليها للتحقق من مضيها في مباشرة نشاطها على النحو المرسوم لتحقيق غرضها سواء كانت رقابة سابقة على التصرف كالزامها بالسياسة العامة للدولة وبالتخطيط الموضوع من جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة عملاً بالمواد ١ و ١٩ و ٦٥ ، أو كانت رقابة لاحقة للتصرف كاللثبث من عدم مخالفتها للقوانين والسياسة العامة والتخطيط الموضوع وقرارات الجمعية العمومية على النحو الوارد في المادة ٢٥ ، وكلاهما بضروبها المختلفة شرعاً استثناء بنصوص مبينة لأوجهها موضحة لحدودها حتى لا تطغى على استقلال الهيئة أو تتغول على حريتها في التصرف مساساً بشخصيتها فتذوب الهيئة في الجهة الادارية التي تنقلب حينئذ من سلطة وصائية الى سلطة رئاسية . وبالتالي فإن الرقابة على هذا النحو تقف عند حدودها فلا تتبسط مثلاً من مجرد بث توجيه كي يراعى بصفة عامة مستقبلاً الى درجة اصدار أمر معين بفعل أو بامتناع كي ينفذ حالاً أو الى درجة الحلول محلها في اتخاذ تصرف من اختصاصها والا عصفت باستقلالها وأهدرت شخصيتها وصيرتها شطراً منها وأخضعتها لنسيج رئاستها بدلاً من حيز وصايتها ومن هنا يجب تفسير المادة ٤٥ فيما تضمنته من الترخيص للوزير المختص في حل مجلس ادارة الهيئة وتعيين مجلس ادارة مؤقت لها اذا لم يقع مجلس ادارتها بتنفيذ توجيهات الجهة الادارية المختصة ، فهذه التوجيهات تعنى الارشاد عموماً والتبصرة كياً بما يكفل تحقيق

الغرض قابلا ولا ترادف بحال الأوامر بأفعال أو بامتناعات معينة بذاتها حالا ، وبناء عليه فإن عدم صدع مجلس إدارة الهيئة بأمر صادر ائيه من المجلس الأعلى للشباب والرياضة مفاده اتخاذ تصرف معين أو الامتناع عن اتخاذه لا يعد قعودا عن تنفيذ توجيه من هذا المجلس اليه في مفهوم المادة ٥٤ ولا يشكل أحد الأحوال الواردة فيها على سبيل الحصر ولا يصلح سببا لحل مجلس الإدارة وتعيين مجلس مؤقت طبقا لها بصرف النظر عن الباس الأمر ثوب التعميم أو اتخاذه شكل التوجيه مادام أمرا خاصا فرديا مما يصدر في نطاق السلطة الرئاسية وليس توجيها مما يحق من السلطة الرقابية إذ أن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

كما يجب تفسيرها فيما تضمنته من الترخيص في اصدار قرار بحل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجلس مؤقت لها بعد اخطارها بخطاب مسجل لازانة أسباب المخالفة وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار اليها دون قيامها بالازالة ، وفيما أجازته استثناء في حالة الضرورة التي لا تحتتمل التأخير ولتقتضيات الصالح العام من اصدار قرار الحل دون اتباع هذه الاجراءات فالضرورة التي شغفت في تقرير هذا الاستثناء من القاعدة العامة يجب أن تقدر بقدرها بأن يكون تدخل الجهة الادارية المختصة باجراء اللازم لمواجهة في حدودها دون تجاوزها لذا لا يجوز اللجوء الى حل مجلس الإدارة أو التمتل من الاجراءات المقررة لحله اذا تيسرت مواجهة الضرورة بتصرف آخر أو بمراعاة هذه الاجراءات .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على وقائع المنازعة حسب الظاهر من أوراقها وباقتدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل ، يبين أنه اذا كانت الأحداث التي ختمت المباراة بين نادى غزل المحلة والنادى الأهلى يوم ١١ من مايو سنة ١٩٨٨ والأمر الذي تداعت بعدئذ من جانب الجهات المعنية والآثار التي انعكست نتيجة ذلك على الصعيد الكروى ، أفرزت ضرورة تأجيل المباراة الوشيكة بين النادى الأهلى ونادى القوسلانة يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٨٨ مما أجاز للمجلس الأعلى للشباب والرياضة التدخل بتقرير هذا التأجيل بصرف النظر عن دخوله في اختصاص اتحاد

كرة القدم طبقا للمادة ١٢/٦٤ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة التي خولته تنظيم المباريات ، فان القرار الصادر من المجلس الأعلى للشباب والرياضة بتأجيل المباراة فضلا عن اتصاله فحسب برئيس مجلس ادارة اتحاد كرة القدم دون مجلس الادارة ذاته حتى يستوى عدم تنفيذه من جانب هذا المجلس ، فانه أيضا لا يعد توجيهها على النحو المقصود في المادة ٤٥ من هذا القانون حتى يقوم على تنفيذه قرار بطل مجلس الادارة يمثل في الحقيقة أمرا بتصرف معين مما لا يصلح تنكبه سببا لقرار حل مجلس الادارة ، كما أنه كتدخل من جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة يقف عند الحد اللازم لمواجهة الضرورة الملجئة له وهو ما أتخذ ابتداء باصدار أمر التأجيل الذي أبلغ الى كل من اتحاد كرة القدم والنادى الأهلى ونادى الترسانة وهيئة استاد القاهرة ثم نفذ انتهاء من جانب هيئة استاد القاهرة فعلا مما لا يجوز معه التعمدى الى ما يجاوز هذه الضرورة بطل مجلس ادارة الاتحاد ودون اتباع الاجراءات المتطلبة قانونا ، ولا يجدى في هذا سواء التذرع بالخشية من امتداد الانعكاسات الى المباريات التالية اذ يصح بشأنها حينئذ تقرير تأجيل مماثل وسواء التعلل بالمباراة المزمع اقامتها بين النادى الأهلى وفريق فيلا الأوغندى بكامبالا يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٨ اذ لا تمثل ضرورة ملجئة الى حل مجلس ادارة الاتحاد على نحو ما تم بالقرار المطعون فيه لأن الضرورة القائمة تشفع فحسب في اتخاذ ما يلزم من اجراء عاجل لمواجهة دون تجاوز لها والا وجب اتخاذ الوسائل المقررة قانونا مثل دعوة الجمعية العمومية غير العادية طبقا للمادة ٣٢ من ذلك القانون للنظر في اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس ادارة الاتحاد واختيار خلفاء لهم علا بالمادة ٣٣ من ذات القانون ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه اذ صدر بطل مجلس ادارة اتحادكرة القدم ويتعين مجلس ادارة مؤقت لهذا الاتحاد طبقا للمادة ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ودون اتباع الاجراءات المتطلبة فيها وبناء على سبب معين هو مخالفة مجلس الادارة لتوجيه المجلس الأعلى للشباب والرياضة

بتأجيل المباراة بين النادي الأهلي ونادي الترسانة على سند من توافر حالة الضرورة التي لا تحتل التأخير ، يكون حسب الظاهر مخالفا للقانون بقيامه على سبب غير صحيح قانونا وباتخاذ إجراء مجاوزا للضرورة الملجئة له ، مما يوفر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذه تبعا لما توافر أيضا من ركن الاستعجال الذي تحقق بالنتائج المترتبة على ابتسار مدة مجلس الإدارة السابق ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى برفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار ، مما يوجب القضاء بالغاء هذا الحكم وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة أجاز في المادة ٤٥ الطعن في قرار حل مجلس الإدارة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، وقد قضت هذه المادة باعفاء الطعن أمام محكمة النقضاء الإداري من المصروفات ، فإنه لا محل لالتزام من خسر بها .

(طعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

مجلس الأمة

مجلس الأمة

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٣ — المادة ٩٠ من دستور سنة ١٩٣٠ —
المادة ١٧ من قانون عضوية مجلس الأمة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ — المادة
٨٩ من دستور ١٩٥٦ — المادة ٦٢ من دستور سنة ١٩٦٤ — المادة ٩٣
من دستور سنة ١٩٧١ مفادها — الاختصاص بالفصل في صحة العضوية
يكون لمجلس النواب والشيوخ كل بالنسبة لأعضائه — الاختصاص بالفصل
في ذلك منوط بالسلطة النيابية للشعب وليس للسلطة القضائية — أجاز
الدستور للمشرع أن يمنح الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمحكمة
النقض أى للسلطة القضائية — المادة ٩٣ من دستور ١٩٧١ مفادها —
الأمهون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الاختصاص المقرر
دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي
الأمهون التي تنصب أساساً على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في منهاها
الدستوري والقانوني الفني — يكون الطعن على أية مرحلة من مراحل
العملية الانتخابية من اختصاص مجلس الشعب وحده .

المحكمة : ومن حيث أنه يتقضى نصوص الدساتير في تنظيمها
الفصل في صحة العضوية الأعضاء المجالس النيابية بين أن المادة (٩٥)
من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « يختص كل مجلس بالفصل
في صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية
ثلثي الأصوات ، ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة
أخرى ، وقد صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٥١ الذي أناط بمحكمة
النقض مباشرة هذا الاختصاص .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ في المادة (٩٠) منه على أن « تقضى

محكمة الاستئناف منعقدة بمهيئة محكمة نقض وإبرام ، أو محكمة النقض والإبرام اذا أنشئت في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب والشيوخ أو بسقوط عضويتهم ، ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن .

وبعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نص الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ على أن « يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة عليا يعينها القانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ، ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس » .

وقد حددت المادة (١٧) من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٦ المحكمة المشار اليها بأنها « محكمة مجلس الأمة محكمة النقض » .

وقد رددت المادة (٦٢) من دستور سنة ١٩٦٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة (٨٩) عن دستور سنة ١٩٥٦ المشار اليها .

ومن حيث أن الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة (٩٣) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها اليه من رئيسه ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به .. وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من نصوص الدساتير المصرية المتعاقبة سواء

في عهد النظام الملكي أو النظام الجمهوري أن دستور سنة ١٩٢٣ قد أنطى الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمجلس النواب والشيوخ كل بالنسبة لأعضائه ، بما مفاده اعتبار أن الأصل هو النهج القائم على منح المجلس النيابي ذاته الفصل في صحة عضوية أعضائه ، أى أن الاختصاص بالفصل في ذلك موط بالسلطة النيابية لشعب ، وليس للسلطة القضائية ، وقد أجاز الدستور في ذات الوقت للمشرع أن يمنح هذا الاختصاص لغير تلك السلطة ذات التشكيل والطابع السياسى فاستخدام المشرع هذه الرخصة منذ سنة ١٩٥١ وأنطى الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمحكمة النقض ، أى للسلطة القضائية ، وهو ما يجرى عليه دستور سنة ١٩٣٠ الذى أنطى الاختصاص في صحة العضوية بمحكمة الاستئناف المعقودة في هيئة محكمة نقض وإبرام أو بالمحكمة الأخيرة عند انشائها .

ولكن المشرع الدستوري عمد سنة ١٩٥٦ الى نقل الولاية في الفصل في صحة العضوية الى المجلس النيابي وهو مجلس الأمة ، وفي ذات الوقت حتم أن تجرى التحقيق في الوقائع الخامة بالظن محكمة عليا يحددها القانون ، ومقتضى ذلك أنه جعل تحقيق وقائع الطعن في صحة العضوية موطا بالسلطة القضائية ، بينما ترك الفصل في صحة العضوية بناء على هذا التحقيق للمجلس النيابي ، وقد أنطى قانون مجلس الأمة الاختصاص بتحقيق صحة العضوية بمحكمة النقض قمة المحاكم العادية في مصر ، وبذلك يكون قد أصبح للسلطة القضائية تحقيق وقائع الطعون في صحة العضوية ، وتبذله أعلى محكمة قانون في نظام القضاء العادى تحقيقا لأوفى قدر من الضمانات لصحة العضوية من حيث تحقيق وتحديد الوقائع الصحيحة التى لا يقوم التطبيق السليم لأحكام الدستور أو قانون الا عليها ، بينما يكون للسلطة التشريعية الشعبية أو النيابية حسم النزاع على صحة العضوية وهذا هو النهج الذى أخذ به الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ في المادة (٩٣) منه .

ومن حيث أن مفاد هذه المادة — وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة —

من قبل (المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٣٠ ق بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٥ ، وحكم المحكمة الادارية العليا في الطعون أرقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ لسنة ٣٢ القضائية بجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٨٩) أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في اطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وهذه بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، انما هي الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها الدستوري والقانوني الفني الوثيق ، والتي تتمثل في عمليات (التصويت والفرز ، وعلان النتيجة) طبقا لأحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة أحكام المادتين (٢٦ ، ٣٧) من هذا القانون ، ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق على النحو المشار اليه من اختصاص مجلس الشعب وحده مباشرته اعمالا لصريح حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليه ، وعلى الوجه المنصوص عليه فيها ، أيا ما يكون وجه هذا الطعن أو أساسه .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩١/٢)

مجلس الشعب

الفرع الأول — اللجنة الثلاثية •

الفرع الثاني — صفة المرشح •

الفرع الثالث — شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب •

الفرع الرابع — كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين •

الفرع الخامس — استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية •

الفرع السادس — صحة العضوية •

الفرع السابع — العاملون بمجلس الشعب •

الفرع الثامن — مسائل متنوعة •

أولاً — أثر تعدد الأحكام المنظمة لمجلس الشعب •

ثانياً — لجان المجلس •

ثالثاً — نطاق سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على أعضاء المجلس •

رابعاً — لا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى لأحد أعضاء المجالس النيابية القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين طوال مدة العمل النيابي •

خامساً — مناطق حظر عضوية أعضاء المجالس النيابية بمجالس إدارات الشركات المساهمة •

الحكمة : ومن حيث أن مقطع النزاع في الفصل في الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة الماتة يتحصل فيما اذا كان الطعن في قرار وزير الداخلية باعتماد قرار اللجنة الثلاثية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب و باعلان النتيجة بمقولة أن اللجنة أخطأت في تطبيق أحكام القانون في توزيع المقاعد على الأحزاب وترتيب المقاعد بين المرشحين في كل قائمة ، يعتبر من قبيل الطعن في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب أو الطعن بإبطال الانتخاب فيسرى في شأنه حكم المادة (٩٣) من الدستور أم أنه لا يعتبر كذلك ومن ثم يبقى الاختصاص بنظره لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بوصفه طعنا في قرار ادارى .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يبين أن المادة (٣٦) منه المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه « ٥٥٥ وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة تقدم على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردى وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردى الذى حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتى ٥٥٥ (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزيع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية وتنص المادة « ٣٧ » من القانون

المشار اليه على أن تعقُ النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء اليه كما يبين من مراجعة أحكام قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب المعدل بالقرارين رقمي ١٤٢ و ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ أنه ينص في المادة (١١) على أن « تشكل بوزارة الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية على أن يكون من أعضاء أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل تختص باعداد الانتخابات على الوجه التالي : (أ) تلقى النتائج ... (ب) تتحقق من حصول كل حزب على نسبة ٨/١ من ... ثم تقوم باستبعاد الحزب والمرشح الفردي الذي لم يحصل على النسبة المقررة (ج) تتولى توزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي (د) تستكمل نسبة العمال والفلاحين ... (هـ) ملغاة (و) تقوم باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات ... على أن تعرض النتيجة النهائية على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة الأيام التالية ... كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تشكيل لجنة اعداد نتيجة الانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب وتضمن في المادة (١٠) بيان تشكيلها واختصاصها في اعداد نتيجة الانتخابات لمجلس الشعب المحدد لاجرائها ٦ من ابريل ١٩٨٧ . وفاد ما تقدم من نموص أن اللجنة الثلاثية المختصة باعداد نتيجة الانتخاب وهي لجنة التعديلات بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطاب تشكيلها نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية واجراءاته مهمتها على نحو ما بينته المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ . المشار اليه تتحصل في حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي حددها القانون التمثيل بمجلس الشعب ثم يقوم بعد ذلك باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر يكافه الاجراءات التي اتخذتها

وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها واصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة ايام التالية وعلى ذلك فان عدل اللجنة المشار اليها والمهام التي تقوم بها لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز للأصوات وانما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخاب بمعناها الدقيق ذلك أنه طبقاً لحكم المادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فان اللجان الفرعية هي التي تتأثر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردى من أصوات في الدائرة ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثاً أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الأمن على نحو ما تنص عليه المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وبتمام ذلك تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الدقيق قد انتهت ليبدأ دور اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية في اعداد النتيجة الدائية للانتخابات ولا ريب في أن ما تقوم به هذه اللجنة من مهام وتباشره من اختصاصات هي تصرفات وأعمال إدارية محضة وما يصدر عنها من قرارات في هذا الشأن ان هي الا قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقاً لقانون التمثيل بمجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتهي الى ترتيب مركز قانوني لكل حزب من الأحزاب المتقدمة بقوائم في الانتخاب وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب وعدد المقاعد التي حصل عليها في كل دائرة وتعيين أسماء الفائزين من كل قائمة وتتوج أعمال اللجنة وقراراتها باعتماد وزير الداخلية حيث يصدر قرار باعلان النتيجة العامة للانتخابات .

(طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الثاني صفة المرشح

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها عرفت الفلاح بأنه من لا يحوز هو وأسرته (أى زوجته وأولاده القصر) أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون مقيما في الريف — بعد التعديل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أصبح المقصود بالفلاح هو من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ويكون مقيما في الريف على ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر مكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة — العبرة في ثبوت هذه الصفة بالصفة التي تثبت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ — مؤدى ذلك : عدم الاعتماد بتغير الصفة بعد ذلك التاريخ .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يحوز هو وأسرته أى زوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون مقيما في الريف » ويقصد بالعامل ٥٠ « فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه استبدل بنص المادة الثانية سائفة الذكر النص الآتي « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ، ويكون مقيما في الريف وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر مكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة » ويعتبر عاملا ٥٠ ولا يعتد بتغير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين اذا كان بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ويعتمد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب » • ويبين من مقابله نص هذه المادة قبل التعديل وبعده أن

الفقرتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ،
واستحدثتا حكمين جديدين مؤداهما الاعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو
سنة ١٩٧١ . وقد تغيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين
من كانوا من الفئات في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وتغيرت صفاتهم الى عمال
وفلاحين بعد هذا التاريخ . كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون
صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هي الصفة التي
يعتد بها في تحديد صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب . وقد سبق
لهذه المحكمة أن قضت بأن البادى بجلاء من المذكرة الايضاحية للقانون
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وكذلك الأعمال التحضيرية له (مضبطة جلسة
مجلس الشعب التاسعة والستين المنعقدة في ١٢ يوليو سنة ١٩٧٦) أن
المشرع عني بتثبيت الصفة التي كانت للمرشح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ،
فمن كان من الفئات في هذا التاريخ يستمر ولا يعتد بتغيير صفته الى
عامل أو فلاح بعد ذلك التاريخ . ومن كانت له هذه الصفة في ١٥ مايو
سنة ١٩٧١ صاحبته اياما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني . وبناء
عليه فقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ فسر حكم الفقرة الثالثة من المادة
الثانية من القانون المذكور بأنها تغلق الباب أمام من ثبتت له صفة الفئات
بعد ذلك التاريخ ليتحول الى عامل أو فلاح . ورتب على ذلك الطاعن
وقد ثبتت له صفة الفئات في تاريخ لاحق على ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لصيازته
في ١٩٧٩/١/٣ أطيانا زراعية تبلغ ٤ ط و ٣٠ ف فلا يجوز له تغيير صفته
من فئات الى عامل أو فلاح مرة أخرى حتى ولو نقصت ملكيته وحيازته
الى أقل من عشرة أفدنة . وانما الصحيح في تفسير حكم هذه الفقرة
أن العبرة بالصفة الثابتة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وليس بعد هذا التاريخ
فمن كانت صفته فئات في هذا التاريخ فلا يعتد بتغيير صفته بعد ذلك
الى عامل أو فلاح . كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه عندما استبعد الطاعن
من مجال تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون المشار
اليه التي نصت على أن يعتد في تحديد صفة المرشح من العمال والفلاحين
بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ — بمقولة أنه في هذا التاريخ

لم يكن قد بلغ السن المؤهل للترشيح لعضوية مجلس الشعب (ثلاثين سنة) وبالتالي لم تكن قد تحددت صفته كفلاح في هذا التاريخ ذلك أن وسائل اثبات الصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا تتأتى عن طريق الترشيح لمجلس الشعب لأنه في هذا التاريخ لم يكن دستور سنة ١٩٧١ الذي أنشأ مجلس الشعب أو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المنظم لأحكامه قد صدر بعد . وانما تثبت الصفة في ذلك التاريخ بأدلة تكون قاطعة في تحديدها مثل صفة العضوية بالاتحاد الاشتراكي العربي أو بمجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية . وشاهد صحة هذا الرأي أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية بعد أن نصت على أن يعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أوردت بعبارة أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب . ومن ثم فلا لزوم بين استيفاء الشخص لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢ من هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق — وهو مالا يججده المطعون ضده الأول أن الطاعن كان في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر أطيانا زراعية تريد على عشرة أفدنة فضلا عن اقامته بانريف بقرية الدمايره مركز بئقاس ، كما قدم بطاقة عضوية بالاتحاد الاشتراكي العربي وحدة الدمايرة برقم ١٤٧ ثابتا بها صفته كفلاح . ومن ثم فانه يحتفظ بهذه الصفة الثابتة له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فلا يغير منها حيازته خلال السنتين الزراعتين ١٩٧٨/٧٧ و ١٩٧٩/٧٨ لأكثر من عشرة أفدنة ، اذ فضلا عن استمرار صفة الفلاح له طبقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية المشار اليها ، فانه اعتبارا من السنة الزراعية ١٩٨٠/٧٩ — حسبما يبين من الأوراق — أصبح لا يحوز سوى ٦ ط ٥ ف — وقد سبق أن انتخب الطاعن عضوا بمجلس محلي مركز بئقاس بصفته فلاحا منذ عام ١٩٧٥ ولعدة دورات حتى تم انتخابه بهذه الصفة أيضا عضوا بمجلس الشعب عام ١٩٨٤ .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون القرار الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٤ من لجنة تفصل في الاعتراضات على مرشحي مجلس الشعب برفض الاعتراض المقدم من المطعون ضده الأول على ترشيح الطاعن بصفته فلاح ضمن قائمة الحزب الوطني الديمقراطي بالدائرة الأولى بمحافظة الدقهلية ، قرارا صحيحا متفقا وأحكام القانون ، ويعدو الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ هذا القرار مجانباً للصواب ومخالفاً للقانون ، فيتمتع القضاء بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه مع إلزام المطعون ضده الأول بمصروفات هذا الطلب ومصروفات الطعن .

(طعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١)
(طعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

استحدثت الفقرة الثالثة والرابعة المضافتين بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ حكمتين جديديين للمادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب مؤداهما (الاعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تغيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ وتغير صفاتهم إلى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ . كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ هي التي يثبت بها في إثبات صفة المرشح لعزوية مجلس الشعب أيما ما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المدني أو الطوعي بعد ذلك — التقيد في السجل التجاري يخرج المرشح من نطاق العمال ويدخل في حلول الفئات باعتباره يزاول النشاط التجاري .

الحكمة : ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب المعدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ينص على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابه الى مديرية الأمن بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشيح لاحدى دوائرها ويثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك في مستندات . وكان المطعون ضده الأخير قد قدم بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٧ الى مدير أمن الحقلية بطلب ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية رقم (٣) ومقرها بنى عبید وقد أثبت أمام البند (٦) من هذا الطلب أن الصفة التي يرشح بها نفسه أنه « عامل » ومن ثم فإن المنازعة في هذا الطعن تقوم على تبيان مدى توافر هذه الصفة في المطعون ضده .

ومن حيث أن المادة الثانية في قانون مجلس الشعب المشار اليه كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يحوز ويقصد بالعامل من يعمل يدويا وذهنيا في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية ، فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل نص أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه استبدل بنص المادة الثانية المشار اليها النص التالي « في تطبيق أحكام هذا القانون » يقصد بالفلاح ويعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضمًا لنقابة مهنية أو مقعدًا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا ، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال وفي الحالتين يجب لا اعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا في نقابته العمالية .

ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو ١٩٧١ • ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي يرشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب » •

ويبين من مقابله نص هذه المادة قبل التعديل ويعد أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ واستحدثنا حكمين جديدين مؤداهما الاعتراف بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تنفيا حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ وتغير صفاتهم الى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ هي التي يعتد بها في اثبات صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب أي ما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني أو العلمي بعد ذلك على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ومن الاطلاع على ملف ترشيح المطعون ضده والمستندات التي تقدم بها أنها جاءت خالية من اثبات أنه في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كان يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج عن هذا العمل وفقا للتعريف الذي أورده المادة الثانية حتى يصدق عليه تعريف العامل وتثبت بالتالي له هذه الصفة في هذا التاريخ وتلازمه بعد ذلك كما أن المطعون ضده لم يرشح بهذه الصفة قبل العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ لعضوية مجلس الشعب إذ أنه وهو من مواليد ١٩٤٩/٧/١٦ لم يكن قد بلغ من العمر ثلاثين سنة ميلادية حتى يكون له حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك بناء على ما تنص عليه المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب المشار اليه والتي تنص في البند ٣ منها على أن يشترط فمن يرشح لعضوية مجلس الشعب ، أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب » •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده له قيدان بالسجل التجاري الأول رقم ٤٢٦١٦ مؤرخ في ١٩٧٧/٨/٢٨ وقيد آخر برقم ٥٩٧٣٦ في ١٩٨٣/١/٢٠ مما يخرج من نطاق تعريف العامل الوارد في القانون والذي يشترط لتوافر هذه الصفة فيه ألا يكون مقيدا بالسجل التجاري ولا ينال في ذلك ما أورده في حافظة مستنداته من أنه ألغى القيد الأول بتاريخ ١٩٩٠/١١/٥ إذ مازال القيد الثاني قائما لم يتم الغاؤه ومن ثم أنه يخرج عن نطاق العمال ويدخل في مدلول الفئات باعتباره يزاوئ النشاط التجاري لأنه يشترط للقيد في السجل التجاري وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري الحصول على ترخيص بمزاولة التجارة في الغرفة التجارية المختصة .

(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الفرع الثالث

شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الحد الأدنى اللازم توافره في المرشح لعضوية مجلس الشعب الذي يصنق في حقه أنه يجيد القراءة والكتابة هو أن يتمكن من القراءة باستمرار دون تعلثم وأن يتمكن من الكتابة في يسر دون عجز عن متابعة ما يملأ عليه لمرعة الالتقاء الطبيعية وأن يكتب ذلك بصورة مقروءة وواضحة دون الوقوع في خطأ إملائي جسيم يجعل حقيقة ما يريد تسجيله أو التعبير عنه بما يعجز الشخص العادي عن قراءته واستيعابه وفهمه دون جهد غير عادي — هذا المعيار في تحديد شرط اجادة الكتابة والقراءة هو معيار قانوني وموضوعي ويتعلق بالنظام العام — يتعين على محاكم مجلس الدولة التحقق من توافره عند الطعن أمامها في توفر شرط اجادة المرشح للقراءة والكتابة ويتمين عليها وهي في مجال رقابة المشروعية في مطلق وقف التنفيذ ان تستظهر توافره وأن تبين في أسبابها ان ظاهر الأوراق تؤكد ثبوت ذلك مما تستعرضه من هذه الأوراق .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه الى أن المحكمة تطمئن الى ما انتهت اليه اللجنة من تأكيدها من اجادة المطعون الرابع للقراءة والكتابة ، ذلك أن الأوراق لا تفصح عن أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة وانما تفصح فقط عن أنه لم يلم فقط بالقراءة والكتابة ، ولم تفرق المحكمة بين الايام بالقراءة والكتابة وبين اجادتها ومن ثم فان هذا القضاء يغدو مخالفا للقانون .

ومن حيث أن دستور جمهورية مصر العربية قد قدم لنصوصه بوثيقة اعلان الدستور التي جاء بها أننا نحن جماهير شعب مصر العامل

على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة باسم الله ، وبمعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن تبذل كل الجهود لتحقيق .. التطوير المستمر للحياة في وطننا ، عن ايمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم على اطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا .. وأن يصصح دواما وباستمرار مسارها ... وأن يحقق بها تكاملا الى حد الوحدة الكلية بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى وبين عالمية الكفاح الانسانى من أجل تحرير الانسان سياسة واقتصادا وثقافة وفكرا ، والحرب ضد كل قوى رواسب التخلف .

ومن حيث أنه من أول رواسب التخلف التى استهدفت وثيقة اعلان الدستور الكفاح الوطنى من أجلها ظاهرة تفشى الأمية التى لا شك تعوق تحقيق الوحدة الكلية بين العلم والايمان عن طريق الحيوية دون الانتفاع بأهم صور المعرفة العلمية من خلال القراءة، وبأهم وسائل التغيير الواضح والصحيح عن الفكر والحس للأخريين من خلال الكتابة من أجل ذلك كان نص الدستور فى المادة (٢١) على أن « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » . واذا كان محو الأمية على هذا النحو واجب وطنى على المتعلم نحو الأمى ، فلا شك فى أن محو الأمية واجب على الأمى نحو ذاته حتى يرتفع بها الى الدرجة الأولية من مدارج المعرفة ، تلك المعرفة الأولية التى لا يستطيع الانسان أن يكون مواطنا صالحا ونافعا فى الحياة العامة دون ادراكها ولو فى حدها الأدنى الذى يلزم بالضرورة للاحاطة بحقوقه عن وعى وادراك ولآداء التزاماته عن بصيرة وفهم ومعرفة .

وان كان محو الأمية واجبا وطنيا على كل انسان مصرى ، فان ذلك لا بد وأنه ألزم فيمن يريد من بنى مصر أن يتصدى للعمل العام ، وفى

مقدمة العمل العام ، وفي الطبيعة من صور ممارسته ، الترشيح لعضوية المجلس النيابي والتشريعي ، حيث يتولى أعضاؤه مسئولية ورسالة وطنية عامة ، ويشاركون مهام سلطة التشريع للبلاد والرقابة على الحكومة باسم الشعب ، ونيابة عن الشعب .

من أجل ذلك كان طبيعيا أن ينص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ — في شأن مجلس الشعب ضمن الشروط التي استلزمته المادة الخامسة توافرها فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب « أن يجيد القراءة والكتابة » .

وإذا كانت اجادة القراءة والكتابة التي تطبها النص في حاجة الى تحديد المدى المتطلب في شأنها ، فان تحديد هذا المدى لا بد وأن يرتبط بالمهام التي يتطلب القانون من أجلها أن يجيد المرشح لعضوية مجلس الشعب القراءة والكتابة ، ويقدر أهمية تلك المهام بكون المدى المتطلب في تلك الاجادة .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام الفصل الثاني من الباب الخامس من الدستور ، تحت عنوان (السلطة التشريعية — مجلس الشعب) نرى نص المادة (٨٦) على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور » كما تنص المادة (١٠٩) على أنه « ٠٠ لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين » وتنص المادة (١١٤) على أن « يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » كما تنص المادة (١١٥) على أنه « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها » وتنص المادة (١٢٤) على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو الى أحد نوابه أو أحد الوزراء أو

نوابهم أسئلة في أى موضوع يدخل في اختصاصهم » وتنص المادة (١٢٥) على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم » وتنص المادة (١٢٦) على أنه « .. لمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم وتنص المادة (١٢٧) على أنه « لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طُوبِ عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء » هذا فضلا عن اختصاص مجلس الشعب في المادة (١٢٩) بطرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه، واختصاصه في المادة (١٣٠) بإبداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء ، واختصاصه في المادة (١٣١) بتشكيل لجان لتقصي الحقائق في احدى المصالح الادارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى ، أو أى مشروع من المشروعات العامة . وذلك كله الى جانب حق مجلس الشعب المقرر بالمادة (١٣٢) في مناقشة بيان رئيس الجمهورية وحقه المقرر بالمادة (١٣٣) في مناقشة برنامج الوزارة الذى يقدمه رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أنه يبين من استعراض هذه المواد الدستورية لمجلس الشعب والتي يمارسها من خلال أعضائه ، أنها مهام وطنية سياسية الغايات ، ورفيعة المستوى ، في حاجة الى من يستطيع حمل الأمانة مسلحا بالحد الأدنى على الأقل من القدرة على حمل تبعاتها ، والنهوض بمسئولياتها ، والوقوف على أساس راسخ من الوطنية والحب للشعب والانتماء للأمة والعرفة والفهم والقدر على التعبير عما يفكر فيه ويريده دفاعا عن المصالح العامة للشعب — ويتميز هذا الشرط عن باقى الشروط اللازمة للترشيح في دلالاته على الصلاحية والقدرة على تمثيل الشعب مما يجعله وثيق الصلة بالنظام العام وهو يؤدي رسالتهم . ولا شك في أن ذلك لن يكون متحققا أو متوافرا الا بمن يجيد القراءة والكتابة اجادة من لا يتعثر كاتباً أو قارئاً ، ومن لا يقع في خطأ املائى جسيم على نحو

— يجهل ما يسجله بالكتابة على غيره • ومن ثم فإن الحد الأدنى اللازم توافره في المرشح لعضوية مجلس الشعب الذي يصدق في حقه أنه يجيد القراءة والكتابة هو أن يتمكن من القراءة المسترسلة دون تلثم ، وأن يتمكن من الكتابة في يسر دون عجز عن متابعة ما يملأ عليه بسرعة الالتقاء الطبيعية وأن يكتب ذلك بصورة مقروءة وواضحة دون الوقوع في خطأ املائي جسيم يجهل حقيقة ما يريد تسجيله أو التعبير عنه بما يعجز الشخص العادي عن قراءته واستيعابه وفهمه دون جهد غير عادي •

وإن حيث أن هذا المعيار في تحديد شرط اجادة القراءة والكتابة هو معيار قانوني وموضوعي ويتعلق بالنظام العام ويتعين على محاكم مجلس الدولة التحقق من توافره عند الطعن أمامها في توفر شرط اجادة المرشح للقراءة والكتابة ويتعين عليها وهي في مجال رقابة المشروعية في نطاق وقف التنفيذ أن تستظهر توافره وأن تبين في أسبابها أن ظاهر الأوراق تؤكد ثبوت ذلك مما تستعرضه من هذه الأوراق •

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ما أسفر عنه اعادة استكتاب •• بعد فترة أمام ذات الدائرة أنه قد سقطت من كتابته بعض الكلمات لعجزه عن متابعة ما أملأ عليه من نص المادة (٦٨) من الدستور سالفه الذكر •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، قد استند في قضائه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الى أن المحكمة تطمئن اني ما انتهى اليه هذا القرار ومن الاطلاع على الاستكتاب المشار بالأوراق اني أن لجنة الطعون لمرشحي مجلس الشعب قد أجرتة ، فإن هذا القضاء يكون قد صدر معييا اذا انطوى على اقرار ما انتهى اليه القرار المطعون فيه دون مراقبته • ذلك أن قرار هذه اللجنة الصادر في السابع من نوفمبر سنة ١٩٩٠ قد أشار الى أنه تم استكتاب المطعون ضده ومطلعة بنص العبارات باحدى الصحف اليومية ، وقررت اللجنة قبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع برفضه • وقد دونت اللجنة هذا القرار خلف صحيفة الاعتراض المقدم من الطاعن ووقع أعضاؤها دون بيان اسم

كل منهم ووظيفته ودون ارفاق ورقة الاستكتاب ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أن تطأب ليداع ورقة الاستكتاب فان لم تودعها جهة الادارة كان عليها أن تجرى بذاتها استكتاب المطعون ضده على نحو ما أجرتة دائرة فحص الطعون لهذه المحكمة حتى تستبين ما استبانته هذه المحكمة من الاطلاع على ورقتي استكتاب المطعون ضده من أنه لا يجيد الكتابة الاجادة التى يتطلبها نص القانون •

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن الحكم الطعين لم يتضمن سوى أنه قد تأكدت لجنة الطعون من اجادة المطعون ضده السيد ٠٠٠ للقراءة والكتابة وهو ما أورد الحكم أنه تظمنن اليه المحكمة دون بيان للأصول التى استخلصت منها المحكمة هذه النتيجة خلال آدائها لواجبها فى اعمال رقابتها بحسب ظاهر الأوراق على مدى مشروعية قرار اللجنة المذكورة توصلنا الى مدى تحقق جدية الطعن فى هذا القرار ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور الشديد فى التسبيب والنقص البالغ فى الايضاح والابانة عما استندت اليه المحكمة فى قناعتها واطمئنانها الى توفر شرط اجادة المطعون ضده المذكور لقراءة والكتابة الذى يتعلق بصلاحيته لتمثيل الأمة والدفاع عن مصالحها فى مجلس الشعب مما يعيب هذا الحكم ويشوبه بخل جسيم يررر فى ذاته الحكم بالغائه ، فاذا ما أضيف الى ما سبق أن الثابت من الاطلاع على ما أسفر عنه استكتاب السيد ٠٠٠ أمام دائرة فحص الطعون لهذه المحكمة ، أنه قد وقع فى أخطاء جسيمة فى السطور التى استكتبته لها المحكمة وهى المادة (٦٨) من الدستور ومن بينها كتابة كلمة التقاضى (التقادى) وكلمة للناس (لناس) وكلمة الالتجاء (الالتداء) وكلمة القضايا (القضايا) •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بناء على ما تبين يكون قد شابه النقص الجسيم فى أسبابه كما تتكب السبيل القويم فيما ذهب اليه من منطوق قضائه ومن ثم فانه يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء •

(طعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)

الفرع الرابع كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أوجبت المادة (٨٧) من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين — الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ألزمت الجهة المختصة في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة — ازاء نسخ للحكم المنظم كيفية استكمال تلك النسبة عند تعديل المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ فلا محيص من وجوب تدخل المشرع لوضع قاعدة تضمن الحفاظ على النسبة المطلوبة دستوريا وقانونيا وهو ما لا يتأتى الا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كلها الدستور .

المحكمة : ومن حيث أن القانون المدني نص في المادة ٢ على أنه (لا يجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع) . وقد صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وتناول في أبواب متابعة الحقوق السياسية ومباشرتها وجدول الانتخاب وعملية الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات وأحكاما عامة ووقفية وصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتعرض في أبواب متابعة لتكوين مجلس الشعب وللترشيح لعضويته ولأحكام العضوية ولنصوص ختامية وانتقالية . وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت الى النص الآتي (ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات . وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا لترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية من المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية) . وصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثلاثة والرابعة والخامسة منها كالآتي (... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يندب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في كل لجنة من اللجان العامة والفرعية في الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها ...) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي : (... وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر

الأصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب
الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه
مباشرة ٥٠٠٠٠) • وصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، ومن بينها
حكم المادة ٥ مكررا التى صار نصها كالآتى : (يكون انتخاب أعضاء
مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب
بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، بحيث يكون لكل دائرة عضو
واحد يتم إنتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى
الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية • ويكون
لكل حزب قائمة خاصة ٥٠٠٠٠ • ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من
المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرفق
ناقصا واحدا كما يجب أن يكون تصف المرشحين بكل قائمة حزبية على
الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء
المرشحين بالقوائم ٥٠٠٠٠) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ١٧ فقرة أولى
التي صار نصها كالآتى (يعلن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على
أكثر عدد من الأصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أيا كانت صفته
التي رشح بها ٥٠٠٠٠٠ • ويعان انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة
الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق إعطاء كل قائمة حزبية
عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها
إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للتصويت فى الدائرة التى حصلت
عليها قوائم الأحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام هذه المادة وتوزع
المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل
عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعد تبعا
لناتالى الأصوات الزائدة والاعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل
على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) • وأخيرا صدر القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتظيم ممارسة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٤٤ فقرة ثلاثة

ورابعة اللتين صار نصيهما كالآتي : (وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن يندب عضوا من الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في ذات اللجنة العامة وعضوا من الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية ٥٥٥٥ . ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم بمرشحيه دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقعدين في ذات الدائرة الانتخابية لتمثيله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية ٥٥٥٥) ، ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي : (٥٥٥٥ . وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردى وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردى الذى حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ، ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتى :

(أ) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت للمرشحين للانتخاب الفردى ٥٥٥ .

(ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان القانون رقم

٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة ، بينما سرد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الأحكام المتعلقة بهذه الحقوق بصفة عامة إلا أن القانون الأخير رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وكذا في تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب سواء في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ التي تناولتها الأحزاب ووكلاءهم في اللجان الانتخابية لمجلس الشعب ، وسواء في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تناولت عمية حصر الأصوات وتحديد الأحزاب التي يحق لها التمثيل وتوزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب ، وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب سواء الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أو الواردة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وإن تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعهما على نحو تنظيمهما معا عقد واحد ، وبذا يتسايران ان اتفقا ويتناسخان ان اختلفا حيث يلغى اللاحق فيهما السابق تبعا لوحدة الموضوع ، مما لا محل ازاءه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص ، فهذا القول لا يستقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تتفق جميعها تحت مظلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودها ، لأن العبرة في هذا الصدد هي بوحدة الموضوع وليس بصعيد الوجود .

ومن حيث أنه يتخذ كذلك من ذات النصوص ، أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، تضمن تعديل المادة ١٧ من هذا القانون الى نص أربع فقرات نظمت أموراً معينة وإن لم يراع فيها الترتيب والتعقيب التطبيقي وقد جاء متفقا مع هذه المادة المعدلة ذلك التعديل الذي أصاب بمعدئ الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ إلا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين ، فقد قضت الفقرة الثالثة

من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ باستكمال هذه النسبة من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، بينما قضت بمعدّل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، وبذا أعادت تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف فى الاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات وإنما يتعداه أن لم يغطها الى الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، مما يتطوّل على نسخ ضمنى للحكم الذى ورد قبلئذ فى الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ منظما استكمالها فحسب من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، وهذا النسخ يؤدى الى زوال ذلك الحكم المنسوخ منها ، فلا يعود ثانية بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تعديلا خلا من ايراد الحكم الناسخ له من قبل ، لأن الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانية دون نص يحويه ، ولأن الحكم الناسخ اذ أوقع النسخ فى حينه قد استنفذ غرضه فيما تضمنه من الغاء الحكم المنسوخ واذا استبدل به حكما آخر فقد أوجب هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره وهو ما حدث بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فإنه لا مناص من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كاهل الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات أو عن عاتق الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، وذلك تبعا لنسخ الحكم الخاص به من الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بمقتضى الحكم الذى أعاد تنظيمه فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وطوعا لنسخه أيضا من هذه المادة الأخيرة معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من الدستور أوجبت أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ممدداً بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ألزمت الجهة المختصة في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقاً لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، إلا أنه إزاء نسخ الحكم المنظم لكيفية استكمال تلك النسبة على النحو المتقدم ، فإنه لا محيص من وجوب تدخل المشرع لوضع قاعدة تضمن الحفاظ على النسبة المطلوبة دستورياً وقانونياً وهو ما يقتضى ألا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الشق المستعجل بحسب وقف التنفيذ ، أن لجنة اعداد انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ استكملت النسبة المقررة للعمال والفلاحين باعلان فوز المرشح رقم ٢ عمال دون المرشح رقم ١ فئات من قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثانية في أسبوط باعتبارها القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات بالدائرة وعلى سند من حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وصدر قرار من السيد وزير الداخلية باعتماد هذه النتيجة ، وقد وضح مما سلف أن حكم هذه الفقرة جرى نسخه ضمناً بمقتضى الحكم الذي أعاد تنظيم استكمال ذات النسبة في المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، ولا يعود ثانية بالغاء هذا الحكم الناسخ من المادة ٣٦ المشار إليها عند تعديلها بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ، ومن ثم يكون قرار وزير الداخلية مشوباً بعيب مطلق القانون فيما تضمنه من استكمال النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثانية في أسبوط على النحو المتقدم ، الأمر الذي يجعل الحكم المطعون فيه صحيحاً قانوناً إذ قضى بوقف تنفيذه في هذا الشق صدوراً عن توافر ركن الجدية فضلاً

عن ركن الاستعمال اللازمين لوقف تنفيذ القرارات الادارية ، وبالتالي يكون الطعن على هذا الحكم خليفا بالرفض .

(طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

استكمال النقص في نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاملة على أقل عدد من الأصوات استنادا الى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب — تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ — الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ — التمييلان جاءا متفقان الا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد أعاد تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف بالاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاملة على أقل الأصوات وإنما تعداه الى الحزب الذي يليه مباشرة — ينطوي ذلك من جانب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ على نسخ صمغى للحكم الذى ورد قبله فى الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب — هذا النسخ يؤدى الى زوال الحكم المنسوخ فيها — ولا يعود ثلثية بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تعديلا خلا من ايراد الحكم الناسخ له من قبل — الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثلثية دون نص يحويه — الحكم الناسخ اذا أوقع النسخ فى حينه — يكون قد استندت غرضه فيما تضمنه من إلغاء الحكم المنسوخ — اذا استدل به حكم آخر وجب اعمال هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره — هذا ما حدث عند تعديل المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ — لا مناص بالتالى من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة

العمال والفلاحين سواء من كامل الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات أو من علق الحزب الذي يزيد عنه مباشرة — بعد أن نسخ الحكم المنظم لكيفية استكمال النسبة المقررة للعمال والفلاحين من كل دائرة على حدة على ما سلف يقتضى الأمر تدخل المشرع بوضع قاعدة صريحة ومحكمة تكفل الحفاظ على تلك النسبة — لا يتأتى ذلك بإداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

المحكمة : استكمال النقص في نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات استنادا الى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، فان المادة ٢ من القانون المدنى تنص على أنه « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على ذلك يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وإذا كانت المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب سبق أن عنات بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومار نصها كالآتى : « ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في إعلان نتيجة الانتخابات بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة . ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا لترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذى لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت على مستوى الجمهورية » ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتناول التعديل المادة ٣٦ منه فقرة ثانية فصار نصها كالآتى :

١٠٠٠٠. وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين في قائمة للحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة ٠٠٠ » ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ كما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون تنظيم الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا لاقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي الذي حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتى : (أ) يخصص مقعد في الدائرة المرشح الفرد الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة ٠٠٠٠٠ (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة للاخمين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون . وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكثر الأصوات على مستوى الجمهورية.

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان القانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٧٢ أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة بينما سرد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الأحكام المتعلقة بالحقوق السيادية بحفة عامة إلا أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ثم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب وخاصة كيفية توزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب ، وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب وان تباينا صعيدا فقد اتحدا موضوعا وبذا يتسايران أن أثتلغا ويتناسخان ان اختلغا حيث يلغى اللاحق منها السابق تبعاً لوحدة الموضوع فلا تعد تلك الأحكام من قبيل الخاص والعلم اذ هما في الأثر سواء حتى تنسق جميعها تحت مظلة وحدة موضوعها •

ومن حيث انه واضح من النصوص سالفة الذكر أن تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ جاء متفقاً مع التعديل الذي سبق أن أدخل على المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الا فيما يتعلق بكيفية استعمال نسبة العمال والفلاحين فقد كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٧ تقضى باستكمال هذه النسبة في الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات بينما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ باستكمال هذه النسبة من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عليه مباشرة ، وبذا يكون القانون ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد أعاد تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف بالاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل الأصوات وانما يتعداه الى الحزب الذي يزيد عليه مباشرة ، مما ينطوى على نسخ ضمنى للحكم الذي ورد قبلئذ في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب وهذا النسخ يؤدي الى زوال الحكم المنسوخ فيها ، ولا يعمد ثانية بتعديل الفقرة الثانية في المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ تعديلا خلا من ايراد الحكم المناسخ له من قبل لأن الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يعمد ثانية

دون نص يحويه ولأن الحكم الناسخ اذ أوقع النسخ في حينه فقد استنفذ غرضه فيما تضمنه من إلغاء الحكم المنسوخ ، واذا استبدل به حكم آخر فقد أوجب إعمال هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره وهو ما حدث بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة ٣٦ بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فإنه لا مناص من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كامل الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات أو عن عائق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة وذلك تبعا لنسخ الحكم الخاص به .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من الدستور أوجبت أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين كما أن الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قضت بأن تلتزم الجهة المختصة في إعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء وطبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، فإن تنفيذ هذا الالتزام ووضع موضع التطبيق ، بعد أن نسخ الحكم المنظم لكيفية استكمال تلك النسبة على ما سلف ويقتضى تدخل المشرع بوضع قاعدة صريحة ومحكمة تكفل الحفاظ على تلك النسبة وهو ما لا يتأتى الا بقانون وليس بأداة أدنى لتعلق الأمر بحقوق عامة كفلها الدستور .

ومن حيث ان قرار وزير الداخلية المطعون فيه قد خالف بحسب الظاهر حكم القانون كما توافر في طلب وقف تنفيذ ركن الاستعجال الذى استظهره الحكم محل الطعن المائل وبذا يكون ما انتهى اليه الحكم في وقف تنفيذ هذا القرار قد وافق صحيح حكم القانون ويبدع الطعن عليه غير قائم على أساس متعينا الحكم برفضه .

(طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الخامس

استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثلثية في المائة على الأقل
من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب مازال حكمها قائماً بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — مؤدى هذا الحكم استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية — متى نضى ذلك دخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة — المقاعد المخصصة للقوائم في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميعها في الدائرة — المقاعد المتبقية توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي الدائرة — تعطى كل قائمة مقعداً تبعاً لتوالي الأصوات الزائدة .

الحكمة : من حيث أنه يؤخذ من ذات النصوص أن الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قضت بأنه لا يمثل في مجلس الشعب الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية . وهذه الفقرة لم يمسها قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ في تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن مجلس الشعب كما أقرها

ضمن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ في تعديله للمادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حيث قصت الفقرة الثانية من هذه المادة المعدلة بأن تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ أمورا من بينها تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب وعلى هذا فان الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ .

مازال حكما قائما بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومؤدى هذا الحكم مباشرة استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية في الانتخابات التي أجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ ، ومقتضاء تبعا دخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة . وقد نظمت هذه العملية الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلة بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، وهو تعديل سايره بعدئذ التعديل الذي أصاب الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، اذ نظمت الفقرتان عملية تحديد الفائز سواء كان مرشحا فردا أو كان من مرشحي قوائم الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب ، ومؤدى هذا التنظيم أن المقاعد المخصصة لهذه القوائم في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميعها في الدائرة، فان بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة فتعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩)

الفرع السادس

محة العضوية

قاصدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

ليس لازما لاختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في محة العضوية لكافة أعضائه سواء المنتخبين أو المبرنين أن يكون ثمة طمن مقدم في محة عضوية عضو معين أو يشغل بحسب المال الطمن في محة هذه العضوية لعضو بذاته دن أعضاء المجلس — وذلك تاديسا على أن التحقق من محة سلامة الإرادة الشعبية التي أمبنت على كل عضو من أعضاء مجلس الشعب محة العضوية يعتبر دن النظام العام الدستوري والبرلماني الواجب حتما الإلتزام به واعهال حكمه — وهو المبدأ الدستوري العام الذي نظمت بناء عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أمر الفصل في محة العضوية لجميع أعضاء الشعب — لا يسوغ في هذا المجال الزعم بأن ما قضى به الدستور مراحة في المادة ٩٣ أنه يتضمن حرمان المرشحين المتنافسين على عضوية مجلس الشعب أو غيرهم من له صفة ومصلحة في حقهم الدستوري في الطمن قضائيا على محة هذه العضوية — وذلك لأن الدستور أناط هذا الاختصاص بمجلس الشعب وبناء على التحقيق الذي تجر به محكمة النقض وحدها — حق الطمن قد نظمه الدستور ونظمته لائحة مجلس الشعب — لا يسوغ على أي وجه أن يوجه لأحكام الدستور المريحة النقد أهلم التضاء وفيما تمت به في موضوعها من اختيار دستوري لأسباب الرقابة على محة العضوية على النحو المشترك بين السلطين التشريعية والقضائية ممثلة في محكمة النقض .

الحكمية : وتحقيقا لذاك وبناء على ما هو مقرر دستوريا من استقلال السلطة التشريعية بتنظيم شئوننا نمت المادة (١٠٤) من

الدستور على أن يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه .

ولقد نظم مجلس الشعب في الفصل الأول من الباب الثاني عشر من تلك اللائحة تحقيق صحة عضوية أعضاء المجلس (المادتان ٣٤٧ — ٣٥٥) حيث قضت المادة (٣٤٧) بأن يخطر وزير الداخلية رئيس المجلس بنتيجة انتخاب الأعضاء كما يرسل الى رئيس المجلس الأوراق المتعلقة بانتخابه خلال ثلاثين يوما من بداية الفصل التشريعي ويحيل رئيس المجلس هذه الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها الى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لتحقيق صحة عضوية من لم تقدم طعون في صحة انتخابهم أو عضويتهم ، كما يخطر رئيس المجلس بالقرارات الجمهورية الحادرة بتعيين الأعضاء طبقا للمادة (٨٧) من الدستور ويحيل رئيس المجلس هذه القرارات في ذات الموعد الى اللجنة المذكورة لتحقيق صحة عضويتهم ، كما أوجبت المادة (٣٤٨) على لجنة الشؤون الدستورية عرض تقاريرها بشأن من لم تقدم طعون متعلقة بصحة عضويته من أعضاء المجلس خلال الستين يوما التالية لانقضاء المواعيد القانونية لتقديم هذه الطعون ولا يمنع زوال العضوية عن العضو لأي سبب دن تحقيق صحة عضويته .

ولقد نصت المادة (٣٤٩) على أن تقدم الطعون المقدمة الى رئيس المجلس وفقا لأحكام المادة (٩٣) من الدستور والقانون الخاص بمجلس الشعب بابطال انتخاب أى من أعضاء المجلس بسجل للطعون بنجئة الشؤون الدستورية والتشريعية ثم يحيلها رئيس المجلس الى رئيس محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الطعن لتقوم المحكمة بتحقيقها ويفرق بالطعن المستندات التي قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المطعون في صحة انتخابه اذا كانت قد أودعت المجلس .

(وبعد أن نظمت المواد من ٣٥٠ الى ٣٥٤ من اللائحة المذكورة أمر

احالة تقارير محكمة النقض بنتيجة التحقيق في الطعون المحالة اليها الى مجلس الشعب وإلى اللجنة المختصة بنظر صحة العضوية واجراءات مناقشة هذه اللجنة وتحقيقها للمطاعن على صحة عضوية المطعون في صحة عضويته وتقديم تقريرها الى رئيس المجلس وضرورة بيانها في التقرير لدى أحقية غير العضو المطعون في صحة عضويته من المرشحين في الدائرة لاعلان انتخابه قانونا فيها ، وذلك في الحالات التي يكون اعلان النتيجة قد تم بناء على مجرد خطأ مادي ، وتنظيم مناقشات مجلس الشعب في هذا الشأن ، فقد نصت المادة (٣٥٥) من اللائحة المذكورة على أن يعين رئيس المجلس قراره بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس ، وإذا قرر المجلس بطلان العضوية ، أعلن الرئيس خلو مكانه في الدائرة أو اسم المرشح الذي قرر المجلس أن انتخابه قد جرى صحيحا وله الحق في عضوية المجلس وفي الحالة الأخيرة يدعو الرئيس المرشح الذي قرر المجلس أن انتخابه صحيح الى حلف اليمين الدستورية في أول جلسة آتية .

ومن حيث أنه يبدو ظاهرا وقاطعا من أحكام الدستور والقانون ومن النصوص سائفة الذكر الواردة باللائحة الداخلية لمجلس الشعب أنه ليس لازما لاختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في صحة العضوية لكافة أعضائه سواء المنتخبين أو المعينين — أن يكون ثمة طعن مقدم في صحة عضوية عضو معين أو يشمل بحسب المال الطعن في صحة هذه العضوية لعضو بذاته من أعضاء المجلس — لأن التحقق من صحة هذه العضوية لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب سواء أكان منتخبا أم معينا بالمجلس ولو لم يقدم بشأنه أى طعن مباشر أو غير مباشر هو أحد الواجبات الدستورية الأساسية التي يباشرها مجلس الشعب اعمالا لأحكام الدستور من تلقاء ذاته بالنسبة لكل عضو من أعضائه ، ودون أى طعن من أى أحد ودون أى طلب من أى عضو ومن أية جهة ، وذلك تأسيسا على أن التحقق من صحة سلامة الارادة

الشعبية التي أسبغت على كل عضو من أعضائه مجلس الشعب صفة العضوية يعتبر من النظام العام الدستوري والبرلماني الواجب حتما الالتزام به وأعمال حكمه وترتيب أثره وهو المبدأ الدستوري العام الذي نظمت بناء عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أمر الفصل في صحة العضوية لجميع أعضاء مجلس الشعب سواء كانوا منتخبين أم معينين مطعون في صحة عضويتهم أم غير مطعون فيها من أحد على النحو سالف البيان .

ومن حيث أنه لا يسوغ في هذا المجال الزعم بأن ما قضى به الدستور صراحة في المادة (٩٣) منه يتضمن حرمان المرشحين المتنافسين على عضوية مجلس الشعب أو غيرهم ممن له صفة ومصلحة في حقهم الدستوري في الطعن قضائيا على صحة هذه العضوية ، وذلك لأن الدستور أناط هذا الاختصاص بمجلس الشعب ، وبناء على التحقيق الذي تجريه محكمة النقض وحدها على النحو سالف البيان .

فحق الطعن نظمه الدستور ذاته اختصاصا وتحقيقا ، ونظمته لائحة مجلس الشعب بناء على صريح نص الدستور من حيث الاجراءات .

ومن حيث أنه لا يسوغ على أي وجه أن يوجه لأحكام الدستور الصريحة القاطعة النقد أمام القضاء وفيما قضت به في موضوعها من اختيار دستوري لأسلوب الرقابة على صحة العضوية على النحو المشترك بين السلطتين التشريعية والقضائية ممثلة في محكمة النقض على النحو السالف ذكره .

لأن الدستور هو الأساس لكل قاعدة قانونية تشريعية في الدولة ويتعين أن ترد كل قاعدة منها اليه لتحديد ما إذا كانت قد صدرت على نحو سليم دستوريا وتضمنت أحكاما متوافقة دستوريا مع أحكامه من عدمه ، ولا يحاكم الدستور على الإطلاق بأية قاعدة قانونية أخرى ، حيث تعلو وتسمو قواعده على أية قواعد قانونية أخرى وتضود الأحكام الدستورية كل مراتب البناء التشريعي والقانوني في الدولة ، كما أنه

ترتفع سيادة وإرادة الشعب الصادرة عنها القواعد الدستورية التي يحتويها الدستور بين دفتيه — كل إرادة أخرى ، وقد سبق بيان أن السلطة المؤسسة واضعة أحكام الدستور أن تختار ما تشاء من نظام للتحقق من صحة عضوية أعضاء البرلمان سواء أكان نظاما سياسيا بحتا أو نظاما قضائيا بحتا أو نظاما مشتركا مثل النظام الذي أخذ به دستور سنة ١٩٧١ ، وقد سلف بيان ما أخذت به دساتير مصر المتعاقبة في عهدها الملكي والجمهورى في هذا الخصوص •

و فضلا عما سبق فانه لا يتصور أن تفسر كل من نصوص الدستور أو بعضها منفصلة عن باقى نصوصه وأحكامه ، فالنصوص اتى يتضمنها الدستور وما تنطوى عليه من أحكام — كل متكامل — يتعين تنسيقه وفهمه مع بعضه البعض دون معزل لجانب منه عن الجانب الآخر والا كان فى ذلك النهج السقيم تعافل عن بعض أحكام الدستور بقصد إهدارها للانحراف فى تفسير بعض أحكامه الأخرى عن حقيقة مراد المشرع الدستورى وقصده منها •

ومن حيث أنه بناء على ما سبق بيانه فانه فى صحيح حكم الدستور وإقتانون يكون الاختصاص بالفصل فى الطعن على العملية الانتخابية فى أية مرحلة من مراحلها وأيما كان وجه هذا الطعن عليها — معقود لمجلس الشعب وحده ، ويتحقق بذلك لا شك ما يقتضيه حسن سير العدالة وسلامة أداء رسالتها من عدم تقطيع أوصال المنازعة الواحدة فى صحة العضوية حالا أو عمالا الى المنازعة عموما فى مدى صحة العملية الانتخابية (تصويت) و(فوز) و(إعلان النتيجة) على الوجه سالف البيان ويستوى فى ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد أسفرت عن فوز مرشح بعينه بحصوله على الأغلبية المطلقة ، أم لم تكن قد أسفرت عن فوز مرشح وانما كشفت عن وجوب الاعادة بين مرشحين أو أربعة مرشحين على الوجه المنصوص عليه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة عشرة من قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم (٢٠١) لسنة ١٩٩٠ ، فمناط تحديد الاختصاص المحجوز دستوريا لمجلس الشعب وحده أن يكون مرد

الطعن ما شاب العملية الانتخابية من بطلان متى أسفرت هذه العملية حالا أو مآلا عن اكتساب العضوية بمجلس الشعب .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وهي حسبما سلف البيان لا تعدو أن تكون منازعة في صحة العضوية لمجلس الشعب قد خالف صحيح حكم الدستور والقانون مما يتعين معه القضاء بالفائته .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها الدستوري والفني الدقيق — التي تتمثل في عمليات (التصويت — الفرز — اعلان النتيجة) — الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل التي تنعربها العملية الانتخابية يكون من اختصاص مجلس الشعب وحده — يسرى هذا الحكم على مجلس الشورى .

المحكمة : ومن حيث أنه بمقتضى نصوص الدساتير المصرية في تنظيمها الفصل في صحة العضوية لأعضاء المجالس النيابية بصفة عامة يبين أن المادة (٩٥) من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى ، وقد صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٥١ الذي أناط بمحكمة النقض مباشرة هذا الاختصاص .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ في المادة (٩٠) منه على أن « تقضى

محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام أو محكمة النقض والإبرام إذا أُنشئت في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب والشيوخ أو بسقوط عضويتهم ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن وبعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نص الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ على أن « يختص مجلس الأمة بالفصل في صحة عضوية أعضائه » وتختص محكمة عليا بعينها القانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن ولا تعتبر باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس » .

وقد حددت المادة (١٧) من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٦ المحكمة المشار اليها بأنها « محكمة النقض » اذ نص على أن « يقوم بالتحقيق في صحة عضوية مجلس الأمة محكمة النقض » .

وقد رددت المادة (٦٢) من دستور سنة ١٩٦٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة (٨٩) من دستور سنة ١٩٥٦ المشار اليها . ومن حيث أن الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قد نص في المادة (٢٠٥) على أن : « تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد : (٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤) » .

وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه » . وينص في المادة (٩٣) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس

بعد احالتها اليه من رئيسه ويجب احالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ... وتعرض النتيجة لتحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة عنى المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلا الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

ومن حيث أنه يبين من نصوص الدساتير المصرية المتعاقبة سواء فى عهد النظام الملكى أو النظام الجمهورى أن دستور سنة ١٩٢٣ قد أناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية لمجلس النواب والشيوخ كل بالنسبة لأعضائه بما مفاده اعتبار أن الأصل هو النبع القائم على منح المجلس النيابى ذاته الفصل فى صحة عضوية أعضائه أى أن الاختصاص بالفصل فى ذلك منوط بالسلطة البرلمانية أو النيابية للشعب ، وليس للسلطة القضائية وقد أجاز الدستور فى ذات الوقت للمشرع أن يمنع هذا الاختصاص لغير تلك السلطة ذات التشكيل والطابع السياسى فاستخدم المشرع هذه الرخصة منذ سنة ١٩٥١ وأناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية لمحكمة النقض ، أى للسلطة القضائية وهو ما جرى عليه نص دستور سنة ١٩٣٠ الذى أناط الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية بمحكمة الاستئناف المعقودة فى هيئة محكمة نقض وإبرام بالمحكمة الأخيرة عند انشائها .

ولكن المشرع الدستورى عمد منذ سنة ١٩٥٦ الى نقل الولاية فى الفصل فى صحة العضوية الى المجلس النيابى وهو مجلس الأمة ، وفى ذلك الوقت حتم أن تجرى التحقيق فى الوقائع الخاصة بالطعن بمحكمة عليا يحددها القانون ، ومقتضى ذلك أنه جعل تحقيق وقائع الطعن فى صحة العضوية منوطا بالسلطة القضائية ، بينما ترك الفصل فى صحة العضوية بناء على هذا التحقيق للمجلس النيابى وقد أناط قانون مجلس الأمة الاختصاص بتحقيق صحة العضوية بمحكمة النقض قمة المحاكم العادية فى مصر ، وبذلك يكون قد أصبح للسلطة القضائية تحقيق وقائع

الطعون في صحة العضوية • وتتولاه أعلى محكمة قانون في نظام القضاء العادي تحقيقاً لأقصى قدر من الضمانات لصحة العضوية من حيث تحقيق وتحديد الوقائع الصحيحة التي لا يقوم التطبيق السليم لأحكام الدستور أو القانون إلا عليها ، بينما يكون لسلطة التشريعية الشعبية أو النيابية حسم النزاع على صحة العضوية وهذا عدا النبع الذي أخذ به الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ في المادة (٩٣) منه بالنسبة لمجلس الشعب والشورى •

ومن حيث أن مفاد هذه المادة — وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبل (المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٣٥ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٨٩) أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في إطار الاختصاص المقرر دستورياً لجلاس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، إنما هي الطعون التي تنتسب أساساً على بطلان عملية الانتخاب ذاتها في معناها دستوري والقانوني الفني الدقيق ، والتي تتمثل في عمليات (التصويت، والفرز وإعلان النتيجة) طبقاً لأحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ وبصفة خاصة أحكام المادتين (٢٦ ، ٣٧) من هذا القانون ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق على النحو المشار إليه من اختصاص مجلس الشعب وحده بمباشرة أعماله لصريح حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار إليه ، وعلى الوجه المنصوص عليه فيها أيما ما يكون وجه هذا الطعن أو أساسه ويسرى هذا الحكم تبعاً على مجلس الشورى طبقاً للإحالة عليه المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) من الدستور السالف بيانها •

(طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٧/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبحث :

حتى توافق الأمر بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب .
لا يغير من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون
والمنازعات ما قد يثار من تفرقة بين حالة ما اذا أسفرت عملية الانتخاب
فعلا عن انتخاب أحد المرشحين واكتسابه صفة العضوية بمجلس الشعب
أو بين ما اذا لم تسفر العملية الانتخابية عن ذلك — الاختصاص المقرر
لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه يشمل كل نص أو طعن
على عملية الانتخاب بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق في مراحله
المتابعة . يفصل المجلس في ذلك بعد التحقيق الذي تجريه محكمة
النقض .

الحكمة : وعلى ذلك فإن الأمر في ظل هذا النظام كان يختلف
اختلافا بينا عن نظام الانتخاب الفردي . وذلك بالسلطة المسندة للجنة
الثلاثية سالف الذكر ومن بعدها لوزير الداخلية في المادة (٣٧) من
القانون المذكور قبل تعديله سنة ١٩٩٠ والتي تخول للجنة ثم للوزير
سلطة توزيع المقاعد والأصوات على الأحزاب وعلى المرشحين الأفراد
على نحو يقطع بأنه توجد سلطة تقديرية أناطها القانون بهذه اللجنة
الثلاثية ووزير الداخلية في توزيع الأصوات والمقاعد على ما سلف بيانه
على نحو لا يلتزم التزاما كاملا بالارادة الشعبية ممثلة في أصوات
الناخبين التي تم الادلاء بها خلال عملية التصويت وبصورة تؤثر في
النتيجة التي تعلن للانتخاب ، وبالتالي فإنه — أيا ما كان الرأي في مدى
اعتبار ما يصدر عن هذه اللجنة أو وزير الداخلية بعدها في هذا المجال
قرار اداري من عدمه بالمعنى القانوني والفني الدقيق ويخضع نتيجة
ذلك لولاية الالغاء والتعويض لمحكم مجلس الدولة — فإن وجود هذه
اللجنة الادارية وسلطتها في توزيع الأصوات والمقاعد طبقا لنصوص

القانون سالف الذكر قبل تعديله سنة ١٩٩٠ هو المبرر الأساسى لاعتبار الطعن على ما تذهب اليه هذه اللجنة وعلى ما يقرره وزير الداخلية بعدها من نتائج طعنا في قرار أو تصرف ادارى يحظى في ولاية محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لا شك في أنه اذا ألغيت الأحكام الخاصة بسلطة اللجنة الثلاثية أنفة الذكر في المادة (٣٦) من قانون مباشرة الحقوق السياسية بعد تعديله بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٩٠ فإنه قد أصبحت الارادة والسيادة الشعبية وحدها هي الأساس في تحديد من يكون عضوا من بين المرشحين لأنه في هذا الخصوص سواء أكانت المطاعن على مرحلة سابقة وقدمت بعد اعلان هذه النتيجة أو على مراحل لاحقة لتقرير الاعادة فإن كل ذلك يتعلق بالفصل في صحة العضوية مالا بالنسبة لمن سوف يتم انتخابه لأن أى مطعن من تلك المطاعن واو قبل الاعادة من مقتضاء اثاره الطعن في صحة عضوية من سوف ينتخب بالفعل في مرحلة الاعادة .

وعن حيث أنه لا تغفل المحكمة التأكيد على أنه لا يرتبط بلا شك المعيار الذى يحدد ما يدخل الفصل في صحة العضوية المقصور ولاية الفصل فيها على مجلس الشعب بضرورة الاعلان عن فوز مرشح أو أكثر في الدائرة الانتخابية وحلفهم اليمين الدستورية لأنه اذا كان صحيح الفهم السليم لأحكام الدستور والقانون في تنظيم أحكام الترشيح والانتخاب أنه « كاشف عن الارادة الشعبية » وليس منشأ لمركز قانونى للمرشح للعضوية يعتبر بعتضاء عضوا بمجلس الشعب من الوجهتين الدستورية والقانونية لأن هذه العضوية تتحقق له بمقتضى الدستور والقانون منذ افعال باب التصويت باللجان الانتخابية حيث تكون الارادة الشعبية والسيادة الشعبية ، قد أودع التعبير عنها مسجلا في تذاكر التصويت بمصاديق الانتخاب ، وتكن في هذه التذاكر حقيقة ومضمون هذه الارادة التى لا شأن لأية سلطة أو لأحد بعدها الا في الكشف عنها والنزول

عليها وإعلانها للكلفة دون تبديل أو تغيير أو تعديل من أى نوع كان ،
ولذلك فإن عضو مجلس الشعب يتمتع بهذه العضوية وفقاً لصريح نصوص
الدستور والقانون من تاريخ وساعة عملية التصويت وهذا الحكم تمنح
عليه صراحة المادة (٩٠) من الدستور التى نصت على أنه « يقسم عضو
مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الدستورية
المنصوص عليها فى هذه المادة فهذا العضو بصريح النص الدستورى
له صفة العضوية قبل أن يقسم اليمين الدستورية أمام المجلس وقبل أن
يباشر عمله أيضاً بهذا المجلس ومنذ أن تحققت بالفعل الإرادة الشعبية
التي أسبغت عليه هذه العضوية لحظة انتهاء العملية الخاصة بالاقتراع
وقبل أن يعلن عن هذه الإرادة الشعبية بعد الكشف عنها بطريق فرز
الأصوات وإعلان النتيجة التي قررتها إرادة الناخبين ، ولا يفوت المحكمة
فى هذا المجال التنويه أيضاً الى أن هذا الاختصاص المنوط بمجلس الشعب
بحكم الدستور طبقاً للمادة (٩٣) منه إنما يمارسه هذا المجلس خاضعاً
لأحكام الدستور والقانون وبناء على ما ينتهى اليه تحقيق الطعن بمحكمة
النقض ولا يجوز إخضاعه للأهواء السياسية أو الحزبية إذ يعتبر فصلاً
فى منازعة على صحة العضوية بمجلس الشعب وهذه المنازعة تتعلق بسلامة
النظام العام الدستورى للوطن ويتعين حسمها فى إطار من سيادة الدستور
وسيادة القانون وبنزاهة وتجرد القضاء ، وكل هذه الأسس والمبادئ
العليا التي تنطبق بها أحكام الدستور والقانون يجب على مجلس الشعب
الالتزام بها فى ممارسة اختصاصه الدستورى فى حسم هذا النزاع ،
وهو التزام دستورى يحتمه طبيعة صحة العضوية بالبرلمان وأياً ما كانت
الجهة المنوط بها طبقاً لأحكام الدستور تحقيق صحة العضوية والفصل
فى الطعون المقدمة والبرلمانية والسياسية للأمة لتعلقه بسلامة وصحة
التعبير عن سيادتها وأعمال إرادة الشعب الصحيحة بواسطة ممثليه
الحقيقيين والشرعيين فى مجلس الشعب فلا يجوز على أى وجه أن تطفئ

على من أناط به المشرع الدستوري أمانة في الفصل في صحة هذه العضوية لأعضاء مجلس الشعب أية نزعة من الهوى أو الغرض تبعد به وتتأى عن مؤسسة العمل القضائي الذي يلتزم القراما مجردا ونزيها بصحيح حكم القانون وحقيقة الحال وثبوت الواقع .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فإنه متى تعلق الأمر بالفصل في صحة العضوية ويشمل ذلك المنازعة في بطلان عملية الانتخاب بالمعنى الفني المشار اليه فيما سبق ، فإنه لا يغير من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون والمنازعات ما قد يثار من تفرقة بين حالة ما إذا أسفرت عملية الانتخاب فعلا عن انتخاب أحد المرشحين واكتسابه صفة العضوية بمجلس الشعب ، أو بين ما إذا لم تسفر العملية الانتخابية عن ذلك ، مما يقتضى الاعادة بين المرشحين أى منهم على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة اعمالا لأحكام المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ذلك أن مفاد حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليها على ما سلف البيان ، أن الاختصاص المقرر لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه يشمل كل نوعي أو ضمن غنى عملية الانتخاب بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق في مرحلة المتابعة المشار اليها ، ويفصل المجلس في ذلك بعد التحقيق الذي تجريه محكمة النقض وبناء على ما ينتهي اليه هذا التحقيق من تحديد لواقع الحالة ، إذا كان ثمة طعن مقدم في صحة العضوية وبناء على ما ينتهي اليه تحقيق وبحث لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشعب إذا لم يقدم أى طعن على صحة عضوية الأعضاء فالمجلس يختص وحده بتحقيق صحة العضوية لجميع أعضاء مجلس الشعب سواء أكانوا منتخبين أم معينين ، مطعون أو غير مطعون في عضويتهم ، تأسيسا على أن صحة العضوية أمر يتصل

بالنظام العام الدستورى والسياسى المصرى الذى يتعين على مجلس الشعب من تلقاء ذاته العمل على الحفاظ عليه ورعايته .

وتحقيقا لذلك وبناء على ما هو مقرر دستوريا من استقلال السلطة التشريعية بتنظيم شئونها نصت المادة (١٠٤) من الدستور على أن يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسته لوظائفه .
(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٢)

الفرع السابع

العاملون بمجلس الشعب

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ - القواعد التنظيمية العامة التي وضعها أو ينفذها مكتب مجلس الشعب استنادا الى المادة (٨١) من لائحة العاملين به تعتبر جزءا مكملًا لأحكام هذه اللائحة ويستمر العمل بها ما لم تلغ أو تعدل وذلك الى أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شؤون العاملين بالمجلس تكون لها قوة القانون .

الحكمة : ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن المادة (٣٦) من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شؤون العاملين به وتكون لها قوة القانون ويسرى عليهم فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة » وإلى أن يتم وضع اللائحة المشار إليها في الفقرة السابقة يستمر تطبيق أحكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس أو رئيس « » وأن المادة (٨١) من لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادرة بقرار مكتب مجلس الشعب رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والتي صدر القرار الطعن في ظل العمل بها تنص على أن « يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة في شؤون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لأحكام هذه اللائحة » ومفاد ما تقدم أن القواعد التنظيمية العامة التي وضعها أو يضعها مكتب مجلس الشعب استنادا الى المادة (٨١) من

لائحة العاملين به تعتبر جزءا مكتملا لأحكام هذه اللائحة ويستمر العمل بها ما لم تلغ أو تعدل وذلك الى أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين بالمجلس تكون لها قوة القانون .
(طعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

تأديب العاملين بمجلس الشعب — المادة ٥٨ من لائحة العاملين بمجلس الشعب — قرار رئيس مجلس الشعب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس التأديب بضم عضوين من أمانة شئون اللجان ولم يضم له ووبته واحدا من شاغلي وظائف الإدارة العليا بأمانة الشئون المالية والإدارية — مخالفة تشكيل مجلس التأديب على هذا النحو للقاعدة التنظيمية الواجب تشكيله على مقتضاها — بطلان ما يصدر عن مثل هذا المجلس من قرارات — لرئيس مجلس الشعب اختصاص عقيد في تشكيل مجلس التأديب بأن يضم لعضوبته واحدا من شاغلي وظائف الإدارة العليا من كل الأمانات المسماة بالنسب المشار اليه ، ومنها أمانة الشئون المالية والإدارية — لرئيس مجلس الشعب أيضا اختصاص تقديرى في نطاق حريته في اختيار أعضاء مجلس التأديب من الأمانات التي حددها النص — عدم مراعاته حدود ما له من سلطة تقديرية وما له من اختصاص عقيد يرتب بطلان تشكيل مجلس التأديب .

المحكمة : ومن حيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أن لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص في المادة (٥٨) على أن « يشكل مجلس التأديب بقرار من رئيس مجلس الشعب برئاسة نائب الأمين العام وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة ، وأن شاغلي وظائف الإدارة العليا بكل من أمانات شئون اللجان ، والجلطات والعلاقات الخارجية ، والعمامة والشئون المالية والإدارية بمجلس الشعب وفي حالة غياب رئيس

مجلس التأديب أو أحد أعضائه أو قيام مانع بأى منهم يعين رئيس مجلس الشعب من يحل محله » . والثابت أنه صدر قرار رئيس مجلس الشعب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس التأديب يضم عضوين من أمانة شئون اللجان ولم يضم لعضويته واحدا من شاغلي وظائف الإدارة العليا بأمانة الشئون المالية والإدارية حسب صريح نص المادة (٥٨) المشار إليها ومن ثم فلا شبهة في مخالفة تشكيل مجلس التأديب على هذا النحو للقاعدة التنظيمية الواجب تشكيله على مقتضاها : الأمر الذى يعيب تشكيل المجلس ويرتب بطلان ما يصدر عنه من قرارات .

ودن حيث أن نص المادة (٥٨) من لائحة العاملين بمجلس الشعب سالف الذكر — تضمن اختصاصا مقيدا لرئيس مجلس الشعب في تشكيل مجلس التأديب على النحو المحدد فيه ومنه أن يضم لعضويته واحدا من شاغلي وظائف الإدارة العليا من كل من الأمانات المسماة بالنص ومنها أمانة الشئون المالية والإدارية كما تضمن اختصاصا تقديريا لرئيس مجلس الشعب في نطاق حريته في اختيار أعضاء مجلس التأديب من الأمانات التى حددها النص دون أن يكون له ترخضا في استبعاد يمثل أية أمانة منها فإن هو فعل ذلك يكون قد خلط بين ما له من سلطة تقديرية وما له من اختصاص مقيد الأمر الذى يعيب قراره ويجعل تشكيل مجلس التأديب المشكل بموجب هذا القرار باطلا ومن ثم يبطل ما يصدره من قرارات .

ومن حيث أن لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص في المادة (٥٩) على أن يشكل مجلس التظلمات بقرار من رئيس مجلس الشعب برئاسة أمين عام المجلس وعضوية مساعد الأمين العام ومستشار من مجلس الدولة وأمناء شئون اللجان والجلسات والعلاقات الخارجية والعامه والشئون المالية والإدارية ورئيس النقابة أو أحد أعضائه والثابت أن مجلس التظلمات الذى أصدر القرار الذى قضى بإلغائه الحكم المطعون

فيه لم يتضمن تشكيله ضمن أعضائه مساعد الأمين العام كما تضمن
ضمن أعضائه مساعد أمين العلاقات الخارجية دون ثبوت غياب أمين
اللجنة أو قيام مانع لديه — مما يقع معه تشكيل هذا المجلس باطلا ومما
يرتب بطلان القرار الذي أصدره في ٢٠/٥/١٩٨٦ .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون
قد وافق صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن عليه في غير محله
واجب الرفض .

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لائحة العاملين بمجلس
الشعب الصادرة بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ — المادتان ٥٨ و ٥٩ —
القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب لا يكون نافذا
الا بعد فوات مهلة التظلم دون تقديم تظلم الى رئيس مجلس الشعب
— اذا تم تقديم التظلم استمر عدم نفاذ القرار الى حين الفصل في
التظلم من مجلس التنظيمات المشكل طبقا لاحكام لائحة العاملين بمجلس
الشعب والتصديق على قرار مجلس التنظيمات من مكتب مجلس الشعب —
— قرار مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب خاضع للتظلم منه الى
رئيس مجلس الشعب وقرار مجلس التنظيمات خاضع للتصديق الادارى من
مكتب مجلس الشعب — التصديق اجراء جوهرى لا ينفذ قرار مجلس
التنظيمات دون تحققة ويترتب على حجية عدم نفاذ قرار مجلس التنظيمات
— اختتام المحكمة التأديبية قبل المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن
المقام في قرار مجلس التنظيمات .

المحكمة : من حيث أن الأصل في قرارات مجالس التأديب

أنها قرارات ادارية يكون الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية الا أنه استثناء من هذا الأصل ترتفع مجالس التأديب التي لا تخضع قراراتها للتصديق من جهات ادارية الى مستوى المحاكم التأديبية فيكون الطعن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا وفقا لما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه ما كانت قرارات مجلس التأديب خاضعة لتصديق جهة ادارية بحيث لا تنفذ الا بعد التصديق عليها ، فان هذه القرارات لا ترتفع الى مستوى الأحكام التأديبية ومن ثم يظل الاختصاص بنظر الطعون المقامة فيها من اختصاص المحاكم التأديبية وليست المحكمة الادارية العليا .

من حيث أن لائحة العاملين بمجلس الشعب الصادرة بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ تنص في المادة (٥٨) على أنه « لا يجوز تنفيذ قرار مجلس تأديب الا بعد فوات ميعاد الطعن دون التظلم منه لرئيس مجلس الشعب » وتنص المادة (٥٩) على أن « ترفع الطعون في قرارات مجلس التأديب بعريضة تقدم الى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ان كانت حضورية أو من تاريخ اعلانها للعامل بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو من تاريخ تسليمها اليه ان كانت غيابية ولا يكون قرار مجلس التظلمات نهائيا الا بعد التصديق عليه من مكتب المجلس » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب لا يكون نافذا الا بفوات ميعاد التظلم دون تقديم تظلم ائى رئيس مجلس الشعب فاذا تم تقديم التظلم المستمر عدم نفاذ القرار الى حين الفصل في التظلم من مجلس التظلمات المشكل طبقا لأحكام لائحة العاملين بمجلس الشعب والتصديق على قرار مجلس التظلمات من مكتب مجلس الشعب .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن قرار مجلس تأديب العاملين

بمجلس الشعب خاضع للتظلم منه الى رئيس مجلس الشعب ، وان قرار مجلس التظلمات خاضع للتصديق الادارى من مكتب مجلس الشعب .
ومن حيث أنه لا صحة لما يقال من أن التصديق الادارى المشار اليه مجرد اجراء شكلى ذلك أن التصديق اجراء جوهرى لا ينفذ قرار مجلس التظلمات دون تحققه ويترتب على حجية عدم نفاذ قرار مجلس التظلمات .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من اختصاص المحكمة التأديبية — قبل المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن المقام فى قرار مجلس التظلمات ومن ثم يكون الطعن عليه فى هذا الشق من قضائه غير قائم على سند قانونى سليم متعين الرفض .

(طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب قد اقر احكام اللائحة الصادرة بقرار مكتب المجلس رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ باصدار لائحة العاملين بالمجلس — نص على استمرار العمل باحكامها — من بين هذه الاحكام وضع الضوابط والقواعد التنظيمية وشروط الترقية للوظائف ومنها وظيفة وكيل وزارة — لذا قام مكتب مجلس الشعب بوضع هذه الضوابط والشروط والقواعد التنظيمية لشغل هذه الوظيفة فان ذلك يكون من اختصاصه — اذ لا يعتبر من قبيل تعديل احكام هذه اللائحة — يصحح الطعن على ذلك بغير اساس من القانون .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ تنص

على أن يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة تنظيم شؤون العاملين به وتكون لها قوة القانون ، ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة .

والى أن يتم وضع اللائحة المشار إليها في الفقرة السابقة يستمر تطبيق احكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس أو رئيسه .

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزانة المنصوص عليها في القوانين واللوائح وقد أصدر مكتب مجلس الشعب القرار رقم ١٩٧٣/١٣ بإصدار لائحة العاملين بالمجلس .

وتنص المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى إليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة .

وتكون الترقية من وظائف الفئة الثالثة وما يعولها بالاختيار على أساس الكفاية وتكون الترقية انى باقى الوظائف بالاختيار أو بالأقدمية وفقا للقواعد التي يحددها مكتب المجلس .

كما تنص المادة ٨١ من اللائحة المشار إليها على أن « يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية في شؤون العاملين وتعتبر هذه القواعد مكملة لأحكام هذه اللائحة .

كما يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية لهذه اللائحة .

ومن حيث أنه اعمالا لما تقدم فقد وضع مكتب مجلس الشعب القواعد التنظيمية وضوابط الترقية لوظيفة وكيل وزارة واشترط لذلك بجلسة ١٩٨٣/٦/٢٣ ضرورة توافر الشروط الآتية :

١ — أن يكون حاصلا على مؤهل عال يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة .

٢ — ألا تقل مدة خدمته الكلية عن ١٨ سنة .

٥ — أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العالى وهو في خدمة المجلس خمس سنوات على الأقل .

ومن حيث أن القانون رقم ١٩٧٦/١٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب قد أقر أحكام اللائحة الصادرة بقرار مكتب المجلس رقم ١٩٧٣/١٣ المشار اليها ونص على استمرار العمل بأحكامها ومن بين هذه الأحكام وضع الضوابط والقواعد التنظيمية وشروط الترقية للوظائف ومنها وظيفة وكيل وزارة فإذا ما قام مكتب مجلس الشعب بوضع هذه الضوابط والشروط والقواعد التنظيمية لشغل هذه الوظيفة فإن ذلك مما يدخل في صميم اختصاص مكتب مجلس الشعب ولا يعتبر ذلك من قبيل تعديل أحكام هذه اللائحة إذ أن هناك فروق واختلاف بين تعديل أحكام اللائحة وبين التدخل لوضع معايير وضوابط لشغل بعض الوظائف مما يدخل أصلاً في نطاق اختصاص هيئة مكتب مجلس الشعب ومن ثم فإذا ما تدخل مكتب مجلس الشعب بقراره المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٣ بوضع بعض الضوابط لشغل هذه الوظيفة فإن ذلك يعد من قبيل ممارسة اختصاص أصيل معقود له قانوناً وبالتالي يصبح الطعن على ذلك على غير أساس من القانون .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى مشروعية القاعدة التنظيمية العامة التي وضعها مكتب مجلس الشعب بقراره المشار اليه من ضرورة مضى خمس سنوات على الحصول على المؤهل العالى في خدمة مجلس الشعب فإن المشرع قد أجاز للسلطة المختصة إضافة بعض الضوابط الإضافية للترقية بالاختيار إلا أن هذه الضوابط يجب أن تكون من العموم والتجريد بحيث لا تقتصر على فئة أو فئات من العاملين دون غيرهم وأن تكون معلومة لدى أصحاب الشأن ليحددوا مراكزهم القانونية في ضوءها وليكونوا على بينة من أمرها وذلك حتى لا تتقلب هذه الضوابط الى ستار تختفى خلفه الجهة الادارية للتخطي بغير مسوغ من القانون ومن

ثم فإذا ما أضافت السلطة المختصة للقواعد التنظيمية العامة شرط مضى خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل العالى فى خدمة مجلس الشعب إذا كان الحصول على المؤهل فى أثناء الخدمة وذلك حتى يمكن التحقق من جدارة واستحقاق المرشح للترقية بعد حصوله على هذا المؤهل لشغل الوظيفة المرشح لها فى هذه الجهة فإن ذلك الضابط يتصف بالعمومية والتجريد مما يتفق وأحكام القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد حصل أثناء الخدمة على بكالوريوس معهد التعاون سنة ١٩٨٠ وأن حركة الترقيات قد أجريت فى ٣٠/٦/١٩٨٣ ومن ثم فإنه عند إجراء هذه الترقيات لم يكن قد استوفى شروط شغل هذه الوظيفة لعدم مضى خمس سنوات بعد حصوله على المؤهل العالى فى خدمة مجلس الشعب وبالتالي فإن عدم ترقيته بالقرار رقم ٢٩/١٩٨٣ المطعون فيه يكون له ما يبرره قانوناً الأمر الذى لا يحق له مزاحمة من تمت ترقيتهم بالقرار المطعون فيه ويكون الطعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص قد جاء على غير أساس واجب الرفض .

(طعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق— جلسة ٢٦/١٢/١٩٩٢)

الفرع الثامن

مسائل متسوعة

اولا - أثر تعدد الأحكام المنظمة لمجلس الشعب

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

وردت الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب في القانونين رقمي ٢٨ لسنة ١٩٧٢ و ٧٣ لسنة ١٩٥٦ هذان القانونان وإن تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعهما على نحو ينتظمهما بما عقد واحد - يتسيران ان اتقيا ويتناسخان ان اختلفا حيث يلغى اللاحق فيهما السابق تبعاً لوحدة الموضوع - لا وجه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص فهذا القول لا يقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تتسق جميعها تحت مثلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودهما فالعبرة في هذا الصدد بوحدة الموضوع وليس بصعيد الورد .

الحكمة : من حيث أن القانون المدني نص في المادة ٢ على أنه لا يجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وقد صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وتناول في أبواب متابعة الحقوق السياسية ومباشرتها وجدول الانتخاب وعمائتي الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات وأحكاما عامة ووقفية ، وصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتعرض في أبواب متابعة لتكوين مجلس الشعب والترشيح لعضويته ولأحكام العضوية

ولنصوص ختامية وانقائية • وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجالس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت الى النص الآتي (ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات • وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقا لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة • ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا للترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة • ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية) • وصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة منها كالآتي (..... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يندب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في كل لجنة من اللجان العامة والفرعية في الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كالآتي (..... وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا لقانون أن تمثل بمجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه

توائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة ٥٠٠٠) وصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ٥ مكررا التى نصها كالآتى : (يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية • ويكون لكل حزب قائمة خاصة ••• ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناقصا واحد كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يرأى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم ٥٠٠٠) ومن بينها أيضا حكم المادة ١٧ فقرة أولى التى صار نصها كالآتى (يعين انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على أكثر عدد من الأصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أيا كانت صفته التى رشح بها ••••• ويعلن انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق إعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام هذه المادة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) • وأخيرا صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .
ومن بينها حكم المادة ٢٤ فقرة ثالثة ورابعة اللتين صار نصهما كالآتي :
(وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة
بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك
لكل مرشح فرد أو يندب عضوا من الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله
في ذات اللجنة العامة وعضوا من الناخبين المقيدة أسماؤهم في جدول
انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية ولكل حزب
قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التي قدم فيها قوائم دون غيرها
وكذلك لكل مرشح فرد أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات
الدائرة الانتخابية لتمثيله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو
فرعية) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة
الثانية منها كالآتي (..... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى
لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشككة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤
حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى
الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الأحزاب التي يجوز
لها وفقا للقانون أن تهتل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي
الذي حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات ، ثم تقوم بتوزيع المقاعد
في كل دائرة على الوجه الآتي : (أ) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح
الفرد الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت
للمرشحين للانتخاب الفردي (ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من
مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى
مجوع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها
قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون وتوزع المقاعد
المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن
نصف المتوسط الانتخابي لدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي
الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على
أكبر عدد الأصوات على مستوى الجمهورية) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كان القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب أورد الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب بصفة خاصة ، بينما سرد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية الأحكام المتعلقة بهذه الحقوق بصفة عامة ، إلا أن القانون الأخير رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وكذا في تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن صراحة أحكاما تخص مجلس الشعب سواء في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ اللتين تناولتا ممثلي الأحزاب ووكلائهم في الأجان الانتخابية لمجلس الشعب وسواء في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تناولت عملية حصر الأصوات وتحديد الأحزاب التي يحق لها التمثيل وتوزيع المقاعد في كل دائرة بمجلس الشعب وهذان الضريان من الأحكام المتعلقة بمجلس الشعب سواء الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أو الواردة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وإن تباينا في مكان ورودهما فقد اتحدا في موضوعهما على نحو ينتظمهما معا عقد واحد ، وبذا يتسايران أن اثتلفا ويتأسخان أن اختلفا حيث يلغى اللاحق فيهما السابق تبعاً لوحدة الموضوع ، مما لا محل إزائه للقول بأعمال قاعدة الحكم العام والحكم الخاص ، فهذا القول لا يستقيم في معرض أحكام ذات موضوع واحد هو مجلس الشعب حتى تتسق جميعها تحت مظلة موضوعها فلا تتنافر فيما بينها ولا تتبعض في وحدتها بصرف النظر عن مكان ورودها ، لأن العبرة في هذا الصدد هي بوحدة الموضوع وليس بصعيد الورد .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

ثانياً - لجان المجلس

قام - مدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

لجان مجلس الشعب مجرد أجهزة، معاونة للمجلس في ممارسة اختصاصاته التشريعية وتقصي آثار تطبيق القوانين المهمة التي تمس مصالح الجماهير الأساسية وإبداء الرغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة - اختصاص مجلس الشورى ينحصر في دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية والحريات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى - توحيات لجان مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المتخصصة أو الاقتراحات أو الرغبات التي تصدر من أى من هذه الجهات - كما كانت قيمتها الأدبية غير ملزمة لمجلس الشعب أو للسلطة التنفيذية إلا إذا صدر بها تشريع من مجلس الشعب المختص - الامتناع من إصدار قرار إدارى وفقاً للتوصيات أو الاقتراحات أو الرغبات المشار إليها لا يعتبر قراراً سلبياً غير مشروع .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن في الحكم المطعون فيه وهو أن مؤدى المواد ٤٧ و ٤٨ و ٥٣ و ٥٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أن هناك التزاماً تشريعياً يقوم وينشأ كحق للمجتمع على السلطة التنفيذية بمجرد صدور لجان مجلس الشعب بحيث يصبح عدم أعمال هذه السلطة ضرباً من ضروب إساءة استعمال السلطة ويصبح لا مناصاً ، أم الوزير من إصدار القرار الإدارى الملزم لتصحيح الوضع بالمطابقة للتوصية التشريعية حيث قررت لجنة للنقل والمواصلات في مجلس الشعب بضرورة كسر قيود القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ في حدود صلاحيات وزير النقل البحرى المتبينة من ذات التشريع اذ قررت أنه لم يعد هناك مبرر لتقييد نشاط التوكيلات الملاحية بمعد الانفتاح

الاقتصادي ولا يوجد مبرر واحد لحرمان القطاع الخاص من مزاوله العمل في مجال الوكالات البحرية . كما أن مجلس الشورى المختص طبقا للمادة ٩٤ من الدستور باقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على ثورتي ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ و ١٥ مايو عام ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات قد اقترح اطلاق العمل أمام القطاع الخاص في مجال التوكيلات الملاحية وأوصى بذلك . والمجالس القومية المتخصصة المختصة طبقا للمادة ١٦٤ من الدستور بالتعاون في رسم السياسة العامة للدولة أوصت هي الأخرى باطلاق العمل أمام القطاع الخاص في هذا المجال فإن المادة ٨٦ من الدستور تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية » . وتنص المادة ٤٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن اللجان هي أجهزة المجلس المعاونة في ممارسة اختصاصه التشريعي وتنص المادة ٤٨ على أن تشترك اللجان بطريقة خلاقة في بحث الوسائل المؤدية الى تنمية الاقتصاد القومي . وتنص المادة ٥٣ على أن تقوم اللجان كل فيما يخصها بتقصي آثار تطبيق القوانين المهمة التي تمس مصالح الجماهير الأساسية . وتنص المادة ٥٦ من اللائحة المذكورة على أنه للجنة أن تبدي رغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة . وتنص المادة ١٩٤ من الدستور على أن « يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات » . وتنص المادة ١٦٤ من الدستور على أن « تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي » . ومغاد هذه النصوص أن لجان مجلس الشعب مجرد أجهزة معاونة للمجلس في ممارسة اختصاصه التشريعي وتقصي آثار تطبيق القوانين المهمة التي تمس مصالح الجماهير الأساسية وابداء الرغبات في شأن موضوع هام ذي صفة عامة ، وأن اختصاص مجلس الشورى ينحصر

في دراسة واقترح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوايو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والحريات . وأن المجالس المتخصصة تعتبر أجهزة معاونة في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى ٥٥٥ وأن توصيات لجان مجلس الشعب أو مجلس الشورى المتخصصة أو الاقتراحات أو الرغبات التى تصدر من أى من هذه الجهات — مهما كانت قيمتها الأدبية غير ملزمة لمجلس الشعب أو للسلطة التنفيذية الا اذا صدر بها تشريع من مجلس الشعب المختص — وفقا للمادة ٨٦ من الدستور سالفه الذكر — بسلطة التشريع ، وعلى ذلك فان الامتناع عن اصدار قرار ادارى وفقا للتوصيات أو الاقتراحات أو الرغبات المشار اليها لا يعتبر قرارا سلبيا غير مشروع .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦)

**ثالثاً - نطاق سريان الحظر الوارد في المادة ٩٥ من الدستور
على أعضاء المجلس**

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

**سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على انعقاد
النواب مع وزارة الاسكان للحصول على شقق لهم بمعارناتها على مبيع
التبليك أو الايجار .**

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمي
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٥ من ديسمبر ١٩٩٠ ، فتبين لها
أن الدستور رأى أن يرتفع بالنواب عن مواطن الشبهات والظنون وأن
يبيد عنهم عن كل ما يؤثر في حق قيامهم بواجبات العضوية فحظر عليهم أثناء
مدة العضوية ما هو مباح لغيرهم الا ما استثنى بنص في الدستور كالوزراء
(م ١٥٨) أو في القانون ، ففرضي بالألا يجوز لهم التعامل مع الدولة
بمناهاها الشامل في المعاملات المالية المباحة للكافة ، وكان لهم اجرائها
قبل ذلك ، وهي عقود البيع والشراء والايجار من الدولة أو لها ، وعقود
الائتزام والتوريد والمقاولة معها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير
مباشر لا بأسمائهم ولا باسم مستعار ، ولو كان التعاقد بطريق المزا
أو المناقصة المباحة ، فنص في المادة (٩٥) من الدستور الصادر سنة
١٩٧١ على أنه « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن
يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً
من أهوال ، أو أن يقابضها عليه ، وأن يبرم مع الدولة عقد بوصفه ملتزماً
أو مورداً أو مقاولاً ، وهو نص صريح في معناه ودلالته واضح حكمه من
عبارته وما سيقته له ، وهو صادر عن نظر الدستور في رغبة الى هذه
البيع والايجارات والمناقصة والائتزام والتوريد والمقاولة من قبلهم
مع الدولة فأراد درأها عنهم فحظرها كلية وعلى أى صورة سواء كانت

بشمن المثل أو بالقيمة الحقيقية ابعادا لهم عن الشبهة وتزجها عن الخذة وهذا انزكى لهم وأكفل بقيامهم بواجبات عضويتهم وعدم الاغادة خلال مدة عضويتهم من أية منفعة شخصية نتيجة لها أو تكون مظنة لذلك وان في ذلك لتوطيد بأشقة العامة بهم .

ومن حيث حيث أنه لما كان ذلك فان ما جاء به نص المادة ٣٧١ دن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب الصادرة استنادا منه الى نص المادة ١٠٤ من الدستور التي خولته وضع لائحة لتنظيم أعماله وكيفية ممارسة وظائفه من أنه « لا يجوز لمعضوفور اعلان انتخابه أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوعضه ملتزما أو موردا أو مقاولا ، ولا يسرى هذا الحظر على التعاقد الذي يتم طبقا لقواعد عامة تسرى على الكافة . وفي جميع الأحوال يحظر على العضو بصفة عامة أن يسهح باستغلال صفته في الحصول على مزايا خاصة بغير وجه حق ، وذلك يكون هذا النص قد أورد نص المادة ٩ كاملا ثم عطف عليه فأجاز ما حظره بما أوردته في الفقرة الأخيرة من استثنائه للأحوال التي أوردتها بنصه على أنه « لا يسرى هذا الحظر — على التعاقد الذي يتم طبقا لقواعد عامة » ، وهو في ذلك قيد من عموم النص . فخصص حالة مما يتناوله الحظر استثناءها منه وأجازها وهذه اضافة الى النص لا تجوز ، فهي تنقيح للدستور ، وليست بيان تقرير لحكمه أو تفسيراً صحيح له ، ولا تملك السلطة التي أصدرتها ذلك اذ هي محكمة بنص الدستور . وتخصيص حكمه أو تقييد اطلاقه أو تقرير الاستثناء منه أو الاضافة اليه — لا يكون الا بنص يتقرر في الدستور باجراءاته وقواعده — وغنى عن البيان أن النص يحظر الصورة التي أجازتها هذه الفقرة ويتناولها لأنه يحظر على النواب أثناء مدة عضويتهم هذه العقود المباحة للكافة أصلا . وبذلك فلا يبعد بما تضمنه حكم المادة ٣٧١ من اللائحة الداخلية بمجلس الشعب في الخصوص . ولا يعول عليه في اجازة ما حظره الدستور ونص عليه صراحة في المادة ٩٥ منه مما يجب التزامه وعدم تعدى حدوده .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، فإن الحظر الذي جاء به نص المادة ٩٥ من الدستور يسرى على تعاقد النواب مع وزارة الاسكان للحصول على شقق لهم بعماراتها على سبيل التملك أو الايجار . وهو الواقع في الحالة محل البحث .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحظر الوارد في المادة (٩٥) من الدستور على الحالة المعروضة لدخولها في عمومها .

(ملف رقم ٧/١/٧١ — جلسة ١٣/٥/١٩٩٠)

رابعاً — لا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى لأحد أعضاء
المجالس النيابية القيد بسجل الوكلاء والوسطاء المنتخبين
طوال مدة العمل النيابي

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عدم جواز استمرار قيد نجل أحد السادة الوزراء أو أعضاء مجلس
الشعب أو الشورى في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بعد تعيين والده
في منصب وزارى أو كعضو مجلس الشعب أو الشورى ويسرى
ذلك على القيد مع ملاحظة أن دراسة العمل بدون قيد يكون جريمة
يعاقب عليها القانون .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية
لقسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٦/١٩٨٥ فاستعرضت
نص المادة ١٥٨ من الدستور التى تنص على أن « لا يجوز للوزير أثناء
تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً » والمادة ٣ من القانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية
وبعض أعمال الوساطة التجارية التى تنص على أنه « لا يجوز أن يقيد
في السجل المشار اليه في المادة السابقة الا من تتوافر فيه الشروط الآتية :
أولاً — بالنسبة الى قيد الأشخاص الطبيعيين : (أ) أن يكون مصرى
الجنسية (ب) أن يكون كامل الأهلية (ج) أن يكون حسن
السعة (د) ألا يكون قد أشهر إفلاسه (و) ألا يكون من
أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغاً
للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغلاً
أصلاً بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه (ز) ألا يكون من الأقارب
من الدرجة الأولى لأحد شاغلى المناصب السياسية أو لأحد من الفئات

المنصوص عليها في البند السابق » كما استعرضت المادة ١٨ من القانون المذكور التي تنص على أنه « إذا مارس الوكيل أو الوسيط التجاري العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه بذلك عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين • ويترتب على صدور الحكم بالإدانة إلغاء القيد وسقوط الحق واسترداد التأمين » واستبان لها أن الشروط الواردة بالمادة ٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه هي في أصلها شروط يجب توافرها لدى القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين وكذلك شروط لاستمرار هذا القيد ومزاولة أعمال الوكالة والوساطة التجارية وتأكيدا لذلك فقد نص المشرع في المادة ١٨ المشار إليها على عقوبة جزائية توقع على من يمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة ٣ المشار إليها مع علمه بذلك كما رتب على صدور حكم بالإدانة إلغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين كما استبان لها أن المشرع حظر على أعضاء مجالس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية والمتفرعين للعمل السياسي طوال مدة عضويتهم في المجالس المذكورة أو تفرغهم للعمل السياسي القيد في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ما لم يكونوا مثقلين أصلا بهذا العمل قبل عضويتهم أو تفرغهم للعمل السياسي ، كما أن المشرع حظر بإطلاق على الوزير أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا ، وذلك دراء لأية شبهة لاستغلال النفوذ أو التوسل به في مباشرة أعمال الوساطة أو الوكالة التجارية • ومد المشرع بمقتضى الفقرة (ز) من المادة ٣ المشار إليها الحظر الى الأقارب من الدرجة الأولى لأحد شاغلي المناصب السياسية أو لأحد من الفئات المنصوص عليها في البند (و) ، ومن ثم فلا يجوز للأقارب من الدرجة الأولى أو أعضاء مجلس الشعب أو الشورى القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين طوال مدة تولي المنصب الوزاري أو العمل النيابي حسب الأحوال كما لا يجوز استمرار من كان مقيدا منهم بالسجل المذكور قبل تولي قريبه من الدرجة

الأولى المنصب السياسى أو كسب عضوية مجلس الشعب أو الشورى ويتعين العاء قيديهم فور تحقق المانع من التقيد الواجب لإلغائه ، ولا يجوز قياس حالة هؤلاء على حالة الفئات الواردة بالفقرة (و) من المادة ٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ أو استثناء هؤلاء بعد ولايته النيابة سنده النص ، ولم يتسع هذا النص لاستثناء أقاربهم من الدرجة الأولى والعبارة فى ذلك كله بالتقيد فى السجل فهو المحذور على من تحقق به المانع من التقيد مع ملاحظة أن يقيد فى ذلك من سند مزاولة أعمال الوكالة أو الوساطة إذ مزاولتها بغير قيد تكون جريمة يعاقب عليها القانون •

لذلك ، انتهت الجمعية التأسيسية نقصى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استمرار قيد نجل أحد السادة الوزراء أو أعضاء مجلس الشعب أو الشورى فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بعد تعيين والده فى منصب وزارى أو كسب عضوية مجلس الشعب أو الشورى يسرى ذلك على القيد مع ملاحظة أن ممارسة عمل بدون قيد يكون جريمة يعاقب عليها القانون •

(ملف رقم ٨٦ / ٦ / ٣١١ — جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٥)

خامساً - منوط حظر عضوية أعضاء المجالس النيابية
بمجالس إدارات الشركات المساهمة

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

حرم المشرع على أعضاء المجالس النيابية عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة أثناء اضطلاعهم بمهامهم النيابية - يرفع الحظر المذكور في حالة ما يكون عضو مجلس الشعب أو الشورى قد سبق له التمتع بعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة في وقت ما قبل اختياره لعضوية المجلس النيابي .

الفتوى : أن المشرع تعدياً بنص المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أن يسمو بأعضاء المجالس النيابية سواء في مجلس الشعب أو الشورى عن مواطن الشبهات ونطاق استغلال النفوذ فحصرهم عليهم كقاعدة عامة عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة أثناء اضطلاعهم بمهامهم النيابية نأياً منهم عن كل ما يؤثر في حق قيامهم بهذه المهام ولم يرفع هذا الحظر إلا في الأحوال التي قدر فيها انتفاء شبهة التأثير أو مظنة الاستغلال ومن ذلك أن يكون عضو مجلس الشعب أو الشورى قد سبق له التمتع بعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة في وقت ما قبل اختياره لعضوية المجلس النيابي إذ يفترض في هذه الحالة أن إعادة تعيينه لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة ليست وليدة هوى أو استغلال أو بدافع عن رغبته في المجاملة أو التأثير بعد إذ سبق وأن تمتع بهذه العضوية مجرداً من صفته النيابية معتقداً على خبرته وقدراته فلا شبهة ومن ثم في إعادة تعيينه في مجلس إدارة الشركة المساهمة بعد أن تحلى بعضوية المجلس النيابي بالغرض هنا أن إعادة التعيين حاد بها استثمار تلك القدرات وأسباب الخبرة

التي رجحت تعيينه من قبل — ولا وجه للتفرقة عند اباحة شغل عضوية مجلس ادارة الشركات المساهمة بين عضو منتخب وعضو معين في المجلس النيابى — شغل رئيس بنك مصر السابق عضوية مجلس ادارة بنك قناة السويس قبل تعيينه في مجلس الشورى لا غرو ومن ثم أن يعود ويشغل عضوية مجلس ادارة البنك ذاته بعد تعيينه في المجلس النيابى — صحة عضويته في مجلس ادارة بنك قناة السويس أثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس الشورى •

(ملف رقم ٤٧/١/١٥١ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

مؤسسة فاما

مؤسسة عامة

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

البديل المقرر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
هناك هذا البديل هو امتداد العمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل الرسمية
في الحكومة — بقاء هذا البديل رغم تحويل الاذاعة الى مؤسسة عامة
للاذاعة والتلفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة
١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — أثر ذلك : عدم أحقية
العاملين في مؤسسة السينما للبديل المقرر للعاملين بالاذاعة — لا وجه
للقول بأن ميزانية مؤسسة المسرح والسينما ضمت الى ميزانية هيئة
الاذاعة اعتباراً من السنة المالية ٦٤ — ١٩٦٥ بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك : أن ضم الميزانية للهيئتين المشار
اليهما قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالى وسهولة الاشراف
والرقابة — لا تعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكتلتا
الهيئتين .

المحكمة : من حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون
فيه خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ذلك أن تقرير هذا البديل وغيره
من البدلات المالية أياً كان نوعها إنما يتطلب ضرورة توافر الاعتماد المالى
الذى يتم الصرف منه وقد تعذر على الجهة الادارية توفير هذا الاعتماد
الخاص بذلك النوع من البدلات لمن نقلوا في تاريخ لاحق على بدء تقريره
حال صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ حيث كان
الاعتماد متوافراً بالنسبة الى العاملين الأصليين الموجودين حال تقريره
بداءة ، ومن ثم فإن من نقلوا من جهات أخرى كالعاملين بالمؤسسة المصرية
العامة للسينما في تاريخ لاحق على هذا التاريخ ومنهم الدعون لا يحق
لهم تقاضى ذلك البديل طالما لم يتوافر الاعتماد المالى اللازم .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر بمقتضى لسلطة المقررة في المدة ٢ من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ بادخال بعض التعديلات في التشريعات القائمة والتي تقضى بأن تأخذ النصوص الواردة في القوانين في شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن الى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه هو تعديل لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاذاعة المصرية ، وهو Annex الذي ظل قائماً بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى المادة ٢٢ منه ، وكان يقضى بأن :

١ - تسرى في شأن موظفي الاذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في نظام موظفي الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين .

٢ - واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون أجراً اضافياً لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة « واقتصر هذا التعديل على البند (٢) اذ تغير نظير الأجر الإضافي الى بدل طبيعة عمل فأصبح النص يجري كالآتي :

٣ - واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية وهذا الاستثناء بحسب ما يبين من أصل تقريره من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ انما يخص العاملين في الاداعة فتحكمه مقصور عليهم دون ما عداهم ، وهو من ناحية أخرى مقيد بالشرط الذي جعله القرار موجبا له كمكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، وقد أبقي هذا الحكم قائماً بعد تحويل الاذاعة الى مؤسسة عامة للاذاعة

والطيفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ يربط ميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ قد تضمن التأشير في الميزانية على ضم ميزانية مؤسسة فنون المسرح والموسيقى الى ميزانية هيئة الاذاعة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ومن حيث أن الضم قصد به توحيد انظم المالية والمصرف المالى وسهولة الاشراف والرقابة ويوقف أثر قرار ربط الميزانية عند حد قرار تقدير إيرادات الدولة في عام واحد دون أن يتعداها الى القول بادماج المؤسساتين أو توحيد القواعد التى تحكم العاملين في كل منها واستفادة كل منهما من الميزات المقررة للآخرين . ولا يغير من الحكم المتقدم فى شيء اعادة تنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ والنص فى المادة ١٥ منه على أن يعمل بالقواعد النسارية فى هيئة الاذاعة بالنسبة الى الشئون المالية والادارية وشئون العاملين الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة .

(طعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

مؤسسة علاجية

مؤسسة علاجية

قامدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

١ - أجاز المشرع للعامل المعاد تعيينه بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أن يجمع بين راتبه والمعاش المستحق له قبل التعيين متى أن مجموع الراتب والمعاش لا يجاوز مائة جنيه ويتم ذلك بقرار من وزير الخزانة - يشترط فيما يجاوز المائة جنيه صدور قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ناط المشرع أمر اختيار وتحديد مرتبات العاملين بالمستشفيات المستولى عليها إلى لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة - يتم التعيين بقوة القانون بقرار من تلك اللجنة دون حاجة لاعتماد سلطة أعلى .

الحكمة : حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل تعيين فيها تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٠٠٠٠٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » .

وحيث أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية التي تنشأ في المحافظات (المادتين ١ ، ٥ من القانون) ونصت المادة العاشرة من القانون بأن ينقل العمال الذين يعملون في المستشفيات المستولى عليها في النشاط المتعلق بالعلاج إلى المؤسسات العلاجية التي تنشأ في المحافظات بحالهم عند العمل بهذا القانون ولهذه المؤسسات أن تعمد توزيعهم على الوحدات التابعة لها واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يعين في المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون اللقائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم

اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وحيث أن البين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أجاز بموافقة وزير الخزانة الجمع بين الراتب المستحق للعامل المعاد تعيينه في خدمة الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة وبين المعاش المستحق قبل التعمين فيها متى كان مجموع الراتب والمعاش لا يجاوز مائة جنيه فإن جاوزت ذلك القدر تعين أن يكون الترخيص بالجمع بقرار من رئيس الجمهورية وأن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ أشار إليه أوكل إلى لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة أمر اختيار وتحديد مرتبات العاملين في المستشفيات المستولى عليها ومن ثم فإن صدور قرار من تلك اللجنة باختيار العاملين الذين يعينون في المستشفيات المشار إليها وتحديد مرتباتهم يجعل ذلك التعمين وتحديد المرتبات حاصلًا بقوة القانون بلا حاجة لاعتداد سلطة أعلى وهو أمر مستفاد من صريح حكم المادة العاشرة آنفة الذكر .

ولما كان الثابت من الأوراق أن اللجنة المذكورة قد قررت في ٢٣/٥/١٩٦٥ بقاء مورث المدعين مديرا إداريا لمستشفى الهلال الأحمر بالسويس براتب شامل قدره ٣٧٨٧٥ جم بالإضافة إلى المعاش الذي كان مرخصا له بالجمع بينه وبين مرتبه في ذلك المستشفى — وأنه جاء بالبند الرابع من قرار اللجنة أنه بالنسبة للعاملين الذين تقل سنهم عن ستين سنة ويتقاضون معاشات فتتحمل المستشفيات برواتبهم كلمة مع وقف صرف المعاش إذا كانت ميزانية المستشفى تسمح بذلك والا فتقدمي اللجنة باستصدار قرار بالجمع بين الراتب والمعاش إلى أن تسمح الميزانية بذلك فإن مفاد ذلك أن اللجنة قد حددت راتب مورث المدعين اعتبارا من ٢٣/٥/١٩٦٥ على أساس شموله مجموع الراتب والمعاش باعتباره من المعادين للعمل في هيئة عامة — المؤسسة العلاجية — قبل سن الستين على ما هو ثابت من الأوراق وبهذه المثابة ينطبق في شأنه حكم البند الرابع من قرار اللجنة المشار إليه أما ما جاء بذلك القرار من أنه في

الحالات التي لا تسمح فيها ميزانية المستشفى بتحمل الراتب ثساهلا المعاش على النحو المشار اليه فانها توصى باستصدار قرار بالجمع بين اراتب والمعاش فذلك لا ينال من اعتبار راتب مورث المدعين محددا على الوجه آنف الذكر من تاريخ صدور ذلك القرار وانما يتعلق بتحديد المصدر المالي الذي يتحمل بقيمة المعاش الذي أصبح جزء لا يتجزأ من الراتب بموجب القرار المذكور حتى تسمح ميزانية المستشفى بتحمل الراتب المذكور فواقع الحال أن ما ورد في البند الرابع من قرار اللجنة لا يعدو أن يكون توصية موجهة الى وزارة الخزانة بالموافقة على أن يجمع هؤلاء العاملين بمعاشاتهم التي أصبحت جزءا من رواتبهم الى أن تسمح ميزانية المستشفيات بتحمل الراتب كاملا والثابت من الأوراق أن ميزانية المستشفى المعتمدة من محاسب قانوني المرفقة حافظة المستندات المودعة من الطاعنين قد حققت أرباحا بما يسمح بصرف راتب مورثهم ومن ثم يتحقق مناط الزام المستشفى بصرف راتبه كادلا على الوجه المشار اليه .

وحيث أنه على المقتضى فان مورث المدعين يستحق أن تسوى حالته على أساس اعتبار راتبه محددا بمبلغ ٧٣٨٨٥ جم من ١٩٦٥/٥/٢٣ من تاريخ صدور قرار اللجنة المشار اليها بتحديد الراتب على هذا الوجه — مع ما يترتب على ذلك من آثار وعلاوات وغيرها على أن يقتصر حقه في الفروق المترتبة على ضم المعاش للراتب من تاريخ وقف صرف المعاش — واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحقية المدعين في أن يصدد راتب مورثهم على أساس ٧٣٨٨٥ جم من ١٩٦٥/٥/٢٣ وما يترتب على ذلك من آثار مع مراعاة قصر صرف الفروق المترتبة على ضم المعاش الى الراتب على الفترة اللاحقة لوقف صرف المعاش .

(طعن رقم ٣٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

مؤهل دراسي

الفصل الأول : اوضاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

نظام العاملين للندنين بالدولة (الحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة)

الفصل الثاني : قنوتن خاصة بالمؤهلات الدراسية وتسوية حالات الحاصلين

عليها من العاملين للندنين بالدولة

الفرع الاول : القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات

بعض العاملين بالدولة

الفرع الثاني : القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات

بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية

الفرع الثالث : القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين

للندنين بالدولة والقطاع العام

اولا : الحصول على مؤهل اعلى اثناء الخدمة

ثانيا : ماعية للمؤهلات للمتوسطة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

ثالثا : ماعية للمؤهلات العليا فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ سنة

١٩٧٥

رابعا : الشروط التى تطلبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاعتبار

المؤهل الدراسى مؤهلا متوسطا يحدد مستواه السالى بالنقطة

(٣٦٠/١٨٠)

الفرع الرابع : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على

تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض

العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية

اولا : المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

١ - اقليمية اعتبارية

٢ - حق الخيار للقرار للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء

الخدمة

٣ - تواريخ الوجود بالخدمة

٤ - الميعاد الذي لا يجوز بعده التسوية او سحبها لو كانت غاطفة

ثانيا : للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠

ثالثا : للمادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

الفرع الخامس : القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات

بعض العاملين

الفصل الثالث : شهادات دراسية مختلفة

الفرع الاول : شهادات دراسية صناعية

اولا : شهادة الابتدائية للصناعات

ثانيا : دبلوم للمدارس الصناعية (نظام الخمس سنوات)

ثالثا : دبلوم كلية الصناعات

الفرع الثاني : شهادات دراسية زراعية (دبلوم الزراعة التكميلية العليا)

الفرع الثالث : شهادات دراسية تجارية

اولا : دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية

ثانيا : دبلوم للمعهد العالي للتجارة

الفرع الرابع : شهادات دراسية طبية

اولا : دبلوم للمعهد الصحي

ثانيا : دبلوم مدرسة الزيارات الصحية

الفرع الخامس : شهادات دراسية تربوية

اولا : دبلوم معهد دراسات الطفولة

ثانيا : شهادة التربية النسوية

ثالثا : دبلوم الفنون الطرزية

رابعا : دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية

خامسا : دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية

سادسا : شهادة المعلمات الاولى الراقية

سابعا : شهادة المعلمات العامة

ثامنا : شهادة محريجي مدرسة التربية البحرية

الفرع السادس : شهادات دراسية ازهرية

اولا : شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر

المسبوقة بشهادة الثانوية الازهرية

ثانيا : شهادة الاجازة العالمية المعادلة لبيكالوريوس التجارة المسيوقة

بالثانوية الازهرية

الفرع السابع : الماجستير والدكتوراه

اولا : الماجستير (شهادة زمالة كلية الجراحين بأدنبره

ثانيا : الدكتوراه

الفرع الثامن : شهادات دراسية فى العلوم

الفرع التاسع : شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع العاشر : شهادة (جى - سى - ايه)

الفرع الحادى عشر : مؤهل الاعدادية الفنية باتواعه الثلاثة (صناعى -

زراعى - تجارى)

الفرع الثانى عشر : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

اولا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة

ثانيا : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية

الفرع الثالث عشر : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى

الفرع الرابع عشر : دبلوم الصيارف

الفرع الخامس عشر : دبلوم التلغراف

الفرع السادس عشر : دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة

الفرع السابع عشر : اجازات الطيران المدني

الفرع الثامن عشر : الشهادات العسكرية

اولا : شرط اعتبار العامل حاصلا على احدى الشهادات العسكرية

ثانيا : تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين

ثالثا : تسوية حالات خريجي للمعهد الفنى للقوات المسلحة

رابعا : الوجود الفعلى بالخدمة شرط الافادة من القانون رقم ٧٢

لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

اولا : مدلول نظام تسعير للوحدات الدراسية

ثانيا : تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى

ثالثا : قرار اعلان نتيجة الامتحان

رابعا : للقصود بتاريخ دخول الخدمة

خامسا : استمرار العمل بالتقييم العلمى الذى سبق ان تم لبعض

للوحدات

سادسا : بعض احكام اللوحدات الدراسية فى القطاع العام

الفصل الأول

أوضاع تطبيق المادة ٢٥ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين

المدنيين بالدولة (الحاصلين على مؤهلات

أعلى أثناء الخدمة)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ : اعمال حكم المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ يفرض وجود العامل في الخدمة فعلا باحدى الوحدات المخاطبة بنظام العاملين المدنيين بالدولة - ايضا يفرض حصوله أثناء مدة خدمته على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه العاملين غير المخاطبين بنظام العاملين المدنيين بالدولة من اصحاب الكادرات الخاصة لا يستفيدون من حكم المادة ٢٥ مكرر المشار اليها - بل يطبق عليهم ماورد في نظمهم الخاصة فى هذا الشأن - العلاقة الوظيفية تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين - ذلك الا اذا ورد نص استثنائي على ان تبدأ هذه العلاقة من تاريخ سابق ففى هذه الحالة يتعين اعمال الاثر الرجعى لقرار التعيين - ويقتصر الاثر الرجعى على ما ورد بشأنه فقط فلا يشمل كافة المجالات الاخرى ومنها الوجود الفعلى بالخدمة.

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المعقودة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧ فتبين لها ان المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه مراعاة حكم البند (١) من

الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف. ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة اول مربوط الوظيفة للمعين عليها وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة ليهما اكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة للمعين عليها، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة اخرى بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه، وتبين للجمعية مما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هجر فكرة تسعير الشهادات راعته بالوظيفة واشترطات شغلها فلم يعد العامل الذى يحصل على مؤهل اعلى اثناء مدة الخدمة تسرى حالته بتقله تلقائيا الى وظيفة تتناسب مع مؤهله بل اصبح يتساوى مع غيره من غير العاملين من خارج الخدمة من حيث توافر شروط شغل الوظيفة كل ما هنالك ان المشرع اجاز تعيين العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى لازم لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعمل بها واعفاه من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف ورتب له حقوقا مالية مميزة عند تعيينه فى الوحدة التى يعمل بها او فى وحدة اخرى من الوحدات للمعاطبة باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مؤهله الاعلى. وعلى ذلك فان اعمال هذا الحكم يفترض وجود العامل فى الخدمة فعلا باحدى الوحدات للمعاطبة بنظام العاملين المدنيين بالدولة وحصوله اثناء مدة خدمته هذه على مؤهل اعلى من للمؤهل الحاصل عليه لازم لشغل احدى الوظائف

الخالية بالوحدة التي يعمل بها أو بوحدة اخرى من الوحدات المذكورة . ومن ثم فان العاملين غير المحاصطين بنظام العاملين المدنيين بالدولة من اصحاب الكادرات الخاصة لا يستفيدون من حكم المادة ٢٥ مكررا بل يطبق عليهم ما ورد في نظمهم الخاصة في هذا الشأن.

ويعتبر ما تقدم على السيد للمعرضة حالته ، فانه يبين من الاوراق انه حصل على المؤهل العالي عام ١٩٨٤ ابان حملته بهيئة الشرطة التي يخضع العاملون بها لاحكام قانون خاص هو قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ والذي يحل محل نص مماثل لنص المادة ٢٥ مكررا سابقة البيان . ولم يتناول - في هذا الشأن - بالتظيم سوى حالة امين الشرطة لو مساعد الشرطة الذي يحصل على اجازة الحقوق اثناء حملته بهيئة الشرطة (مادة ١٠٣ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١). ومن ثم فان نقل للمعرضة حالته بعد حصوله على بكالوريوس معهد الدراسات التعاونية الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الى وظيفة كتابية دون اعتداد بمؤهله العالي وفقا لاحكام قانون هيئة الشرطة قد صادف صحيح حكم القانون . ولا يحق له بعد نقله للمطالبة باعادة تعيينه بمؤهله العالي بالجهاز وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا لعدم دخول هيئة الشرطة ضمن الوحدات المخاطبة بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وبالتالي يكون قد تخلف في حقه شرط الحصول على المؤهل الاعلى اثناء مدة حملته الفعلية باحدى الوحدات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة . فلا يستفيد من حكم المادة ٢٥ مكررا بل يتراحم مع غيره من غير العاملين بالجهاز في التقدم لشغل احدى الوظائف الخالية به والتي تتوفر فيه شروط شغلها بتابع القواعد العامة التي تحكم التعيين .

وبالتنسية الى العامل الذى يحصل خلال الفترة من تاريخ تعيينه الى تاريخ ترشيحه أو التاريخ الذى ارتدت اليه اقدمته على مؤهل اعلى من المؤهل المعين بمقتضاه فانه يستفيد ايضا من حكم المادة ٢٥ مكررا سالفه البيان فعدم وجوده فى الخدمة فعلا ايهان حصوله على المؤهل الاعلى لان القاعدة ان العلاقة الوظيفية تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين الا اذا ورد نص استثنائى على ان تبدأ من تاريخ سابق ففى هذ الحالة يتعين ان يقتضيه الاثر الرجعى لقرار التعيين على ماورد بشأنه فقط فلا يمتد ليشمل كافة المجالات الاخرى ومنها الوجود الفعلى بالخدمة.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد/..... من حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعدم سريان هذا الحكم الا على من كان فى الخدمة الفعلية عند الحصول على للمؤهل الاعلى.

(ملف ٧١٣/٣/٨٦ — جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ : المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مناط الاستفادة من حكمها ان يحصل العامل انشاء الخدمة على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه والمعين بمقتضاه — ذلك لان المشرع فى هذه المادة يناطب حلة المؤهلات الدراسية دون غيرهم من العاملين — العامل المعين بالخدمة دون الحصول على اى مؤهل دراسى ثم يحصل انشاء الخدمة على مؤهل دراسى لايمتفيد من حكم المادة ٢٥ المشار اليها — ذلك لتخلف مناط الاستفادة منها.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ فاستعرضت البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى ينص على أنه "اذا كانت الشهادة الدراسية احد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقا للمؤهل الاعلى وعند التساوى فى المؤهل تكون الاولوية للاعلى فى مرتبه الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً. كما استعرضت المادة ٢٥ مكرراً من ذات القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه "مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الحالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة للشغل هذه الوظائف وفقاً لجدول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثناءهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف....

واستظهرت الجمعية ان المشرع استحدث فى المادة ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنظيماً متكاملاً موداه تعيين العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى وكان هذا المؤهل لازماً لشغل الوظيفة الحالية بنفس التى يعمل بها اذا توافرت فى العامل الاشتراطات الاخرى للتعيين واستوفى اجراءاته فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان، ومن ثم فمناط الاستفادة من هذا الحكم للمستحدث ان يحصل العامل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى من المؤهل الحاصل عليه وللعين بمقتضاه لان للمشرع فى هذه المادة مخاطب حملة المؤهلات الدراسية دون غيرهم من العاملين، يؤكد ذلك ان للمشرع استهل للمادة ٢٥ مكرراً بعبارة مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثانية من

المادة ١٨ من القانون" وهو حكم متعلق بالتميين فى الوظائف التى تعتبر للمؤهلات الدراسية احدى الشروط الواجب توافرها فمن يشغلها وعلى ذلك فان العامل المعين بالخدمة دون الحصول على أى مؤهل دراسى ثم يحصل اثناء الخدمة على مؤهل دراسى لا يستفيد من حكم المادة ٢٥ مكررا لتختلف مناهلها، بيد أن هذا لا يمول بطبيعة الحال - بينه وبين التقدم لشغل احدى الوظائف الخالية التى تتناسب مع المؤهل الحاصل عليه وفقا للقواعد العامة فى التمييز. ولما كانت العاملة للمعرضة حالتها قد عينت فى وظيفة من الدرجة الخامسة بالخدمة فقط دون الحصول على مؤهل، فان حصولها على شهادة اتمام الدراسة بالتعليم الاساسى لا يصلح سندا لتطبيق نص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها من غير المخاطبين به.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملة للمعرضة حالتها فى الاستفادة من نص المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

(ملف رقم ٧٢٣/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ : (١) عدم سريان حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين غير المؤهلين الذين يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية الاولى اثناء الخدمة وكذلك المؤهلين من العاملين الذين لم يعينوا او يعاملوا بالمؤهلات الحاصلين عليها اذا ما حصلوا على مؤهلات أعلى اثناء الخدمة.

(٢) يعتبر المؤهل فوق المتوسط مؤهلاً أعلى من المؤهل المتوسط
يجوز للحصول عليه أثناء الخدمة الاستفادة من حكم المادة ٢٥ مكرراً
المشار إليها

(٣) تحدد فئة العلاوة الدورية المستحقة لمن تجاوز مرتبه بداية
مربوط الوظيفة المعين عليها وفقاً لحكم المادة المشار إليها على أساس
المرتبة المستحق في حدود علاوات الدرجة المعين عليها

(٤) عدم انطباق حكم المادة ٢٥ مكرر المشار إليها على من عين
عن طريق القوى العاملة بمقتضى مؤهله الأعلى الحاصل عليه أثناء
الخدمة —

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع بجلستها المتعقبة فى ١٩٨٨/٣/٢ فاستعرضت فتاها
السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٢/٣ وتبينت ان المادة ١٨ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ تنص على ان " يكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بدون
امتحان على الوجه الاتى

(١) اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن
يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى وعند التساوى فى
المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبه الحصول على الشهادة الدراسية
فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً " وتنص المادة ٢٥ مكرراً (١) من ذات
القانون على انه " مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة
(١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء

الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدوال التوظيف والرتب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف وبمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجته الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوزتها نهاية مربوط درجته الوظيفية المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه . وأستظهرت الجمعية ان المشرع استحدثت بالمادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنظيما قانونيا متكاملا يتيح لمن يحصل من العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون على مؤهل دراسى أعلى من بذلك المعين بمقتضاه التعيين فى أى وظيفة خالية فى ذات الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى متى كان هذا المؤهل الاعلى لازما لشغل هذه الوظيفة وتوافرت فى شأن العامل الحاصل عليه كافة الاشتراطات الاخرى المتطلبية لشغلها واستوفى اجراءات التعيين بها وذلك فيما عدا شرطى الاعلان والامتحان اذ يتم تعيين العامل فى هذه الحالة دون اتباع هذين الاجرائين وبذلك يكون المشرع جعل تطبيق هذه المادة منوط بحصول العامل أثناء الخدمة على مؤهل دراسى أعلى من ذلك المؤهل الحاصل عليه والمعين بمقتضاه : فلا تخاطب هذه المادة سوى العاملين المؤهلين للمعين بمقتضى مؤهلاتهم ويؤكد ذلك أن المشرع قد استعمل المادة ٢٥ مكررا المشار اليها بعبارة مع مراعاة حكم البند (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ وهو حكم خاص بالتميين فى الوظائف التى تصدر للمؤهلات الدراسية أحد الشروط المتطلبة لشغلها . وبذلك يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة العاملون غير المؤهلين الذين يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية الأولى أثناء الخدمة، وكذلك للمؤهلين من العاملين الذين لم يمينوا أو يعاملوا بمقتضى مؤهلاتهم ثم حصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى اذ يعتبرون فى هذه الحالة فى حكم غير المؤهلين . واذا كانت هذه المادة لا تسوى الأعلى العاملين المؤهلين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات دراسية أعلى فلا يشترط فى هذه المؤهلات الأخيرة سوى أن تكون أعلى من تلك الحاصلين عليها والمعنيين بها، بغض النظر عن الدرجة الوظيفية المقررة لتعين حاملها عليها: أى سواء كان مقررا لها ذات الدرجة الوظيفية التى يشغلها العامل بمقتضى مؤهله الأول أم درجة وظيفية أعلى . فالعبرة بالمؤهل وليس بالدرجة . وهو أمر يرجع فيه للتنظيم القانونى المنظم لمنح المؤهلات الدراسية . واذا تنقسم هذه المؤهلات الى مؤهلات أقل من المتوسطة ومؤهلات متوسطة ومؤهلات فوق المتوسطة ومؤهلات عليا وتعتبر المؤهلات عليا وتعتبر المؤهلات فوق المتوسطة وفقا لهذا التقسيم أعلى من المؤهلات المتوسطة ، ومن ثم فيحوز تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا المشار إليها على من عين بمؤهل ثم حصل أثناء الخدمة على مؤهل فوق المتوسط . ومن حيث أنه عن تحديد فئة العلاوة الدورية المستحقة لمن يتجاوز مرتبه بداية مربوط درجة الوظيفة للمعين عليها، فلما كانت المادة ٢٥ مكررا المشار إليها قررت منح العامل أول مربوط درجة الوظيفة للمعين عليها وعلاوة من علاوتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما

أكبر وكانت القاعدة أن احكام التشريع الواحد تكمل بعضها البعض وكما بين من الاطلاع على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان هناك بعض الدرجات الوظيفية (الثانية، الثالثة، الرابعة) قرر لها المشرع أكثر من فئة للعلاوات الدورية التي تمنح لشاغلها وربط تحديد فئة العلاوة المستحقة بالمرتب الذى يحصل عليه العامل ، ومن ثم يعتبر هذا المسلك الذى انتهجه المشرع بمثابة المبدأ العام الذى يسرى فى حالة التعيين طبقا لحكم المادة ٢٥ مكررا سالفة الذكر فتحدد فئة العلاوة الدورية المستحقة فى هذه الحالة على أساس المرتب المحتفظ به للعامل اذا ما تجاوز هذا المرتب بناية مربوط الوظيفة المعين عليها .

ومن حيث أنه عن تطبيق حكم هذه المادة على المعينين عن طريق القوى العاملة فقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حكم المادة ١ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ ببعض الاحكام الخاصة بالتعيين فى الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام التى تنص على استثناء من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة أو المؤسسات العامة والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يجوز تعيين بحريجي الجامعات والازهر والمعاهد العليا وكذلك الحاصلين على المؤهلات الثانوية الفنية والمهنية فى الوزارات والمصالح العامة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها دون اجراء الامتحان أو الاختبار المتخصص عليه فى القوانين المشار اليها كما

استعرضت المادة ٢ من ذات القانون التى تنص على أن " تحدد أقدمية العاملين الذين يتم اختبارهم للتعيين طبقا للمادة ١ من هذا القانون من تاريخ التشريع ... وتبين ان التعيين عن طريق القوى العاملة وفقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه هو نظام استثنائى خاص لشغل الوظائف العامة تحدد فيه أقدمية العامل من تاريخ ترشيحه ولا يخضع هذا النظام للقواعد العامة للتعيين كالحصول على المرتب المقرر للدرجة التى يعين فيها العامل وغير ذلك من قواعد التعيين الاخرى التى لا تتعارض مع طبيعة ذلك النظام الاستثنائى . أما التعيين وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا فهذه سلطة تقديرية لجهة الادارة يخضع لسائر القواعد العامة المقررة للتعيين فيما عدا شرطى الاعلان واجراء الامتحان . وبذلك يكون لكل نظام من النظامين المشار اليهما مجال اعماله المستقل عن الاخر بحيث يكون اعمال احدهما مانعا من تطبيق الاخر، ولا يجوز الجمع بينهما . وترتبا على ذلك فلا يجوز تطبيق المادة ٢٥ مكررا على من عين عن طريق القوى العاملة بمقتضى موافقه الاعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : عدم سريان حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على العاملين غير المؤهلين الذين يحصلون على مؤهلاتهم الدراسية الاولى أثناء الخدمة وكذلك للمؤهلين من العاملين الذين لم يمتدوا أو يعاملوا بالمؤهلات الحاصلين عليها اذا ما حصلوا على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة .

ثانيا : يعتبر للوهرل فوق المتوسط مؤهلا أعلى من للوهرل المتوسط
يجوز للحصول عليه أثناء الخدمة الاقامة من حكم المادة ٢٥ مكررا ساقفة
الذكر .

ثالثا : تحدد فئة العلاوة الدورية للمستحقة لمن تجاوز مرتبه بداية
مربوط الوظيفة المعين عليها وفقا لحكم المادة للمشار إليها على اساس المرتب
المستحق في حدود علاوات الدرجة للمعين عليها .

رابعا : عدم انطباق حكم المادة المشار اليها على من عين عن طريق
القوى العاملة بمقتضى مؤهله الاعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة .

خامسا : عرض كل حالة على حدة بالنسبة لتحسن القرارات
الصادرة بالمخالفة لاحكام المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المشار اليه .

(ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٧٢٣ جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ : حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكرر من قانون
العاملين المدنيين بالدولة يقتصر على العاملين المتمين لنفس الوحدة
الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة — لا يجوز ان يتقدم لشغل
وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها " داخليا " احد العاملين من خارجها
حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة في وحدته
لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكرر المشار
اليها

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ فاستعرضت المادة ٢ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد

١ - بالوحدة : (ب) كل وحدة من وحدات الحكم المحلى .. والمادة ١٧ من ذات القانون التى تنص على انه تعلن الوحدات عن الوظائف الحالية بها التى يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة فى صحتين يوميتين على الاقل . ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها . وتحدد السلطة المختصة الوظائف التى يكون شغلها بامتحان وتلك التى تشغل بدون امتحان والمادة ١٨ من القانون المذكور التى تنص على انه ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بدون امتحان على الوجه الاتى : ١ - اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقا للمؤهل الاعلى ، وعند التساوى فى المؤهل تكون الاولوية للاعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكثر سناً....." والمادة ٢٥ مكرراً منه التى تنص على انه "مع مراعاة حكم البند ١ من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء اخدمه على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الحالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقاً لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك من

استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف .
ويمنح العامل الذى يعين وفقا لاحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة
الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه
العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين
عليها، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الاعلى
الذى حصل عليه كما استعرضت الجمعية للمادة ١٣٨ من قانون نظام
الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين
رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ التى تنص على ان يكون
لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع
العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل
مديرية من هذه المديريات وحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا
للقواعد التى تمدها اللائحة التنفيذية وكذلك استعرضت المادة ١٠ مكررا
من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة
شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ المعدل بقرار وزير التنمية الادارية
رقم ٥٥٤٦ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه تقسم وحدة شئون العاملين
بمصر الوظائف الشاغرة والعاملين الذين يحصلون على مؤهلات
أعلى أثناء الخدمة التقدم بطلبات للتعيين فى هذه الوظائف اذا ما توافرت
شروط شغلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارج والامتحان
اللازمين لشغل هذه الوظائف ويتم شغل باقى الوظائف بمراعاة القواعد
العامة فى التعيين الواردة بهذه اللائحة - والمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم

٢٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على ان كما يحتر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالاقدمية والرتبة والنقل مع مراعاة تخصصاتهم :

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع تشجعا منه للعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة ، أجاز الفقرة الاولى بالمادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة تعيينهم في الوظائف الخالية بذات الوحدة التي يعملون بها، متى كانت هذه المؤهلات لازمة لشغلها وتوافرت فيهم باقى الشروط المطلوبة للتعيين، وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجى عن الوظائف الشاغرة فى صحيفتين يوميتين على الأقل فيكفى بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة . وكذلك اعفائهم من شرط الامتحان المقرر لشغل الوظائف التى ترى السلطة المختصة ان يكون التعيين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض . ولما كان حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكررا بشروطه وأوضاعه الخاصة يخاطب العاملين المتعينين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة فان هذا الحكم يقتصر عليهم ، وبالتالي فلا يجوز ان يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها " داخليا " أحد العاملين من خارجها حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة فى وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى المشار اليها . ولا ينال من هذا النظر ان المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا قرر للمعاد تعيينه خارج وحدته الاصلية بمؤهله الاعلى الذى حصل عليه أثناء الخدمة نفس الحقوق المالية التى يتمتع بها المعينون المشار اليهم بالفقرة الاولى من

ذات المادة. ذلك لان المشرع لم يستثن المفاد تعيينه بمؤهله الاعلى من شرطى الاعلان الخارجى والامتحان الخارجى والامتحان سالفى الذكر وانما قصر الامر على تنظيم معاملته المالية وعليه فان اعادة تعيينه خارج وحدته لايحقق الا اذا اعلنت احدى الوحدات عن حاجتها لشغل الوظائف الخالية بها طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين او اعادة التعيين وليس بناء على حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٥ مكررا السالف بيانه.

ولما كانت كل مديرية من مديريات المحافظات تعد وحدة واحدة فى مجال تطبيق احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وذلك وفقا لمفهوم المادتين ١٣٨ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ و ٣٩ من لائحته التنفيذية فان العامل - فى الحالة المعروضة - لايجوز له التقدم لشغل احدى الوظائف التى يلزم لها المؤهل الاعلى الذى حصل عليه اثناء خدمته بمديرية الطرق والنقل بمحافظة سوهاج لكون تلك الوظيفة قد اعلن عنها بمديرية الزية والتعليم - اى خارج وحدته - وطبقا للنظام المقرر فى الفقرة الاولى بالمادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالته فى شغل احدى الوظائف الخالية بمديرية الزية والتعليم بسوهاج للأسباب السابق اوضحها.

(ملف رقم ٧٥٤/٣/٨٦ جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)

الفصل الثاني

قوانين خاصة بالمؤهلات الدراسية

وتسوية حالات الحاصلين عليها

من العاملين المدنيين بالدولة

الفرع الاول

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تسوية حالات

بعض العاملين بالدولة

لقاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ : مناط المادة العامل من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وذلك بوضعه في الدرجة المقررة لمؤهله واعتبار التمتع فيها من تاريخ دخوله الخدمة او من تاريخ حصوله على المؤهل ابهما القرب ان يكون قد توافرت في حقه في هذا التاريخ كافة شرائط تقلد الوظيفة المقررة لمؤهله ومنها شرط السن.

المحكمة : يقوم الطعن على ان المعرة عند تسوية حالة المدعى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بلوغه سن الصلاحية للتعيين في الدرجة المقررة لمؤهله. والثابت ان الجهة الادارية قد اعتمدت بلوغ المدعى هذه السن عندما سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ٢٠/٤/١٩٧٥.

ومن حيث ان المادة ١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على ان تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالدولة بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة.

وتنص المادة ٢ على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٣٥ وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة، في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم او في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة وتنص المادة ٤ على ان تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما اقرب.

ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم.

ومن حيث ان مودى النصوص المتقدمة ان مناط افادة العامل من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وذلك بوضعه في الدرجة المقررة لمؤهله واعتبار اقدميته فيها من تاريخ دخوله الخدمة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب ان يكون قد استوفى الشروط الاخرى المتطلبية للتعين في الوظيفة وفقا لاحكام قانون التوظيف الذى كان ساريا في التاريخ الذى ترتد اليه اقدميته نتيجة لتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقضى ان يكون قد توافرت في حقه في هذا

التاريخ كافة شرائط تقلد الوظيفة المقررة لمؤهله ومنها بطبيعة الحال شرط السن، لكي تتم تسوية حالته بوضعه على الدرجة المقررة لمؤهله في التاريخ الذي كان يحق له قانونا شغل الوظيفة العامة، والقول بغير ذلك موداه تعديل الاحكام المنظمة لشروط التعيين في الوظائف العامة بأثر رجعي دون سند من احكام القانون يقرر هذا الاثر صراحة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يكن قد بلغ السن المقررة قانونا للتعين في الوظيفة العامة طبقا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عندما التحق بالخدمة بصفة مؤقتة في ١٩٦٢/١٢/١ فمن ثم فلا يكون له اصل حق في المطالبة بتسوية حالته بارجاع اقدميته في الدرجة المقررة لمؤهله الى هذا التاريخ طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ او المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

(طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٦/١/٥)

الفرع الثاني

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالة بعض العاملين

من حملة المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ : معنى الزميل فى تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ان يحمل ذات المؤهل ومن ذات دفعة التخرج ويعمل فى ذات الجهة الادارة.

المحكمة : من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ان مفهوم الزميل فى تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية هو العامل الذى يحمل ذات المؤهل ومن ذات دفعة التخرج ويعمل فى ذات الجهة وان هذا المفهوم يمثل مبدأ عاماً فى التنظيم القانونى للوظيفة ولما كان المدعى حاصلاً على دبلوم الفنون والصناعات نظام حديث بينما ان العامل المطلوب التساوى به حاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية وهو مؤهل مغاير. فوق ان الاول حاصل على مؤهله فى عام ١٩٣٦ والثانى فى عام ١٩٤١ مما يتفق معه وصف الزميل لذلك العامل بالنسبة للمدعى وتضحى مطالبة بالتساوى به على الاسس المذكور مقفرة لسندها من القانون حقيقة يرفضها.

(طعن رقم ٢٨٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ : العاملون الحاصلون على مؤهلات توقف منحها وتمت تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يفيدون من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بقرار اقدمية اعتبارية قدرها ستان حملة المؤهلات طبقا لمفهوم المخالفة لتلك المادة.

المحكمة : وحيث انه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العاملين الحاصلين على مؤهلات توقف منحها وتمت تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يفيدون من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بقرار اقدمية اعتبارية قدرها ستان حملة بعض المؤهلات طبقا لمفهوم المخالفة لتلك المادة وهو امر يؤكد ان هذه المادة بعد ان ابانت للمؤهلات التي يفيد حملتها من تلك الاقدمية الاعتبارية اضافت في فقرة مستقلة للمؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى من ذلك القانون - وهي الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او للمضافة اليه - وقيدت حق حملة هذه المؤهلات فبني الافادة من تلك الاقدمية بعدم تسوية حالتهم بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لكونهم غير موجودون في الخدمة في تاريخ نشره عما من مؤداه انه اذا كان العامل موجودا في الخدمة في ذلك التاريخ وبالتالي افاد من ذلك القانون وسويت حالته وفق احكامه فانه يتمتع عليه الافادة من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يستحق منحه تلك الاقدمية.

وحيث انه لما كان المدعى قد سويت حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على ما هو ثابت بالاوراق فلا يفيد من حكم المباداة الثالثة للمشار إليها ولا يستحق بالتالى منحه تلك الاقدمية وهو ما يستتبع عدم احقيته فى الترقية الى الدرجة الثالثة من ١٩٧٤/١٢/٣١ مادام انه يؤسس طلبه الحصول على تلك الدرجة فى ذلك التاريخ الى ان اقدمية فى الدرجة الرابعة بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية المشار إليها ترتب له الحق فى الترقية بالرسوب الوظيفى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣٠ طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ واذا التزم الحكم الملعون فيه هذا النظر فيكون قد وافق صحيح حكم القانون فى هذا الشق من الدعوى.

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ : تحديد المستوى المالى والاقدمية للمؤهلات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يخضع للاحكام المنصوص عليها فى المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين وانما يتم طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الذى يقضى فى المادة الثانية منه بمنح العامل الدرجة والمهنية المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وهى بالنسبة للمؤهلات المذكورة للدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة عشرة جنيهاً ونصف - هذا الحكم ورد استثناء من المادة ٥ المشار إليها - مؤدى ذلك : عدم اعمال حكم الاقدمية

الافراضية المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة - اساس ذلك - ان الاقدمية في هذه الحالة هي الاقدمية في الدرجة الثامنة بينما في الشهادات التي توقف منحها لتحديد الاقدمية طبقا للدرجة السادسة المخفضة.

المحكمة : ومن حيث ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ٥ منه على تحديد المستوى المالي والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة وفوق المتوسطة وعرف في الفقرة (د) من هذه المادة المؤهلات فوق المتوسطة بانها التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على المؤهلات المتوسطة وقضى بان يعين محله الشهادات فوق المتوسطة في الفئة (١٨٠/٣٦٠) مع اضافة اقدمية افراضية للحاصلين عليها بقدر عدد السنوات الزائدة على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وان للمادة ٧ من هذا القانون نصت على ان يصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بامانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ببيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها في المادة ٥ مع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية الافراضية وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ وبمراعاة المادة ١٢ والتي تنص على ان تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقاً لأحكام هذا القانون. ومودى ذلك ان تحديد المستوى المالى والاقدمية للمؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا يخضع لأحكام المنصوص عليها فى المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين وإنما طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والذي يقضى فى المادة الثانية منه بمنح العامل الدرجة والنامية المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وهى بالنسبة للمؤهلات المذكورة الدرجة السادسة للمخفضة بمرتبة عشرة جنهات ونصف وهذا الحكم ورد استثناء من المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين ومن ثم فلا مجال فى هذا الشأن لأعمال حكم الاقدمية الافتراضية المنصوص عليه فى الفقرة (د) من المادة ٥ بالنسبة لما كان يتم الحصول عليه من تلك المؤهلات بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة والعلية فى ذلك واضحة لان الاقدمية الافتراضية المشار اليها هى اقدمية فى الدرجة الثامنة التى يتم تعيين حملة المؤهلات فوق المتوسطة فيها وهى فى جميع الاحوال ادنى من درجة بدء التعيين لحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ١٢. والذين تسوى حالتهم طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بافراض التعيين فى الدرجة السادسة بمرتبة مقابلة عشرة جنهات ونصف (السادسة المخفضة) ولا يقال بما تقدم ان حملة الشهادات المذكورة مخاطبون فيما يتعلق بالمبدأ الكلية اللازمة للرقية طبقاً لأحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين بالجدول الثانى الخاص بحملة للمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقرر

تعيينهم ابتداء في الفقة (٣٦٠/١٨٠) اذ ان المشرع ادراكا منه لوضع حملة هذه المؤهلات وما اوجبه المادة ١٢ من تسوية لوضاعهم بافتراض التعيين في الدرجة السادسة للمخفضة اصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ باضافة الفقرة (ز) الى المادة ٢٠ من قانون تصحيح لوضاع العاملين ونص على ان يعمل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بقانون التصحيح وتنص هذه الفقرة على ان "تخفض المدد الكلية اللازمة للرقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه ممن تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون" اذ ان مودى اعمال حكم هذه الفقرة هو الاعتداد بما تقضى به احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ من اعتبار حملة هذه المؤهلات في الدرجة السادسة للمخفضة السابعة من بدء التعيين وذلك في نطاق الجدول الثاني وهو ما يعتبر تعديلا ضميا للمدد الكلية الواردة في هذا الجدول بالنسبة لحملة تلك المؤهلات.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على دراسة اعمال السكرتارية التي انشأتها وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٥٨ بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة عام ١٩٥٧ وهي من الشهادات التي ورد النص عليها في البند ٤ من المادة الثالثة من قرار وزير التسمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للمادة ٧ من قانون تصحيح لوضاع العاملين والتي توهم حاملها في التعيين بالفقة

(١٨٠/٣٦٠) بحرتب ١٩٢ جنيها سنويا وباقدمية افتراضية مدتها سنة على نحو ماحاء بصدر المادة الثالثة من ذلك القرار وقد قامت جهة الادارة بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين على اساس ماتقدم.

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات او الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة الثانية من هذا القانون على ان تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة للموجودين بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتبدأ التسوية بافراض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بحرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف وقد صدر تنفيذاً لذلك قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية..... الشهادات والمؤهلات الآتية: أولاً: ١..... ٢- دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة والذي كان تابعاً لوزارة التربية والتعليم ثم وزارة التعليم العالي والمسبوق بالشهادة الثانوية العامة أو الثانوية القسم الخاص من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٤ أو دراسة أعمال السكرتارية....." وهو المؤهل الحاصل عليه المدعى وبناء على ذلك قامت جهة الادارة اعمالاً لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باعادة تسوية حالة المدعى طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بفراض تعيينه بالدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف وبتطبيق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين على حالته طبقاً للجدول الثانى من الجداول المرفقة بهذا القانون بعد خصم ست سنوات من المدة الكلية اللازمة للترقية للفتات المختلفة دون اضافة مدة الاقدمية الاعتبارية التى لحقت باقدميته فى الفئة الثامنة (١٨٠/٣٦٠) طبقاً للتسوية السابقة قبل معاملته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وبذا فان جهة الادارة تكون قد اصابته تصحيح حكم القانون ووافقت موجه ومقتضاه.

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير النظر المتقدم قد خالف صحيح حكم القانون واعطأ فى تطبيقه وتأويله الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلاً ويرفضها موضوعاً والزام المدعى بالمصروفات. (طعن ٦٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

الفرع الثالث

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

اوضاع العاملين المدنيين بالدولة

والقطاع العام

أولاً : الحصول على مؤهل

اعلى اثناء الخدمة

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : العاملين الذين عينوا بمؤهلات اقل من المتوسطة ثم حصلوا اثناء الخدمة على مؤهلات متوسطة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى من تاريخ الحصول على هذا المؤهل - العامل الذى حصل على مؤهل عال بعد ذلك ونقلت فئته او تعينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر القانون يستمر تطبيق الجدول الثانى على حالته حتى تاريخ حصوله لى المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الاول اعتبارا من التاريخ الاخير بالفترة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى - اساس ذلك :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -
لا رجة للقول بطريق الجدول الثانى على كل المدد السابقة على المؤهل العالى - اساس ذلك : ان هذا القول يترتب عليه تطبيق الجدول الثانى على مدد قضيت بمؤهل اقل من المتوسط او بدون مؤهل وهو ما يتعارض

مع هدف المشرع من وضع الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة.

المحكمة : ومن حيث ان المنازعة موضوع الطعن المائل تدور حول تطبيق الفقرتين (د)، (و) من المادة ٣٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ وقد نصت المادة ٢٠ على ان "تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب، وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية: (أ)..... (ب)..... (ج)..... (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفترة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني" (و) "بالنسبة لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه للمؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة اثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول المرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول المرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل.

ومن حيث ان الاستفادة من نص المادة ٢٠ المتقدم ان القاعدة العامة التي اوردتها النص هي حساب المدد الكلية المحددة في الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ابهما اقرب واورد المشرع في الفقرة (و) من تلك المادة انه بالنسبة لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة اثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثاني من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل فاذا كان العامل قد حصل على مؤهل عال بعد ذلك ونقلت فتحه او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثاني على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الاول اعتبارا من التاريخ الاخير بالفترة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني وذلك طبقا لما اوردته المشرع في الفقرة (د) من المادة ٢٠ المشار اليها، والقول بغير ذلك اى بتطبيق الجدول الثاني على كل المدد السابقة على الحصول على المؤهل العالي كما ذهب الى ذلك الحكم محل الطعن يودى الى تطبيق الجدول الثاني على مدة خدمة العامل التي قضاهما بالمؤهل الاقل من المتوسط او حتى بغير مؤهل وهو مالا يمكن ان يكون قد ورد بخلاف المشرع عند وضعه للجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقررة ابتداء في الفقرة الثامنة اذ ان المشرع يحصن في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كل فئة من فئات العاملين بجدول

حسب للمؤهل الحاصلون عليه والنفقة التي عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التي يتمتعون اليها، ورعاية من المشرع لمن حصل من العاملين على مؤهل عال بعد تعينه بمؤهل متوسط قرر الاحتداد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط بشروط معينة وذلك بتطبيق الجدول الثاني على هذه المدد وهو ماحاء بالفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون ولا يمكن مد تطبيق الجدول الثاني على مدد اخرى تكون قد قضيت بمؤهل اقل من المتوسط او بدون مؤهل.

ومن حيث انه وفقا لما تقدم تكون التسوية التي اجرتها الجهة الادارية للمدعى بالقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩ باعتباره بالدرجة الثامنة من ١٩٥٨/١٢/١ للقضائية سبع سنوات طبقا للجدول الرابع بشهادة الابتدائية المعين بها ثم نقله الى الجدول الثاني لحصوله على الثانوية العامة سنة ١٩٦٣ طبقا للفقرة و من المادة ٢٠ واعتباره في الدرجة السابعة من ١٩٦٤/١٢/١ القضائية ست سنوات في الجدول الثاني ثم نقله الى الجدول الاول لحصوله على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٧ حيث اعتبر في الدرجة السادسة من ١٩٦٨/١٢/١ والخامسة من ١٩٧٢/١٢/١ والرابعة من ١٩٧٦/١٢/٣١ بالرسوب الوظيفي هذه التسوية تكون صحيحة ويكون مايطالب به المدعى من تطبيق الجدول الثاني على حالته منذ بدء تعينه بالشهادة الابتدائية على غير سند من القانون، ولا قضى المحكم المطعون فيه بغیر هذا النظر فانه يكون قد مخالف القانون متعين الالغاء الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض البعوى والزام المدعى للصروفات من درجتي التقاضي.

(طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٦)

لأعادة رقم (١٤٨)

المبدأ : العامل الذى يكون قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبة اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه نتيجة حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فانه يتنقل بفئة واقدمية الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلائم خبراته ما لم يكن يقاؤه فى مجموعته الاصلية الفضل له - يعتبر النقل من مجموعة الى اخرى هو نقل نوعى ياخذ حكم التعيين المبتدأ، ويعامل العامل المنقول فى المجموعة الجديدة على هذا الاساس فترتب اقدميته بين العاملين الشاغلين لهذه المجموعة اصلا والذين ترجع اقدميتهم فيها فى ذلك التاريخ المحفوظ له به، ولا يجوز النظر الى اقدميته فى الدرجة السابقة على الدرجة المنقول بها.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧، فاستعرضت المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتى تنص على ان "يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة للمؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٥ فى الفئات المالية وبالاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم.

كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لاقدمية

بحريجي ذات الدفعة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ للشار اليه - وذلك ما لم تكن اقدميته افضل.

واذا كان العامل قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبات اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة ينقل بفئته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلامس خبراته ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له".

ومن حيث ان مفاد ماتقدم ان المشرع فى المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضع قاعدة موداما ان العامل الذى يكون قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه نتيجة حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فانه ينقل بفئته واقدميته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلامس خبراته ما لم يكن بقاءه فى مجموعته الاصلية افضل له. ولما كان النقل من مجموعة الى اخرى هو نقل نوعى يأخذ حكم التعيين المبدأ، يعامل العامل لنقله فى المجموعة الجديدة على هذا الاساس فترتب اقدميته بين العاملين شاغلين لهذه المجموعة والذين ترجع اقدميتهم فيها فى ذلك التاريخ المحفوظ له به، ولا يجوز النظر الى اقدميته فى الدرجة السابقة على الدرج المنقول بها لان المشرع فى المادة ٣/٤ من المشار اليها لايحتفظ له بالادمية. بالجهة التى تليها فى هذه الدرجة الاعيرة دون ترتيب اقدميته بين شاغلي الدرجة للمعادلة.

ومن حيث انه يتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان
الثابت ان السيد/..... نقل بقتته واقدميته الى مجموعة الوظائف
العالية غير التخصصية بالدرجة الثانية فى ١١/٢١/١٩٧٧، بما بلغ قبله
هذه الدرجة فى هذا التاريخ بالترقية فى مجموعة وظائف التنمية الادارية
كل من السيد/..... والسيدة/..... ومن ثم يوضع
السيد/..... فى ترتيب الاقدمية فى الدرجة الثانية بمجموعة
الوظائف التالية تاليا لكل من السيد/..... والسيدة/.....
لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تحديد اقدمية السيد/..... فى ترتيب اقدمية الدرجة الثانية بمجموعة
وظائف التنمية الادارية بحيث يكون تاليا لكل من السيد/.....
والسيدة/..... فى ذات المجموعة.

(ملف رقم ٨٦/٤/١٠٨٣ - جلسة ١٨/٢/١٩٨٧)

لاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ : مناط تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو ان يكون العامل قد امضى مدة خدمته
بالمؤهل المتوسط قبل نقل لفته او احادة تعيينه بمجموعة الوظائف العالية
ليس مناط تطبيقه ان يكون العامل موظفا عاسا بالمعنى الفنى فى الفقة
والقضاء الاداريين.

المحكمة : ان الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام. معدلة بالقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على: "حساب مدة الخدمة السابقة على

الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق للمدد المبينة فى الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثاني ويبين من حكم هذا النص ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة، قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها بالمؤهل المتوسط، وذلك فى حالتهن:

أولهما : ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ المشار اليه. وثانيهما : أن يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور. فاذا قامت بالعمل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور، الخاص بمحلة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي، ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق بالقانون المذكور، الخاص بمحلة المؤهلات العليا، بالفئة والاقدمية التى بلغها بالجدول الثاني.

ومن حيث ان مناط تطبيق حكم الفقرة د من المادة ٢٠ المذكورة، على النحو السابق بيانه هو ان يكون العامل قد امضى خدمته بالمؤهل المتوسط قبل نقل فئته او اعادة تعيينه بمجموعة الوظائف العالية — شاغلا لاحدى فئات الكادر المتوسط، ولايتأتى ذلك الا اذا كان عاملا بالحكومة او بالقطاع العام. ذلك ان حكم الفقرة المذكورة، قبل تعديله بالقانون رقم

٢٣ لسنة ١٩٧٨ كان يقتصر على من نقلت فئته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى، بما لا يدع مجالاً للحدل فى ان مناط تطبيقه هو ان يكون العامل شاغلاً لاحدى فئات الكادر المتوسط قبل حصوله على المؤهل العالى اثناء الخدمة. ثم استهدف التعديل التسوية فى الحكم بين هذه الحالة وحالة من يعاد تعيينه من هؤلاء دون نقل فئته - بمجموعة الوظائف العالية بعد حصوله على المؤهل العالى اثناء الخدمة بالكادر المتوسط اى انه بذاته يفترض سبق شغله لاحدى فئات الكادر المتوسط قبل حصوله على المؤهل العالى، تماماً كحالة نقل الفئة التى تمت المساواة فى الحكم بينها وبين حالة اعادة التعيين بمقتضى هذا التعديل. وهو ما تفصح عنه المذكرة الايضاحية لهذا التعديل، اذ جاء بها " ان نص الفقرة المذكورة بصورته الحالية انما ينصرف الى فئة واحدة، هم اولئك الذين حصلوا على مؤهل عال اثناء الخدمة ونقلت فئتهم نقلاً مكانياً - بالالغاء من الكادر المتوسط والانشاء بالكادر العالى - دون باقى زملائهم الذين حصلوا معهم على مؤهل عال اثناء الخدمة وكانوا معهم بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون، مما يترتب عليه الاعتداد بمدة الخدمة بالكادر المتوسط لفئة وحسابها بالكامل لهم ضمن مدة خدمتهم، واهدارها بالنسبة لفئات اخرى، فى الوقت الذى يخدم فيه الجميع الدولة سواء بسواء".

ومن حيث انه متى استبان ان مناط تطبيق حكم الفقرة د من المادة ٢٠ المشار اليها، هو كما سبق بيانه، فانه يتضح ايضا ان ليس مناط تطبيقه ان يكون العامل موظفاً عاماً بالمعنى الفنى فى الفئة والقضاء الاداريين، وعلى هذا يضحى كل ما جاء بالسبب الاول من اسباب الطعن، حول

اسباغ صفة الموظف العام على العاملين ببطيركية الاقطاط الاثوزوكس لفهم الطاعن، تطبيقا لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ في الطعن رقم ١٢/٦٨٩ ق، غير منتج في المنازعة الماثلة، طالما ان الطاعن لم يكن يشغل اثناء عمله بالبطيركية احدى فئات الكادر المتوسط، قبيل تعيينه بمجموعة الوظائف العالية، بعد حصوله على المؤهل العالي اثناء خدمته بالبطيركية، ومن ثم فيتين اطراحه والالتفات عنه.

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١١/٢٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ : لا يجوز الجمع بين الفئتين (د) و(ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - من يعين باحد المؤهلات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية او المضافة اليه، ثم يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة له طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ان يختار بين معاملته طبقا للمادة ٢ من هذا القانون او معاملته على اساس المؤهل العالي - لا يتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة ٢٠ فقرة د من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه - العبرة في تطبيق هذا الحكم ان يكون العامل قد عين ابتداء او جرت معاملته بالمؤهل الوارد في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قبل حصوله على المؤهل العالي.

الحكمة : ومن حيث انه لاوجه فى هذا الشأن للقول ان المطعون ضده حاصل على احد للمؤهلات العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة وان هذه للمؤهلات من للمؤهلات التى اضيفت الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية بموجب المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وانه يتعين طبقا للفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ - يتعين تخفيض المدد الكلية اللازمة لرقية المطعون ضده للفتات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات ومن ثم يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ - لاوجه لهذا القول - لانه فضلا عن انه لايجوز الجمع بين الفقرتين (د) و(ز) من المادة ٢٠ وان من يعين بإحد للمؤهلات المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة اليه ثم يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة له طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ان يختار بين معاملته طبقا للمادة ٢ من هذا القانون او معاملته على اساس المؤهل العالى ولايتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه - فضلا عن ذلك - فان العبرة فى تطبيق هذا الحكم هى بان يكون العامل قد عين ابتداء او حرت معاملته بالمؤهل الوارد فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قبل حصوله على المؤهل العالى والحال غير ذلك بالنسبة للمطعون ضده اذا انه ولئن كان الثابت من الاوراق انه حصل خلال فترة تطوعه بالقوات

المسلحة على احدى المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الا انه عين بمديرية الزرية والتعليم بالمنوفية عقب انتهاء خدمته بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الطبية وتم التعيين بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ فى وظيفة كاتب بالدرجة التاسعة الكتابية وكان الاساس فى هذا التعيين هو حصوله على شهادة الثانوية العامة لسنة ١٩٦٥ وذلك حسبما افصح عنه صراحة قرار التعيين وسجله المظعون ضده فى طلب الاستغلام (نموذج ١٦٧ ع خ) للمقدم منه الى مديرية الزرية والتعليم بالمنوفية كما انه قدم استمارة النجاح فى الثانوية العامة كمسوغ للتعين بغير اشارة الى اى مؤهل اخر حصل عليه خلاف تلك الشهادة وبالتالي فلا يكون قد تحدد مركزه القانون باعتباره معينا بالثانوية العامة وتعينت معاملته عن مدة خدمته بالمؤهل المتوسط على اساس حصوله على هذا المؤهل دون سواء خاصة وانه حصل على المؤهل العالى (ليسانس الحق ب) وعين بقتضاه اعتبارا من ١٩٧٠/٩/١ اى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المتوه عنه.

ومن حيث انه لاوجه الى اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالة للدعى بحسبانه حاصلا على احدى للمؤهلات العسكرية المتخصص عليها فى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمضافة الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ بموجب المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ - والقول - بتسوية حالته

تطبيقاً لذلك بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى
مقداره عشر جنيهات ونصف، ذلك ان مناط تطبيق المادة الثانية هذه ان
يكون العامل قد عين ابتداء باحد للمؤهلات المشار اليها او حصل عليها
اثناء الخدمة بعد تعيينه بمؤهل ادنى وهو امر تكشف عنه صراحة المادة ٢
من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والوضع في حالة المطعون ضده غير
ذلك اذ فضلاً عن أنه لم يسبق معاملته بالمؤهل العسكري فانه قد تم تعيينه
بالمؤهل العال (ليسانس الحقوق) اعتباراً من ١٩٧٠/٩/١ ومن ثم تحدد
مركزه القانوني في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ باعتباره من حملة للمؤهلات العالية وبالتالي تخلف في حقه
مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولاعمل في
هذا الصدد للقول بان المادة ٦ من ذات القانون عولت العاملين الحاصلين
على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة
الثانية او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم احكام المادتين الثالثة
والخامسة من هذا القانون لان مناط هذا الخيار ان يكون العامل قد عين
ابتداء باحد للمؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضافة
اليه ثم حصل على المؤهل العالي اثناء الخدمة والامر في النزاع المائل غير
ذلك فمن الجلي ان المطعون ضده لم يتشأ له حتى من هذا القليل وهو
مايمنع معه اعمال الخيار المنصوص عليه في شأنه ليس هناك من سبيل سوى
معاملته على اساس مؤهله العالي الذي تحدد على اساسه مركزه القانوني
في ١٩٧٤/١٢/٣١.

(طعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ : العامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة اعلى امر مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام التى تضمنتها الفقرتان الاولى والثانية من المادة الرابعة من القانون ١٩٧٥/١١، ينشأ له الحق فى تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة الثالثة وذلك بنقله بفئته واقدميته ومرتبته الذى بلغه وقت حصوله على المؤهل العالى الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك مالم يكن بقاؤه فى مجموعته الوظيفية افضل.

المحكمة : وحيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان "يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٥ فى الفئات المالية وبالاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم. كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل اخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لاقدمية خريجي ذات الدرجة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وذلك مالم تكن اقدميته افضل. واذا كان العامل قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام السابقة ينقل بفئته واقدميته ومرتبته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلامس حوراته مالم يكن بقاؤه فى مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له".

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وتقرير
الطعن وسائر الاوراق المقدمة في الدعوى والطعن ان الغاية من قرار الدائرة
الثانية بالمحكمة الادارية العليا الصادر بملسة ١٩٩٠/١/١٤ باحالة الطعن
للمائل اليها هو البت في مسالتين قانونيتين يفرهما حكم الفقرة الثالثة من
المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهما:

أولاً : هل ينشأ للعامل الذي يحصل أثناء الخدمة الى موهل عالٍ —
وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبة اكرم من الفئة او المرتبة الذي يستحقه طبقاً
لاحكام الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها — حق يستمده
مباشرة من حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة في ان يتقل بفئته واقدميته
ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية، ام ان ذلك يتوقف على
تقدير جهة الادارة.

ثانياً : تحديد للذي الزمنى لسريان حكم الفقرة الثالثة من المادة
الرابعة المشار اليها، والواقعة او الاجراء الذي يتوقف بتحقيقه اعمال حكم
هذه الفقرة.

وحيث انه عن المسألة الاولى فان البادى بجلاء من نص الفقرة الثالثة
من المادة الرابعة سالفة الذكر انه قد ورد بصيغة أمرة مودعها ان العامل
الذي يحصل أثناء الخدمة على موهل عالٍ وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبة
اكرم من الفئة او المرتبة الذي يستحقه طبقاً لاحكام التي تضمنتها
الفقرتان الاولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها، ينشأ له الحق في
تسوية حالته وفقاً لحكم الفقرة الثالثة وذلك بتقله بفئته واقدميته ومرتبته
الذي بلغه وقت حصوله على موهل العالٍ الى مجموعة الوظائف العالية غير

التخصصية وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية افضل. ولا مجال في هذا الصدد للقول بان ثقل العامل - في هذه الحالة - بحالته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية، هو امر جوازي مزك تقديره لجهة الادارة استنادا الى ماذعبت اليه بعض الاحكام القضائية من ان هذا النقل هو في حقيقته تعيين بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه العامل اثناء الخدمة يستصحب فيه حالته قبل التعيين، وانما هو - ولا ريب - من قبيل التسوية الحالة التى يستند العامل حقه فيهما من احكام القانون مباشرة، فالمرشع قد استخدم تعبير آمر ينص على ان "ينقل بفقته واقدميته ومرتبته....." ولم يستخدم مايفيد الجواز والتخير والتقدير لجهة الادارة كما لم يستخدم اطلاقا عبارة "يعين" للدلالة على مقصوده من النص. وتؤكد صحة هذا النظر بمقارنة نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها بنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على انه "مع مراعاة..... يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمه الشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف.....".

(طعن ٢٣٨٢ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

ثانيا - ماهية المؤهلات المتوسطة

طبقا للقانون رقم ١١- لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ : المشرع في القانون ١٩٧٥/١١ تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التي توقف منحها من الشهادات المتوسطة ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. على ان يكون الحصول على الابتدائية القديمة او مايعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة.

المحكمة : باستعراض المراحل التي مرت بها المدراس الاعدادية الفنية (زراعية صناعية تجارية) يبين انه لم يكن يشترط للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او اختيار امتحان مسابقة القبول الذي كان شرطا للقبول بالمدراس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة الابتدائية وهى دراسة ادنى فسى مستواها من احتياز امتحان مسابقة القبول وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان مودى نص للمادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التي توقف منحها من الشهادات المتوسطة التى يحدد مستواها للمالى بالفتة ١٨٠/٣٦٠ ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. بمعنى ان يكون الحصول على الابتدائية القديمة او

ما يعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة كحد ادنى للتأهيل العلمى اللازم للاعتماد فيها، وان مودى نص المادة ٧ من القانون المشار اليه ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده بيان للمؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان ميعتها للمالى. وفعلا حدد وزير التنمية الادارية فى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة الاعدادية الزراعية ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى تؤهل للتعين فى الفئة ١٦٢/٣٦٠.

(طعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

ثالثا - ماهية المؤهلات العليا فى

مجال تطبيق القانون ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ : اعتبار المشرع المؤهل مؤهلا عاليا شرطه الحصول على المؤهل من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العليا بعد دراسة مدتها اربع سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية).

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان: "يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ او السنة المالية ١٩٧٥ او السنة المالية ١٩٧٦ او السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم الشروط الاتية:

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية:

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة استقر على ان دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا تأسيسا على انه فى مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لا يعتبر مؤهلا عاليا الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) او التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل.

وترتيا على ما تقدم فان مؤهل المدعى لا يعد مؤهلا عاليا، ومن ثم لاحقية له فى تسوية حالته طبقا للفقرة (أ) من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، مما تعين معه قبول الطعن شكلا. ورفض دعوى المدعى فيما يتعلق بهذا الشق من الدعوى.

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٧)

رابعاً - الشروط التي تطلبها القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاعتبار

المؤهل الدراسي مؤهلاً متوسط

يحدد مستواه المالي

بalfئة ٣٦٠/١٨٠

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ : المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي مؤهلاً متوسطاً يحدد مستواه المالي بalfئة (٣٦٠/١٨٠) توافر عدة شروط — اولها: ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه وثانيها: ان تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاقل وثالثها: الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها — اناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخاصة — نتيجة ذلك — شهادة مدرسة فلاحية البساتين غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة او مايعادها لاتعتبر مؤهلاً متوسطاً.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاستفادة من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي المنصوص عليه فيه مؤهلاً متوسطاً ويحدد المستوى المالي له بalfئة ٣٦٠/١٨٠ توافر عدة شروط اساسية اولها ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه، ثانياً ان تكون مدة

الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاثة سنوات دراسية على الأقل،
ثالثا الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة ابتدائية او مايعادلها وقد
ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية - بعد موافقة اللجنة المنصوص
عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدينين بالدولة - سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير
التي حددتها المادة الخامسة.

ومن حيث انه متى كان الثابت ان المدعى غير حاصل على الشهادة
الابتدائية القديمة او مايعادلها قبل الحصول على شهادة مدرسة فلاحية
البيساتين والحدائق " فمن ثم فلايسوغ تسوية حالته وفقا للجدول الثاني
المرفق لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اخذ بغير هذا النظر، فانه يكون
قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء ورفض الدعوى مع الزام المدعى
بالمصروفات.

(طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

الفرع الرابع

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الآثار المروية

على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالات بعض العاملين

من حملة المؤهلات الدراسية

أولاً - المواد الأولى والثانية والثالثة

من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

١ - اقليمية اعتبارية

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ : العامل الموجود بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عال او جامعى بعد دراسة ملتها لربيع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها يمنح اقليمية اعتبارية مقلداها مستثن فى الفئة المالية التى كان يشغلها اصلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ لو اصبح يشغلها فى هذا التاريخ بعد تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حاله - هذه الاقليمية الاعتبارية تؤخذ فى الحسبان عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - مؤدى ذلك ان هذه الاقليمية تمنح فى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل - اسس ذلك: انه لو كان المقصود هو منح هذه الاقليمية فى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد ان يكون قد طبق فى شأنه

القانون رقم ١٠ لسنة ٧٥ لما نص المشرع صراحة على انه يعتد بهذه
الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — يؤكد
ذلك ان المشرع حرص على تأكيد اضافة الاقدمية الاعتبارية الى الفئة
التي يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ او التى اصبح يشغلها فى
ذلك التاريخ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد
المشرع واكد على مراعاة هذه الاقدمية عند تطبيق القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥.

المحكمة : ومن حيث ان مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار
اليه ان العامل الموجود بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل
عال او جامعى بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة
الثانوية العامة او مايعادلها بمنح اقدمية اعتبارية مقدارها سستان فى الفئة
للمالية التى كان يشغلها اصلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ او اصبح يشغلها فى
هذا التاريخ بعد تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته،
وواضح من ذلك ان هذه الاقدمية الاعتبارية تؤخذ فى الحسبان عند تطبيق
احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اى ان هذه الاقدمية تمنح فى الفئة
للمالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل، لانه لو كان المقصود هو منحها فى الفئة
المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد ان يكون قد طبق فى
شأنه قانون الرسوب رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على ان
يعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥،

يؤكد ذلك ان المشرع فى نص المادة الثالثة سألقة البيان حرص على تأكيد
إضافة الستين الاعتباريين الى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى
١٩٧٤/١٢/٣١ او التى اصبح يشغلها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع واكد ذلك بالنص على
ضرورة مراعاة هذه الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ وهو مايفرض بهامه ان تكون الفئة المالية المقصودة هى التى
يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥.

ومن حيث انه تطبيقا لما سلف فانه لما كان والثابت ان المدعى حصل
على الفئة الخامسة فى ١٩٧١/١٢/٣١ وهى الفئة التى كان يشغلها فى
١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته
والذى حصل بموجبه على الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه
يمنح الاقدمية الاعتبارية ومقدارها ستان بالتطبيق لاحكام القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فى الفئة الخامسة ومن ثم يرتد تاريخ اقدميته
فيها الى ١٩٦٩/١٢/٣١ بدلا من ١٩٧١/١٢/٣١ واذا الثابت ان ذلك
هو ماقامت به جهة الادارة فعلا فانها تكون قد طبقت بشأنه صحيح
حكم القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى رفض طلب المدعى ضم
الستين الاعتباريين فى اقدمية الفئة الرابعة فانه يكون قد طبق القانون
تطبيقا سليما ويكون الطعن فى هذا الشق غير مستند الى اسس سليمة من
القانون خليفنا بالرفض.

(طعن رقم ٣٢٧٧ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ : ميز المشرع بين مجال تطبيق المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فقضى في المادة الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الأقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على الشهادة الاعدادية بانواها وكذلك حملة المؤهلات المحددة بالقانونين رقمي ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ تسوى حالة هؤلاء العاملين بالفراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة — اتى المشرع بحكم مغاير في المادة الثالثة وذلك بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها فيمنح اقدمية اعتبارية مدتها سنتين فسي الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ — اثر ذلك: ان العامل الذي يستفيد من احكام المادة الثانية لا يستفيد بحكم اللزوم من احكام المادة الثالثة — اساس ذلك: اختلاف مجال اعمال كل من المادتين.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)

او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات، وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الادارية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.....". ونصت المادة الثانية من القانون ذاته على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودة بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدارسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه..... وتبدأ التسوية بافتراض التعيين فى الدرجة السادسة المحفضة بمرتب شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف". ونصت المادة الثالثة من القانون ذاته والمستبدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١.

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص السابقة ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد ميز بين مجالى تطبيق المادتين الثانية الثالثة منه فقضت مادته الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدارسية التى توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الاقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة الاعدادية بانواعها وكذلك حملة المؤهلات المحددة بالقانونين رقمى ٧١، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض المؤهلات العسكرية - قضت المادة الثانية

المشار اليها بتسوية حملة حالة تلك المؤهلات بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك باضافة تلك المؤهلات والشهادات الى الجدول المرفق به وتسوية حالتهم بافراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة بينما قضت المادة الثالثة منه بحكم مغاير بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها وذلك بمنحه اقلية اعتبارية مدتها سنتين فى الفقة التى يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١.

ومن حيث انه اعمالا لاختلاف بحالى اعمال المادتين الاولى والثانية من ناحية والمادة الثالثة من ناحية اخرى فان العامل الذى يستفيد من المادة الثانية او بعبارة اخرى العامل المخاطب باحكام المادة الثانية لايكون بحكم اللزوم مخاطبا بحكم المادة الثالثة وعلى ذلك فان العامل الذى تسوى حالته بافراض تعيينه بالفقة السادسة للمخفضة وهو الحاصل على احد المؤهلات المنصوص عليها بالمادة الاولى والثانية من القانون المشار اليه لايحق له تسوية حالته بمنحه اقلية اعتبارية سنتين فى الفقة التى كان يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهذا العامل الاخير هو ذلك الحاصل على احد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة من القانون ومن ثم لايحوز الجمع بين تطبيق حكم للمادتين الاولى والثانية وحكم المادة الثالثة على عامل واحد، وما يؤيد هذا النظر مانصت عليه المادة الثالثة المشار اليها من ان يسرى حكم الفقرة الاولى منها على حملة المؤهلات للنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ولم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ وبذلك قطع المشرع بأن من يفيد من تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ لا يسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه.

ومن حيث انه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فان الثابت من ملف خدمة المدعى انه حاصل على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٠ والتحق بمركز التدريب المهني للقوات البحرية خلال الفترة من ١٩٦٣/١/٢٨ حتى ١٩٦٣/١/٢٧ حصل بعدها على شهادة فرقة تعليم غلايات وصدر قرار بتعيينه في وظيفة فني اصلاح غلايات في الدرجة العمالية صانع ممتاز في ١٩٦٣/٤/٣٠ وارجعت اقدميته الى ١٩٦٣/١/٢٨ ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١ للدرجة الثامنة بذات اقدميته ورقى للدرجة السابعة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وارجعت اقدميته الى ١٩٧١/٢/١ ومنح الفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم منح الفئة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ ونقل للدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وبصلور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قامت الادارة بتسوية حالته طبقا للمادتين الاولى والثانية منه باعتبار بداية تعيينه بالدرجة السادسة المنخفضة من ١٩٦٣/١/٢٧ وتدرج بالتزيات ليلغ الدرجة الخامسة من ١٩٧٣/١٢/٣١ والرابعة من ١٩٧٦/١٢/٣١ ثم نقل للدرجة الثانية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية من ذلك التاريخ وبذلك يكون قد طبق في شأن المدعى حكم المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبالتالي فلا يسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه ويكون طلبه الحكم بتسوية حالته بمنحه ستين اعتباريتين طبقا لاحكام

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ غير قائم على اسس صحيح من القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصاب وجه الحقيقة ويكون الطعن قد جانبه الصواب جديرا بالرفض الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٣)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ : المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - منح المشرع العاملين غير المخاطين باحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتين او ثلاثة سنوات فى احوال خاصة - اوجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الرقبة بقواعد الرسوب.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ١٩٧٣/٨٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على ان "يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة ملتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها للوجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان فى الفعات

المالية التي كانوا يشغلونها اصلا او التي اصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة القطاع العام اما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فاكثر بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها الموجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ فى هذه الجهات بمنحون اقلية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات..... ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التى لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق اقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة ينتهى بالحصول على مؤهل او بعد دراسة مدتها اقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بانواها المختلفة او مايعادلها.... ويعتد بهذه الاقلية الاعتبارية للنصوص عليها فى الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن تطبيق قواعد الرقية بالرسوب الوظيفى وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ وبالقانون رقم ١٩٧٨/٢٢..... ولايجوز الاستناد الى هذه الاقلية الاعتبارية للطعن فى قرارات الرقية الصادرة قبل العمل باحكام هذا القانون.

ومن حيث ان الاستفادة من النص المشار اليه ان للمشرع وهو بسبيل علاج الآثار التى ترتبت على تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٣/٨٣ قضى بمنح العاملين غير المخاطين باحكام هذا القانون اقلية اعتبارية مقدارها ستان او ثلاث سنوات فى احوال خاصة وذلك فى الفئة التى كانوا

يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التي أصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ وبذلك أصبح من الممكن إعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ ولوجب للمشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الرقبة بقواعد الرسوب وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ والقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ومن حيث ان مقتضى اعمال القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ من شأنه ان يؤدي الى امكان تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١١ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المحددة لاعمال القانون رقم ١٩٧٥/١١ بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية ومتى كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٧٥/١١ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة هـ من المادة الثانية من مواد إصداره على "حظر الجمع بين الرقبة طبقا لاحكام القانون المرافق والرقبة بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفقعة التي يشغلها" فانه وقد ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ فان هذا الحظر مشمل الرقبة بالرسوب وفقا لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢ وكذلك الرقبة بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ التي تتم

بها الرقية اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ اى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة فى ١٩٤٩ والتحق بخدمة الجهة الادارية فى ١٩٥٠/٦/٦ وحصل على الدرجة الثامنة فى ١٩٦٩/٣/١ وبمستور القانون رقم ١٩٧٥/١١ سويت حالته طبقا لاحكامه ومنح الدرجة السادسة من ١٩٦٩/٧/١ والدرجة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ طبقا للجدول الرابع الخاص بمجملة المؤهلات الاقل من المتوسط وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ اعيدت تسوية حالته القرار رقم ١٩٨١/١٠٠٥ فحصل على الدرجة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ باضافة ستين اعتباريتين ورقى الى الدرجة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ والى الدرجة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ثم اصدرت الادارة القرار رقم ١٩٨١/١٦٠٠ بناء على كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢/٦/٣٣ المؤرخ ١٩٨١/١٠/٢٦ متضمنا سحب التسوية الاخيرة وتعديل حالة المدعى بحيث يمنح الدرجة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ والدرجة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ واذا كان الثابت مما تقدم ان للمدعى كان يشغل الدرجة الثامنة قبل تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ ثم رقى بمقتضاه الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ وارجحت اقدميته فيها الى ١٩٦٧/٧/١ على نحو ما سلف بيانه وبالتالي يكون قد حصل على فئتين

ماليتين تاليتين للفتة التي كان يشغلها عند العمل بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ وبهذه المثابة لا يجوز ترقيته الى فئة ثالثة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي خلال ستة مالية واحدة فزولا على الحظر الوارد بالفقرة هـ من المادة ٢ من مصاد اصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ ومن ثم فان القرار رقم ١٩٨٦/١٦٠٠ الصادر في ١٩٨١/١٢/٢٦ باعادة تسوية حالة المدعى بمنحه الفتة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ والفتة الخامسة من ١٩٧٥/٧/١ يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون النعي عليه على غير اساس سليم من القانون.

(طعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩٣/٨/٢٨)

٢ - حق الخيار المقرر للعاملين الحاصلين

على مؤهلات عليها انشاء الخدمة

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدارسية - ازال القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ شروط الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وغول العاملين الذين عينوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتلك التي اضيفت اليه بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذين حصلوا انشاء الخدمة على مؤهلات عالية بعد قضاء مدة دراسية مقدارها اربع سنوات على الاقل

حقا مطلقا في الخيار بين معاملتهم على اساس مؤهلاتهم القديمة فتسوى حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية الجديدة فتطبق في شأنهم حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبذلك يمنحوا القدمة اعتبارية قدرها سنتين بالفترة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على ان "تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل او بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه" كما نصت المادة الثانية على ان "تمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم واقدماتهم على هذا الاساس".

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية، وقد نصت مادته الثانية على ان "تسرى حالات العاملين بالجهاز الاداري

للدولة والهيئات العامة المزجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه، وفي جميع الاحوال لايشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الحصول على المؤهل او التعيين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ او الوجود بالخدمة في ٢٢ يولية سنة ١٩٥٣ او سابقة تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ كل ذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا القانون اكثر فائدة للعامل، وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المحفضة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف" كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على انه "يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم احكام المادة الثالثة او الخامسة من هذا القانون".

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان المشرع بمقتضى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ازال شروط الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، وبحول العاملين الذين عينوا بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتلك التى اضيفت اليه بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذين حصلوا اثناء الخدمة على

موهلات عالية بعد قضاء مدة دراسة مقدارها اربع سنوات على الاقل حقا مطلقا فى الخيار بين معاملتهم على اساس مؤهلاتهم الفنية وتسوى حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية الجديدة فتطبق فى شأنهم حكم المادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبذلك بمنحوا اقدمية اعتبارية قدرها ستان بالفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠.

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان الطاعن قد حصل على دبلوم المعهد الصحى عام ١٩٥٧ وعين بمقتضاه فى وزارة الصحة بوظيفة معاون صحة بالدرجة السابعة المتوسطة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من ١٩٥٧/٨/٢٦ ثم حصل اثناء الخدمة على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦١ وعين بمقتضاه تعيينا جديدا بوزارة التخطيط اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢١ بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى وبناء على ذلك يكون له الخيار بين معاملته على اساس مؤهل دبلوم المعهد الصحى وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فسوى حالته طبقا لاحكام هذا القانون او على اساس مؤهله العالى الجديد - بكالوريوس الخدمة الاجتماعية - واذا افصح الطاعن عن اختياره تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. حسبا ضمنته صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فيتعين اجابته الى ذلك اعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ السابق الاشارة اليه.

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم يكون مذهب اليه الحكم المطعون فيه على غير سند من صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالغائه والقضاء باحقية الطاعن في تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بافترض تعيينه بالدرجة السادسة المحفظة بمرتب شهرى عشرة جنيهاً ونصف مع مايترب على ذلك من اثار على الا تصرف له فروق مالية سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون دون احتفاظه بهذا الوضع عند تعيينه بالموئل العالى وذلك كله بمراعاة ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح امامها الباب لتنزل حكم القانون وتنزل الحكم المطعون فيه غير ان القانون غير مقيد بالاسباب التى يديها الطاعن.

ومن حيث انه عن مصروفات الدعوى فان حق الطاعن فى تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه انما مرده صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد رفع الدعوى، فيتعين لذلك الزامه بالمصروفات عن درجتى التقاضى.

(طعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

٣ - تواريخ الوجود بالحكمة

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ : لا يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية

حالات بعض العاملين ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى تاريخ صدوره فى ١٩٨١/٧/٤.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت احكام
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة
المؤهلات الدراسية وتبين لها ان المادة الثانية من هذا القانون تنص على ان
"تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين
بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات
الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ ونصت المادة السابقة منه على انه "يشترط للانتفاع باحكام المواد
السابقة ان يكون العامل موجودا بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون"
ونصت مادته الثانية عشرة على ان "ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية
ويعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨٠". كما استعرضت الجمعية
احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية
والذى بمقتضاه استبدلت بعض نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
واضيف اليها نصوص جديدة، ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على
ان "ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبار من اول يوليو

سنة ١٩٨٠.... " وقد صدر هذا القانون فى ١٩٨١/٧/٤ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٧/٩.

ومفاد ما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى سبيل علاج الاثار المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سلك مسليكن اولهما خاص بحملة المؤهلات الواردة بالجدول المخلق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، والثانى خاص بحملة المؤهلات الجامعية، واشترط المشرع للاستفادة من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الموجود بالخدمة فعلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وان تستمر هذه الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١، واذ كان المشرع فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والمنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٧/٩ قد ارتد بتاريخ العمل بأحكامه الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٧/١ فانه ازاء صراحة النصوص، وبالنظر الى ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ لا يعدل ان يكون تعديلا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، فانه يتعين للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وجود العامل بالخدمة فعلا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمرار خدمته هذه متصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ ولاوجه لاشتراط استمرار هذه الخدمة حتى تاريخ صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٧/٤ وذلك لانه من المقرر دستوريا ان الاصل هو سريان القانون على الوقائع التى تحدث من يوم نفاذه الى يوم الغائه وعدم سريانه على تلك الوقائع التى تحدث قبل نفاذه الا اذا ورد النص فى القانون على خلاف ذلك، واذا كان الامر كذلك وكان المشرع قد نص

صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ فانه احكاما لصراحة النصوص يكتفى للاستفادة من احكام القانون المذكور بالوجود بالخدمة في ١٩٨٠/٧/١ بشرط توافر كافة الشروط الاخرى ولايشترط الوجود بالخدمة في تاريخ صدوره في ١٩٨١/٧/٤ لان المشرع لو اراد اشتراط هذا الشرط الاضافي لما اعوزه النص على ذلك صراحة كمسلكه في بعض القوانين الخاصة بالتسويات.

كذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ان يكون العامل موجودا بالخدمة في تاريخ صدوره في ١٩٨١/٧/٤.

(ملف رقم ١٩١/٢/٧٦ - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ : المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - العاملين الذين لايعتبر في شأنهم شرط الوجود في الخدمة في ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - وكانوا بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ١٩٨٠/٧/١٢ لاينطبق عليهم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ واتخاذ تسرى في شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون.

المحكمة : ومن حيث انه باستقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ يبين انه ينص في المادة الاولى منه على ان (تضاف الى الجدول المرافق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية للمؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة ابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والمؤسسات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية

المشار اليها في المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه. وفي جميع الاحوال لايشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الحصول على المؤهل او التعيين مثل اول يوليو سنة ١٩٥٢ او الوجود بالخدمة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ او سابقة تطبيق احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم، كل ذلك اذا لم يسبق لهم الاستفادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه او كانت التسوية طبقا للمؤهل المضاف بحكم المادة الاولى من هذا القانون اكثر فائدة للعامل.

وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى قدره عشر جنيهات ونصف".

كما تنص المادة الثالثة على انه "يمنح حملة المؤهلات الحالية او الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا او اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

.....

كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفصلوا من تطبيق المادة

الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية".
والمستفاد من النصوص السابقة انه قد ترتب على صدور القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتطبيقه على العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة عدة مفارقات ادت الى الاختلال بالمركز الوظيفي والمالي للعاملين بالدولة مهما صدرت قاعدة المساواة بينهم لذلك اتجه المشرع الى اصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حيث اضاف بمقتضى المادة الاولى منه بعض المؤهلات والشهادات الدراسية الى تلك الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحددها في نص هذه المادة ثم جاء في المادة الثانية ونص على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على حملة المؤهلات والشهادات الدراسية للمضافة بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومما لاشك فيه ان وجود العامل بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة في ١٩٨٣/٨/٢٣ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ والعمل به هو شرط اساسي للاستفادة من احكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ذلك ان المادة الثانية تقضى بتطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم يتعين التقييد بالشروط المتطلبة لتطبيق هذا القانون ومن بينها شرط وجود العامل في الخدمة في ١٩٧٣/٨/٢٣ ولو ان المشرع اتجهت نيته الى عدم تطلب هذا الشرط لنص على ذلك صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومما يؤكد هذا النظر ان تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ادى الى عدم

استفادة العاملين الذين لم يكونوا فى الخدمة بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة فى ١٩٧٣/٨/٢٣ (تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣) من احكام المادة الثانية منه ورغبة من المشرع فى ايفاض هذه الطائفة من العاملين اتجه وهو يصدد تعديل المادة الثالثة منه بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى اضافة فقرة جديدة اليها وهى (كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة الاولى منه للوجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية.

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان العاملين الذين لايتوافر فى شأنهم شرط الوجود فى الخدمة فى ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وكانوا بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ١٩٨٠/٧/١٢ لا تطبيق عليهم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وانما تسرى فى شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون.

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضدهم لم يتوافر فى شأنهم شرط الوجود الفعلى بالخدمة فى ١٩٧٣/٨/٢٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ فمن ثم لاتسرى فى شأنهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور وهو مايطبقته عليهم جهة الادارة بمقتضى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون طلب المطعون ضدهم تطبيق المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عليهم غير قائم على سند

صحيح جدير بالرفض واذا اخذ الحكم للمطعون فيه بغير هذا النظر وقضى باحقيتهم في تسوية حالاتهم طبقا لحكم المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في الدرجة السادسة المخففة بمرتب شهري مقداره عشرة جنيهاً ونصف من تاريخ تخرج كل منهم وحصوله على شهادته العسكرية فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله ومن ثم يتعين الحكم بالقائه ورفض دعوى المطعون ضدهم.

(طعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ : المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المؤثرة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ مفادها - يعدد بالمؤهلات الواردة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ كاساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - اشترطت المادة ١ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليها للانتفاع باحكامه الوجود بالخدمة في تاريخ العمل به في ١/٧/١٩٨٠ - هذا الاعتداد بالمؤهلات التي تضمنها القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ لايعمل به الا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا تسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٨١ لاعمال الآثار المباشر للقانون.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المثرية على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص على ان (تضاف الى الجدول المرافق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتعميم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد اعتد في المادة الاولى منه بالمؤهلات الواردة بهذا القرار (ومن بينها المؤهلات الواردة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ كاساس لتسوية حالات العاملين الحاصلين عليها وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولما كانت المادة السابقة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد اشترطت للاقتراع باحكامه الوجود بالخدمة في تاريخ العمل به في ١/٧/١٩٨٠ فان هذا الاعتداد بالمؤهلات التي تضمنتها

القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ لا يعمل به الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا تسرى الا على العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٨١ لاعمال الاثر المباشر للقانون.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان خدمة الطاعن انتهت في ١٩٧٨/٧/٢٤ بالاحالة الى المعاش ومن ثم يكون قد تخلف في شأنه الوجود الفعلي في ١/٧/١٩٨٠ وهو شرط الافادة من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذي اضاف بعض المؤهلات الى الجدول رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ ومن بينها للمؤهلات التي تضمنها قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ (وبالطاعن حاصل على احد المؤهلات التي نعى عليها هذا القرار) ويكون طلب الطاعن تسوية احكامه بالاستناد الى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على غير اساس من القانون ويتعين رفض دعواه لعدم استنادها الى اساس سليم من القانون والزامه بالمصروفات.

(طعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٥)

٤ - الميعاد الذي لا يجوز بعده التسوية

او سحبها لو كانت خاطئة

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : لا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفي استنادا الى

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠. الا تطبيقا لحكم

قضائي نهائي، كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانوني للعامل، حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خاطئة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التي تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة، او مايعادل هذه المؤهلات.

وتعثر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤.....

وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات التي تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨....."

والمادة الثانية من ذات القانون التى تنص على ان "تسوى حالات بعض العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣....." والمادة الثالثة من القانون التى تنص على ان "يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها الموجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها اصلا او التى اصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.....".

والمادة الخامسة من القانون التى تنص على ان "تزد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين..... بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ اوسنة جنيهاات ايها اكثر.....".

والمادة السادسة التى تنص على انه "يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة للخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون". والمادة الحادية عشرة مكررا من القانون التى تنص على انه "مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة

واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣، ١٠، ١١ لسنة ١٩٧٥..... ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى". وقد تم مد المهلة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠.

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اجاز للعامل المخاطب باحكامه والحاصل على احد المؤهلات الجامعية او العالية اثناء الخدمة، ان يطلب تسوية حالته الوظيفية وفقا للنظام المقرر فى المادة الثانية او طبقا للنظام الوارد فى المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور، وذلك فى ضوء مايراه محققا لفائدة اكثر بالنسبة لوضعه الوظيفى. ولاحظ على العامل فى ان يعدل عن اختيار تطبيق احد النظامين المذكورين فى شأنه، اذا ماتين له فيما بعد ان اعمال النظام الاخر افضل لحالته. بيد انه يجب بمراعاة ان المشرع فى ذات القانون قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى امام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة منه او من التشريعات المذكورة، وحظر بعد فوات هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى. وعلى ذلك فلا يجوز للعامل المطالبة بتعديل وضعه الوظيفى استنادا الى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعد انقضاء

الميعاد المذكور الا تطبيقا لحكم قضائى نهائى، كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانونى للعامل، حتى ولو كانت التسوية التى اجريت له خاطئة.

وبتطبيق ماتقدم على العامل للمروضة حالته، يبين انه قد حصل على موهل عام ١٩٥٦ توقف منحه ثم حصل على موهل جامعى عام ١٩٦٥ اثناء الخدمة، واختار معاملته بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، وسويت حالته الوظيفية على هذا الاساس. الا انه عدل عن هذا الاختيار وطلب اعادة التسوية وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من ذات القانون لانهما اكثر فائدة لوضعه الوظيفى فاجابت الوزارة الى طلبه واصدرت بذلك القرار رقم ١٩٠٤ فى ١٩٨٤/٦/٢٨ وهى تسوية صحيحة اجريت له قبل الميعاد الذى يحظر بعده تعديل المركز القانونى للعامل سالف الذكر - ويحتفظ بها. ومن ثم يكون القرار الوزارى رقم ١٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٩ بسحب التسوية المذكورة، قد خالف صحيح حكم القانون، باعتبار ان السحب لا يرد الا على تسوية باطله، فضلا عن صدور هذا القرار بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالمخالفة لنص المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالفه الذكر.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل للمروضة حالته بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ للاسباب السابق ايضاحها.

(ملف رقم ٧٥٠/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٢/١)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ : المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل
المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام القوانين والقرارات على اى
وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى - هذا
الحظر ينصرف الى كل من جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت - اذا
انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ولم
ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول
الدعوى - هذا الميعاد هو ميعاد سقوط ومتعلق بالنظام العام فلا يجوز
مخالفته يمتنع على الجهة الادارية النظر فى الطلب ما يكن ذلك تنفيذا
لحكم قضائى نهائى.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الحادية عشر مكرر من القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم
١٩٧٣/٨٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات
الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تنص على انه "مع عدم
الاحلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٢/٤٧ بتنظيم مجلس الدولة
يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر
هذا القانون، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى

احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ١٠/١٩٧٣، ١٠/١٩٧٥، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢/١٩٧٦ وقرارى نائب ورئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩/١٩٧٣، ٢٣٢/١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥/١٩٧١، ٣٦٨/١٩٧١، ٤٢٠/١٩٧٢ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وقد نشر القانون رقم ١١٢/١٩٨١ الذى اضاف المادة ١١ مكررا الى القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ المشار اليه فى الجريمة الرسمية فى ٤ من يوليو/١٩٨١ هذا وقد مدت هذه السنة لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٩ يوليو ١٩٨٢ بموجب نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦/١٩٨٢ ثم لمدة اخرى تنتهى فى ٣٠/٦/١٩٨٣ طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٤/١٩٨٣ ثم مدت اخيرا المدة تنتهى فى ٣٠/٦/١٩٨٤ اعمالا لنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٣/١٩٨٣.

ومن حيث ان مفاد هذا النص انه لا يجوز بعد ٣٠/٦/١٩٨٤ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام القوانين والقرارات المذكورة به على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وهذا الحظر ينصرف الى كل من جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت فاذا انتضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ولم ترفع دعوى للطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى - لان هذا الميعاد وميعاد سقوط ومتعلق بالنظام العام باعتباره من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا

- ٦١٣ -

بنص صادر بذات الاداة التشريعية وهى القانون - كما يتمتع على - الجهة الادارية النظر فى الطلب ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى.

ومن حيث انه لما كان المدعى يطالب بتسوية حالته بنقله الى الكادر الادارى بالقفة الثانية غير التخصيصية بذات الراتب وبذات الاقدمية اى انه يطالب تعديل مركز قانونى له مستندا فى ذلك الى احكام المادة ٣/٤ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وهو من التشريعات المذكورة فى المادة ١١ مكررا وبالتالى كان يتعين عليه ان يرفع دعواه للمطالبة بهذه التسوية فى ميعاد غايته ١٩٨٤/٦/٣٠ اما انه اقام الدعوى فى ١٩٨٥/٤/٢ فمن ثم تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما يذهب اليه الطاعن من ان يطلب مساواته بزميله..... اذ ان سنه فى دعواه هو القانون رقم ١٩٧٥/١١ سالف البيان وهو ما يتمتع على المحكمة النظر فى احكامه الموضوعية طالما كانت دعواه غير مقبولة شكلا.

(طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٣٥ قى جلسة ١٩٩٢/٣/٢٨)

ثانيا - المادة السادسة من القانون

رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ : المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - المشرع غير العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم العالية تنطبق عليهم احكام المادة الثالثة والخامسة - اجاز المشرع لهم اختيار تطبيق المادة الثانية . التي تقضى بتسوية حالتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٧ - ذلك دون ان يشترط لتطبيقها ان يكونوا قد عوملوا وظيفيا بالزهل الجامعى او العالى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

المحكمة : ومن حيث انه بالنسبة للوجه الاول من اوجه الطعن فان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تقضى بان " تسوى حالات العاملين للوجدين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة المهود بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه..... "

ونصت للمادة الثالثة من هذا القانون على انه " بمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مئذتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى

١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها ستان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا او اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على انه تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على انه " يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة الخارجيين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة منطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

ومن حيث ان مقتضى نص المادة السادسة السالفة الواردة بالقانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ ان المشرع عزم العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية او عالية أثناء الخدمة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية او معاملتهم بمؤهلاتهم العالية ستطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة المشار اليهما ومن ثم فان المشرع اجاز لهم اختيار تطبيق حكم المادة الثانية / التي تقضى بتسوية حالتهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٨٧/٨٣ دون ان يشترط تطبيقها الا يكونوا قد عولوا وظيفيا بالمؤهل الجامعي او العالي في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ومن ثم فلا محل لاضافة هذا الشرط وتقييد حكم المادة الثانية المذكورة به ، خاصة وان المشرع اجاز لهؤلاء العاملين تحمير تطبيق المادة الثانية او المادتين الثالثة

والخامسة من هذا القانون وهو ما يفترض معه حصولهم على المؤهل الذى توقف منحه المشار اليه فى المادة الاولى وحصولهم على المؤهل الجامعى او العالى اثناء الخدمة ومعاملتهم وظيفيا بهذه المؤهلات على التوالى اثناء الخدمة الامر الذى يكون معه ما نعتة الجهة الادارية الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير مستند لاسس قانونى صحيح

(طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٣٣ ق بجلسته ١٩٩١/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ : المادة (٦) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأنه يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية اثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون او معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم احكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون — يشترط للاستفادة من هذا الخيار ان يكون العامل من حملة المؤهلات الدراسية التى توقف منحها ومن تسوى حالتهم وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالا لنص المادة الثانية من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وان يكون العامل قد حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة ومن يفيدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون المشار اليه .

المحكمة : ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ لعلاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

تنص على انه (يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية اثناء الخدمة من العاملين للدينين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخيار بين تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

ومن حيث يشترط للافادة من هذا الخيار ان يكون العامل من حملة المؤهلات الدراسية التي توقف منحها ومن تسوى حالتهم وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أعمالا لنص المادة الثانية من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وان يكون العامل قد حصل على مؤهل على اثناء الخدمة ومن يفيدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون المشار اليه . واذ توافرت فى الطاعن هذين الشرطين فانه يفيد من حق الخيار ، وما تمسك به فى دعواه وطلب معاملته على أسس المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ومن حيث ان الطاعن بلغ الفئة الرابعة فى ١٩٧١/٩/١ وهى الفئة التى يشغلها فى ١٩٨٤/١٢/٣١ فانه بمنح الاقلعية الاعتيادية وقدرها ستان وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، لتصبح اقدميته فى هذه الفئة ١٩٦٩/٩/١ ، وكان من الممكن تطبيق القانون ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة ان يحصل على الفئة الثالثة رسوبا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ الا ان ذلك يقع فى نطاق الخطر المنصوص عليه فى المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة (هـ) والتى تحظر الجمع بين الرقية طبقا لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والرقية بقواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية

العامل الى اعلى من فئتين وظيفتين، وانه اصبح من المستقر ان ارجاع
الانتمية فى فئة معينة يأخذ حكم الترقية فى هذا الخصوص ، وعليه توّجل
هذه الترقية الى ان تصادف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة
١٩٧٦ بقواعد الترقيات بالرسوب الوظيفى فى ديسمبر ١٩٧٦ فىرقى الى
الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ ."

(طعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ ق بجلسته ١٩٩٢/١/٤) .

ثالثا - المادة الحادية عشرة مكررا من

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ : المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها - المشرع رغبة منه فى تصفية
الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات
لحالات العاملين واستقرارا للمراكز القانونية قد حدد ميعاد لرفع
الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو (١٩٨٤/٦/٣٠) - عدم جواز
تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك
تنفيذا لحكم قضائى - هذا الخطر يتصرف الى جهة الادارة والعامل فى
ذات الوقت - العامل الذى لم يرفع دعواه للمطالبة بحق ناشئ عن
احد التشريعات المنصوص عليها فى المادة ١١ من القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ المشار اليها يمتنع على المحكمة وجوبا قبول دعواه لتعلق

هذا المهاد بالنظام العام يحتر هذا الميعاد من مواعيد السقوط التي لا تقبل وقفا أو انقطاعا طلب المساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوى في هذا الشأن - طلب المساعدة القضائية يقوم مقام التظلم الوجوبي السابق على رفع دعوى الالغاء - المحكمة من التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية هو تمكين الجهة الادارية من سحب القرارات المعيبة او الرجوع فيها - التظلم وطلب المساعدة يعلن الى الجهة الادارية ويفتح امامها باب السحب - اذا كان امر سحب قرار التسوية خاطيء او اجراء التسوية اصبح ممتهما بحكم الوجوب على الجهة الية بعد التاريخ الذي حددته المشرع (١٩٨٤/٦/٣٠) - التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية لا يحقق ذات الاثر بالنسبة لجهة الادارة حتى ولو قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ لا يمكنها تعليل المركز القانوني بعد هذا التاريخ عن طريق اجراء التسويات الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي عن دعوى قيمت قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ .

المحكمة : ومن حيث انه عن الوجه الاول للطعن فان المادة الحادية عشر (مكرر) من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠ لعلاج الاسرار المزعومة على القانون رقم ٨٣ سنة ١٩٧٣ والمضافه بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على انه مع عدم الاختلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة بمجلسة واحد من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق

بالمطالب بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون أو بمقتضى احكام القوانين لوقام ٨٣ لسنة ٧٣ و ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥..... ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وقد مرت المهلة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر سالفة الذكر بمقتضى القوانين ارقام ١٠٦ لسنة ٨٢ و ٤ لسنة ١٩٨٣ و ٢٣١ لسنة ١٩٨٣ لتصبح نهائيا ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع رغبه منه فى تصفية الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات لحالات العاملين واستقرارا للمراكز القانونية — قد حدد ميعاد لرفع الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ ، ورتب على تحديد هذا الميعاد المقرر لرفع الدعوى القضائية عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى عن دعوى اقيمت بالطريق الذى رسمه القانون للتداعى امام المحاكم قبل هذا التاريخ . وهذا الحظر يتصرف الى جهة الادارة والعامل فى ذات الوقت بمعنى ان العامل الذى لم يرفع دعواه للمطالبة بحق ناشئ عن احد التشريعات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر سالفة الذكر قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ ، يتمتع على المحكمة وجوبا بقبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام . ولا يغير من ذلك ثبوت ان المطالب بالحق قدم طلبا الى لجنة المساعدة القضائية لاعفائه من الرسوم القضائية تمهيدا لرفع الدعوى وان

يكون هذا الطلب قد قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ وصدر القرار بأعفائه بعد هذا التاريخ . ذلك ان هذا الميعاد قصد به - كما سلف القول تصفية الحقوق الناشئة عن القوانين والقرارات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ استقرار المراكز القانونية للعاملين ، ومن ثم يكون ميعاد لرفع الدعوى القضائية بالطابق الذى رسمه القانون للتداعى امام المحاكم، وهو بهذه المثابة يعتبر من مواعيد السقوط التى لا تقبل وقفا او انقطاعا ، وطلب للمساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوى فى هذا الشأن ، ذلك ان هذا الطلب استقرت المحاكم على انه يقوم مقام التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالغاء " والذى اعتوره المشرع شرطا لقبول الدعوى . وان للمحكمة من هذا التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية - هو تمكن الجهة الادارية من سحب القرارات المعيبة او الرجوع فيما اذا ما اثبتت وجها لذلك ، وباعتبار ان التظلم وطلب الاعفاء يعلن الى الجهة الادارية ويفتح امامها باب السحب، اما اذا كان امر سحب قرار التسوية الخاطىء او اجراء التسوية اصبح ممتعا بحكم الوجوب على الجهة الادارية بعد التاريخ الذى حددته المشرع وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ فان التظلم او ما يقوم مقامه كطلب المساعدة القضائية لا يحقق ذات الاثر بالنسبة لجهة الادارة حتى ولو قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ حيث لا يمكنها تعديل المركز القانونى بعد هذا التاريخ عن طريق اجراء التسويات الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى عن دعوى اقيمت قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن ان للدعى اقام دعواه فى
١٩٨٥/٥/٢٨ اى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ فانه والحالة هذه اقامها بعد الميعاد
وبتمين القضاء بعدم قبولها شكلاً .

(طعن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٩)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ : المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلاً بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها — رفع الدعوى الى المحكمة المختصة
يكون سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون — ذلك فيما يتعلق
بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون المشار اليه او
بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة
١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢
لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة
١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥ لسنة
١٩٧١ ، ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ — لا يجوز بعد
هذا الميعاد تحميل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه
التشريعات على اى وجه من الوجوه — الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم
قضائى نهائى.

الحكمة : ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب المدعيه تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، فانه وفقا لنص المادة الحادية عشر (مكرر) يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥ لسنة ١٩٧١ و ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه ، الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى، وقد مد ميعاد رفع الدعوى لىتهى فى ١٩٨٤/٦/٣٠.

ومن حيث ان المدعية اقامت دعوها امام القضاء الادارى لتسوية حالتها طبقا لاحكام

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقوانين الاخرى المنصوص عليها بالسادة الحادية عشر (مكرر) من القانون المشار اليه بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩ اى بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فتكون دعوها غير مقبولة شكلا . ومن حيث انه يتعلق بتطبيق احكام القانون رقم ٧ لسنة

١٩٨٤ فإنه يفترض اساسا ان تكون هناك تسوية سابقة طبقت على العامل بمقتضى أحكام القوانين للنصوص عليها بالمادة الحادية عشر (مكرر) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، اما وقد ثبت انه لم تطبق على المدعية احكام هذه القوانين ، فإنه ليس من شأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ان ينشئ للمدعية حقا جديدا في تطبيق احكام هذه القوانين ، بعد ان انتهت المواعيد القانونية التى نص عليها للمطالبة بها قضائيا .

ومن حيث ان فيما يتعلق بطلب المدعية زيادة مرتبتها اصمالا لاحكام القانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣١ لسنة ١٩٨٣ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة ، فإنه وقد الغى حكم المحكمة التأديبية بانتهاء خدمة المدعية وذلك بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ القضائية ، مما يستتبع بالتالى اعتبار مدة خدمتها متصلة ومن ثم يسوى مرتبها على اسس الزيادات التى قضى بها القانونان المشار اليها .

(طعن ١٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ : انعدام التسويات لحملة المؤهلات الاعلى أثناء الخدمة اذا تمت تلك التسويات بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى .

الفتوى : مفاد المادة ٣/٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان الشرع اسن حكما من بمقتضاه نقل العاملين الذين يحصلون على مؤهلات عليا أثناء

الخدمة الى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم باقدمياتهم ومرتباتهم فى المجموعة الوظيفية المنقولين منها اذا كانت اعلى من تلك المقررة للمؤهلات الاعلى المعينين بها ما لم يكن بقاءهم فى مجموعاتهم الاصلية أفضل لهم وباستعراض اثناء الجمعية من انه بانقضاء حكم المادة (٤) المشار اليها اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة ومقتضى المادة الحادية عشر مكررا من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ انه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ المطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام القوانين التى عدتها ومن بينها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وحظر على جهة الادارة تعديل المركز القانونى للعامل بعد هذا التاريخ ما لم يكن تنفيذا لحكم قضائى نهائى فاذا توافر مناط تطبيق المادة ٣/٤ فى شأن عاملين باحدى الهيئات العامة وذلك لحصولهم على مؤهلات عليا اثناء الخدمة قبل اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالهيئة فى ١٩٨٢/٤/١٨ ولم تقم الهيئة بتسوية حالاتهم طبقا للمادة ٣/٤ من القانون المشار اليه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ فان مودى ذلك عدم جواز تعديل المركز القانونى للعاملين بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ وانعدام التسويات الصادرة من الهيئة فى هذا الشأن بعد هذا التاريخ .

(ملف رقم ٨٤٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/١٨)

الفرع الخامس

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن

تسوية حالات بعض العاملين

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ : مقتضى نص المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين ان المشرع زاد مرتبات العاملين المستفيدين من أحكام هذا القانون بقيمة علاوتين من علاوات درجة العامل فى تاريخ العمل به فى ١/١ / ١٩٨٤ ومن بين هؤلاء العاملين حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة دراستها اربع سنوات على الاقل تالية للشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها او مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل واشترط المشرع لذلك الا يكون المؤهل قد ورد فى جدول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو اضيف اليه وناط بوزير التنمية الادارية بالاتفاق مع وزير التعليم والبحث العلمى تعيين المؤهلات المشار اليها فى البندين ٢ و ٣ من هذه المادة صدور قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد المؤهلات التى تمنح لحاملها الزيادة المتصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ومن بين تلك المؤهلات دبلوم التجارة المتوسطة قسم علم والذى مدته أربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة تعيين احد العاملين بمؤهل دبلوم التجارة المتوسطة وحصوله النشاء الخدمة على دبلوم التجارة التكميلية العالية ومعاملته وظفيها به ومقتضاه

سويت حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ نتيجة ذلك عدم احقيقه فى العلاوتين المنصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لانقضاء مناط الاستفادة من احكامه.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧/١١/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على انه " يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقية علاوتين من علاوات درجته فى تاريخ العمل بهذا القانون بحد أدنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة : (١) (٢) (٣) حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة دراستها أربع سنوات على الاقل تالية للشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها أو مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل ، بشرط الاتكون هذه المؤهلات قد وردت بمجدول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية أو أضيفت اليه.

ويصدر بتحديد المؤهلات المشار اليها فى البندين ٢ و٣ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بالاتفاق مع وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى

وتنفذا لذلك صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٢٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد للمؤهلات التى تمنح لحاملها الزيادة المنصوص عليها فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ونص

المادة الثالثة منه على ان " تحترم المؤهلات الآتية من المؤهلات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه : (١) (٢) دبلوم التجارة المتوسطة قسم عام والذي مدته أربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة .. "

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع زاد مرتبات العاملين المستفيدين من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه ، بقيمة علاوتين من علاوات درجة العامل في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/١/١٩٨٤ ، ومن بين هؤلاء العاملين حملة المؤهلات المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة دراستها أربع سنوات على الأقل نالها للشهادة الابتدائية القديمة او مايعادها او مسابقة للقبول انتهت بالحصول على المؤهل واشترط للمشرع لذلك الا يكون المؤهل قد ورد في جدول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او اضيف اليه ، وناط بوزير التنمية الادارية بالاتفاق مع وزير التعليم والبحث العلمي تعيين للمؤهلات المشار اليها في البندين ٢ و ٣ من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ حيث صدر قراره للتقدم ، وكان من بين هذه المؤهلات دبلوم التجارة المتوسطة قسم عام والذي مدته اربع سنوات بعد الشهادة الابتدائية القديمة .

وخلصت الجمعية الى انه ولكن كان السيد/..... عين بمؤهل دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٤٨ ، الا انه اذ حصل - انشاء الخدمة - على دبلوم التجارة التكميلية العالية سنة ١٩٥٢ ، وعومل به وظيفيا ، وبمقتضاه ، سويت حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم يتبقى في شأنه مناط الاستفادة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بما

- ٦٢٩ -

يستقيم معه القول بعدم احقيقته فى العلاوتين المنصوص عليهما فى المادة الاولى بند ٣ من هذا القانون.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/..... فى العلاوتين المنصوص عليهما فى المادة الاولى بند ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤.

(فتوى رقم ٨٦/٤/١٢٢١ جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

الفصل الثالث

شهادات دراسية مختلفة

الفرع الاول

شهادات دراسية صناعية

أولا - شهادة الابتدائية للصناعات

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ : عدم احقية حاملي شهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة فى التسوية على الفئة الثامنة، وان الفئة المقررة لها هي الفئة التاسعة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٦، فاستعرضت فتويها السابقتين بجلستى ١٠/٤ و ١٩٨٦/١٠/١٦ و ١٩٨٠/٤/١٦، كما استعرضت القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة الثانية من مواد اصداره على انه "يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق:

أ - المسلس بالتقييم المالى للشهادات الدارسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه افضل للعامل. وتنص المادة ٥ من القانون المذكور على ان "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى:

ج - النفقة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية للتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

....." وتنص المادة ٧ من ذات القانون على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها للمالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة "ثم صدر قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ناصا فى المادة السابقة منه على ان "تعتمد الشهادات الدارسية الاتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠)..... ٦ - شهادة المدارس الابتدائية الصناعية". كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدارسية الوطنية ونص فى المادة الاولى منه على ان "..... ٣ تعادل شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم" كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والملفى والتي كانت تنص على ان

"..... ويكون تحديد المستوى للمالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى وشؤون الازهر او الجهاز المركزى للتنظيم والادارة".

وحيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع وهو بصدد بيان المستوى المالى للحاصلين على للمؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حدد الفئة الثامنة لتعيين حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها، وانه قد اعاد تأكيد ذات الحكم فى المادة السابعة من قرار وزير التنمية الادارية رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٥ الذى صدر تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وترتيا على ذلك فانه يشترط لتعيين حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها فى الفئة المالية الثامنة ان يكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعد دراسة لمدة ثلاث سنوات على الاقل تالية للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها فاذا لم يكن الحصول عليها مسبقا بالحصول على الشهادة الاخرى او مايعادلها فان حاملها لا يصلح للتعيين فى تلك الفئة.

وحيث انه لا يغير من ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن معاملة شادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم، فليس معنى ذلك اعتبار الاولى من للمؤهلات للتوسطة التى توقف منحها وتمتد للتعيين فى السنة الثامنة، اذ ان للمعادلة الواردة فى القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ هى فى

حقيقتها معادلة علمية وليست مالية أما تحديد المستوى المالى للحاصلين على تلك الشهادة فيعقد الاختصاص به لوزير الخزانة وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة (الملغى)، وعلى ذلك فانه لا يؤثر فيما تقدم ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منعت فى الفقرة (أ) منها المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون، اذ ان حكم تلك المادة يقتصر على عدم المساس بالتقييم المالى للشهادات ولا يمتد الى تقييمها العلمى، وبالتالي فليس من مقتضاة الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات.

وحيث ان قرار الوزير للمختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر قد اغفل تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة او مايعادها فمؤدى ذلك انه قد قصد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقا للقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتمييز فى الوظائف والذى نص البند ١ من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحية اصحابها فى التقدم للرشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط ومن ثم تكون هذه الدرجة هى المقررة لتمييز حاملى الشهادة المذكورة.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتريها السابقتين الصادرتين بمجلسى ١٩٧٨/١٠/٤ و ١٩٨٠/٤/١٦

بعدم احقية حاملي شهادة الابتدائية للصناعة غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة في التسوية على الفئة الثانية، وان الفئة المقررة لها هي الفئة التاسعة.
(ملف رقم ٦٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٦) .

ثانيا - دبلوم المدارس الصناعية

نظام الخمس سنوات

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ : دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - اساس ذلك : تخلف الشرط الذى تطلبه المشرع لاعتبار مؤهل ما مؤهلات عاليا والذى يقضى بالحصول على المؤهل من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العليا بعد دراسة ملتها اربع سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية).

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على ان: "يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ او السنة المالية ١٩٧٥ لو السنة المالية ١٩٧٦ او السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم الشروط الاتية:

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة استقر على ان دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات لا يعد مؤهلا عاليا تأنييسا على انه في مجال

تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لايعتبر مؤهلا عاليا الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) او التوجيهية او الثانوية العامة (حاليا) وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل.

وترتبيا على ماتقدم، فان مؤهل المدعى لايعد مؤهلا عاليا، ومن ثم لاحقية له فى تسوية حالته طبقا للفقرة (أ) من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا. ورفض دعوى المدعى فيما يتعلق بهذا الشق من الدعوى.

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٦/١٢/٧)

ثالثا - دبلوم كلية الصناعات

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ : متى وضعت جهة الادارة ضابطا اضافيا للرقية بالاختيار تعين عليها الالتزام به - دبلوم كلية الصناعات يتم الحصول عليه بعد شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية بعد دراسة ثلاث سنوات - اثر ذلك : لايعد هذا الدبلوم مؤهلا عاليا - اساس ذلك : مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الذى تضمن المؤهلات المعتمدة لصلاحيات الحاصلين عليها للرشح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى وهى الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى

معهد عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية او مايعادلها والشهادات والدبلومات الاخرى التى نص عليها على سبيل الحصر وليس من بينها دبلوم كلية الصناعات.

المحكمة : ومن حيث ان المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ قد تضمن المؤهلات المعتمدة لصلاحيه الحاصلين عليها للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفتى العالى وهى الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى معهد عال تكون مدة الدراسة فيه ابع سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية او مايعادلها والشهادات والدبلومات الاخرى التى نص عليها على سبيل الحصر، والتى لم ترد من بينها دبلوم كلية الصناعات.

ومن حيث ان دبلوم كلية الصناعات المشار اليه من الدبلومات التى تم الحصول عليها بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية، بعد دراسة ثلاث سنوات، ومن ثم لا يعد مؤهلا عاليا.

ومن حيث ان جهة الادارة والحكم المطعون فيه قد استند الى اعتبار دبلوم كلية الصناعات مؤهلا عاليا لتعطى الطاعن فى الرقية الى الدرجة الثانية، ومن ثم تكون الرقية التى تمت على هذا الفهم بالقرار المطعون فيه قد جاءت مخالفة للقانون، ويتعين بالتالى الحكم بالغاء القرار المطعون فيما يختص بالسيد/..... الغاء مجردا..

- ٦٣٧ -

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بنظر هذا النظر فيتعين الحكم
بالغاء وبالفاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا فيما تختص بالسيد/.....
وما يترتب على ذلك من آثار والزممت الجهة الادارية للصرفات.
(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

القرع الثانى

شهادة دراسية زراعية

(دبلوم الزراعة التكميلية العليا)

لقاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ : يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا ان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او المعاهد العالية — هذه المؤهلات يعين حاملوها فى الدرجة السادسة بماهى مقدارها ١٢ جنيتها شهريا من بداية التعيين — اساس ذلك: قانون المعادلات الدراسة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — دبلوم الزراعة التكميلية العالية لايعتبر مؤهلا عاليا — اساس ذلك: ان مدة الحصول عليه سنتان بعد الحصول على المؤهل المتوسط — يعين حاملوه بالدرجة السادسة المخفضة بماهى مقدارها ١٠ر٥ جنيتها شهريا — لالوجه للقياس على دبلوم التجارة التكميلية العالة الذى اعتبرته المحكمة الدستورية العليا من المؤهلات العليا بملسة ١٩٨١/٤/٤ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ — اساس ذلك: ان القرار التفسرى مقصور على المؤهل محل التفسير — مؤدى ذلك: علم امتداد التفسير المشار اليه لغيره من المؤهلات الاخرى.

الحكمة : ومن حيث ان المادة ٣ من مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ عرفت للمؤهلات العليا بانها الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات

المصرية أثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص او مايعادلها، كما عرفت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المؤهلات العليا بانها التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او مايعادلها وان مفاد ما تقدم - حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يتعين لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا عاليا ان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او معهد عال، وان هذه المؤهلات هى التى كانت تؤهل اصحابها للتعيين فى الدرجة السادسة بمهامية مقدارها ١٢ جنيه شهريا من بدء التعيين طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣.

ومن حيث ان دبلوم الزراعة التكميلية العالية مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بمهامية مقدارها ١٠ ر ٥ جنيه شهريا وان مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه تقل عن اربع سنوات اذ هى ستان بعد الحصول على المؤهل المتوسط ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية فى تطبيق القوانين رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهامية المقررة مدة الدراسة التى يتعين قضائها للحصول عليه وهى

اربع سنوات وبالتالي فلا يجوز اعتبار هذا المؤهل عاليا ولاوجه لقياس هذا المؤهل على دبلوم التجارة التكميلية العالية الذى اعتبرته المحكمة الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسة ١٩٨١/٤/٤ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٢ مؤهلا عاليا لان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى بما يودى الى اعتبار احد للمؤهلات من المؤهلات العالية مما يخافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

من حيث انه متى كان ذلك، فان قيام جهة الادارة بسحب التسوية التى اجرتها للمدعى على اساس تطبيق الجدول الاول من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الخاص بحملة المؤهلات العالية واعادة تسوية حالته بتطبيق الجدول الثانى من جداول القانون المشار اليه على حالته وهو الجدول المقرر لحملة المؤهلات فوق المتوسط والمتوسطة وذلك بالقرار رقم ٧٣٠ الصادر فى ١٩٧٨/٦/٢٦ المطعون فيه فانها تكون قد اعملت صحيح حكم القانون ويكون النعى على قرارها فى هذا الشأن بالبطلان غير قائم على سند من القانون مما يتعين معه رفض الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد اخطأ الصواب.

ومن حيث انه لاينال مما تقدم ان يكون سحب التسوية الخاطئة واعادة تسوية حالة للمدعى طبقا للقانون قد تم بعد مضى مايقرب من ثلاثة سنوات لان من المقرر ان التسوية الخاطئة يجوز سحبها فى اى وقت دون التقيد بمواعيد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية.

ومن حيث انه عن طلب للدعى احالة الطعن الى المحكمة الدستورية للنظر فيما اذا كان التفسير الصادر منها بخصوص دبلوم التجارة التكميلية العالية يسرى على مؤهله دبلوم الزراعة التكميلية العالية فهو امر يخرج عن اختصاص هذه المحكمة لان المشرع رسم فى المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اجراءات طلب التفسير فنص على ان يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشعب او المجلس الاعلى للهيئات القضائية. ومن حيث انه ترتب على ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام للدعى المصروفات.

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ : دبلوم الزراعة التكميلية العليا لا يعتبر من عداد المؤهلات العالية ولا يجوز قیاسة على مؤهل التجارة التكميلية العليا الصادر بشأنه التفسير التشريعى الذى اصدورته المحكمة العليا فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢٢ بجلسته ٤/٤/١٩٨١ - وانه لا مكان اعتبار مؤهل ما مؤهلا عاليا فانه يتعين النظر الى طبيعته ومدة الدراسة المقررة له والدرجة والمرتب المحددين له تطبيق.

المحكمة : ومن حيث ان مثار الخلاف فى هذه المنازعة هو ما اذا كان دبلوم الزراعة التكميلية العليا يعتبر من عداد المؤهلات العالية.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يجوز القياس على مؤهل التجارة التكميلية العالية الصادر بشأنه التفسير التشريعي المنوه عنه، الذى يقتصر حكمه على ماورد بشأنه، وانه لامكان اعتبار مؤهل ماموها عاليا فانه يتعين النظر الى طبيعته ومدة الدراسة المقررة له والدرجة والمرتب المحددين له، وان ديلو الدراسات التكميلية الزراعية العالية وان كان مقرر له الدرجة السادسة المحفظة بمائة شهرية عشرة جنيها ونصف الا ان مدة الدراسة المقررة له تقل عن اربع سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام)، ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من المؤهلات العالية تكون متفية فى ظل احكام القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - و١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - و١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك فان المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ حددت الشهادات والمؤهلات الصالحة لتقديم اصحابها للترشيح لوظائف الكادر الفنى والادارى والعالى بانها الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى معهد دراسى عال تكون مدة الدراسة فيه اربع سنوات على الاقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) او مايعادلها من الوجهة العلمية. واذ كان الثابت ان مدة الدراسة اللازمة للحصول على ديلو الدراسات الزراعية التكميلية والذى انشئ بقرار من وزير المعارف سنة ١٩٤٨ هى ستان فقط، وهى دراسة مسائية، فان هذا الدبلوم لا يعد متدرجا تحت مدلول الدبلومات العالية ولاوجه للقول بان قانون للمعادلات الدراسية رقم

١٩٥٣/٣٧١ قرار اعتبار الحاصلين على المؤهل المذكور في الدرجة السادسة بمهامية ١٠ ر ج في الشهر، مما يستتبع اعتباره مؤهلا عاليا، ذلك انه ولئن كانت الدرجة السادسة هي درجة بدء التمييز في الكادرين الإداري والفني العالي وكان هذا القانون قد قدر الدرجة السادسة للحاصلين على ذلك للمؤهل الا انه في ذات الوقت قدر له مرتبا يقل عما هو مقرر لبداية مربوط هذه الدرجة، مما يعني انها ليست الدرجة السادسة بمفهومها وملوها القانون المقرر لها، يؤيد ذلك مانصت عليه المادة السادسة من ذات القانون من ان "اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التمييز او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بمهامية ١٠ ر ج شهريا وفقا للجدول المرفق لهذا القانون او وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢، يجوز النظر في ترقيةهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والإداري بالاقدمية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمهامية المذكورة، وعلى العموم تعتبر حاملي الشهادة العالية او للمؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والإداري اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التمييز او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بمهامية ١٠ ر ج شهريا. الامر الذي لا يدع مجالاً للشك في عدم مساواة هذا الدبلوم بالدبلومات العالية وهو ما انفصلت عنه المذكورة الايضاحية لهذا القانون.

- ٦٤٤ -

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلافه، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله، مما يعمين معه القضاء ويرفض دعوى المطعون ضده.

(طعنان ٣٠٧٨ و ٣٠٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

الفرع الثالث

شهادات دراسة تجارية

اولا - دبلوم الدراسات التكميلية

التجارية العالية

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ : المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسة ٤ ابريل ١٩٨١
فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ القضائية ان المشرع يعتبر دبلوم
الدراسات التكميلية التجارية العالية من المؤهلات العالية - هذا القرار
الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا يعد تفسير ملزم للكافة - ويرتد
بآثره الى تاريخ العمل بالنص الذى تم تفسيره - هذه القرارات تعد
كاشفة وليست منشئة.

المحكمة : ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان الجهة الادارية عزت
تخطيطها للمدعى فى الرقية الى درجة مدير عام الى انه لم يتوافر فى حقه
معياران من المعايير التى وضعتها اولهما عدم حصوله على مؤهل علمي
عال، وثانيهما عدم توليه اعمالا فنية تخصصية مدة لا تقل عن عشرين عاما،
وبالنسبة الى السبب الاول فان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسة ٤
ابريل ١٩٨١ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ القضائية ان المشرع يعتبر
دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية من المؤهلات العالية، وهذا
القرار الذى اصدرته المحكمة تفسير ملزم للكافة ويرتد بآثره الى تاريخ

العمل بالنص الذى تم تفسيره، اذ القاعدة ان هذه القرارات كاشفة وليست منشئة، ومودى ذلك اعتبار الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريخ انشائه في شأن الموظف وعلاقته الوظيفية بالجهة التى يتبعها.

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ : وفقا لقرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا وقرار المحكمة العليا ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العليا — قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ومن المحكمة الدستورية العليا هى قرارات ملزمة.

المحكمة : ومن حيث انه بالنسبة لموضوع الطعن المقام من الجهة الادارية الطاعنة، والذى تمسكت فيه بان المؤهل الحاصل عليه المطعون ضده (المدعى) لا يعد من قبيل المؤهلات العالية المشروط توافرها للترقية الى وظيفة مدير عام طبقا للضوابط التى وضعتها الجهة الادارية وبالتالى يعد الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون حسبا سلف، فانه مردود على ذلك بانه من المقرر وفقا لقرار المحكمة العليا بجلسته ٣ من ديسمبر ١٩٧٢ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ قضائية وقرار المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٤ من ابريل ١٩٨١ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ قضائية ان المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية، ولما كانت قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا هى قرارات ملزمة للكافة سواء طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم

٨١ لسنة ١٩٦٩، لم قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وعلى ذلك فانه يتعين رفض ما تمسكت به الجهة الادارية الطاعنة في الطعن المائل من ان المدعى لا يتوافر فيه شرط الحصول على الموئل العالى اللازم للرقية او التعين فى الوظيفة المذكورة. اما بالنسبة لما اثارته ايضا الجهة الطاعنة من عدم توافر شرط الخبرة المطلوبة فى اعمال المالية والحسابات والميزانية فى المدعى، فانه مردود عليه بما اورده الحكم المطعون فيه واستخلصه بحق من الاوراق المودعة بملف الدعوى من ان المدعى عين بعد حصوله على الموئل السالف فى وظيفة محاسب بالادارة المالية بوزارة الزراعة وتدرج فى مناصبها فشغل وظيفة مفتش مالى ثم مدير لقسم التفتيش على الشئون المالية والادارية كما شغل وظيفة مفتش عام بالادارة العامة للتفتيش العام فى الدرجة الاولى عام ١٩٧٧ حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه (حافطة مستندات للمدعى للمودعة بملف الدعوى) فتوافرت له الخبرة المطلوبة فى هذا الشأن، الامر الذى يكون معه تنزع الجهة الادارية بالسبب ١! الف لتخطيه فى هذه الرقية غير مستند لاساس صحيح.

(طعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٩١)

ثانياً - دبلوم المعهد العالى للتجارة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ : دبلوم المعهد العالى للتجارة كان يتم الحصول عليه بعد دراسة ملتها ستان بعد شهادة الثقافة العامة نظام قديم - يخرج بذلك

من عداد المؤهلات العليا التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او من معهد عال - بعد دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات فوق المتوسطة.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان دبلوم المعهد العالي للتجارة - الحاصل عليه المدعى - كان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها سنتان بعد شهادة الثقافة العامة نظام قديم وقسم ماليا بقرارات مجلس الوزراء بالدرجة السادسة المنخفضة ١٠ر٥٠٠ ج ومن ثم فانه يخرج من عداد المؤهلات العالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد الثانوية العامة او مايعادلها من احدى الكليات الجامعية او من معهد عال وهي للمؤهلات التي كانت تؤهل اصحابها للتعين في الدرجة السادسة بمعية قدرها ١٢ جنيها شهريا من بدء التعيين طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية (يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٢٨ ق الصادر بملسة ١٩٨٤/١٢/٣ وحكمها الصادر في الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٨ ق الصادر بملسة ١٩٨٥/١١/١٧)

ومن حيث انه تبعا لما تقدم يكون القرار الصادر باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات فوق المتوسطة قد صدر صحيحا متفقا مع احكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بالغائه هذا القرار وبإحقيقته المدعى في تسوية حالته على اسس ان هذا الدبلوم من المؤهلات

- ٦٤٩ -

العالية قد خالف حكم القانون بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم للطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٢/١/١١)

في نفس المعنى :

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)

(طعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

الفرع الرابع

شهادات دراسية طبية

أولا - دبلوم المعهد الصحي

لقاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ : ان دبلوم المعهد الصحي المقرر له الدرجة السادسة المنخفضة بمهامية قدرها ١٠٠ راج شهريا يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) - عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية في تطبيق القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ و ١١٢ لسنة ١٩٨١ ومرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهامية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين قضاؤها للحصول على المؤهل العالي وهى اربع سنوات - لايجوز اعتبار دبلوم المعهد الصحي مؤهلا عاليا - لاروجه للقياس على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا الذى اعتبرته المحكمة الدستورية العليا مؤهلا عاليا. اساس ذلك: ان القرار التفسيري المشار اليه مقصور على المؤهل محل التفسير وحده ولايمتد الى غيره من المؤهلات.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم المعهد الصحي مقرر له الدرجة السادسة المنخفضة بمهامية ١٠٠ راج شهريا ويمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة

- ٢٥١ -

(القسم العام - الثقافة) ومن ثم فإن عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية في تطبيق القوانين ارقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين قضاؤها للحصول عليه وهي اربع سنوات وبالتالي لايجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا ولاوجه لقياس هذا المؤهل على دبلوم الدراسات التكميلية العليا الذي اعتبرته المحكمة الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق مؤهلا عاليا - لان القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى بما يؤدي الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية في ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالقضاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات.

(طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٣ / ١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ : دبلوم المعهد الصحي يقرر له الدرجة السادسة المخفضة بمابهة ١٠ر٥٠٠ ج شهريا عند بدء التعيين ويمنح بعد دراسة مدتها

ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام — الثقافة) —
— علم جواز اعتباره مؤهلا عاليا — لاروجه لقياس هذا الدبلوم على
دبلوم الدراسات التكميلية العليا.

المحكمة : يقوم الطعنان على ان الحكم المطعون فيه يخالف القانون
واخطأ في تطبيقه وتأويله لان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ قد ميز بين حاملي الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية المقرر
تعيينهم ابتداء في الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري بمرتب
قدره ١٢ جنيها شهريا، وبين حملة المؤهلات الاخرى المعتمد لمؤهله عند
التعيين او بعد فترة محددة الدرجة السادسة مخفضة بمرتب شهري قدره
١٠ ر.ج. كما ان مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ قد قرر بانه المؤهل
العالي هو الذي تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه اربع سنوات
على الاقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (القسم المختص) او
مايعادلها، اما حملة المؤهلات غير العالية فيتم تعيينهم بالكادر المتوسط ولما
كان للمؤهل المدعى قد تم الحصول عليه بعد دراسة اقل من اربع سنوات فلا
يجوز اعتباره مؤهلا عاليا في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان دبلوم المعهد الصحي
المقرر له الدرجة السادسة المخفضة بمهية ١٠ ر.جنيها شهريا وبمنح بعد
دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام
— الثقافة) ومن ثم فان عناصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية
او الجامعية في تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة
١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك للرسوم الصادر

في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافقة سواء من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين قضاؤها للحصول عليه وهي اربع سنوات وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا - ولاوجه لقياس هذا المؤهل على دبلوم الدراسات التكميلية العليا الذي اعتمدته المحكمة الدستورية العليا بقرارها الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨٠ مؤهلا عاليا لان القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى بمايؤدي الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافي طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية في ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

(طعنان ١٦٩٣ و ١٥٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١/١٩٨٧)

ثانيا - مدرسة الزائرات الصحيات

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ : مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات تقل عن اربع وعشرين شهرا ومن ثم لا ترقى الشهادة الممنوحة الى عداد المؤهلات المتوسطة - عدم الاحقية في التسوية على الفئة ٣٦٠/١٨٠ من بدء التعيين.

المحكمة : جرى قضاء هذه المحكمة على ان مدة الدراسة بمدرسة الزائرات الصحيات تبدأ مع بداية العام الدراسي وتنتهي بنهايته بعد عامين دراسيين وليس بعد اربع وعشرين شهرا كاملة وان الدراسة بهذه المدرسة تبدأ في سبتمبر من كل عام وسواء كانت الدراسة مستمرة دون اجازات

أو تخطتها فترة تعريب فإن للدة من بداية العام الدراسي حتى يونية من العام الدراسي التالي له تقل عن اربع وعشرين شهرا. ومن ثم يخرج هذا للوئل من عداد اللوكلات المتوسطة وتبعاً لذلك يكون طلبها الحكم بتسوية حالتها على الفئة ٣٦٠/١٨٠ من بدء تعيينها طبقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على غير اساس متعينا رفضه.

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

نفس المعنى :

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/١٦)

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

الفرع الخامس

شهادات دراسية تربوية

اولا - دبلوم معهد دراسات الطفولة

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ : دبلوم معهد الطفولة دراسته ثلاث سنوات بعد الاعدادية
وقد توقف منحه عام ١٩٦٠ - صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم
١٤٦ لسنة ١٩٨٠ باضافته الى القرار ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بوصفه من
المؤهلات والشهادات التي توقف منحها وتنطبق في شأنها احكام المادة
الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - اذا ادعت العاملة بان
الدبلوم الذي حصلت عليه توقف منحه عام ١٩٦٣ فهو ليس بالدبلوم
الذي ورد بالنبد (خامسا) فقرة ٦٤ من قرار وزير التربية والتعليم
المشار اليه - ومن ثم لا يندرج ضمن المؤهلات التي صدر بشأنها قرار
الجهة المختصة بانطباق المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠.

الحكمة : نص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على ان "يضاف الى
الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات او الشهادات
الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق
خمس سنوات دراسة على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)
او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس
سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية

على الأقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى تحقق فيها الشروط للمينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة".

وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن اضافة بعض المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقد اشار فى ديباجته الى ماعرضته اللجنة المشكلة لتحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وتطبيق عليها الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ونص فى مادته الاولى على ان تضاف للمؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ للمؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتطبيق عليها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى..... (خامسا) شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهى..... (٦٤) دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذى توقف منحه عام ١٩٦٠.

وحيث ان البين من هذه النصوص ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضى فى مادته الاولى بان يضاف الى القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بعض المؤهلات من بينها المؤهلات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية باتواعها المختلفة او مايعادل هذه الشهادات وناط القانون بوزير التربية والتعليم اصدار قرار بتحديد تلك الشهادات والمؤهلات بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين للدينين بالدولة وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ مشورا فى ديباجته الى معارضته اللجنة المشكلة لتحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وينطبق عليها الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقضى القرار فى مادته الاولى باضافة للمؤهلات الواردة به الى تلك الواردة بالقرار رقم ١٢٨ فى ١٠/١١/١٩٨٠ بوصفها من المؤهلات والشهادات التى توقف منحها وتنطبق فى شأنها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقد اورد القرار بيانا بتلك المؤهلات وجاء فى البند (خامسا) منه فقرة (٦٤) "دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذي توقف منحه عام ١٩٦٠".

وحيث انه لماكانت الجهة التى ناط بها القانون تحديد المؤهلات التى يوقف منحها وينطبق فى شأنها المادة الاولى من القانون المشار اليها قد ابانت صراحة فى قرارها الصادر بتحديد تلك للمؤهلات ان دبلوم معهد الطفولة المنصوص عليه فى البند (خامسا) فقرة (٦٤) منه هو ذلك الذى توقف منحه عام ١٩٦٠ وكان الثابت من صورة المذكرة الصادرة من

المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية (رابطة الاصلاح الاجتماعي) رقم ١٥١ في ١٩٨١/٤/٣٠ المرفقة بمحافظة مستندات المدعية ان الدبلوم الحاصلة عليه من ذلك المعهد قد توقف منحه عام ١٩٦٣ وليس عام ١٩٦٠ حسبما نص عليه القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فلا يعتبر مؤهل المدعية واردا ضمن المؤهلات المنصوص عليها في ذلك القرار وبالتالي فلا ينطبق في شأن مؤهلها حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا حاجة فيما اثارته بتقرير الطعن من ان الدبلوم الحاصلة عليه توقف منحه عام ١٩٦٠ وليس عام ١٩٦٣ وان ماورد في كتاب المعهد المشار اليه غير صحيح ذلك ان الاوراق خلت من دليل على هذا الزعم بل ان المستندات المقدمة منها لاثبات دعواها تفيد ان الدبلوم الحاصلة عليه قد توقف منحه عام ١٩٦٣ وليس عام ١٩٦٠ وغير صحيح مآثرته في اسباب الطعن من ان الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قد قام ببحث امر هذا المؤهل وانتهى الى ان يتدرج ضمن المؤهلات الفنية الواردة بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ ذلك ان كتاب الجهاز المركزي للتنظيم الاداري تشير اليه المدعية والذي ارفقت صورته بمحافظة مستنداتها انه صدر بمناسبة طلب المدعية اضافة شهادة معهد الدراسات للطفولة للمشرفات الاجتماعيات الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وفقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وقد تضمن هذا الكتاب ان المؤهل سالف الذكر قد ضم الى كشف المؤهلات الذي سيعرض على اللجنة المشكلة بوزارة التعليم للنظر في مدى توافر الشروط المقررة بالمادة المشار اليها عنه وذلك تمهيدا لاستصدار القرار اللازم وظاهر ان الامر محل دراسة الجهاز

والجهات المختصة وأنه لم يصدر من الجهاز ثمة ما يفيد ان الدبلوم الحاصلة عليه المدعية يندرج ضمن المؤهلات الواردة بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ وبالتالى لا يحق لها ان تسوى حالتها على اسس هذا القرار.

ومن حيث انه وقد استبان ان موهل المدعية لا يندرج ضمن المؤهلات التى صدر بشأنها قرار الجهة المختصة بانطباق المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأنها فمن ثم تضحى دعواها ولاسند لها من القانون حقيقة برفضها.

(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : حدد المشرع الشهادات التى تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بانها الشهادات التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد قضاء مدة دراسة معينة تختلف بحسب ما اذا كانت مسبقة بالشهادات الابتدائية القديمة او مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل تلك الشهادات - قصد المشرع بذلك تحديد تلك الشهادات حسب الشروط المطلوبة للحصول عليها - الشهادة المشار اليها فى البند خامسا من قرار وزير الدولة للبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ تحت رقم ٦٤ باسم دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسة ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية لاروجه لقياسها على شهادات اخرى بذات المسمى حصل عليها بعد الحصول على شهادات معادلة للاعدادية - اساس ذلك: علم

النص على الشهادات المعادلة للاعدادية - يعين الالتزام بعبارات النص
دون اجتهاد او قياس.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على
ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية
حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نصت على ان تضاف
الى المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض
العاملين من حملة المؤهلات الدراسية للمؤهلات او الشهادات الدراسية التى
توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات
دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان
مسابقة القبول التى تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية
على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد
شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل هذه المؤهلات.....
وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التى
تتحقق فيها الشروط المبينة فى الفقرة الاولى ويتم التحديد فى هذه الحالة
بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة.
وان المادة الثانية من ذات القانون نصت على ان "تسوى حالات العاملين
بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى
١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية

المشار إليها في المادة السابقة طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣..... المشار اليه..... وتبدأ التسوية باقتراض التعيين في الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى عشرة جنيهاً ونصف " وقد صدر تنفيذاً للمادة الاولى قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باضافة ٥٢ مؤهلاً توقف منحها وينطبق عليها احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ثم صدر قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ الذى نص فى مادته الاولى على انه "تضاف الى المؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ للمؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتنطبق عليها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى: اولاً..... خامساً: شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهى:..... (٦٤) دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية والذى توقف منحه عام ١٩٦٠".

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المؤهل الذى تطلب الطاعنة بتسوية حالتها بمقتضاه "دبلوم معهد دراسات الطفولة للمشرفات الاجتماعيات التابع لرابطة الاصلاح الاجتماعى غير مسبوق بالشهادة الاعدادية وانما حصلت للمدعية عليه فى عام ١٩٥٩ بعد حصولها على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية فى عام ١٩٥٧ ومن ثم يكون مؤهل المدعية مغايراً لدبلوم معهد دراسات الطفولة" الذى ورد النص عليه تحت

رقم (٦٤) بند خامسا من قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ وبالتالى فلا يحق لها الافادة من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بالتطبيق للمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولا حجة فى القول بان المدعية قد سبق لها الحصول على شهادة الابتدائية الراقية وهى معادلة للشهادة الاعدادية ومن ثم يعتبر مؤهلها مسبقا بالشهادة الاعدادية خاصة وان المشرع عير عن ذلك بعبارة "الاعدادية بانواعها المختلفة" لاحجة فى ذلك - لان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وان كان قد عرف فى المادة الاولى منه الشهادات التى تضاف الى الجدول المرافق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بانها الشهادات التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد قضاء مدة دراسة معينة تختلف بحسب ما اذا كانت مسبقة بالشهادة الابتدائية (القديمة) او مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او مايعادل تلك الشهادات والمقصود بذلك ان يتم تحديد تلك الشهادات حسب الشروط التى كانت مطلوبة للحصول عليها فمنها ماكان يتطلب للحصول عليه سبق الحصول على الابتدائية القديمة او مسابقة للقبول او الشهادة الاعدادية سواء كانت اعدادية عامة او فنية (زراعية - صناعية - تجارية) فقط ومنها ماكان يكتفى بمسابقة الحصول على اية شهادة معادلة لتلك الشهادات ويتعين الوقوف فى ذلك دائما عند عبارة النص دون اجتهاد او قيس وهذا المعنى هو الذى انتهجته قرارات وزير الدولة والبحث العلمى ارقام ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨٦ الصادرة بتحديد الشهادات والمؤهلات التى تضاف للجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ تنفيذاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بحيث
أوردت تعديداً للشهادات المشار إليها بحسب مدة الدراسة التي كانت
لازمة للحصول عليها أو الشهادة التي تسبقها فاعتد في بعضها بسابقة
الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة فقط وفي بعض أخرى بالشهادات
المعادلة لها، كما اعتد أحياناً بالشهادة الإعدادية العامة وفي أحيان أخرى
بالشهادة الإعدادية بمختلف أنواعها وهو في كل ذلك يجري تعديداً حصرياً
للك الشهادات حسب الشروط التي كانت مقررة للحصول عليها، وبناءً
على ذلك فإنه لما كانت الشهادة المشار إليها في البند "عامساً" من قرار
وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ تحت رقم ٦٤ عمر
عنها باسم "دبلوم معهد دراسات الطفولة ومدة دراسته ثلاث سنوات بعد
الشهادة الإعدادية ولم ترد الإشارة إلى الشهادات المعادلة للإعدادية فإنه
يتعين الالتزام بعبارة النص مما لا يفسح معه مجالاً للاحتجاج أو القياس.

وترتيباً على ما تقدم تكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون
عليقة بالرفض ويكون الحكم للطعن فيه وقد قضى بهذا النظر قد أصابه
صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً
وبرفضه موضوعاً والزام الطاعنة بالمصروفات.

(طعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

ثانياً - شهادة الزريبة النسوية

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ : قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ حدد
المستوى المالي المؤهل الزريبة النسوية - شهادة الزريبة النسوية غير

المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة - تقييمها - هي مؤهل اقل من المتوسط - الاثر المرتب على ذلك: تعيين اصحابها في الفئة (٣٦٠/١٦٢) - ومعاملتهم بالجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - شهادة التعليم الاولى وشهادة القبول امام المدرسة النسوية لايعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة - اساس ذلك: ليس لهما تقييم صادر من الجهة المنوط بها هذا التقييم في ظل العمل بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. احكامه : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى المالى للموئل التربية النسوية قد استقر بقراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥، وان شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها في الفئة ٣٦٠/١٦٢ يعاملون بالجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

غنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى او شهادة القبول للمدرسة النسوية لايعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة - تقييم صادر من الجهة المنوط بها هذا التقييم في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

ومن حيث انه لذلك ، فان الجهة الادارية تكون قد انتهت من تطبيق القانون حين طقت على المدعية الجدول الرابع المرفق به بـ رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حملة المؤهلات اقل من المتوسطة لحصولها على شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او

ما يعادلها ويكون الحكم المطعون فيه اذا اخذ بغير هذا النظر قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالغاء ويرفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم للمصروفات عن الدرجتين.

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : (١) شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الإعدادية وكلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة والمسوى المالى المقرر لكليهما هو (١٦٢ - ٣٦٠) اساس ذلك: نص المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٨ من القرار رقم ٨٣ لسنة ٧٥.

(٢) شهادة العربية النسوية غير المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة مؤهل اقل من المتوسط يعين حاملوها فى الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) - تقيمها على اساس انها مؤهل متوسط يعين حاملوها بالفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بمقتضى قرار وزير التعليم رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذى اتفق بناء على قرار وزير التعليم رقم ٧٦ لسنة ٧٦ اثر ذلك: عودة وضع هذا المؤهل لما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ وبقاؤه اقل من المتوسط ومعاملة حامله بالجدول الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

(٣) شهادة الرية النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة او مايعادها يعين حاملوها في الفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠) وينطبق بشأنهم الجداول الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان قانون الاصلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة الخامسة منه على ان : "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى:

(أ) الفئة ٣٦٠/١٦٢ لحملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادها).

..... (ب)

(ج) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها" ونص فى المادة السابعة على انه: "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها، وذلك طبقا للقواعد للنصوص عليها فى المادتين ٥، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة.

ومفاد هذين النصين ان الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكتلاهما من الشهادات اقل من المتوسطة. وحدد مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ اما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهى لحملة الشهادات الدراسية

المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها اى ان شهادة الزرية النسوية وهى من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة او مايعادلها، تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها.

ومن حيث ان الوزير المختص بالتنمية الادارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين للمدنيين بالدولة وقد اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية نفاذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والقطاع العام ونصت المادة السابعة على ان "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية للمتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) (٣٣) شهادة مدرسة الزرية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة او مايعادلها. ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على ان "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها) الاتى ذكرها فيما يلى للتعيين فى

وظائف الفئة ٣٦٠،٣٥/١٦٢ شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها، وبصلور هذا القرار فقد استعمل الوزير المختص للتبعية الادارية اختصاصه الوارد فى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة او الاقل من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها فى الشكل وبالاوضاع التى استلزمها هذا القانون.

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ اصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونص فى المادة الثالثة منه على ان: "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها والآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ (٨) شهادة التربية النسوية. وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ اصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة والتنمية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه احكام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه الامر الذى يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الواردة فى القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كأن لم يكن.

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم يعود وضع هذا المؤهل الى ما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ومواده التفرقة بين شهادة التربية النسوية الغير مسبوقة بالابتدائية القديمة او ما يعادلها ويعين اصحابها فى الفئة المالية ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة التربية النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة او ما يعادلها ويعين اصحابها فى الفئة المالية ٣٦٠/١٠٨ وبالتالى يطبق على

الاولى بالجدول الرابع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
لما الثانية فيطبق عليها احكام الجدول الثانى الملحق بذات القانون.
ومن حيث ان تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى المالى لهذا المؤهل
قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥، فان شهادة الزرية النسوية
غير المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هى مؤهل اقل من
المتوسط يعين اصحابها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ فيعاملون بالجدول الرابع
المرفاق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وغنى عن البيان ان شهادة
التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لاتعادلان شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان الجهة الادارية قد طبقت على المدعية احكام الجدول
الرابع المرفاق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حملة للمؤهلات
اقل من المتوسطه لحصولها على شهادة الزرية النسوية غير المسبوقه بشهادة
اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها وهو مايتفق مع احكام القانون.
ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا النظر مخالفا لحكم القانون
حقيقا بالالفاء ورفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصروفات.

(طعن ١٦٢٤ وطعن ١٦٩٢ لسنة ٢٨٢٢ جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ : شهادة الزرية النسوية غير المسبوقه بشهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة هى مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها فى الفئة
٣٦٠/١٦٢، ويعاملون بالجدول الرابع المرفاق لاحكام القانون رقم
١٩٧٥/١١.

المحكمة : جرى قضاء هذه المحكمة بان شهادة الزبيرة النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القليعة هي مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها في الفقة ١٦٢/٣٦٠ فيعاملون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . لان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لاتعادلان شهادة اتمام الدراسة ابتدائية، فليس لمها تقييم مالي صادر من الجهات المنوط بها هذا التقييم في ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعية حاصلة على شهادة الزبيرة النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القليعة او ما يعادلها فمن ثم فلا يكون بها اصل حق في طلب تسوية حالتها طبقا للجدول الثاني المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر . فمن ثم يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله.

(طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

ثالثا - دبلوم الفنون الطرزية

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ : مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس لا يعد مؤهلا عاليا من الناحية العلمية.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فتبينت من استعراض احكام ومرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها لتعيين فى الوظائف ان المشرع بعد ان اشار الى الدرجات الجامعية التى تمنحها الجامعة المصرية والتى تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حاملها لتعيين فى وظائف الكادر الادارى والفنى والعالى اورد بعض المؤهلات والشهادات الاخرى. وقضى بصلاحية اصحابها للتقدم للترشيح لهذه الوظائف، ومن هذه الشهادة شهادة معهد التدبير المتزلى والفنون الطرزية مع اجازة التدريس (البند ١٦ من المادة ٣ من مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣) كما تبين للجمعية ان افتاؤها. وكذلك قضاء المحكمة الادارية العليا - قد استقر على انه من المقرر للوقوف على طبيعة المؤهل الدراسى ان يؤخذ فى الاعتبار عدة امور كالدرجة التى تمنح اياه والمرتب الذى يقرر له ومدة الدراسة التى تقضى للحصول عليه، وان الشهادات الدراسية لاتعد - كتساعده عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت وارادة ضمن الشهادات للمقررة قانونا فى هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) - الثانوية العامة حاليا - وبعد ان يقضى فى احدى الكليات الجامعية او فى

معهد عال معادل لما اربع سنوات دراسية كاملة على الاقل، وقد اوضحت هذا الحكم للمادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بقولها "المؤهل العالى هو الذى يمنح بعد دراسة جامعية او فى معهد عال معادل مدتها اربع سنوات، وعلى ذلك فان تقييم المؤهل الدراسى بدرجة مالية معينة لا يكفى وحده لتقييم هذا المؤهل علميا وانما يجب ان يتوافر فضلا عن ذلك حد ادنى من مطالب التأهيل العلمى للالتحاق بالدراسة التى تنتهى (بعد قضاء عدد معين من السنوات الدراسية بنجاح) بالحصول على هذا المؤهل كما ان المؤهل الدراسى لا يكتسب وصف المؤهل العالى الا اذا كان حاملة قد التحق - بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) بمعهد دراسى وامضى به اربع سنوات دراسية متتابعة بنجاح انتهت بحصوله على المؤهل ومن ثم فلا يكتفى ان يضى الطالب - بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية - عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بان هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا، لان التقييم العلمى للمؤهل يقوم على اساس ان المواد العلمية التى تدرس فى كل سنة دراسية تعتبر امتدادا للسنة السابقة عليها ومقدمة طبيعية للسنة الدراسية التالية لها وهكذا الى ان يتم الحصول على المؤهل.

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة فانه يبين من الاوراق ان معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية يشتمل على قسمين احدهما للتدبير المنزلى والاخر للفنون الطرزية ومدة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تحصل الطالبة الناجحة فى نهايتها على دبلوم فى التدبير المنزلى او الفنون الطرزية،

ولمن ترغب الاشتغال بمهنة التدريس ان تتابع الدراسة بعد ذلك لمدة سنة للحصول على اجازة تدرس التدبير المنزلى او الفنون الطرزية على ذلك يخرج دبلوم الفنون الطرزية - شعبة تفصيل - التى حصلت عليه السيدة المعروضة حالتها عام ١٩٥٣ من عداد المؤهلات العليا بحسبان ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) ولا مجال للمخاجة فى هذا الخصوص بانها حصلت على اجازة التدريس للفنون الطرزية - شعبة تفصيل من ذات المعهد، لان الحصول على هذه الاجازة لا يعلو ان يكون تأهيلا لممارسة مهنة معينة هي مهنة التدريس وبالتالي فان الانتظام فى هذه الدراسة التأهيلية لا يدخلها فى نطاق التسايع العلمى للمواد الدراسية السابق الاشارة اليه، ولا يودى الى اعتبار المؤهل مؤهلا عاليا، وان ماقدره مرسوم اغسطس ١٩٥٣ من ان المؤهل المذكور مع الاجازة يصلح للتعين فى وظائف الكادرين الفنى العالى والادارى يقتصر على تحديد الدرجة المالية المقررة للمؤهل دون ان يتصرف ذلك الى تقييمه من الناحية العلمية.

واذ كانت الاوراق خالية مما يدل على انه تم تقييم للمؤهل علميا على وجه يخالف هذا النظر من اللجنة المختصة بتقييم المؤهلات التى تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين للمدنيين بالدولة.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس الحاصلة عليه

المعرضة حالتها لا يعد مؤهلا عاليا من الناحية العلمية على الوجه السابق
بيانه.

(ملف رقم ٧٤١/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٤/٥)

رابعا - دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية

لقاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ : اشروط المشرع لاعتبار مؤهلا مامؤهلا عاليا ان تكون مدة
الدراسة اللازمة للحصول عليه هي اربع سنوات - دبلوم مدارس
المعلمات الابتدائية يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول
على الثانوية العامة (القسم الخاص - الثقافة) - اثر ذلك: علم اعتباره
مؤهلا عاليا - لالوجه للاستناد الى التقييم الذى اتى به قرار مجلس
الوزراء بجلسته المتعلقتين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اساس
ذلك: انه لم يقرر لدبلوم مدارس المعلمات سوى الدرجة السادسة
المنخفضة بمابهية ١٠٥ ر جنيتها شهريا (وهذا ليس تقييما للمؤهل) -
لالوجه للاستناد للحكم الصادر من المحكمة العليا بجلسة ٣ من ديسمبر
سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية باعتبار دبلوم
الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية - اساس ذلك:
ان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير ولا يمتد الى غيره
من المؤهلات الاخرى ولا يجوز القياس عليه او التوسع فيه.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم
مدارس المعلمين الابتدائى (دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية) وهو المؤهل

الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بمهية ١٠ر٥ ج شهريا ومنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) ومن ثم فان عنصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية فى تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك الرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والمهية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين قضاءها للحصول عليه وهى اربع سنوات وبالتالى لايجوز اعتبار هذا المؤهل عاليا - ولايجوز الاستناد الى التقييم الذى اتى به قرار مجلس الوزراء بمجلسيته المتعقدتين فى ٢، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخفضة بمهية ١٠ر٥ ج شهريا، ولاوجه للاستناد الى ماقدرته المحكمة العليا بملسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ق من اعتبار دبلوم الدراسات التعاربية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لاوجه لذلك لان القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولايجوز القياس عليه او التوسع فيه ممايؤدى الى اعتبار احد المؤهلات من المؤهلات العالية مما يخافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

ومن حيث انه تأسس على ماتقدم واذا قضى الحكم للمعلمون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واعطى فى تأويله وتطبيقه مما يتعين

معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه
وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعنين ٢٨٩ و ٣٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٦)

خامسا - دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ : لا يجوز اعتبار دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية مؤهلا

عاليا.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان دبلوم
مدارس المعلمين الابتدائية (دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية) وهو المؤهل
الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخففة بماهية
١٠ر٥ جنيتها شهريا ويمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول
على الثانوية العامة (القسم العام - الثقافة) ومن ثم فان عناصر ومقومات
اعتباره من بين المؤهلات العالية او الجامعية فى تطبيق القوانين رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠، ١١٢ لسنة
١٩٨١ وكذلك للمرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء
من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين
قضاءها للحصول عليه وهى اربع سنوات وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل
مؤهلا عاليا - ولا يجوز الاستناد الى التقييم الذى اتى به قرارا بمجلس الوزراء
بمجلسه المتعقدتين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر
للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخففة بماهية ١٠ر٥ جنيتها
شهريا ولا وجه للاستناد الى مقررته المحكمة الدستورية العليا بجملة ٣ من

ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ قضائية من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لواجه لذلك لان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون ان يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولا يجوز القيلس عليه او التوسع فيه مما يؤدى الى اعتبار احد للمؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر.

(طعن رقم ٣٠٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

سادسا - شهادة المعلمات الاولى الراقية

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : قرر المشرع تخفيض المدد الكلية اللازمة للرقية لحملة المؤهلات المنصوص عليها فى الجدول الثانى الملحقه بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمقدار ست سنوات - ينطبق هذا الجدول على المؤهلات فوق المتوسطة - استعاض المشرع عن هذه القاعدة بحكم آخر هو الاقدمية الافتراضية الواجب اضافتها لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والعلوات المقررة لها - مؤدى ذلك: انه اذا صدر قرار وزير التنمية الادارية باضافة بعض الشهادات الى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومنها شهادة المعلمات الاولى الراقية دون النص على وجوب اضافة اقدمية افتراضية فلا وجه لاضافة تلك الاقدمية - اساس

ذلك: ان النص على تلك الاضافة لا يكون الا بالنسبة لقرارات وزير
التربية الادارية التي تصدر بالتطبيق للمادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥.

المحكمة : وحيث انه عن الطلب الاحتياطي فان القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد
قضى فى مادته الخامسة بان "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على
المؤهلات الدراسية على النحو الاتى:

(أ) الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) حملة الشهادات اقل من المتوسطة
(شهادات اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او
مايعادلها.

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات المتوسطة التى يتم
الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة
الاعدادية او مايعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة
مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او
مايعادلها.

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى
توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات
دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة
او مايعادلها (د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية فوق
المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة
للحصول على الشهادات المتوسطة.

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة.

كما يضاف الى مربوط الفقة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة ونصت المادة السابعة من ذلك القانون على ان "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة" ونصت المادة ١٢ على ان "تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول للرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه.

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها وذلك بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه" هذا فى حين نصت المادة ٢ على ان "تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرافق الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ماكان منها مقيما عند العمل باحكام هذا القانون او مايتيم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التمييز او الحصول على المؤهل ايهما اقرب وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية:

(أ) (ب)
(ج) (ز) تخفيض المدد الكلية اللازم للرقية للفتات
المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار
ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات
الدراسية والمؤهلات التى اضيفت اليه ممن تتوافر فى شأنهم شروط تطبيق
ذلك القانون.....".

وحيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع بعد ان بين فى المادة
الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الاحكام العامة فى
تحديد المستوى المالى لمختلف المؤهلات والاقدمية الافتراضية المضافة
والمعلاوات المقابلة لها افرد حكما خاصا لحملة المؤهلات الواردة بالجدول
الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى توقفت منحها
المضافة اليه اورده المادة ٢٠ فقرة (ز) التى قضت بتخفيض المدد الكلية
اللازمة للرقية لحملة هذه المؤهلات المنصوص عليها فى الجدول الثانى من
الجدول الملحق بالحقبة بذلك القانون بمقدار ست سنوات وبذا يكون قد حدد
موجب هذا النص الاخير المستوى المالى للمؤهلات المنصوص عليها فى
الجدول الرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات الاخرى للمعادلة
المضافة الى ذلك الجدول طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بانها من المؤهلات فوق المتوسطة التى تخضع للحدول الثانى كما
استماض بالحكم الخاص بتخفيض المدد الواردة فى الجدول الثانى بمقدار
ست سنوات لحملة تلك للمؤهلات عن الحكم الخاص بالاقدمية الافتراضية

الواجب اضافتها لحملة للوحدات فوق المتوسطة والمعلوات المقررة لها المنصوص عليه في المادة الخامسة فقرة اخيرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويؤكد هذا النظر ان المشرع اوجبه في المادة الخامسة من ذلك القانون الاخير صدور قرار من وزير التنمية الادارية ببيان المستوى المالي والاقدمية الافتراضية للشار اليها في المادة الخامسة اتفة الذكر مشورا في مستهل نص المادة السابعة بمراعاة المادة ١٢ من ذلك القانون والتي قضت بان تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها للمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقا لاحكامه وبما يصدر من وزير التنمية الادارية ببيان للوحدات للمعادلة اتفة الذكر مما مواده ان حلة الشهادات للشار اليها في المادة ١٢ لا يخضعون للحكم الوارد في المادة السابعة وان قرار وزير التنمية الادارية الذي يصدر طبقا للمادة السابعة يتناول بيان المستوى المالي للوحدات المختلفة والاقدمية الافتراضية الواجب اضافتها طبقا للمادة الخامسة بينما ان قرار وزير التنمية الادارية الذي يصدر طبقا للمادة ١٢ يقتصر على بيان الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومتى ثم ذلك فان هذه الشهادات الاخيرة تعثر بقوة القانون من الشهادات فوق المتوسطة التي تخضع للحلول الثاني طبقا للفقرة (ز) من المادة ٢٠ اتفة الذكر وتخفيض النسبة لها المدد الكلية المنصوص عليها في ذلك الجدول ست سنوات بدلا عن الاقدمية الافتراضية المضافة طبقا للمادة الخامسة المشار اليها ووقعا لذلك فان قرار وزير التنمية ادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الذي اضيفت بموجب الشهادة التي تحملها المدعية وبعض

الشهادات الأخرى الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص على وجوب إضافة أية اقدمية افتراضية لحملة الشهادات المنصوص عليها في ذلك القرار الأخير لان النص على تلك الاضافة لا يكون الا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الادارية التي تصدر بالتطبيق للمادة السابعة الخاصة بتحديد المستوى المالي للشهادات المشار اليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وعلى موجب الاجراءات المضمنة في تلك المادة.

وحيث انه على مقتضى هذا النظر تكون المدعية غير محقة في طلبها الاحتياطي واذا اغفل الحكم المطعون فيه النظر في طلبها الاحتياطي بعد رفضه الطلب الاصلى فيكون - في هذا الشق - قد جاء على خلاف احكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى بالنسبة للطلبين الاصلى والاحتياطي والزام المدعية بالمصروفات.

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

سابعا - شهادة الملمات العامة

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ : شهادة الملمات العامة عام ١٩٥٩ من المؤهلات فوق المتوسطة التي توقف منحها والواردة بقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الادارية ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ - المدعية حاملة هذه الشهادة سويت حالتها طبقا لاحكام هذا القرار والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يتخلف بذلك في شأنها مناسط استحقاق

الاقلمية الاعتبارية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠.

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعية حاصلة على شهادة المعلمات العامة عام ١٩٥٩ وهي من المؤهلات فوق المتوسطة التي توقف منحهما والواردة بقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الادارية ووزير شئون مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وتم تسوية حالتها طبقا لاحكام هذا القرار والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وهو مايقضى به احكام المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ومن ثم يتخلف في شأن المدعية مناط استحقاق الاقلمية الاعتبارية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون الاخير.

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

ثامنا - شهادة خريجي مدرسة الزية البحرية

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ : شهادة خريجي مدرسة الزية البحرية لاتعتبر مؤهلا متوسطا في تطبيق احكام المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه "يحدد المستوى للمال والاقلمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي: أ- الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) لحملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة

اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها)..... ب - الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. ج - الفقة (١٨٨ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها..... وان المادة السابعة من ذات القانون تنص على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقامة الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين (٥ ، ٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة".

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان الاصل طبقا لحكم الفقرة (ب) من المادة الخامسة يعتبر المؤهل متوسطا يعين حامله فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) اذا كان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها او يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها، واستثناء من ذلك قضت الفقرة (ج) من ذات المادة بان يعتبر المؤهل متوسطا يعين حامله فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) اذا كان قد توقف منحه

وكان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حصص على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة عام ١٩٥٢ وحصل على شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية بالاسكندرية عام ١٩٥٤ مما يقطع بان المدة اللازمة للحصول على هذه الشهادة لا تقل عن ثلاث سنوات دراسية، كذلك فانه ليس شرطاً للالتحاق بهذه المدرسة الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها وان شرط الالتحاق بهذه المدرسة هو فقط اجتياز مسابقة القبول للمدارس الاعلادية وهى فى مستوى ادنى من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وقد تم معادلة شهادة خريجي مدرسة التربية البحرية بالاسكندرية بشهادة الاعلادية الصناعية وذلك بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٦٧٨ والمنشور بالعدد رقم ١٥٢ من الوقائع المصرية بتاريخ ٧ من يولية سنة ١٩٦٨ وقد جرى قضاء هذه الحكمة على ان مؤهل الاعلادية الفنية بانواعه الثلاثة صناعى وتجارى وزراعى لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين والسالف الاشارة اليها وانما يدخل فى عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة التى تتيح لحاملها التعيين ابتداء فى الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) جنيتها سنوياً وهى المؤهلات المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة الخامسة المذكورة وهى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعلادية او مايعادلها. وبناء على ذلك فان شهادة خريجي مدرسة التربية

البحرية بالاسكندرية المحاصل عليها للمعنى لاعتبر وفى جميع الاحوال
موهلا متوسطا فى تطبيق احكام المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع
العاملين وانما تدخل فى عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة المقرر لها الفئة
(١٦٢ - ٣٦٠) وفقا لحكم الفقرة (أ) من هذه المادة وهو ما اكده على نحو
صريح قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا
لحكم المادة السابقة من القانون المشار اليه حيث نصت المادة الثامنة من هذا
القرار على ان "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة
(شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او
مايعادلها) الاتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة (١٦٢) -
(٣٦٠): ٢٠٠١..... (٣٢) شهادة خريجي مدرسة
الدرية البحرية بالاسكندرية..... ومن ثم تكون الدعوى غير
قائمة على سند صحيح من الواقع او القانون خليقة بالرفض.

من حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان الحكم للطعون وقد قضى
منطوقه بمذات النظر المتقدم - فانه يكون قد صادف الصواب الامر الذى
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفض موضوعا.

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٨٨/١/١٧)

الفرع السادس

شهادات دراسية ازهرية

اولا - شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة

العربية بجامعة الازهر المسبوقة

بشهادة الثانوية الازهرية

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ : عدم احقية العامل الحاصل على شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية جامعة الازهر المسبوقة بشهادة الثانوية الازهرية من الاستثناء المتاح وفقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء فى الخلعة حتى سن الخامسة والستين وانتهاء خدمته لزوما ببلوغه من الستين - اذ ان حكم هذا الاستثناء لا ينبسط او يمتد الا بالنسبة لحملة الشهادة العالمية من خريجي الازهر دون حملة الشهادة العالمية حيث لاسييل الى التوسع فى استثناء الاصل فيه ان يفسر تفسيراً ضيقاً.

الفقوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٢ فاستظهرت افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ مارس سنة ١٩٨٨ وحاصله ان المادة ٢٦ من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على ان "ينقسم التعليم فى الجامع الازهر الى اولى وثانوى وعالى وقسم للتخصص....." كما تنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان "الشهادات ثلاثة انواع: شهادة اولية وهى لمن اتحوا

الدراسة فى القسم الاولى وشهادة ثانوية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الثانوى وشهادة العالمية لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى.... " وان المادة ١١٦ منه تنص على ان "العالم هو من ييله شهادة العالمية" فى حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية الاسلامية على ان "الشهادات التى تعطى للناجحون فى الامتحانات النهائية هى:.....
(٥) شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس او القضاء الشرعى او الوعظ او الارشاد". وان المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر تنص على ان "يشمل الجامع الازهر الكليات الاتية: (١) كلية الشريعة. (٢) كلية اصول الدين. (٣) كلية اللغة لعربية". وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على ان "تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:.....
(٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء. (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والاصول...." وتنص المادة ٥٦ منه على ان "تمنح بناء على طلب كلية اصول الدين وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:.....
(٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى الدعوى والارشاد. (٣) شهادة العالمية مع درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة. (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن الكريم والحديث الشريف. (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى". وتنص المادة ٦٢ على ان: "تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الاعلى الشهادات الاتية:..... (٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى التدريس. (٣) شهادة العالمية فى درجة استاذ

وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من حملة ثانوية الأزهر وكذلك حاملي العالمية للوقت أو العالمية على النظام القديم غير المسبوق بثانوية الأزهر. وفي تحديد المقصود بأفراد الطائفة الأولى استبان للجمعية في الاقتضاء المشار إليه أن المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آنف البيان - ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ - نصت على أن العالم من يده شهادة العالمية طبقاً لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه. وباستعراض أحكام قوانين الأزهر المتعاقبة استبان أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى إلى تعليم أولى وثانوى وعالى وأن شهادة العالمية كانت ممنح طبقاً لأحكامه لمن أتموا الدراسة فى القسم العالى والامر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الإرشاد. أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الأزهر إلى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية وحدد شهادات العالمية التى ممنح لخريجي هذه الكليات الثلاث وذلك على النحو الوارد به بيد أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها جاء خلوا من نص مماثل لنص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه، الامر الذى يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع فى حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء فى الخلعة حتى من الخامسة والستين فى الحاصلين

على شهادة العالمية وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩
لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها.

وارتأت الجمعية على ضوء من اقتائها السابق واستقامة سنده
وميراته وصحيح سنده من صريح النص ان حكم الاستثناء فى مثل الحال
للمعروض لا يتبسط او يمتد الا بالنسبة لحملة العالمية من خريجي الازهر دون
حملة الشهادة العالمية حيث لاسبيل الى التوسع فى استثناء الاصل فيه ان
يفسر تفسيراً ضيقاً.

وترتباً على ما تقدم، واذ كان الثابت ان المعروضة حاله حصل على
شهادة الاجازة العالمية من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر سنة ١٩٧٢
المسبوقه بشهادة الثانوية الازهرية وبصرف النظر عن وجه معاملته بها
وظيفيا من عدمه، فانه لا يندرج فى عداد المخاطبين بحكم المادة الاولى من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولا يفيد من ثم بالاستثناء للتباح
على مقتضاه وتنتهى خاتمته لزوماً ببلوغ سن الستين.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
احقية السيد/..... العامل بشركة للمشروعات الصناعية
والهندسية فى البقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والستين.

(ملف رقم ٢٢٨/٢/٨٦ فى ١٩٩٤/١٢/٢٧)

ثانياً — شهادة الاجازة العالمية المعادلة

ليكالوريوس التجارة المسبوقة

بالتانوية الازهرية

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ : الحاصل على الاجازة العالمية المعادلة ليكالوريوس التجارة المسبوقة بالتانوية الازهرية نظام الخمس سنوات لا يندرج فى عداد المخاطبين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته — لا يستفيد من الاستثناء المقرر بهذا القانون وتنتهى خدمته ببلوغه سن الستين .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها للتعقده فى ١٩٨٨/٣/٢ فبينت ان المادة ٢٦ من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على ان " ينقسم التعليم فى الجامع الازهر الى اولى وثانوى وعالى وقسم التخصص وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان " الشهادات ثلاثة انواع : شهادة اولى وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الاولى وشهادة ثانوية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم الثانوى وشهادة العالمية وهى لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى..... وتنص المادة ١١٦ على ان العالم هو من يده شهادة العالمية وتنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية والاسلامية على ان الشهادات التى تعطى للتاجحين فى الامتحانات النهائية هى:..... (٥) شهادة العالمية لمن اتموا دراسة

التخصص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد " وتنص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر على أن " يشمل الجامع الأزهر الكليات الآتية : (١) كلية الشرعية (٢) كلية أصول الدين (٣) كلية اللغة العربية وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على أن " تمنح بناء على طلب كلية الشرعية وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والاصول " وتنص المادة ٥٦ على أن " تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : (٢) شهادة العالمية مع اجازة فى الدعوة والارشاد (٣) شهادة العالمية مع درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن الكريم والحديث الشريف (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى . وتنص المادة ٦٢ على أن " تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى الشهادات آتية (٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى التدريس (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى النحو (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى البلاغة ... وتنص المادة ١٠١٢ على أن " العالم من يده شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه " واخيرا تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على استثناء من احكام القوانين التى تحدد من الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى

للدولة ووحدات الحكم المحلى والميقات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والميقات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات ، من العلماء خريجي دار العلوم وخريجي كلية الاداب من حملة ثانوية الازهر ، وحاملي العالمية المؤقتة او العالمية على النظام القديم غير المسبوق بثانوية الازهر يبلوغيهم من الخامسة والستين .

واستظهرت الجمعية ان المشرع انصافا من لخريجي جامعة الازهر وتعريضا لهم عن طول مدة الدراسة فى التعليم الازهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الادارى للدولة وغيرها من الجهات الاخرى المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتعديلاته من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانتهاء خدمتهم يبلوغيهم من الخامسة والستين وحصر هذا الاستثناء فى طائفتين من خريجي الازهر الاولى طائفة العلماء والثانية طائفة خريجي دار العلوم وكلية الاداب الحاصلين على للوحدات المنصوص عليها وكذلك حاملي العالمية المؤقتة او العالمية على النظام القديم غير المسبوق بثانوية الازهر . وفى تحديد المقصود بأفراد الطائفة الاولى تبينت الجمعية ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه - ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نصت على ان العالم من ينده شهادة العالمية طبقا لاحكام هذا القانون والقوانين السابقة وباستعراض احكام قوانين الازهر المتعاقبة بين ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الازهرى الى تعليم اولى وثانوى وعالى وان الشهادة العالمية كانت تمنح طبقا لاحكامه لمن اتموا

الدراسة فى القسم العالمى والامر كذلك بالنسبة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية من اموا دراسته التخصص فى مهنة التدريس او القضاء الشرعى او الوعظ او الارشاد اما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الازهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية اصول الدين وكلية اللغة العربية وحدد شهادات العالمية التى تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاثة وذلك على النحو الوارد به . وقد جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ باعادة تنظيم جامعة الازهر خلوا من نص مماثل لنص المادة ١١٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه وهو امر الذى يكشف بوضوح عن اتجاه ارادة المشرع الى حصر طائفة العلماء خريجي الازهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ و تعديلاته بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين فى الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها وترتيا على ما تقدم . ولما كان الثابت ان العامل المعروضة حالته حاصل على الاجازة العالمية للمعادلة ليكالوريوس التجارة المسبوقة بالثانوية الازهرية نظام الخمس سنوات فانه لا يندرج فى عداد المخاطين بحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ولا يفيد بالتالى من الاستثناء المقرر به وتنتهى خدمته ببلوغه سن الستين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء

خدمة السيد/..... ببلوغه سن الستين .

(ملف رقم ٧٢١/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

الفرع السابع

الماجستير والدكتوراه

أولا : الماجستير

(شهادة زمالة كلية الجراحين بأذنيه)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ : شهادة زمالة كلية الجراحين بأذنيه تعادل درجة الماجستير في الجراحة بشرط سبق الحصول على درجة البكالوريوس المصرية او ما يعادلها - أساس ذلك : قرار ديوان الوظيفة رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٠ - أثر ذلك : عدم جواز انقاص مدة سنتين المقررة للحاصلين على الدكتوراه طبقا لنص المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث بالنسبة لطلب الطاعن اضافة سنتين لمدة خدمة الكلية لحصوله على الدكتوراه طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والتي تقضى بان تحسب المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة اللوھلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعمين او الحصول على اللوھلات العالی ایھما اقرب .

وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة اللوھلات العلیا والمحددة فی الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية:

(أ)

(ب) انقاص مدة سنتين للحاصلين على الدكتوراه .

ومن حيث ان المستفاد من النص انه يتعين ان يكون المؤهل الحاصل عليه العامل مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون او يتم تقييمه بناء على احكامه ، واذا كان الطاعن قد حصل على شهادة الزمالة سنة ١٩٦٧ وكانت هذه الشهادة قد قيمت بقرار ديوان الوظيفة رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٠ بانها معادلة للدرجة الماجستير فى الجراحة من جامعة جمهورية مصر بشرط سبق الحصول على درجة البكالوريوس المصرية أو ما يعادها ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة كانت تحظر ديوان الوظيفة بمعادلة الشهادات الاجنبية، ومن ثم يكون تقييم الديوان لهذه الشهادات هو المعمول عليه بالنسبة لمن يسرى عليهم الاحكام الخاصة بموظفى الدولة ومنها أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . ومن ثم يكون طلب الطاعن ضم مدة مستتين الى مدة خدمة الكلية على غير سند من القانون متعين الرفض، ولا صحة فيما ذهب اليه من ان شهادة الزمالة الحاصل عليها مؤهل للتعيين فى الجامعات او ان وزارة الصحة تقيدها معادلة لشهادة الدكتوراه ذلك انه وكما سلف القول فالعمرة بالتقييم الصادرة من ديوان الموظفين بالنسبة للعاملين بأحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة دون غيره على فرض صدوره من جهات اخرى غير ديوان الموظفين .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجه النظر السالفة بالنسبة لطلبات الطاعن ، فانه يكون قد اصاب الحق فى قضائه ويتعين والحالة هذه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٦٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

ثانيا : الدكتوراه

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ : منح الراتب الاضافى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ قام على العاملين شاغلى وظائف الكادرين الفنى والادارى من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حصول العامل على الدكتوراه وهو فى الدرجة الثالثة بمنح الراتب الاضافى مدة بقائه فى هذه الدرجة فقط — وقد تطلب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فى المؤهل الذى يحصل عليه العامل ان يكون متفقا وطبيعة عمله او ان يكون فرع التخصص متصلا بتنوع العمل ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين.

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان يمنح موظفوا الكادرين الفنى والادارى (من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها راتبا اضافيا بالفتتين الاتيتين .

(أ)

(ب) ستة جنيهاً شهرياً للحاصلين على الدكتوراه أو ما يعادلها
وفي هذه الحالة يستمر منح الراتب الإضافي مدة بقاء الموظف في درجته
الحالية والدرجة التالية لها .

وتنص المادة ٦ على أنه إذا حصل الموظف على الدكتوراه وهو في
الدرجة الثالثة فيمنح العلاوة المنصوص عليها في المادة السابقة مدة بقائه في
هذه الدرجة فقط .

ويشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر في المادتين ١ و ٢ أن
يكون فرع التخصص متصلاً بنوع العمل الذي يقوم به ويكون تقدير ذلك
للجنة الدائمة للبحوث في الوزارة المختصة وفي حالة عدم وجود لجنة
دائمة للبحوث في الوزارة فيرجع في تقدير ما تقدم إلى لجنة شؤون
الموظفين .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة
١٩٨٢ على أن تمنح علاوة تشجيعية للمعاملين بأحكام القانونين رقم ٤٧،
٤٨ لسنة ١٩٧٨ .. الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجة الماجستير
..... كما يمنح العامل علاوة تشجيعية أخرى إذا حصل على درجة
الدكتوراه أو ما يعادلها .

وتنص المادة الثالثة على أن يشترط لاستحقاق العلاوة التشجيعية
المشار إليها أن يكون المؤهل الذي حصل عليه العامل يتفق وطبيعة عمله أو
أن يكون فرع التخصص في الدرجة العلمية التي حصل عليها متصلاً
بعمل الوظيفة التي يشغلها ويرجع في تقدير ذلك إلى لجنة شؤون العاملين
المختصة.....

ومن حيث ان مودى النصوص المتقدمة ان منح الراتب الاضافى للمقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ قاصر على العاملين شاغلى وظائف الكادرين الفنى والادارى من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فاذا كان العامل قد حصل على الدكتوراه وهو فى الدرجة الثالثة فيمنح الراتب الاضافى مدة بقاءه فى هذه الدرجة فقط ، هذا وقد تطلب هذا القرار ومن بعده قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فى الموهل الذى يحصل عليه العامل ان يكون متفقا وطبيع عمله او ان يكون فرع التخصص متصلا بنوع العمل ويرجع فى تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين .

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة للدعى انه عين ابتداء بالهيئة العامة لبناء السد العالى بوظيفة مترجم ثم نقل الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بذات وظيفته ومن ثم رقى الى وظيفة رئيس علاقات عامة (ب) من الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٢/٤/٨ ، ورقى الى وظيفة رئيس قسم الخدمات الادارية من الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ثم عين فى وظيفة باحث ممتاز شئون ادارية من الفئة ٢٠٨٨/١٠٨٠ اعتبارا ١٩٨٢/٧/١٧ . ويعرض حالته على لجنة شئون العاملين قررت ان موهل الدكتوراه الحاصل عليه فى الترجمة (روسى - عربى) لا يتفق مع وظيفته .

ومن حيث انه ثبت من استعراض حاله للدعى عن الوظيفة على التفصيل السابق انه وان بدأ حياته الوظيفية مترجما الا انه وقبل حصوله على الدكتوراه فى الترجمة اصبح يشغل وظيفة ادارية هى رئيس علاقات عامة (ب) وتدرج فى مجال هذا النوع من الوظائف حيث رقى الى وظيفة رئيس

- ٧٠١ -

قسم الخدمات الادارية ثم وظيفة باحث ممتاز شئون ادارية اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٧ . ومن أجل ذلك يكون ماقدرته لجنة شئون العاملين من أن مؤهل الدكتوراه الحاصل عليه المدعى فى الترجمة (روسى — عربى) لا يتفق مع وظيفته صحيح قانونا سواء فى ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ او قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٨٢ وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى اعمال أحكام هذين القرارين فى حقه لا سند له من احكام القانون خليفاً بالرفض .

(طعن ١٢٢١ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

الفرع الثامن

شهادات دراسية فى العلوم

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ : المواد ٤،٣،١ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤

مفادها - هذا القانون المشار اليه قد اشترط لقيّد الحاصل على بكالوريوس العلوم فى السجل المتصوص عليه فى المادة (١) من ذات القانون هذا المؤهل وأيضا حصوله على درجة او شهادة تخصص فى الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية فى البكولوجيا أو فى الباثولوجيا حسب الاحوال - جعل المشرع تقدير قيمة شهادة التخصص الى اللجنة المشكلة فى المادة (٤) من هذا القانون - هذه اللجنة وهى تقدر مؤهلا معينا من بين تلك المؤهلات انما تقدره تقديرا موضوعيا بدراسة ما احتواه من فروع العلم المختلفة ومدى كفايتها لتكوين الخبرة والدراية اللازمين للقيّد فى السجل المشار اليه وممارسة المهنة - وذلك بصرف النظر عن شخصية حامل ذلك المؤهل - تقدير اللجنة المشار اليها لشهادة التخصص يكون بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الصادرة ممن يملكها - تكون هذه القاعدة واجبة الاتباع فى صدد ما صدرت بشأنه - طالما انها صدرت متفقة واحكام القانون وقصد منها تحقيق المصلحة العامة - على ذلك لا يجوز لهذه اللجنة العدول عن هذه القاعدة التنظيمية الا لاسباب تستجد وتكون حقيقة جديّة تبرر ذلك العدول وتكون تحقيقا للصالح العام

تقدير هذه اللجنة يجد حدة الطبعى فى علم مخالفة القانون أو مخالفة القاعدة التنظيمية العامة التى أقرتها - تلتزم هذه اللجنة بمعاملة حاملى التخصص الواحد نفس المعاملة فى جميع الاحوال ولا تعدل عما سارت عليه والتزامه الا لاسباب جدية .

المحكمة : ومن حيث ان المشرع نظم الشروط الخاصة بمزاولة مهنة الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا - على سنن منضبطة فى القانون رقم ١٩٥٤/٣٦٧ - والقوانين المعدلة له اذ نص فى المادة (١) منه على انه " لا يجوز لغير الاشخاص المقيمة اسمائهم فى السجل الخاص بوزارة الصحة العمومية القيام بالاعمال الآتية:.....

(أ) الابحاث او التحاليل او الاختبارات الكيميائية الطبية وابناء اراء فى مسائل او - تحليل كيميائية طبية وبوجه عام مزاولة مهنة الكيمياء الطبية بآية صفة عامة كانت او خاصة . "كما اشترطت المادة (٣) للقيد فى السجل المنصوص عليه فى المادة (١) ان تتوفر فى الطالب الشروط الآتية:
..... ١ -

٢ - ان يكون حاصلا على : (أ) بكالوريوس فى الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم فى الباثولوجيا الاكلينيكية .
(ب) او بكالوريوس فى الطب والجراحة او فى الصيدلة او فى العلوم (الكيمياء) او فى الطب البيطرى او فى الزراعة من احدى الجامعات المصرية ، وكذا على درجة او شهادة تخصص من احدى الجامعات المصرية فى الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية او فى البكتريولوجيا او فى الباثولوجيا حسب الاحوال " . وتنص المادة (٤) على

ان " تقدر قيمة شهادات التخصص وكذا الدرجات والشهادات الاحيية باعتبارها معادلة للدرجات المصرية لجنة مكونة من وكيل وزارة الصحة العمومية رئيسا ومن....." ومن حيث انه يبين من جماع النصوص للتقدمة ان القانون قد اشترط لتقدير الحاصل على بكالوريوس العلوم فى السجل المذكور للنصوص عليه فى المادة (١) وبالإضافة الى هذا للمؤهل يتعين حصوله على درجة او شهادة تخصص فى الكيمياء الحيوية او كيمياء تحليل الاغذية او كيمياء تحليل الادوية فى البكتريولوجيا او فى الباثولوجيا حسب احوال . ثم جعل المشرع تقدير قيمة شهادة التخصص الى اللحنة التى شكلها فى المادة (٤) منه فالحصول على درجة او شهادة التخصص فى احدى المواد ليس كافيا وحده لاثمام القيد، وانما يجب ان تقدر اللحنة - بعد البحث - قيمته لتقدير ما اذا كان كافيا لتوفير العلم والخبرة التى يجب توفرها للتقيد فى السجل المشار اليه، فاللحنة وهى تقدر مؤهلا معينا من بين تلك للمؤهلات انما تقدره تقديرا موضوعيا بدراسة ما احتواه من فروع العلم المختلفة ومدى كفايتها لتكوين الخبرة والدراية اللازمين للتقيد فى السجل المشار اليه وممارسة المهنة وذلك بصرف النظر عن شخصية حامل ذلك المؤهل.

وحيث انه بناء على ما تقدم فاذا قدرت اللحنة كفاية شهادة التخصص للتقيد فى السجل ورخصت لحامل الشهادة فى ممارسة المهنة، فان تقديرها لشهادة - التخصص يكون بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الصادرة من يملكها لما لها من طابع العمومية والتحديد وبالتالي تصبح هذه القاعدة بمثابة القاعدة القانونية والواجبة الاتباع فى صدد ماصدرت بشأنه

طلما انها صدرت متفقة واحكام القانون وقصد منها تحقيق المصلحة العامة، ومن ثم فلا يجوز لهذه اللجنة العدول عن هذه القاعدة التنظيمية الا لاسباب تستحد وتكون حقيقية جدية تبرر ذلك وتحمل على تغيير رايها وتعديل قرارها ، اى انه يستحد من الاسباب ما يحملها على تغيير القاعدة التنظيمية تحقيقا للصالح العام ، ولا يكفي فى هذا الشأن ان تستند لذات الاسباب - التى صدرت القاعدة التنظيمية معاصرة لها ومع ذلك تجاوزتها اللجنة المذكورة ولم تمسك بها اعلاء من شأن القاعدة التنظيمية العامة، فليس لهذه اللجنة ان تعود مرة اخرى للتمسك بتلك الاسباب وتهدر القاعدة التنظيمية العامة النافذة ، وانما يتعين بمناسبة العدول عن القاعدة التنظيمية ان تستحد اسباب لم تكن قائمة تبرر هذا العدول تحقيقا للصالح العام، واذا كانت اللجنة تتمتع فى شأن تقدير ما تحده من شهادات التخصص بأختصاص واسع فى التقدير الا ان هذا التقدير يجد حدة الطبيعى فى عدم مخالفة القانون او مخالفة القاعدة التنظيمية العامة التى اقرتها، وليس لها ان تنحرف فى ممارسة السلطة ومن اظهر واجباتها فى الالتزام بروح القانون فى ممارستها ان تلتزم وتيرة واحدة فى عملها، فلتلتزم - بمعاملة حاملى التخصص الواحد نفس المعاملة فى جميع الاحوال ولا تعدل عما سارت عليه والتزمت الا لاسباب جدية ومبررة تبدى لها وتحملها على العدول.

فاذا كان الثابت ان القانون قد اشترط فى الحاصل على بكالوريوس العلوم الحصول على درجة او شهادة تخصص فى احد المواد من بينها الكيمياء الحيوية دون ان يربطها بوصف معين فقد كان للجنة سلطة

تقديرية فى ان تبحث - درجات الشهادات التخصصية المختلفة فى الكيمياء الحيوية لتقدر قيمتها الفنية والعلمية وصلاحياتها ولتحقيق وتوفير التأهيل اللازم كشرط للقيـد حسبما قدره المشرع تحقيقا للصالح العام القومى وعمرأة الصالح العام للمهنة ، وبذلك كان من الجائز لها ان تقدر ما ترى من شروط يجب توافرها فى تخصص الكيمياء الحيوية مما يوفر فى الحاصلين شرط القيد على ان تلتزم ذلك فى جميع الاحوال ، فاذا اجازت قيد الحاصلين على بكالوريوس العلوم الحاصلين على المؤهل الاعلى فى الكيمياء الحيوية وهو دبلوم الدراسات العليا فى العلوم فى الكيمياء الحيوية فقد كان عليها ان تلتزم بذلك وتمضى على ذات الوتيرة فلا ترفض القيد فى حق البعض بعد ان اجازته فى حق غيرهم . فالالتزام بالمساواة بين ذوى المراكز القانونية المتماثلة وتوفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين يخضع له جميع الافراد والتنظيمات النقابية وغيرها من اشخاص قانونية فى الدولة وفقا لصريح احكام المواد ٥٦، ٨ من الدستور.

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان الطاعن قد حصل على بكالوريوس العلوم شعبة الكيمياء الحيوية عام ١٩٨١ كما حصل على دبلوم الدراسات العليا فى العلوم فى الكيمياء الحيوية عام ١٩٨٥ فلما تقدم الى ادارة الزراعة الطيبة طالبا قيده فى سجل الكيميائيين الطبيين، عرضت امره على اللجنة الخاصة بتقدير قيم شهادات التخصص والدرجات الاجنبية التى قررت بجلستها للورقة ١٦/٣/١٩٨٨ عدم الموافقة على قيده بالسجل حيث ان الدبلوم الحاصل عليه لا يكفى لمزاولة التحليل الكيميائى الطبى ، ينما سبق ان وافقت على قيد

زميله/..... بالتزخيص رقم ٦٥٩ فى ١٩٨٦/٩/٨ والحاصل
على ذات موهله ودرجته التخصصية ، وزميله/.....
بالتزخيص رقم ٦٨٤ فى ١٩٨٦/٩/٨ والحاصل على البكالوريوس العامة
شعبة الكيمياء والنبات ثم دبلوم الدراسات العليا فى الكيمياء الحيوية
، الامر الذى يتظاهر على ان القرار الصادر برفض قيد الطاعن فى سجل
الكيميائيين الطبيين لم يكن مرده الى تقدير شهادة التخصص التى حصل
عليها واذا كان السبب من وراء قرارها رفض قيده - على ما ذهبت الجهة
الادارية فى بعض الاوراق هو ضبط لعملية القيد فى السجل المذكور
وتحديد من يحق لهم فتح معامل تحاليل توصلا الى الحفاظ على مستوى مهنة
التحاليل الطبية البشرية وتوفير - كفاية معينة فيمن يتعاملون مع اجسام
المرضى من بنى البشر ، واذا افترض صحة ذلك، فقد كان على اللجنة
تحقيقا لهذا الغرض ان تلحأ الى تعديل نصوص القانون والقواعد
التظيمية العامة النافذة لما يسمح بهذا الضبط ولا يخل بأى وجه بالمساواة
امام القانون ، وتكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين للقيد فى سجل المهنة
وحتى صلور هذا التعديل وسريانه فلا محل لمنع القيد لبعض حاملى موهل
معين ما لم يتوافر فيهم يقين ما يحول قانونا دون قبولهم ولا شك ان
مستوى اداء المرخص لهم وحفاظهم على المهنة مسؤلية النقابة التى عليها
بذل الجهد اللازم - لجدية الرقابة على تلك المعامل ومحاسبة من يفرط
منهم فى حق المهنة بما قرره القانون من سلطة الاجهزة النقايبية وبما شرعه
من عقوبات او بما وارد فى غيره من القوانين وبصفة خاصة قانون
العقوبات وابلاغ السلطات القضائية المختصة بتحريك الدعوى العمومية

إذا اقتضى الامر ذلك ، ولا يصح ان تكون المخالفات التي ارتكبتها البعض من هؤلاء فى العمل سببا فى منع وحظر الترخيص لغيرهم ، بل يمكن لل نقابة ان تضبط الترخيص الممنوح لهؤلاء وتكفل تنفيذ مقتضاة وفقا لما يلزم لحماية المواطنين وصالح المهنة فلا يوجد ما يمنعها من متابعة التنفيذ الدقيق لما ينص عليه الترخيص الحالى المذيل بعبارة " حظر اخذ عينات من جسم المرضى الا بمعرفة طبيب بشرى مرخص على ان يقيد اسمه بكل من تقرير نتيجة التحليل ودفع سجل قيد العينات بالمعمل " ومن ثم فلا وجه للتحدى فى خصوصية هذه المنازعة وبحسب الظاهر من الاوراق بصحة السبب الذى اقامت عليه اللجنة المختصة قرارها برفض طلب قيد الطاعن فى السجل المذكور وهو عدم حصوله على شهادة التخصص فى الكيمياء الحيوية الامر الذى يبين منه توافر ركن الجدية فى طلب الطاعن بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فضلا عما هو مقرر من توافر ركن الاستمحال لتعلق القيد والترخيص بحقه فى مزاوله مهنته مصدر رزقه، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى الاخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء ويكون الطعن قائما على اساس سليم من القانون متعين القبول موضوعا".

(طعن ١٤١١ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

الفرع التاسع

شهادة الدراسة الثانوية العامة

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ : الشهادة التى عنها المشرع فى قرارات وزير الدولة
للعلیم والبحث العلمى ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١
لسنة ١٩٨١ وقصد المادة الحاصلين عليها من احكام القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هى شهادة اتمام
الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى كان يتم
الحصول عليها خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٣ و ١٩٥٧ وكان يتم
الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد الحصول
على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة دون سواها وهذه الشهادة
توقف منحها اعتبارا من عام ١٩٥٨ حيث اصبح يمنح اعتبارا من هذا
التاريخ (شهادة الدراسة الثانوية العامة) ويتم الحصول عليها بعد دراسة
مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية
العامة وذلك طبقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم العلیم
الثانوى والقوانين المعدلة له وهذه الشهادة لم يتوقف منحها فى تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن باب اولى القانون رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

المحكمة : ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد للمؤهلات والشهادات الدراسية التي تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة" وتنفيذا لهذه المادة صدرت قرارات وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ بتحديد للمؤهلات والشهادات التي تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقد تضمن القرار رقم ١٢٨ مادة وحيدة تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم)..... الشهادات والمؤهلات الآتية: اولاً..... ثانياً - شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات على الاقل مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة ومايعادلها:.....

٣٧ - شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين (١٩٣٨ - ١٩٥٧) ونصت المادة الثانية من القرار رقم ١٤٦ على ان يراعى بالنسبة للمؤهلات والشهادات التى تحدد نهايتها بسنة معينة ووردت بهذا القرار او القرار الوزارى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ ان تسرى على الذين يتخرجون فى ظل نظام التصفية لهذه للمؤهلات مايطبق على غيرهم ممن تمعدت مؤهلاتهم فى هذين القرارين سواء بسواء واعتبرا نصت المادة الثانية من القرار ٦١ على انه فى تطبيق المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢ يراعى بالنسبة للحاصلين على شهادات الثانوية العامة و..... ضرورة الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة يليها قضاء مدة دراسة لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة..... ومقاد ما تقدم ان الشهادة التى عنها للمشرع فى قرارات وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ وقصد افادة الحاصلين عليها من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ هى شهادات اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى كان يتم الحصول عليها خلال الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٥٧ وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة دون سواها وهذه الشهادة توقف منحها اعتبارا من عام ١٩٥٨ حيث اصبح بمنح اعتبارا من هذا التاريخ "شهادة الدراسة الثانوية العامة". ويتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعلادية العامة

وذلك طبقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى والقوانين المعدلة او التالية له وهذه الشهادة لم يتوقف منحها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن باب اولى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق "اصل مستخرج رسمى بالنجاح" مستند رقم ١٥ بملف خدمة المدعى انه حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة قسم علمى فى العام الدراسى ١٩٦٠، وقد ذكر المدعى فى طلب الاستخدام المقدم منه مستند رقم ١ بملف الخدمة انه حاصل على الشهادة الاعدادية عام ١٩٥٥ وورد ذلك فى عريضة الدعوى، ويبين من ذلك ان هذه الشهادة لم يحصل عليها المدعى بعد دراسة مدتها خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة حيث ان الفترة بين حصوله على الشهادة الابتدائية فى عام ١٩٥٣ والغاء شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين فى عام ١٩٥٧ هى اربع سنوات فقط كما وان شهادة المدعى حصل عليها بعد حصوله على شهادة الاعدادية العامة فى عام ١٩٥٥ ومن ثم تكون الشهادة الحاصل عليها المدعى ليست هى شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية) بنين التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات على الاقل بعد شهادة الابتدائية القديمة دون غيرها وانما هى "شهادة الدراسة الثانوية العامة" التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على الاقل بعد الحصول على شهادة الاعدادية العامة وهذه الشهادة لم يتوقف منحها حسبما سلف البيان ولا تدخل بالتالى فى عداد الشهادات المضافة الى الجدول المرفق

بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقاً للقرارات الوزارية ارقام ١٢٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليها ولا يحق للمدعى تبعا لذلك تسوية حالته باعتباره في الدرجة السادسة المخفضة بمائة عشرة جنيهات ونصف ومن بدء التعيين طبقاً للقانونين رقمي ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ و ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم تكون دعواه غير قائمة على سند من القانون واجبة الرفض.

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم واذا اخذ الحكم المطعون فيه بعير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واعطى في تطبيقه وتاويله الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبالفناء الحكم للطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ : شهادة الثانوية العامة نظام الثلاث سنوات المسبوقه بالشهادة الاعدادية لا تعتبر من الشهادات التي توقف منحها ولا يفيد حاملها من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - اسس ذلك : انه لكى تعتبر من الشهادات التي توقف منحها فلا بد ان يكون الحصول عليها حتى ١٩٥٨ بنظام الخمس سنوات مسبوقه بالشهادة الابتدائية القديمة.

الحكمة : ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المائل هو تبيان ما اذا كان للزوم الحاصل عليه للمدعى وهو الثانوية العامة سنة ١٩٥٨ من المؤهلات التي يحق للحاصل عليها الاقتداء من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لغلاج الآثار المرفقة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١. ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان "تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣.....
المؤهلات او الشهادات التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة.....
وعلى الجهات الادارية المختصة تمهيد للمؤهلات والشهادات الدراسية التي تتحقق فيها الشروط المبينة في الفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التربية والتعليم....." وان المادة الثانية من ذات القانون تقضى بتسوية حالات العاملين بالجهاز الادارى بالدولة والهيئات العامة للوجودتين بالختمه فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد للمؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ انك الذكر وتبدا التسوية باقراض التعيين فى الدرجة السادسة المعقضة بمرتبة شهرى مقدار ١٠٠٥٠ جنيه ولقد صدر تفهينا للمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بقرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تحديد للمؤهلات والشهادات التى تطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ وقد سلك هذا القرار فى شأن تجديد تلك الشهادات سبلا متباينة وذلك بحسب نوع الشهادات او المؤهلات التى توقف منحها بحيث افرد لكل منها مجموعة خاصة لتحديد فيما بينها بالنظر الى مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها وما اذا كانت مسبقة بالشهادة الابتدائية (قديم) لو مسابقة القبول او الشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة وهذا التنوع مرده الى حقيقة ماكان عليه واقع الحال بالنسبة لتلك الشهادات المؤهلات التى توقف منحها وبالتالى فلا مجال فى هذا للتعداد الذى اوردته للمشرع لتلك الشهادات المؤهلات للقياس او الاجتهاد، وانطلاقا من هذا المفهوم اورد القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ فى ثالثا منه تحت عنوان "شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات على الاقل مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة ومايعادها - اورد - فى البند رقم ٣٨ شهادة تمام الدراسة الثانوية العامة والزراعية والتجارية نظام الخمس سنوات حتى سنة ١٩٥٨، ومؤدى ذلك فانه لكى تعتبر هذه الشهادة من الشهادات التى تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - لكى تعتبر كذلك - يتمين ان يكون قد تم الحصول عليها حتى عام ١٩٥٨ بنظام الخمس سنوات مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان الثابت مما ورد بمحافظة مستندات الطاعن المقدمة امام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بمجلسة ١٩٨٩/١٢/١٢ ان المدعى وان

كان حاصلا على الشهادة الابتدائية القديمة في سنة ١٩٥١ الا انه حصل كذلك على شهادة الدراسة الاعدادية من منطقة المنيا التعليمية في دور يونية سنة ١٩٥٥ ومن ثم تكون شهادة الدراسة الثانوية العامة الحاصل عليها عام ١٩٥٨ قد تم الحصول عليها وفق نظام الثلاث سنوات المسبقة بالشهادة الاعدادية وبالتالي فهي ليست من الشهادات التي توقف منحها والتي عنها المشرع في البند ٣٨ من "رابعاً" من قرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي فان المدعى يفيد من احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والفقرة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح لوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون طلب المدعى اعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس منحه الفئة السابعة من ١٩٦١/١١/٢٢ والسادسة من ١٩٦٦/١٢/١ والخامس من ١٩٧١/١٢/١ والرابعة من ١٩٧٤/١٢/٣٠ يكون هذا الطلب غير قائم على سند صحيح من الواقع او القانون، وتكون الجهة الادارية وقد اجرت تسوية حالة المدعى على اساس الزايم المقرر بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالا للمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتقادا منها ان موهل المدعى من المؤهلات المضافة للجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقرار وزير الدولة والبحث العلمي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ - تكون - قد منحت المدعى فوق ما يستحق، ويكون الحكم

- ٧١٧ -

المطعون فيه وان لم يعتق في اسبابه ذات النظر المتقدم الا انه وقد خلص في منطوقه الى رفض الدعوى فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات.

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

الفرع العاشر

شهادة (جى - سى - ايه)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ : يصين على المدارس الخاصة اعتماد مناهجها من وزارة التربية والتعليم - اساس ذلك: القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص وقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ - العبرة فى تحديد نوعية المدرسة بالترخيص الصادر بفتحها - لاينال من ذلك اذا كان الترخيص الصادر بشأن المدرسة قد نص على انها تعد لشهادة (جى - سى - ايه) - اساس ذلك: لايمنى ذلك خروجها عن نطاق احكام قانون التعليم الخاص باعتبارها مدرسة خاصة تعاون فى مجال التعليم وفقا لخطط ومناهج وزارة التربية والتعليم.

المحكمة : ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على سند من ان الحكم المطعون فيه خالف الواقع والقانون لان مدرسة اكوير صدر بشأنها قرار من السلطة الخاصة لاهد وان يتضمن نظام الخطة والمناهج الدراسية ولكى يصدر الترخيص لاهد وان يرفق بطلب الترخيص اللائحة والمناهج الدراسية. والثابت ان الجهة الادارية للطعون ضلعا قد رخصت بفتح مدرسة اكوير للغات على اساس انها تعد للتلاميذ لنيل شهادة جى. سى. ايه، واللائحة الداخلة قد اعتمدت من الجهة الادارية المختصة. وتنص المادة ٥ من هذه اللائحة على ان تسير الدراسة وفق خطة ومنهج خاص لاعداد الطلبة والطالبات للحصول على شهادة التعليم العامة (امتحان شهادة الـ جى.

سى. ايه) مع الالتزام بتدريس اللغة العربية والدين والمواد القومية لمن تنطبق عليهم القوانين والقرارات الخاصة بهذه المواد فى الامتحانات العامة من الطلبة والطالبات. فالخطة الاصلية للمعتمدة للتدريس بهذه المدرسة هى خطة الـ جى. سى. ايه. والالتزام الوحيد للمدرسة هو ان تطبيق مناهج المدارس الرسمية فى مواد اللغة العربية والدين والمواد القومية لمن تنطبق عليهم القوانين والقرارات الخاصة بهذه المواد فى الامتحانات العامة من الطلبة والطالبات، وهذا معناه ان المدرسة لا تقوم بتدريس المناهج الرسمية الا فى هذه المواد الواردة على سبيل الحصر، وبالنسبة لطائفة من الطلبة واردة على سبيل الحصر. ومن ثم فان ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان مدرسة اكتوبر تقوم بتدريس مناهج لم تعتمد من الوزارة لاساس له من الواقع، كما انكر الحكم ان المدرسة قد اكتسبت حقوقا لايحوز المسلسل بها تأسيسا على ما افترضه الحكم من ان المدرسة تقوم بتدريس مناهج لم تعتمد، ويقول الطاعن ان الثابت ان مدرسة اكتوبر قد اكتسبت حقا بمقتضى الترخيص الممنوح لها واللاحقة الداخلية المعتمدة فى ان يكون التدريس بها وفقا لمناهج الـ (جى. سى. ايه) والتحق الطلبة ابتداء الطاعنين بالمدرسة على اساس ان منهج الدراسة يؤهلهم لتل شهادة الـ (جى. سى. ايه) فلا يجوز المسلسل بهذه المراكز والحقوق التى اكتسبت فى ظل القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بقانون لاحق. ومن ثم فليس من الجائز فى القانون تعديل هذه المناهج التى تعلقت بها حقوق الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة على اساس هذه المناهج. كما نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ما قضى به على سند من ان الترخيص للمدرسة اكتوبر بأن تؤهل خريجيهها للتقدم لامتحان شهادة

- (جى. سى. ايه) لا يخرجها من نطاق النظام العام الذى يحكم المدارس الخاصة بمصر، ولا يعطيها وضعاً متميزاً على سائر تلك المدارس، لان هذا يصطدم بما هو مقرر فى القانون من الترخيص لمراكز تعليم اللغات باعداد خريجيهما للحصول على شهادات معتمدة فى اللغات بذات اجراءات الترخيص للمدارس الخاصة، ولم يقل احد بالتزام هذه المراكز بالخضوع للنظام العام الذى يحكم المدارس الخاصة بمصر. وذلك ان القانون يعرف نظاماً تختلف عن نظم للمدارس الخاصة. والمرجع فى ذلك اولاً واخيراً هو اعتماد جهة الادارة للنظام وترخيصه ومادامت مدرسة اكتوبر قد رخص لها فى اعداد الطلبة للحصول على شهادة (جى. سى. ايه) بالاضافة الى تدريس مقررات اللغة العربية والدين والتربية القومية فلا يمكن مطالبتها بالخضوع لما تخضع له المدارس الخاصة للغات، مثلها فى ذلك مثل مراكز تعليم اللغات - والا كان فى ذلك اهدار لحق المدرسة فى تأهيل خريجيهما للحصول على شهادة (جى. سى. ايه) وهو أمر لم ينكره الحكم فى اسبابه بل اعتبره مسلماً به، وان احقر المدرسة على الخضوع للبرامج القومية المعتمدة. وليس فى الحكم مايعنى على اى وجه حق الادارة فى ان توقف العمل بنظام (جى. سى. ايه) على خلاف الترخيص الصادر للمدرسة ولائحتها الداخلية. ولم تدعى الجهة الادارية انها تفعل ذلك. غير ان مسلك الادارة وان لم يتجه الى ذلك صراحة الا انه يودى الى هذه النتيجة بطريقة غير مباشرة لان الزام المدرسة باتباع المناهج الرسمية يعنى تصفية نظام (جى. سى. ايه). وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يتبين ما فى مسلك الادارة من تحايل فى هذا الشأن.

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن انه فى ١٩٧٧/٥/٢٨ تقدم
لمديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة اصحاب مدرسة اكتوبر للغات
مصر الجديدة بطلب لفتح مدرسة خاصة. وتحدد الغرض من انشائها بتقديم
الخدمة التعليمية التالية مقابل مصروفات "تقدم للمدرسة الخدمة التعليمية
مقابل مصروفات وذلك لاعداد الطلبة والطالبات للتقدم لامتحانات شهادة
ال(جى. سى. ايه) الانجليزية من لندن هذا بالاضافة الى مناهج اللغة العربية
فى جميع المراحل" كما اوضح الطلب عن نوع المدرسة انها تعتبر مدرسة
خاصة ذات مصروفات وذلك وفق خطط ومناهج خاصة معتمدة من
وزارة التربية والتعليم. وفى ١٩٧٩/١٢/٣٠ قرر المجلس الشعبى لحى مصر
الجديدة الموافقة على توصيات لجنة التربية والتعليم والاعواق وشئون
الازهر على الترخيص بفتح مدرسة اكتوبر للغات التى تعد لشهادة
ال(جى. سى. ايه). وان يرفع هذا القرار لمحافظة القاهرة للموافقة على قرار
المجلس الشعبى لحى مصر الجديدة بالترخيص بفتح مدرسة اكتوبر للغات
التي تعد لشهادة ال(جى. سى. ايه) مع تشكيل لجنة للتحقق من مدى
قانونية التصريح لهذه المدارس، واعداد تقرير يعرض على المجلس فى جلسة
قادمة. وعقب ذلك تم اعتماد اللائحة الداخلية للمدرسة من السلطة
المختصة. الا انه ازاء ارتكاب المدرسة لبعض المخالفات فقد تم وضعها
تحت الاشراف المالى والادارى لادارة مصر الجديدة التعليمية اعتبارا من
١٩٨١/١٠/١٨ ورفع يد مثل اصحاب المدرسة. وفى ١٩٨٢/١٠/٢٨
وجه اصحاب المدرسة الى مدير عام ادارة مصر الجديدة التعليمية التماسا
تعهدها فيه فيما تمهدوا بالالتزام بالتقيد بالخطط والمناهج الدراسية المطبقة

بالمدارس المصرية فى الصفين الاولى الابتدائى والثانى الابتدائى على ان نحدد هذا فى العام الدراسى المقبل ١٩٨٤/٨٣، والتمرت المدرسة التزاما تاما بتدريس اللغة العربية والقرية الدينية فى جميع الصفوف المناظرة للمترمة بالتعليم الاساسى. وتفيد اوراق الدعوى انه تم رفع الاشراف السالى والادارى عن المدرسة فى ١/٢٦/١٩٨٣. واستجابت المدرسة الى طلب الادارة التعليمية بتصحيح مناهج الدراسة بالمدرسة، واعتماد المناهج التى تسير عليها.

ومن حيث انه عن وضع مدرسة أكتوبر للغات بمصر الجديدة فان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص المعمول به وقت صدور الترخيص للمدرسة المذكورة ينص فى المادة ١ على ان تعتبر مدرسة خاصة فى تطبيق احكام هذا القانون كل منشأة غير حكومية تقوم اصلا او بصفة فرعية بالقرية والتعليم او الاعداد المهنى او باية ناحية من نواحي التعليم العام او الفنى قبل مرحلة التعليم العالى. ولا تعتبر مدرسة خاصة فى تطبيق احكام هذا القانون: (١) المراكز والمعاهد الثقافية التى تنشئها الدول الاجنبية او الهيئات فى جمهورية مصر العربية استنادا لاتفاقيات ثقافية بينها وبين هذه الدول. (٢) للمدارس الخاصة التى تقتصر على تعليم أبناء العاملين باحدى هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصرلى الاجنبى للدولة واحدة. (٣) دور الحضانة غير التابعة او الملحقة بالمدارس. كما تنص المادة (٢) من هذا القانون على ان تنشأ المدارس الخاصة لتحقيق الاغراض الآتية كلها او بعضها حسب الاحوال. كـ للمعاونة فى مجال التعليم الفنى وفقا لخطط ومناهج تعتمدها وزارة القرية والتعليم. ب - التوسع فى دراسة اللغات

الاجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة. ج - دراسة مناهج خاصة فى نطاق احكام هذا القانون. وتنص المادة ٣ من القانون سالف الذكر على ان تخضع المدارس الخاصة لقوانين التعليم العام والتعليم الفنى، كما تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وتفتيشها فى الحدود وبالقيود الواردة بهذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له. وبتطبيق هذه النصوص على مدرسة اكثوبر للغات يبين بوضوح انها مدرسة خاصة تلتزم بالخطط والمناهج التى تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم والادعاء بانها ليست مدرسة لغات خاصة تلتزم بالمناهج الرسمية، وتوهم خريجيها للحصول على شهادة الـ(جى. سى. ايه) امر يجافى الواقع والقانون. اذ ان الطلب المقدم من اصحاب الشأن قد اوضح انها مدرسة خاصة ذات مصروفات وذات خطط ومناهج خاصة معتمدة من وزارة التربية والتعليم. واذا كان الترخيص الصادر بشأن هذه المدرسة قد نص على انها تعد شهادة الـ(جى. سى. ايه)، فلا يعنى هذا خروجها عن نطاق احكام قانون التعليم الخاص باعتبارها مدرسة خاصة يجب ان تكون معاونتها فى مجال التعليم وفقا لخطط ومناهج تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم. وقد استجابت المدرسة لحكم القانون والتزمت بتصحيح مناهجها الدراسية والتقييد بالخطط والمناهج المعتمدة.

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح حكم القانون فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه. وليس فيه مساس بحقوق الطلبة، لانه صدر متقفا واحكام القانون الذى صدر الترخيص للمدرسة فى ظله، والذى يلزم المدرسة بالمعاونة فى مجال التعليم

- ٧٢٤ -

وفقا لحفظ ومناهج تعتمدھا وزارة التربية والعليم. لذلك فان الطعن المائل
لايقوم على سند صحيح من الواقع او القانون، الامر الذي يضمن معه
رفضه، والزام الطاعن بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية.

(طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

الفرع الحادى عشر
مؤهل الاعدادية الفنية بأنواعه الثلاثة
(صناعى - زراعى - تجارى)
قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ : يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى مؤهلا معوسط يحدد مستواه المالى بالفترة (١٨٠ - ٣٦٠) توالم عدة شروط: أولا: ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاقل. ثانيا: ان يكون مسوقا بشهادة الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادها. ثالثا: ان يكون قد توقف منحه - اناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات مع بيان مستواها المالى - القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ اورد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى تؤهل للتعين بالفترة (١٦٢ - ٣٦٠) .

المحكمة : ومن حيث انه باستعراض المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية (زراعية - صناعية - تجارية) بين انه لم يكن يشترط للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة لو احتياز امتحان مسابقة القبول الذى كان شرطا للقبول بالمدراس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية وهى دراسة ادنى فى مستواها من احتياز امتحان مسابقة القبول وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان موذى نص المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع
تطلب لاعتبار الشهادة الدراسية التى توقف منحها من الشهادات المتوسطة
التي يحدد مستواها المالى بالفئة ٣٦٠/١٨٠ ان تكون مدة الدراسة اللازمة
للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل مسبقة بشهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها. بمعنى ان يكون الحصول على
الابتدائية القديمة او مايعادلها شرط لازم لامكان الالتحاق بهذه الدراسة
كحد ادنى للتأهيل العلمى اللازم للانتظام فيها، وان مودى نص المادة ٧
من القانون المشار اليه ان الوزير للمختص بالتنمية الادارية له وحده بيان
المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى. وقملا حدد وزير
التنمية الادارية فى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة الاعدادية الزراعية
ضمن الشهادات الدراسية اقل من المتوسطة التى توصل للتعيين فى الفئة
٣٦٠/١٦٢.

ومن حيث انه استنادا الى ماتقدم فان مؤهل الاعدادية الزراعية
الحاصل عليه المدعى يدخل فى عداد المؤهلات اقل من المتوسطة التى يعين
اصحابها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ ولايغير من ذلك كون المدعى حاصلا على
شهادة الابدائية القديمة عام ١٩٥٣، لان الحصول على هذا المؤهل لم يكن
شرطا لازما للالتحاق بهذه المدارس على التفصيل السابق.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف،، فمن ثم
يكون قد خالف القانون واعطأ فى تطبيقه وتأويله، مما يتعين معه الحكم
بقبول الطعن شكلا وبالنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام
المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ٢٦٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٨/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ : المادة ٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - الفقرة ٨ من المادة ٨ من قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ . استعراض المراحل التي مرت بها المدارس الاعدادية الفنية (صناعية - زراعية - تجارية) لم يكن يشترط للقبول بهذه المدارس شرط الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او اجتياز امتحان مسابقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة - قرر المشرع الفقرة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة المؤهلات المتوسطة لتسوف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها واعتبر شهادة الاعدادية الزراعية مؤهلا اقل من المتوسط يعين حاملوه بالفترة (١٦٢ - ٣٦٠) القديمة او مايعادلها - اساس ذلك: أن المشرع لم يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية الزراعية اسبقية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة.

الحكمة : ومن حيث ان مقطع النزاع المطعون الماثلة يدور حول ما اذا كان للموئل الحاصل عليه المطعون ضده وهو مؤهل الاعدادية الزراعية يعد من قبيل المؤهلات المتوسطة مع ما يترتب على ذلك من اثار من عدمه.

ومن حيث انه يبين من استعراض المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر لبيان طبيعة التقسيم المالى والدراسى للمؤهل محل النزاع ان التعليم كان نوعين: تعليم ابتدائى عام يمنح الناجح فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وتعليم ابتدائى فنى (زراعى - صناعى - تجارى) وكان يعامل من يتم الدراسة فيه بنجاح من الناحية المالية معاملة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وقسم المرحلة الثانوية الى مراحل بدأها بالمرحلة الاعدادية ومدتها سنتان وتشمل التعليم العام والتعليم الفنى من زراعى وصناعى وتجارى ونسوى، ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى فالغى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا ومدته ست سنوات يمنح بعدها التلميذ اقرارا معتمدا من مفتش القسم بانتهاء المرحلة الابتدائية، ثم صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى فقسم المرحلة الثانوية الى مرحلتين:

(أ) مرحلة اعدادية مدتها اربع سنوات تقتصر على التعليم العام

وقضى القانون بالغاء التعليم الفنى من المرحلة الاعدادية.

(ب) مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات، وكان من اثر صدور هذه

القوانين ان قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل تسمية المدارس الابتدائية

الفنية (زراعية - صناعية - تجارية) بان اطلقت عليها المدارس الاعدادية

الفنية وكان القبول فيها بعد اتمام المرحلة الاولى الالزامية (ست سنوات)

ولم يكن يشترط النجاح فى مسابقة القبول وهو شرط لازم للالتحاق

بالمدارس الاعدادية العامة، كما انه لم يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية

الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التي انتهى منحها سنة ١٩٥٣، وفي عام ١٩٥٥ سمحت وزارة التربية والتعليم للحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بالالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية (زراعى - صناعى - تجارى) فأعلنت بقررها رقم ٦٣ المنشور بالوقائع المصرية فى ١٥/٨/١٩٥٥ شروط القبول بهذه المدارس بان يكون التلميذ من الذين اتموا بنجاح الدراسة فى المرحلة الاولى او مايعادلها وهم المنقولين الى السنة الثالثة الاعدادية او من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بلغة اجنبية او بدون لغة ومعنى ذلك ولازمة ان مستوى الدراسة التى كانت تتيح القبول بالمدارس الفنية الاعدادية كان ادنى من المستوى المطلوب للقبول بالمدارس الاعدادية العامة كما انه اتاح الفرصة لمن كان بيده الشهادة الابتدائية القديمة لمن يرغب منهم الالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية كساب مهارات فنية وعملية، وبديهي انه طالما لم يكن شرطاً أساسياً للقبول بهذه المدارس فليس من شأنه ان يغير من المستوى العلمى لهذه المدارس، وبعد ذلك وفى عام ١٩٥٦ صدرت القوانين المنظمة للتعليم الفنى بجميع انواعه، فصدر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعى. فانشأ المدارس الاعدادية الصناعية، والقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم التجارى فانشأ المدارس الاعدادية التجارية للبنين والبنات، وتبعه القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الزراعى وانشأ المدارس اعدادية زراعية لتخريج عمال زراعيين فنيين، وقضت هذه القوانين الثلاثة بان مدة الدراسة بالمدارس الاعدادية (صناعية - زراعية - تجارية) ثلاث سنوات، كما حددت شروط

القبول بهذه المدارس فاشترطت ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة الابتدائية (ست سنوات) او مايعادلها ولم يشترط اجتياز مسابقة وهو الشرط الجوهري للقبول بالمدارس الاعدادية العامة ولم يرد فى اى منها نص يشترط للقبول بهذه المدارس الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم انه طوال المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم يكن شرطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، وحتى لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التى كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة، وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهى دراسة ادنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التى تعتبر فى مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة.

ومن حيث ان المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية الاتية: (أ)..... (ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية للمتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.....". كما تنص المادة السابقة من القانون المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون

يصدر بيان للمؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالى ومدة
الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى
المادتين ٥ و ٦ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة
المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة.

ومن حيث ان وزير التنمية الادارية اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٥ ونص فى الفقرة ٨ من المادة الثامنة على اعتماد شهادة الاعدادية
الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ويعين حاصلها فى
وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢).

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم على واقعة النزاع يبين ان المطعون
ضد...../..... حسيما هو ثابت من الاوراق يحمل شهادة
الاعدادية الزراعية وهى على ماسلف بيانه من المؤهلات الاقل من المتوسطة
فيعين اصحابها بالفئة (٣٦٠/١٦٢)، ولا يقدح فى ذلك سبق حصوله على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بمراعاة انها لم تكن شرطا لازما
للاتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية على التفصيل المبين فيما سبق وذلك
كله يقطع بان شهادة الاعدادية ذاتها هى فى ذات المستوى العلمى والمالى
لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة فكلاهما من المؤهلات الاقل من
المتوسطة وتتيح لاصحابها التعيين فى الفئة (٣٦٠/١٦٢) جنها سنويا.

ومن حيث انه ترتيبا على ماتقدم فان الحكم المطعون فيه. وقد قضى
بغير النظر المتقدم يكون قد مخالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه مما

يتمتع معه الحكم بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه، ويرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ : مؤهل الاعدادية الفنية بالانواع الثلاث (صناعي — زراعي — تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — تدخل هذه المؤهلات فى أعداد المؤهلات الاقل من المتوسطة التى تخول صاحبها التعيين ابتداء من الفئة (٣٦٠/١٦٢) وهو ما اكده قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اعتماد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الاقل من المتوسطة — الاحكام التى اوردتها المشرع بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وردت فى شأن تنظيم منح علاوات لطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة — مؤدى ذلك : عدم تطبيق احكام بخصوص تحديد المستوى المالى لهذه المؤهلات او المغايرة فى الاسس التى حددتها المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار مؤهل الاعدادية الزراعية الحاصل عليها المدعى من المؤهلات للمتوسطة يخالف احكام المادة الخامسة فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من اعتبار

المؤهل المذكور من المؤهلات المتوسطة-وانه يبين من استقراء احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ان هذا القانون خاص بمنح علاوات الطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة ولاشأن له بتسوية حالتهم ومن ثم فان استشهاد الحكم المطعون فيه باحكام هذا القانون فى غير محله.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بان مؤهل الاعدادية الفنية بانواعه الثلاث (صناعى، زراعى، تجارى) لا يعد مؤهلا متوسطا فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك انه يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه فى البند المذكور مؤهلا متوسطا يحدد المستوى للمالى له بالفئة (٣٦٠/١٨٠) توافر عدة شروط هى:

١ - ان يكون هذا للمؤهل قد توقف منحه.

٢ - الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

٣ - ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على هذه للمؤهلات ثلاث سنوات دراسية على الاقل وانه باستعراض المراحل التى مر بها نظام التعليم فى مصر لبيان طبيعة التقييم للمالى والدراسى للمؤهل محل النزاع بدعا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وماسبقه وماتلاه من قوانين وقرارات وانتهاء بالقوانين ارقام ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الفنى بجميع انواعه من صناعى وتجارى وزراعى يبين انه طوال المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم

يكن مشروطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة كما لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها ان يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهي دراسة ادنى في مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التي تعصر في مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة، ومن ثم فان المؤهل الذي كانت تمنحه تلك المدارس ومنها المؤهل محل النزاع لا يعد مؤهلا متوسطا في ضوء الضوابط التي تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين سالف الذكر وانما يدخل في عداد المؤهلات الاقل من المتوسطة التي تخول حاملها التعيين ابتداء من الفئة (٣٦٠/١٦٢) وهي المؤهلات للنصوص عليها في البند (أ) من ذات المادة المذكورة وهي شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها وذلك اخذا بعموم النص الذي لم يفرق بين الاعدادية العامة والاعدادية الفنية وهو ما اكده قررا وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للمادة السابعة من القانون سالف الذكر حيث نص في الفقرة الثامنة من المادة الثامنة منه على اعتماد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ويعين حاملها في وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢).

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم على واقعة النزاع يبين ان المطعون ضده حسبما هو ثابت من الاوراق حاصل على شهادة الاعدادية الزراعية وهي على ماسلف بيانه من المؤهلات الاقل من المتوسطة فيعين اصحابها بالفئة

(٣٦٠/١٦٢) ولا يقدح في ذلك سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة اذ لم تكن شرطا لازما للالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية كما سلف البيان وان شهادة الاعدادية ذاتها هي في ذات المستوى العلمي والمالي لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة فكلتاهما من المؤهلات اقل من المتوسطة لاصحابها التعيين في الفئة (٣٦٠/١٦٢) جنبها سنويا.

ومن حيث انه لا ينال من ذلك استدلال الحكم للمطمون فيه بالحكم الوارد في البند (٢) من المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين والتي تنص على ان يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته في تاريخ العمل بهذا القانون بعد ادنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة: ١..... ٢—
حملة المؤهلات اقل من المتوسطة التي توقف منحها وتسوى حالتهم وفقا للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التاسعة اذا كان حملة ذات المؤهل تسرى حالتهم بالفئة الثامنة وفقا للجدول الثاني من جداول القانون المشار اليه ذلك لان هذه الاستدلال ينطوى على غلط في فهم القانون على النحو الصحيح اذ البادى من استعراض صدر هذه المادة انها وردت في شأن تنظيم منح علاوات لطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة ولم تستهدف تحديد المستوى المالي لهذه المؤهلات او المغايرة في الاسس التي حددتها المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

- ٧٣٦ -

ومن حيث انه ترتيبا لى ماتقدم فان الحكم المطعون فيه وقد قضى
بغير النظر المتقدم يكون قد مخالف القانون واحطاً فى تطبيقه مما يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه،
ويفرض الدعوى والزام اللدعى للمصروفات.

(طعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

الفرع الثاني عشر

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

أولاً - الشهادة الابتدائية القديمة

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ : الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الاعدادية
وكلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة وحدد مستواها المالى بالفئة
٣٦٠/١٦٢.

المحكمة : ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الشهادة الابتدائية
القديمة تعادل الشهادة الاعدادية وكلتاهما من الشهادات اقل من المتوسطة
وحدد مستواها المالى بالفئة ٣٦٠/١٦٢ اما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهي لحملة
الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة
اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على
شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها. وبناء عليه فان شهادة
التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي
مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ وغنى عن
البيان ان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية
لاتعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية، فليس لهما تقييم مالى صادر من
الجهات المنوط عنها هذا التقييم.

(طعنان ٦٥ و ٦٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

ثانيا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ : اورد المشرع شهادة اتمام الدراسة ابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التى يحدد المسعى المالى لحاملها بالفئة (١٨٠ - ٣٦٠) بشرط ان تكون مسبقة بالابتدائية القديمة او مابعادها - اثر ذلك: اعتبار شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة او مابعادها مؤهلا متوسطا - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية غير المسبقة بشهادة اتمام المرحلة ابتدائية مؤهل اقل من المتوسط - اساس ذلك: ان شهادة اتمام المرحلة الابتدائية ادنى من الابتدائية القديمة ولا تعادها.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصت على ان:

"يحدد المستوى المالى والاقتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى:

(أ)

(ب)

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها.

(د) كما نصت المادة السابعة من القانون المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٦ ، ٥ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص فى المادة السابعة على ان: "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) ١-..... (٢٨) الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية).

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع اورد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التى يحدد المستوى المالى لحاملها من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالفئة ٣٦٠/١٨٠ واشترط لذلك ان يكون الحصول على هذه الشهادة مسبقا بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده حصل على الشهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٨ المسبوقة بشهادة اتمام دراسة المرحلة الابتدائية.

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المطعون ضده لم يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التي توقف منحها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٥٣/١٩٥٤ اما شهادة اتمام المرحلة الابتدائية التي يتمسك بانه حصل عليها فهي شهادة ادنى من الابتدائية القديمة ولا تعادها.

ومن حيث انه لاوجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض لزما سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها حيث ان الثابت فعلا ان المطعون ضده حصل على شهادة الابتدائية الراقية دون ان يسبق ذلك حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها، ومن ثم لا يمكن اعتباره في الفقرة (٣٦٠/١٨٠) لمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الراقية دون ان تكون مسبقة بمحصوله على الشهادة الابتدائية القديمة. ويتمين بالتالي اعتبار مؤهل المطعون ضده من قبيل المؤهلات اقل من المتوسط المعتمد للتعيين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢) وتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والجدول المرفقة له مع ما يترتب على ذلك من اثار.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اعخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وتعين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ : الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية لا تعد مؤهلا متوسطا في تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويحدد مستواه المالى فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ الا اذا كان حاملها قد حصل قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

المحكمة : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية) لا تعتبر مؤهلا متوسطا فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويحدد مستواه المالى فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) الا اذا كان حاملها قد حصل قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها وذلك تأسيسا على ان المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على ان يحدد المستوى المالى والاقليمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي: أ ب ج الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحيلة الشهادات الدراسية للمتوسطة التى توقف منحها

وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها..... ان المادة السابعة من ذات القانون نصت على انه مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقلية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الصاملين للدينين بالدولة وان موذى ذلك انه يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه فى الفقرة (ج) من المادة الخامسة سالفه الذكر يحدد المستوى المالى فى الفقة (٣٦٠/١٨٠) توافر عدة شروط هى: ١ - ان يكون هذا المؤهل قد توقف منحه ٢- الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها ٣- ان تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل ثلاث سنوات دراسية على الاقل فاذا ماتوافرت كل هذه الشروط الحاصل على الشهادة اعتبرت مؤهلا متوسطا ويحدد مستواه المالى فى الفقة (٣٦٠/١٨٠) وان لم تتوافر كلها او بعضها تعذر اعتبارها كذلك وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية دون غيره سلطة بيان للمؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. والوزير اذ يستعمل هذه السلطة انما تكون فى اطار المعايير والضوابط التى نصت عليها صراحة المادتان ٥ و٦ من القانون المشار اليه

والا اعتبر القرار الذى صدر فى هذا الشأن مجاوز للقانون ومعنى اخر فإن المعايير التى حددتها القانون ذاته ووضع اسمها عند تقييم المؤهل الدراسى لابد وان تكون مرعية بناتها فى هذا القرار.

ومن حيث ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للمادة السابقة من القانون المشار اليه قد نص فى مادته السابقة على ان تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية للتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) ١، ٢٨٠٠٠ شهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية) وقد جاءت هذه المادة ترديدا لذات الشروط والضوابط المنصوص عليها فى المادة الخامسة فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالفه الذكر ومن ثم فإنه يتعين لكى تعتبر شهادة الابتدائية الراقية من بين الشهادات المتوسطة التى يحدد مستواها المالى فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ان يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها.

ومن حيث انه لا يقدح فى ذلك ان البند ٢٨ من المادة السابعة من القرار المذكور قد اورد عبارة شهادة الابتدائية الراقية على عمومها دون ان يقرنها بعبارة سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها على النحو الذى ورد فى بعض بنود اخرى من ذات المادة الا ان ذلك لايعنى باى حال عدم ضرورة الحصول مسبقا على تلك الشهادة لان

كل من المادة الخامسة (ج) من قانون تصحيح اوضاع العاملين والمادة السابعة من القرار انف الذكر قد بينت في عبارات صريحة الشروط اللازمة لتقديم الشهادة المذكورة ومن بين هذه الشروط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها كما لايجوز لقرار وزير التنمية الادارية ان يخالف حكم القانون عند تقييم الشهادات والمؤهلات الدراسية وبيان مستواها المالي.

ومن حيث انه بتطبيق ماتقدم فان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها ومن ثم فلا يجوز اعتباره من حاملي الشهادات المتوسطة المعتمد لاصحابها الفئة (٣٦٠/١٨٠) عند التعيين.

ومن حيث انه لا محاجة في القول من ان يكون حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض سبق حصوله على اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها اذ لو كان ذلك صحيحا لما عمد للمشرع الى النص صراحة في كل من المادة الخامسة (ح) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او مايعادلها كي تسوى حالة الحاصل على شهادة الابتدائية الراقية في الفئة (٣٦٠/١٨٠) كذلك فانه لاحاجة فيما قد يقال من ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشترط فيمن يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية أن يكن قد أتم الدراسة الابتدائية بنجاح مادة ٢٦ وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث

سنوات مادة ٢٨ مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة لان هذا الامر محصور فحسب فى بيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون ان يتعلاه الى غيره من مسائل اخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسى هذا فضلا عن ان من اتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بل ان مفتش كل قسم يعقد فى نهاية العام الدراسى امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة ويعطى الناجحون فيها تقريراً بانماهم الدراسة الابتدائية بنجاح. (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم باى حال من الاحوال مقام الشهادة الابتدائية القديمة كما لا يعتبر معادلا لها اذ هو فى مستوى ادنى من الناجحين العلمية والمالية من الشهادة المذكورة وذلك حسبما يبين من مقارنة احكام رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الابتدائى والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الثانوى.

(طعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

القرع الثالث عشر

شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ : شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاولى ليس لها تقييم مالى صادر من الجهة المنوط بها هذا التقييم حيث انها لم ترد بقرار وزير التعمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ لذلك فهي لاتعادل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية ولايعتبر الحاصل عليها من حملة المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة وينطبق عليها الجدول الخامس من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

المحكمة : نصت المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان "يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى: ١- الفقرة (١٦٢/٣٦٠) لحملة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او مايعادلها) ب". وقد نصت المادة السابعة من ذات القانون على انه "مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتعمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية

من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين
المدينين بالدولة". وقد صدر تنفيذاً لنص المادة السابعة قرار وزير التنمية
الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم للمؤهلات الدراسية حيث نص في
مادته الثامنة على أن "تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية الأقل من
المتوسطة (شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة إتمام الدراسة
الإعدادية أو ما يعادلها، التي ذكرها فيما يلي للتمييز في وظائف الفئة
٣٦٠/١٦٢) وقد جاءت الشهادة والمؤهلات الواردة بياتها بهذه المادة
وعدد ٣٥ شهادة ومؤهل على سبيل الحصر وليس من بينها المؤهل الحاصل
عليه المدعى وهو شهادة إتمام الدراسة الأولية أما الشهادة المشار إليها بالبند
١٢ من هذه المادة وهي "شهادة المدرسة الأولية الراقية بالهيتم" فهي كما
يدل عليه اسمها مغايرة للشهادة الحاصل عليها المدعى وليس صحيحاً
ما أشار إليه تعزيز هيئة مفوضي الدولة من أن مسمى الشهادة الحاصل عليها
المدعى وهو ذاته مسمى الشهادة المنصوص عليها في البند ١٤ من القرار
مع زيادة كلمة "الهيتم" الواردة في البند المذكور وهي لا تؤثر في كون
الاثنتين لمسمى واحد. ذلك لأن الشهادة الحاصل عليها المدعى اسمياً كما
تبين من الإطلاع عليها شهادة إتمام الدراسة (المدرسة الأولية) وحصل عليها
المدعى من مدرسة راغب باشا في العامل الدراسي ١٩٣٢/٣١ وبذلك
فهي ليست الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٤ يؤكد ذلك أن ذات
القرار تضمن أسماء شهادة ومؤهلين آخرين تحمل اسم "الأولية" وهي
شهادة الأولية الأزهرية المنتظمة بقانون سنة ١٩١١ والواردة بالبند ١٣
و"شهادة إتمام الدراسة التحضيرية للمسلمين الأولية بند ٣٠ وشهادة

مدرسة الاولى الراقية للبنات غير المسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة او مايعادلها وهذه الشهادات وان اشركت جميعها في ان لها ذات التقييم المالى باعتبارها شهادات اقل من المتوسطة الا ان كلا منهما تختلف عن الاخرى وهى جميعا تختلف عن شهادة للمدى.

ومن حيث انه متى كان الثابت مما تقدم ان شهادة اتمام الدراسة للمدارس الاولى الحاصل عليها للمدى غير واردة بقرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ وليس لها بالتالى تقييما ماليا صادرا من الجهة المنوط بها هذا التقييم فانها لاتعادل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية ولا تعتبر الحاصل عليها تبعا لذلك من حملة المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ولاينطبق عليه الجدول الرابع من الجدول المرافقة لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وكما ينطبق عليه الجدول الخامس من الجداول المرافقة للقانون المذكور الخاص بالكثاين غير المؤهلين المقرر تعيينهم فى الفئة (١٤٢ - ٣٦٠).

(طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

الفرع الرابع عشر

دبلوم الصيارف

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : يبين من استعراض منهج المشرع فى قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بتحديد المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات والمؤهلات التى اضيفت اليها بقرارى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ ان المشرع حدد بعض الشهادات التى توقف منحها وتحققت فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون ذكر تاريخ معين لتوقف منحها بينما حدد بعضها الاخر ببيان تاريخ محدد لتوقف منحها او ببيان ماتم الحصول عليه منها فى سنوات معينة - حدد المشرع لدبلوم الصيارف المسبوق بشهادة التوجيهية او مايعادها تاريخا معينا حتى ١٩٥٥ - الحاصلون على هذا المؤهل مسبقا بالثانوية العامة القسم العام لم يقبلهم المشرع بهذا القيد مما يتعين معه اعمال النص فى حدوده - قيد الحصول على المؤهل حتى عام ١٩٥٥ لاينصرف الى الحاصلين على المؤهل المذكور مسبقا بالثانوية العامة القسم العام (الثقافة العامة) - تاريخ توقف الحصول على المؤهل مسبقا بالثانوية العامة القسم العام "الثقافة العامة" بمنأى عن القيد بعام

المحكمة : من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم). او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة..... وعلى الجهات الادارية المختصة تحديد المؤهلات والشهادات الدراسية التي تحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة الاولى ويتم التحديد في هذه الحالة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وان المادة الثانية من ذات القانون تنص على ان "تسوى حالات العاملين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة للموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه....." ومفاد ذلك ان المشرع قضى بان تضاف للمؤهلات والشهادات الدراسية التي توقف منحها بالشروط المبينة في المادة الأولى الى المؤهلات والشهادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويتم تحديد الشهادات والمؤهلات التي توافرت فيها الشروط المذكورة بقرار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار اليه ويتم تسوية حالات العاملين الحاصلين على تلك الشهادات او المؤهلات الموجودين بخدمة الجهاز الادارى للدولة والمؤسسات العامة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، وانه بناء على ذلك صدر قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد المؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ثم صدر بعد ذلك قرار وزير الدولة والبحث العلمى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ متضمنا مادة وحيدة تنص على ان تضاف الى المؤهلات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٠ المؤهلات والشهادات الاتى بيانها بعد وهى التى توقف منحها وتنطبق عليها احكام المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهى: اولا: شهادات ومؤهلات توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها سنة دراسية او ثمانية اشهر على الاقل بعد شهادة عامة او دبلوم مدة دراسته لا تقل عن اربع سنوات مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة او مدة دراسية لا تقل عن ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة:..... ٧- دبلوم الصيارف ومدة دراسته سنة مسبقة بالشهادة التوجيهية ومايعادها حتى عام ١٩٥٥ او دراسة سنة بعد الثانوية القسم العام.... ومن حيث انه يبين من استعراض المنهج المشرع فى قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بتحديد للمؤهلات والشهادات التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات والمؤهلات التى اضيفت اليها بقرارى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى. التاليين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و٦١ لسنة ١٩٨١ ان

للمشر حدد بعض الشهادات التي توقف منحها وتحققت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دود ذكر تاريخ معين لتوقف منحها بينما حدد بعضها الآخر ببيان تاريخ محدد لتوقف منحها او ببيان مالم الحصول عليه منها في سنوات معينة.

ومن حيث ان المشرع في اولا: من قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى وفى معرض بيان الشهادات والمؤهلات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة بها سنة دراسية او ثمانية اشهر على الاقل بعد شهادة عامة او دبلوم مدة دراسته لا تقل عن اربع سنوات مسبقة بالشهادة الابتدائية القديمة او مدة دراسته تقل عن ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الاعدادية بانواتها المختلفة، اورد فى البند ٥٧ - دبلوم الصيارف ومدة دراسته سنة مسبقة بالشهادة التوجيهية ومايعادها حتى عام ١٩٥٥، او دراسة سنة بعد الثانوية القسم العام" ويبين من ذلك ان المشرع بالنسبة الى الحاصلين على هذا المؤهل مسبقا بالشهادة التوجيهية ومايعادها حدد تاريخا معينا افصح عنه بصريح النص (حتى عام ١٩٥٥) اما بالنسبة الى الحاصلين على هذا للمؤهل مسبقا بالثانوية العامة القسم العام فلا يقرن هذا القيد او يربط بذات التاريخ ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على اطلاقه مالم يقيد ومن ثم فان قيد الحصول على المؤهل حتى عام ١٩٥٥ ينصرف الى الحاصلين على المؤهل المذكور مسبقا بالثانوية العامة القسم العام الثقافة العامة "مخاصة وان الشابت من كتاب وكيل وزارة رئيس مصلحة الضرائب العقارية ١/١م.س ن/٨٢. المؤرخ ٢٧/٥/١٩٨٢ الواردة صورته ضمن خافضة مستندات المدعى بغير ان تحجده جهة الادارة انه اعتباراً من العام الدراسي

١٩٥٩/٥٨ توقف قبول الطلبة الحاصلين على شهادة الثقافة العامة بمدرسة
الحاصلين والصارف، وبذلك يكون تاريخ توقف الحصول على هذا المؤهل
مسبقا بالثانوية العامة القسم العام "الثقافة العامة" بمنأى عن التقيد بعام
١٩٥٥ مع ماسلف البيان.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على الشهادة
الابتدائية (قديم) عام ١٩٤٩ وشهادة الدراسة الثانوية القسم العام "الثقافة
العامة" سنة ١٩٥٣ وشهادة اتمام الدراسة بمدرسة الصبارفة والحاصلين سنة
١٩٥٧ ومن ثم يندرج مؤهله ضمن المؤهلات المنصوص عليها في البند
٥٧ - اولاً: من قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم ١٤٦ لسنة
١٩٨٠ المشار اليه ويدخل بذلك هذا المؤهل في عداد المؤهلات المضافة
للحصول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ اعمالاً لحكم المادة الاولى
من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ واذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى
كان موجوداً بالخلعة في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستمر بها حتى ١٩٨٠/٧/١
فانه يحق له تسوية حالته وفقاً لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
بالتطبيق لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بما يقترب
على ذلك من اثار.

ومن حيث انه ترتباً على ذلك واذا اخذ الحكم للطعون فيه بنات
النظر المتقدم فانه يكون قد اصاب الحق فيما قضى به الامر الذى يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً والزمام الجهة الادارية
للمصروفات.

(طعن رقم ٣١٥٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨)

الفرع الخامس عشر

دبلوم التفراف

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ : دبلوم التفراف (اليدوى - الكاتب - اللاسلكى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ الى ١٨ شهرا مسبقة بالثانوية العامة يعين حامله بالفتة (١٨٠ - ٣٦٠) بمرتب ٢٠٤ جنيها سنويا باقدمية افراضية مدتها سستان - مؤدى ذلك: اعتبار حامل هذا المؤهل شاغلا للفتة المشار اليها من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب.

المحكمة : ومن حيث ان المستفاد من ذلك ان المشرع قد حدد صراحة التاريخ الذى يعتد به لاعتبار حملة المؤهلات الدراسية فى الفتة المقررة لموهلهم الدراسى وهو تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اقرب، واذا نص قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ٧٥ على صلاحية دبلوم التفراف (اليدوى - الكاتب - اللاسلكى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ - ١٨ شهرا مسبقة بالثانوية العامة لتعيين حامله فى وظائف (١٨٠/٣٦٠) جنيها بمرتب ٢٠٤ جنيها سنويا وباقدمية افراضية مدتها سستان فمن ثم يتعين معاملته حامل هذا المؤهل باعتباره شاغلا للفتة ١٨٠/٣٦٠ من تاريخ تعيينه او تاريخ حصوله على هذا المؤهل ايهما اقرب.

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان المدعى قد عين بهيئة البريد فى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ بعد حصوله على شهادة الثانوية

العامة سنة ١٩٦٧ والتحق بهيئة للمواصلات السلكية واللاسلكية فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ ثم ضمت مدة خدمته السابقة بهيئة البريد وارجعت اقدميته بالدرجة التاسعة الى ٦ من ابريل سنة ١٩٦٨ وقد حصل على المدعى على دبلوم التلغراف فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ ومن ثم فانه فى مجال معاملته بمقتضى نص المادة الثامنة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين اعتباره فى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ٣٦٠/١٨٠ منذ تاريخ حصوله على هذا المؤهل فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٧٠ ومنحه اقدمية اعتبارية مدتها ستان من ذلك التاريخ لان تاريخ الحصول على المؤهل هو التاريخ الاقرب من تاريخ التحاقه بالخدمة بعد ضم مدة خدمته السابقة اى ترد اقدميته فى الفئة التاسعة (الثامنة) الى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٨ واذا قامت الجهة الادارية بضم مدة خدمة المدعى السابقة بهيئة البريد واعتبر شاغلا للفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتبارا من ٦ ابريل سنة ١٩٦٨ واصبح هذا التاريخ هو التاريخ الفرضى لالتحاقه بالخدمة باعتبار ان هذه المدة اكرم من المدة الاعتبارية المقررة لمؤهل المدعى والفضل له فانها تكون قد طبقت صحيح حكم القانون.

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بتسوية حالة المدعى فى الفئة التاسعة (الثامنة) اعتبارا من ٦ ابريل سنة ١٩٦٦ قد يخالف القانون اذ يكون بذلك قد احتسب الاقدمية الافتراضية المقررة لمؤهله الدراسى فوق المتوسط من تاريخ سبق حصوله على مؤهله للتوسط بالرغم من ان المشرع قرن الاقدمية لحملة المؤهلات فوق المتوسط بتاريخ

الحصول على هذه المؤهلات او تاريخ التعين ايها اقرب وليس الى تاريخ
يسبق حصولهم على هذه المؤهلات او مايسبقها من مؤهلات متوسطة
حصلوا عليها قبل حصولهم على المؤهل فوق المتوسط.

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى بخلاف ذلك فانه يكون مبينا على مخالفة القانون والخطأ في
تطبيقه وتاويله ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه
الغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات.

(طعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

الفرع السادس عشر

دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ : وضع المشرع قواعد تحديد المستوى السالى والاقدمية
الاعتبارية عن سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات
المتوسطة وفوق المتوسطة - احال المشرع فى بيان تلك المؤهلات وتحديد
مستواها المالى والاقدمية الاعتبارية المقررة الى قرار يصدر من وزير
التربية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من
المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - صدور قرار دون
تقييم مؤهل دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة او النص على
اقدمية اعتبارية بشأنه - اذ - عدم احقية حامله فى اقدمية اعتبارية
مقدارها سنة.

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حصل على
شهادة الدراسة الثانوية العامة فى عام ١٩٥٧ وحضر دراسة فى اعمال
السكرتارية التى انشأتها وزارة التربية والتعليم فى العام ١٩٥٧/١٩٥٨
للمتتهين من مرحلة الدراسة الثانوية العامة وذلك فى المدة من نوفمبر سنة
١٩٥٧ الى اغسطس سنة ١٩٥٨ ثم عين بالوحدة المحلية بالمركز فى
١٩٦٠/٩/١١ وتنفيذا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
تصحيح العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صدر القرار الادارى رقم
٤٣٣ لسنة ١٩٧٥ متضمنا تسوية حالة المدعى برد اقدميته فى الفئة الثامنة

المقررة لمؤهله الى ١٩٥٨/٥/١ لضم مدة تجنيد مقدارها ١٠ يوم ٤ شهر ١ سنة وسنة اقدمية اعتبارية (سكرتارية) ومنح الدرجة السابعة من ١٩٦٤/٧/١ والسادسة من ١٩٦٩/٥/١، ثم صدر القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ متضمنا اعادة تسوية حالة المدعى حيث ضمت له مدة التجنيد فقط وارجعت اقدميته فبي درجة بدء التعيين الى ١٩٥٩/٥/١ ومنح الدرجة السادسة من ١٩٧٠/٥/١.

ومن حيث انه عن طلب المدعى منحه اقدمية اعتبارية مقدارها سنة من درجة بدء التعيين بعد ضم مدة التجنيد الى مدة خدمته وارجاع اقدميته نتيجة لذلك الى ١٩٥٨/٥/١ تاريخ الحصول على دراسة فى اعمال السكرتارية فانه وان كانت المادتان ٥ و ٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضعتا قواعد تحديد المستوى المالى والاقدمية الاعتبارية عن سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة وكيفية حساب مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة الا ان المادة (ب) من ذات القانون احوالت فى بيان للمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة وتحديد مستواها المالى والاقدمية الاعتبارية المقررة الى قرار يصدر من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك طبقا للقواعد المشار اليها فى المادتين ٥ و ٦ سالفى الذكر وبناء على ذلك فلا تمنح اقدمية اعتبارية طبقا لما تقدم الا للمؤهلات التى يرد بيانها فى قرار وزير التنمية الادارية الذى

يصدر طبقا للمادة ٧ وفي الحدود التي ينص عليها هذا القرار متى كانت هذه الحدود متفقة مع القواعد المشار اليها.

ومن حيث ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية الصادر تنفيذا للمادة ٧ المذكورة اقتصر في المادة ٣ بند ٤ منه على ذكر دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة اثناء تبعية المعهد لوزارة التربية والتعليم دون الاشارة الى الدراسة في اعمال السكرتارية وذلك خلافا لما اورده قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد الشهادات والمؤهلات التي تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وانه واذا كان لكل من القرارين مجاله ونطاق سريانه فانه وقد جاء القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ خلوا من ذكر الدراسة في اعمال السكرتارية فانه لا يكون قد صدر تقييم لهذا المؤهل في محصور تطبيق المادتين ٥ و ٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه ويكون طلب المدعى منحه اقدمية اعتبارية مقدارها سنة طبقا لذلك غير قائم على سند صحيح من الواقع او القانون خليقا بالرفض. ومن حيث ان المدعى قد ردت اقدميته في الفئة الثامنة (درجة بدء التعيين) الى ١٩٥٩/٥/١ لحساب مدة تجنيد مقدارها ١٠ يوم ٤ شهرا ١ سنة الى ١٩٥٩/٥/١ فانه طبقا للمادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه والجدول الثاني من الجداول المرافقة لهذا القانون يستحق الرتبة الى الفئة الخامسة (٤٢٠ - ٧٨٠) اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ اول الشهر التالي لقضائه ١٦ سنة من تاريخ تعيينه الفرض في ١٩٥٩/٥/١.

- ٧٦٠ -

وترتيا على ماتقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر
قد اصاب صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن
شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعنين المصروفات.
(طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣٠٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

الفرع السابع عشر
اجازات الطيران المدني
قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ : قرار نائب وزير الطيران المدني رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤
قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ - اعتبر
اجازة تخطيط وصيانة المخزون السلمي لاجمال الطيران المدني اجازة
اساسية - لم ترد لفرقة تخطيط والاعداد الفني وطرق التخزين والصيانة
لاجمال الطيران المدني ضمن الاجازات - لم ترد ضمن هذه الاجازات
المقرر النظري لاجازة طيار خاص - ورد ضمن الاجازات اجازة مرحلى
الطائرات.

الحكمة : ومن حيث ان اشراطات شغل الوظيفة التى تم ترقية
السيد/..... "وهى من الوظائف المقرر لها الدرجة الأولى" بقرار
رئيس مجلس ادارة هيئة المعهد القومى للتدريب رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣
تخلص فى الحصول على موهل عال وخبرة فى مجال الطيران للمدنى مع
مزاولة العمل فى احدى وظائف الدرجة الاولى مدة لا تقل عن ٦ سنوات،
والحصول على ثلاث اجازات نوعية فى قطاع الطيران، واجادة اللغة
الانجليزية.

ومن حيث انه بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٧ اصدرت الادارة العامة
للامتحانات والشهادات بهيئة المعهد القومى للتدريب بوزارة السياحة
والطيران المدنى شهادة مؤقتة تفيد ان السيد/..... اتم

التدريب النظرى لفرقة التخطيط والامداد الفنى وطرق التخزين والصيانة
لاعمال الطيران المدني، كما حصل على مايسمى بتيحة اعتبار المواد
النظرية لاجازة مرحلى طائرات فى نوفمبر سنة ١٩٨١، وحصل ايضا على
نتيجة امتحان المقرر النظرى لاجازة طيار خاص فى ١٩٧٧/١١/٣.

ومن حيث ان الهيئة الطاعنة ضمننت صحيفة الطعن ان
السيد/..... منح البديل المهنى المقرر للاجازة الاساسية فى
تخطيط وصيانة المخزون السلمى لاعمال الطيران المدني الحاصل عليها فى
١٩٧٧/٥/١.

ومن حيث ان بالرجوع الى قرار نائب وزير الطيران المدني رقم ٢٠
لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦
يبين انه اعتمر اجازة تخطيط وصيانة المخزون السلمى لاعمال الطيران المدني
اجازة اساسية، ولم ترد فرقة تخطيط والاعداد الفنى وطرق التخزين
والصيانة لاعمال الطيران المدني ضمن الاجازات، كما لم ترد ضمن هذه
الاجازات المقرر النظرى لاجازة طيار خاص، وقد ورد فقط ضمن
الاجازات اجازة مرحلى الطائرات.

ومن حيث انه لا يؤثر فى النتيجة التى خلصنا اليها ان يكون المطعون
على ترقية قد منح البديل للمهنى لاحدى الاجازات، او ان مسؤوليات
وواجبات الوظيفة التى تم ترقية اليها لاتتطلب الحصول على الاجازات
المشار اليها وهو ماذهبت اليه مذكرة الجهة الادارية الطاعنة، اذ ان
اشتراطات شغل الوظيفة التى تم ترقية اليها تتطلب الحصول على هذه
الاجازات، يؤكد ذلك ويدعمه ماسبق ان اثبتته صراحة مدير ادارة

- ٧٦٣ -

الاجازات بالمهيئة المصرية العامة للطيران المدني من ان فرقة طيار خاص، هي
فرقة دراسية نظرية وليست اجازات، وانه لاتصدر اجازات لهذه الفرق الا
بعد استيفاء شروط الطيران وشروط اخرى كثيرة.

ومن حيث ان الحكم الطعين اتخذ بهذا النظر، فيكون قد قام على
سند صحيح، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الهيئة
الطاعنة المصروفات.

(طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

الفرع الثامن عشر

الشهادات العسكرية

أولاً - شروط اعتبار العامل حاصلًا

على احدى الشهادات العسكرية

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ : أشروط المشرع لاعتبار الفرد حاصلًا على احدى الشهادات العسكرية الواردة فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ان يكون التحاقه بالخدمة العسكرية عن طريق التطوع وليس التجنيد بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية او ما يعادلها، وان يمضى ثلاث سنوات على الاقل بالمنشأة التعليمية بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها للتعقد بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فأستعرضت احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة، وتبين لها ان المشرع حدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون عند تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة واشترط المشرع فى المادة ٤ من القانون المذكور لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم (٢) المرفقة به ما يأتى:

١ - ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية أو أى شهادة اخرى معادلة

٢ - ان يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية ويمضى ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة ، وبذلك يكون المشرع قد اشترط لاعتبار الفرد حاصلا على احدى الشهادات العسكرية الواردة فى الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٧٤ ان يكون التحاقه بالخدمة العسكرية عن طريق التطوع وليس التجنيد بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية او ما يعادلها، وان يمضى ثلاث سنوات على الاقل بالمنشأة التعليمية بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح ، وقد أكد المشرع هذه الشروط بخانة الملاحظات الخاصة بالشهادات العسكرية المتوسطة المينة بالجدول رقم (٢) المرفق بالقانون المذكور والتى ورد فيها " ان هذه الشهادات تمنح للأفراد المتطوعين بالاعدادية أو الابتدائية قديم بشرط قضاء فترة التدريب بالمنشآت التعليمية بنجاح وقضاء مدة مكتملة لمدة التدريب تعادل مجموعها ٣ سنوات خدمة حسنة .

وتطبيق ما تقدم على حالة العاملين المعروضة حالتها بين ان الاول قد التحق بالخدمة العسكرية مجندا بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٩ وحصل على الفرقة التعليمية من مدرسة المشاة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦١ أثناء مدة تجنيده ولم يتطوع للخدمة العسكرية الا اعتبارا من ١٢/٥/١٩٦٢ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ حصوله على الفرقة العسكرية اما الثانى فقد التحق

بالخدمة العسكرية مجندا ايضا بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠ ثم حصل على الفرقة التعليمية العسكرية بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠ أى اثناء مدة التجنيد ولم يتطوع للخدمة الا اعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ حصوله على الفرقة العسكرية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى شأنهما مناط اعتبارا الشهادات الممنوحة لهما من الشهادات العسكرية فى مفهوم القانون رقم ٧٢ لسنة ٧٤ . الامر الذى يودى الى عدم صحة تسوية حالتها باعتبارها حاصلة على مؤهل من المؤهلات الواردة فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون المذكور وما يترتب على هذه التسوية من اثار . واذا كان الامر كذلك الا انه وقد حظر المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ٧٣ تعديل المركز القانونى للعامل بما يتفق وصحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عنه هذا الاقتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، فانه يتعين الاحتفاظ للعاملين المعروضة حالتها بالتسوية الخطأ التى أجريت لهما على ان تجرى لهما تسوية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقلمية القانونية التى يستحقها كبل منهما للاعتداد بها عند الترقية فى المستقبل وذلك تطبيقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة تسوية حالة المعروضة حالتها وعدم جواز تعديل المركز القانونى لهما بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ مع اجراء تسوية حالتها تسوية صحيحة للاعتداد بها مستقبلا .
(ملف رقم ٦٩٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

لانيا : تسوية حالات غربي

مدارس الكتاب العسكريين

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ - المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات غربي مدارس الكتاب العسكرية - المادتان الاولى والرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة مفادها - لا يشترط قضاء مدة ثلاث سنوات في الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل العسكري - يشترط ان تكون المدة التي قضت في المنشآت العسكرية التعليمية بما في ذلك مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المشكلة : وحيث انه عن الموضوع فان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص في مادته الاولى على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية للمؤهلات او الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة التمام الدراسة الابتدائية قديم او بعد امتحان بمسابقة القبول

التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات.

"وتعثر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التى شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨.

ونصت المادة الثانية من ذلك القانون على ان "تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على احد المؤهلات او الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتبدأ التسوية باقتراض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف

هذا وقد قض القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدراس الكتاب العسكرية فى مادته الاولى على ان "يكون تعيين حاملى شهادة خريجي مدراس الكتاب العسكريين المسبوقه بشهادة الابتدائية القديمة او الشهادة الاعدادية فى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فى الفقة (١٨٠ - ٣٦٠) حنيها سنويا" ونص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن

تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة في مادته الاولى على بان " يحدد الفئة الوظيفية.....

للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (١) المرفق عند تعيينهم في وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها" كما نص في مادته الثانية على ان " تحدد الفئة الوظيفية.....

للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في جدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم في الجهاز المشار اليها في المادة (١).

ونصت المادة الرابعة منه على ان " يشترط لحصول الفرد على احدى الشهادات للمينة في الجدول رقم (٢) المرفق ما ياتى:

١ - ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية او اى شهادة اخرى معادلة.

٢ - أن يلتحق بالانشأت التعليمية العسكرية وتمضى ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ التحاق بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة " ويبين من مطالعة الجدول رقم (٢) للرفق بهذا القانون انه شمل شهادة السكرتارية العسكرية وجاء بالملاحظات المذونة بالجدول ما يلى: " تمنح هذه الشهادات للافراد المتطوعين بالاعدادية والابتدائية نظام قديم بشرط قضاء فترة التدريب بالانشأت التعليمية بنجاح وقضاء مدة تكمله لمدة لتدريب تعادل فى مجموعها ثلاث سنوات خدمة حسنة.

وحيث ان المين يوضح من هذه النصوص ان المشرع لم يشترط قضاء مدة ثلاث سنوات فى الدراسة اللازم للحصول على المؤهل العسكرى وانما الشرط هو ان تكون المدة التى قضت فى المنشآت العسكرية التعليمية بما فى ذلك مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات، واذ يبين من الاطلاع على الشهادة العسكرية الحاصل عليها المدعى انه ثابت بها انه قضى فى خدمة القوات البريه متطوعا المدة من ١٩٤٣/٩/٢١ حتى ١٩٥٠/١١/٩ وانه حصل خلال هذه المدة على فرقة كانت عسكرى من السكرتارية العسكرية وهى احدى مدارس القوات البرية بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٣ وانه ظل فى الخدمة بعد حصوله على تلك الشهادة حتى ١٩٤٤/١٢/١٣ أنه ظل فى الخدمة بعد حصوله على تلك الشهادة حتى ١٩٥٠/١١/٩ ومن ثم تعتبر الشهادة الحاصل عليها من الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى المادة الاولى/فقرة (٢) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ويفيد بالتالى من احكام تلك المادة ويكون متعينا تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبار ان الشهادة العسكرية الحاصل عليها من الشهادات التى انضمت للجدول الملحق بذلك القانون. واذ اخذ الحكم المطعون فيه بنظر مخالف فيكون قد جاء على خلاف احكام القانون مخطئا فى تطبيقه وتأويله ويتعين لذلك قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة للمدعى على الباقي وبقبولها شكلا بالنسبة للمدعى عليها الاول والثالث وباحقية المدعى فى تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملا

بالمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية للدعى عليها الاولى للصروفات".

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ : المواد ٢ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة - المواد ١٠ و ٦ و ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشرع حدد الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها فى الجدول الثانى المرفق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ من بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة - اشروط المشرع لتسوية حالة العامل وفقا للمؤهل العسكرى توافر عدة شروط - من بين هذه الشروط - انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية التى تمنح هذه الشهادات - وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون اجازات على اساس كل ثمانية شهور منه كاملة - ويكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية متحققا متى قضى العامل مدة مستتين بالمنشأة التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون اجازات.

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة قد نص فى المادة الثانية على

ان تحدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ المرفق عند تعيينهم فى الجهات المشار اليها فى المادة (١) ونص فى المادة الرابعة على انه يشترط لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم ٢ المرفق ما يأتى : ١- ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة التمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعلادية العامة أو أى شهادة أخرى معادلة ٢ - ان يلتحق المنشآت التعليمية العسكرية وتمضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة ، ونص فى المادة السادسة على ان العاملين الحاصلين على الشهادات المشار اليها الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فى احدى الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) تسوى حالتهم باعتبارهم فى الفئة الوظيفية المقررة لشهادتهم من تاريخ التعيين أو الحصول على الشهادة بشرط الا يكون هذا التاريخ سابقا على ١٩٧٣/١/١ ما لم يكونوا قد عينوا أو رُقوا الى الفئة المقررة لشهادتهم قبل ذلك.

وقد ورد بالجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه شهادة مراكز تدريب مهنى القوات المسلحة من بين الشهادات العسكرية المتوسطة .

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين للذين بالدولة والقطاع العام قد نص فى مادته الخامسة على ان يحدد المستوى للمالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على

النحو الاتي : أ ب — الفقرة ١٨٠/٣٦٠ لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعلادية أو ما يعادلها كما نصت المادة السادسة من ذات القانون على ان يدخل في حساب مدة الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابعة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية كاملة ولا يعتد بأى مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة فى تطبيق احكام الفقرة السابقة، كما تدخل فى حساب مدد الدراسة المشار اليها مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة على الحصول عليه.

ومن حيث ان المادة العاشرة من ذات القانون قد نصت على ان تطبق احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة على حملة الشهادات الواردة فى الجدولين رقمى ٢ و١ المرفقين بالقانون المذكور من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وذلك بالشروط الاتية : أ - ان يكون التحاقهم بالمنشآت التعليمية العسكرية التى تمنح الشهادات المشار اليها بالصفة المدنية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها او شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها او الاعلادية العامة أو ما يعادلها (ب) ان تنقضى من تاريخ المنشآت التعليمية العسكرية ستان بالنسبة للحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الاخرى المشار اليها فى المادة الثالثة وتدخل فى حساب هذه المدة — بعد استبعاد مدة التقصير — مدة الدراسة المنتهية بالنجاح وكذلك مدة الخدمة فى الوظائف العسكرية

أو المدنية اذا كانت مدة الدراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الأحوال.

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة ان المشرع قد حدد الفئة (٣٦٠/١٨٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية للمتوسطة النصوص عليها في الجداول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة والتي يتم الحصول عليها بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القليلة أو الاعدادية أو ما يعادلها ومن بين هذه الشهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة ، واشترط المشرع لتسوية حالة العامل وفقا للموئل العسكري توافر عدة شروط حددتها المادة الرابعة من القانون سالف الذكر والمادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ومن بين هذه الشروط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات مراعاة ما نصت عليه الفقرة ب - من المادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون اجازات على اسس كل ثمانية شهور كاملة وفي ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية متحققا متى قضى العامل مدة سنتين (٧٤ شهرا) بالمنشأة التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون اجازات.

ومن حيث انه في ضوء ما سبق ومتى كان الثابت ان المدعين قد حصلوا على شهادة مركز تدريب مهني القوات الجوية في ٢ يونيو ١٩٦٥ بعد التحاقهم بالمركز المشار اليه مؤهلهم الشهادة الاعدادية ، وكان الثابت

ايضا ان مدة الدراسة بذلك للمركز ٢٤ شهرا متصلة دون اجازات فمن ثم
يتعين عند تطبيق احكام القانونين رقمى ٧٢ لسنة ١٩٧٤ و ١١ لسنة
١٩٧٥ على حالاتهم مراعاة حساب مدة الدراسة التى قضوها بالمركز
على اساس كل ثمانية شهور سنة كاملة ووضع كل منهم على الفئة
٣٦٠/١٨٠ اعتبارا من تاريخ حصول كل منهم على الشهادة العسكرية
فى ١٩٦٥/٦/٢ ففى هذا التاريخ تكون قد اكملت مدة السنوات الثلاث
المشار اليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمادة
العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عملا بالمادة السادسة من ذات
القانون الاخير ، كما تستحق الفروق المالية للمدعين عن خمس سنوات
سابقة على اقامتهم لدعواهم فى ١٩٨٢/٦/٢٩ اى تستحق من
١٩٧٧/٦/٢٩ كأثر لذلك.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين
قضى برفض الطعن المقام من المدعين فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية
لوزارة الدفاع والقاضى برفض دعواهم بالمطالبة بتسوية حالاتهم
الوظيفية وفق ما تقدم ومن ثم حق القضاء بالفائه والحكم بأحقية للمدعين
فى تسوية حالاتهم بوضعهم على الفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتبارا من تاريخ
حصول كل منهم على الشهادة العسكرية فى ١٩٦٥/٦/٢ وما يترتب
على ذلك من آثار واستحقاقهم الفروق المالية الناجمة عن ذلك من
١٩٧٧/٦/٣٠ مع الزام الجهة الادارية المصروفات عن درجتى التقاضى
عملا بمحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق . ع بجلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ : المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات عريجي مدراس الكتاب العسكريين الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ - تتم تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هاتين المادتين بوضعه على الدرجة الثامنة بالكادر - الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين تاريخ أو تاريخ الحصول على المؤهل اى التاريخين اقرب وان تدرج أقدمية ومراتبه وترقياته على الا يترب على التسوية ترقية الى فئة مالية أعلى من الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها وقت صدور هذا القانون.

المحكمة : ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات عريجي مدراس الكتاب العسكريين الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ تنص على ان تسوى حالة الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون من عريجي مدراس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون ، وكذلك الموجودين فى الخدمة منهم فى احدى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فى القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة احدى الجهات الحكومية والهيئات العامة او وحدات الادارية المحلية وذلك باعتبارهم فى الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين للمدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ

التعين او حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا وان المادة الثالثة منه تنص على ان تدرج أقدميات ومرتبات ووترقيات العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة ولا يجوز ان يعزب على التسوية ترقيتهم الى أعلى من الفئة المالية لفتحهم في تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف اية فروق مالية في فترة سابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم هو ان تتم تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هاتين المادتين بوضعه على الدرجة الثامنة في ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل أي التاريخين اقرب وان تدرج أقدميته ومرتباته وترقياته على الا يعزب على التسوية ترقية الى فئة مالية أعلى من الفئة المالية التالية للفئة التي كان يشغلها وقت صدور هذا القانون في ١٩٧٤/٧/٢٥ .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قامت بتسوية حالة المدعى بوضعه على الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٣٩/٣/١ تاريخ حصوله على المؤهل مع تدرجه في الترقيات الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧١/٣/١ أي الى الفئة المالية التالية للفئة التي كان يشغلها في تاريخ صدور القانون المذكور حيث كان يشغل الفئة الرابعة في ذلك التاريخ ، ومن ثم يكون قد تم تسوية حالة المدعى طبقا للقانون وتكون دعواه غير قائمة على سند من القانون .

(طعن . ١٢٣٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

نفس للمعنى

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ في جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ : القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات
عسكري مدبراس الكتاب العسكريين — جاء خلوا من اى نص يقضى
بان تتم التسوية طبقا لاحكامه على اساس المقارنة بزميل معين لم تجر
لصالحه التسوية — امتناع اجراء مثل هذه المقارنة.

المحكمة : ومن حيث انه عن طلب المدعى اعادة تسوية حالته على
اساس مقارنته بزميل معين دون غيره باعتبار انه هو الاقرب الى حالته فى
تاريخ التخرج وتاريخ التعيين وذلك بغض النظر عن الدرجة التى يشغلها
هذا الزميل وقت القانون حتى ولو كانت تعلوا قضى درجة يمكن ان يصل
اليها المدعى بعد التسوية طبقا للقانون، فالامر فى ذلك مردود وعلى
ما سبق وان قضت به هذه المحكمة من ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤
قد جاء خلوا من اى نص يقضى بان تتم التسوية طبقا لاحكامه على
اساس المقارنة بزميل معين لم تجر لصالحه التسوية ولو كان المشرع يريد
اعمال هذه المقارنة لنص عليها صراحة. وحدد اسمها وضوابطها على نحو
ما ورد بقوانين اخرى ومن ثم فانه ازاء خلوا القانون المشار اليه من النص
على اجراء مثل هذه المقارنة فان محاولة ايجاد معيار تحكمى لتحديد الزميل
الذى تجرى المقارنة معه حين التسوية تكون مبنية على اجتهاد يعرّضه
الانضباط ولا يظاھرہ نص فى القانون بما لا مناص معه من وجوب
الاتفات عنه

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

ثالثا - تسوية حالات خريجي

المعهد الفنى للقوات المسلحة

لقاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ : تقييم ومعادلة شهادة خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة
- قرار وزير التعليم العالى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة على تقييم
مؤهل خريجي المعهد العالى او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب
المهنى للقوات المسلحة المسبوقه بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية
مؤهلا عاليا ، على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية
والعسكرية كل فى تخصصه ، ومثال ذلك (دبلوم عال فى المواد الفنية
العسكرية تخصص -) أسوة بما كان متبعاً من منح دبلوم عال خريجي
الهندسة التطبيقية العليا - التقييم العلمى للمؤهل من الاعمال الفنية
التي تجريها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا لذلك - لا تتخذ
رقابة المشروعية التي يشغلها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادراى الى اعادة
النظر باجراء اعتبارات الموازنة والرجيح فيما تنتهى اليه جهة
الاختصاص المحدد قانونا بذلك - مؤدى القول بغير ذلك احلال قاضى
المشروعية نفسه محل جهة الاختصاص الفنية التي حددها القانون القرار
الصادر فى شأن تقييم المؤهل لا يكون محلا لرقابة المشروعية الا من
ناحيتين : اولا هما من ناحية الاختصاص والشكل ، وثانيهما من
ناحية الغاية بالايكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة او اساءة
استعمالها - انتهاء القرار المطعون فيه رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ الى

اعتبار الدبلوم الذى يمنحه المعهد الفنى للقوات المسلحة بالشروط والاوراق التى حددها مؤهلا عاليا فى مجال تقييمه العلمى — لا يكون ثمة محل للنعى عليه لعيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة — استطراد القرار المطعون فيه بتشبيه المؤهل ، من حيث التقييم العلمى ، بما كان معينا من تقييم دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس الا من قبيل الاستعداد، من حيث التقييم العلمى للمؤهل، بما سبق ان تقرر بالنسبة لدبلوم الهندسة التطبيقية العليا من اعتباره دبلوما عاليا، وهو استشهاد يزيل ما يشعره الطاعنون من شبهة التعارض بين تسمية المؤهل بانه دبلوم واعتباره فى ذات الوقت مؤهلا عاليا.

الحكمة : ومن حيث ان الشات من الاوراق انه بناء على كتاب وزير الدفاع والانتاج الحربى للمورخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ الى السيد/وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بشأن تقييم ومعادلة شهادة خريجي المعهد الفنى للقوات المسلحة بفرض تخطيط مجالات الدراسات التكميلية لهم ومنع من يرغب منهم فرص استكمال الدراسة الجامعية، فقد احيلت الاوراق الى الادارة العامة للمعاهد الفنية بوزارة التعليم العالى للدراسة بمجملها للعرض على لجنة معادلة المؤهلات الوطنية بالوزارة. وتاريخ ١٠ من يوليه سنة ١٩٨٢ صدر قرار وزير التعليم العالى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة للدراسة الموضوع ضمت فى عضويتها العميد السابق لكلية الهندسة بجامعة حلوان، وقامت اللجنة بزيارة ميدانية للمعهد بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٨٢ للوقوف على التخصصات والمناهج التعليمية والخبرات واعدت تقريراً تضمن انه نظرا لان الدراسة

بالمعهد يغلب عليها الطابع المعلى والعملى بالإضافة الى الناحية العسكرية
كما ان المواد النظرية الفنية مستواها العلمى محصور بين الدراسة المتوسطة
والعالية حيث تفوق الدراسة بالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى
وتقل عن الدراسة الاكاديمية لكليات الهندسة بالجامعات المصرية الا انه
نظرا لان طول مدة الدراسة بالمعهد تكسب الخريج الخبرة العملية فى
المجالات التخصصية المختلفة فقد انتهت اللجنة الى ما يأتى: ١- امكانية
تقييم مؤهل خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم
المعاهد الفنية الصناعية بعد الثانوية العامة او الحاصلين على شهادة مركز
التدريب المهنى للقوات المسلحة المسبوقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية
مؤهلا عاليا على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية
والعسكرية كل فى تخصصه اسوة بما كان متبعاً فى منح دبلوم عال
لخريجي الهندسة التطبيقية العليا ودبلوم عال لخريجات المعهد العالى للتمريض
٢- يمكن استكمال دراسة أكاديمية عليا للحاصلين من هؤلاء الخريجين على
تقرير عام لا يقل عن جيد جدا (٧٥٪) باحدى كليات الهندسة التى يلتحق
بها خريجوا المعاهد الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى وذلك بعد وضع
خطة دراسية وفق تخصصاتهم لمدة عامين دراسيتين فى المواد التى ترى
الجامعة استكمالها لدراساتهم وذلك لمنحهم درجة البكالوريوس فى العلوم
الهندسية. وبمحة ١٥ من اغسطس سنة ١٩٨٢ عرض التقرير المشار اليه
على لجنة معادلة المؤهلات الوطنية حيث حضر الجلسة مندوبان المعهد هما
السيدان مدير المعهد الفنى للقوات المسلحة بالنيابة ومساعد مدير المعهد
الفنى. وبذلك الجلسة وافقت اللجنة على ماورد بالتقرير المقدم لها وبناء

على ذلك صدر قرار وزير التعليم العالي رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ وينص على "لواقعة على تقييم مؤهل خريجي المعهد الفني للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم المعاهد الفنية التابع لوزارة التعليم العالي أو الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهني للقوات المسلحة المسبوقة بالثانوية العامة أو الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا على أن يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا في المواد الفنية والعسكرية كل في تخصصه ومثال ذلك (دبلوم عال في المواد الفنية والعسكرية تخصص.....) اسوة بما كان متبعاً من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا".

ومن حيث أنه بالاطلاع على التشريعات المنظمة للمعهد الفني بالقوات المسلحة بين أنه بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء المعهد الفني للقوات المسلحة ونص في المادة ١ على أن "ينشأ معهد فني بالقوات المسلحة لأعداد الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الإشراف الفني على المهنيين عسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات المسلحة وعلى معاونة المهندسين في أعمالهم وللخدمة بكفاءة في الوحدات وورش الإصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة". واشترطت المادة ٩ في طالب الالتحاق أن يكون متخرجاً من أحد مراكز التدريب المهني في الجمهورية العربية المتحدة على أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة أو الثانوية الصناعية كما يجوز قبول الطلبة العسكريين الذين فصلوا من الكليات العسكرية لأسباب غير الفصل التأديبي. ومدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات يجوز انقاصها

بقرار من وزير الحربية بناء على اقتراح مجلس المعهد فى حالة الضرورة العسكرية، ويجوز ان يستكمل الطالب بعضا من دراسته العلمية او التدريبية فى مدارس او مراكز التدريب المهنية او التخصصية المدنية طبقا لما يقرره مجلس المعهد. (المادتان ١٢، ١٣ من القانون). وتنص المادة ٢٣ على ان "منح وزير الحربية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجي المعهد". وبقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨ صدرت اللائحة التنفيذية للقانون فنصت فى المادة ٥ على التخصصات التى تجرى دراستها والتدريب عليها بالمعهد وهى: التسليح والالكترونات والكهرباء، والمعدات الميكانيكية والكىماوية، والطائرات، والسفن، كما اجازت لوزير الحربية اضافة تخصصات جديدة او ادماج تخصصات قائمة او حذفها او تقسيمها لآكثر من تخصص. ويتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظام الاساسى للمعهد الفنى للقوات المسلحة الذى نص فى المادة ٢٦ على الغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨. ونصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على ان يستمر العمل بالنظام الحالى للقبول فى المعهد لفترة انتقالية مدتها سبع سنوات بقبول طلبات الالتحاق من متطوعى الثانوية العامة والصناعية خريجي مراكز التدريب للهنى بالقوات المسلحة على ان يكون لوزير الدفاع تطبيق الحكم الذى قرره القانون فى المادة ٩/١ بشأن اشتراطات القبول بالمعهد بان يكون طالب الالتحاق "من خريجي مراكز تدريب مهني القوات المسلحة نظام الثلاث سنوات الحاصلين على شهادة التمام الدراسة

الاعدادية ويشترط ان يكون الخريج قد امضى خدمة خمس سنوات على الاقل بالوحدات والتشكيلات بعد التخرج من مراكز التدريب المهني".

وقد نص القانون في المادة ١ على ان "يتولى المعهد الفني للقوات المسلحة اعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة (الاستخدام الفني/ الصيانة/ الاعداد الفني/ النحلة والاخلاء/ التدريب الفني) وللخدمة بكفاءة في الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة". ومدة الدراسة بالمعهد ستان دراستين بتخرج بعدها الطالب برتبة ملازم فني تحت الاختبار ثم تعقد للخرجين فرقة تطبيقية بالمعهد الفني لمدة ستة اشهر على الاكثر يحصل الطالب بعد اجتيازها بنجاح "على الدبلوم الفني التخصصي". (١١م)، ويجوز طبقا لحكم المادة ١٢ ان يستكمل الطالب بعضها من دراسته العملية او التدريب في مدارس او مراكز التدريب المهنية او التخصصية المدنية طبقا لما يقرره مجلس المعهد. ونصت المادة ٢٧ على ان "يمنح وزير الدفاع شهادة دبلوم فني في التخصصات المختلفة لخريجي المعهد بعد اجتيازهم الفرقة التطبيقية المنعقدة بالمعهد الفني المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون".

ومفاد الاحكام السابقة ان المعهد الفني للقوات المسلحة انشئ ابتداء لاعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم على النحو الذي حددته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وذلك "ليكونوا قادرين على الاشراف الفني على المهنيين عسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات المسلحة وعلى معاونة المهندسين في اعمالهم وللمعلمة

بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة (الاستخدام الفنى/ الصيانة/ الاصلاح/ الاعداد الفنى/ النحلة والاخلاء/ التدريب الفنى) وللمعدة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة (المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠) المشار اليه. وقد نص القانون رقما ٤١ لسنة ١٩٦٨، ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما على ان يمنح وزير الحربية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجى المعهد (م ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وم ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠) فاذا كان ذلك وكان الثابت ان السيد وزير الدفاع طلب بكتابة المورخ ديسمبر سنة ١٩٨١ من السيد وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى اتخاذ مايلزم لتقييم شهادة خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة اعمالا لحكم المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تجرى عبارتها بما يأتى "المؤهلات العلمية الاجنبية التى تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية او تقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم للمختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التى فيها نوع الدراسة المطلوبة معادلة شهادتها او تقييمها علميا، كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم العلمى

للمؤهلات التي تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية. "وقد عرض امر التقييم العلمى للشهادة التي بمنحها المعهد الفنى المشار اليه على اللجنة المختصة بعد ان احرمت الدراسات الفنية اللازمة للموضوع بواسطة اللجنة المشكلة بقرار وزير التعليم رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢، فكانت ان اقترحت اللجنة المختصة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تقييم المؤهلا الحاصل عليه خريج المعهد بانه مؤهل عال وبناء على ذلك صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ الذى نص فى المادة ١ (الموافقة على تقييم مؤهل خريجى المعهد الفنى للقرات المسلحة الحاصلين على دبلوم المعاهد الفنية الصناعية التابع لوزارة التعليم العالى او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة المسبوقة بالثانوية العامة او الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا على ان يمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية والعسكرية كل فى تخصصه) ومثال ذلك (دبلوم عال فى المواد الفنية والعسكرية تخصص.....) اسوة بما كان متبعا من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا". فاذا كان ذلك وكان التقييم العلمى للمؤهل من الاعمال الفنية التي تجريها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا لذلك، فلا تمتد رقابة التشريعية التي يسلطها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الى اعادة النظر باجراء اعتبارات الموازنة والرجيح فيما تنتهى اليه جهة الاختصاص المحددة قانونا بذلك، والا كان مودى القول بغير ذلك ان يحمل قاضى التشريعية نفسه عمل جهة الاختصاص الفنية التي حددها القانون. وعلى ذلك فلا يكون مجليا ماقدمه الطاعنون من بيانات، بفرض صحتها،

عن مواد الدراسة ومستواها العلمي، بعد ان اعملت اللجنة المختصة قانونا تقديرها فى شأن تقييم المؤهل بناء على ماقدمه المعهد ذاته من بيانات وماعرضه من ايضاحات. فلا يكون القرار الصادر فى شأن تقييم المؤهل محلا لرقابة المشروعية الا من ناحيتين اولاهما من ناحية الاختصاص والشكل وثانيهما من ناحية الغاية بالا يكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة او اساءة استعمالها. فاذا كان الثابت، على نحو ماسلف البيان ان القرار المطعون فيه قد استوى صحيحا من ناحية الاختصاص والشكل فلا يكون ثمة وجه للنعى عليه الا اذا قام الدليل من الاوراق على صدوره مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة. وليس فى الاوراق ما يكشف عن ان الجهة مصدرة القرار قد تنكبت صحيح الغاية من اصدارها القرار. بل الثابت انها التزمت صحيح حكم القانون فى تسمية المؤهل الذى يمنح لخريجى المعهد بانه دبلوم فى تخصص من التخصصات التى تنقسم اليها الدراسة بالمعهد. فهذه التسمية هى ماوردت باحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وردها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠. ولم يكن للقرار ان يسمى للمؤهل بغير التسمية التى وردت صراحة بقوانين انشاء وتنظيم المعهد فليس من اختصاص مصدر القرار تعديل تسمية المؤهل بخلاف ماورد بالقانون الذى نظم منحه، وانما اختصاص مصدر القرار ينحصر فى التقييم العلمى له فلا يجوز له ان يتعدى ذلك الى تغير مسمى ورد بالقانون. وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل للاعتداد قاننا بالاعتبارات التى يديها الطاعنون، وبما كان اساسها من الصحة، سندنا لالزام مصدر القرار بتغيير مسمى المؤهل الحاصل عليه. وفضلا عن ذلك فقد انتهى القرار للطعون فيه الى اعتبار الدبلوم

الذى يمنحه للمهد الفنى للقوات المسلحة، بالشروط والالواضع التى حددتها القرار، مؤهلا عاليا فى مجال تقييمه العلمى. فلا يكون ثمة محل للنمى عليه لعب الاغراف او اساءة استعمال السلطة. واستطراد القرار المطعون فيه بتشبيه للموهل، ومن حيث التقييم العلمى، بما كان متبعا من تقييم دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس الا من قبيل الاستهداء، من حيث التقييم العلمى للموهل، بما سبق ان تقرر بالنسبة لدبلوم الهندسة التطبيقية العليا من اعتباره دبلوما عاليا وهو واستشهاد يزىل مايشوه الطاعنون، من شبهة تعارض بين تسمية للموهل بانه دبلوم واعتباره فى ذات الوقت مؤهلا عاليا. (طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٨٨/١١/١٢)

رابعا - الوجود الفعلى بالخدمة شرط

الافادة من القانون رقم ٧٢ لسنة

١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ : يشترط لاستفادة العامل من تطبيق احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة وفقا لاحكام القانونين رقمى ١١ لسنة ١٩٧٥ او ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وجود العامل وجودا فعليا بالخدمة فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فى ١٩٧٣/٨/٢٣ او فى تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٤/١٢/٣١.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلسها للتعقده بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦ فاستعرضت احكام القوانين ارقام ٧٢ لسنة ١٩٧٤ سالف البيان و ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين للمدنيين بالدولة والقطاع العام ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة للمؤهلات الدراسية، وتبين لها ان المادة ٢ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على ان "تحدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول ٢ المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار اليها في المادة (١).....".

ومفاد ذلك النص ان المشرع في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اخذ بنظام تصوير الشهادات فعدد الدرجة الثامنة ٣٦٠/١٨٠ (ق ٥٧ لسنة ١٩٧١) للعاملين على إحدى الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور وذلك عند تعيينهم بمقتضى هذه المؤهلات في وحدات الجهاز الادارى للدراسة والميقات والمؤسسات العامة.

ومن حيث أنه يتبع مراح تعيين السيد المعروضة حالته يبين ان وزارة الاقتصاد لم يكن تحت نظرها عند تعيينه المؤهل العسكري الحاصل عليه والذي كان يتيح له التعيين بالفئة الثامنة، بل قبلت تعيينه بناء على طلب هيئة التنظيم والادارة باعتباره حاصلا على مؤهل الاعدادية الفئة التاسعة المقررة في ذلك الوقت لحملة الاعدادية ومن ثم فان ارادتها هذه التي

تلاقت مع ارادة هيئة التنظيم والادارة التى طلبت تعيين المعرضه حالته باعتباراه حاصللا على الاعدادية، تكون قد صدرت سليمة ولايشوبها اى عيب ويتمين الاعتداد بها ومانتخض عنها من تعيين للمذكور بالفئة التاسعة خاصة وان المذكور لم يعرض على الفئة التى عين عليها ولم يظهر مؤهله العسكرى الا بعد تعيينه، على ذلك فان قرار تعيينه وقد ولد سليما فلا يجوز المساس به او تعديله بعدما تكون واقعة حصوله على مؤهل عسكرى يبيح له بفرض توافر كل الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ - التعيين بالفئة الثامنة، كما ان السيد المذكور لا يستفيد من تطبيق احكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ وفقا لاحكام القانونين رقمى ١١ لسنة ١٩٧٥ و ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما لعدم وجوده بالخدمة وجودا فعلييا فى تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ فى ١٩٧٣/٨/٢٣ ولا فى تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٤/١٢/٣١ حسبما استقر على ذلك افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد للمعرضه حالته فى تعديل فئة بداية تعيينه بوزارة الاقتصاد.
(ملف رقم ٦٨٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

أولا - مدلول نظام تسعير

المؤهلات الدراسية

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ : نظام تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية هو نظام شخصى يقوم على اساس الربط بين المؤهل والدرجة المالية التى يشغلها الموظف العام والمرتب الذى يحصل عليه - لا يكفى لوضع النظام الموضوعى للموظف موضع التطبيق والتنفيذ بمجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بالجهة الادارية - الوظيفة العامة ليست مجرد عمل واختصاص ومسئولية وانما هى ايضا درجة وفتة ومصروف مالى - الوظيفة العامة على هذا النحو باعتبارها عملا مажورا يتفق عليه من الباب الاول بالموازنة العامة للدولة - وفقا لنصوص الدستور والقانون المنظم للموازنة العامة وقانون اعتماد الموازنة السنوية للدولة يعين لوجودها الذى يتحقق به امكان شغلها بالموظف العام ان يتحقق انشائها وادراجها كمصرف مالى فى الموازنة العامة للدولة بالجهة الادارية التى يراد شغل الوظيفة فيها - والا كان قرار التسيكين او التعيين او النقل الى الوظيفة على غير محل - مثل هذا القرار يكون معدوما ويعمل صدوره مخالفة تأديبية ومالية تستوجب المسؤولية التأديبية لمصدره.

الحكمة : وحيث انه عن المسألة الثانية فانه لما كان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها فى حقيقة الامر من باب استمرار لتطبيق نظام تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية بصفة محددة ومؤقتة فى المجال الذى حدده النص، وهو نظام شخصى يقوم على اساس الربط بين المؤهل والدرجة المالية التى يشغلها الموظف العام والمرتب الذى يحصل عليه ومن ثم فان سريان حكمها رهين باستمرار العمل بهذا النظام، وإذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على اساس نظام موضوعى قوامه توصيف الوظائف وتقييمها وترتيبها وبموجب يتم الربط بين الوظيفة - التى هى عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات تحددها السلطة المختصة وتتطلب فيمن يشغلها مؤهلات واشتراطات معينة - والدرجة المالية المقررة لها وفقا للهيكل التنظيمى للوحدة الادارية وحلول الوظائف المقرر لها، فمن ثم يتعين وقف اعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها من تاريخ وضع هذا النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ، ولايتأتى ذلك الا باستكمال كافة مراحل واحراءات ترتيب الوظائف للعاملين للمدنيين بالدولة وتطبيق الاحكام التى يقتضيها تنفيذه الصادر بها قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والاشراف رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨، ويبان ذلك ان للمادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان تضع كل وحدة هيكل تنظيميها..... وتضع كل وحدة حدودا للوظائف مرفق به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشروطات الملزم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى

المجموعات النوعية وتقييمها بإحدى الدرجات المينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون. كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة.

ويعتمد جدول الوظائف وبطاقات وضعها والقرارات الصادرة بإعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة".

وتنص المادة ٩ من القانون المذكور على أن "يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التى يقتضيها تنفيذها، ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للمخيرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة". وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التى يقتضيها تنفيذها، وبعد أن أورد القرار فى الفصل الأول أحكام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف، وفى الفصل الثانى تحديد وتعريف المجموعات النوعية التى تصنف فيها الوظائف، وفى الفصل الثالث تعريف الدرجات، وفى الفصل الرابع قواعد وإجراءات تسجيل وحفظ جداول الوظائف وأوصافها - أورد فى الفصل الخامس والآخر الذى ينص على قواعد نقل العاملين إلى الوظائف الواردة بجداول الوظائف المحتملة من الجهاز، فبينت المادة ٩ من القرار تفصيلاً قواعد نقل العاملين إلى الوظائف المعادلة لوظائفهم الواردة بالجدول ، واناطت ذلك بالسلطة المختصة فى الجهة الإدارية بعد العرض على لجنة شؤون العاملين، وهو ما جرى العمل على تسميته بتمكين العاملين على الوظائف المعتمدة.

ومؤدى ما تقدم انه لا يكفى لوضع النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ - بما يستتبعه ذلك من وقف سريان حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وسائر الاحكام الاخرى الخاصة بالنظام الشخصى للتوظيف القائم على تسعير الشهادات والمؤهلات - مجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة باعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بالجهة الادارية، بحسبان ان صدور هذا القرار لا يعلو ان يكون مجرد تقرير للجدول اجراء تنظيمى فى الوحدة الادارية مرحلة من مراحل استكمال العمل بنظام توصيف وتقييم الوظائف بالجهة. وحيث ان الوظيفة العامة ليست مجرد تحديد وتنظيم الاختصاصات واعمال يودها الموظف العام الذى يشغلها وانما هى ايضا وفى الغالبية العظمى من الوظائف العامة وبالذات فى الجهاز الادارى للدولة والخاضع لنظام العاملين المدنيين بالدولة عبارة عن درجة مالية ومربوط مالى محدد ومقرر يصرف منه لشاغلها اجرة مقابل ادائه لعملها وبالتالى فان الوظيفة العامة ليست مجرد عمل واختصاص ومسئولية وانما هى ايضا درجة وقة يصرف مالى، وهى من هذا الوجه باعتبارها عملا مأجورا يتفق عليه من الباب الاول بالموازنة العامة للدولة وفقا لنصوص الدستور والقانون المنظم للموازنة العامة وكذلك لقانون اعتماد الموازنة السنوية للدولة بتعيين لوجودها الذى يتحقق به امكان شغلها بالموظف العام ان يتحقق انشائها وادراجها كمصرف مالى فى الموازنة العامة للدولة بالجهة الادارية التى يراد شغل الوظيفة فيها والا ورد قرار التسكين لهو الفعيل او النقل الى الوظيفة على غير محل (المواد (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١٢٢)، المادتين ١٣، ١٤

من الدستور، والمساود (٨)، (٩)، (١٠)، (١٢)، (١٥)، (١٧)، (١٨)،
(٥/٢٠)، (٢٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة
للدولة، القانون رقم ١٢٧ لسنة ٨١ بشأن المالية الحكومية. وكان مثل
هذا القرار معلوما ويمثل صدوره مخالفة تأديبية ومالية تستوجب المسؤولية
التأديبية لمصدره، واعمالا لذلك فان القرارات التى تصدر بشأن اعتماد
رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة للجدول الخاصة بتوصيف الوظائف
فى الوحدات الادارية تنص صراحة على ان صدور هذا القرار ليس تحويلا
لهذه الوظائف تبينها للجهات الادارية بانه يضمن استكمال المراحل اللازمة
لايجاد الوظائف بالجدول المذكور من خلال توفير التمويل اللازم لها فى
الموازنة العامة قبل التسكين عليها للعاملين الذين تتوفر فيهم اشراطات
شغلها وطبقا للقواعد التى حددها نظام العاملين المدنيين بالدولة واللوائح
الصادرة تنفيذا له بهذا الغرض — ومن ثم فان نظام توصيف وتقييم
الوظائف بآية وحدة ادارية لها) يستكمل مقومات نفاذه وتطبيق احكامه،
الا بعد تحويله لامكان شغل العاملين (اى تسكينهم) فى الوظائف للمعادلة
الواردة بالجدول المعتمدة وفقا للقواعد المنصوص عليها فى الفصل الخامس
من قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه، فاذا ساقم ذلك اندرجت العلاقة الوظيفية للعامل فى الجهة
الادارية التى تم فيها التمويل لجدول الوظائف المعتمد فى اطار احكام النظام
الموضوعى للتوظيف، وانتهى بحال اعمال احكام النظامى الشخصى ومن
بينها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

سابقة الذكر وبات من المختص علم شغل اية وظيفة الا لمن توافر فيه
الاشتراطات التي حددها جدول الوظائف المعتمدة وطبقا للقواعد القانونية
التي يحددها قانون نظام العاملين والوائح الصادرة تنفيذا لاحكامه.
وحيث ان الطعن للمائل غير مهيا للفصل في موضوعه بكافة اشطاره،
فمن ثم تكفي الهيئة بحسم الخلاف في المسألتين القانونيتين المعروضتين
عليها على النحو سالف الذكر وتعيد الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة
للفصل في موضوعه.

(طعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

ثانيا - تاريخ الحصول على المؤهل الدراسي

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ : تاريخ اعتماد النتيجة من مجلس الكلية هو التاريخ الذي
يتخذ اساسا للحصول على المؤهل في تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا من
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فـى ٢٢/١٠/١٩٨٦ فاستعرضت نص
المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة للمعللة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على انه "مع
مراعاة حكم البند ١ من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز
للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات
اعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت

فيهم الشروط اللازمة لشغل مثل هذه الوظائف وفقا لجدول التوصيف والرتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف....." كما استعرضت نص المادة ٧٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على ان "تعلن اسماء الطلبة الناجحين فى الامتحان مرتبة بالحروف المحاذية بالنسبة لكل تقدير..... ويتحدد تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لتيحة الامتحان الخاص بهذه الدرجة "وقد استبان لها ان مناط اعمال حكم المادة ٢٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه هو الحصول على المؤهل الاعلى اثناء الخدمة لاقبلها وهو الامر الذى يتعين معه تحديد تاريخ الحصول على المؤهل الاعلى وهو ما تكفلت بتحديدته اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد نصت صراحة فى فقرتها الاخيرة على تحديد تاريخ منح الدرجة العلمية بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لتيحة الامتحان الخاص بهذه الدرجة وكانت القاعدة انه لاجتهاد فى حالة صراحة النص ووضوحه كما هو الشأن فى الحالة المعروضة، ومن ثم فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ فى تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا سالف الذكر ولايغير من ذلك ان احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية قد اعتبرت تاريخ الحصول على المؤهل هو تاريخ الانتهاء من اداء الامتحان وليس من تاريخ اعلان النتيجة ذلك ان جميع هذه الفتاوى والاحكام قد صدرت فى تاريخ سابق على العمل بحكم

للمادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وكذلك للمادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الملغى التى تضمنت ذات الحكم بتحديد تاريخ منح الدرجة العلمية من تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تاريخ اعتماد النتيجة من مجلس الكلية هو التاريخ الذى يتخذ اساسا للحصول على المؤهل فى تطبيق حكم المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه.

(ملف ٦٢٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢)

ثالثا - قرار اعلان نتيجة الامتحان

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ : الحصول على مؤهل معين وبأخذ حكمه النجاح فى احدى سنوات النقل - هو مركز قانونى ينشأ لصاحب الشأن بناء على تأديته الامتحان فى جميع مواد الامتحان بنجاح - بما يثبت اهليته وجدارته - اعلان النتيجة بعد ذلك لا يعنى ان يكون كاشفا عن هذا المركز الذى ينشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة هى دخول الطالب الامتحان وسلامة اجاباته - اذا انعدم اساس النجاح سواء بعدم اداء الامتحان او بعدم الاجابة اجابة سليمة العدم السبب الذى لا تقوم النتيجة بالنجاح الا على اساسه واصبحت هذه النتيجة بلا سبب ولا أساس - اذ يجب ان يصدر

قرار اعلان النتيجة قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانوني
- يصدر قرار اعلان نتيجة الطالب عن سلطة مقيدة ليس للادارة فيها
سلطة تقديرية من حيث المنح او الحرمان - صدور قرار بنجاح طالب
على خلاف الواقع في اجاباته او لعدم اداء الامتحان يعد مجرد تصرف
ينحدر الى درجة العدم - العدم لاحصائه له ولا اثر قانوني يترتب - يجوز
للادارة تصوية في اى وقت دون التقيد بميعاد السحب.

المحكمة : لما كان مقطع النزاع في الطعن للمائل هو ما اذا كان قرار
كلية الحقوق جامعة اسيوط بسحب قرار اعلان نتيجة الطاعن دور مايو
سنة ١٩٨٠ بنجاحه ونقله للفرقة الثالثة بتخلف مادتين قرار متفق والقانون
وبالتالى عدم جواز تحويله الى حقوق القاهرة - بحسبان انه لا يطمعن على
قرار فصله من حقوق اسيوط والذي صدر لاحقا للقرار المطمعون فيه - ولما
كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحصول على موهل معين - وبأخذ
حكمه النجاح في احدى سنوات النقل - انما هو مركز قانوني ينشأ
لصاحب الشأن بناء على تأديته الامتحان في جميع مواد الامتحان بنجاح
بما ثبت اهليته وجدارته اما اعلان النتيجة بعد ذلك بعمدة قد تطول او
تقصر بحسب الظروف فلا يعدو ان يكون كشفا عن هذا المركز الذى ينشأ
من قبل نتيجة لعملية سابقة هي دعول الطالب الامتحان وسلامة اجاباته
فهي التى يتحدد هذا المركز بناء عليها وعلى ذلك فان المركز القانوني في
هذا الخصوص انما ينشأ على اسس من واقع اجابات الطالب ودرجاته التى
حصل عليها في الامتحان واستنادا الى توافر جميع الشروط التى حددتها
القانون لا اعتباره ناجحا واذا اتعلم اسس النجاح سواء بعدم اداء الامتحان

او بعدم الاجابة اجابة سليمة اتعلم السبب الذى لا تقوم النتيجة بالنجاح الا على اساسه واصبحت هذه النتيجة بلا سبب ولا اساس اذ يجب ان يصدر قرار اعلان النتيجة قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانونى والا تخضع عن مجرد تصرف لا اساس له ولا سند يقوم عليه من واقع الحال ويرتب على خلاف الحقيقة وبالمخالفة للنظام العام الجامعى الذى تحدده احكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية نجاح طالب غير مستحق بحسب واقع الحال والقواعد الاساسية للقانون، ويصدر قرار اعلان نتيجة الطالب عن سلطة مقيدة ليس للإدارة فيها سلطة تقديرية من حيث المنح والحرمان ومن ثم فصدور قرار بنجاح طالب على خلاف الواقع فى اجاباته او لعدم اداء الامتحان يفقد مجرد تصرف ينحدر الى درجة العلم والعدم لاحصائه له ولا اثر قانونى يترتب ويجوز للإدارة تصويبه ومن ثم فى اى وقت دون التقيد بميعاد السحب.

ومن حيث ان اعتبار الطاعن ناجحا فى مادة القانون المدنى دور مايو سنة ١٩٨٠ وبالتالى نقله للفرقة الثالثة بتخلف مادتين فى حين ان الواقع هو رسوبه فى تلك المادة دور مايو سنة ١٩٧٨ ولم يدخل الامتحان فى هذه المادة عامى ١٩٨٠، ٧٩. واعتباره ناجحا انما هو نتيجة خطأ وقعت فيه كلية الحقوق جامعة اسيوط وعلى خلاف الواقع وهو توهمها على خلاف الحقيقة الواقعة الثابتة بالسجلات والاوراق الرسمية انه نجح فى هذه المادة رغم ان الثابت هو عدم نجاحه فى تلك المادة بل لم يدخل الامتحان فيها عامى سنة ١٩٨٠، ٧٩ وعلى ذلك ولكن كان ادراج اسم الطاعن ضمن الطلبة الناجحين فى دور مايو سنة ١٩٨٠ وللتقنين للسنة

الثالثة بمحقوق اسبوط يرجع الى خطأ العاملين بالكلية وعلى خلاف واقع الحال الا ان هذا الخطأ قد اقرن بمسلك غير قويم من جانب الطاعن اذ على الرغم من علمه بعدم نجاحه فى القانون المدنى لعدم دعوله الامتحان وبالتالي علمه بخطأ الكلية وانه فى الحقيقة لا يعد ناجحاً ولا يحق له النقل للسنة الثالثة فانه قد اتخذ موقفاً سليماً وسكت عن واقعة رسوبه فى القانون المدنى وكان حديراً به ان يصير المسئولين والعاملين بالكلية بحقيقة وضعه والا يلتزم الصمت فى موطن كان يتعين عليه فيه ان ينبهها الى خطئها لا ان يتنهر فرصة هذا الخطأ للانفاذة منه باستخراج شهادة بنجاحه ونقله للفرقة الثالثة على خلاف الواقع ودون وجه حق - فموقفه ومسلكه لم يكن بريئاً من كل رية بل لقد انطوى تصرفه الثابت على مسلك بعيد عن الامانة وقريب من الغش فهو يقرن قد تسر على الخطأ واستغله لصالحه بلا وجه حق ولا يسوغ القول فى مثل هذه الحالة وعلى ماسلف بيانه من ظرفها انه يتعين حمايتها ورعايتها فى ظل مبدأ كفالة الاستقرار للمراكز القانونية وجعلها بمنحاة من الزعزعة الاضطراب - ولا يسوغ القول بسمو هذا المبدأ على مبادئ اخرى اسمى واوجب ولولى بالرعاية والصيانة اولها مبدأ احترام الحق والحقيقة الواقعة وهى عدم دعول الطاعن الامتحان الخاص بالقانون المدنى بمحسب لا يتصور قط نجاحه فيه وحدث الخطأ فى ذلك واعلان نجاحه وباقتراض عدم مشاركته فيه فانه يجوز اغفال استغلاله لهذا الخطأ الذى يصرف حقيقة الواقع بشأنه لو الابقاء على التتبع غير المشروعة التى بلغها استقلالاً لهذا الخطأ واستناداً اليه وكذا لا يصح ان يفيد الطاعن من سكوته عن واقعة يعلمها تمام العلم، فضلاً عما يودى اليه القول

باستقرار المراكز القانونية من التوصل عن طريق الاستخدام العمدى للخطأ من ذوى النفوس الضعيفة لاعلان نجاح من لا يستحقون على حساب زملائهم الاخرين على ما فيه من اخلال بالمساواة بين الطلبة واهدار للاسس الجوهرية للنظام العام للتعليم الجامعى التى يقوم عليها وفقا لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على النحو سالف البيان.

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ما دام الثابت من الاوراق انه قد حدث خطأ فى اعلان نتيجة الطاعن بنجاحه فى الفرقة الثانية بحقوق اسيوط بتخلف مادتين على خلاف الواقع والحقيقة وهى رسوبه فى ثلاث مواد وبالتالي كان يتعين اعلان عدم جواز نقله للفرقة الثالثة - فان قرار اعلان النتيجة قد صدر اعمالا لسلطة مقيدة واقترون صدوره بمسلك غير قويم من جانب الطاعن يكاد يقارب الغش بافراض عدم مشاركته فى تغير النتيجة لصالحه وانطوى على استغلال الخطأ فى تحديد حقيقة واقع حالة مع علمه اليقنى بعدم صحة الواقعة الناتجة عن هذا الخطأ من العاملين المختصين فى امر يتعلق بالنجاح والرسوب وهو وثيق الصلة بالنظام العام للتعليم الجامعى ومن ثم فانه يجوز سحبه متى استبان وجه الخطأ فيه دون التقيد بالمهاد المقرر للطعن القضائى وبالتالي سحب تحويل الطاعن الى كلية حقوق القاهرة وقبده بتلك الاخيرى. فاذا ما قامت الجهة الادارية بذلك يكون قرارها سليما ولا مطن عليه، وتكون دعوى الطاعن بطلب الغائه غير قائمة على اسس ممكن ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفضها قد اصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها للاسباب السالف بيانها الامر الذى

بتعين معه رفض الطعن في هذا الحكم والزام الطاعن بالمصروفات اعمالا لاحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٩٩٣/١/١٧)

رابعا - المقصود بتاريخ دخول الخدمة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ : وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ تسوية حالة العاملين المخاطين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على المؤهل ايهم اقرب - والمقصود بتاريخ دخول الخدمة هو تاريخ التعيين الفعلي بالنسبة للعامل الذى تتم تسوية حالته او بالنسبة للزميل اذا كانت التسوية تتم طبقا لنص المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنص على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، بوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية للمعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ وكذلك العاملين للمعينين على اعتماد الاحور وللكافآت الشاملة فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم..... وتنص المادة

٢ على ان تعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما اقرب.....

ومن حيث ان مفاد النصين المتقدمين لـ تسوية حالة العاملين المعاطيين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ووفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على المؤهل ايهما اقرب..... وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان المقصود بتاريخ دخول الخدمة هو تاريخ التعيين الفعلى بالنسبة للعامل الذى تتم تسوية حالته او بالنسبة للزميل اذا كانت التسوية تتم طبقا لنص المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعية عينت فعلا بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٧ ثم ارجعت اقدميتها الى ١٩٦١/٦/٢٥ نتيجة لضم خدمة سابقة بالتعليم الخاص، فمن ثم فان تسوية حالتها طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تتم بمنحها الدرجة المقررة لمؤهلاتها اعتبارا من تاريخ دخولها فى ١٩٦٦/١٠/٢٧ واذا كانت الجهة الادارية قامت بتسوية حالة المدعية بارجاع اقدميتها فى الدرجة المقررة لمؤهلاتها الى تاريخ تعيينها الفرضى فى ١٩٦١/٦/٢٥. ثم عادت وسحبت هذه التسوية وارجعت اقدمية المدعية فى هذه الدرجة الى تاريخ التعيين. فمن ثم يكون هذا التصرف من جانبها تصحيحا ومتفقا مع حكم القانون.

(طعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

عامسا - استمرار العمل بالتقييم العلمى

الذى سبق ان تم لبعض المؤهلات

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ : استمرار العمل بالتقييم العلمى لبعض المؤهلات الذى تم طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنطبقة لها وذلك بما لا يعارض مع العمل باحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

الفقرى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تنص على ان "..... ويكون تحديد المستوى السالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم العالى وشئون الازهر والجهاز المركزى للتنظيم والادارة.

كما استعرضت المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على ان "تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها يحدد من السلطة المختصة..... وتضع كل وحدة جدولًا للوظائف مرفقًا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومستوياتها والاشراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات للمينة بالجدول رقم ١ المرفق بهذا القانون....." والمادة ٢١ من ذات القانون

التي تنص على انه "للمؤهلات العلمية والاجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر معادلتها بالمؤهلات الوطنية او بتقييمها علميا اذا لم تكن لها نظائر من للمؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها او تقييمها علميا.

كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم للمؤهلات التي تمنحها للمعاهد والمدارس الوطنية".

والمادة ١٠٦ منه التي تنص على ان "يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ان تصدر القرارات المتخذة له في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنفيذه".

واستظهرت الجمعية ان للشرع في بعض قوانين التسويات واللوائح المنفذة لها "كالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة قيم مؤهلات وطنية معينة من الناحية العلمية وصنفها تبعا لمدة الدراسة بها ونوعيتها الى مؤهلات عليا او فوق المتوسطة او متوسطة ورتب على ذلك الاثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملتها هذه للمؤهلات واجراء التسويات اللازمة لتحسين اوضاعهم الوظيفية. هذا ولئن كان للشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالي

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد هجر سياسة تسعير الشهادات واتجه الى الاخذ بنظام موضوعى لترتيب الوظائف يقوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها، وليس بالمؤهـل الحاصل عليه من يشغل تلك الوظيفة الذى اصبح مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة حيثما هو وارد فى بطاقة وصفها. ومن ثم تجتبت المادة ٢١ من القانون المذكور الاشارة الى حكم "تحديد المستوى المالى للمؤهلات" والذى ورد فى النص المقابل من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى، لتعارض هذا الحكم مع نظام ترتيب الوظائف. واكتفت المادة ٢١ ببيان السلطة المختصة باجراء التقييم العلمى للمؤهلات الوطنية او الاجنبية، لضرورة هذا التقييم عند شغل الوظائف التى تتطلب تأهيلا من مستوى علمى محدد. بيد انه متى كانت بعض المؤهلات التى تمنحها المدارس والمعاهد الوطنية قد سبق تقييمها علميا طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها مع ترتيب الاثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملة هذه المؤهلات وكان هذا التقييم لايعارض مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا مع قرارات صادرة من اللجنة المشار اليها ومن ثم يتعين استمرار العمل به.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بالتقييم العلمى لبعض المؤهلات الذى تم طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفذة لها وذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعلى الوجه السالف البيان.

(ملف رقم ٧٤٩/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٢/١)

سادسا - بعض احكام المؤهلات

الدراسة فى القطاع العام

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ : استحقاق حملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة المعينين فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ للميزة المالية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالفئة التى كانت مقررة لها فى ظل القوانين السابقة على العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/٢/٤ - بعد ان وافق السيد الاستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة على ملائمة العرض بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢ - فاستعرضت نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على ان " ينقل العاملون من حملة للمؤهلات الدراسية المقررة لهم ميزة مالية واقدمية اعتبارية عند التعيين ولايزالون بالفئة المعين عليها ابتداء الى الدرجة المالية المعادلة لفساتهم على النحو المبين بالجدول رقم ٢ المرفق ويمنحون فيها بداية ربط الدرجة الجديدة مضافا اليها الميزة المالية المقررة او مرتباتهم التى يتقاضونها عند تنفيذ احكام هذا القانون مضافا اليها علاوة من علاوات الدرجة المنقولين اليها ايها اكرم " واستبان لها انه يصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام الصاملين بالقطاع العام الذى انشى العمل باحكام القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نظم المشرع بمقتضى حكم وقضى نقل العاملين الخاضعين لاحكام

القانون الملغى الى الدرجات المعادلة المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وبين كيفية تحديد المرتبات المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الاخير فقرر منح حملة للمؤهلات الدراسية المقررة لها ميزة مالية واقدمية اعتبارية ولايزالون بالفئة المعين عليها ابتلاء عند نقلهم الى الدرجات المعادلة بداية مربوط الدرجة المنقولين اليها والميزة المالية المقررة لمؤهلاتهم او المرتبات التي كانوا يتقاضونها بالاضافة الى علاوة من علاوات الدرجة المنقولين اليها ايها اكرم.

ومن حيث ان المشرع فرق في تحديد المرتب المستحق للعاملين المشار اليهم بالمادة ١٠٦ سائلة الذكر بين عرضين يستحق لهم اكرمهما اولهما ان يكون مرتب العامل المنقول في تاريخ نقله يزيد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها فيستحق في هذه الحالة المرتب الذي يتقاضاه مضافا اليها عاملها الميزة المقررة لمؤهله وذلك بالاضافة الى علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها اما اذا كان بداية مربوط الدرجة المنقول اليها يزيد على المرتب الذي يتقاضاه فيستحق في هذه الحالة بداية مربوط الدرجة المنقول اليها بالاضافة الى الميزة المالية التي كان يحصل عليها عند نقله بالتطبيق لاحكام القوانين السابقة على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويؤكد ذلك ان هذه الميزة تحتر وفقا للعرض الاول من عناصر المرتب الذي يستحق له متى كان هذا المرتب يزيد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها هنا فضلا عن ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يقرر لحملة للمؤهلات المشار اليها ميزة مالية وانما يجيز لهم حساب مدد محوراتهم العملية التي تزيد عن المدة المطلوبة

لشغل الوظيفة بما يعزب على ذلك من اقدمية افتراضية وزيادة في اجر بداية التعيين.

وترتباً على ما تقدم فان تحديد الميزة المالية المنصوص عليها في المادة ١٠٦ سائلة الذكر تتم وفقاً لفئة المقرر لها في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ المشار اليه.

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتشريع الى استحقاق حملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة المعينين في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ للميزة المالية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالفئة التي كانت مقررة لها في ظل القوانين السابقة على العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

(ملف رقم ١٠٦٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ : جواز منح علاوة تشجيعية عند الحصول على مؤهلات اعلى اثناء العمل بالقطاع العام.

الفتوى : يجوز ان يمنح العاملون بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات اعلى اثناء الخدمة لاجتياز الدرجة الجامعية الاولى العلاوة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون حاجة الى استصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد اوضحت المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الشروط التي يجوز بناء عليها لرئيس مجلس الادارة منح العامل الذي يحصل اثناء

خدمته على مؤهل أعلى لا يجاوز الدرجة الجامعية الأولى علاوة تشجيعية فاستلزمت في المؤهل ان يكون متفقا مع طبيعة عمله بالشركة وان يكون العامل قائما بواجبات وظيفته ومن ثم لانتھض بعد حاجة الى الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لبيان قواعد منح العلاوة التشجيعية في هذه الحالة بعد ان تكفل القانون ذاته ببيانها وتحديد شروطها والافصاح الصريح عنها اما العامل الذى يحصل اثناء خدمته على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى فقد سكت النص عن قواعد منحه هذه العلاوة التشجيعية واحال الى رئيس مجلس الوزراء فى بيانها فاصدر القرار رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ الذى ابان ماسكت للمشرع عن بيانه ولم يتطرق الى ماتكفل القانون باحكامه وهو فى الحالين انما اصاب الحق والترم صحيح تفسير النص.

(ملف ٧٥١/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١٠/٤)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكاهي - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية "الجزء الأول والثاني والثالث".

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري.

٤ - ملحق للمدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق للمدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلداً - ١٥ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والنفقة : (٢٢ مجلداً - ٢٥ ألف

صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنفقة.

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلداً - ٦٥ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الان .

٤ - موسوعة الامن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف

صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والايهزة العلمية للامن الصناعي

بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف
صفحة) وتتضمن عرضا حداثيا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية إلخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد
تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة)
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين
صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية إلخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد . (نفذت
وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة
فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف
صفحة) وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء
فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في
مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)
وتتضمن عرضا اجمليا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة
التقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة المحلية والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف
صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير للشأى
وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع
دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف
صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة
ترتبا موضوعيا وأجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية
ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة التقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (٣ أجزاء)
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية
بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة التقض المصرية (الطبعة
الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (أربعة أجزاء)
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية
بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة التقض المصرية (الطبعة
الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : (ستة أجزاء)
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة

آلى مبادئ المجلس الاعلى المغربى وعلمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا والميا لتصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى وعلمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الحكمه الادارية العليا وشاوى الجمعية العمومية بمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها علمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

م . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٧٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

